

مَوْعِدٌ وَعَشْرٌ

# تَحَاوُلُ الْمِجَارِ فِي الْقَانُونِ

البروفيسور  
إبراهيم  
الحكيم الشاذلي

إهداء  
إلى  
مكتبة  
الشيخ

مكتبة  
الشيخ  
الشيخ



0196386

Bibliotheca Alexandrina



مَوْسُوعَةٌ  
تَارِيخُ الْمَعَارِفِ الْقَانُونِيَّةِ

الجزء الثالث  
أصدار  
الدستورية العليا

إعداد  
ياسر محمد نصار  
المحامي

١٩٩٨

إصدار: الموسوعة الدولية للمعارف  
٣٣ شارع صفيية زغلول - الإسكندرية  
٤٨٣٣٨٠٨ - ٤٨٤٠٥٩٥ : ت





" إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه  
إلا قال في غده : لو غير هذا لكان أحسن  
ولو زيد كذا لكان يستحسن  
ولو قدم هذا لكان الفضل  
ولو ترك هذا لكان أجل  
وهذا من أعظم العبر  
وهو دليل على إستيلاء النقص على جملة البشر "

" العماد الأصفهاني في مقدمة معجم الأقباء "



## تمهيد

إنطلاقاً من المبدأ القائل أن قواعد القانون هي نصوص مسطورة لا تنبثق فيها الحياة حتى يرد عليها تطبيق القضاء لكونه يكشف ما يخفى من معانيها ويحدد اتجاه مراميها ويصلح ما أعوج فيها فكانت تلك الأحكام هي الواقع العملي الحيوى فى دعائم التشريع وهى المذكرة التفسيرية الحقيقية للنصوص التى نسخها الشارع .

رأيت أن أعنى بتجميع المبادئ القانونية التى أرسنها إغناكم العليا [ محكمة النقض ، المحكمة الدستورية العليا ، المحكمة الإدارية العليا ] على الحاسب الآلى من خلال تبويب وتصنيف لتلك المبادئ، قمنا به وكان الدنا فى ذلك أن نسد نقصاً لا نزاع فيه هو كيفية إستخلاص المعلومة القانونية فى سهولة ويسر ، وأعانى على ذلك عملى بالقضاء المصرى زهاء سبعة عشر عاماً ثم عملى بمهنة المحاماة العظيمة ما يقرب من أربعة سنوات .

ما يزيد على العشرون عاماً عاشت فيهم وجهى العدالة لعرفت فيهما ما يحتاجه القاضى وما يحتاجه المحامى من معلومات وما يبحثان عنه فأردت أن أشبع العقول الجائعة إلى المعلومة القانونية من خلال الحصول عليها فى سرعة ، وسهولة ، ويسر ، فصممت برنامجاً خصيصاً لتسجيل تلك المبادئ القانونية فى قواعد بيانات مبوية ومفهرسة على الحاسب الآلى مطبوعة على إسطوانة ليوز تمكّن الباحث القانونى من الحصول على تلك المعلومة فى أقل من دقيقتين ودون حاجة إلى تدريب مسبق لإستخدامه راغبين بذلك تهيئة الوسائل والأدوات اللازمة لكل مشغل بالعمل القانونى للإنجاز عمله فى سرعة فائقة وبدقة بالغة مسافرين بذلك رباح القرن الحادى والعشرين التى تسرع عطاها بالتكنولوجيا المتطورة الأداء .

ولكن لكون الكتاب لديه عشاق دائمون لا يستطيعون لقائه فقد رأينا أن نقوم بطبع هذه الموسوعة القانونية لذات العرض ولا أزعم إنتى السباق فى هذا المجال فقد سبقنا إليه زملاء أجلاء ولكن رغبتنا فى المساهمة فى تطوير الأداء القانونى رأينا أن تصدر موسوعة شاملة للمشتغلين بالقانون ندعو الله أن تكون معيّناً على ذلك .

والله ولى التوفيق !!

ياسر محمود نصار  
المحامى



بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى والدي

عرفانا بالجميل .. امتنانا للفضل

.....

إلى قضاه مصر الأجلاء

إلى محامين مصر العظماء

أهدى هذا العمل

فكلاهما وجهان لعملة

نائرة هي العدالة ..



## مقدمة

تشتمل موسوعة [ دائرة المعارف القانونية ] على أربعة أجزاء مقسمة على النسق الآتي :-

الجزء الأول : مجموعة المبادئ القانونية التي أصدرتها محكمة النقض المصرية منذ إنشائها بدءاً بمجموعة عمر وإنهاء بالسنة ٤٧ قضائية وطبقاً لآخر إصدارات المكتب الفني في المواد المدنية والأحوال الشخصية للمسلمين وغير المسلمين ، ومواد الضرائب والمواد التجارية والبحرية في تملسلها الصادرة به من المحكمة - وحسب ترتيب أبجدي للتبويب والتصنيف - ويقع هذا الجزء في إحدى عشر مجلد ضخماً يشتمل على ما يتجاوز عشرون ألف طعن تقريباً .

الجزء الثاني : مجموعة المبادئ القانونية التي أصدرتها محكمة النقض المصرية منذ إنشائها بدءاً بمجموعة عمر وإنهاء بالسنة ٤٧ مكتب فني في المواد الجنائية ويقع هذا الجزء في إحدى عشر مجلداً أيضاً .

الجزء الثالث : مجموعة المبادئ القانونية التي أرسنها المحكمة الدستورية العليا منذ إنشائها وحتى نهاية ١٩٩٥ وطبقاً لآخر إصدارات المحكمة ويقع هذا الجزء في مجلد واحد .

الجزء الرابع : مجموعة المبادئ القانونية التي أرسنها المحكمة الإدارية العليا منذ إنشائها وحتى نهاية ١٩٩٥ ويقع هذا الجزء في ثلاث مجلدات .

رأينا في هذا أن نجعل في كل جزء من الأجزاء فهرس مستقل ييسر للباحث الوصول إلى مبتغاه في سرعة هذا فضلاً عن احتواء كل مجلد على فهرس بمحتوياته بذات الغرض وحرصنا على أن يتوافر لهذا العمل العناصر الواجب توافرها في الموسوعات العلمية من أمانة في النقل ودقة في التعبير وإحسان في الترتيب بما يحقق الغرض الذي وضع من أجله .

المجموعة الدولية للمحاماة والإستشارات القانونية





## إصدار المحكمة الدستورية العليا

أجرة المساكن  
أحزاب  
أحوال شخصية  
إستئناف  
إشتباه  
إصلاح زراعى  
أعمال السيادة  
الأمر على عريضة  
التجمع  
الجمعيات الخاصة  
الحجز التحفظ  
الحكومة  
الخدمة العسكرية والوطنية  
الدعوى الدستورية  
العقوبات الانضباطية  
القضائر بقاء  
القضاء العسكرى  
المحكمة الدستورية العليا  
المصانة



النيابة العامة

تأميم

تحكيم

تشريع

تفكير

تمويل

تنازع الاختصاص

جامعات

جنسية

حراس

حقوق التقاضي

دار الإفتاء

دستور

رئيس الجمهورية

ضرائب

عقود إدارية

قانون

قانون إداري

قضاء إداري

قضاء



قوانين الطوارئ  
مجلس الدولة  
مجلس الشعب  
مجلس الشورى  
محاكم أمن الدولة العليا  
محكمة القيد  
مخبرات  
ملك  
ملك  
ملك  
موظف عام



## أجرة المساكن

• الموضوع الفرعي : طبيعة المنازعة في دين الأجرة :

الطعن رقم ١٧ لسنة ١ مكتتب قضي ١ صفحة رقم ٢٨٤ بتاريخ ١٩٨١/٣/٧

- المنازعة بين المؤجر والمستأجر بصدد تحديد الأجرة، هي خصومة مدنية بحسب طبيعتها وأصلها بحيث لا يفقدها هذا الطابع الموضوعي ما يلبسها من عنصر إداري شكلي هو صدور قرار تحديد الأجرة في أول الأمر من لجنة إدارية، لأن من شأن الرأي الفاصل في هذه الخصومة أن تتحدد به المراكز المالية والحقوق المتبادلة بين أطرافها وهو اختصاص مدني بحت.

- إنلت المشرع - إعمالاً للتفويض المقرر له في المادة ١٦٧ من الدستور بشأن تحديد اختصاصات الهيئات القضائية - عن العنصر الإداري لهذه المنازعات واعتد بالطابع المدني لما نص في الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين على أن يكون الطعن على قرارات تحديد الأجرة أمام المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها المقار المؤجر كما أوجب في المادة ٤٢ على مجالس المراجعة - التي كانت تختص بنظر التظلمات في قرارات لجان تقدير القيمة الإيجارية طبقاً للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن - أن تحيل التظلمات المعروضة عليها عند العمل بأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ إلى المحاكم الابتدائية الكائن في دائرتها محل المقار بغير رسوم وبالحالة التي تكون عليها. أما قرارات مجالس المراجعة التي سبق صدورها قبل العمل بأحكام القانون الأخير فقد مكنت عنها المشرع نظراً لما كانت تقضي به الفقرة السادسة من المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ - بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ - من أن القرارات الصادرة من مجالس المراجعة بالفصل في التظلمات من قرارات لجان تقدير القيمة الإيجارية، غير قابلة للطعن فيها أمام أية جهة.

الطعن رقم ٢٥ لسنة ١ مكتتب قضي ٢ صفحة رقم ٢٤٤ بتاريخ ١٩٨٢/١/٢

- المنازعة بصدد تحديد الأجرة خصومة مدنية بحسب طبيعتها وأصلها، ولا يفقدها هذا الطابع الموضوعي ما يلبسها من عنصر إداري شكلي هو صدور قرار تحديد الأجرة في أول الأمر من لجنة إدارية، لأن من شأن الرأي الفاصل في هذه الخصومة أن تتحدد به المراكز المالية والحقوق المتبادلة بين أطرافها وهو اختصاص مدني بحت.

- إن المشرع إعمالاً للتفويض المقرر له في المادة ١٦٧ من هذا الدستور بشأن تحديد إختصاصات الهيئات القضائية قد إنتفت عن ذلك العنصر الإدارى وإعتد بالطابع المدنى لهذه المنازعات، فنص في الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين على أن يكون الطعن على قرارات تحديد الأجرة أمام المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها العقار المؤجر، كما أوجب فى المادة ٤٢ منه على مجالس المراجعة - التى كانت تختص بنظر التظلمات فى قرارات لجان تقدير القيمة الإيجارية طبقاً للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن - أن تحيل التظلمات المعروضة عليها عند العمل بأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ إلى المحاكم الابتدائية الكائن فى دائرتها محل العقار بغير رسوم وبالحالة التى تكون عليها. أما قرارات تلك المجالس السابق صدورها قبل العمل بأحكام القانون الأخير فقد سكت عنها المشرع نظراً لما كانت تقضى به الفقرة السادسة من المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ - بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ - من أن القرارات الصادرة من مجالس المراجعة بالفصل فى التظلمات من قرارات لجان تقدير القيمة الإيجارية غير قابلة للطعن فيها أمام أية جهة.

#### الطعن رقم ٢١ لسنة ٧ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٢١٨ بتاريخ ٢٩/٤/١٩٨٩

لما كان المشرع قد توخى بالقاعدة العامة المتعلقة بالزيادة فى الأجرة - وعلى ما أفصح عنه تقرير اللجنة المشروكة من لجنة الإسكان والتعمير ومكتب لجنة الشئون الدستورية والتشريعية - " المحافظة على المباني القديمة باعتبارها ثروة قومية يجب الحفاظ عليها وإطالة أعمارها، وأن ضالة إيجار هذه المساكن تجعل ملاكها يحذرون عن صيانتها وترميمها، وأنه لما كانت مصلحة سكان هذه الأماكن، فضلاً عن الصالح العام الذى يتمثل فى كون هذه الأماكن ثروة قومية يجب الحفاظ عليها وعدم زيادة أعباء سكانها، وفى نفس الوقت رعاية مصالح ملاكها، وذلك كله فى إطار من التكافل الإجتماعى - فقد خلصت اللجنة إلى ضرورة تحريك أجرة الأماكن القديمة المؤجرة لغرض أغراض السكنى بنسب متفاوتة بحسب تاريخ إنشاء البنى - ومن ثم فإن هذه الإعتبارات التى إستند إليها المشرع فى تقرير الزيادة بالنسبة للأماكن المؤجرة لغرض أغراض السكنى، وهى تحقيق المصلحة العامة وتعويض ملاكها عن انخفاض أجرتها والحرص على توفير مصدر لتمويل تكاليف ترميمها وصيانتها وإعتبارها من عناصر الثروة القومية إنما تنسحب كذلك إلى المباني المؤجرة لغرض أغراض السكنى المستعملة فى أغراض لا تدخل فى نطاق النشاط التجارى أو الصناعى أو المهنى الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح المهن غير التجارية باعتبارها إحدى عناصر الثروة القومية التى يجب الحفاظ عليها وأن إستقلال هذه المباني الأخيرة بأنواع



معينة من النشاط - إجتماعية كانت أو دينية أو ثقافية - لا يخرجها عن كونها مبان مؤجرة لغير أغراض السكنى طبقاً للفرض المقصود من تأجيرها، وكان ينبغي أن تدرج في إطار القاعدة العامة المنصوص عليها في المادة "٧" من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فيسرى عليها حكم الزيادة .

## أحزاب

• الموضوع الفرعي : تعدد الأحزاب هو النظام السياسي للدولة :

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٦ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٣٥٣ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢١

الدستور إذ نص في مادته الخامسة على تعدد الأحزاب كأساس للنظام السياسى فى جمهورية مصر العربية وجعل هذا التعدد غير مقيد إلا بالالتزام الأحزاب جميعها - سواء عند تكوينها أو فى مجال ممارستها لعملها - بالمقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدستور، وهو ما لا يعنى أكثر من تقيد الأحزاب كمنظمات سياسية تعمل فى ظل الدستور - بمراعاة الأحكام المنصوص عليها، فإن الدستور إذ تطلب تعدد الأحزاب ليقوم على أساسه النظام السياسى فى الدولة يكون قد كفّل بالضرورة تكوينها فى الإطار الذى رسمه لها، بما يستتبع حتماً ضمان الانضمام إليها، ذلك أنه من خلال ممارسة هذا الحق، وبه أساساً، يتشكل البناء الطبقي للحزب وتؤكد شرعية وجوده فى واقع الحياة السياسية والثنائى فإن الحرمان منه يشكل اعتداء على حق كفله الدستور.

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٧ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٩٨ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٧

- إن المادة الخامسة من الدستور - المعدلة بتاريخ ٢٢ من مايو سنة ١٩٨٠ - تنص على أن "يقوم النظام السياسى فى جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب وذلك فى إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدستور. وينظم القانون الأحزاب السياسية"، وقد تحقق بهذا التعديل تغيير جلى فى إحدى ركائز النظام السياسى فى الدولة. وبموجب هذا التعديل يكون الدستور قد استعاض عن التنظيم الشعبى الوحيد ممثلاً فى الاتحاد الإشتراكي العربى بنظام تعدد الأحزاب وذلك تعميقاً للنظام الديمقراطى الذى أقام عليه الدستور البناء السياسى للدولة بما نص عليه فى مادته الأولى من أن "جمهورية مصر العربية دولة نظامها إشتراكي ديمقراطى يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة....." وبما رده فى كثير من مواده، من أحكام ومبادئ تحدد مفهوم الديمقراطية التى أرساها وتشكل معالم المجتمع الذى ينشده سواء ما إتصل منها بتوكيد السيادة الشعبية - وهى جوهر الديمقراطية - أو بكفالة الحقوق والحريات العامة - وهى هدفها - أو بالإشتراك فى ممارسة السلطة - وهى وسيلة - كما جاء ذلك التعديل إنطلاقاً من حقيقة أن الديمقراطية تقوم أصلاً على الحرية وإنها تتطلب - لضمان إنفاذ محتواها - تعدداً حزبياً، بل هى تحم هذا التعدد كضرورة لازمة لتكوين الإرادة الشعبية وتحديد السياسة القومية تحديداً حراً واعياً .

- إن الدستور إذ نص على تعدد الأحزاب ليقوم على أساسه النظام السياسى فى الدولة، فإنه يكون قد كفل بالضرورة حرية تكوينها وضمان حق الانضمام إليها، إلا أنه لم يشأ أن يطلق الحرية الحزبية إطلاقاً لا سبيل معه إلى تنظيمها، وإنما أراد حسبما نصت على ذلك المادة "٥" منه - أن يكون التعدد الحزبى دائراً فى إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدستور. كما جعل جانب التنظيم التشريعى فيه أمراً مباحاً، إذ عهد إلى القانون تنظيم الأحزاب السياسية، على أن يقف التدخل التشريعى - بناء على هذا التفويض - عند حد التنظيم الذى ينفى ألا يتضمن نقضاً للحرية الحزبية أو إنقاصاً منها، وأن يلتزم بالحدود والضوابط التى نص عليها الدستور، فإن جاوزه إلى حد إهدار الحرية ذاتها أو النيل منها أو خرق على القواعد والضوابط التى نص عليها الدستور، وقح القانون - فيما تجاوز فيه دائرة التنظيم مخالفاً للدستور .

#### الطعن رقم ٣٧ لسنة ٩ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٢٥٦ بتاريخ ١٩/٥/١٩٩٠

- إن المادة الخامسة من الدستور إذ تنص - بعد تعديلها بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ - على أن " يقوم النظام السياسى فى جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب، وذلك فى إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدستور ..... " فإنما قصد بهذا التعديل الدستورى العدول عن التنظيم الشعبى الوحيد مثلاً فى الاتحاد الإشتراكى العربى الذى كان مهمناً وحده على العمل الوطنى ومسيطرأ عليه فى مجالاته المختلفة سيطرة لا تتحقق بها للديمقراطية مفهومها المتجانس مع طبيعتها إلى تعدد الأحزاب ليقوم عليه النظام السياسى فى الدولة، باعتبار أن هذه التعددية الحزبية إنما تستهدف أساساً الاتجاه نحو تعميق الديمقراطية وإرساء دعائمها فى إطار حقى الانتخاب والرشح اللذين يعتبران مدخلاً وقاعدة أساسية لها، ومن ثم كفلها الدستور للمواطنين كافة الذين تتعدى فهم السيادة الشعبية ويقولون ممارستها على الوجه المبين فى الدستور، وليس أدل على ذلك من أن التعددية الحزبية هى التى تحمل فى أعطافها تنظيمًا تناقض فى الآراء أو تتوافق، تتعارض أو تتلاقى ولكن المصلحة القومية تظل إطاراً لها ومعياراً لتقييمها وضوابطاً لنشاطها وهى مصلحة يقوم عليها الشعب فى مجموعه ويفرض من خلالها قياداته السياسية وإنتماءاته الوطنية، ولم تكن التعددية الحزبية بالتالى وسيلة إنتهجها الدستور لإبدال سيطرة بأخرى، وإنما نظر إليها الدستور باعتبارها طريقاً قوياً للعمل الوطنى من خلال ديمقراطية الحوار التى تعدد معها الآراء وتبين على أن يظل الدور الذى تلعبه الأحزاب السياسية مرتبطاً فى النهاية بإبرادة هيئة الناخبين فى تجمعاتها المختلفة، وهى إرادة تبلورها عن طريق إختيارها الحر لممثلها فى المجالس النيابية وعن طريق الوزن الذى تعطيه بأصواتها للمترشحين على مقاعدها .

- من خلال الجهود المتضافرة في بناء العمل الوطني تعمل الأحزاب السياسية متعاونة مع غير المنتمين إليها في إرساء دعائمه وبذلك يتحدد المضمون الحق لنص المادة الثالثة من الدستور التي لا تعقد السيادة الشعبية لفئة دون أخرى، ولا تفرض سيطرة لجماعة بذاتها على غيرها، وفي هذا الإطار تكمن قيمة التعددية الحزبية باعتبارها توجهاً دستورياً نحو تعميق مفهوم الديمقراطية التي لا تمنح الأحزاب السياسية دوراً في العمل الوطني يجاوز حدود الثقة التي توليها هيئة الناخبين لمرشحيها الذين يتنافسون مع غيرهم وفقاً لأمس موضوعية لا تحدها عقيدة من أى نوع ولا يقيدتها شكل من أشكال الإنتماء سياسياً كان أو غير سياسي .

#### \* الموضوع الفرعي : حق تكوين الأحزاب من الحقوق العامة :

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٧ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٩٨ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٧

- إن حرية الرأي ضرورة لازمة لمباشرة الحقوق السياسية وإمكان المساهمة بهذه الحقوق العامة في الحياة السياسية مساهمة فعالة كحق تكوين الأحزاب السياسية، وحق الانضمام إليها، وحق الانتخاب والرشح وإبداء الرأي في الاستفتاء، بل إن قانون الأحزاب السياسية - وقد صدر في سنة ١٩٧٧ قبل تعديل المادة "٥" من الدستور سنة ١٩٨٠ بالنص فيها على نظام تعدد الأحزاب - حين أراد واضعوا هذا القانون إقامته على أساس من الدستور، قد إرتكبوا - على ما بين من مذكرته الإيضاحية وتقرير اللجنة التشريعية عنه - إلى بعض الحريات والحقوق العامة المقررة في الدستور، ومنها حرية الرأي والعقيدة السياسية باعتبار أن حق تكوين الأحزاب يعد حقاً دستورياً متفرعاً عنها ومزوباً عليها، وإستناداً إلى أن النظم الديمقراطية تقوم على أساس التسليم بقيام الأحزاب السياسية باعتبارها ضرورة واقعية للتعبير عن إختلاف الرأي الذي تختمه طبيعتها الديمقراطية ولو لم ينص الدستور صراحة على حرية تكوين الأحزاب السياسية وتنظيمها.

- مؤدى النص في البند " سابعاً " من المادة "٤" من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية فيما تضمنه من إشارات " ألا يكون بين مؤسسي الحزب أو قياداته من تقوم أدلة جديدة على قيامه بالدعوى أو المشاركة في الدعوة أو التحييد أو الرويج بأية طريقة من طرق العلانية لمبادئ أو إنجازات أو أعمال تتعارض مع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل التي وافق عليها الشعب في الاستفتاء بتاريخ ٢٠ إبريل سنة ١٩٧٩ " ، هو حرمان فئة من المواطنين من حقهم في تكوين الأحزاب السياسية حرماناً أبدياً وهو حق كفله الدستور حسبما يدل عليه لزوماً نص المادة "٥" منه، وقد رتب النص المطعون عليه - في شق منه - هذا الحرمان على أخذ هؤلاء الأشخاص بآرائهم التي تتعارض مع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، لأن هذا النص يكون قد إنطوى على إخلال بحريتهم في التعبير عن الرأي وحرمانهم

حرماناً مطلقاً ومؤيداً من حق تكوين الأحزاب السياسية بما يؤدي إلى مصادرة هذا الحق وإهداره وبشكل بالتالي مخالفة للمادتين "٥"، "٤٧" من الدستور .

#### \* الموضوع الفرعي : ماهية الأحزاب السياسية :

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٧ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٩٨ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٧

- إن الأحزاب السياسية وهي جماعات منظمة تعنى أساساً بالعمل بالوسائل الديمقراطية للحصول على ثقة الناخبين بقصد المشاركة في مسؤوليات الحكم لتحقيق برامجها التي تستهدف الإسهام في تحقيق التقدم السياسي والاجتماعي والإقتصادي للبلاد، وهي أهداف وغايات كبرى تتعلق بصالح الوطن والمواطنين تتلاقى عندها الأحزاب السياسية الوطنية جميعها أو تتحاذى في بعض مناحيها، الأمر الذي يجعل التشابه أو التقارب بين الأحزاب السياسية في هذه الأهداف أمراً وارداً .

- إن قانون الأحزاب السياسية في البند ثانياً من مادته الرابعة لم يشترط أن يقع التميز الظاهر في مبادئ وأهداف الحزب كشرط لتأسيسه أو إستمراره وذلك بقصد إفساح المجال لحرية تكوينها، بل جاء الشرط مقصوراً على برنامج الحزب وسياساته أو أساليبه التي يسعى بها لتحقيق مبادئه وأهدافه ضماناً للجديّة وحتى يكون للحزب قاعدة جماهيرية حقيقية تسانده، وأن يكون في وجود الحزب إضافة جديدة للعمل السياسي ببرامج وسياسات متميزة عن الأحزاب الأخرى إثراء للعمل الوطني ودعماً للممارسة الديمقراطية تبعاً لإختلاف البرامج والاتجاهات المتعلقة بالشئون السياسية والإقتصادية والإجتماعية وتوسعه لنطاق المفاضلة بينها وإختيار أصح الحلول وأنسبها. لما كان ذلك، وكان إشروط تميز برنامج الحزب وسياساته وأساليبه في تحقيق مبادئه وأهدافه تمييزاً ظاهراً عن الأحزاب الأخرى مما يدخل في نطاق التنظيم التشريعي الذي عهد به الدستور إلى القانون، وقد ورد النص عليه في البند "ثانياً" من المادة الرابعة من قانون الأحزاب عاماً مجرداً لينطبق حكمه على جميع الأحزاب السياسية التي صدر القانون منظماً لها، دون أن يميز في مجال تطبيقه بين حزب وآخر، سواء عند نشوء الحزب أو كشرط لإستمراره، الأمر الذي يتحقق به مبدأ تكافؤ الفرص ومبدأ المساواة لدى القانون اللذان قررهما الدستور في المادتين "٨"، "٤٠" منه، ومن ثم يكون النص على نص البند المذكور مخالفة لهاتين المادتين على غير أساس سليم متعيناً لرفضه .

## أحوال شخصية

• الموضوع الفرعي : أصل تشريع المتعة :

الطعن رقم ٧ لسنة ٨ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ١٥/٥/١٩٩٣

- إن الحضنة - في أصل شرعها - هي ولاية للربية، غايتها الإهتمام بالصغير وضمان رعايته والقيام على شئونه في الفترة الأولى من حياته. والأصل فيها هو مصلحة الصغير، وهي تتحقق بأن تضمنه الحضنة - التي لها الحق في تربيته شرعاً - إلى جناحها باعتبارها أحفظ عليه وأحرص على توجيهه وصيانته، ولأن إنتزاعه منها - وهي أشفق عليه وأوثق اتصالاً به وأكثر معرفة بما يلزمه وأوفر صبراً - مضرة به إبان الفترة الدقيقة التي لا يستقل فيها بأموره والتي لا يجوز خلالها أن يعهد به إلى غير مؤتمن يأكل من نفقته، ويطعمه نوزراً، أو ينظر إليه شزراً. وحين يقرر ولي الأمر حدود هذه المصلحة معرفاً بأبعادها، فذلك لأن الشريعة الإسلامية في مبادئها الكلية - لا تقيم لسن الحضنة تحوفاً لا يجوز تجاوزها إنطلاقاً من أن تربية الصغير مسألة لها خطرها، وإن تطرق الخلل إليها - ولو في بعض جوانبها - مدعاة لضياح الولد، ومن ثم تعين أن يتحدد مداها بما يكون لازماً للقيام على مصلحته، ودفع المضرة عنه باعتبار أن مدار الحضنة على نفع المحضون، وأن رعايته مقدمة على أية مصلحة لغيره، حتى عند من يقولون بأن الحضنة لا تتمحض عن حق للصغير، وإنما يتداخل فيها حق من ترعاه، ويعهد إليها بأموره. ولولي الأمر بالتالي أن يقدر ما يراه غيراً للصغير وأصلح له، بمراعاة أن حقه في الحضنة لا يعتبر متوقفاً على طلبها ممن له الحق فيها، وأن ما يصون إستقراره النفسي ويحول دون إيذائه، ويكفل تنويعه، من المقاصد الشرعية التي لا تجوز المجادلة فيها، وأن النزول عن الحضنة بعد ثبوتها لا يحول دون العودة إليها بل إن من المجتهدين من يقول بجواز حمل الحضنة عليها - بالفراض إجماع شروطها فيها - كلما كان ذلك ضرورياً لصيانة الصغير وحفظه. وقد دل الفقهاء - باختلافهم في زمن الحضنة - وهي الفترة الواقعة بين بدنها وإنهاء الحق فيها - على أن مصلحة الصغير هي مدار أحكامها، وأنها من المسائل الإجتهدية التي تتباين الآراء حولها، كل من وجهة يعدد فيها بما يراه أكفل لتحصيل الخير للصغير في إطار من الحق والعدل. ولئن كان المتقدمون لا يقدرسون للحضنة مدة معينة تنتهي بانتهاءها، وإنما يركنون إلى معايير مرنة بطبيعتها ضابطها هو إنتهاؤها عند السن التي يلفها الصغير أو الصغرة مميزين قادرين على الوفاء بمجاوباتهما الأولية مستفتين تبعاً عن خدمة النساء، وكان آخرون من يعدهم قد حدوا للحضنة سناً معينة تنتهي ببلوغها قطعاً لكل جدل حولها، إلا أن إستقراء أقوال هؤلاء وهؤلاء يدل على أن إجتهداتهم في شأن واقعة إنتهاء الحضنة، مدارها نفع المحضون - صغيراً كان أم صغرة - وتعين بالتالي أن يصار إلى كل ما يصلحه ويكفل وقايته مما يؤذيه، وتربيته إنشاءً لمداكمه

والإعداد له للحياة، وبوجه خاص من النواحي النفسية والعقلية، وكان الأصل في حضانة الصغير والصغيرة - على ما تقدم - هو تعهدهما بما يحول دون الإضرار بهما، تعين ألا تكون سن الحضانة محددة بقاعدة جامدة صارمة لا تأخذ في اعتبارها تغير الزمان والمكان، أو تغفل في مجال تطبيقها ما يقتضيه التمييز في نطاق الحضانة بين الصغير والصغيرة، بالنظر إلى طبيعة كل منهما، وخصائص تكوينه، ودرجة إحتياجه إلى من يقوم على تربيته وتقومه، وما تتطلبه الذكورة والأنوثة من تنمية ملكاتهما. وفي ذلك قدر من المرونة التي تسمحها الشريعة الإسلامية في أحكامها الفرعية المستجيبة دوماً للتطور، توجهاً لربطها بمصالح الناس وإحتياجاتهم المتجددة، وأعرافهم المتغيرة، التي لا تصادم حكماً قطعياً. وهي مرونة ينبغي أن يتقيد المشرع بأراء بذاتها لا يريم عنها، أو أن يقعد بإجتهاده عند لحظة زمنية معينة تكون المصالح المتغيرة شرعاً قد جاوزتها. وتلك هي الشريعة في أصولها ومبادئها، شريعة مرنة غير جامدة يتقيد الإجتهااد فيها - بما يقوم عليه من إستفراغ الجهد للوصول إلى حكم فيما لا نص عليه - بضوابطها الكلية وبما لا يعطل مقاصدها. ولئن صح القول بأن أهمية الإجتهااد ولزومه لا يوازئها إلا خطره ودقته، فإن من الصحيح كذلك أن لولى الأمر الإجتهااد في الأحكام الظنية بمراعاة المصلحة الحقيقية التي يقوم برهانها من الأدلة الشرعية، وهو ما لحاه النص التشريعي المطعون فيه، ذلك أن السن الإلزامية للحضانة التي حددها - وهي عشر سنين للصغير وإثنا عشرة سنة للصغيرة - لا تعدو أن تكون تقريراً لأحكام عملية في دائرة الإجتهااد بما لا يصادم الشريعة الإسلامية في أصولها الثابتة ومبادئها الكلية، إذ ليس ثمة نص قطعي - في ثبوته ودلالته - يقرر للحضانة سناً لا يجوز لولى الأمر أن يتخطاها، وإنما مرد الأمر في تعيينها إلى ما يترخص لولى الأمر في تقديره مقيداً في ذلك بمصلحة المخطون بما يراه أكفلاً لها وأدعى لتحقيقها، وبما يحول دون إغاثته. وهو في ذلك لا يصدر عن نظرة تحكمية، بل غاية رفع الحرج وفق أسس موضوعية قدر معها أن مصلحة المخطون لا زبها عدم ترويعه بإنزاعه من حضنته، بما يحل بأمنه وإطمئنانه ويهدد إستقراره، وأن وجود الولد - ذكراً كان أو أنثى - في يدها سواء قبل بلوغ السن الإلزامية للحضانة، أو بعد بلوغها - حين يقرر القاضي أن المصلحة تقتضى إبقاء الصغير حتى سن الخامسة عشرة والصغيرة حتى تزوج - لا يفل يد والدهما عنهما ولا يحد من ولايته الشرعية عليهما، وكان النص المطعون عليه قد تناول أموراً تنظيمية، وتقرر لمصلحة مشروعة يستجلبها، وقد قال المالكية بما لا يناقض مضمونهن بذهابهم إلى حضانة الصغير تنهى إذا بلغ عاقلاً غير زمن، وأن أمد الحضانة للصغيرة حتى يدخل بها زوجها، وكان النص التشريعي المطعون عليه قد صدر مستلهماً مقاصد الشريعة الكلية، غير مناقض لمقوماتها الأساسية، واقعاً في نطاق توجهاتها العامة التي تحض على الإجتهااد في غير أحكامها القطعية في ثبوتها ودلائلها. إذ كان ذلك، فإن قالة مخالفة هذا النص للمادة الثانية من الدستور لا يكون لها محل .

- ما قرره المادة ١٨ مكرراً ثالثاً - التي أضافها القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ إلى المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ بعض أحكام الأحوال الشخصية - من إلزامها الزوج المطلق بأن يهين لصغارها من مطلقته ولحاضنتهم مسكناً مستقلاً مناسباً، إنما يدور وجوداً وعدماً مع المدة الإلزامية للحضانة التي قررتها الفقرة الأولى من المادة ٢٠ المطعون عليها، ومن ثم فإن حق الحاضنة في شغل مسكن الزوجية إعمالاً للمادة ١٨ مكرراً ثالثاً المشار إليها يعتبر منقضيّاً بلوغ الصغير من العاشرة والصغيرة إثنتي عشرة سنة. ولا ينال لما تقدم قائل أن للقاضي أن يأذن للحاضنة بعد انتهاء المدة الإلزامية للحضانة بإبقاء الصغير في رعايتها حتى الخامسة عشرة، والصغيرة حتى تتزوج إذا تبين أن مصلحتها تقتضي ذلك، ذلك أن ما يأذن به القاضي على هذا النحو، لا يعتبر إمتداداً لمدة الحضانة الإلزامية، بل منصرفاً إلى مدة إستبقاء تقدم الحاضنة خلالها خدماتها متبرعة بها وليس للحاضنة بالتالي أن تستغل بمسكن الزوجية خلال المدة التي شغلها هذا الإذن، باعتبار أن مدة الحضانة التي عنها المشرع بنص الفقرتين الأولى والرابعة من المادة ١٨ مكرراً ثالثاً - والتي جعل من فواتها نهاية لحق الحاضنة وصغيرها من مطلقها في شغل مسكن الزوجية - هي المدة الإلزامية للحضانة على ما تقدم - وغايتها بلوغ الصغير من العاشرة والصغيرة إثنتي عشرة سنة، وبلوغها يسقط حقهما في الإستقلال بمسكن الزوجية ليعود إليه الزوج المطلق منفرداً في الإنشغال به إذا كان له ابتداء أن يحتفظ به قانوناً.

- إن أصل تشريع النعمة هو النصوص القرآنية التي تعددت مواضعها، منها قوله تعالى " وللمطلقات متاع بالمعروف حقاً على المتقين " التي نحا الشافعي في أحد قوليه وكذلك الظاهرية إلى وجوبها، وأيدهم في ذلك آخرون لإعصار أن " حقاً " صفة لقوله تعالى " منعاً " وذلك أدخل لتوكيد الأمر بها. هذا بالإضافة إلى أن عموم خطابها مؤداه عدم جواز تخصيص حكمها بغير دليل، وسريانه على كل مطلقة سواء كان طلاقها قبل الدخول بها أم بعده، فلو لم يملكها مهرأ أم كان غير مفروض لها. وجامع الفقهاء على إستحبابها بمقولة إنقارها إلى أمر صريح بها. كذلك فإن تقرير النعمة وجوباً أظهر في آية أخرى إذ يقول الله تعالى في المطلقة غير المفروض لها ولا مدخول بها " ومتعوهن على الموسر قدره وعلى المقتر قدره منعاً بالمعروف حقاً على المحسنين " بمعنى إعطوهن شيئاً يكون منعاً هن. والأمر بالإمتاع فيها ظاهر، وإضافة الإمتاع إليهن تمليكاً - عند من يقولون بوجوبها - لا شبهة فيه، وإنصرافها إلى المتقين والمحسنين لا يدل على تعلقها بهم دون سواهم، بل توكيد لإيجابها باعتبار أن الناس جميعاً ملزمون بالإمتثال إلى أمر الله تعالى وعدم الإنزلاق إلى معاصيه. والذين من إستقراء أقوال الفقهاء في شأن دلالة النصوص القرآنية الواردة في شأن " النعمة " أنهم مختلفون في نطاق تطبيقها من ناحية، وفي وجوبها أو إستحبابها من ناحية أخرى، وما ذلك إلا لأن هذه النصوص غنية في دلالتها، غير مقطوع بمراد الله تعالى منها. وجاز لولي الأمر بالنال



الإحتهاد فيها تنظيمياً لأحكامه بنص تشريعي يقرر أصل الحق فيها، ويفصل شروط إستحقاقها بما يوحد تطبيقها، ويقيم بيانها على كلمة سواء ترفع نواحي الخلاف فيها، ولا تعارض الشريعة في أصولها الثابتة أو مبادئها الكلية. وقد شرط النص التشريعي المطعون فيه لإستحقاق المتعة شرطين : " أولهما " أن تكون المرأة التي طلقها زوجها مدخولاً بها في زواج صحيح. " ثانيهما " ألا يكون الطلاق برضاها أو من جهتها وهما شرطان لا يتنافيان الشريعة الإسلامية سواء في ركانتها أو مقصدها، ذلك أن تشريع المتعة يتوخى جبر خاطر المطلقة تطبيقاً لنفسها ومواجهة إجحاشها بالطلاق، ولأن مواساتها من المروءة التي تتطلبها الشريعة الإسلامية، والتي دل العمل على تراخيها لا سيما بين زوجين إنقطع جبل المودة بينهما. ولا كذلك المرأة التي تختار الطلاق أو تسعى إليه، كالمختلعة والمبارنة، أو التي يكون الطلاق من قبلها بما يدل على أنه ناجم عن إساءتها أو عائد إلى ظلمها وسوء تصرفها، إذ لا يتصور - وقد تقررت المتعة إزاء غم الطلاق - أن يكون إمتاعها - في طلاق تم برضاها أو وقع بسبب من قبلها - تطبيقاً لحاظرها، ولا أن يصلها زوجها بمعونة مالية تزيد على نفقة العدة تحفيظاً لآلامها الناجمة عن الفراق. وما قرره المدعي من أن المتعة لا تستحق إلا للمرأة غير المدخول بها قبل طلاقها، مردود بأن الله تعالى ناط بعباده المؤمنين الذين يلتزمون بالتعاليم التي فرضها صوناً لأنفسهم عن مخالفتها، بأن يقدموا لكل مطلقة متاعاً يتمحض معروفاً بما مؤداه إستحقاقها الإمتاع، ولو كان ذلك بعد الدخول بها. كذلك فإن أمهات المؤمنين المدخول بهن هن اللاتي عتسهن الآية الكريمة التي يقول فيها سبحانه " يا أيها النبي قل لأزواجك إن كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين أمتكمن وأسرحن سراحاً جيلاً ". وما قرره النص التشريعي المطعون عليه من أن المتعة تقدر بنفقة سنتين على الأقل، ومراعاة حال المطلق يسراً وعسراً وعلى ضوء ظروف الطلاق ومدة الزوجية، مستلهماً في أسس تقديرها قوله تعالى " ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقور قدره "، ومستعيداً بذلك الآراء التي تقيسها على المهر وتراعى فيها حال الزوجة بالتالي، ومقرراً حداً أدنى لها في إطار التكافل الإجتماعي لضمان ألا يقل ما يعود على المرأة منها عما قدره ولي الأمر لازماً لتمتعها بعد طلاقها دون رضاها، ومن غير جهتها، ذلك أن غريبتها بالطلاق تؤلمها وغزق سكنتها، وقد تعرضها لمخاطر تفوق طاقة إحتماها وغالباً ما يقترن طلاقها بالتناحر والتباغض وإنقطاع المودة، فحق ألا يكون أدناها متناًياً في ضآلته صوناً للحكمة من تشريعها لا سيما أن من الفقهاء من حدد أدنى ما يجزئ فيها، ومنهم من حدد أرففها وأوسطها، وليس في النصوص القرآنية ما يفيد أن الله تعالى قد قدرها أو حدها، بما مؤداه جواز تنظيمها بما يحقق للناس مصالحهم العبرة شرعاً. ولئن كان النص التشريعي المطعون عليه لا يورد حداً أقصى لتلك المعونة المالية التي يقدمها الرجل لمن طلقها، إلا أن ذلك أدخل إلى الملاعة التي لا تمتد إليها الرقابة الدستورية، ولا يجوز أن تخوض فيها، لا سيما أن من الفقهاء من يقول بأنه ليس للمتعة عندهم حد معروف لا في قليلها أو

كثيرها. كذلك فإن أمر تقديرها فيما يجاوز حدها الأدنى موكول إلى المحكمة المختصة بتجليل فيه بصرها معتمدة في تحديد مبلغها على أسس موضوعية لا تفرضها تحكماً أو إعتائاً، من بينها أن يكون هذا التحديد دائراً مع حال مطلقها يسراً وعسراً، إذ هي متاع تقرر معروفاً، ولمصلحة لها إعتبارها. والمتقنون الممثلون إلى الله تعالى الطامعون في مرضاته مدعوون إليها، بل ومطالبون بها، باعتبارها أكفيل للمودة، وأدعى لنبل الشفاق، وإقامة العلائق البشرية على أساس من الحق والعدل. كذلك فإن إعتداد النص التشريعي بمدة الزوجية وظروف الطلاق في مجال تقدير المتعة الواجبة، لا يتوخى لفرض قيود غير مبررة على الحق في الطلاق، وإنما قصد المشرع - بإضافته هذين العنصرين إلى حال المطلق يسراً وعسراً - أن تكون المعونة المالية التي تتبلور المتعة في مبلغها، واقعية قدر الإمكان بما لا إفراط فيه أو تفريط، وهو ما يدخل في نطاق السلطة التقديرية التي يملكها المشرع في مجال تنظيم الحقوق بما لا يناقض أحكام الدستور أو يحل بالضوابط التي فرضها .

## إستئناف

• الموضوع الفرعى : نطاق الحكم الإستئنافى :

الطعن رقم ٢٠ لعنة ١ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٢٩٦ بتاريخ ١٩٨١/٣/٧

لما كان الثابت من أوراق الدعوى أن المدعى عليه حدد طلباته الختامية أمام محكمة إستئناف طنطا بطلب الأجر المستحق له من تاريخ وقفه عن العمل والتعويض عن فصله تعسفياً، وكان قضاء تلك المحكمة قد إقتصر - فى نطاق الإستئناف المطروح عليها - على الفصل فى هذين الطلبين، فإن طلب إلغاء قرار فصل المدعى عليه الذى أجابته إليه المحكمة الإدارية العليا، لا يكون قد طرح على محكمة إستئناف طنطا أو صدر بشأنه قضاء منها، بحيث ينتهى قيام أى تناقض بين هذين الحكمين، الأمر الذى ينعين معه عدم قبول الدعوى.

## إشـتـبـاه

\* الموضوع الفرعي : مراقبة الشرطة للمشتبه فيهم :

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٣ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٤٥ بتاريخ ١٥/٥/١٩٨٢

- يتعين لوضع الشخص تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين عملاً بحكم المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ - طبقاً للتفسير المزمع الذي أصدرته المحكمة العليا بتاريخ ٥ إبريل سنة ١٩٧٥ في طلب التفسير رقم ٥ لسنة ٤ قضائية - أن يكون توافر حالة الاشتباه في حقه ثابتاً بحكم قضائي وسابقاً على صدور الأمر باعتقاله، ومؤدى ذلك أن هذه المادة قد جرمست حالة جديدة لاحقة لحالة الاشتباه التي سبق أن حوكم عليها هذا الشخص تقوم به إذا ما تم اعتقاله بعد ذلك لأسباب تتعلق بالأمن العام، ثم فرضت لها عقوبة أصلية هي عقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين.

- ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة الأولى - المطعون بعدم دستوريته - من أن مدة المراقبة تبدأ من تاريخ العمل بهذا القانون أو من تاريخ انتهاء الاعتقال حسب الأحوال، قاطع الدلالة في أن الشرطة هي الجهة المختصة بإعمال هذا النص وذلك بإجراء تتخذه من تلقاء نفسها وبغير حكم قضائي. ولما كانت المادة ٦٦ من الدستور تنص على أن "العقوبة شخصية. ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ولا توقع إلا بحكم قضائي..." وكان توقيع عقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين التي فرضها المشرع كعقوبة أصلية طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ يتم بغير حكم قضائي على ما سلف بيانه، فإن هذه المادة تكون قد خالفت الدستور مما يتعين معه الحكم بعدم دستوريته.

## اصلاح زراعى

• الموضوع الفرعى : تسوية المكافآت :

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٧ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٢٠٤ بتاريخ ١٩٩٢/٣/٧

- إن البين من قانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ - وعلى ضوء ما تضمنه تقرير لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب عن مشروع هذا القانون ومذكرته الإيضاحية - أن المشرع تدخل - بمقتضى المادة الثامنة منه - مقررأ زيادة فى المعاش بنسبة ١٠٪ بمقد أقصى ستة جنيهاً شهرياً وبمقد أدنى جنيهاً شهرياً، وبمقدأ المخاطبين بمحكمها بأنهم من انتهت خدمتهم قبل ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ وكاشفاً بالأعمال التحضيرية للقانون عن أن هذا التاريخ، هو تاريخ العمل بقوانين الإصلاح الوظيفى التى حرموا من مزاياء، وأن الزيادة فى المعاش التى قررتها المادة الثامنة المشار إليها، غايتها التقريب بين معاشاتهم ومعاشات من انتهت خدمتهم بعد العمل بقوانين الإصلاح الوظيفى، وإذ كان البين أيضاً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ - وعلى ضوء ما تضمنه تقرير اللجنة المشكوكة من لجنة القوى العاملة ومكتب لجنة الحطة والموازنة بمجلس الشعب ومذكرته الإيضاحية - أن المشرع أفرد الفقرة الثانية من المادة السادسة عشرة منه لمن انتهت خدمتهم بالجهات التى عينها حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ فقرر زيادة معاشاتهم بنسبة ١٠٪ باعتبار أن هذه الفئة لم تسو معاشاتها على أساس مفهوم الأجر المعدل وأن الكثيرين من أفرادها تمت تسوية معاشاتهم قبل استفادتهم من أحكام قوانين الإصلاح الوظيفى مما حتم زيادة معاشاتهم كتعويض عن الزيادة التى تمت فى أجور العاملين الذين مازالوا فى الخدمة نتيجة إعادة تسوية أوضاعهم الوظيفة وتطوير مفهوم الأجر، إذ كان ذلك هو لى ومضمون ما قرره النصان المطعون فيهما، وكان ما تضمناه من تنظيم خاص بزيادة معاش المخاطبين بأحكامهما قد تم وفق أسس موضوعية لا تقيم فى مجال تطبيقها تمييزاً من أى نوع بين هؤلاء المتماثلين فى مراكزهم القانونية، وكان المشرع إذ قصر هذا التنظيم عليهم، لذلك لتحقيق أغراض بعينها تعكس مصالح مشكوكة يعتبر هذا التنظيم مرتبطاً بها وبحققاً لها، فإن قالة الإخلال بنص المادة ٤٠ من الدستور تكون على غير أساس متعيناً رفضها، ولا حاجة كذلك بنص المادة الثانية من الدستور، ذلك أن الاعتبارات التى كشفت عنها الأعمال التحضيرية للنصين التشريعيين المطعون عليهما تؤكد اتجاههما إلى إرساء مفهوم العدالة فى مجال مبلغ المعاش المستحق، بما لا يجافاة فيه لبادئ الشريعة الإسلامية.

- إن مضمون مبدأ تكافؤ الفرص الذى تكلفه الدولة للمواطنين للمواطنين كافة وفقاً لنص المادة الثامنة من الدستور يتصل بالفرص التى تعهده الدولة بتقديمها، وإعماله يقع عند تراجمهم عليها، والحماية الدستورية لتلك الفرص غايتها تقرير أولوية - فى مجال الإنتطاع بها - لبعض المترشحين على بعض، وهى أولوية

تحدد وفقاً لأسس موضوعية يتحقق من خلالها التكافؤ في الفرص. ويقتضيها الصالح العام، ومتى كان ذلك، فإن مجال إعمال مبدأ تكافؤ الفرص في نطاق النصين المطعون عليهما فيما قرراه من زيادة معاش فئة من العاملين يكون منطقياً، إذ لا صلة لما بفرص قائمة بحرى التضامع عليها، ولكنهما يحققان في مجال المعاش المستحق تقارباً بين فئتين بما لا يخالفه فيه لأحكام الدستور.

- إن القانون وفقاً لحكم المادة ١٧ من الدستور هو الذي يبين الحدود والشروط والأوضاع التي تؤدي من خلالها خدمات التأمين الإجتماعي والصحي، ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة التي تكفلها الدولة للمواطنين جميعاً، كذلك فإن القانون - وعلى ما تقتضيه المادة ١٢٢ من الدستور - هو الذي يبين قواعد منح المراتب والمعاشات والتعويضات والإعانات والمكافآت التي تقرّر على خزانة الدولة كما ينظم حالات الإستهانة منها والجهات التي تطبقها، وإذ قرر النصان المطعون عليهما زيادة معاش فئة من العاملين تحقيقاً للتقارب مع معاش غيرهم من العاملين، فإنهما يكونان صادرين في إطار التفويض المخول للسلطة التشريعية في مجال تقرير قواعد منح المعاش، وبالتالي يكون النعي عليهما مخالفاً للمادة ١٧ من الدستور في غير محله.

#### **\* الموضوع الفرعي : حق ملاك الأرض الزائدة في التعويض :**

الطعن رقم ٣ لسنة ١ مكتوب في ٢ صفحة رقم ١٥٥ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٥

إن تشريعات الإصلاح الزراعي المتعاقبة التي صدر بها المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢، والقرار بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ والقرار بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ والتي وضعت حداً أقصى للملكية الزراعية، وقررت الإستهلاء على ما يزيد عن هذا الحد لم تغفل حق الملاك في التعويض عن أراضيهم المسوّل عليها، وإنما قررت حقهم في التعويض عنها وفقاً للقواعد والأسس التي نصت عليها تلك القوانين. بل أن القرار بقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها قد اعتنق هذا النظر، فنص في المادة الرابعة منه على أن يؤدي إلى ملك تلك الأراضي تعويض بقدر وفقاً للأحكام المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢.

#### **\* الموضوع الفرعي : خضوع الأرض الصحراوية والبور للحد الأقصى للملكية :**

الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤ مكتوب في ٢ صفحة رقم ١٨٠ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٣

ساوي المشرع بين الأراضي الزراعية والأراضي البور والصحراوية من حيث خضوعها جميعاً للحد الأقصى للملكية الزراعية وذلك إحصاراً من تاريخ نفاذ القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ في ٢٥ يوليو سنة ١٩٦١ الذي عدل المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي، وكان

هذا التعديل بمقتضى هذا القانون الأخير إنما يتعارض فحسب مع نص الفقرة الأولى من البند [ب] من المادة الثانية من المرسوم بقانون سالف الذكر - المعدلة بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ - والتي كانت تستثني الأراضي البور من الحد الأقصى للملكية الزراعية، فإنه يكون قد أُلغى نص هذه الفقرة ضمناً دون أن يمتد هذا الإلغاء التشريعي إلى نص الفقرة الأخيرة من ذلك البند والذي يتضمن مانعاً من التقاضي بالنسبة للقرار الذي يصدره مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي في شأن الإدعاء ببور الأرض وهو النص المطعون في دستوريته. ومقتضى ذلك أن هذا النص وإن كان قد أضحي معطلاً إذ لم يعد له محل يرد عليه بعد إلغاء الاستثناء الخاص بالأراضي البور إعتباراً من تاريخ نفاذ القانون رقم ١٢٧ لسنة ٦١ على ما سلف بيانه، إلا أنه مع ذلك لم يفقد وجوده ك نص تشريعي فضلاً عن أن ذلك الإلغاء التشريعي الخاص بالأراضي البور لا يترد إلى الماضي - أي إلى الفترة التي تبدأ من تاريخ نفاذ قانون الإصلاح الزراعي في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ حتى تاريخ نفاذ القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ في ٢٥ يولييه سنة ١٩٦١، ومن ثم فلا يحول إلغاء الاستثناء الذي كان مقررأً بالفقرة الأولى من البند [ب] سالف الذكر دون النظر في الطعن بعدم دستورية الفقرة الأخيرة من هذا البند وذلك من قبل الذين نشأت لهم مراكز قانونية تتعلق بتطبيق الاستثناء المشار إليه خلال فترة نفاذه وبالتالي توافرت لهم مصلحة شخصية في الطعن بعدم دستورية النص المانع من التقاضي دافعاً عن تلك المراكز القانونية.

#### **\* الموضوع الفرعي : طبيعة قرار الهيئة العامة للإصلاح الزراعي :**

الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤ مكتب فني ٢ صفحة رقم ١٨٠ بتاريخ ١٢/٣/١٩٨٣

إن المشرع لم يسبغ على مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي - حال إصداره قراره بشأن الأرض البور التي كانت مستثناة من الحد الأقصى للملكية الزراعية - ولاية الفصل في أية خصومة تتعلق أمامه بقرارات حاسمة طبقاً لإجراءات و ضمانات معينة، وإنما عهد إليه إصدار قراره بشأن الأرض البور بعد فحص طلب إستثنائها ثم قراره في التظلم الذي يرفع إليه وذلك لبيان طبيعة الأرض موضوع الطلب وما إذا كانت بوراً أم أرضاً زراعية، ودون أن يفرض المشرع على مجلس الإدارة إخطار ذوى الشأن المشغول أمامه لسماع أقوالهم وتقديم أسانيدهم وتحقيق دفاعهم أو يوجب عليه تسبب ما يصدره من قرارات إلى غير ذلك من الإجراءات القضائية التي تتحقق بها ضمانات التقاضي، وإذا كانت الهيئة العامة للإصلاح الزراعي من أشخاص القانون العام وتقوم على مرفق عام فإن قرار مجلس إدارتها بشأن الأرض البور يعد قراراً إدارياً نهائياً تفصح به جهة الإدارة عن إرادتها الملزمة بقصد إحداث أثر قانوني هو اعتبارها من الأراضي الزراعية أو الأراضي البور وخضوعها بالتالي للحد الأقصى للملكية الزراعية من عدمه.

## \* الموضوع الفرعي : طبيعة قرارات لجان الإصلاح الزراعي :

الطعن رقم ٧ لسنة ١ مكتب فني ١ صفحة رقم ١٦٠ بتاريخ ١٩٨١/٢/٧

مودى ما نصت عليه المواد ١٣ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والمادة ٢٧ من لائحته التنفيذية وما جاء بالمذكرات الإيضاحية للقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ وللقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ أن اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي هي جهة قضائية مستقلة عن جهتي القضاء العادي والإداري أنشأها المشرع وخصها ثم عهد إليها بعد ذلك بالفصل فيما ينشأ من منازعات عن تطبيق أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها، وذلك ياتباع إجراءات قضائية لها كافة سمات إجراءات التقاضي وضماناته وتؤدي إلى سرعة البت في هذه المنازعات حتى يحسم أمرها ويتحقق بذلك ما تفياه المشرع من إصدار هذه التشريعات، وبالتالي فإن القرارات التي تصدرها هذه اللجنة تعتبر بحسب طبيعتها أحكاماً قضائية وليست قرارات إدارية.

الطعن رقم ٩ لسنة ١ مكتب فني ١ صفحة رقم ١٧٢ بتاريخ ١٩٨١/٢/٧

لما كان القرارات التي تصدرها اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي، وهي تمارس عملاً قضائياً أسندها إليها المشرع، تعتبر بحسب طبيعتها أحكاماً قضائية وليست قرارات إدارية، وكان مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي إذ يباشر - في صدد إعماله قرارات هذه اللجنة - ما إختص به بنص صريح في القانون، فإن ما يتولاه في هذا الشأن يتداخل مع عمل اللجنة، وهو عمل قضائي على ما سلف بيانه بحيث تلحق الصفة القضائية ما يصدره المجلس من قرارات.



## أعمال السيادة

### \* الموضوع الفرعي : الإتفاقيات الدولية :

الطعن رقم ١٠ لسنة ١٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٣٧٦ بتاريخ ١٩/٦/١٩٩٣

- إنه وإن كانت نظرية " الأعمال السياسية " - كقيد على ولاية القضاء الدستوري - تجدد في ميدان العلاقات والاتفاقيات الدولية معظم تطبيقاتها بأكثر مما يقع في المجال الداخلي، نظرا لارتباط ذلك الميدان بالاعتبارات السياسية وسيادة الدولة ومصالحها العليا، إلا أنه ليس صحيحا إطلاق القول بأن جميع الاتفاقات الدولية - أيما كان موضوعها - تعتبر من " الأعمال السياسية " كما أنه ليس صحيحا أيضا القول بأن الاتفاقات الدولية التي حددتها الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور، واستلزمت عرضها على مجلس الشعب وموافقة عليها، تعتبر جميعا وبصفة تلقائية - من " الأعمال السياسية " التي تخرج عن ولاية القضاء الدستوري، ذلك أن كلا القوانين السابقين يتناقض والأساس الذي تقوم عليه اعتبارات استبعاد هذه الأعمال من الرقابة القضائية على دستورتها، وهي اعتبارات ترجع إلى طبيعة الأعمال ذاتها، وليس إلى طريقة أو إجراءات إبرامها والموافقة والتصديق عليها.

- إن البن من اتفاقية تأسيس المصرف العربي الدولي ونظامه الأساسي الذي يعتبر - وفقا لمادتها الأولى - جزءا لا يتجزأ منها - أن حكومات مصر وليبيا وسلطنة عمان اتفقت على تأسيس هذا المصرف وقد انضم إليهم - حل إبرام الاتفاقية - أحد المواطنين الكويتيين. وقد فتحت الاتفاقية باب الانضمام إليها وفقا لمادته الثانية - للحكومات العربية الأخرى، وكذلك للبنوك والمؤسسات والشركات العربية وأيضا للأفراد العرب. ويقوم هذا المصرف بالأعمال التجارية التي تقوم بها البنوك التجارية عادة من قبول للودائع وتقديم للقروض وتحرير وتظهر للأوراق المالية والتجارية وتمويل لعمليات التجارة الخارجية وتنظيم للمساهمة في برامج ومشروعات الاستثمار. وهو يزاول أعماله في مجال التجارة الخارجية وفقا للقواعد والأسس المصرفية الدولية السائدة. وللمصرف الشخصية القانونية، وله في سبيل تحقيق أغراضه إبرام اتفاقيات مع الدول الأعضاء أو غير الأعضاء وكذلك مع المؤسسات الدولية الأخرى. وله العميل والتعاقد، ويديره مجلس إدارة من ممثلين للمساهمين يتم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ومدة المصرف خمسون عاما. وحدد النظام الأساسي للمصرف أحوال حله وكيفية تصفية أمواله، ومؤدى ذلك أن الاتفاقية المشار إليها إنما تتمحور عن إنشاء بنك يقوم بالأعمال التي تقوم بها البنوك التجارية، فلا يسوغ اعتبارها من " الأعمال السياسية " التي تنحصر عنها رقابة القضاء الدستوري، ولا يغير من ذلك ما

تضمنته بعض نصوص الاتفاقية من امتيازات مبنية للمصرف أو لوطنيه أو لأموال المساهمين أو المودعين التي دفعت الحكومات العربية الموقفة عليها إلى تأسيس هذا المصرف.

- ليس في نص المادة ١٥ من الاتفاقية المذكورة ما ينتقص من حق التقاضي المكفول دستورياً، ذلك أن عدم سريان القوانين والقرارات المنظمة لشئون العمل الفردي على العاملين بالمصرف لا يتضمن منعهم من اللجوء إلى القضاء ولا يحجب القضاء عن الفصل - بحيدة واستقلال - في المنازعات القائمة بينهم والمصرف.

#### **\* الموضوع الفرعي : الإطار العام لأعمال السيادة صدورها من الدولة :**

الطعن رقم ٣ لسنة ١ مكتب قننى ٢ صفحة رقم ١٥٥ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٥

إن أعمال السيادة التي تخرج عن مجال الرقابة القضائية، وإن كانت لا تقبل الحصر والتحديد وكان المرد في تحديدها إلى القضاء ليقرر ما يعتبر من أعمال السيادة وما لا يعتبر منها بحسب ظروف كل حالة على حدة، إلا أن هذه الأعمال يجمعها إطار عام هي أنها تصدر عن الدولة بما لها من سلطة عليا وسيادة داخلية وخارجية مستهدفة لتحقيق المصالح العليا للجماعة، والسهر على إحترام دستورها والإشراف على علاقتها مع الدول الأخرى، وتأمين سلامتها وأمنها في الداخل والخارج. لما كان ذلك، وكان القرار بقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦٤ المعلن فيه قد صدر في شأن يتعلق بالأراضي الزراعية التي تم الاستيلاء عليها طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقرار بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ متضمناً عدم أحقية ملاكها في التعويض عن هذه الأراضي، فتعرض بذلك للملكية الخاصة، وهي من الحقوق التي عني الدستور بالنص على صونها، وتحميد الحالات التي يجوز فيها نزعها جبراً عن مالكها، ووضع القيود والضوابط لحمايتها، والتي ينبنى على سلطة التشريع أن تلتزمها وإلا جاء عملها مخالفاً للدستور. ومن ثم لا يكون ذلك القرار بقانون قد تناول مسائل سياسية تنأى عن الرقابة الدستورية.

#### **\* الموضوع الفرعي : النأى بها عن الرقابة القضائية :**

الطعن رقم ٣ لسنة ١ مكتب قننى ٢ صفحة رقم ١٥٥ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٥

إن نظرية أعمال السيادة، وإن كانت في أصلها الفرنسي قضائية النشأة ولدت في ساحة القضاء الإدارى الفرنسي، وتبلورت في رحابه، إلا أنها في مصر ذات أساس تشريعى يرجع إلى بداية نظامنا القضائى الحديث الذى أقرها بصور صريحة في صلب تشريعاته المتعاقبة المنظمة للمحاكم ومجلس الدولة. وآخرها ما ورد في قانوني السلطة القضائية ومجلس الدولة اللذين إستبعدا أعمال السيادة من ولاية القضاء العادى والقضاء الإدارى على السواء تحقيقاً للإعتبارات التي تقتضى - نظراً لطبيعة هذه الأعمال - النأى بها عن

الرقابة القضائية وذلك لدواعي الحفاظ على كيان الدولة، واستجابة لمقتضيات أمنها فى الداخل والخارج ورعاية لمصالحها الأساسية. وقد وجدت هذه الإعتبارات صدى لدى القضاء الدستورى فى الدول التى أخذت بنظام الرقابة القضائية على دستورية القوانين لإستبعاد المسائل السياسية من نطاق هذه الرقابة وهى صورة من أعمال السيادة التى لا تنبسط عليها رقابة القضاء فى النظام المصرى.

#### الطعن رقم ٤٨ لسنة ٤ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٢٢ بتاريخ ١٩٨٤/١/٢١

الرقابة القضائية على دستورية القوانين تجد أساساً لها - كأصل عام - فى مبدأ الشرعية وسيادة القانون الذى أرساه الدستور، غير أنه يرد على هذا الأصل ما إستقر عليه القضاء والفقه من إستبعاد " أعمال السيادة " من مجال الرقابة القضائية على أساس أن طبيعتها تأبى أن تكون محلاً لدعوى قضائية، وإذا كانت نظرية أعمال السيادة فى أصلها الفرنسى قضائية النشأة ولدت فى ساحة القضاء الإدارى وتطورت به فواعدها، إلا أنها فى مصر ذات أساس تشريعى يرجع إلى بداية التنظيم القضائى الحديث الذى أقرها بنصوص صريحة فى صلب التشريعات المتعاقبة المنظمة للمحاكم ومجلس الدولة وآخرها ما ورد فى قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وقانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ اللذين إستبعدا أعمال السيادة من ولاية القضاء العادى والقضاء الإدارى على السواء. وإستبعاد أعمال السيادة من ولاية القضاء إنما يأتى تحقيقاً للإعتبارات السياسية التى تقتضى - بسبب طبيعة هذه الأعمال واتصالها بنظام الدولة السياسى اتصالاً وثيقاً أو بسيادتها فى الداخل والخارج - النأى بها عن نطاق الرقابة القضائية، وذلك لدواعي الحفاظ على كيان الدولة فى الداخل والزود عن سيادتها فى الخارج ورعاية مصالحها العليا، وقد وجدت هذه الإعتبارات صدى لدى القضاء الدستورى فى الدول التى أخذت بنظام الرقابة القضائية على دستورية القوانين وبخاصة فى المسائل السياسية التى تعد المجال الحيوى والطبيعى لنظرية أعمال السيادة وإستبعادها من نطاق هذه الرقابة.

#### الطعن رقم ٤ لسنة ١٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٥٢٤ بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٩

- إن خروج أعمال السيادة عن ولاية القضاء يعد أحد صور التطبيق الأملل لأعمال المفهوم الصحيح لمبدأ الفصل بين السلطات الذى يوجب إقامة توازن دقيق بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بحيث تتولى كل من هذه السلطات صلاحياتها التى علمها عليها الدستور وفى الحدود التى رسمها دون إفتئات من إحداها على الأخرى .

- إن أعمال المفهوم الصحيح لمبدأ الفصل بين السلطات والإستجابة للحكمة والإعتبارات التى إقتضت إستبعاد " أعمال السيادة " من ولاية القضاء بوجه عام، قد وجدت صدى لها فى القضاء الدستورى فى

الدولة المتحضرة التي أخذت بنظام الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح إذ جرى هذا النوع من القضاء في هذه الدولة على استبعاد الأعمال السياسية - التي تعد بحق انجمال الحيوى والطبيعى لنظرية أعمال السيادة - من إختصاصه ومن نطاق هذه الرقابة القضائية .

- العبرة فى تحديد التكليف القانونى لأى عمل تجريه السلطة التنفيذية لمعرفة ما إذا كان من " أعمال السيادة " أم لا هى طبيعة العمل ذاته لا بالأوصاف التى قد تخلع عليه متى كانت طبيعته تتنافى مع هذا الوصف .

- إن قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠٤ لسنة ١٩٩٠ بشأن عودة الناجين إلى الإستفتاء على حل مجلس الشعب، إنما يتعلق باستطلاع رأى هيئة الناخبين التى تمثل القاعدة الشعبية فى أمر يتصل بأخص المسائل المتعلقة بعلاقة السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية. ويتصل بتكوين هذه السلطة، وهو يعد بهذه المثابة من أبرز الأمور التى تتعلق بممارسة سلطة الحكم ومن ثم يعتبر من " الأعمال السياسية " التى تتحمل السلطة التنفيذية كامل المسؤولية السياسية بصدد إجرائها بغير معقب من القضاء .

#### الطعن رقم ١٠ لسنة ١٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٣٧٦ بتاريخ ١٩/٦/١٩٩٣

جرى القضاء الدستورى - فى الدول الآخذة به على استبعاد " الأعمال السياسية " من نطاق ولايته وخروجها بالتالى من مجال رقابته على دستورية التشريع. وقد اختص الدستور وقانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ كلاهما هذه المحكمة دون غيرها بالرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح، وإستهدفا بذلك ضمان الشرعية الدستورية بصون الدستور القائم وحمايته من الخروج على أحكامه، وترسيخ مفهوم الديمقراطية التى أرساها سواء ما اتصل منه بتوكيد السيادة الشعبية - وهى جوهر الديمقراطية أو بكفالة الحريات والحقوق العامة - وهى هدفها أو بالمشاركة فى ممارسة السلطة وهى وسيلتها - وذلك على نحو ما جرت به نصوصه ومبادئه التى تمثل الأصول والقواعد التى يقيم عليها نظام الحكم وتسوى على القمة فى مدارج البناء القانونى، ولها مقام الصدارة بين النظام العام. ومن ثم يتعين - باعتبارها أسمى القواعد الآمرة - التزامها، وإهدار ما يخالفها من تشريعات. وإذ كانت الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح تجد أساسا لها - كاصل عام - فى مبدأ الشرعية وسيادة القانون وخضوع الدولة لأحكامه، إلا أنه يرد على هذا الأصل وفقا لما جرى عليه قضاء المحكمة الدستورية العليا- استبعاد الأعمال السياسية "من مجال هذه الرقابة القضائية تأسيساً على أن طبيعة هذه الأعمال السياسية" هى طبيعة العمل ذاته لا بالأوصاف التى قد يخلعها المشرع عليه متى كانت طبيعته وهذه الأوصاف. ذلك أن استبعاد " الأعمال السياسية" من ولاية القضاء الدستورى إنما يأتى تحقيقا

للاعتبارات السياسية التي تقتضي - بسبب طبيعة هذه الأعمال واتصالها بنظام الدولة السياسي اتصالاً وثيقاً أو بسيادتها في الداخل أو الخارج - التأي بها عن نطاق الرقابة القضائية استجابة لدواعي الحفاظ على الدولة والذود عن سيادتها ورعاية مصالحها العليا، لما يقتضي منح الجهة القائمة بهذه الأعمال - سواء كانت هي السلطة التشريعية أو التنفيذية - سلطة تقديرية أوسع مدى وأبعد نطاقاً لتحقيقاً لصالح الوطن وسلامته دون تحويل القضاء سلطة التعقيب على ما تتخذه في هذا الصدد، ولأن النظر فيها والتعقيب عليها يستلزم توافر عدم ملاءمة طرح هذه المسائل علناً في ساحاته. ومن ثم فالحكمة الدستورية العليا وحدها هي التي تحدد - بالنظر إلى طبيعة المسائل التي تنظمها النصوص المطعون عليها - ما إذا كانت النصوص المطروحة عليها تعتبر من "الأعمال السياسية" فنخرج عن ولايتها بالرقابة على الدستورية، أو أنها لا تعتبر كذلك، فنبسط عليها رقابتها.

#### \* الموضوع الفرعي : حق رئيس الجمهورية في إجراء الاستفتاء :

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٦ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٣٥٣ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢١

أن الحكومة دلت بعدم إخصاص احكمة بنظر الدعوى تأسيساً على أن النص التشريعي المطعون عليه صدر بعد إستفتاء شعبي تم إعمالاً لنص المادة ١٥٢ من الدستور، مستهدفاً تأمين سلامة الدولة ونظامها السياسي وتحقيق مصلحتها السياسية في حاية الجبهة الداخلية والسلام الإجتماعي، ومن ثم يعتبر من الأعمال السياسية التي تنحصر عنها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح. وحيث أن هذا مردود بأن ما نصت عليه المادة ١٥٢ من الدستور من أن " لرئيس الجمهورية أن يستفتي الشعب في المسائل العامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا "، لا يخرج عن أن يكون توكيلاً لرئيس الجمهورية بعرض المسائل التي يقدر أهميتها واتصالها بالمصالح القومية الحيوية، على هيئة الناخبين لاستطلاع رأيها فيها من الناحية السياسية، ومن ثم لا يجوز أن يتخذ هذا الإستفتاء - الذي رخص به الدستور وحدد طبيعته والغرض منه - ذريعة إلى إهدار أحكامه أو مخالفتها، كما أن الموافقة الشعبية على مبادئ معينة طرحت في الإستفتاء، لا ترقى بهذه المبادئ إلى مرتبة النصوص الدستورية التي لا يجوز تعديلها إلا وفقاً للإجراءات الخاصة المنصوص عليها في المادة ١٨٩ من الدستور، وبالتالي لا تصحح هذه الموافقة ما قد يشوب النصوص التشريعية الفقرة لتلك المبادئ من عيب مخالفة الدستور، وإنما تظل هذه النصوص على طبيعتها كعمل تشريعي أدنى مرتبة من الدستور، فتستفيد بأحكامه، وتخضع بالتالي لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية. هذا فضلاً عن أن النص التشريعي المطعون عليه، قد صدر في شأن يتعلق بحق فئة من المواطنين في مباشرة الحقوق السياسية التي كفلها الدستور، والتي ينبغي على سلطة التشريع ألا تنال منها وإلا وقع

عملها مخالفاً للدستور ومن ثم لا يكون ذلك النص قد تناول مسائل سياسية تتأى عن الرقابة الدستورية على نحو ما ذهبت إليه الحكومة، ويكون الدفع المبدي فيها بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى -برمتة- على غير أساس متعيناً رفعه.

**\* الموضوع الفرعي : قرار حل مجلس الشعب من أعمال السيادة :**

الطعن رقم ٥ لسنة ١٢ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٤٣١ بتاريخ ١٩٩٢/٧/٤

متى كان قضاء المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم ٤ لسنة ١٢ قضائية قد خلاص إلى عدم اختصاصها بنظر طلب وقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية بدعوة الناجحين إلى الإسمفتاء على حل مجلس الشعب على أساس أن هذا القرار يعد من أعمال السيادة التي لا يدخل بحثها في ولايتها، وكان هذا القرار- في تقدير المدعي - هو العقبة القانونية التي تعترض أعمال حكم المحكمة الدستورية العليا ببطلان تكوين هذا المجلس -فإن طلبات المدعي الختامية-وقوامها تنفيذ ما قضى به هذا الحكم تنفيذاً قطعياً ونهائياً وباتاً- تدنو مستفدة لموضوعها، إذ لم تعد لها من قائمة بعد أن إمتنع على المحكمة الدستورية العليا أن تعرض للعقبة التي تعترض في تقديره هذا التنفيذ لسبب يتعلق بحدود ولايتها .

**\* الموضوع الفرعي : ماهية أعمال السيادة :**

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٤ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٢٢ بتاريخ ١٩٨٤/١/٢١

المبرة في التكيف القانوني لما يعتبر من أعمال السيادة وما لا يعتبر منها هي طبيعة هذه الأعمال ذاتها التي يجمعها إطار عام هي أنها تصدر عن السياسة العليا للدولة بما لها من سلطة عليا وسيادة في الداخل والخارج مستهدفة لتحقيق مصلحة الجماعة السياسية كلها مع إحرام الحقوق التي كفلها الدستور وتنظيم علاقاتها الخارجية بينها وبين الدول الأخرى وتأمين سلامتها في الداخل والدفاع عن إقليمها من الإعتداء الخارجي والمرد في ذلك إلى السلطة التقديرية للقضاء وحده.

## الأمر على عريضة

\* الموضوع الفرعي : حجية الأمر على عريضة :

الطعن رقم ١٨ لسنة ١٢ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٥٦ بتاريخ ١١/٧/١٩٩٢

- إن طبيعة الأوامر على العرائض تقتضى المفاجأة والمباغتة، وهى تصدر عن القاضى فى حدود سلطته الولائية ولا تستند إلى سلطته القضائية، وبالتالي لا تراعى فى شأنها القواعد التى رسمها القانون فى مجال رفع الدعاوى وتحقيقها والفصل فيها، وإنما تقرر هذه الأوامر إجراء وقتيا لا تفصل بوجهه فى موضوع الحق المتنازع عليه، ولا تحسم الخصومة المتعلقة به، وهى بالنظر إلى طبيعتها تصدر فى غيبة الخصوم، وبغير إعلان المدعى عليه أو إطلاعه على مستندات خصمه أو تمكينه من دحض إدعاءاته. وليس لازماً تسببها إلا إذا صدر الأمر خلافاً لأمر سابق، لأن الإجراء الذى يتخذه القاضى بمناسبةه لا يعدو أن يكون إجراء وقتيا أو تحفظيا، فإن هذه الأوامر لا تحوز الحجية التى يستفاد بها سلطته، بل تجوز له مخالفتها بأمر جديد.

- متى كان القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى يتوخى أساسا تهمة علم الكافة بما وقع من تصرفات على المقارات التى يتعاملون فيها وفقاً لقواعد ميسرة بعيدة عن التعقيد لا ينوء بعينها من بطلون شهر محرراتهم أو تحملهم ما لا يطبقون، وكان الأصل المقرر وفقاً لنص المادتين ٢٠، ٢١ من هذا القانون هو أن تتم إجراءات الشهر فى جميع الأحوال بناء على طلب كل ذى شأن أو من يقوم مقامه، وأن تقدم طلبات الشهر - على النموذج المعد لذلك - إلى المأمورية التى يقع العقار فى دائرة اختصاصاتها مشتملة كذلك على البيانات المنصوص عليها فى المادة ٢٢ من القانون، وجميعها لازمة لإجراء الشهر ومن ثم نص القانون فى المادة ٢٧ منه على أن تعيد المأمورية إلى طالب الشهر نسخة من طلبه مؤشراً عليها برأيها فى قبول إجراء الشهر أو بيان ما يتعين أن يستوفيه فيه. وقد تقرر المأمورية سقوط أسبقية الطلب جزاء وفاقاً على إهمال مقدمه استكمال ما نقص من بياناته أو تقديم الأوراق التى تؤيدها خلال أجل معين، بما مؤداه انتفاء حقه فى التقدم على من يلونه فى طلباتهم إذ لا يجوز هؤلاء أن يتحملوا تبعة تقصيره. متى كان ذلك، وكان القانون قد نظم فى المادة ٣٥ منه الكيفية التى ينظم بها من أشر على طلبه باستيفاء بيان لا يرى وجهاً له، وكذلك من تقرر سقوط أسبقية طلبه بناء على تخلفه، فلم تخوله هذه المادة حق الطعن المباشر فى قرار استيفاء البيان أو إسقاط الأسبقية، وإنما أقام المشرع من جهة القضاء مرجعاً للنظم منه بطريق غير مباشر، ذلك أن المنازعة التى يثيرها تطبيق نص المادة ٣٥ من قانون تنظيم الشهر العقارى لا يتنهد سببها إلا بعد قيام جهة الشهر بإبلاغ من تقدم إليها لشهر محموره بضرورة استيفاء بيان معين أو بسقوط أسبقية طلبه بناء على ادعاءها عدم استكمالها، فإن هو سعى إلى التظلم من هذا القرار كان عليه أن

يطلب من أمين مكتب الشهر إعطاء الخمر رقما مؤقتا يعرض هذا الأمين على قاضي الأمور الوقفية أنه .  
إبقاء أو إلغاء ذلك الرقم.

- قرار قاضي الأمور الوقفية إبقاء الرقم الوقفي يعنى التأشير بذلك فى دفتر الشهر ودفتر الفهارس وإستكمال ما يكون متبقيا من إجراءات الشهر، فإن هو قرر إلغاء الرقم الوقفي، وجب أن تصادر بقوة القانون الكفالة التى حددتها المادة ٣٥، وأن يرد الخمر ذاته لصاحبه بعد التأشير عليه بمضمون وتاريخ القرار وتاريخه. وفى كل حال يكون قرار قاضي الأمور الوقفية فاصلا فى موضوع المنازعة المطروحة عليه محمدا ما آل إليه مصورها على ما تنص عليه المادة ٣٦ من القانون، وهو بعد قرار يتعين أن يكون مسببا كما قرر المشرع أن يكون نهائيا، وأن يصدر فى إطار الموازنة التى أجراها بين ضرورة إنهاء هذه المنازعة بالسرعة الكافية إستقرارا للحقوق من ناحية، وما تقتضيه دراستها وفحصها قبل صدور القرار التعلق بها من إتاحة الوقت الكافى للإحاطة بعناصرها المختلفة من ناحية أخرى.

- دله المشرع بنص المادة ٣٥ المشار إليها على أن قاضي الأمور الوقفية إذ يفصل فى المنازعة المتعلقة بإبقاء الرقم الوقفي بصفة نهائية أو إلغائه، فإن تقديره جواز شهر الخمر أو القائمة ليس منفكلا من أية قاعدة قانونية يفقدها، بل مرد الأمر فى هذا التقدير إلى توافر الشروط التى يتطلبها القانون لشهر الخمر أو القائمة أو تخلفها، وبعد سماعه وجهة نظر المظلم وإيضاحاته وقولها منه على حقيقة الأساسيد التى أقام عليها تظلمه ودون إخلال بحق مكتب الشهر العقارى المختص فى أن يدلى كذلك أمامه بوجهة نظره موضحا موقفه. ومن ثم تصحض هذه المنازعة عن خصومة قضائية أسند المشرع الفصل فيها إلى قاضي الأمور الوقفية ليحكم بصفة نهائية - وعلى ضوء توافر الشروط التى يتطلبها القانون لشهر الخمر أو تخلفها - خلافا بين طرفين فى إطار من الضمانات الرئيسية للقاضي كفل بها المشرع أن يكون القاضي ملما بكافة جوانب الموضوع المعروض عليه وألا يفصل فيه إلا بعد أن تنهيا له سبل دراستها وفحصها وبعد وقوفه على وجهة نظر كل من الخصمين اللذين يدور بينهما النزاع حول إبقاء الرقم الوقفي بصفة نهائية أو إلغائه. والقرار الذى يصدر عن قاضي الأمور الوقفية فى هذا النطاق ليس إلا قرارا قضائيا حاسما للخصومة محمدا به وفقا للقانون خاتمتها، وهو بعد قرار يتعين أن يكون مشتملا على الأسباب التى بنى عليها كى يكون له مآخذه من الأوراق وحكم القانون.

- إذ كان قرار قاضي الأمور الوقفية بإبقاء أو إلغاء الرقم الوقفي لا يعدو أن يكون حكما بمعنى الكلمة فإن حظر الطعن فى هذا القرار، يدل على اتجاه إرادة المشرع إلى قصر القاضى فى المسائل التى فصل فيها هذا الحكم على درجة واحدة، وهو ما يستلزم المشرع بتقديره فى إطار سلطته فى مجال تنظيم الحقوق ومراعاة ما يقتضيه الصالح العام. ومن ثم تكون قالة مخالفة نص المادة ٦٨ من الدستور على غير أساس.



- غير سديد ما ناهى المدعيان من مخالفة نص المادة ٣٥ من قانون تنظيم الشهر العقارى - فيما تضمنته من عدم جواز الطعن في قرار قاضى الأمور الوقتية بإبقاء أو بإلغاء الرقم الوقتى - لبدأ المساواة أمام القانون المنصوص عليه في المادة ٤٠ من الدستور، ذلك أن مبدأ المساواة فى الحقوق بين المواطنين لا يعنى أن تعامل فئاتهم على ما بينها من تباين فى مراكزها القانونية معاملة قانونية متكافئة، كذلك لا يقوم هذا المبدأ على معارضة صور التمييز جيمها، ذلك أن من بينها ما يستند إلى أسس موضوعية، ولا يتطرى بالتالى على مخالفة لنص المادة ٤٠ من الدستور بما مؤداه أن التمييز المنهى عنه بموجبها هو ذلك الذى يكون تحكما. ذلك أن كل تنظيم تشريعى لا يعتبر مقصودا لذاته، بل لتحقيق أغراض بعينها تعكس مشروعيتها إطارا للمصلحة العامة التى يسعى المشرع إلى تحقيقها من وراء هذا التنظيم. فإذا كان النص التشريعى منظوبا على تمييز يعتبر مصادما لهذه الأغراض بحيث يستحيل منطقيا ربطه بها، أو اعتباره مدخلا إليها، فإن التمييز يكون تحكما، وغير مستند بالتالى إلى أسس موضوعية، ومخالفا من ثم لنص المادة ٤٠ من الدستور. إذ كان ذلك، وكان المشرع قد ألفرد تنظيما قضائيا لحسم النزاع الذى قد يشور بين الشهر العقارى وأصحاب الحقوق حول مدى توافر الشروط التى يتطلبها القانون لشهر محوراتهم أو تخلفها، محمدا قواعد وإجراءاته وفق أسس موضوعية لا تقيم فى مجال تطبيقها تمييزا من أى نوع بين المخاطبين بها المتكافئة مراكزهم القانونية بالنسبة إليها، وكان قصر هذا التنظيم عليهم قد تقرر لأغراض بعينها تقتضيها المصلحة العامة ممثلة فى سرعة إنهاء المنازعة الدائرة بين أطرافها دون إخلال بما تقتضيه دراستها وفحصها من تهينة الأسس الكافية للفصل فيها، فإن القواعد التى يقوم عليها هذا التنظيم تعتبر مرتبطة بأغراضه النهائية المشروعة ومؤدية إليها بما لا مخالفة فيه لبدأ المساواة أمام القانون.

## التجمهر

• الموضوع الفرعي : مناهض العقاب على التجمهر :

الطعن رقم ١ لسنة ٩ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٢٧٨ بتاريخ ٢٩/٤/١٩٨٩

النهي على المواد "٣"، "٣"، "٣" مكرراً من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ في شأن التجمهر بمخالفة مبدأ شخصية العقوبة الذي قضت به المادة "٦٦" من الدستور، مردود بأن المادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ في شأن التجمهر حددتا شروط قيام التجمهر قانوناً في أن يكون مؤلفاً من خمسة أشخاص على الأقل، وأن يكون الغرض منه إرتكاب جريمة أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح أو التأثير على السلطات في أعمالها أو حرمان شخص من حرية العمل باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها. ومناط العقاب على التجمهر وشروط تضامن المتجمهرين في المسؤولية عن الجرائم التي تقع تنفيذاً للغرض منه، هو ثبوت علمهم بهذا الغرض، وأن تكون نية الإغواء قد جمعتهم وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم المذكور، وأن تكون الجرائم التي أرتكبت قد وقعت نتيجة نشاط إجرامي من طبيعة واحدة ولم تكن جرائم إستقل بها أحد المتجمهرين لحسابه دون أن يؤدي إليها السير العادي للأمر، وقد وقعت جميعها حال التجمهر. وبذلك يكون المشرع قد جعل من توافر أركان جريمة التجمهر على الوجه المعرف به قانوناً، أمراً تتحقق به صورة المساهمة في الجرائم التي يرتكباها أحد المتجمهرين جاعلاً معيار المسؤولية وتحمل العقوبة هو العلم بالغرض من التجمهر، وإتجاه الإرادة إلى تحقيق هذا الغرض، وكل ذلك باعتبار أن الأصل في الشريك أنه شريك في الجريمة وليس شريكاً مع فاعلها، يستمد صفته هذه من فعل الإشراك ذاته المؤتم قانوناً، والنصوص المطعون عليها قد أنزلت العقوبة على مرتكب الفعل المؤتم وهو فعل المساهمة في جريمة جنائية وليس غيره، وما دامت أركان الجريمة قد توافرت في حق أى شخص فهو مرتكب لها، ومن ثم فإن المشرع لم يخرج عن القواعد العامة في التجريم والعقاب بل إلتزم بمبدأ شخصية العقوبة الذي تبدو أهم سماته في ألا يؤخذ بجريرة الجريمة إلا جناتها.

## الجمعيات الخاصة

### \* الموضوع الفرعي : الجمعيات التعاونية :

الطعن رقم ٨ لسنة ١١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٤٣٩ بتاريخ ١٩٩٢/٣/٧

- إن البين من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ بإصدار قانون الجمعيات التعاونية، أنه أفرد تنظيمياً كاملاً للجمعيات التعاونية جميعها - ومن بينها الجمعية المدعى عليها - تضمن بيان القواعد المتعلقة بتأسيسها ونظامها ونشاطها وإدارتها وإنقضائها وحلها وتصفيها. وقد دل هذا القرار بقانون بما نص عليه فى المادة ١١ منه، من خضوع الجمعيات التعاونية لأحكام قانون الجمعيات فيما لم يرد به نص خاص فى هذا القانون - على أن قانون الجمعيات الخاصة هو الأصل، وأن أحكامه تمثل الإطار العام والقواعد الكلية التى ترد إليها الجمعيات جميعها فيما لم يرد بشأنه نص فى النظم المتعلقة بها، مما مؤداه أن الجمعيات التعاونية الخاضعة لأحكام القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه لا تخرج عن كونها من الجمعيات الخاصة وأنها تأخذ حكمها باعتبارها فرعاً منها. يؤيد هذا النظر أن القانون المدعى كان ينظم الجمعيات الخاصة فى المواد من ٥٤ إلى ٦٨ منه، ثم آل الأمر إلى تفرق بعض أحكامها وتشتمل فى تشريعات متعددة، مما حمل المشرع على أن يجمعها فى صعيد واحد، والقضاء ذلك انتزاعها من صلب القانون المدعى وإقرار تشريع خاص بها يستقل ببيان أحكامها. واتصل بهذا التطور إصدار القرار بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ مفصلاً أحكام نوع بذاته من الجمعيات الخاصة تقوم على الأسس التعاونية وتباشر أعمالها فى فروع النشاط الاقتصادى والاجتماعى بأشكالها المختلفة وإن جاز أن تقصر نشاطها على نوع منها وفقاً لنظامها، وهذه هى الجمعيات التعاونية التى يتعين أن تعامل بوصفها من أشخاص القانون الخاص وأن تسرى عليها - فيما تباشر من أعمال طبقاً لنظامها وفى حدود أغراضها - قواعد هذا القانون.

- إن النهوض ببحيرة السد العالى التى تقوم على شتونها وتنمية واستغلال مواردها الهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالى الصادر بإنشائها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠ لسنة ١٩٧٨ - قد اقتضى إعلاء الصيادين من بعض مواقعها، مع تخصيص أماكن أخرى بديلة تقوم الجمعية التعاونية لصائدى الأسماك بأسوان المدعى عليها - وعملاً - بنص المادة الثانية من القرار رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٨١ الصادر عن الهيئة المشار إليها - بتسكين الصيادين وعمل الصيد التابعين لها فيها باعتبارها مناطق الصيد الجديدة التى حلت محل المناطق التى تقرر إخلاؤهم منها، وبمراعاة أن تضم كل منطقة الصيادين من القبيلة الواحدة، وكان هذا التسكين لازماً لزمناً حتمياً لصيادين وعملهم لضمان استمرار حياتهم المعيشية، ومتصلاً بأوثق الاتصال بالأغراض التى تقوم عليها الجمعية، ومرتبطة بالتالى بنشاطها الرئيسى، وكان النزاع الموضوعى مناه نكول

الجمعية- وبوصفها من أشخاص القانون الخاص - عن الوفاء بالتزامها بالتسكين، وهو التزام بأداء عمل اضحي واقعاً على عاتقها، وعليها مسؤولية تنفيذه، وفقاً لنظامها ولتعلقه بأغراضها وفي إطار علاقتها بأعضائها فإن المنازعة التي حول قعودها تنفيذه هذا العمل وما يترتب على ذلك من التعويض، تعتبر واقعة في منطقة القانون الخاص التي تدخل مسائله أصلاً في نطاق الولاية العامة لجهة القضاء دون غيرها.

#### الطعن رقم ١٢ لسنة ١١ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٤٤٦ بتاريخ ١٩٩٢/٣/٧

الين من قانون التعاون الزراعي الصادر بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ أنه أحال إلى نص المادة ٥٢ منه لتحديد ماهية الطعون التي تنفرد المحكمة الابتدائية الكائن في دائرة اختصاصها مقر الجمعية التعاونية الزراعية بالفصل فيها، كاشفاً بذلك عن أن هذه الطعون إما أن يكون موضوعها قراراً صادراً بمحل الجمعية التعاونية الزراعية، أو قراراً يوقف أحد أعضاء مجلس إدارتها عن ممارسة نشاطه في مجلس الإدارة بصفة مؤقتة ولمدة لا تتجاوز شهرين، أو قراراً بإسقاط عضويته بصفة نهائية. وما قررت المادة ٥٤ من هذا القانون من تحويل كل ذي شأن حق الطعن في القرارات المشار إليها في المادة ٥٢ منه بتصرف منصوصاً إلى الطعن بطلب إلغائها وكذلك بالبطالان بالطريق المباشر، وطلب التعويض عنه هو طعن فيه بالبطالان بالطريق غير المباشر، وطلب التعويض عنه هو طعن فيه بالبطالان بالطريق غير المباشر، والطلبان كلاهما مرتبطان ببعضهما ارتباطاً جوهرياً، وهما قسمان لا ينفصلان في الأساس الذي يتركزان عليه، إذ هو عدم مشروعية القرار المطعون عليه في الحالتين سواء بسواء.

#### \* الموضوع الفرعي : الجمعيات الخاصة من أشخاص القانون الخاص :

#### الطعن رقم ٢ لسنة ١٤ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٢٤١ بتاريخ ١٩٩٣/٤/٣

إن قانون الهيئات الخاصة لرعاية الشباب والرياضة الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ لا يعدو أن يكون حلقة في التنظيم التشريعي للجمعيات الخاصة التي كان القانون المدني يتولى ابتداء بيان أحكامها ثم آل الأمر إلى تفرقتها وتشعبها في تشريعات متعددة مما حمل المشرع على أن يجمعها في صعيد واحد واقتضاه ذلك انتزاعها من صلب القانون المدني، وإقرار تشريع خاص بها يستقل ببيان أحكامها تمثّل بوجه خاص في قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ إذ أفرد تنظيمًا متكاملًا لها متضمناً قواعد تأسيسها وشهرها وأغراضها وميزانياتها والجهة التي تودع فيها أموالها وقواعد إنفاقها وواجباتها وأحكام الرقابة عليها وكيفية إدارتها. وقد دل هذا القرار بقانون على أن هذه الجمعيات تعد من أشخاص القانون الخاص، وتسرى عليها - فيما تباشره من أعمال - طبقاً لنظامها وفي حدود أغراضها - قواعد هذا القانون.

**\* الموضوع الفرعي : الجمعيات الخاصة هيئات أهلية ذات نفع عام :**

**الطعن رقم ٢ لسنة ١٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٢٤١ بتاريخ ١٩٩٣/٤/٣**

- الأصل فى نشاط الجمعية أن يتقيد بمبدأ التخصص بما مؤداه إحصاره فى حدود الأغراض المقصودة من إنشائها. وإذا كان ملحوظاً أن غرض الجمعية قد يتمحض عن مصلحة عامة يكون نشاطها دائراً فى فلكها مرتبطاً بها، موجهاً لتحقيقها دون سواها، فقد قدر المشرع أن قيامها على هذه المصلحة وتكريسها لجوهرها من أجل الوفاء بها، يقتضيها التمتع بقدر أكبر من الحقوق تعينها على إضاعها، دون ما إخلال بحقيقة هذه الجمعيات بوصفها من أشخاص القانون الخاص الاعتبارية، ولهذا نص قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه - فى المواد ٦٥، ٦٤، ٦٣ منه - على أن الجمعية تكون ذات منفعة عامة إذا كان يقصد بها تحقيق مصلحة عامة، وأن اعتبارها كذلك لا يكون إلا بقرار من رئيس الجمهورية، وأن تمكيتها من النهوض بالمصلحة العامة التى تقوم عليها وإضاعها لمطالباتها، يقتضى من ناحية استثناءها من قيود الأهلية المتعلقة بملكيها للأموال، المنقولة منها والعقارية، ويجوز لرئيس الجمهورية من ناحية أخرى، أن يمنحها جانباً من خصائص السلطة العامة أو امتيازاتها. من بينها عدم جواز الحجز على أموالها كلها أو بعضها، وعدم جواز تملك أموالها بالتقادم، وجواز قيام الجهة الإدارية بنزع ملكية بعض الأموال لصالح الجمعية لتحقيق المنفعة العامة التى تستهدفها.

- من أجل دعم الهيئات العاملة فى ميدان رعاية الشباب والرياضة باعتبارها من الهيئات الخاصة ذات النفع العام، والتى تتوخى تنمية الشباب فى مراحل عمره المختلفة، وإتاحة الأوضاع المناسبة لتطوير ملكاتهم عن طريق توفير الخدمات الرياضية والقومية والاجتماعية والروحية والصحية فى إطار السياسة العامة للدولة وعلى ضوء التخطيط الذى يضعه المجلس الأعلى للشباب والرياضة، تضمن قانون الهيئات الخاصة لرعاية الشباب والرياضة الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ تنظيمها شاملاً لها مقررأ عدم سرعان أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة عليها ومحددأ قواعدها شهرها مؤكداً بصريح نص المادة ١٥ منه أن الهيئات الأهلية لرعاية الشباب والرياضة تعتبر من " الهيئات الخاصة ذات النفع العام " وأن كلا منها يتمتع - وبنص القانون - بامتيازات السلطة العامة الآتية :

"أ" عدم جواز الحجز على أموالها إلا استيفاء للضرائب والرسوم المستحقة للدولة.

"ب" عدم جواز تملك هذه الأموال بمضى المدة.

"ج" جواز نزع الملكية للمنفعة العامة لصالحها.

كما نص هذا القانون على أن تعتبر أموال الهيئات من الأموال العامة فى تطبيق أحكام قانون العقوبات.

\* الموضوع الفرعي : حظر الحجز جنسي أموالها مخالف للدستور :

الطعن رقم ٢ لسنة ١٤ مكتب قني ٥ صفحة رقم ١٤١ بتاريخ ٣/٤/١٩٩٣

إن بطلان القاعدة العامة التي تضمنها النص التشريعي المطعون عليه والتي تتمثل في عدم جواز الحجز على أموال الفئات الخاصة لرعاية الشباب والرياضة جميعها، يعني بالضرورة سقوط الاستثناء منها، ذلك أن كل استثناء يفرض دوما قيام القاعدة العامة التي يرد عليها، ومن ثم تكون قاعدة عدم جواز الحجز سواء في أصلها أو في مجال الاستثناء منها- غير قائمة من الناحية الدستورية، وهو ما يتعين الحكم به.

## الحجز التحفظي

\* الموضوع الفرعي : طبيعة الأمر بتوقيع الحجز :

الطعن رقم ١٨ لسنة ١ مكتب فني ١ صفحة رقم ٢٩٢ بتاريخ ١٩٨١/٣/٧

الأمر الصادر من رئيس محكمة القضاء الإداري بتوقيع الحجز التحفظي على زجاجات مقلدة - طبقاً لنص المادة ٤٩ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والنماذج الصناعية المعدل بالقانون رقم ٦٥٠ لسنة ١٩٥٥ - لا يعد حكماً، لأنه لم يصدر في خصومة إنعقدت أمام القضاء وإنما صدر بموجب السلطة الولائية للقاضي، ولم يحسم به النزاع بين الطرفين، كما أنه لا يجوز حجية الأمر المقضي. وإذ ينتفي بذلك قيام نزاع بين حكمتين نهائيتين، فإنه يتعين عدم قبول الدعوى.

## الحكومة

\* الموضوع الفرعي : الحكومة هي الهيئة التنفيذية والإدارية للدولة :

الطعن رقم ٢٠ لسنة ١ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٢٠٩ بتاريخ ٢٠٠٥/٥/١٩٨٥

الدستور بين على وجه التحديد المقصود بالحكومة بما نص عليه في المادة ١٥٣ من أن "الحكومة هي الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة وتتكون الحكومة من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم".

\* الموضوع الفرعي : سلطة الحكومة في التشريع :

الطعن رقم ٥ لسنة ٥ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٣٢٧ بتاريخ ١٩٨٦/٥/١٧

— إن الأصل أن السلطة التنفيذية لا تتولى التشريع، وإنما يقوم اختصاصها أساساً على أعمال القوانين وأحكام تنفيذها، غير أنه إستثناء من هذا الأصل، وتحقيقاً لتعاون السلطات وتساندها، فقد عهد الدستور إليها في حالات محددة أعمالاً تدخل في نطاق الأعمال التشريعية، ومن ذلك إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين.

— تنص المادة ١٤٤ من الدستور على أن " يصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين، بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها، وله أن يفوض غيره في إصدارها، ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذها " ومؤدى هذا النص، أن الدستور حدد على سبيل إحصار الجهات التي تختص بإصدار اللوائح التنفيذية فقصرها على رئيس الجمهورية أو من يفوضه في ذلك أو من يعينه القانون لإصدارها، بحيث يتمتع على من عداهم ممارسة هذا الاختصاص الدستوري، وإلا وقع عمله اللاتحى مخالفاً لنص المادة المشار إليها.

— متى عهد القانون إلى جهة معينة بإصدار القرارات اللازمة لتنفيذه استقل من عهده القانون دون غيره بإصدارها.

— أن قانون الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ استهدف تنظيم الأمور المتعلقة بنظام الحكم المحلى بإنشاء وحدات إدارية تتولى ممارسة السلطات والإختصاصات التنفيذية ذات الطبيعة الإدارية اللازمة لإدارة الأعمال المنوطة بالمرافق العامة الواقعة في دائرتها نقلاً إليها من الحكومة المركزية بوزاراتها المختلفة، ولقصد المشرع بنص المادة ١/٢٧ المشار إليها أن يباشر المحالطون — بوصفهم رؤساء الأجهزة والمرافق العامة التابعة لهم — السلطات والإختصاصات المقررة للوزارة في هذا الصدد، دون أن



يعتدى ذلك الإختصاص بإصدار اللوائح التنفيذية، والتي تكون القوانين قد عهدت بها إلى الوزراء والتي ينسج لها مدلول عبارة السلطات والإختصاصات التنفيذية الواردة بنص المادة "٢٧" المشار إليها.

#### الطعن رقم ٩ لسنة ٨ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٥٦ بتاريخ ١٩٨٧/٦

- الأصل أن السلطة التنفيذية لا تتولى التشريع، وإنما يقوم إختصاصها أساساً على إعمال القوانين وأحكام تنفيذها، غير أنه إستثناء من هذا الأصل وتحقيقاً لتعاون السلطات وتساندها، فقد عهد الدستور إليها فى حالات محددة أعمالاً تدخل فى نطاق الأعمال التشريعية ومن ذلك إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين.

- النص فى المادة ١٤٤ من الدستور على أن " يصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها وإعفاء من تنفيذها، وله أن يفوض غيره فى إصدارها، ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذها "، مؤداه أن الدستور حدد على سبيل الحصر الجهات التى تختص بإصدار اللوائح التنفيذية فقصرها على رئيس الجمهورية أو من يفوضه فى ذلك، أو من يعينه القانون لإصدارها، بحيث يتمتع على من عداهم ممارسة هذا الإختصاص الدستورى والا وقع عمله اللاتحى مخالفاً لنص المادة ١٤٤ المشار إليها، كما أنه متى عهد القانون إلى جهة معينة بإصدار القرارات اللازمة لتنفيذه إستقل من عينه القانون دون غيره بإصدارها.

#### الطعن رقم ١٢ لسنة ٨ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ١٣٤ بتاريخ ١٩٨٨/٦

إنه عن الطعن بعدم دستورية القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٥ - برمتة - فإنه لما كان المدعى قد أسس هذا الطعن على عدم عرض القانون على السلطة التشريعية إعمالاً لنص المادة "١٠٨" من الدستور، وكان القانون المطعون بعدم دستوريته قد صدر عن مجلس الوزراء بناء على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣. وإذ غول هذا الإعلان فى مادته التاسعة مجلس الوزراء ولاية التشريع أثناء فترة الإنتقال، فإن هذه الولاية تنتقل إليه كى يتولاها كما تتولاها الهيئة التشريعية صاحبة الإختصاص الأصلى فى ممارستها فتكون له جميع سلطاتها وحقوقها فى مجال التشريع، ومن ثم يعتبر القانون المطعون عليه قانوناً صادراً عن مجلس الوزراء بما له من ولاية التشريع، ولا محل للإحتجاج من بعد بالمادة "١٠٨" من الدستور القائم لأن هذه المادة إنما تتعلق بالقرارات بقوانين الصادرة عن رئيس الجمهورية بناء على تفويض من السلطة التشريعية، وهو حكم ما كان الإعلان الدستورى المشار إليه ليضمّنه بعد أن عهد هذا الإعلان بولاية التشريع لمجلس الوزراء وأفرده بها ومن ثم يتعين القضاء برفض الدعوى فى هذا الخصوص.

- الأصل أن السلطة التنفيذية لا تتولى التشريع، وإنما يقوم اختصاصها أساساً على أعمال القوانين وأحكام تنفيذها، غير أنه إ�ثناء من هذا الأصل وتحقيقاً لتعاون السلطات وتساندها، فقد عهد الدستور إليها فى حالات محددة أعمالاً تدخل فى نطاق الأعمال التشريعية، ومن ذلك إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين.

- النص فى المادة "١٤٤" من الدستور على أن " يصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها وله أن يفوض غيره فى إصدارها ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه "، مؤداه أن الدستور حدد على سبيل الحصر الجهات التى تختص بإصدار اللوائح التنفيذية، فقصرها على رئيس الجمهورية أو من يفوضه فى ذلك، أو من يعينه القانون لإصدارها بحيث يتمتع على من عداهم ممارسة هذا الإختصاص الدستورى وإلا وقع عمله اللاتحى مخالفاً لنص المادة "١٤٤" من الدستور. ومن ثم فإنه متى عهد القانون إلى جهة معينة بإصدار القرارات اللازمة لتنفيذه، إستقل من عينه القانون دون غيره بإصدارها.

- إن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع المساكن المؤجرة وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١، حدد فى بعض نصوصه الأحكام التى يتوقف تنفيذها على صدور قرار من وزير الإسكان والتعمير، من بينها ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الأولى من أنه "يجوز بقرار من وزير الإسكان والتعمير مد نطاق سريان أحكام الباب الأول منه كلها أو بعضها على القرى بناء على إقرار المجلس المحلى للمحافظة، وكذلك على المناطق السكنية التى لا ينطبق عليها قانون نظام الحكم المحلى .....". وطبقاً لهذا النص، وإعمالاً لحكم المادة "١٤٤" من الدستور يكون وزير الإسكان والتعمير هو المختص دون غيره بإصدار القرارات المنفذة للفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه .

- إن المحكمة الدستورية العليا سبق أن قضت بحكمها الصادر بجلسته ١٧ مايو ١٩٨٦ فى القضية رقم ٥ لسنة ٥ قضائية " دستورية " بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ فيما تضمنته من إستبدال عبارة " محافظ المختص " بعبارة " وزير الإسكان " الواردة بالفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وذلك تأسيساً على مخالفتها لنص المادة ١٤٤ من الدستور لإنطوائها على تعديل للإختصاص الدستورى بإصدار اللوائح التنفيذية الذى سبق وأن عين القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ من له الحق فى ممارسته فحصه فى وزير الإسكان والتعمير الذى إستقل منذ العمل بهذا القانون بإصدار القرارات اللازمة لتنفيذ الفقرة الثانية من مادته الأولى. إذ كان

ذلك، وكان قضاء هذه المحكمة في هذا النطاق له حجية مطلقة حاسمة للخصومة بشأن دستوريتها حسماً قاطعاً مانعاً من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنها، فإن المصلحة في هذا الشق من الدعوى الماثلة تكون قد إنتفت وبتعين الحكم بعدم قبولها .

- إن ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٢٧ من قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ من أن " يتولى المحافظ - بالنسبة إلى جميع المرافق العامة التي تدخل في اختصاص وحدات الحكم المحلى وفقاً لأحكام هذا القانون - جميع السلطات والإختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح، ويكون المحافظ فى دائرة إختصاصه رئيساً لجميع الأجهزة والمرافق المحلية " قد إستهدف به المشرع تنظيم الأمور المتعلقة بنظام الحكم المحلى بإنشاء وحدات إدارية تتولى ممارسة السلطات والإختصاصات التنفيذية ذات الطبيعة الإدارية اللازمة لإدارة الأعمال المنوطة بالمرافق الواقعة فى دائرتها نقلاً إليها من الحكومة المركزية لوزارتها المختلفة وقصد المشرع بنص المادة ١/٢٧ المشار إليها أن يباشر المحافظون - بوصفهم رؤساء الأجهزة والمرافق التابعة لهم - السلطات والإختصاصات المقررة للوزراء فى هذا الصدد دون أن يتعدى ذلك إلى الإختصاص بإصدار اللوائح التنفيذية، والتي تكون القوانين قد عهدت بها إلى الوزراء والتي لا يتسع مدلول عبارة السلطات والإختصاصات التنفيذية الواردة بنص المادة "٢٧" المشار إليها .

#### الطعن رقم ١٧ لسنة ١١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٣١١ بتاريخ ١٩٩١/٤/٦

- إن المادة "٦٦" من الدستور تنص على أن " لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون " وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه إذا أورد المشرع مصطلحاً معيناً فى نص ما لمعنى معين، تعين صرفه إلى هذا المعنى فى كل نص آخر يردد ذلك المصطلح، وأن الدستور الحالى إذ ردد فى المادة "٦٦" منه عبارة " بناء على قانون " الواردة فى المادة "٦" من دستور سنة ١٩٢٣ والذي أفصحت أعماله التحضيرية عن أن المقصود بها تأكيد ما جرى عليه العمل فى التشريع من أن يتضمن القانون ذاته تفويضاً إلى السلطة المكلفة بسن لوائح التنفيذ فى تحديد الجرائم وتقرير العقوبات ..... وذلك فى حين إستعمل هذا الدستور ذاته عبارة مغايرة فى نصوص أخرى إشتراط فيها أن يتم تحديد أو تنظيم مسائل معينة " بقانون " مثل التأميم فى المادة "٣٥" وإنشاء الضرائب وتعديلها فى المادة "١١٩" - - فإن مؤدى ذلك كله أن المادة "٦٦" من الدستور تجيز أن يعهد القانون إلى السلطة التنفيذية بإصدار قرارات لائحية تحدد بها بعض جوانب التجريم أو العقاب، وذلك لإعتبارات تقدرها سلطة التشريع وفى الحدود والشروط التى يعينها القانون الصادر منها. ولا تعتبر القرارات التى تصدرها الجهة التى عينها المشرع لممارسة هذا الإختصاص من قبيل اللوائح

التفويضية المنصوص عليها في المادة "١٠٨" من الدستور، ولا تتدرج كذلك تحت اللوائح التنفيذية التي نظمتهما المادة "١٤٤" من الدستور، وإنما مرد الأمر فيها إلى نص المادة "٦٦" من الدستور التي تنطوي على تفويض بالتشريع يتناول بعض جوانب التجريم أو العقاب.

- النص في الفقرة الأولى من المادة "٢٧" من قانون نظام الحكم المخلى الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ على أن "يتولى محافظ - بالنسبة إلى جميع المرافق العامة التي تدخل في اختصاص وحدات الحكم المخلى وفقاً لأحكام هذا القانون - جميع السلطات والإختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح، ويكون المحافظ، في دائرة إختصاصه رئيساً لجميع الأجهزة والمرافق المحلية " استهدف تنظيم الأمور المتعلقة بنظام الحكم المخلى بإنشاء وحدات إدارية تتولى ممارسة السلطات والإختصاصات التنفيذية ذات الطبيعة الإدارية اللازمة لإدارة الأعمال المنوطة بالمرافق العامة الواقعة في دائرتها نقلاً إليها من الحكومة المركزية بوزاراتها المختلفة وقصد المشرع بنص المادة "١/٢٧" المشار إليها أن يباشر المحافظون - بوصفهم رؤساء الأجهزة والمرافق العامة التابعة لهم - السلطات والإختصاصات المقررة للوزراء في هذا الصدد، دون أن يتعدى ذلك إلى الإختصاص بإصدار اللوائح التنفيذية ولا إلى الإختصاص بإصدار قرارات لائحية تحدد بعض جوانب التجريم أو العقاب وذلك كلما كانت القوانين المعمول بها قد عهدت بهذا الإختصاص في أى من هاتين الحالتين إلى الوزراء، إذ تسقط الجهة التي عينها المشرع بممارسته ولا يجوز أن تفوض غيرها فيه وهو في كل الأحوال إختصاص لا تشملته عبارة " السلطات والإختصاصات التنفيذية " الواردة بنص المادة "١/٢٧" المشار إليها .

#### الطعن رقم ٢١ لسنة ١١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٣٢٤ بتاريخ ١٩٩١/٤/٦

- متى أورد المشرع مصطلحاً معيناً في نص ما لمعنى معين، وجب صرله إلى هذا المعنى في كل نص آخر يردد ذلك المصطلح - وأن الدستور الحالي إذ ردد في المادة "٦٦" منه عبارة " بناء على قانون " الواردة في المادة "٦" من دستور سنة ١٩٢٣ والذي أفصحت أعماله التحضيرية عن أن المقصود بها تأكيد ما جرى عليه العمل في التشريع من جواز أن يتضمن القانون ذاته تفويضاً خاصاً إلى السلطة المكلفة بسن اللوائح في تحديد بعض جوانب الجرائم وتقرير العقوبات، وذلك في حين إستعمل الدستور ذاته عبارة مغايرة في نصوص أخرى إشرط فيها أن يتم تحديد أو تنظيم مسائل معينة " بقانون " مثل التأميم في المادة "٣٥" وإنشاء الضرائب العامة وتعديلها وإلغاؤها والإعفاء منها في المادة "١١٩" - فإن مؤدى ذلك كله أن المادة "٦٦" من الدستور تجيز أن يعهد القانون إلى السلطة التنفيذية بإصدار قرارات لائحية تحدد بها بعض جوانب التجريم أو العقاب وذلك لإعتبارات تقدرها السلطة التشريعية وفي الحدود والشروط التي

يعينها القانون الصادر منها في هذا الشأن، ومن ثم لا تعتبر القرارات التي تصدرها الجهة التي عينها القانون لممارسة ذلك الإختصاص من قبيل اللوائح التفويضية المنصوص عليها في المادة "١٠٨" من الدستور، ولا تدرج كذلك ضمن اللوائح التنفيذية التي نظمها المادة "١٤٤" من الدستور، وإنما مرد الأمر فيها إلى نص المادة "٦٦" من الدستور التي تنطوي على تفويض خاص بالتشريع يتناول بعض جوانب التجريم أو العقاب .

- لما كان المشرع قد عهد إلى وزير التموين - دون غيره - بإتخاذ كل أو بعض التدابير المنصوص عليها في كل من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليهما وكان المشرع قد ناط بوزير التموين - في نطاق التدابير التي يتخذها لضمان تموين البلاد من المواد والسلع ولتحقيق العدالة في توزيعها مع الإلتزام بمجداول الأسعار الخاصة بها - سلطة تقرير عقوبات على مخالفة القرارات التي يصدرها في هذا الشأن بشرط أن تكون أقل من تلك المنصوص عليها في المرسوم بقانون، فإن ما تضمنه البند "ب" من المادة "٩" من قرار محافظ السويس رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٧ سالف الذكر من تقرير عقوبة على الشروع في نقل الأسماك داخل محافظة السويس وخارجها بغير تصريح معتمد من مديرية التموين، لا يبدو أن يكون إنتحالاً لإختصاص مقرر لوزير التموين في شأن التدابير التي يتخذها باتخاذها، وتقريباً لعقوبة جنائية على مخالفة القيود التي فرضها ذلك القرار في شأن نقل الأسماك من جهة إلى أخرى أو الشروع في ذلك، وهي عقوبة لا يملك تقريرها إلا وزير التموين وذلك عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة "٦٦" من الدستور التي تقضي بأنه "لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون" وإذا كان ذلك، وكان وزير التموين - على مقتضى ما تقدم - هو الجهة التي عهد إليها المشرع بنصوص صريحة في إتخاذ التدابير المتعلقة بنقل أى مادة أو سلعة من جهة إلى أخرى وكذلك تنظيم تداولها واستهلاكها وتقريب العقوبات الأقل على مخالفة التدابير التي يتخذها في نطاق إختصاصه، فإن تجريم البند "ب" من المادة "٩" من قرار محافظ السويس رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٧ المشار إليه آنفاً للواقعة محل الإتهام الجنائي المسند إلى المدعين، يكون منطوقاً على إغصاب لسلطة عهد بها المشرع لوزير التموين في الحدود التي يبيتها المادة "٦٦" من الدستور، وبالتالي يقع نص البند "ب" من المادة "٩" المضمن فيه - في إطار هذا التجريم - في حومة المخالفة الدستورية لتعارضه مع نص المادة "٦٦" من الدستور سالفه البيان .

- النص في الفقرة الأولى من المادة "٢٧" من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ورقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ على أن "يتولى المحافظ - بالنسبة إلى جميع المرافق العامة التي تدخل في إختصاص وحدات الإدارة المحلية وفقاً لأحكام هذا القانون - جميع السلطات والإختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح. ويكون المحافظ - في دائرة

إختصاصه - رئيساً لجميع الأجهزة والمرافق الخلية " إستهدف تنظيم الأمور المتعلقة بنظام الإدارة الخلية بإنشاء وحدات إدارية تتولى ممارسة السلطات والإختصاصات ذات الطبيعة الإدارية اللازمة لإدارة الأعمال الشوطة بالمرافق العامة الواقعة فى دائرتها نقلاً إليها من الحكومة المركزية بوزاراتها المختلفة. وقصد المشرع بنص الفقرة المذكورة أن يباشر المحافظون - بوصفهم رؤساء الأجهزة والمرافق العامة التابعة لهم - السلطات والصلاحيات المقررة للوزراء فى هذا الشأن، ودون أن يتعدى ذلك إلى الإختصاص بإصدار اللوائح التنفيذية ولا إلى الإختصاص بإصدار قرارات لائحة تحدد بعض جوانب التجريم أو العقاب وذلك كلما كانت القوانين المعمول بها قد عهدت بهذا الإختصاص - فى أى من هاتين الحالتين- إلى الوزراء، إذ تستقل الجهة التى عينها القانون - دون غيرها - بممارسته ولا يجوز لها أن تقوض غيرها فيه وهو - فى كل الأحوال - إختصاص من طبيعة تشريعية لا تشمل عبارة "السلطات والإختصاصات التنفيذية" الواردة فى نص المادة " ١/٢٧ " من قانون الإدارة الخلية المشار إليه.

- البند "ب" من المادة "٩" من قرار محافظ السويس رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٧ بعد أن حدد العقوبات الجنائية التى توقع عند مخالفة أحكامه قد نص على أنه " وفى جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ووسيلة النقل ويصرف منها فى حدود ٥٠٪ للقاتلين بالضبط " وإذ كانت هذه المكافأة لا يأتى الحصول عليها إلا بعد بيع الأسماك ووسيلة النقل المضبوطة جبراً على أصحابها وحرمانهم من الحق فيها وهو ما يعنى مصادرتها بالمخالفة لنص المادة "٣٦" من الدستور التى لا تجيز المصادرة الخاصة للأموال إلا بحكم قضائى. ولما كانت هذه المصادرة قد تعلقت بأفعال جرمها ذلك القرار بالعقوبة التى فرضها على ارتكابها، فإن قضاء هذه المحكمة بعدم دستورية المصادر وسائر العقوبة لمخالفتها للمادتين "٣٩"، "٦٦" من الدستور، يستتبع زوال جميع الآثار التى ترتبت على إعمالها بما فى ذلك مكافأة الضبط التى قضى النص بعرفها إلى القاتلين عليه والتى لا يتصور قيامها إلا مرتبطة بالمصادرة المستوفية لشرائطها الدستورية وهى فى النزاع الراهن مصادرة باطلة أصلاً .

الطعن رقم ٩ لسنة ٢ مكتب قسرى ٤ صفحة رقم ٣٥٨ بتاريخ ١/٦/١٩٩١

النسب بأن نقد الدولة المصرية قد نظم دوماً - فيما يتعلق بسعر صرفه فى مواجهة العملات الأجنبية - عن طريق سلطة التشريع التى يتولاها مجلس الشعب دون غيره، وإنه إذ أصدر وزير المالية القرار رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٦ محدداً به سعر صرف العملة المصرية فى مواجهة العملات الأخرى بمناسبة تقدير قيمة البضاعة المستوردة لحساب الضريبة الجمركية عليها، فإنه يكون قد انتحل إختصاصاً مقررراً للسلطة التشريعية - مردود بأن تحديد سعر صرف الجنيه المصرى فى مواجهة العملات الأجنبية قد تم دائماً بقرار

من وزير المالية منذ صدور القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ بنظام النقود في البلاد المصرية، حيث نصت المادة ١١١ منه على أن الليرة الإسترلينية سعر قانوني في القطر المصري بقيمة تحدد بقرار من وزير المالية ثم صدر القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد الأجنبي، وأصدر وزير المالية تنفيذاً له قراره رقم ٥٣ في ١٦ يولييه سنة ١٩٤٧ بتحديد أسعار العملات الأجنبية بالنسبة للعملة المصرية ..... ولضلاً عن ذلك كله، فإن هذا الوجه من النعي - بفرض صحة - إنما يتصل بمجال المشروعية إذا تم تحديد سعر صرف العملة المصرية بالنسبة إلى العملات الأخرى بقرار إداري على خلاف القانون - ما دام هذا التحديد ليس محجوزاً بنص الدستور للسلطة التشريعية - ومن ثم فإن الأمر لا يمتثل في حد ذاته بالنسبة للدعوى الماثلة مخالفة دستورية مما يستتبع ولاية هذه المحكمة للفصل فيها .

#### الطعن رقم ٣٩ لسنة ٩ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٤٧ بتاريخ ١١/٧/١٩٩٢

- النعي على القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها، مخالفته لنص المادة ١٠٨ من الدستور التي توجب عرض القرارات بقوانين الصادرة وفقاً لحكمها على السلطة التشريعية في أول جلسة بعد انتهاء مدة التفويض، يندرج تحت المطاعن الشكلية لاتصاله بإجراء يتطلبه الدستور في كل قرار بقانون يصدر بناء على تفويض.

- حدد الدستور معاداً حتماً يعرض خلاله القرار بقانون على السلطة التشريعية لضمان مراقبتها للكيفية التي مارس بها رئيس الجمهورية الإختصاص المفوض فيه، ويعتبر هذا العرض شرطاً تزول بتخلفه - وبأثر رجعي - قوة القانون التي كان القرار بقانون متمتعاً بها عند صدوره إذا ما نص الدستور على هذا الجزاء ورتبه على إغفال عرض بقانون على السلطة التشريعية.

- جرى قضاء هذه المحكمة أن الأوضاع الشكلية للنصوص التشريعية، إنما تتحدد على ضوء ما قرره في شأنها أحكام الدستور المعمول بها عند صدورها.

- من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الرقابة التي تباشرها على دستورية القوانين واللوائح، غايتها أن ترد المحكمة إلى قواعد الدستور كافة النصوص التشريعية المطعون عليها، وأن سبيلها إلى ذلك هو أن تفصل بأحكامها النهائية في الطعون الموجهة إليها شكلية كانت أم موضوعية، وأن يكون استيفائها من استيفاء هذه النصوص لأوضاعها الشكلية أمراً سابقاً بالضرورة على خوضها في عيوبها الموضوعية انطلاقاً من أن الأوضاع الشكلية للنصوص التشريعية هي من مقوماتها كقواعد قانونية لا يكتمل كيانها أصلاً في غيبة متطلباتها الشكلية، وذلك خلافاً للعيوب الموضوعية التي تقوم في مبناها على مخالفة النصوص المطعون عليها لقاعدة في الدستور من حيث محتواها الموضوعي، وهو ما يفرض لزوماً اكتمال أوضاعها الشكلية

وإن شابه عوار خروجها على الأحكام الموضوعية في الدستور. بما مؤده أن الفصل في التعارض المدعى به بين نص تشريعي وقاعدة موضوعية في الدستور سواء بتقرير قيام المخالفة المدعى بها أو بنفيها. إنما يعد قضاء في موضوعها منظوياً لزوماً على استيفاء النص التشريعي المطعون عليه للأوضاع الشكلية التي تتطلبها الدستور، ومانعاً من العودة لبحثها. متى كان ذلك، وكانت المادة ٣٢ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - التي تحول وزير الصحة تعديل جدول المواد المخدرة الملحق به - ولو بإضافة مادة جديدة إليه تجعل من حيازتها أو إحرازها أو الإتجار فيها جريمة معاقباً عليها قانوناً - قد طعن بهدم دستوريته في القضية رقم ١٥ لسنة ١٦ قضائية بمقولة مخالفة حكمها للمادة ٦٦ من الدستورية التي تنص على أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون. وإذا غلص قضاء هذه المحكمة الصادر في تلك القضية في ٩ مايو سنة ١٩٨٩ والذي نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٨٩ - إلى رفض هذا الوجه من النعي الذي ينحل في حقيقته إلى عوار موضوعي، وكانت العيوب الشكلية - وبالنظر إلى طبيعتها - لا يتصور أن يكون بحثها تالياً للخوض في المطاعن الموضوعية، ولكنها تقدمتها وتحترها هذه المحكمة دوماً بلوغاً لغاية الأمر فيها ولو كان نطاق الطعن المروض عليها محدداً في إطار المطاعن الموضوعية دون سواها. متى كان ذلك، وكان قضاء المحكمة في القضية رقم ١٥ لسنة ١٦ قضائية المشار إليه - قد فصل في عوار موضوعي على النحو الذي قدمناه، فإنه يكون متضمناً بالضرورة تحقق المحكمة من استيفاء القرار بقانون المطعون عليه لأوضاعه الشكلية، إذ لو كان الدليل على تخلفها قد توافر لديها لسقط هذا القرار بقانون برمته، ولا متنع عليها الخوض في اتفاق بعض مواد أو مخالفتها لأحكام الدستور الموضوعية.

- لما كان قضاء هذه المحكمة - فيما فصل فيه في القضية رقم ١٥ لسنة ١٦ قضائية المشار إليها - يحوز حجة مطلقة في مواجهة الكافة وبالنسبة إلى الدولة بكامل سلطاتها وعلى امتداد تنظيماتها المختلفة، وهي حجة تحول بذاتها دون المجادلة فيه أو السعي لنقضه من خلال إعادة طرحه على هذه المحكمة لمراجعته، فإن مصلحة المدعين - في طلبهم الاحتياطي - تكون منفية الأمر الذي يتعين معه الحكم بهدم قبول الدعوى بالنسبة إليهم.

الطعن رقم ٣٧ لسنة ١١ مكتوب فني ٥ صفحة رقم ١٨٣ بتاريخ ١٩٩٢/٢/٦

لنعي على الفقرة الثانية من المادة ١٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية مخالفتها للدستور بمقولة أن القرار بقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ أدخلها كتعديل على هذا القانون، وأنه لا يجوز تنظيم الخريات العامة أو تقييدها إلا بقانون، مردود بأن القرارات بقوانين التي تصدر عن رئيس الجمهورية إعمالاً لسلطاته الدستورية المنصوص عليها في المادتين ١٠٨، ١٤٧ من الدستور، لها بصريح نصها قوة القانون، ومن ثم



فإنها تتناول بالتنظيم كل ما يتناوله القانون بما في ذلك المسائل التي نص الدستور على أن يكون تنظيمها بقانون أو وفقا لأحكام القانون، فإذا تضمن القرار بقانون قيذا على حق أو حرية عامة يعطل الانضاع بها أو يضيق من نطاقها، وقع هذا القرار في حومة المخالفة الدستورية لخروجه على الحدود التي رسمها الدستور في مجال تنظيمها.

## الخدمة العسكرية والوطنية

\* الموضوع الفرعي : حساب مدة التجنيد في الأقدمية :

الطعن رقم ٢ لسنة ٨ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٣٨٤ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٧

- البين من نصفي القوانين المنظمة للخدمة العسكرية والوطنية بدءاً بالقانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية وتعديلاته، وإنهاء بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ الذى حل محل القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥، أن المشرع تغيا فيها تقرير قواعد المعاملة التى يجب تطبيقها على المجندين فى شأن مدة التجنيد التى يدخل حسابها فى أقدميتهم أو خبرتهم بالجهة التى عينوا أو يعينون بها. ولئن حدد المشرع شروط الإنقطاع بهذه المعاملة بتشريعات متعاقبة، فذلك لمواجهة نواحي القصور الذى أسفر عنه تطبيقها بما يكفل رعاية المجند وحتى لا يضار بتجنيده، ودون أن يمتد التعديل إلى الأساس الذى تقوم عليه تلك التشريعات جميعها، وهو تعلق تطبيقها بالمجندين المؤهلين باعتبار أن هذه الفئة وحدها هى التى قصد المشرع إفادتها من أحكام المعاملة حين جعل إعمالها مشروطاً بالأسبقية للمجنّد زميله فى التخرج فالبين من التشريعات المتعاقبة التى نظم بها المشرع هذا الموضوع، إنها التزمت جميعها نهجاً واحداً قوامه قصر تطبيقها على المجندين المؤهلين، وألصق المشرع عن ذلك لأول مرة بنص المادة "٦٣" من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ التى تدل عبارتها الواضحة على أن المشرع قصد بتقريرها أن يحتفظ للمجندين المنصوص عليهم فى المادة الرابعة من هذا القانون - الذين لم يسبق تعيينهم أو إستخدامهم - بأقدمية فى التعيين يتساوون فيها مع أقدمية زملائهم فى التخرج من الكليات أو المعاهد أو المدارس وذلك عند تقديمهم للتعين فى وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات الاعتبارية العامة عقب إتمام مدة خدمتهم الإلزامية مباشرة بشرط أن يثبتوا أن تجنيدهم قد حرمهم من التعيين مع زملائهم الذين تخرجوا معهم، وهو ما يعنى إنصراف حكم المادة "٦٣" إلى المجندين المؤهلين دون سواهم بإعتبار أن هؤلاء هم الذين تصدق فى شأنهم زمالة التخرج، وهم الذين يتصور أن يكون التجنيد قد حال دون تعيينهم مع زملائهم الذين تخرجوا معهم.

- إن المشرع حين أصدر القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ معدلاً بعض أحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية قد إستعاض عن نص المادة "٦٣" بنص جديد يتوخى أساساً - وعلى ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ - مواجهة أوضاع المجندين الذين لا يستطيعون إقامة الدليل على أن تجنيدهم أو إستبقائهم قد حرمهم من التعيين مع "أقرانهم" وهو شرط كانت المادة "٦٣" تتطلبه كى يحتفظوا بأقدمية فى التعيين يتساوون فيها مع أقدمية زملائهم فى التخرج" لما كان يفوت عليهم فرصة التعيين فى الوظائف التى كثيراً ما تصل نشراتها وإعلاناتها ومواعيد

الإختبارات الخاصة بها متأخرة إلى الوحدات بعد إستفاد مددها، ويحل بتكافؤ الفرض بينهم وبين "زملائهم" الذين لم يتخرجوا في الخدمة العسكرية والوطنية، ومن ثم قرر النص الجديد أن تعتبر مدة التجنيد الفعلية الحسنة بما فيها مدة الإستبقاء التي يقضيها الجند بعد إنتهاء خدمته الإلزامية كأنها قضيت بالخدمة المدنية وذلك بالنسبة إلى المجندين الذين يتم تعيينهم أثناء التجنيد أو بعد إنقضاء مدته في وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الإدارة المحلية وهيئات والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام على أن يكون حسابها في أقدمياتهم مشروطاً بالآ تزيد "على أقدمية زملائهم في التخرج من الكليات والمعاهد والمدارس" وأن يكون تحديدها بمقتضى شهادة من الجهة المختصة بوزارة الحرية، وعراعاة أن تعتبر المدة المشار إليها مدة خبرة لمن يعين "من المذكورين" في القطاع العام. وكذلك صدور القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ بتعديل المادة "٦٣" من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥، والمصحح المشرع في مذكرته الإيضاحية عن أن التطبيق العملي للمادة "٦٣" قد كشف عن غموض التحديد الوارد بها للمقصود بزمالة التخرج وأن مفهوم نصها هو أن مدة التجنيد التي يجري حسابها في أقدمية العاملين بالجهاز الإداري للدولة وهيئاتها العامة مقيدة، بالآ تزيد على أقدمية زملائهم في التخرج من الكليات والمعاهد والمدارس في حين خلت مدة التجنيد المحسوبة كمدة خبرة في القطاع العام من أى قيد مماثل مما يلزب عليه أن يكون المعين بالقطاع العام في مركز أفضل من المعين بالجهاز الإداري للدولة. وإذا كان البين مما تقدم، أن ما إستهدفه القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ بتعديل المادة "٦٣" من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ هو تحديد المقصود بزمالة التخرج من ناحية، وتحقيق المساواة بين العاملين في الجهاز الإداري للدولة والعاملين في القطاع العام في خصوص قيد الحد الأقصى لمدة التجنيد التي يجوز ضمها إلى أقدميتهم أو مدة خبرتهم من ناحية أخرى فإن المشرع لا يكون قد عدل عن القاعدة التي إنتهجها القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن إنقضاء المجندين المؤهلين دون سواهم بالمعاملة المنصوص عليها في المادة "٦٣" منه .

- إن القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون الخدمة العسكرية والوطنية - الذي حل محل القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ قد صاغ المادة "٤٤" منه - محل التفسير المائل - بما لا يخرجها في جوهر أحكامها عن المادة "٦٣" القابلة لها في القانون السابق، وبما يجعل تطبيقها - في جميع فقراتها - مقيداً بالآ يسبق الجند زميله في التخرج الذي عين معه في الجهة ذاتها، مما يعنى تعلق أحكامها بالمجندين المؤهلين وعدم إنصرافها إلى غيرهم .

- القول بانطباق أحكام المادة "٤٤" من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون الخدمة العسكرية والوطنية على المجندين جميعهم - مؤهلين وغير مؤهلين - أخذاً بعموم عبارة فقرتها الأولى، إنما ينطوى على إهذار لإرادة المشرع التي كشف عنها التطور التاريخي للنص محل التفسير، ويجعل غير المؤهلين من المجندين

في مركز قانوني أفضل من المجندين المؤهلين باعتبار أن الفئة الثانية وحدها ستقيد بقيد زميل التخرج بالنسبة إلى مدة التجنيد التي يدخل حسابها في الأقدمية أو الخبرة في حين تتحرر الفئة الأولى تماماً من هذا القيد وتدخل بالتالي مدة التجنيد كاملة في الأقدمية أو الخبرة بالنسبة إليها، وهي نتيجة لا يتصور أن يكون المشرع قد أرادها أو قصد إلى تحقيقها .

## الدعوى الدستورية

\* الموضوع القرعي : إجراءات رفع الدعوى الدستورية :

الطعن رقم ١٦ لسنة ٢ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٢٤ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٣

إن المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه "يجب أن يتضمن القرار الصادر بالإحالة إلى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة إليها وفقاً لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى لمخالفته وأوجه المخالفة" ومؤدى ذلك أن المشرع أوجب لقبول الدعاوى الدستورية أن يتضمن قرار الإحالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفة الذكر من بيانات جوهرية تنبئ عن جدية هذه الدعاوى ويتحدد بها موضوعها، وذلك مراعاة لقربة الدستورية لمصلحة القوانين، وحتى يتاح للذى الشأن فيها ومن يتهمم بالحكومة - الذين أوجبت المادة ٣٥ من قانون المحكمة إعلانهم بالقرار أو الصحيفة - أن يتبينوا كافة جوانبها، ويتمكنوا فى ضوء ذلك من إبداء ملاحظاتهم وردودهم وتعليقهم عليها فى المواعيد التى حددتها المادة ٣٧ من ذات القانون، بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدى فيها رأياً مسبباً وفقاً لما تقضى به المادة ٤٠ من قانونه المحكمة الدستورية العليا المشار إليه.

الطعن رقم ١٨ لسنة ٣ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٢٨ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٣

إذا كان قرار الإحالة إلى المحكمة الدستورية العليا لبحث دستورية قرار محالظ الغربية قد صدر خلواً من أى بيان لما أوجبه المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا، وإقتصرت أسبابه - طبقاً لما هو ثابت من صورة الحكم الأصلية الواقعة من رئيس المحكمة - على الإحالة إلى أسباب حكم آخر غير مودع بملف الدعاوى المثالة، فإن الدعوى الدستورية تكون غير مقبولة.

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٣١ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٣

أن مؤدى نص المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا أن المشرع رسم طريقاً لرفع الدعوى الدستورية التى أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها، فبدل بذلك على أنه إعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية، فلا ترفع إلا بعد إبداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته، ولا تقبل إلا إذا رفعت خلال الأجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر. وهذه الأوضاع الإجرائية - سواء ما إتصل منها بطريقة رفع الدعوى

الدستورية أو بمعداد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلاً جوهرياً في التفاضل تغييا به المشرع مصلحة عامة حتى ينظم التداعي في المسائل الدستورية بالإجراءات التي رسمها وفي الموعد الذي حدده وبالتالي فإن ميعد الثلاثة أشهر الذي فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقاً لنص الفقرة [ب] من المادة ٢٩ المشار إليها، يعتبر ميعداً حتماً يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء، فإن هي تجاوزته أو سككت عن تحديد أى ميعد، تعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل إنقضاء هذا الحد الأقصى وإلا كانت دعواهم غير مقبولة.

#### الطعن رقم ٣١ لسنة ٣ مكتب فني ٢ صفحة رقم ١١٧ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٧

إن المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ إذ أوجبت أن يتضمن القرار الصادر بالإحالة إلى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة إليها بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة، إنما تطلبت، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ذكر هذه البيانات الجوهرية التي تنبئ عن جدية الدعوى الدستورية ويحدد به موضوعها، حتى يتاح للذى الشأن فيها ومن بينهم الحكومة أن يتبينوا كافة جوانبها ويتمكنوا في ضوء ذلك من إبداء ملاحظاتهم وردودهم عليها بحيث تتولى هيئة المفوضين تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المطارة وتبدي فيها رأيها مسبباً في صحيفة دعواها واضح الدلالة في بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته - على النحو الذي يتحقق به ما تغياه المشرع في المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية المشار إليها، فإن الدفع بعدم قبول الدعوى يكون في غير محله متعياً ورفضه.

#### الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣ مكتب فني ٢ صفحة رقم ١٤٨ بتاريخ ١٩٨٣/٦/١١

إن المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا نص على أن "تولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه الآتي: [أ] إذا تراءى لإحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي أثناء نظر إحدى الدعاوى عدم دستورية نص في قانون أو لائحة لازم الفصل في النزاع، أوقفت الدعوى وأحالت الأوراق بغير رسوم إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية، [ب] إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى، أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفع ميعداً لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا، فإذا لم ترفع الدعوى في الميعد اعتبر الدفع كأن لم يكن" - ومؤدى هذا النص أن ولاية المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى

الدستورية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا تقوم إلا باتصالها بالدعوى إتصلاً مطابقاً للأوضاع المقررة في المادة ٢٩ أنفة البيان، وذلك إما بإحالة الأوراق إليها من إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي للفصل في المسألة الدستورية، وإما برفعها من أحد الخصوم بمناسبة دعوى موضوعية مقامة دفع فيها الخصم بعدم دستورية نص تشريعي وقدرت محكمة الموضوع جدية دفعه لفرصت له في رفع الدعوى لذلك أمام المحكمة الدستورية العليا. وإذا كانت هذه الأوضاع الإجرائية - سواء ما إتصل منها بطريق رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلاً جوهرياً في التقاضي تقياً به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعي في المسائل الدستورية بالإجراءات التي رسمها وفي الموعد الذي حدده، فإن المدعى إذ خالف هذه الأوضاع وأقام دعواه مباشرة طالباً بالحكم بعدم الدستورية، فإنه يتعين الحكم بعدم قبولها.

#### الطعن رقم ٣٤ لسنة ٢ مكتب فني ٢ صفحة رقم ١٦٨ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٥

إن الفقرة [ب] من المادة [٢٩] من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن "تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالي: [أ] ..... [ب] إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدي أجلت نظر الدعوى. وحددت لمن أثار الدفع ميعاداً لا يتجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا، فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن. ومؤدى هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع رسم طريقاً لرفع الدعوى الدستورية التي أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذي حدده لرفعها، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية، فلا ترفع إلا بعد إبداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع مدى جديته، ولا تقبل إلا إذا رفعت الدعوى خلال الأجل الذي ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يتجاوز ثلاثة أشهر. وهذه الأوضاع الإجرائية. سواء ما إتصل منها برفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلاً جوهرياً في التقاضي تقياً به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعي في المسائل الدستورية بالإجراءات التي رسمها وفي الموعد الذي حدده.

#### الطعن رقم ١٠ لسنة ٥ مكتب فني ٢ صفحة رقم ١٩٣ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٣

• - إن المشرع رسم طريقاً لرفع الدعوى الدستورية التي أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذي حدده لرفعها، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية، فلا ترفع إلا

بعد إبداء دفع بعدم الدستورية تقدير محكمة الموضوع جديته، ولا تقبل إلا إذا رفعت خلال الأجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده، بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر. وهذه الأوضاع الإجرائية - سواء ما إتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام بإعتبارها شكلاً جوهرياً فى النفاذ تلتزم به المشرع مصلحة عامة حتى يتنظم التداعى فى المسائل الدستورية بالإجراءات التى رسمها، وفى الموعد الذى حدده، وبالتالي فإن ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقاً لنص الفقرة [ب] من المادة ٢٩ المشار إليها، يعتبر ميعاداً حتمياً يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء. فيتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل إنقضاء هذا الحد الأقصى وإلا كانت دعواهم غير مقبولة.

- إن الطعن فى دستورية القوانين ليس من قبيل دعوى الحسبة لأن مناط قبولها - على ما إستقر عليه قضاء هذه المحكمة - أن تتوفر للطاعن بها مصلحة شخصية مباشرة، ومن جهة أخرى فإن المشرع لم يلزم محكمة الموضوع بوقف الدعوى الموضوعية إذا رأت جدية الدفع بعدم الدستورية ثم كلفت الطاعن برفع الدعوى الدستورية خلال ميعاد تحدده بحيث لا يتجاوز الحد الأقصى المقرر فى الفقرة [ب] من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار إليها من قبل وهو ثلاثة أشهر.

#### الطعن رقم ٥٤ لسنة ٣ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ١٩٨ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٨٣

إن المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه: "يجب أن يتضمن القرار الصادر بالإحالة إلى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة إليها وفقاً لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعى المطعون بعدم دستوريته والنص الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة" ومؤدى ذلك أن المشرع أوجب لقبول الدعاوى الدستورية أن يتضمن قرار الإحالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفة الذكر من بيانات جهرية تنبئ عن جدية هذه الدعاوى ويتحدد بها موضوعها، وذلك مراعاة لقربة الدستورية لمصلحة القوانين وحتى يتاح لذوى الشأن فيها ومن بينهم الحكومة - الذين أوجبت المادة ٣٥ من قانون المحكمة إعلانهم بالقرار أو الصحيفة - أن يتبينوا كافة جوانبها ويتمكنوا فى ضوء ذلك من إبداء ملاحظاتهم وردودهم وتعليقهم عليها فى المواعيد التى حددتها المادة ٣٧ من القانون ذاته بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد إنتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدى فيها رأياً مسبباً وفقاً لما تقتضيه المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار إليه.



الطعن رقم ٢٢ لسنة ١ مكتوب فنى ٣ صفحة رقم ١٤ بتاريخ ١٩٨٤/١/٢١

مفاد المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ والمادة الأولى من قانون الإجراءات والرسوم أمامها الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ - اللتين رفعت الدعوى في ظلهمما - أن إتصال المحكمة العليا بالدعوى الدستورية يكون بإبداء الدفع بعدم الدستورية أمام محكمة الموضوع بحيث إذا تبينت المحكمة جدية الدفع حددت ميعاداً لرفع الدعوى أمام المحكمة العليا، فإذا لم تراع هذه الأوضاع المقررة قانوناً لرفع الدعوى الدستورية كانت الدعوى غير مقبولة. ولما كانت محكمة الموضوع قد قصرت نطاق الدفع بعدم الدستورية المبدي من المدعى على المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ والمادة الرابعة من القرار بقانون رقم ١٥١ سنة ١٩٦٤ ورات في هذا الطاق جدية الدفع دون باقى نصوصهما التشريعية وقرار رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ المطعون فيها، ومن ثم تكون الدعوى الحالية غير مقبولة بالنسبة لما عدا المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ والمادة الرابعة من القرار بقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤.

الطعن رقم ٦ لسنة ٤ مكتوب فنى ٣ صفحة رقم ٣٥ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٣

أن مودى نص المادة ٢٩/ب من قانون المحكمة الدستورية العليا أن المشرع رسم طريقاً لرفع الدعوى الدستورية التي أتاح للخصوم مباشرتها، وريط بينه وبين الميعاد الذي حدده لرفعها، فبدل بذلك على أنه إعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية، فلا ترفع إلا بعد إبداء دفع بعدم الدستورية تقصر محكمة الموضوع جديده، ولا تقبل إلا إذا رفعت خلال الأجل الذي ناط المشرع بمحكمة الموضوع بتجديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر. وهذه الأوضاع الإجرائية - سواء ما إتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام بإعتبارها شكلاً جوهرياً تلها به المشرع مصلحة عامة حصى بتنظيم التداعى فى المسائل الدستورية بالإجراءات التي رسمها وفى الموعد الذي حدده، وبالتالي فإن ميعاد الثلاثة أشهر الذي فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقاً لنص الفقرة [ب] من المادة ٢٩ المشار إليها، أو الميعاد الذي تحدده محكمة الموضوع فى غضون هذا الأجل يعتبر ميعاداً حتمياً يتعين على الخصوم رفع دعاوهم الدستورية قبل إنقضائه، وإلا كانت غير مقبولة.

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٤ مكتوب فنى ٣ صفحة رقم ٤٠ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٣

ولاية المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تقوم إلا بإتصالها بالدعوى إتصلاً مطابقاً للأوضاع المقررة فى المادة ٢٩/ب المذكورة آنفاً، وكانت محكمة الموضوع قد قصرت نطاق الدفع بعدم الدستورية المبدي من المدعى على المادة العاشرة من القانون رقم

٦٩ لسنة ١٩٧٤، فإن الدعوى الحالية تكون غير مقبولة بالنسبة لما عدا المادة العاشرة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ إذ لم يتحقق اتصال هذه المحكمة به إتصلاً مطابقاً للأوضاع المقررة قانوناً.

#### الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٤ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٤٥ بتاريخ ١٧/٣/١٩٨٤

- إن المشرع رسم طريقاً لرفع الدعوى الدستورية التى أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها، فدل بذلك على أنه يعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية، فلا ترفع إلا بعد إبداء دفع بعدم الدستورية تقرر محكمة الموضوع جديته، ولا تقبل إلا إذا رفعت خلال الأجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده. بحيث لا يتجاوز ثلاثة أشهر. وهذه الأوضاع الإجرائية - سواء ما إتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلاً جوهرياً فى التقاضى نظراً به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالإجراءات التى رسمها، وفى الموعد الذى حدده.

- إن ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقاً لنص الفقرة [ب] من المادة ٢٩ المشار إليها، يعتبر ميعاداً حتمياً يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء. فيتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل إنقضاء هذا الحد الأقصى وإلا كانت دعواهم الدستورية قبل إنقضاء هذا الحد الأقصى وإلا كانت دعواهم غير مقبولة.

#### الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٥ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٥٤ بتاريخ ٧/٤/١٩٨٤

إن المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه: "يجب أن يتضمن القرار الصادر بالإحالة إلى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة إليها وفقاً لحكم المادة السالفة بيان النص التشريعى المطعون بعدم دستوريته والنص الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة " ومزى ذلك أن المشرع أوجب لقبول الدعاوى الدستورية أن يتضمن قرار الإحالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفة الذكر من بيانات جهرية تنبئ عن جدية هذه الدعاوى ويتحدد به موضوعها، وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لمصلحة القوانين، وحتى يتاح لذوى الشأن فيها ومن بينهم الحكومة - الذين أوجبت المادة ٣٥ من قانون المحكمة إعلانهم بالقرار أو الصحيفة - أن يبينوا كافة جوانبها ويتمكنوا فى ضوء ذلك من إبداء ملاحظاتهم وردودهم وتعليقهم فى المواعيد التى حددتها المادة ٣٧ من القانون ذاته، بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد إنتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدي فيها رأيها مسبباً وفقاً لما تقتضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية المشار إليها.

- إن الفقرة "ب" من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن "تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالي :  
"أ" .... "ب" إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورات المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدي، أجلت نظر الدعوى وحددت لمن آثار الدفع ميعاداً لا يتجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن"، ومؤدى هذا النص -وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة- أن المشرع رسم طريقاً لرفع الدعوى الدستورية التي أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذي حدده لرفعها، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية فلا ترفع إلا بعد إبداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع مدى جديته، ولا تقبل إلا إذا رفعت خلال الأجل الذي ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يتجاوز ثلاثة أشهر، وهذه الأوضاع الإجرائية - سواء ما اتصل منها برفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلاً جوهرياً في التفاضل فيما به المشرع مصلحة عامة حتى ينظم التداعي في المسائل الدستورية بالإجراءات التي رسمها وفي الموعد الذي عينه.

- إن ميعاد الثلاثة أشهر الذي فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية، أو الميعاد الذي تحدده محكمة الموضوع في غضون هذا الحد الأقصى يعتبر ميعاداً حتماً يمتنع على الخصوم أن يلتزموا برفع الدعوى الدستورية قبل إنقضاءه وإلا كانت غير مقبولة.

- إن تأجيل محكمة الموضوع الدعوى الموضوعية إلى جلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٨٢ ليقدم المدعون ما يدل على رفع دعواهم الدستورية لا يعنى إمتداد الأجل الذي حددته محكمة الموضوع لرفع الدعوى الدستورية على ما تقدم إلى هذا التاريخ.

- إن المشرع رسم طريقاً لرفع الدعوى الدستورية التي أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذي حدده لرفعها، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية، فلا ترفع إلا بعد إبداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته ولا تقبل إلا إذا رفعت خلال الأجل الذي ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده، بحيث لا يتجاوز ثلاثة أشهر. وهذه الأوضاع الإجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلاً جوهرياً في

التقاضى تغييا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالإجراءات التى رسمها وفى الموعد الذى حدده .

- إن ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقاً لنص الفقرة "ب" من المادة ٢٩ المشار إليها يعتبر ميعاداً حتمياً يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء فإن هى تجاوزته أو سكنت عن تحديد أى ميعاد يتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل إنقضاء هذا الحد وإلا كانت دعواهم غير مقبولة.

#### الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٥ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ١١٤ بتاريخ ١٩٨٥/١/٥

أن مؤدى هذا النص - نص المادة ٢٩/ب من قانون المحكمة الدستورية العليا وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع رسم طريقاً لرفع الدعوى الدستورية التى أتاح للخصوم مباشرتها، وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية، فلا ترفع إلا بعد إبداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع مدى جديته، ولا تقبل إلا إذا رفعت خلال الأجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يتجاوز ثلاثة أشهر، وهذه الأوضاع الإجرائية سواء اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام بإعتبارها شكلاً جوهرياً فى التقاضى تغيياً به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالإجراءات التى رسمها، وفى الموعد الذى حدده وبالتالي فإن ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية، أو الميعاد الذى تحدده محكمة الموضوع فى غضون هذا الحد الأقصى، يعتبر ميعاداً حتمياً يتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل إنقضائه وإلا كانت غير مقبولة.

#### الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٤ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ١١٨ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢

و حيث أنه بالنسبة للطعن بعدم دستورية المادة العاشرة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ فإنه لما كانت ولاية المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تقوم إلا باتصالها بالدعوى إتصلاً مطابفاً للأوضاع المقررة فى المادة ٢٩/ب المذكورة آنفاً، وكانت محكمة الموضوع قد قصرت نطاق الدفع بعدم الدستورية المبدى من المدعين على القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ فإن الدعوى تكون غير مقبولة بالنسبة لهذا الشق من الطلبات، إذ لم يتحقق إتصال المحكمة به إتصلاً مطابفاً للأوضاع المقررة قانوناً.

الطعن رقم ٢١ لسنة ٦٠ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ١٥٨ بتاريخ ١٦/٢/١٩٨٥

إن المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه "يجب أن يتضمن القرار الصادر بالإحالة إلى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة إليها وفقاً لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعى المطعون دستوريته والنص الدستورى المدعى بمخالفته" ومؤدى ذلك أن المشرع أوجب لقبول الدعاوى الدستورية أن يتضمن قرار الإحالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفه الذكر من بيانات جوهرية تنبئ عن جدية هذه الدعاوى ويتحدد به موضوعها وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لمصلحة القوانين، وحتى يتاح لذوى الشأن فيها ومن بينهم الحكومة - الذين أوجبت المادة ٣٥ من قانون المحكمة إعلانهم بالقرار أو الصحيفة- أن يتبينوا جميع جوانبها ويتمكنوا فى ضوء ذلك من إبداء ملاحظاتهم وردودهم وتعقيهم عليها فى المواعيد التى حددها المادة ٣٧ من ذات القانون، بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدى فيها رأيها مسبقاً وفقاً لما تقضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار إليه.

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٦٠ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٢٢٥ بتاريخ ١/٦/١٩٨٥

إن المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه "يجب أن يتضمن القرار الصادر بالإحالة إلى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة إليها وفقاً لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعى المطعون بعدم دستوريته والنص الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة"، ومؤدى ذلك أن المشرع أوجب لقبول الدعاوى الدستورية أن يتضمن قرار الإحالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفه الذكر من بيانات جوهرية تنبئ عن جدية هذه الدعاوى ويتحدد به موضوعها، وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لمصلحة القوانين، وحتى يتاح لذوى الشأن فيها ومن بينهم الحكومة - الذين أوجبت المادة ٣٥ من قانون المحكمة إعلانهم بالقرار أو الصحيفة - أن يتبينوا جميع جوانبها ويتمكنوا فى ضوء ذلك من إبداء ملاحظاتهم وردودهم وتعقيهم عليها فى المواعيد التى حددها المادة ٣٧ من ذات القانون، بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدى فيها رأيها مسبقاً وفقاً لما تقضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار إليه.

الطعن رقم ٥٠ لسنة ٦ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٢٦٤ بتاريخ ١٢/٢١/١٩٨٥

أن مؤدى نص المادة ٢٩/ب من قانون المحكمة الدستورية العليا - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع رسم طريقاً لرفع الدعوى الدستورية التي أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية، فلا ترفع إلا بعد إبداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته، ولا تقبل إلا إذا رفعت خلال الأجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر وهذه الأوضاع الإجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلاً جوهرياً فى التقاضى تلبى به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالإجراءات التى رسمها وفى الموعد الذى حدده، وبالتالي فإن ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقاً لنص البند "ب" من المادة ٢٩ المشار إليها، يعتبر ميعاداً حتمياً يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء، فإن هى تجاوزته أو سكنت عن تحديده أى ميعاد، تعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعوهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الأقصى وإلا كانت دعوهم غير مقبولة.

الطعن رقم ١ لسنة ٤ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٣٢١ بتاريخ ٥/٣/١٩٨٦

أن مؤدى نص المادة ٢٩/ب من قانون المحكمة الدستورية العليا - أن المشرع رسم طريقاً لرفع الدعوى الدستورية التي أتاح للخصوم مباشرتها، وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية فلا ترفع إلا بعد إبداء دفع بعدم الدستورية تقرر محكمة الموضوع مدى جديته، ولا تقبل إلا إذا رفعت خلال الأجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يتجاوز ثلاثة أشهر. وهذه الأوضاع الإجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلاً جوهرياً فى التقاضى تلبى به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالإجراءات التى رسمها، وفى الموعد الذى حدده. وبالتالي فإن ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية، أو الميعاد الذى تحدده محكمة الموضوع فى غضون هذا الحد الأقصى، يعتبر ميعاداً حتمياً يتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعوهم قبل انقضائه وإلا كانت غير مقبولة.

الطعن رقم ٢ لسنة ٥ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٣٩٥ بتاريخ ٤/٤/١٩٨٤

- أن المادتين ٣٤ و ٣٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا قد أوجبتا أن تقدم الطلبات وصحف الدعاوى إلى هذه المحكمة بإيداعها قلم كاتبها الذى يقوم بقيدها فى يوم تقديمها فى سجل خاص كما تطلبت المادة

٣٤ سائلة الذكر أن تكون تلك الطلبات والصحف موقفاً عليها من محام مقبول للحضور أمامها أو عضو بإدارة قضايا الحكومة بدرجة مستشار على الأقل حسب الأحوال، مما يفاده أن المشرع قد رأى - نظراً لطبيعة المحكمة الدستورية العليا والدعاوى والطلبات التي تختص بنظرها - أن يكون رفعها إليها عن طريق تقديمها إلى قلم كتابها - ومع مراعاة ما نص عليه القانون من أوضاع معينة تتطلبها فسي كل من الدعاوى والطلبات التي تختص بها المحكمة - ولم يستثن من ذلك إلا ما نصت عليه المادة ٢٩ [أ] من جواز أن تحصل إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي - أثناء نظرها إحدى الدعاوى - الأوراق إلى المحكمة الدستورية العليا إذا تراءى لها عدم دستورية نص في قانون أو لائحة يكون لازماً للفصل في النزاع وذلك للنظر في هذه المسألة الدستورية. لما كان ذلك في النزاع وذلك للنظر في هذه المسألة الدستورية. لما كان ذلك، وكانت الإجراءات التي رسمها قانون المحكمة الدستورية العليا لرفع الدعاوى والطلبات التي تختص بالفصل فيها تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلاً جوهرياً تلبى به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم الدعاوى أمام المحكمة الدستورية العليا بحيث إذا لم ترفع هذه الدعاوى أو الطلبات إلى هذه المحكمة وفقاً لتلك الإجراءات والأوضاع، فإنها لا تكون قد إتصلت بالمحكمة إتصلاً مطابقتاً للقانون. لما كان ذلك فإن الدعوى الماثلة - إذ رفعت أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية طعناً في الحكم الصادر من المحكمة العليا في القضية رقم ٩ لسنة ٤ قضائية "دستورية" بطلب إلغاء هذا الحكم وما يوجب عليه من آثار توصلت إلى إعادة النظر في موضوع هذه القضية وهو الطعن بعدم دستورية القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ والقرار بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩، ولم تقدم صحتها إلى قلم كتاب المحكمة الدستورية العليا - فإن تلك الدعوى لا تكون قد إتصلت بالمحكمة إتصلاً مطابقتاً للأوضاع المقررة قانوناً مما يعين معه الحكم بعدم قبولها.

- ولا يغير من ذلك أن ملف الدعوى قد أحيل إلى هذه المحكمة من محكمة إستئناف القاهرة - بعد تأييدها قضاء محكمة أول درجة بعدم الاختصاص بنظرها ولائياً - ذلك أن "الإحالة" ليست طريقاً لإتصال الدعاوى والطلبات بالمحكمة الدستورية العليا - إلا في الحالة المنصوص عليها إستثناء في المادة ٢٩ [أ] من قانون المحكمة حسبما سلف الذكر - وبالتالي فإنه لا محل لأعمال نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات - التي توجب على المحكمة عند القضاء بعدم اختصاصها أن تحيل الدعوى بمآلتها إلى المحكمة المختصة وتلتزم المحكمة إحال إليها الدعوى بنظرها - بالنسبة إلى الدعاوى والطلبات التي يتعمد الاختصاص بالفصل فيها للمحكمة الدستورية العليا وحدها طبقاً للإجراءات والأوضاع المنصوص عليها في قانونها وذلك لما نصت عليه المادة ٢٨ من هذا القانون من أنه "فيما عدا ما نص عليه في هذا الفصل [الفصل الثاني الإجراءات]

تسرى على قرارات الإحالة والدعوى والطلبات التي تقدم إلى المحكمة الأحكام المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية بما لا يتعارض وطبيعة اختصاص المحكمة والأوضاع المقررة أمامها".

الطعن رقم ٢٨ لسنة ١٢ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٢٢ بتاريخ ١٠/٥/١٩٩١

مؤدى نص الفقرة "ب" من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ أن المشرع رسم طريقاً لرفع الدعوى الدستورية التي أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد المحدد لرفعها، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية، فلا ترفع إلا بعد إبداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته، ولا تقبل إلا إذا رفعت خلال الأجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده، بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر، وهذه الأوضاع الإجرائية سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها تتعلق بالنظام العام بإعتبارها شكلاً جوهرياً فى التقاضى فيها به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداخى فى المسائل الدستورية بالإجراءات التي رسمها، وفى الموعد الذى حدده. لما كان ذلك، وكان ميعاد الدلالة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو آخر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية يعتبر ميعاداً حتمياً يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء، فإن الدعوى الدستورية التي ترفع بعد انقضاء هذا الأجل تكون غير مقبولة.

الطعن رقم ٧٩ لسنة ١٢ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٢٦ بتاريخ ١٠/٥/١٩٩١

إن ولاية المحكمة الدستورية العليا فى الدعوى الدستورية لا تقوم إلا بإتصالها بالدعوى اتصالاً مطابقاً للأوضاع المقررة فى المادة ٢٩ من قانون المحكمة الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩، وذلك إما بإحالة الأوراق إليها من إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى للفصل فى المسألة الدستورية وإما برفعها من أحد الخصوم بمناسبة دعوى موضوعية دفع فيها الخصم بعدم دستورية نص تشريعى وقدرت محكمة الموضوع جديده دفعه فرخصت له فى رفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا، وهذه الأوضاع الإجرائية تتعلق بالنظام العام بإعتبارها شكلاً جوهرياً فى التقاضى فيها به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداخى فى المسائل الدستورية بالإجراءات التي رسمها. إذ كان ذلك، وكان البين من محاضر جلسات الدعوى الموضوعية أن محكمة الموضوع قد قررت - من تلقاء نفسها - بجلسة ١٩ إبريل سنة ١٩٩٠ التصريح للمدعية برفع الدعوى الدستورية، ودون ثمة دفع فى هذا الخصوص من جانبها، ومن ثم فإن هذه الدعوى، لا تكون قد اتصلت مطابقاً للأوضاع المقررة قانوناً، مما يتعين معه الحكم بعدم قبولها.



الطعن رقم ٢٦ لسنة ١٠ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٣١ بتاريخ ١٩٩١/١١/٢

مؤدى نص البند "ب" من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا أن المشرع رسم طريقاً لرفع الدعوى الدستورية التى أتاح للخصوم إقامتها وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها فدل على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية، فلا ترفع إلا بعد إبداء دفع بعدم دستورية تقدير محكمة الموضوع جديته ويتحدد به نطاقها، ولا تقبل إلا إذا رفعت خلال الأجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده، بحيث لا يتجاوز ثلاثة أشهر. وهذه الأوضاع الإجرائية، سواء ما إتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها، تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلاً جوهرياً فى التقاضى تلتزم به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالإجراءات التى رسمها وفى الموعد الذى عينه وبالتالي فإن ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية يعتبر ميعاداً حتمياً يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء، فإن هى تجاوزته أو سكنت عن تحديد أى ميعاد، تعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الأقصى وإلا كانت دعواهم غير مقبولة وإذا كان ذلك، وكانت محكمة النقض قد قدرت جدية الدفع المبدى من المدعى فى الدعوى الماثلة بملزمة ٩ فبراير سنة ١٩٨٨ وصرحت له برفع الدعوى الدستورية، إلا أنه لم يودع صحيفة قلم كتاب هذه المحكمة إلا بتاريخ ٢ يونيو سنة ١٩٨٨، أى بعد فوات ميعاد الثلاثة أشهر وهو الحد الأقصى لرفع الدعوى الدستورية، ومن ثم فإن دعواه تكون قد أقيمت بعد انقضاء الميعاد المحدد قانوناً. لما كان ذلك، وكان إجراء المدعى لعمليتين جراحيتين استلزمنا بقاءه فى المستشفى حتى أول يونيو سنة ١٩٨٨ - بفرض صحة الشهادة التى قدمها فى هذا الشأن - لا يعتبر من الأعذار التى ترقى إلى مرتبة القوة القاهرة فى مجال منعه من رفع الدعوى الدستورية خلال الأجل المقرر قانوناً بحسبان أن التوكيل بالخصومة مع الفراض قيام هذا المرض وبالنظر إلى طبيعته - ليس مستحيلاً أو متعذراً، وبالتالي لا يعتبر ميعاد رفع الدعوى الدستورية موقوفاً بالنسبة إليه.

الطعن رقم ١٠ لسنة ١٠ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١١٩ بتاريخ ١٩٩٢/١/٤

النص فى المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا أنه : " يجب أن يتضمن القرار الصادر بالإحالة إلى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة إليها بيان النص التشريعى المطعون بعدم دستوريته والنص الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة "، مؤداه، أن المشرع قد أوجب لقبول الدعوى الدستورية أن تتضمن صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة سالفة الذكر من بيانات جهرية تنبئ عن جدية الدعوى ويتحدد بها موضوعها، وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لمصلحة القوانين، وحتى يتاح لدوى الشأن

فيها - ومن بينهم الحكومة - الذين أوجبت المادة ٣٥ من قانون المحكمة إعلانهم بالصحيفة، أن يتبنوا كافة جوانبها ليتمكنوا على ضوء ذلك من إبداء ملاحظاتهم وردودهم وتعليقاتهم في المواعيد التي حددها المادة ٣٧ من ذلك القانون، بحيث تتولى هيئة المفوضين - بعد انتهاء تلك المواعيد - تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية المثارة وتبدي فيها رأيا مسببا وفق ما تقتضيه المادة ٤٠ من القانون المشار إليه. لما كان ذلك، وكانت صحيفة الدعوى الماثلة قد خلت تماما من إيضاح النص الدستوري المدعى بمخالفته فإنها بذلك تكون قد جاءت قاصرة عن بيان ما أوجبه المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا على ما سلف بيانه، وبالتالي يكون الدفع بعدم قبول الدعوى موافقا لصحيح حكم القانون.

#### الطعن رقم ٢٥ لسنة ٦ مكتب فني ٥ صفحة رقم ١٢٢ بتاريخ ١٩٩٢/٢/١

- إن الدستور قد أفرد المحكمة الدستورية العليا بتنظيم خاص في الفصل الخامس من الباب الخامس الخاص بنظام الحكم، فطابعا دون غيرها - في المادة ١٧٥ منه - مباشرة الرقابة القضائية على دستورية القوانين والوائح، كما عقد لها وحدها ولاية تفسير النصوص التشريعية، وذلك كله على الوجه المبين في القانون وإعمالا لهذا التفويض - الذي يستمد أصله من الدستور - حدد قانون المحكمة الدستورية العليا القواعد الموضوعية على دستورية النصوص التشريعية، فرسم لاتصال الدعوى الدستورية بهذه المحكمة طرائق بذلتها يبينها تفصيلا وحددتها حصراً المادتين ٢٧، ٢٩ من قانون هذه المحكمة، باعتبار أن ولوجها وإقامة الدعوى الدستورية من خلالها، من الأشكال الإجرائية الجوهرية التي قررها المشرع لمصلحة عامة، ولا تجوز مخالفتها بالتالي حتى ينتظم التداعي في المسائل الدستورية في إطارها ومراعاة أحكامها.

- إن المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا قاطعة في دلالتها على أن النصوص التشريعية التي يتصل الطعن عليها بالمحكمة الدستورية العليا اتصالا مطابقا للأوضاع المقررة قانونا، هي تلك التي تطرح عليها بعد دفع بعدم دستوريته بيده خصم أمام محكمة الموضوع، وتقدر هي جديته أو أثر إحالتها إليها مباشرة من محكمة الموضوع لقيام شبهة قوية لديها في مخالفتها لأحكام الدستور، وأنه في كلتا الحالتين يتعين أن يكون الحكم في الدعوى الدستورية لازما للفصل في مسألة كلية أو فرعية، تدور حولها الخصومة - بأكملها أو في شق منها - في الدعوى الموضوعية، فإذا لم يكن له بها من صلة، كانت الدعوى الدستورية غير مقبولة، وهو ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة بتوكيدها أن المصلحة الشخصية المباشرة تعد، شرطا لقبول الدعوى الدستورية، وأن مناطها أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية، وذلك بأن يكون الحكم في المسألة الدستورية لازما للفصل في الطلبات المرتبطة بها المطروحة أمام محكمة الموضوع.

- إن الطعن في النصوص التشريعية بالطريق المباشر إنما ينحل إلى دعوى أصلية بعدم الدستورية تقوم بذاتها منفصلة عن أى نزاع مؤثر في الدعوى الموضوعية، وتناقض هذه الدعوى مفهوم المصلحة الشخصية المباشرة وتنافيها، ذلك أن الغاية المقصودة منها لا تعدو تقرير حكم الدستور مجرداً في شأن النصوص التشريعية المطعون عليها. ومن المقرر قانوناً أنه لا يكفي لقيام المصلحة الشخصية المباشرة المعتبرة شرطاً لقبول الدعوى الدستورية، أن يكون النص التشريعي المطعون عليه مخالفاً في ذاته للدستور، بل يتعين أن يكون هذا النص - بتطبيقه على المدعى - قد أخل بأحد الحقوق التي كفلها الدستور على نحو ألحق به ضرراً مباشراً، وبذلك يكون شرط المصلحة الشخصية المباشرة في الدعوى الدستورية مرتبطاً بالخضم الذى أثار المسألة الدستورية، وليس بهذه المسألة في ذاتها منظوراً إليها بصفة مجردة، ولا يجوز بالتالى الطعن على النصوص التشريعية إلا بعد توافر شرطين أوليين يحددان معاً مفهوم المصلحة الشخصية المباشرة، ولا يتداخل أحدهما مع الآخر أو يتدمج فيه، وأن كان استقلال كل منهما عن غيره لا ينفي تكاملهما وبدونهما مجتمعين لا يجوز لهذه المحكمة أن تبشر رقابتها على دستورية النصوص التشريعية، أولهما : أن يقيم المدعى - وفي حدود الصفة التي اختصم بها النص التشريعي المطعون عليه - الدليل على أن ضرراً واقعياً - اقتصادياً أو غيره - قد لحق به، ويتعين أن يكون هذا الضرر مباشراً، ومستقلاً بعناصره، ممكناً إدراكه وليس ضرراً مترهما أو نظرياً أو مجهولاً، ذلك أن إسناد الرقابة الدستورية إلى هذه المحكمة لا يتوخى الفصل في خصوصية تكون المصلحة بشأنها نظرية صرفة كذلك التي تنصها تقرير حكم الدستور مجرداً في موضوع معين لأغراض أكاديمية أو أدلوجية أو دافعاً عن قيم مثالية يرمى تبنيها، أو كنوع من التعبير في الفراغ عن وجهة نظر شخصية، أو لتوكيد مبدأ سيادة القانون في مواجهة صور من الإخلال بضمونه لا صلة للطاعن بها، أو لإرساء مفهوم معين في شأن مسألة لم يترتب عليها ضرر بالطاعن ولو كانت محل اهتمام عام. وإنما قصد المشرع بهذه الرقابة أن تقدم المحكمة من خلالها الرضحية التي تقتضيها أحكام الدستور، عند وقوع عدوان على الحقوق التي كفلها، ومن ثم تكون الرقابة موطناً لمواجهة أضرار واقعية بغية ردها وتصفية آثارها القانونية، ولا يتصور أن تقوم المصلحة الشخصية المباشرة إلا مرتبطة بدفعها. ثانياً: أن يكون مرد الأمر في هذا الضرر إلى النص التشريعي المطعون عليه، بما مؤداه قيام علاقة سببية بينهما تحتم أن يكون الضرر المدعى به ناشئاً عن هذا النص ومؤتباً عليه فإذا لم يكن النص التشريعي المطعون عليه قد طبق على المدعى أصلاً، أو كان من غير المخاطبين بأحكامه، أو كان قد أقام من مزايده، أو كان الإخلال بالحقوق التي يدعيها لا يعود إليه، فإن المصلحة الشخصية المباشرة تكون منفية، ذلك أن إبطال النص التشريعي في هذه الصور جميعها لن يحقق للمدعى أية فائدة عملية يمكن أن يتغير بها مركزه القانوني بعد الفصل في الدعوى الدستورية عما كان عليه عند رفعها.

- إن الدستور قد أفرد المحكمة الدستورية العليا بتنظيم خاص حدد قواعده في الفصل الخامس من الباب الخامس المتعلق بنظام الحكم، فناط بها دون غيرها في المادة ١٧٥ منه - مباشرة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح، كما إختصها بولاية تفسر النصوص التشريعية وذلك كله على الوجه المبين في القانون وإعمالا لهذا التفويض - الذي يستمد أصله من الدستور - حدد قانون المحكمة الدستورية العليا القواعد الموضوعية والإجرائية التي تباشر هذه المحكمة - من خلالها وعلى ضوئها - الرقابة القضائية على دستورية النصوص التشريعية، لرسم لاتصال الدعوى الدستورية بهذه المحكمة طرائق بذاتها حددتها تفصيلا وبينتها حصرا المادتان ٢٧، ٢٩ من قانونها، باعتبار أن ولوجها وإقامة الدعوى الدستورية من خلالها من الأشكال الإجرائية الجوهرية التي لا تجوز مخالفتها كي ينتظم الدعاوى في المسائل الدستورية في إطارها ووفقا لأحكامها .

- إن المشرع قد نظم بالمادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا المسائل التي تعرض على هذه المحكمة من خلال محكمة الموضوع، وهي قاطعة في دلالتها على أن النصوص التشريعية التي يتصل الطعن عليها بالمحكمة الدستورية العليا اتصالا مطابقا للأوضاع المقررة قانونا، هي تلك التي تطرح عليها بعد دفع بعدم دستوريته بيديه خصم أمام محكمة الموضوع وتقدر هي جديته، أو إثر إحالتها إليها مباشرة من محكمة الموضوع لقيام شبهة قوية لديها على مخالفتها لأحكام الدستور، وأنه في كلتا الحالتين يعين أن يكون الحكم الصادر في الدعوى الدستورية مؤثرا فيما تنتهي إليه محكمة الموضوع في شأن الطلبات الموضوعية المرتبطة بها، فإذا لم يكن له بها من صله، كانت الدعوى الدستورية غير مقبولة. والأمر كذلك إذا كانت الدعويان الموضوعية والدستورية تتوجهان كلتاهما لغاية واحدة ممثلة في مجرد الطعن على بعض النصوص التشريعية بغية تقرير عدم دستوريتهما، ذلك أن هاتين الدعويتين تكونان عندئذ متحدتين محلا، لاتجاه أولاهما إلى مسألة وحيدة ينحصر فيها موضوعها هي الفصل في دستورية النصوص التشريعية التي حددتها وهي عين المسألة التي يقوم بها موضوع الدعوى الدستورية، واتحاد هاتين الدعويتين في محلتهما، مؤداه أن محكمة الموضوع لن يكون لديها ما تجبل فيه بصرها بعد أن تفصل المحكمة الدستورية العليا في دستورية النصوص المطعون عليها سواء بتقرير صحتها أو بطلانها، وبالتالي لن يكون الحكم الصادر عن هذه المحكمة لازما للفصل في الدعوى الموضوعية، إذ ليس ثمة " موضوع " يمكن إزوال القضاء الصادر في المسألة الدستورية عليه .

الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ١٩٩ بتاريخ ١٩٩٢/٣/٧

إن ولاية المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية لا تقوم إلا باتصالها بالدعاوى إتصالا مطابقا للأوضاع المقررة فى المادة ٢٩ من قانونها، وذلك إما بإحالة الأوراق إليها من إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الإختصاص القضائى للفصل فى المسألة الدستورية، وأما برفعها من أحد الخصوم بمناسبة دعوى موضوعية دفع فيها الخصم بعدم دستورية نص تشريعى وقدرت محكمة الموضوع جدية دفعه. وهذه الأوضاع الإجرائية تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تلتزم به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالإجراءات التى رسمها. إذ كان ذلك، وكان البين من محاضر جلسات الدعوى الموضوعية أن محكمة الموضوع قد قررت - من تلقاء نفسها - بجملسة ٨ مارس سنة ١٩٨٢ التصريح للمدعين برفع الدعوى بعدم دستورية المادة العاشرة من قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤، ودون ثمة دفع فى هذا الخصوص من جانبهم فإن هذا الشق من الدعوى الدستورية لا يكون قد إتصل بأحكامه إتصالا مطابقا للأوضاع المقررة قانونا ويتعين الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة إليه .

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٧ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٢٠٤ بتاريخ ١٩٩٢/٣/٧

أن دفع هيئة قضايا الدولة بعدم اختصاص المحكمة الدستورية العليا بنظر الدعوى بمقولة أن المدعى طلب الحكم بعدم مشروعية النصين المطعون عليهما، وأن جهة القضاء الإدارى دون هذه المحكمة - هى التى يدخل بحث المشروعية فى ولايتها، غير سديد، ذلك أن العبرة بما قصد إليه المدعى حقيقة وتوخاه من دعواه، ولا اعتداد بالعبارات التى توسل بها للدلالة على مراميه إذ كانت مجافية فى معناها للمعنى الذى أراده منها. إذ كان ذلك، وكان البين من صحيفة الدعوى الماثلة أنها أقيمت طعنا على المادة الثامنة من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠، والفقرة الثانية من المادة السادسة عشر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ وذلك فيما انطوى عليه من مخالفة لأحكام الدستور من الأوجه التى أفصحت عنها توصلاً إلى الحكم بعدم دستورتها وإبطالها بالتالى، فمن إختصاص الفصل فى دعواه يتعقد للمحكمة الدستورية العليا دون غيرها وفقاً للبند "أولاً" من المادة ٢٥ من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩.

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٧ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٢١٤ بتاريخ ١٩٩٢/٣/٧

إن المشرع - بما نص عليه البند "ب" من المادة ٢٩ من قانون أحكام المحكمة الدستورية العليا - قد دل على أن الدعوى الدستورية لا ترفع من الخصم إلا بعد إبداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته، ولا تقبل إلا إذا رفعت خلال الأجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر

وهذه الأوضاع الإجرائية تتعلق بالنظام العام باعتبارها أشكالاً جوهرياً تغيا بها المشرع مصلحة عامة قوامها انتظام الدعاى فى المسائل الدستورية بالإجراءات التى رسمها وفى الموعد الذى حدده، إذ كان ذلك، وكان الثابت من الأوراق أن المدعى الثالث وحده - دون المدعين الآخرين - هو الذى اتهم فى الدعوى الموضوعية وأثار الدفع بعدم دستورية القرار المطعون فيه، فإن دعوى المدعين الأول الثانى والرابع لا تكون قد اتصلت بهذه المحكمة وفقاً للأوضاع التى نص عليها قانونها، ويتعين بالتالى الحكم بعدم قبولها.

الطعن رقم ٨ لسنة ٨ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٢٢٤ بتاريخ ١٩٩٢/٣/٧

الأصل فى النصوص التشريعية هو الفراض تطابقها مع أحكام الدستور، ويتعين بالتالى إعمالاً لهذا الافتراض وكشرط مبدئى لإنفاذ محتواه أن تكون المطاعن الموجهة إلى هذه النصوص جلية فى معناها واضحة فى الدلالة على القصد منها لا يحيطها التجهيل أو يكتنفها الغموض، وبوجه خاص كلما كان النص التشريعى المطعون فيه مكوناً من عدة أجزاء يقوم كل منها مستقلاً عن الآخر فى مضمونه، إذ يتعين على الطاعن أن يبين على وجه التحديد أيها وقع - فى تقديره - منافياً لأحكام الدستور وإلا كان الطعن غير مقبول.

الطعن رقم ١٩ لسنة ٨ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٢٦٢ بتاريخ ١٩٩٢/٤/١٨

إن ولاية المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية لا تقوم إلا بإتصالها بالدعوى اتصالاً مطابقاً للأوضاع المقررة فى قانونها، وإن نطاق الدعوى الدستورية التى أتاح المشرع للخصوم إقامتها يتحدد بنطاق الدفع بعدم الدستورية الذى أثير أمام محكمة الموضوع، وفى الحدود التى تقدر فيها جديده. إذا كان ذلك، وكان المدعى قد دفع أمام محكمة الموضوع بعدم دستورية المواد ٦٣، ٦٤، ١٦٢، ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية، فصرحت له برفع الدعوى بعدم دستورية تلك المواد، مضيفة إليها المادة ٢٣٢ من القانون ذاته دون دفع مسبق بعدم دستورتها، فإن الطعن بعدم دستورية هذه المادة الأخيرة يكون مجاوزاً للنطاق الذى تحدده به المسألة الدستورية التى تدعى هذه المحكمة للفصل فيها، بما مؤداه انتفاء اتصال الدعوى الماثلة - فى شقها الخاص بالطعن على المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية - بالمحكمة الدستورية العليا، إتصلاً مطابقاً للأوضاع التى رسمها قانونها، والتى لا يجوز الخروج عليها بوصفها ضوابط جوهريّة فرضها المشرع لمصلحة عامة كى ينتظم الدعاى فى المسائل الدستورية وفقاً للقواعد التى حددها الأمر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة إليها. وليس سائفا القول بأن المادة ٢٣٢ المشار إليها وإلى أضافتها محكمة الموضوع إلى المواد التى دفع المدعى أمامها بعدم دستورتها، تعتبر حالة منها مباشرة إلى المحكمة الدستورية العليا، ذلك أن البند "أ" من المادة ٢٩ من قانون هذه المحكمة، وإن غول

محكمة الموضوع أن تحمل من جانبها النصوص التشريعية التي تقوم لديها شبهة قوية على مخالفتها أحكام الدستور، ويكون الفصل في دستورتها لازماً للفصل في الطلبات الموضوعية المرتبطة بها المطروحة عليها إلا أن مباشرة محكمة الموضوع لهذا الاختصاص يقتضيها أن تصدر بالإحالة حكماً بمعنى الكلمة، يكون قاطعاً في دلالته على إنقضاء إرادتها على أن تعرض بنفسها المسألة على المحكمة الدستورية العليا، وأن يكون قضاؤها بالإحالة متضمناً تحديداً كاليا للنصوص التشريعية المطعون عليها، ونصوص الدستور المدعى مخالفتها، والأوجه التي تقوم عليها هذه المخالفة، وهو ما لم يتحقق في هذه الدعوى.

#### الطعن رقم ٥٥ لسنة ١٣ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٣٠٤ بتاريخ ١٩٩٢/٤/١٨

إن المادة ٣٤ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه "يجب أن تكون الطلبات وصحف الدعاوى التي تقدم إلى المحكمة الدستورية العليا موقعاً عليها من محام مقبول للحضور أمامها أو عضو بهيئة قضايا الدولة بدرجة مستشار. على الأقل حسب الأحوال ...." إذ كان ذلك، وكان التوقيع على صحيفة الدعوى الدستورية من محام مقبول للحضور أمام هذه المحكمة هو وحده الذي يضمن جدية الدعوى، وما يقتضيه إعداد صحيفتها من عرض للأوجه التي تقوم عليها المخالفة الدستورية وما يكون لكل منها من الحجج القانونية ظهراً : واستيفاء غير ذلك من البيانات التي تطلبها المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا لتحديد نطاق المسألة الدستورية التي تدعى هذه المحكمة للفصل فيها. لما كان ذلك، وكانت صحيفة الدعوى الماثلة خلوا من هذا التوقيع المعبر عن الشروط التي يعين توافرها لقبول الدعوى الدستورية بوصفه إجراء جوهرياً لا ينتظم التداعي في المسائل الدستورية بتخلفه، فإن هذا الإغفال -و أياً كان سببه - يستتبع الحكم بعدم قبول الدعوى.

#### الطعن رقم ٢٥ لسنة ١١ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٣٦٤ بتاريخ ١٩٩٢/٥/٢٧

تنص المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا على أن تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه الآتي :

"١" .....

"ب" إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدي أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفع ميعاداً لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى أمام المحكمة الدستورية العليا، فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر كأن لم يكن ". متى كان ذلك، وكان البين من هذا النص أن محكمة الموضوع إذ ترخص لمن أثار الدفع بعدم الدستورية إلى المحكمة الدستورية العليا، فإن هذا الترخيص لا يلزمها سوى بتأجيل الدعاوى

الموضوعية المنظورة أمامها، وبالتالي لا يكون وقفها شرطاً لقبول الدعوى الدستورية، ولا يغير من هذا النظر أن تستعصى محكمة الموضوع في حالة بذاتها، وفي حدود سلطتها التقديرية، عن تأجيل الدعوى الموضوعية المطروحة عليها، بوقفها لأن ذلك منها لا يعدو أن يكون ترهبا بقضاء المحكمة الدستورية العليا في شأن دستورية النصوص التشريعية المطعون عليها، وهي عين النتيجة التي قصد المشرع إلى بلوغها من وراء تأجيل الدعوى الموضوعية إثر التصريح برفع الدعوى الدستورية، ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى المائلة على غير أساس حوريا بالرفض.

#### الطعن رقم ٤٠ لسنة ٧ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٩ بتاريخ ١٩٨٧/١/٣

الدعوى الدستورية، لا ترفع إلا بطريق الإحالة إليها من محكمة الموضوع إذا تراءى لها عدم دستورية نص في قانون أو لائحة يكون لازماً للفصل في النزاع، أو بناء على دفع يثار أمام محكمة الموضوع تقلد المحكمة المذكورة جديته، ومن ثم فإن الدعوى الدستورية إذا وردت إلى هذه المحكمة بالمخالفة لهذه الأوضاع، فإنها لا تكون قد اتصلت بالحكمة اتصالاً مطابقاً للأوضاع القانونية، وبالتالي تكون غير مقبولة، ولا يغير من ذلك أن الدعوى قد أحيلت إلى هذه المحكمة بعد قضاء محكمة جنوب القاهرة بعدم اختصاصها ولائياً بنظرها، إستناداً إلى المادة "١١٠" من قانون المرافعات المدنية والتجارية التي توجب على المحكمة عند القضاء بعدم اختصاصها أن تحيل الدعوى بمآلتها إلى المحكمة المختصة، وتلتزم المحكمة إحال إليها بنظرها ذلك أن قانون المحكمة الدستورية العليا، قانون خاص يحكم الدعاوى والطلبات التي تدخل في ولاية هذه المحكمة ويحدد الإجراءات التي ترفع بها فلا يجوز اللجوء إلى قانون المرافعات وعلى ما تقتضي به المادة "٢٨" من قانونها إلا فيما لم ينص عليه فيه، وبشرط ألا يتعارض وطبيعة اختصاص المحكمة والأوضاع المقررة أمامها.

#### الطعن رقم ١٣١ لسنة ٦ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٣١ بتاريخ ١٩٨٧/٥/١٦

إن الأوضاع الإجرائية المنصوص عليها في المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى أو ميعاد رفعها تتعلق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بالنظام العام باعتبارها شكلاً جوهرياً في التقاضي فيها به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعي في المسائل الدستورية بالإجراءات التي رسمها وفي الموعد الذي حدده. لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع قد قصرت نطاق الدفع بعدم الدستورية المبدي من المدعى على القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ دون سواه. فإن الدعوى تكون غير مقبولة بالنسبة للطعن على الفقرة الخامسة من المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦



بشأن تنظيم مباشرة الحقوق السياسية إذ لم يتحقق اتصال المحكمة بهذا الشق من الطلبات إحصائياً مطابفاً للأوضاع المقررة قانوناً .

#### الطعن رقم ١١٥ لسنة ٦ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٧٦ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٦

- رسم المشرع طريقاً لرفع الدعوى الدستورية الى أتاح للخصوم مباشرة وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها، فدل ذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية، فلا ترفع إلا بعد إبداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع مدى جديته، ولا تقبل إلا إذا رفعت خلال الأجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده، بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر، وهذه الأوضاع الإجرائية - سواء ما إتصل منها برفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلاً جوهرياً فى القضاى فيها به المشرع مصلحة عامة حتى ينظم التداعى فى المسائل الدستورية بالإجراءات التى رسمها القانون، وفى الموعد الذى عينه، وبالتالي فإن ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية، أو الميعاد الذى تحدده محكمة الموضوع فى غضون هذا الحد الأقصى يعتبر ميعاداً حتمياً يمتنع على الخصوم أن يلتزموا برفع الدعوى الدستورية قبل إنقضائه، وإلا كانت غير مقبولة .

- لما كانت الفقرة الأخيرة من المادة "٥٤" من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا تنص على أنه "ويتوب على تقديم طلب الإعفاء قطع الميعاد المحدد لرفع الدعوى بعدم الدستورية"، وكان الثابت أن المدعى قدم طلب الإعفاء فى ١٣ مايو سنة ١٩٨٤ قبل إنتهاء ميعاد رفع الدعوى الدستورية، وهذا من شأنه أن يقطع الميعاد بحيث تبدأ مدة جديدة فى السريان اعتباراً من اليوم التالى ليوم ١٠ يولييه سنة ١٩٨٤، وهو تاريخ صدور القرار بالإعفاء من الرسوم على أن تكون هذه المدة مماثلة للمدة التى سبق أن حددتها المحكمة فى قرارها المؤرخ ١٥ مارس سنة ١٩٨٤، لما كان ذلك، وكان المدعى قد أودع صحيفة الدعوى الدستورية بعد زوال سبب الإنقطاع فى ١١ أكتوبر سنة ١٩٨٤ متجاوزاً بذلك تلك المدة المماثلة فإن الدعوى الدستورية تكون قد رفعت بعد إنقضاء الأجل المحدد لرفعها خلاله، ومن ثم يعين المحكم بعدم قبولها .

#### الطعن رقم ٢٧ لسنة ٧ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٨١ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٦

أن المادة "٢٩" من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن "تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى : أ" إذا تراءى لإحدى المحاكم أو الهيئات ذات الإختصاص القضائى أثناء نظر إحدى الدعاوى عدم دستورية نص فى قانون أو لائحة لازم للفصل فى النزاع أوقفت الدعوى وأحالت الأوراق بغير رسوم إلى المحكمة الدستورية العليا

للفصل في المسألة الدستورية. "ب" إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفع ميعاداً لا يتجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا، فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن"، ومؤدى هذا النص أن ولاية المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تقوم إلا باتصالها بالدعوى اتصالاً مطابقاً للأوضاع المقررة في المادة "٢٩" آتفة البيان، وذلك إما بإحالة الأوراق إليها من إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي للفصل في المسألة الدستورية، وإما برفعها من أحد الخصوم بمناسبة دعوى موضوعية مقامة دفع فيها الخصم بعدم دستورية نص تشريعي وقدّرت محكمة الموضوع جدية الدفع فرخصت له في رفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا. وإذا كانت هذه الأوضاع الإجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلاً جوهرياً في التقاضى تغيها به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى في المسائل الدستورية بالإجراءات التي رسمها وفي الموعد الذي حدده، فإن المدعى إذ خالف هذه الأوضاع وأقام دعواه مباشرة طالبا الحكم بعدم دستورية المادة ١٨ مكرراً من القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ المشار إليها دون أن ترخص له محكمة الموضوع في رفع الدعوى الدستورية، فمن ثم تكون الدعوى غير مقبولة .

#### الطعن رقم ١٣١ لسنة ٥ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٧

إن قضاء المحكمة الدستورية العليا قد جرى على أن ولايتها في الدعاوى الدستورية لا تقوم إلا باتصالها بالدعوى اتصالاً مطابقاً للأوضاع المقررة في المادة "٢٩" من قانونها، وذلك إما بإحالة الأوراق إليها من إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي للفصل في المسألة الدستورية، وإما برفعها من أحد الخصوم بمناسبة دعوى موضوعية دفع فيها الخصم بعدم دستورية نص تشريعي، وقدّرت محكمة الموضوع جدية دفعه فرخصت له في رفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا، وهذه الأوضاع الإجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلاً جوهرياً في التقاضى تغيها به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى في المسائل الدستورية .

#### الطعن رقم ١٢ لسنة ٨ مكتب فني ٤ صفحة رقم ١٣٤ بتاريخ ١٩٨٨/٦/٤

إن البيانات التي أوجبتها المادة "٣٠" من قانون المحكمة الدستورية العليا - وعلى ما جرى به قضاؤها - هي بيانات جوهرية تبنى عن جدية الدعاوى الدستورية ويتحدد بها موضوعها، وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لمصلحة القوانين وحتى يتاح لذوى الشأن فيها - ومن بينهم الحكومة - الذين أوجبت المادة

٣٥" من قانون المحكمة إعلانهم بقرار الإحالة أو صحيفة الدعوى أن يتبينوا كافة جوانبها ويتمكنوا بذلك من إبداء ملاحظاتهم وردودهم وتعقيهم عليها فى المواعيد التى حددتها المادة "٣٧" من ذات القانون بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية الفارة وتبدي رأيها مسبقاً وفقاً لما تقضى به المادة "٤٠" من قانون المحكمة. لما كان ذلك وكان المدعى فى طعنه بعدم دستورية البند "ب" من المادة "٢٩" من قانون المحكمة الدستورية العليا، لم يبين النص الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة، ومن ثم تكون الدعوى غير مقبولة فى هذا الشق من الطعن .

#### الطعن رقم ٦٨ لسنة ٣ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٤٨ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٤

لما كان المدعون قد طلبوا بعد رفع الدعوى الحكم بعدم دستورية المادة الرابعة والفقرة الثانية من المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة، وكانت ولاية المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية لا تقوم إلا باتباعها بالدعوى إتصلاً قانونياً مطابقاً للأوضاع المقررة فى المادة "٢٩" من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ التى رسمت سبل الدعاوى فى شأن الدعاوى الدستورية، وليس من بينها سبيل الدعوى الأصلية أو الطلبات العارضة التى تقدم إلى المحكمة مباشرة طعناً فى دستورية التشريعات، وكان الطعن على المادة الرابعة والفقرة الثانية من المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ الذى أثاره المدعون فى المذكرات المقدمة بمجلسات المحكمة، يعتبر طلباً عارضاً، ومن ثم لم يتصل بالمحكمة إتصلاً مطابقاً للأوضاع المقررة قانوناً ويتعين الإلتفات عنه .

#### الطعن رقم ١٤ لسنة ٨ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٩١ بتاريخ ١٩٨٩/٤/١٥

أن المشرع رسم طريقاً لرفع الدعوى الدستورية التى أتاح للخصوم مباشرتها، وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية فلا ترفع إلا بعد إبداء دفع بعدم الدستورية تقدر بمحكمة الموضوع جديته. ولا تقبل إلا إذا رفعت خلال الأجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع لتحديده، بحيث لا يتجاوز ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية، وإذا كان البين من ملف الدعوى الموضوعية أن المدعى ضمن صحيفتها دفلاً بعدم دستورية النصوص القانونية المطعون عليها لتعارضها مع مواد الدستور التى حددها وكانت محكمة الموضوع قد منحته أجلاً لرفع الدعوى الدستورية وهو ما يفيد بالضرورة تقديرها جدية هذا الدفع ولزومه للفصل فى الدعوى الموضوعية المطروحة عليها، فإن الدعوى الراهنة تكون قد إتصلت

بهذه المحكمة وفقاً للأوضاع المنصوص عليها في البند "ب" من المادة "٢٩" من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩، ويكون الدفع بعدم قبولها على غير أساس متعين الرفض .

#### الطعن رقم ١ لسنة ٩ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٢٢٨ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢٩

أن مؤدى نص المادة "٢٩" من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ أن ولايتها في الدعاوى الدستورية لا تقوم إلا باتصالها بالدعوى اتصالاً مطابقاً للأوضاع المقررة في هذه المادة، وذلك إما بإحالة الأوراق إليها من إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي للفصل في المسألة الدستورية، وإما برفعها من أحد الخصوم بمناسبة دعوى موضوعية مقامة دفع فيها الخصم بعدم دستورية نص تشريعي، وقدرت محكمة الموضوع جديده دفعه فرخصت له في رفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا، وهذه الأوضاع الإجرائية، سواء ما إتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بمعاد رفعها، تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلاً جوهرياً في التقاضي تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينظم التداعي في المسائل الدستورية بالإجراءات التي رسمها وفي الموعد الذي عينه، لما كان ذلك، وكان المدعي الأول لم يدفع أمام محكمة الموضوع بعدم دستورية قانون التجمهر، فإن دعواه الدستورية لا تكون قد إتصلت بالمحكمة طبقاً للأوضاع المقررة قانوناً، وبالتالي تكون غير مقبولة .

#### الطعن رقم ١٥ لسنة ١٠ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٣٤٦ بتاريخ ١٩٩١/٥/٤

النص في المادة "٣٠" من قانون المحكمة الدستورية العليا على أنه " يجب أن يتضمن القرار الصادر بالإحالة إلى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة إليها وفقاً لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته، والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة "، مؤداه أن المشرع أوجب لقبول الدعاوى الدستورية أن يتضمن قرار الإحالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة سالفقة الذكر من بيانات جوهريه تنبئ عن جدية هذه الدعاوى ويتحدد بها موضوعها، وذلك مراعاة لقربنة الدستورية لمصلحة القوانين، وحتى يتاح لذوي الشأن ومن بينهم الحكومة - الذين أوجبت المادة "٣٥" من قانون المحكمة إعلانهم بالقرار أو الصحيفة - أن يتبينوا كافة جوانبها ويتمكنوا في ضوء ذلك من إبداء ملاحظاتهم وردودهم وتعليقهم عليها في المواعيد التي حددتها المادة "٣٧" من القانون ذاته، بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد إنتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المشارة وتبدي فيها رأيها مسبقاً وفقاً لما تقضى به المادة "٤٠" من قانون المحكمة الدستورية العليا. لما كان ذلك، وكانت صحيفة الدعوى الدستورية الماثلة قد إستمدت أسانيداً وأسبابها جميعاً من نصوص قوانين الإصلاح الزراعي ولوائحها التنفيذية، بينما خلت من بيان النص الدستوري المدعى بمخالفته، ولم تتضمن أى بيان

عن أوجه المخالفة الدستورية التي تعيب نص المادتين الأولى من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٩ فى شأن  
تصفية بعض الأوضاع المترتبة على قوانين الإصلاح الزراعى والأولى من لائحة التنفيذية المطعون عليها  
غاية الأمر أنها تضمنت عبارات عامة مرسلة لا تكشف بذاتها عن أى وجه من هذه الوجوه، ومن ثم  
تكون صحيفة الدعوى قد جاءت قاصرة عن بيان ما أوجبه المادة "٣٠" من قانون المحكمة الدستورية  
العليا - على ما سلف بيانه - وبالتالي تكون الدعوى الدستورية غير مقبولة .

#### الطعن رقم ١٩ لسنة ٩ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٤٨١ بتاريخ ١٩٨٩/٤/١

إن المشرع قد رأى - نظراً لطبيعة المحكمة الدستورية العليا والدعوى والطلبات التى تخص بنظرها - أن  
يكون رفعها إليها عن طريق تقديمها إلى قلم كتابها، مع مراعاة ما نص عليه القانون من أوضاع معينة  
تطلبها فى كل من الدعوى والطلبات التى تخص بها المحكمة. ولم يستثن من ذلك إلا ما نص عليه البند  
"أ" من المادة "٢٩" من جواز أن تحيل إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى - أثناء نظرها  
إحدى الدعوى - الأوراق إلى المحكمة الدستورية العليا إذا تراءى لها عدم دستورية نص فى قانون أو  
لائحة يكون لازماً للفصل فى النزاع وذلك للنظر فى المسألة الدستورية. لما كان ذلك، وكانت الإجراءات  
التي رسمها قانون المحكمة الدستورية العليا لرفع الدعوى والطلبات التى تخص المحكمة بالفصل فيها تتعلق  
بالنظام العام باعتبارها شكلاً جوهرياً تنبأ به المشرع مصلحة عامة حتى ينظم الدعاوى أمام المحكمة  
الدستورية العليا، بحيث إذا لم ترفع هذه الدعوى أو الطلبات إلى هذه المحكمة وفقاً لتلك الإجراءات  
والأوضاع، فإنها لا تكون قد إتصلت بالمحكمة اتصالاً مطابقاً للقانون. لما كان ذلك، وكانت الدعوى  
الماثلة - وهى ليست من الطعون الدستورية - قد أحيلت من محكمة شين الكوم الابتدائية ولم تقدم  
صحيفتها إلى قلم كتاب المحكمة الدستورية العليا وفقاً لما تقضى به المادتان "٣٤"، "٣٥" من قانونها، فإن  
هذه الدعوى لا تكون قد إتصلت بالمحكمة اتصالاً مطابقاً للأوضاع المقررة قانوناً بما يتعين معه الحكم بعدم  
قبولها .

#### الطعن رقم ٨٠ لسنة ١٢ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ١٥ بتاريخ ١٩٩٢/٧/٤

إن ولاية المحكمة الدستورية العليا فى الدعوى الدستورية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا  
تقوم إلا بإصاها بالدعوى اتصالاً مطابقاً للأوضاع المقررة فى المادة ٢٩ من قانونها الصادر بالقانون رقم  
٤٨ لسنة ١٩٧٩، وذلك إما بإحالة الأوراق إليها من إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى  
للفصل فى المسألة الدستورية، وإما برفعها من أحد الخصوم بمناسبة دعوى موضوعية دفع فيها الخصم بعدم  
دستورية نص تشريعى وقدبرت المحكمة جدية دفعه. وهذه الأوضاع الإجرائية تتعلق بالنظام العام باعتبارها

شكلا جوهريا في النقاضي تفيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينظم التداعى فى المسألة الدستورية بالإجراءات التى رسمها.

الطعن رقم ٦٢ لسنة ١٣ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٣١ بتاريخ ١٩٩٢/٩/٥

- يتعين وفقا لنص المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا أن يتضمن القرار الصادر بالإحالة أو صحيفة الدعوى المرفوعة إليها وفقا لحكم المادة السابقة، بيان النص التشريعى المطعون بعدم دستوريته والنص الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة، وكان ما تفياه المشرع بنص المادة المشار إليها - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو أن يتضمن قرار الإحالة أو صحيفة الدعوى البيانات الجوهرية التى تكشف بذاتها عن ماهية المسألة الدستورية التى يعرض على هذه المحكمة أمر الفصل فيها وكذلك نطاقها بما ينفي التجهيل بها، كى يحيط كل ذى شأن - ومن بينهم الحكومة التى يتعين إعلانها بقرار الإحالة أو بصحيفة الدعوى إعمالاً لنص المادة ٣٥ من قانون المحكمة - بجوانبها المختلفة، وليتاح لهم جميعا - على ضوء تعريفهم بأبعاد المسألة الدستورية المطروحة عليها - إبداء ملاحظاتهم وردودهم وتعليقاتهم فى المواعيد التى حددتها المادة ٣٧ من القانون ذاته، بحيث تتولى هيئة المفوضين - بعد انقضاء هذه المواعيد - تحضير الموضوع المعروض عليها، وإعداد تقرير يشمل على زواياه المختلفة، محددا بوجه خاص المسائل الدستورية والقانونية المتصلة بها، ورأى الهيئة فى شأنها وفقا لما تقضى به المادة ٤٠ من ذلك القانون.

- ما توخته المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا - على النحو المتقدم - يعتبر متحققا كلما تضمن قرار الإحالة أو صحيفة الدعوى ما يعين على تحديد المسألة الدستورية، سواء كان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر. إذ ليس لازما للولاء بالأغراض التى استهدفها المادة ٣٠ المشار إليها أن يتضمن قرار الإحالة أو صحيفة الدعوى تحديداً مباشرا وصرحاً للنص التشريعى المطعون بعدم دستوريته، والنص الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة، بل يكفى أن تكون المسألة الدستورية التى يراد الفصل فيها قابلة للتعيين، وذلك بأن تكون الوقائع التى تضمنها قرار الإحالة أو صحيفة الدعوى - فى ترابطها المنطقى - مفضية إليها جلية فى دلالة الإفصاح عنها، متى كان ذلك، وكان الطعن بعدم دستورية أحكام القرار بقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها، يقوم فى مبناه على مخالفة ما تضمنته أحكامه من عدم جواز أخذ العقارات المتصرف فيها بالشفعة لجباى الشريعة الإسلامية، وكانت المادة ٥٨ من القرار بقانون المشار إليه - الواردة ضمن الأحكام العامة التى أنظمتها الباب الخامس منه - والنسب على كافة العقارات التى تملكها الدولة ملكية خاصة سواء كانت مبنية أم من الأراضى الزراعية أو البر أو الصحراوية - تنص فى فقرتها الأولى على أن تؤول ملكية

العقارات التي يتم التصرف فيها وفقاً لأحكام هذا القانون إلى التصرف إليهم محملة بما عليها من حقوق الإرتفاق، كما تنص فقرتها الثانية على أنه في جميع الأحوال لا يجوز أخذ العقارات المشار إليها بالشفعة فإن هذه الفقرة تكون هي النص التشريعي المطعون فيه، إذ هي التي قصد المدعون إهدارها بمقولة مخالفتها نص المادة الثانية من الدستور التي توجب رد النصوص التشريعية إلى مبادئ الشريعة الإسلامية أو استمداها منها لضمان توافقها معها. ذلك أن الشفعة - وباعتبارها سبباً يكسب به الشفيع ملكية عقار أو حقا عينيا على عقار وبها يحل الشفيع - في بيع العقار - محل المشفوع منه في العقار المشفوع فيه، تستمد أحكامها من الفقه الإسلامي باعتباره مصدراً لها.

- جرى قضاء المحكمة الدستورية العليا على أن المصلحة الشخصية المباشرة تعد شرطاً لقبول الدعوى الدستورية، ومناطها أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية، وذلك بأن يكون الحكم في المسألة الدستورية لازماً للفصل في الطلبات المرتبطة بها المطروحة على محكمة الموضوع. متى كان ذلك، وكانت المسألة الدستورية المرتبطة بالنزاع الموضوعي، والمؤثرة فيه، ليس لها من صلة بأحكام القرار بقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ في مجلتها، وإنما يتحدد إطارها ونطاقها بنص الفقرة الثانية من المادة ٥٨ من التي لا تجيز الأخذ بالشفعة في العقارات المتصرف فيها وفقاً لأحكامه، وكان التصريح الصادر من محكمة الموضوع برفع الدعوى الدستورية منصرفاً إلى هذا النطاق وحده لا يتعداه، فإن الطعن على الأحكام الأخرى التي اشتمل عليها هذا القرار بقانون، لا يكون قد اتصل بالحكمة وفقاً للأوضاع المنصوص عليها في قانونها، وليس للمدعى كذلك من مصلحة في الطعن عليها.

- من المقرر وعلى ما جرى به قضاء المحكمة الدستورية العليا - أن ما تضمنته المادة الثانية من الدستور بعد تعديلها في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠، يدل على أن الدستور واعتباراً من تاريخ العمل بهذا التعديل - قد أتى بقيود على السلطة التشريعية مؤداها إلزامها فيما تقره من النصوص التشريعية بأن تكون غير مناقضة لمبادئ الشريعة الإسلامية بعد أن اعتبرها الدستور أصلاً يتعين أن ترد إليه هذه النصوص أو تستمد منه لضمان توافقها مع مقتضاه، ودون ما إخلال بالضوابط الأخرى التي فرضها الدستور على السلطة التشريعية وقيدها بمراجعاتها والزمول عليها في ممارستها لإختصاصاتها الدستورية، وإذ كان من المقرر كذلك أن كل مصدر ترد إليه النصوص التشريعية أو يكون منبعها، يتعين بالضرورة أن يكون سابقاً في وجوده على هذه النصوص ذاتها، فإن مرجعية مبادئ الشريعة الإسلامية التي أقامها الدستور معياراً للقياس في مجال الشريعة الدستورية، تفترض لزوماً أن تكون النصوص التشريعية المدعى إخلالها بتلك المبادئ - وتراقبها هذه المحكمة - صادرة بعد نوء قيد المادة الثانية من الدستور التي تقاس على مقتضاه، بما مؤداه أن الدستور قصد بإقراره لهذا القيد أن يكون مداة من حيث الزمان منصرفاً إلى فئة من النصوص التشريعية

دون سواها، هي تلك الصادرة بعد نفاذ التعديل الذى أدخله الدستور على مادته الثانية بحيث إذا انطوى نص منها على حكم يناقض مبادئ الشريعة الإسلامية، فإنه يكون قد وقع فى حومة المخالفة الدستورية. وإذا كان هذا القيد هو مناط الرقابة التى تباشرها هذه المحكمة على دستورية القوانين واللوائح المدعى مخالفتها لمبادئ الشريعة الإسلامية، فإن النصوص التشريعية الصادرة قبل نفاذه تظل بمنأى عن الخضوع لأحكامه.

- متى كان مبنى الطعن المائل مخالفة الفقرة الثانية من المادة ٥٨ من القرار بقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ للمادة الثانية من الدستور لخروجها - فيما قرره من عدم جواز أخذ العقارات التى يتم التصرف فيها وفقاً لأحكامه بالشفعة - على مبادئ الشريعة الإسلامية التى تجعل من الأخذ بالشفعة فى بيع العقار أصلاً ثابتاً مقررأ متى توافرت شروط إعمال هذه الرخصة، وكان البين مما تقدم أن القيد المقرر بمقتضى هذه المادة بعد تعديلها فى ٢٢ من مايو سنة ١٩٨٠ - والمتضمن إلزام المشرع بعدم مخالفة مبادئ الشريعة الإسلامية - لا يتأتى إعماله بالنسبة للتشريعات السابقة عليه ومنها نص المادة ٥٨ فقرة ثانية من القرار بقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه، وكان لم يلحق هذا النص أى تعديل بعد التاريخ المذكور، فإن النعى عليه - وحالته هذه - بمخالفته المادة الثانية من الدستور - وأياً كان وجه الرأى فى مدى تعارضه معها - يكون غير سديد.

#### الطعن رقم ١٨ لسنة ١٢ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٥٦ بتاريخ ١١/٧/١٩٩٢

إن مودى نص المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا أن الدعوى الدستورية لا ترفع إلا بعد إبداء دفع بعدم دستورية نص تشريعى تقدر محكمة الموضوع جديته، ولا تقبل إلا برفعها خلال الأجل الذى حدده لذلك بما لا يجاوز ثلاثة أشهر، وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن هذه الأوضاع الإجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلاً جوهرياً فى التقاضى تقيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالإجراءات التى رسمها، وفى الموعد الذى حدده، وكان الثابت من الصورة الرسمية مخضر جلسة ٨ يناير سنة ١٩٩٠ أن محكمة الموضوع التى أثير أمامها الدفع بعدم دستورية نص المادة ٣٥ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى، قررت فى هذه الجلسة ذاتها تأجيل نظر الدعوى المطروحة أمامها لجلسة ٩ إبريل سنة ١٩٩٠ ليرفع المدعيان قبل إنقضاء دعوئهما بعدم دستورية النص التشريعى المطعون عليه وكان المدعيان قد قاما بإيداع صحيفة الدعوى المائلة قلم كتاب المحكمة الدستورية العليا بتاريخ ٧ إبريل



سنة ١٩٩٠ أى قبل إنتضاء الأجل الذى حددته محكمة الموضوع لرفع الدعوى الدستورية، فإن قالة تجاوز المدعين لهذا الميعاد تكون فاقدة لأساسها، الأمر الذى يتعين معه رفض الدفء بعدم قبول الدعوى الماثلة.

#### الطعن رقم ٦٨ لسنة ١٣ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٩٠ بتاريخ ١١/٧/١٩٩٢

- البين من نص المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد المحدد لرفعها، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية، فلا ترفع إلا بعد إبداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته لا تقبل إلا إذا رفعت خلال الأجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع بتحديد مبحث لا يجاوز ثلاثة أشهر، وهذه الأوضاع الإجرائية- سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها- تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تغيا به المشرع مصلحة عامة، حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالإجراءات التى رسمها، وفى الموعد الذى حدده.

- متى كانت محكمة الموضوع لم تصرح للمدعى برفع الدعوى الدستورية فى شأن النصوص التشريعية التى طعن عليها بعدم الدستورية فى مرحلة التحضير أمام هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا، فإن دعواه فى شأنها تكون منطوية على طعن مباشر فيها. متى كان ذلك وكانت ولاية هذه المحكمة فى الدعاوى الدستورية لا تقوم إلا باتصالها بها وفقا للأوضاع التى رسمها قانونها، وليس من بينها طريق الدعوى الأصلية، فإن ما أثاره المدعى فى شأن هذه النصوص لا يعدو أن يكون نزاعا معها بقصد إهدار آثارها أرتكن فيه إلى غير الوسائل التى عينها قانون هذه المحكمة لرفع الدعوى الدستورية بالمخالفة لنص المادة ٢٩ من قانونها، الأمر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة إليها.

- إن قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قد نص فى المادة ٣٠ منه على أنه يجب أن يتضمن القرار الصادر بالإحالة إلى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة إليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعى المطعون بعدم دستوريته والنص الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة، وكان ما تعيها المشرع بنص المادة المشار إليها- على ما جرى به قضاء هذه المحكمة- هو أن يتضمن قرار الإحالة أو صحيفة الدعوى البيانات الجوهرية التى تكشف بذاتها عن ماهية المسألة الدستورية التى يعرض على هذه المحكمة أمر الفصل فيها وكذلك نطاقها، بما ينفى التجهيل بها وكان ما توخاه المشرع على النحو المتقدم يعتبر متحققا كلما تضمن قرار الإحالة أو صحيفة الدعوى ما يعين على تحديد المسألة الدستورية سواء كان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر ومن ثم يكفى أن تكون المسألة الدستورية التى يراد الفصل فيها قابلة للتعيين، بأن تكون الوقائع التى تضمنها قرار الإحالة أو

سحيفة الدعوى - فى ترابطها المنطقى - مضية إليها جلية فى دلالة الإفصاح عنها. إذا كان ذلك، وكان ما قدرته محكمة الموضوع من إحالة نص المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ إلى شأن الضريبة على العقارات البنية إلى المحكمة الدستورية العليا - يدل على أن وجه المخالفة الدستورية التى أرتأتها محكمة الموضوع فى شأن النص التشريعى الخال منها، إنما يتمثل فى النهائية التى خلعتها المشرع على قرارات مجلس المراجعة، باعتبار أن هذه النهائية هى فى تقديرها نوع من الحصانة المانعة من الطعن أسبغها المشرع على قرارات هذا المجلس، ومن لم يكون مرد الأمر فى المخالفة المدعى بها إلى ما تصورته محكمة الموضوع من تعارض بين النص التشريعى الخال منها إلى المحكمة الدستورية العليا من ناحية، وبين المادة ٦٨ من الدستور التى تنص على أن " التقاضى حق مضمون ومكفول للناس كافة، ولكل مواطن حق الإنجاء إلى قاضيه الطبعى، وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء بين المتقاضين وسرعة الفصل فى القضايا، ويحظر النص فى القوانين على تحصيل أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء". متى كان ذلك، فإن الدفع بعدم قبول الدعوى المبدى من الحكومة فى شأن النص التشريعى الخال من محكمة الموضوع، يكون على غير أساس متعين الرفض.

#### الطعن رقم ٣ لسنة ١٢ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١٢٤ بتاريخ ١/٢/١٩٩٣

- إن الدستور أفرد المحكمة الدستورية العليا بتنظيم خاص حدد قواعده فى الفصل الخامس من الباب الخامس المتعلق بنظام الحكم، فإلى دون غيرها - فى المادة ١٧٥ منه - مباشرة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح، كما إختصها بولاية تفسر النصوص التشريعية، "و ذلك كله على الوجه المبين فى القانون". وإعمالاً لهذا التفويض - الذى يستمد أصله من الدستور - حدد قانون المحكمة الدستورية العليا القواعد الموضوعية والإجرائية التى تباشر هذه المحكمة - من خلالها وعلى ضوئها - الرقابة القضائية على دستورية النصوص التشريعية، فرسم لإتصال الدعوى الدستورية بهذه المحكمة طرائق بذاتها حددتها تفصيلاً وبينتها حصراً المادتان ٢٧، ٢٩ من قانون هذه المحكمة، بإعتبار أن ولوجها وإقامة الدعوى الدستورية من خلالها، من الأشكال الإجرائية الجوهرية التى لا تجوز مخالفتها كى ينظم التداعى فى المسائل الدستورية فى إطارها ووفقاً لأحكامها.

- أن المشرع نظم بالمادة ٢٩ المشار إليها المسائل الدستورية التى تعرض على هذه المحكمة من خلال محكمة الموضوع، وهى قاطعة فى دلالتها على النصوص التشريعية التى يتصل الطعن عليها بالمحكمة الدستورية العليا إتصلاً مطابقاً للأوضاع المقررة قانوناً، هى تلك التى تطرح عليها بعد دفع بعدم دستورتها يديه خصم أمام محكمة الموضوع وتقدر هى جديته، أو إثر إحالتها إليها مباشرة من محكمة

الموضوع لقيام شبهة قوية على مخالفتها لأحكام الدستور. وفي كلتا الحالتين يتعين أن يكون الحكم الصادر في الدعوى الدستورية مؤثراً فيما تنتهي إليه محكمة الموضوع في شأن الطلبات الموضوعية المرتبطة بها، فإذا لم يكن له بها من صلة، كانت الدعوى الدستورية غير مقبولة. والأمر كذلك إذا كانت الدعويان الموضوعية والدستورية تتوجهان كلتاهما لغاية واحدة محملة في مجرد الطعن على بعض النصوص التشريعية بغية تقرير عدم دستورتها، ذلك أن هاتين الدعويتين تكونان عندئذ متحدتين محلاً، لإتجاه أولاهما إلى مسألة وحيدة ينحصر فيها موضوعها هي الفصل في دستورية النصوص التشريعية التي حددتها، وهي عين المسألة التي يقوم بها موضوع الدعوى الدستورية. واتحاد هاتين الدعويتين في محلها، مؤداه أن محكمة الموضوع لن يكون لديها ما تحيل فيه بصرها بعد أن تفصل المحكمة الدستورية العليا في دستورية النصوص المطعون عليها سواء بتقرير صحتها أو بطلانها، وبالتالي لن يكون الحكم الصادر عن هذه المحكمة لازماً للفصل في الدعوى الموضوعية، إذ ليس ثمة "موضوع" يمكن إنزال القضاء الصادر في المسألة الدستورية عليه.

#### الطعن رقم ٤٠ لسنة ١٣ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٥ بتاريخ ٢١٢/٢/١٩٩٣

رسم المشرع طريقاً لرفع الدعوى الدستورية التي أتاح للخصوم مباشرتها، فحتم ألا ترفع إلا بعد إبداء دلع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته، ولا تقبل إلا إذا رفعت خلال الأجل الذي ناط المشرع بمحكمة الموضوع أمر تحديده، بحيث لا يجاوز ميّعاد الثلاثة أشهر الذي فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية. والأصل أن هذه الأوضاع الإجرائية من الأشكال الجوهرية في التقاضي لتعلقها بمصلحة عليا غايتها أن ينتظم الدعاى في المسائل الدستورية وفقاً لقانون المحكمة الدستورية العليا وطبقاً للأوضاع المنصوص عليها فيه .

#### الطعن رقم ٥ لسنة ١١ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٢٩٣ بتاريخ ١٥/٥/١٩٩٣

— إن قضاء المحكمة الدستورية العليا قد جرى على أن ولايتها في الدعاى الدستورية، لا تقوم إلا باتصالها بالدعوى إتصلاً مطابفاً للأوضاع المقررة في المادة ٢٩ من قانونها، وذلك إما بإحالة الأوراق إليها من إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي للفصل في المسألة الدستورية، وإما برفعها من أحد الخصوم بمناسبة دعوى موضوعية دلع فيها الخصم بعدم دستورية نص تشريعى وقدرت محكمة الموضوع جديده دفعه فرخصت له في رفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا، وهذه الأوضاع الإجرائية — سواء ما إتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها، تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلاً جوهرياً في التقاضى تقيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم الدعاى في المسائل الدستورية .

- متى كان المدعى قد دفع بملزمة ٢١ نوفمبر سنة ١٩٨٨ أمام محكمة جنح أمن الدولة طوارئ مركز السبلايين بعدم دستورية الفقرات "أ" و"د" و"هـ" و"و" من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين، وقرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٤١٨ لسنة ١٩٨٦، وأمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١، بإحالة بعض الجرائم إلى محاكم أمن الدولة، فأجلت المحكمة نظر الدعوى بملزمة ٣٠ يناير سنة ١٩٨٩، وبهذه الجلسة طلب المدعى وقف نظرها بعد أن تقدم بحافظة مستندات طويت على شهادة رسمية صادرة من المحكمة الدستورية العليا تفيد إقامته للدعوى الدستورية فلم نجده محكمة الموضوع إلى طلبه، وقررت تأجيل الدعوى المنظورة أمامها إلى جلسة ٢٤ أبريل سنة ١٩٨٩ لم إتيانها بعدة تأجيلات إلى أن استبعدتها من الرول، وهو ما يفيد أن الدفع بعدم الدستورية لا يعتبر في تقديرها جدياً، وأنها لم تصرح برفع الدعوى الدستورية. متى كان ذلك، فإن الدعوى الماثلة لا تكون قد اتصلت بالمحكمة الدستورية العليا اتصالاً للأوضاع المقررة قانوناً، ويتعين الحكم بعدم قبولها .

الطعن رقم ١ لسنة ١٣ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٤٣٩ بتاريخ ١٩٩٢/٧/٤

إذ كان قضاء المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم ٦ لسنة ٦ قضائية " تنازع " الصادر عنها بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٩١ قد خلاص إلى عدم قبولها، لعدم تقديم المخامى الذى قام بإيداع صحيفتها سند وكالته عند الإيداع وحتى إقفال باب المرافعة في الدعوى، وهو ما حدا به إلى إقامة الدعوى الماثلة، مرفقاً بصحيفتها سند وكالته عن المدعين، وكان إنقضاء وكالته بالخصومة عن المدعين في الدعوى رقم ٦ لسنة ٦ قضائية " تنازع " مؤداه بطلان إجراءاتها، وهو بطلان لا يستتفد ولاية المحكمة ولا يحول دون رفع الدعوى إليها من جديد مستوفية شرائط قبولها .

\* الموضوع الفرعي : التدخل في الدعوى الدستورية :

الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٤ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٣٢٥ بتاريخ ١٩٨٦/٥/٣

لما كانت الخصومة في طلب التدخل الإنضمامي تعتبر تابعة للخصومة الأصلية، فإن إثبات ترك الخصومة في هذه الدعوى - على ما انتهت إليه المحكمة - يستتبع بطريق اللزوم انقضاء طلب التدخل المشار إليه.

الطعن رقم ٥ لسنة ٤ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٣٦٧ بتاريخ ١٩٨٤/١/٧

أنه على طلب التدخل الإنضمامي، فإنه متى كانت الدعوى الأصلية غير مقبولة لإنقضاء صفة المدعى في رفعها، وكانت الخصومة في طلب التدخل الإنضمامي تعتبر تابعة للخصومة الأصلية، فإن عدم قبول الدعوى الأصلية يستتبع بطريق اللزوم إنقضاء طلب التدخل الإنضمامي.

الطعن رقم ١٥ لسنة ٨ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٤١٣ بتاريخ ١٩٩٢/٢/١

لما كانت الدعوى الأصلية غير مقبولة وكانت الخصومة فى طلب التدخل الانضمامى تعتبر تابعة للخصومة الأصلية، فإن عدم قبول الدعوى الأصلية يستتبع انقضاء طلب التدخل الانضمامى.

الطعن رقم ١٣١ لسنة ٥ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٧

يشترط لقبول التدخل الإنضمامى طبقاً لما تقتضى به المادة ١٢٦ من قانون المرافعات أن يتم التدخل طبقاً للإجراءات المتبعة لرفع الدعوى وأن يكون لطالب التدخل مصلحة شخصية ومباشرة فى الإنضمام لأحد الخصوم فى الدعوى، ومناط المصلحة فى الإنضمام بالنسبة للدعوى الدستورية أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين مصلحة الخصم الذى قبل تدخله فى الدعوى الموضوعية المشار فيها الدفع بعد الدستورية وأن يؤثر الحكم فى هذا الدفع على الحكم فيما أبداه هذا الخصم أمام محكمة الموضوع من طلبات. لما كان ذلك وكان طالب التدخل فى الدعوى الماثلة لم يتدخل فى أى من الدعوتين الموضوعيتين المقامتين من المدعين ولم تثبت له بالتالى صفة الخصم التى تسوغ اعتباره من ذوى الشأن فى الدعوى الدستورية الذين تتوافر لهم المصلحة فى تأييدها أو دحضها ومن ثم يكون طلب تدخله غير مقبول. ولا ينال من ذلك ما أثاره المدعون وطالب التدخل فى شأن عدم دستورية النصوص الإجرائية فى قانون المحكمة الدستورية العليا، ذلك أن هذه المحكمة إنما تستمد ولايتها فى الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح من المادة ١٧٥ من الدستور التى تنص على أن تتولى المحكمة هذه الرقابة على الوجه المبين فى القانون وعلى أن ينظم القانون الإجراءات التى تتبع أمامها، وإذا كان ما أورده قانون المحكمة الصادر بناء على هذا التفويض من النص على الإحالة - فى شأن بعض الإجراءات المتبعة أمام المحكمة - إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية بما لا يتعارض وطبيعة اختصاصها والأوضاع المقررة أمامها ومن بيان لطرق رفع الدعوى الدستورية إليها، مما يدخل فى نطاق الملاءمة التى تستقل السلطة التشريعية بتقديرها دون أى مساس بحق التقاضى، فإنه يعين إطراح ما أثاره المدعون وطالب التدخل فى هذا الصدد .

الطعن رقم ٧ لسنة ٨ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ١٩٩٣/٥/١٥

لما كانت الخصومة فى طلب التدخل الإنضمامى تعتبر تابعة للخصومة الأصلية، وكان قضاء المحكمة الدستورية العليا فى الدعوى الماثلة قد حُصل إلى إنتفاء مصلحة المدعى فيها فى الطعن بعدم دستورية حكم المادة ١٨ مكرراً ثالثاً سالفه البيان - فإن عدم قبول الدعوى الدستورية فى هذا الشق منها، يستتبع بطريق اللزوم انقضاء طلب التدخل الإنضمامى .

الطعن رقم ٥ لسنة ١١ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٢٩٣ بتاريخ ١٥/٥/١٩٩٣

لما كانت الخصومة في طلب التدخل الإنضمامي تابعة للخصومة في الطلب الأصلي، وكانت هذه المحكمة قد إنتهت في الدعوى الماثلة إلى عدم قبولها، فإن عدم قبول الدعوى الدستورية يستتبع بطريق اللزوم إنقضاء طلبى التدخل الإنضمامي .

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ١٢ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٣٤٣ بتاريخ ١٩/٦/١٩٩٣

إذ كان المدخلون انضماما للمدعين غير مائلين في الدعوى الموضوعية التى يؤثر الحكم فى المسألة الدستورية على الحكم فيها، ولا يعتبرون بالتالى خصوما ذوى شأن فى الدعوى الدستورية، فإن مصلحتهم فى الطعن على النص التشريعى محلها تكون منفية، مما يتعين معه الحكم بعدم قبول تدخلهم.

\* الموضوع الفرعى : الحكم فى الدعوى الدستورية :

الطعن رقم ٦٨ لسنة ٣ مكتب فني ٤ صفحة رقم ١٤٨ بتاريخ ٤/٣/١٩٨٩

- إن الحجية المطلقة للأحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية والمناعة من نظر أى طعن دستورى جديد يقتصر نطاقها على النصوص التشريعية التى كانت مثارا للمنازعة حول دستويتها وفصلت فيها المحكمة فصلاً حاسماً بقضائيتها، أما ما لم يكن مطروحاً على المحكمة ولم يكن مثاراً للنزاع أمامها، ولم تفصل فيه بالفعل، فلا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يحوز قوة الأمر المقضى، ومن ثم لا تقتد إليه الحجية المطلقة للحكم الصادر فى الدعوى الدستورية السابقة. ولما كان الحكمان الصادران من هذه المحكمة فى الدعويتين رقمى ١٣٩ و ١٤٠ لسنة ٥ قضائية دستورية وفى الدعوى رقم ١٤٢ لسنة ٥ قضائية دستورية قد إقتصر كلاهما على الفصل فيما أثير من نزاع حول مدى إختصاص رئيس الجمهورية بإصدار القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ إستناداً إلى المادة ١٤٧ من الدستور، وفيما أثير من طعن دستورى على المادتين الثانية والسادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ فحسب، دون أن تعرض المحكمة لما ورد فيه من نصوص أخرى ودون أن يتضمن حكمها السابقان بالتالى فصلاً قضائياً فى دستويتها، فإن حجية هذين الحكمين تكون مقصورة على المادتين الثانية والسادسة من القرار بقانون المشار إليه ولا تعداهما إلى باقى نصوصه الأخرى، من ثم لا شئع نظر أى طعن دستورى يثار بشأنها، ولما كانت المحكمة الدستورية العليا هى المختصة وحدها بنظر الدعاوى الدستورية طبقاً للمادة "١٧٥" من الدستور والمادة "٢٥" من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩، ومن ثم يتعقد الإختصاص بها بنظر الدعويتين الماثلتين، ويكون الدفع بعدم الإختصاص على غير أساس متعين الرفض .

- الطلب الذى يقدم إلى المحكمة الدستورية العليا بتفسير الأحكام الصادرة منها فى الدعاوى الدستورية لا يعدو أن يكون دعوى يتعين أن ترفع إليها وفقاً للأوضاع المقررة فى قانونها، ولما كان إعمال آثار الأحكام المشار إليها هو من اختصاص محكمة الموضوع، فإذا ادعى أحد الخصوم أمامها غموض قضاء المحكمة الدستورية العليا أو إنهامها، وتبين لها أن لهذا الدفاع وجه، كان لها أن تمتنحه أجلاً يطلب خلاله من المحكمة الدستورية العليا تفسير قضائها المختلف على مضمونه، ومحكمة الموضوع كذلك وقد حولتها المادة "٢٩" من قانون المحكمة الدستورية العليا الحق فى أن تحيل إلى هذه المحكمة النصوص القانونية التى يراى لها عدم دستورتها واللازمة للفصل فى النزاع الموضوعى المعروض عليها، أن تطلب من تلقاء نفسها من المحكمة الدستورية العليا ذلك التفسير باعتبار أن غموض قضائها يثير خلافاً حول معناه وبالتالي يعوق مهمتها فى شأن إعمال أثره على الوقائع المطروحة عليها. لما كان ذلك، وكان طلب التفسير المائل لم تحله محكمة الموضوع ولم يقدم بناء على تصريح منها للمدعين برفع دعوى التفسير إلى المحكمة الدستورية العليا، وإنما قدم مباشرة إلى هذه المحكمة بمذكرة وردت إليها بتاريخ ٤ إبريل سنة ١٩٨٧، ومن ثم لم يتصل بالمحكمة اتصالاً مطابقاً للأوضاع المقررة قانوناً، وبالتالي يكون غير مقبول .

#### الطعن رقم ٨ لسنة ٧ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ١٨٣ بتاريخ ١٥/٤/١٩٨٩

الأحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها إلى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعاوى التى صدرت فيها، وإنما ينصرف هذا الأثر إلى الكافة، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة، سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت إلى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم إلى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس .

#### الطعن رقم ٣٧ لسنة ٩ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٢٥٦ بتاريخ ١٩/٥/١٩٩٠

لئن كان الثابت أن المدعى سبق أن أقام الدعوى الدستورية رقم ١٣١ لسنة ٦ قضائية بالطعن على بعض مواد القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ ومن بينها المادتان الثالثة والخامسة مكرراً منه قبل تعديلها بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦، إلا أنه لما كان الطعن فى الدعوى الرافعة وارداً على الفقرة الأولى من المادة الثالثة والمادة الخامسة مكرراً من القانون المشار إليه بعد تعديلها بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦، ومن ثم فإن محل الطعن فى كل من الدعويتين يكون مختلفاً، ولا يكون للحكم الصادر فى الدعوى الدستورية السابقة حجية مانعة من نظر الدعوى المائلة.

#### الطعن رقم ٣٨ لسنة ١١ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٢٩٧ بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢٨

إن ما دفعت به الحكومة من عدم قبول الدعوى إستناداً إلى أن المحكمة الدستورية العليا سبق أن قضت في الدعوى رقم ٣٠ لسنة ٢ قضائية دستورية بالطعن في دستورية القرار بقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ برفض الدعوى، مردود بما هو مقرر قانوناً، من أن الحجية المطلقة للأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية والمناعة من نظر أى طعن دستوري جديد يقتصر نطاقها على النصوص التشريعية التي كانت متناً للمنازعة حول دستوريته وفصلت فيها المحكمة فصلاً حاسماً بقضائها، أما ما لم يكن مطروحاً على المحكمة ولم يكن متناً للنزاع أمامها، ولم تفصل فيه بالفعل، فلا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يجوز قوة الأمر المقضي، ومن ثم لا تمتد إليه الحجية المطلقة للحكم في الدعوى الدستورية السابقة، ولما كان الحكم الصادر من هذه المحكمة في الدعوى رقم ٣٠ لسنة ٢ قضائية دستورية، قد إقتصر على الفصل فيما أثير من نزاع حول مدى إختصاص رئيس الجمهورية بإصدار القرار بقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ إستناداً إلى نص المادة ٥٣ من دستور سنة ١٩٥٨، وفيما أثير من طعن على الفقرة الأولى من المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ بحسب، دون أن تعرض المحكمة لما ورد فيه من نصوص أخرى ودون أن يتضمن حكمها السابق بالتالي فصلاً قضائياً في دستوريته، فإن حجية هذا الحكم تكون مقصورة في هذا النطاق دون أن تمتد إلى المادة السادسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ المعلوم عليها في هذه الدعوى ويكون الدفع بعدم القبول على غير أساس متعين الرفض .

#### الطعن رقم ٥ لسنة ٧ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٤٥٤ بتاريخ ١٩٨٨/٦/١٩

- الدعاوى الدستورية بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها إلى النصوص التشريعية المعلوم عليها بعبء دستوري، والأحكام الصادرة فيها تحوز حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى الدستورية التي صدرت فيها، وإنما ينصرف هذا الأثر إلى الكافة، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة وسواء أكانت تلك الأحكام قد إنتهت إلى عدم دستورية النص التشريعي المعلوم عليه، أم إلى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس .

- قصر الحق في طلب تفسير الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية على الخصوم فيها وفقاً لما تقضي به المادة "١٩٢" من قانون المرافعات المدنية والتجارية، إنما يعارض وطبيعة الأحكام الصادرة في تلك الدعاوى، إذ لا يستقيم هذا القصر إلا في إطار قاعدة نسبية الأحكام التي لا تقوم حجيتها إلا بين من كان طرفاً فيها، وهي قاعدة تناقضها الحجية المطلقة المتعلية إلى الكافة التي تحوزها الأحكام الصادرة في المسائل الدستورية، والتي تتطلب - ترتيباً عليها - ألا يكون الحق في طلب تفسيرها وفقاً على الخصوم في



الدعوى الدستورية، وإنما يتعين أن ينسحب هذا الحق كذلك إلى غيرهم من يكون الحكم المطلوب تفسيره - بتطبيقه عليهم - ذا أثر مباشر على مصالحهم الشخصية .

#### الطعن رقم ٨٠ لسنة ١٢ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ١٥ بتاريخ ١٩٩٢/٧/٤

ما ينهه المدعى - محمداً في الإطار سالف البيان - سبق أن تناوله المحكمة الدستورية العليا بالنسبة إلى ذات النص المطعون فيه في الدعوى الماثلة، وأصدرت حكمها في شأنه منتهية إلى رفض الطعن بعدم دستوريته وإلى عدم تعارضه مع أى حكم من أحكام الدستور، وذلك بتاريخ الأول من فبراير سنة ١٩٩٢ في الدعوى رقم ٢ لسنة ٩ قضائية " دستورية " . وقد نشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية في ٢٠ فبراير سنة ١٩٩٢ . وما فصل فيه قضاء هذه المحكمة في شأن الدعوى المقدمة - إنما يحوز حجية مطلقة تحول بذاتها دون المجادلة فيه أو إعادة طرحه من جديد عليها لمراجعته، ذلك أن الخصومة في الدعوى الدستورية - وهي بطبيعتها من الدعاوى العينية - إنما توجه إلى النصوص التشريعية المدعى مخالفتها للدستور . ولا يعتبر قضاء المحكمة باستيفاء النص التشريعي لأوضاعه الشكلية التي يتطلبها الدستور أو خروجه عليها أو بتوافقه مع الأحكام الموضوعية في الدستور أو تعارضه معها، منصرفاً إلى من كان طرفاً في الدعوى التي صدر فيها دون غيره، بل متعدداً إلى الكافة، ومنسحباً إلى كل سلطة في الدولة بما يردهم عن التحلل منه أو مجاوزة مضمونه . لما كان ذلك، فإن المصلحة في الدعوى الماثلة تكون منفية، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

#### الطعن رقم ٥٥ لسنة ٤ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٢٠ بتاريخ ١٩٩٢/٩/٥

إن ما ينهه المدعون من صدور القرار بقانون المطعون عليه دون تفويض من السلطة التشريعية بالمخالفة لنص المادتين ٨٦، ١٠٨ من الدستور، يندرج تحت المطاعن الشكلية التي جرى قضاء هذه المحكمة على أن مبنائها مخالفة نص تشريعي للأوضاع الإجرائية التي تتطلبها الدستور، سواء في ذلك ما كان منها متصلاً بإفراح النصوص التشريعية أو إقرارها أو إصدارها حال انعقاد السلطة التشريعية، أم ما كان منها متعلقاً بالشروط التي يفرضها الدستور لممارسة رئيس الجمهورية الاختصاص بإصدارها في غيبة السلطة التشريعية أو بتفويض منها، وكان البين من الأعمال التحضيرية للقرار بقانون المطعون عليه - وعلى ما قرره المحكمة الدستورية العليا بحكمها الصادر في القضيتين رقمي ١٣٩، ١٤٠ لسنة ٥ قضائية " دستورية " والذي نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٣ يولييه سنة ١٩٨٦ - من أن القرار بقانون المطعون عليه رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ صدر استناداً إلى المادة ١٤٧ من الدستور، ملتزماً بالحدود الضيقة التي تفرضها الطبيعة الاستثنائية لمباشرة رئيس الجمهورية الاختصاص بإصداره في غيبة السلطة التشريعية، وكان هذا القضاء نافياً لصدور

هذا القرار بقانون أثناء انعقاد السلطة التشريعية بناء على تفويض منها فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة ١٠٨ من الدستور، ومن ثم فإن قالة مخالفة ذلك القرار بقانون لأوضاعه الشكلية المنصوص عليها فى الدستور، تكون قد طرحت على هذه المحكمة وكلمتها فى شأنها قاطعة لا تختمل تعقياً أو تأويلًا. كما أن قضاء هذه المحكمة فى القضيتين المشار إليهما، جزم كذلك بأن محكمة القيمة المشكلة وفقاً للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠، تعتبر القاضى الطبيعى فى مفهوم المادة ٦٨ من الدستور بالنسبة إلى المنازعات المنصوص عليها فى المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١، وهى دعاوى ومنازعات الحراسة على أموال الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية. ولا تعدو إثارة المدعين لهذا النزاع من جديد بنعيمهم على المادة السادسة المشار إليها مخالفتها المادتين ٦٨، ١٦٧ من الدستور، أن تكون جحداً للحجبة المطلقة التى أتبعتها قانون هذه المحكمة لأحكامها فى المسائل الدستورية.

#### الطعن رقم ٢٣ لسنة ١٢ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١٣١ بتاريخ ١٩٩٣/١/٢

العيوب الشكلية - على ما جرى به قضاء المحكمة الدستورية العليا - هى تلك التى يكون منها مخالفة نص تشريعى للأوضاع الإجرائية التى تتطلبها الدستور سواء فى ذلك ما كان منها متعلقاً بإقترح النصوص التشريعية أو إقرارها أو إصدارها حال انعقاد السلطة التشريعية، أو ما كان منها متصلاً بالشروط التى تتطلبها الدستور لممارسة رئيس الجمهورية الإختصاص بإصدارها فى غيبة السلطة التشريعية أو بتفويض منها.

#### الطعن رقم ٥ لسنة ١٢ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٤٣١ بتاريخ ١٩٩٢/٧/٤

- إذ كان مناط تطبيق المادة ١٩٣ من قانون المرافعات أن تكون المحكمة قد أغفلت عن سهو أو غلط الفصل فى طلب موضوعى بما يجعل الطلب باقياً معلقاً أمامها، وكان من المقرر قانوناً أن مرد إغفال الفصل فى طلب موضوعى مقدم إلى المحكمة، هو ألا يصدر عنها قضاء فى شأنه ولو كان ضمناً، وكان الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٤ لسنة ١٢ قضائية " منازعة تفيل " قد فصل فى المسألة الكلية التى تعتبر قواماً لها، ولا يعدو ذلك أن يكون قضاء فى الدعوى برمتها على ما سلف البيان، فإن قالة إغفال الفصل فى طلبات المدعى الختامية لا يكون لها من محل .

- الدعامة القانونية التى قام عليها قضاء المحكمة الدستورية العليا فى الدعوى رقم ٤ لسنة ١٢ قضائية المشار إليها هى أن قرار رئيس الجمهورية المطلوب وقف تنفيذه يعتبر من أعمال السيادة التى لا يدخل نظرها فى ولايتها. وإذ نازع المدعى فى صحة هذه الدعامة توصل إلى هدمها بمقولة أن رئيس الجمهورية هو رأس السلطة التنفيذية، وأنه لا وجه لإسباغ الحصانة على الأعمال التى يمارسها فى حدود صلاحياته

الدستورية باعتبار أن السيادة للشعب وحده وهو صاحبها يمارسها على الوجه المبين في الدستور، وأن نظرية أعمال السيادة مخالفة في مضمونها لمبادئ الشريعة الإسلامية، وليس في قانون المحكمة الدستورية العليا ما يمنحها من النظر فيها، فإن ذلك منه إنما ينحل إلى طعن في ذلك الحكم بالمخالفة للمادة ٤٨ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ التي تنص على أن "أحكام المحكمة وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن"، فمن ثم فقد أضحي متعيناً الحكم بعدم قبول الدعوى .

- متى كان المدعى قد طلب الحكم بعدم دستورية قانون السلطة القضائية وقانون مجلس الدولة كلاهما دون أن يكون هذا الطلب مسبوقاً بدفع أبداً بذلك أمام محكمة الموضوع، فإن ذلك الطلب ينحل إلى دعوى أصلية بعدم الدستورية رفعت إلى المحكمة الدستورية العليا بالمخالفة للأوضاع المنصوص عليها في قانونها. كذلك فإن المحكمة الدستورية العليا إذ انتهت إلى عدم قبول الدعوى المطروحة عليها، فإن الدفع المبدي أمامها بعدم دستورية ما يتصل بها من التشريعات التي عنها المدعى، لا تقوم له قائمة، وذلك لإنشاء قيام النزاع أمامها. يؤيد ذلك أن إستنهاض ولاية هذه المحكمة لأعمال الرخصة التصدي لإبطال كل من قانون السلطة القضائية وقانون مجلس الدولة - وهي الرخصة المنصوص عليها في المادة ٢٧ من قانون هذه المحكمة التي تخولها الحكم بعدم دستورية أى نص في قانون أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصاتها ويتصل بالنزاع المطروح عليها، وذلك بعد إتباع الإجراءات المقررة لتحضير الدعاوى الدستورية ذلك أن مناهات أعمال هذه الرخصة - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون النص الذي يرد عليه التصدي متصلاً بنزاع مطروح عليها، فإذا إنتفى قيام النزاع أمامها - كما هو الشأن في الدعوى الراهنة - فلا يكون لرخصة التصدي سند يسوغ أعمالها .

#### الطعن رقم ١ لسنة ١٣ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٤٣٩ بتاريخ ١٩٩٢/٧/٤

متى كانت الدعوى الماثلة تردد الطلبات عنها التي تناولتها هذه المحكمة من قبل في الدعوى رقم ٣ لسنة ٥ قضائية تنازع قاضية - بحكمها الصادر في ٣ مارس سنة ١٩٨٤ - بعدم قبولها لإنشاء التناقض المدعى به، فإن إثارة النزاع حولها من جديد - ومن خلال الدعوى الراهنة - بمقولة أن الأحكام المدعى تناقضها مدارها جمعاً جنسية موروثة المدعيين وتضادها في تحديدها، لا يعدو أن يكون طعنًا على الحكم الصادر في الدعوى رقم ٣ لسنة ٥ قضائية المشار إليها بالمخالفة للمادة ٤٨ من قانون المحكمة الدستورية العليا التي تنص على أن أحكامها نهائية وغير قابلة للطعن، الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

الطعن رقم ١ لسنة ١٤ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٤٦٠ بتاريخ ١٩٩٣/٢/٦

إذ كان البين من الإطلاع على أحد حدى التناقض المدعى به - وهو حكم محكمة الجيزة الابتدائية فى الدعوى رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٨٣ مدنى كلى الجيزة - أن هذا الحكم قضى باعتبار الدعوى رقم ٤٢٤٤ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى الجيزة كان لم تكن لعدم تجديدها خلال ستين يوماً من تاريخ شطبها، ويشطب عرضتها المسجلة بالشهر العقارى، وإلغاء كافة الآثار القانونية المترتبة على تسجيل هذه العريضة، وكان هذا الحكم قد اقتصر فى مدوناته على مجرد استقراء القاعدة القانونية باعتبار الدعوى كان لم تكن وتطبيقها على الواقعة المدعى بها، وعلى أساس أن إعمالها مؤداه زوال الخصومة بكل ما تم فيها من أعمال، ولم يجاوز الحكم ذلك إلى تحقيق ملكية المدعى للعقار محل المنازعة، باعتبار أنها لم تكن مطروحة بوصفها قوام النزاع الموضوعى أو باعتبارها مسألة يرتبط بها الفصل فيه. إذ كان ذلك وكان من المقرر أن ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل، لا يجوز أن يكون موضوعاً لحكم يجوز قوة الأمر المقضى، وأن الحجة لا تكون - فى الأصل - إلا لمنطوق الحكم، وقد يفصل المنطوق فى بعض نقاط النزاع بصورة ضمنية، فثبتت الحجة لهذا المنطوق الضمنى ما دام هو النتيجة الحتمية للمنطوق الصريح. متى كان ذلك، وكان لا يؤخذ من هذا المنطوق أو من أسبابه المرتبطة به - وبطريق الزوم العقلى - أنه قضى فى شأن هذه الملكية مقررًا حق المدعى فيها فإن قلة انطواء الحكم المشار إليه على قضاء بملكية المدعى لأرض النزاع، تكون على غير أساس.

الطعن رقم ٣ لسنة ١٤ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٤٧٩ بتاريخ ١٩٩٣/٢/٦

ما قرره المدعون من أن حجية أحكام المحكمة الدستورية العليا فى المسائل الدستورية - وإعمالاً لنص المادة ١٠١ من قانون الإثبات- لا تقوم إلا فى نزاع بين الخصوم أنفسهم ودون أن تتغير صفاتهم، ويشترط أن تتعلق بذات الحق عملاً وسبباً، مردود بأن الأحكام التى تعنيها هذه المادة هى التى لا تسرى آثارها إلا فى حق من كان طرفاً فيها، ولا تمتد آثارها إلى الأغيار شأنها فى ذلك شأن العقود. ولا كذلك الأحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية، ذلك أن قضاء هذه المحكمة فى شأنها- وسواء كان متعلقاً بالعيوب الشكلية أو الموضوعية - إنما يجوز حجة مطلقة فى مواجهة الكافة، وبالنسبة إلى الدولة بكامل سلطتها وعلى امتداد تنظيماتها المختلفة، وهى حجة تحول بذاتها المنازلة فيه أو السعى لنقضه من خلال إعادة طرحة على هذه المحكمة لمراجعته، ذلك أن الخصومة فى الدعوى الدستورية- وهى بطبيعتها من الدعاوى العينية- قوامها مقابلة النصوص التشريعية المطعون عليها بأحكام الدستور- تحريماً لتطابقها معها إعلاءاً للشريعة الدستورية. ومن لم يعتبر قضاء الحكم باستيفاء النص التشريعى المطعون عليه لأوضاعه الشكلية أو انحرافه عنها أو اتفاقه مع الأحكام الموضوعية فى الدستور أو مروقها منها، منصرفاً إلى من كان

طرفاً في الخصومة الدستورية دون سواه، بل منسحباً إليه وإلى الأغيار كافة، ومتعدياً إلى الدولة التي ألزمها الدستور في المادة ٦٥ منه بالخضوع للقانون، وجعل من علوه عليها وانتقاد السيادة لأحكامها قاعدة لنظامها، ومحوراً لبناء أساس الحكم فيها على ما تقتضيه المادة ٦٤ منه، بما يردها عن التحلل من قضاء هذه المحكمة أو مجاوزة مضمونها، ويلزم كل شخص بالعمل على مقتضاه وضبط سلوكه وفقاً لنهجها. ذلك أن هذه المحكمة تستمد مباشرة من الدستور ولايتها في مجال الرقابة الدستورية، ومرجعها إلى أحكامها - وهو القانون الأعلى - فيما يصدر عنها من قضاء في المسائل الدستورية التي تطرح عليها وكلمتها في شأن دلالة النصوص التي يضمها الدستور بين دفتيه هو القول الفصل، وضوابطها في التأصيل ومناهجها في التفسير هي مداخلها إلى معايير منضبطة تحقق لأحكام الدستور وحدتها العضوية وتكفل الانحياز لقيم الجماعة في مختلف مراحل تطورها. وليس التزامها بإنفاذ الأبعاد الكاملة للشرعية الدستورية إلا إرساء لحكم القانون في مدارجه العليا وفاء بالأمانة التي حملها الدستور بها وعقد لها ناصية النهوض ببعثاتها، وكان حتماً أن يكون التقيد بأحكامها مطلقاً سارياً على الدولة والناس أجمعين - وعلى قدم من المساواة الكاملة - وهو ما أثبتته المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا.

الطعن رقم ٧ لسنة ١٤ مكتب قني ٥ صالحة رقم ٥٢٣ بتاريخ ١٩٩٣/٦/١٩

- إن الخصومة في الدعوى الدستورية - وهي بطبيعتها من الدعاوى العينية - قوامها مقابلة النصوص التشريعية المطعون عليها بأحكام الدستور تحريماً لتطابقها معها إعلاء للشرعية الدستورية، ومن لم تكون هذه النصوص ذاتها هي موضوع الدعوى الدستورية. وقضاء المحكمة الدستورية العليا في شأن تلك النصوص، هو القاعدة الكاشفة عن حقيقة صحتها أو بطلانها. ومن لم لا يعتبر قضاء هذه المحكمة بإستيفاء النص التشريعي المطعون عليه لأوضاعه الشكلية أو إنحرافه عنها أو إتقافه مع الأحكام الموضوعية في الدستور أو مروقته منها، منصرفاً إلى من كان طرفاً في الخصومة الدستورية دون سواه، بل منسحباً إليه وإلى الأغيار كافة، ومتعدياً إلى الدولة التي ألزمها الدستور في المادة ٦٥ منه بالخضوع للقانون، وجعل من علوه عليها، وانتقاد السيادة لأحكامها، قاعدة لنظامها ومحوراً لبناء أساس الحكم فيها، على ما تقتضيه المادة ٦٤ من الدستور، بما يردها عن التحلل من قضاء هذه المحكمة أو مجاوزة مضمونها .

- إن سريان الأحكام الصادرة في المسائل الدستورية على الدولة بالرفعها المختلفة وفي مواجهة كافة باعتبار أنهم مخاطبون بها لا يملكون لها تبديلاً ولا يستطيعون عنها حولاً، مؤداه أنها تحمل في ذاتها أسس فرضها في النطاق الإقليمي للدولة، ليكون الإحتجاج بها، وإقتضاء تنفيذها، حقاً لهؤلاء الذين تتعلق مصالحهم الشخصية المباشرة بإعمال مضمونها، دون ما إستثناء ينال منها .

- إذ أقام المدعي المنازعة الماثلة بوصفها منازعة تنفيذ مباحة قائلة أنه بغير صدور قانون من السلطة التشريعية أو قرار قانون عن السلطة التنفيذية برد الأموال التي أتمها العهد الناصري عيناً إلى أصحابها، فإن الأحكام التي أصدرتها المحكمة الدستورية العليا في هذا النطاق تعدو مجرد أحكام أفلاطونية لا تتقن بالتنفيذ الكامل لمضمونها لما يعدم قيمتها، وكان صدور قانون أو قرار بقانون يعكس بصفة نهائية وشاملة التصفية التي تقرر السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية ضرورتها لإنهاء كافة الآثار المخالفة للدستور التي رتبها النص التشريعي اعطوهم بعدم دستوريته خلال فترة نفاذه، وإن كان أمراً مرغوباً فيه بالنظر إلى ما تؤول إليه هذه التصفية من رد الحقوق المختلفة التي عطّلها هذا النص أو قيدها إلى أصحابها دون تمييز، إلا أن تدخل السلطة التشريعية أو التنفيذية على هذا النحو، لا يتمحض طريقاً وحيداً لإعمال آثار الأحكام الصادرة عن هذه المحكمة في المسائل الدستورية. هذا بالإضافة إلى أن إقرار قانون أو إصدار قرار بقانون في موضوع معين، هو لما تستقل السلطات التشريعية والتنفيذية بتقديره وفقاً لأحكام الدستور. ولا يجوز بالتالي حملهما على التدخل في زمن معين، أو على نحو ما. كذلك فإن قعودهما عن إقرار تنظيم تشريعي في هذا النطاق لا يعتبر بمثابة عقبة قانونية تحول بذاتها دون إنفاذ الأحكام الصادرة في المسائل الدستورية وفرضها على المعارضين لها لضمان النزول عليها. بل يعتبر موقفاً سلبياً لا يكشف عن إجراء يناهض مضمونها .

- لا حاجة في القول بأن تنفيذ الأحكام الصادرة في المسائل الدستورية لن يكون ممكناً بغير التدخل التشريعي على النحو المتقدم بيانه، ذلك أنه بالإضافة إلى أن الإمتناع عن تنفيذ الأحكام القضائية - أيا كانت الجهة التي أصدرتها - من قبل المسؤولين عن إعمال مقتضاها يعد جريمة معاقباً عليها قانوناً وفقاً لنص المادة ٧٢ من الدستور، فإن إهدار الأحكام الصادرة في المسائل الدستورية أو التقاعس عن تنفيذها إنما ينحل إلى إنكار حججيتها المطلقة، ويشكل ركن الخطأ في المسؤولية التي يقوم الحق في التعويض بتوافر أركانها، ودون ما إخلال بالحق في القضاء تنفيذ منوط بمحكمة الموضوع وحدها ولكل ذي شأن - ولو لم يكن طرفاً في الدعوى الدستورية - أن يقيم دعواه أمام محكمة الموضوع التي تتولى بنفسها إنزال قضاء المحكمة الدستورية العليا عليها لرد غائلة العدوان عنها، ذلك أن قضاء المحكمة الدستورية العليا في شأن موافقة النصوص التشريعية المطعون عليها لأحكام الدستور أو مخالفتها، إما أن يكون كاشفاً عن صحتها منذ صدورهما أو مقررّاً بطلانها وملغياً قوة نفاذها اعتباراً من تاريخ العمل بها وهو بذلك يعتبر محدداً - وبصفة نهائية - للقاعدة القانونية اللازمة للفصل في النزاع الموضوعي، والتي يتعين على محكمة الموضوع أن تطبقها - دون تعديل في مضمونها - على العناصر الواقعية التي حصلنها. وليس ذلك إلا إنفاذاً لقضاء المحكمة الدستورية العليا، وإلزاماً بأبعاده بإعمال أثره على الناس كافة دون تمييز، وبإخضاع الدولة لمضمونها دون قيد .

## \* الموضوع الفرعي : الصفة في الدعوى الدستورية :

الطعن رقم ٤ لسنة ١٠ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٩٩١/١٢/٧

من المقرر أنه يتعين على المحامي الذي يقيم الدعوى الدستورية أن يودع إلى ما قبل إقبال باب المرافعة في الدعوى - سند و كالتة عن المدعى، حتى يتسنى التحقق من صفته فيها ومداها، وما إذا كانت تخولها الحق في إقامتها نيابة عنه. إذ كان ذلك وكان الثابت - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - أن المحامي المنسوب له الوكالة عن المدعى في إقامة الدعوى لم يثبت و كالتة عن المدعى عند الإبداع وحتى قبل باب المرافعة في الدعوى، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى.

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٧ مكتب قني ٤ صفحة رقم ١٥ بتاريخ ١٩٨٧/١/٣

ولاية المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تقوم إلا بإتصافها بالدعوى إتصلاً مطابقاً للأوضاع المقررة في المادة "٢٩" من قانونها، وذلك إما بإحالة الأوراق إليها من إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي للفصل في المسألة الدستورية، وإما برفعها من أحد الخصوم بمناسبة دعوى موضوعية مقامة، دفع فيها الخصم بعدم دستورية نص تشريعي، وقدرت محكمة الموضوع جدية دفعه، فرخصت له في رفع الدعوى أمام المحكمة الدستورية العليا، وهذه الأوضاع الإجرائية - سواء ما إتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلاً جوهرياً في القضاة فيها به المشرع مصلحة عامة حتى يتظم التداوى في المسائل الدستورية. لما كان ذلك، وكان المدعى الثاني لم يختصم أمام محكمة الموضوع، ولم ترخص له في رفع الدعوى الدستورية، فإن دعواه الدستورية لا تكون قد رفعت إلى المحكمة الدستورية العليا طبقاً للأوضاع المقررة قانوناً، ومن ثم تكون غير مقبولة بالنسبة إليه. وإذ كانت محكمة الموضوع قد قصرت نطاق الدفع بعدم الدستورية على القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٢، فمن ثم تكون الدعوى غير مقبولة بالنسبة لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٨٢.

الطعن رقم ٧٣ لسنة ٦ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ١٩٩٢/٤/١٨

إن الثابت من الأوراق أن التوكيل المقدم من الأستاذ المحامي الموقع على صحيفة الدعوى الدستورية، يخولها رفع كافة دعاوى فسخ البيوع وعمل كافة الإجراءات التمهيدية للصالح حتى الحصول على الأحكام النهائية والإستئنافية ولا يمتد بالتالي إلى التوكيل برفع الدعوى الماثلة أمام المحكمة الدستورية العليا، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى.

**\* الموضوع الفرعي : الطلّبات في الدعوى الدستورية :**

**الطعن رقم ١١٧ لسنة ٥ مكتب قني ٣ صفحة رقم ٧٦ بتاريخ ١٩٨٤/٦/٢**

وحيث أنه عن طليّ التدخل الإنضمامي، فإنه متى كانت الدعوى الأصلية غير مقبولة لرفها بعد إنقضاء الأجل المحدد لرفها خلاله، وكانت الخصومة في طلب التدخل الإنضمامي تعتبر تابعة للخصومة الأصلية فإن عدم قبول الدعوى الأصلية يستتبع بطريق اللزوم إنقضاء طلب التدخل الإنضمامي.

**\* الموضوع الفرعي : المصلحة في الدعوى الدستورية :**

**الطعن رقم ٨ لسنة ٢ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٥**

لما كانت الفقرة ١٢ من المادة ٨ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية المعدلة بالقرار بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ والتي أشركت أعضاء من مجلس الشعب في تشكيل الدائرة الأولى للمحكمة الإدارية العليا - المطعون بعدم دستوريّتها - قد عدلت بعد رفع الدعوى بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١ الذي إستبدل بهذا التشكيل تشكيلاً جديداً يضم إلى أعضاء المحكمة عدداً مماثلاً من الشخصيات العامة بدلاً من أعضاء مجلس الشعب، وكان هذا التعديل قد أحدث أثره فور نفاذ القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١ بإعتباره - في هذا الخصوص - من القوانين المنظمة لإجراءات التقاضي التي تسرى بأثر فوري على ما لم يكن قد فصل فيه من دعاوى أو تم من إجراءات قبل تاريخ العمل بها إعمالاً لحكم المادة الأولى من قانون المواععات، فحل بذلك التشكيل الجديد محل التشكيل الملغى من موضوع الطعن، ومن ثم تكون مصلحة المدعي في دعواه الراهنة قد زالت، وتكون الخصومة الماثلة قد أصبحت غير ذات موضوع، الأمر الذي يعين معه الحكم بإعتبارها منتهية.

**الطعن رقم ٩ لسنة ١ مكتب قني ٢ صفحة رقم ١١ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٦**

- لأن كانت المادة السابعة من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض النصوص المتعلقة بضمان حريات المواطنين في القوانين القائمة قد نصت على إلغاء القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ المطعون عليه، إلا أن هذا الإلغاء لا يحول دون قبول الطعن بعدم دستوريّته من طبق عليه ذلك القرار خلال فترة نفاذه وترتبت بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة له، بحيث توافر له بذلك مصلحة شخصية في الطعن بعدم دستوريّته.

- يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية توافر مصلحة شخصية للطاعن من طعنه، وإذا كان الشابت أن القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ المطعون بعدم دستوريّته لم يطبق على المدعي ولم ترتب بمقتضاه أية



آثار قانونية بالنسبة له، وإنضت بذلك مصلحته في الطعن بعدم دستوريته، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى.

#### الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١٨ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٦

لما كان المدعيان يطلبان الحكم بعدم دستورية المادة الأولى من القرار بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ التى سبق أن قضت المحكمة العليا بعدم دستورتها، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية هذا النص حسماً قاطعاً مانعاً من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه، فإن مصلحة المدعين فى الدعوى الماثلة تكون منفية وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى.

#### الطعن رقم ٢٦ لسنة ١ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٦٧ بتاريخ ١٩٨٣/١/١

من المقرر أنه يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية أن يتوافر للطاعن مصلحة شخصية مباشرة فى طعنه ومناطق هذه المصلحة إرتباطها بمصلحته فى دعوى الموضوع التى أثّر الدلع بعدم الدستورية بمناصبها والتى يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها.

#### الطعن رقم ٣١ لسنة ١ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١٢٣ بتاريخ ١٩٨٣/٦/١١

من المقرر أنه يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية أن يتوافر للطاعن مصلحة شخصية مباشرة فى طعنه ومناطق هذه المصلحة إرتباطها بمصلحته فى دعوى الموضوع التى أثّر الدلع بعدم الدستورية بمناصبها والتى يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها، فإذا كان ما إستهدفه المدعى من الطعن بعدم دستورية المادة ١١ من قانون مجلس الشعب هو نفي الركن الشرعى فى الجريمة المنسوبة إليه توصلوا إلى براءته منها - وهو ما قضت به المحكمة الجنائية بحكم نهائى، فإن مصلحة المدعى فى دعواه الراهنة تكون قد زالت.

#### الطعن رقم ٤٧ لسنة ٣ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١٢٧ بتاريخ ١٩٨٣/٦/١١

- يشترط لقبول طلب التدخل الإنضمامى طبقاً لما تقضى به المادة ١٢٦ من قانون المرافعات أن يكون لطالب التدخل مصلحة شخصية ومباشرة فى الإنضمام لأحد الخصوم فى الدعوى. ومناطق المصلحة فى الإنضمام بالنسبة للدعوى الدستورية أن يكون ثمة إرتباط بينها وبين مصلحة الخصم الذى قبل تدخله فى الدعوى الموضوعية المثار فيها الدلع بعدم الدستورية وأن يؤثر الحكم فى هذا الدلع على الحكم فيما أبداه هذا الخصم أمام محكمة الموضوع من طلبات. لما كان ذلك، وكان الثابت أن طالب التدخل - وإن كان قد طلب قبول تدخله خصصاً ثالثاً فى الدعوى الموضوعية وأبدى طلباته، إلا أن محكمة الموضوع لم تقل كلمتها فى شأن قبول تدخله بتلك الطلبات، وبالتالي لم يصبح بعد طرفاً فى الدعوى الموضوعية المطروحة عليها ولم تثبت له تبعاً لذلك صفة الخصم التى تسوغ إعتباره من ذوى الشأن فى الدعوى الدستورية الذين تتوافر

لهم المصلحة فى تأييدها أو دحضها، وبالتالي يكون طالب التدخل - بهذه الثابة - غير ذى مصلحة قائمة فى الدعوى الدستورية، ويتعين لذلك الحكم بعدم قبول تدخله.

- إنه وإن كانت المادة الأولى من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن إصدار قانون المحاماة قد نصت على إلغاء القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ - المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٢ - المطعون فيه، إلا أن الإلغاء التشريعى لهذا القانون - الذى لم يرد أثره إلى الماضى - لا يحول دون النظر والفصل فى الطعن بعد الدستورية من قبل من طبق عليهم ذلك القانون خلال فترة نفاذه وترتبت بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة إليهم وبالتالي توافرت لهم مصلحة شخصية فى الطعن بعدم دستوريته، ذلك أن الأصل فى تطبيق القاعدة القانونية أنها تسرى على الوقائع التى تم فى ظلها أى خلال الفترة من تاريخ العمل بها حتى تاريخ إلغائها، فإذا أُلغيت هذه القاعدة وحلت محلها قاعدة قانونية أخرى، فإن القاعدة الجديدة تسرى من الوقت المحدد لنفاذها، ويقتضى سريان القاعدة القديمة من تاريخ إلغائها وبذلك يتحدد النطاق الزمنى لسريان كل من القاعدتين القانونيتين، ومن ثم فإن المراكز القانونية التى نشأت وترتبت آثارها فى ظل أى من القانونين - القديم أو الجديد - تخضع لحكمه، لما نشأ منها وترتبت آثاره فى ظل القانون القديم يظل خاضعاً له وما نشأ من مراكز قانونية وترتبت آثاره فى ظل القانون الجديد يخضع لهذا القانون وحده.

- لما كان القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ المطعون فيه قد طبق على المدعين وأعملت فى حقهم أحكامه إذ أنهى مدة عضويتهم فى مجلس الثابة، وظلت آثاره بالنسبة إليهم قائمة طوال مدة نفاذه، وكانت الدعاوى الموضوعية لا تزال مطروحة أمام محكمة القضاء الإدارى بما طرأ على موضوعها من تعديل يتمثل فيما أضافه المدعون من طلب بالتعويض عن الأضرار التى حاققت بسبب القرارات المطعون فيها أمام تلك المحكمة. لما كان ذلك، وكانت طلبات المدعين الموضوعية تركز جميعها على الطعن بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١، ويعتبر هذا الطعن أساساً لها، ومن ثم فإن مصلحة المدعين تظل قائمة فى الدعوى الدستورية المثالة، وذلك أياً كان وجه الرأى فى شأن موضوع طلب التعويض وما قد يثار حوله من دفاع أو دفع تستقل محكمة الموضوع وحدها - دون المحكمة الدستورية العليا - بمناقشتها وفحصها والفصل فيها. ولا يؤثر فى هذا الصدد ما ذهب إليه الحكومة من أن طلب التعويض قد أبدى بعد رفع الدعوى الدستورية، ما دام أن مناط المصلحة فى الطعن بعدم الدستورية أن يكون الفصل فيها من شأنه التأثير فى الطلبات الموضوعية التى لا زالت مطروحة فى جملتها على محكمة الموضوع، ولا يسوغ مطالبة الخصوم بالحصول على ترخيص آخر منها بالطعن على أثر كل إضافة للطلبات الموضوعية. وترتباً على ذلك، يكون طلب الحكم باعتبار الخصومة الدستورية منتهية فى غير محله.

الطعن رقم ٤٩ لسنة ٣ مكتبت فنى ٢ صفحة رقم ١٧٢ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٥

إذ كان المستهدف من الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ فيما تضمنته من النص على أن قرارات لجان التقويم نهائية لا يجوز الطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن، وقد سبق للمحكمة الدستورية العليا أن قضت بعدم دستورية هذا النص، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية هذا النص حسماً قاطعاً مانعاً من نظر أى طعن يشور من جديد بشأنه، فإن المصلحة فى الدعوى تكون متفية، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها.

الطعن رقم ٣١ لسنة ٢ مكتبت فنى ٢ صفحة رقم ١٧٧ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٣

من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها، ومناط ذلك أن يكون ثمة إرتباط بينها وبين المصلحة القائمة فى الدعوى الموضوعية وأن يكون من شأن الحكم فى المسألة الدستورية أن يؤثر فيما أبدى من طلبات فى دعوى الموضوع، وإذا كان المستهدف من الدعوى الدستورية الماثلة - التى تحركت بطريق الإحالة من محكمة الموضوع - هو الفصل فى مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى، وكان المدعيان قد نزلا عن طلب الفوائد القانونية الذى كانا قد أبادياه أمام محكمة الموضوع وأثبت هذا النزول فى مذكرة وكيلهما المقدمة إلى هيئة المفوضين وفى إقراره ومحاميه بذلك بمجلسات الحضور، لما كان ذلك، وكان النزول عن الحق الشخصى المدعى به عملاً قانونياً يتم بالإرادة المنفردة وينتج أثره فى إسقاطه، وبالتالي فإنه يترتب على تنازل المدعين عن طلب الفوائد القانونية إنتفاء مصلحتهما فى الفصل فى مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى الخاصة بالفوائد القانونية إذ لم يعد ذلك لازماً للفصل فى الدعوى الموضوعية.

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٢ مكتبت فنى ٣ صفحة رقم ٩ بتاريخ ١٩٨٤/١/٧

من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية أن تتوافر لدى الطاعن مصلحة شخصية مباشرة فى طعنه. ومناط هذه المصلحة إرتباطها بمصلحته فى الدعوى الموضوعية التى أثير الدفع بعدم الدستورية لناسبتها والتى يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها.

الطعن رقم ٢٢ لسنة ١ مكتبت فنى ٣ صفحة رقم ١٤ بتاريخ ١٩٨٤/١/٢١

من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط لقبول الطعن بعدم دستورية النص التشريعى أن تتوافر مصلحة شخصية مباشرة للطاعن من طعنه ومناط هذه المصلحة إرتباطه بمصلحته فى دعوى الموضوع التى أثير الدفع بعدم الدستورية بمناسبةها.

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٥ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٤٩ بتاريخ ١٧/٣/١٩٨٤

لما كان ذلك وكان المستهدف من الدعوى الماثلة هو الفصل فى مدى دستورية المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها وقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٦١ وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النصوص المشار إليها على ما سلف بيانه. وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذه النصوص حسماً قاطعاً مانعاً من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنها. فإن المصلحة فى الدعوى الماثلة تكون منتفية وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها.

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٥ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٩٠ بتاريخ ١/١٢/١٩٨٤

لما كان ذلك، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النص المشار إليه على ما سلف بيانه، وكان قضاؤها فى هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسماً قاطعاً مانعاً من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه، فإن المصلحة فى الدعوى الماثلة تكون منتفية وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها.

الطعن رقم ٧٤ لسنة ٥ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ١٠٨ بتاريخ ١/٥/١٩٨٥

لما كان ذلك، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النص المشار إليه على ما سلف بيانه، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسماً قاطعاً مانعاً من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه، فإن المصلحة فى الدعوى الماثلة تكون منتفية، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها.

الطعن رقم ١٦ لسنة ٥ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ١٥٢ بتاريخ ١٦/٢/١٩٨٥

لما كان ذلك، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية المادة "٣" من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النص المشار إليه على ما سلف بيانه، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسماً قاطعاً مانعاً من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه، فإن المصلحة فى الدعوى الماثلة تكون منتفية وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها.

#### الطعن رقم ١١٤ لسنة ٥ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ١٧٦ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٦

أنه وإن كانت المادتان ١٩ و ٣٠ مكرراً من قانون التأمين الإجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المتعلق بهما نص البند " د " من المادة ١٢ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ قد عدلت أُولاهما وألغيت الثانية بموجب المادتين الخامسة والعاشر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الإجتماعى وزيادة المعاشات، إلا أن هذا التعديل والإلغاء لا يحولان دون قبول الطعن بعدم الدستورية من المدعين اللذين طبقت عليهما تلكما المادتان خلال فترة نفاذهما وترتبت بمقتضاها آثار قانونية بالنسبة لهما، بحيث تتوافر لهما بذلك مصلحة شخصية فى الطعن المائل.

#### الطعن رقم ٤٣ لسنة ٥ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ١٨٩ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٦

لما كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعاوى هو الفصل فى مدى دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ وقد سبق هذه المحكمة أن قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النص المشار إليه على ما سلف بيانه، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسماً قاطعاً من نظر أى طعن يشور من جديد بشأنه، فإن المصلحة فى الدعاوى المائلة تكون منتفية، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها.

#### الطعن رقم ٢ لسنة ٢ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٢٤٥ بتاريخ ١٩٨٥/١١/١٦

لما كان ذلك المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النص المشار إليه على ما سلف بيانه، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسماً قاطعاً مانعاً من نظر أى طعن يشور من جديد بشأنه، فإن المصلحة فى الدعوى المائلة تكون منتفية، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها.

#### الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٢٥٠ بتاريخ ١٩٨٥/١١/١٦

لما كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة ٦ مكرراً من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستورية القرار بقانون المشار إليه على ما سلف بيانه، وكان قضاؤها له حجية مطلقة حسمت الخصومة - بشأن عدم دستورية جميع ما تضمنه هذا القرار بقانون من نصوص ومن بينها النص المطعون عليه - حسماً قاطعاً مانعاً من نظر أى طعن يشور من جديد بشأنه، فإن المصلحة فى الدعوى المائلة تكون منتفية، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى.

الطعن رقم ١١ لسنة ٤ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٢٥٥ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢١

لما كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هى الفصل فى مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦١ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التى آلت ملكيتها إلى الدولة وفقاً لأحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها تعويضاً إجمالياً، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستوريته على ما سلف بيانه. وكان قضاءها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية هذا القرار بقانون حسماً قاطعاً مانعاً من نظر أى طعن يشور من جديد بشأنه، لأن المصلحة فى الدعوى الماثلة تكون منتهية وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى.

الطعن رقم ٥ لسنة ٣ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٢٦٨ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢١

- من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها، ومناط هذه المصلحة أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة فى الدعوى الموضوعية، وأن يكون من شأن الحكم فى المسألة الدستورية أن يؤثر فيما أبدى من طلبات فى دعوى الموضوع، وإذا كان المستهدف من الدعوى الدستورية الماثلة - التى تحركت بطريق الإحالة من محكمة الموضوع - هى الفصل فى مدى دستورية اقتضاء الفوائد المنصوص عليها فى المواد من ٢٢٦ إلى ٢٣٣ من القانون المدنى، وكانت طلبات المدعى فى الدعوى الموضوعية "المستأنف" تنصرف بالفوائد القانونية المنصوص عليها فى المادة ٢٢٦ من القانون المدنى على وجه التحديد دون ما هو منصوص عليه فى المواد الأخرى المشار إليها فى قرار الإحالة، والنسبة لا تتعلق بطلبات المدعى فى الدعوى الموضوعية، ومن ثم، فإن مصلحة المستأنف فى الفصل فى مدى دستورية المواد من ٢٢٧ إلى ٢٣٣ من القانون المدنى تكون منتهية ويتعين بالتالى الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة لها .

- لما كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النص المشار إليه على ما سلف بيانه، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسماً قاطعاً مانعاً من نظر أى طعن يشور من جديد بشأنه، لأن المصلحة فى الدعوى الماثلة برمتها تكون منتهية، يتعين الحكم بعدم قبولها.

الطعن رقم ٤ لسنة ٤ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٢٧٤ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢١

لما كان ذلك، وكانت المدعية تطلب الحكم بعدم دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى التى سبق لهذه المحكمة أن قضت برفض الدعوى بعدم دستورتها على ما سلف بيانه، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة

حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حصماً قطعاً مانعاً من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه، فإن المصلحة فى الدعوى الماثلة بالنسبة للطعن على هذه المادة تكون منتفية وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها.

الطعن رقم ١٥ لسنة ٧ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٢٨٧ بتاريخ ١٢/٢١/١٩٨٥

أنه من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها، ومناط ذلك أن يكون ثمة إرتباط بينها وبين المصلحة القائمة فى الدعوى الموضوعية، وأن يكون من شأن الحكم فى المسألة الدستورية أن يؤثر فيما أبدى من طلبات فى دعوى الموضوع، وإذ كان المستهدف من الدعوى الدستورية الماثلة - التى تحركت بطريق الإحالة من محكمة الموضوع - هو الفصل فى مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى، وكان المدعى قد نزل عن طلب الفوائد القانونية الذى كان قد أبداه أمام محكمة الموضوع، بإقراره شخصياً بذلك بجلسة التحضير على ما سلف بيانه - لما كان ذلك، وكان النزول عن الحق الشخصى المدعى به عملاً قانونياً يتم بالإرادة بالمتفردة وينتج أثره فى إسقاطه، فإنه يوجب على تنازل المدعى عن طلب الفوائد القانونية إنتفاء مصلحته فى الفصل فى مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى الخاصة بالفوائد القانونية إذ لم يعد ذلك لازماً للفصل فى الدعوى الموضوعية.

الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٦ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٢٩٠ بتاريخ ١/٤/١٩٨٦

لما كان ذلك، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية النصوص التشريعية المبينة بقرار الإحالة والتى سلف الإشارة إليها، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستورية هذه النصوص وذلك فيما تضمنته من قبول أفراد الفئات المبينة بها فى الكليات أو المعاهد العالية دون التقيد بمجموع درجات النجاح فى شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها على ما تقدم بيانه، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية النصوص المطعون عليها فى ذلك النطاق حصماً قطعاً مانعاً من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنها، فإن المصلحة فى الدعوى الماثلة تكون منتفية وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها.

الطعن رقم ٣١ لسنة ٦ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٢٩٦ بتاريخ ١/٤/١٩٨٦

لما كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة ٦ مكرراً من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقرار بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستورية القرار بقانون المشار إليه بزمته على ما سلف بيانه، وكان قضاؤها هذا له حجية حسمت الخصومة - بشأن عدم دستورية جميع ما

تضمنه هذا القرار بقانون من نصوص ومن بينها النص المطعون عليه - حسماً قاطعاً مانعاً من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه، فإن المصلحة فى الدعوى الماثلة تكون منتفية، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى.

#### الطعن رقم ١٢١ لسنة ٦ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٣٠١ بتاريخ ١٩٨٦/١/٤

لما كان ذلك، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النص المشار إليه على ما سلف بيانه، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسماً قاطعاً مانعاً من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه، فإن المصلحة فى الدعوى الماثلة تكون منتفية، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها.

#### الطعن رقم ٩٧ لسنة ٦ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٣٠٦ بتاريخ ١٩٨٦/٢/١

- أنه من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها، ومناط ذلك أن يكون ثمة إرتباط بينها وبين المصلحة القائمة فى الدعوى الموضوعية، وأن يكون من شأن الحكم فى المسألة الدستورية أن يؤثر فيما أبدى من طلبات فى دعوى الموضوع، وإذ كان المستهدف من الدعوى الدستورية الماثلة - التى تحركت بطريق الإحالة من محكمة الموضوع - هو الفصل فى مدى دستورية المواد الثانية والثالثة والفقرة الثانية من المادة الرابعة والفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون المحاماة، وهى النصوص التى تعد أساساً للقرار الإدارى المطعون عليه على نحو ما أفصح عنه قرار الإحالة، وكان الحاضر عن المدعين قد تنازل عن جميع الطلبات الموضوعية على ما سلف بيانه.

- لما كان ذلك، وكان النزول عن طلبات المدعى بها عملاً قانونياً يضم بالإرادة المنفردة وينتج أثره فى إسقاطها، وبالتالي، فإنه يوجب على تنازل المدعين عن طلباتهم الموضوعية إنتفاء مصلحتهم فى الفصل فى مدى دستورية النصوص التشريعية المرتكزة إليها تلك الطلبات إذ لم يعد ذلك لازماً للفصل فى الدعوى الموضوعية.

#### الطعن رقم ١١٦ لسنة ٤ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٣١٠ بتاريخ ١٩٨٦/٢/١

لما كان ذلك، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التى آلت ملكيتها إلى الدولة وفقاً لأحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها تعويضاً إجمالياً، وقد



سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستوريته على ما سلف بيانه. وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسبمت الخصومة بشأن عدم دستورية هذا القرار بقانون حسماً قاطعاً مانعاً من نظر أى طعن يشور من جديد بشأنه، فإن المصلحة فى الدعوى الماثلة تكون منتفية وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى.

#### الطعن رقم ١٠ لسنة ٨ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ١٤ بتاريخ ١٠/٥/١٩٩١

من المقرر أنه يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها، ومناط ذلك أن يكون ثمة إرتباط بينهما وبين المصلحة القائمة فى الدعوى الموضوعية وذلك بأن يكون من شأن الحكم فى المسألة الدستورية أن يؤثر فيما أبدى من طلبات فى دعوى الموضوع، وإذ كان المدعى يتبعاً فى الشق الثانى من دعواه الماثلة أن يفتح أمامه طريق الطعن بالنقض فى الأحكام الصادرة من المحكمة العليا للقيم، وكان الغايت أن الدعوى الموضوعية رقم ٢٥٣ لسنة ٢ قضائية قيم لازالت متداولة أمام الدرجة الأولى للقضاء القيم، ومن ثم - وإلى هذا الحد من دعوى الموضوع - فإن مصلحة المدعى فى إثارة الحق فى ولوج طريق الطعن بالنقض تكون منتفية ويكون هذا الشق من دعوى غير مقبول.

#### الطعن رقم ١٤ لسنة ٩ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ١٩ بتاريخ ١٠/٥/١٩٩١

شرط قبول الدعوى الدستورية أن تتوافر للمدعى مصلحة شخصية مباشرة فى دعواه وأن تستمر تلك المصلحة حتى الحكم فى الدعوى ومناط هذه المصلحة إرتباطها بمصلحته فى الدعوى الموضوعية التى أثر الدفع بعدم الدستورية بمناسبتها والتى يؤثر الحكم على الحكم فيها. وإذ كانت الدعوى الجنائية قد إنتهت بحكم بات إلى براءة المدعى من التهمة التى نسبت إليه، فإنه تزول - من ثم - مصلحته فى الدعوى الدستورية الماثلة، الأمر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبولها.

#### الطعن رقم ٣١ لسنة ١٠ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٥٧ بتاريخ ١٢/٧/١٩٩١

- مناط المصلحة فى الدعوى الدستورية - وهى شرط لقبولها - أن يكون ثمة إرتباط بينها وبين المصلحة فى الدعوى الموضوعية، وذلك بأن يكون الفصل فى المسألة الدستورية لازماً للفصل فى الطلبات المرتبطة بها المطروحة أمام محكمة الموضوع.

- إغصار المصلحة الشخصية والمباشرة للمدعى فى النصوص التشريعية المتصلة بدعواه الموضوعية والتى ترتب على تطبيقها فى شأنه عزله من وظيفته القضائية، مؤداه أن نطاق الطعن فى الدعوى الماثلة يتحدد بالمواد ٩٩، ١٠٧، ١٠٨ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢، دون مواده الأخرى التى نعى المدعى عليها ما شاع فيها من تحكم السلطة التنفيذية فى كافة شئون القضاء

ومساسها باستقلال السلطة القضائية، إذ لا صلة هذه المواد بطلباته الموضوعية التي لا يؤثر فيها الحكم بعدم دستوريتها، الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة إليها .

الطعن رقم ٤٤ لسنة ١٢ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٧٤ بتاريخ ١٩٩١/١٢/٧

لما كان البين من استقراء أحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ الذي صرحت محكمة الموضوع للمدعى بالطعن عليه بعد الدستورية، أنه أدخل تعديلاً جوهرياً على بعض أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتظيم إستعمالها والإتجار فيها، وذلك بأن إستعاض عن بعض مواده بنصوص أخرى، فضلاً عن إضافة مواد جديدة إليه وإحلال جدول جديد يتضمن تعريفاً بالمواد المحترقة جواهر مخدرة محل المجدول رقم ١ الملحق بهذا القرار بقانون. وقدرت هي جديته، قد أنصب على أحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ دون غيرها، وكان من المقرر أن مناط المصلحة في الدعوى الدستورية - وهي شرط لقبولها - أن يكون ثمة ارتباط بينهما وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية وذلك بأن يكون الفصل في المسألة الدستورية لازماً للفصل في الطلبات المرتبطة بها المطروحة أمام محكمة الموضوع لما كان ذلك، وكانت الجريمة التي نسبتها النيابة العامة إلى المدعى هي إحرازه بقصد الإتجار - وفي غير الأحوال المصرح بها قانوناً - الجوهر المخدر المنصوص عليه في البند رقم ٢ من القسم الأول من الجدول المشار إليه، فإن المصلحة الشخصية والباشرة للمدعى في الدعوى الماثلة تنحصر في الطعن على النصوص المتعلقة بهذه الجريمة وحدها، دون غيرها من أحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ التي لا صلة لها بها كذلك المتعلقة بإنتاج الجواهر المخدرة أو استخراجها أو فصلها أو صنعها، أو زرع نباتاتها أو إحرازها بقصد التعاطي، ومن ثم يتحدد نطاق الدعوى الراهنة بالبند "أ" من الفقرة الأولى من المادة ٣٤ والبند السادس من فقرتها الثانية وبالفقرة الأولى من المادة ٤٢ من القرار بقانون المشار إليه وما تضمنته البند رقم ٢ من القسم الأول من الجدول الملحق به، وذلك دون المواد ٩، ٧، ١/٧ منه التي وأن تضمنتها قرار الإتهام في الدعوى الموضوعية، وكانت متعلقة بالجريمة المنسوب إلى المدعى أقوالها، إلا أن القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ لم يتناولها بالتعديل، وبالتالي لم تصرح محكمة الموضوع بالطعن عليها، فلا تخمد إليها - في الدعوى الماثلة - ولاية المحكمة الدستورية العليا التي لا تقوم إلا باتصالها بالدعوى اتصالاً مطابقاً للأوضاع المنصوص عليها في البند "ب" من المادة ٢٩ من قانونها .

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٨ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٨٩ بتاريخ ١٩٩٢/١/٤

لما كان القرار بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٣، قد نشر في الجريدة الرسمية في ١١ مارس سنة ١٩٦٣ وعمل به - ولقاً لنص المادة الثانية منه "المطعون عليها" - بأثر رجعي اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٣

وكان هذا القرار بقانون قد صدر مضافاً إلى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والرتبة لضباط القوات المسلحة، مادة جديدة برقم ١١٣ مكرراً تحول نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، عندما تكون هذه القوات في خدمة الميدان، أن يوقع على الضباط الذين يوتكون إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥ من قانون الأحكام العسكرية العقوبات الإنضباطية التي حددها، ويندرج تحتها تنزيل الضابط إلى رتبة ضابط صف أو عسكري. متى كان ذلك، وكان القرار بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه قد أُلغى بالقرار بقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٧، إلا أن هذا الإلغاء لا يحول بين هذه المحكمة وبين الفصل في دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٣ المطعون عليها في الدعوى الماثلة. ذلك أن أحكام هذا القرار بقانون، هي التي جرى تطبيقها خلال فترة نفاذها في حق مورث المدعين، وترتبت بمقتضاها آثار قانونية بالنسبة إليه تمثل في تجريده من رتبته وإنهاء خدمته، وهي آثار لم يسقطها القرار بقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٧، إذ عمل به بأثر مباشر اعتباراً من تاريخ نشره في ٦ يولييه سنة ١٩٦٧ وبالتالي ظل الأثر الرجعي لنص المادة الثانية المطعون عليها قائماً، وظل بالباقي كذلك ما رتبته من آثار العقوبة الإنضباطية التي وقعتا السلطة القيادية، وهي عقوبة نازع مورث المدعين في مشروعيتها بالنسبة إليه، بمقولة تعلقها بأفعال لم تكن النصوص القانونية المعمول بها عند إرتكابها تقرر في شأنها هذه العقوبة المصحفة بما يعدم أساس فرضها. إذ كان ذلك، وكان منوط المصلحة الشخصية والمباشرة في الدعوى الدستورية - وهي شرط لقبولها - أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية وذلك بأن يكون الفصل في المسألة الدستورية لازماً للفصل في الطلبات المرتبطة بها المطروحة أمام محكمة الموضوع، فإن مصلحة المدعين في الطعن على الأثر الرجعي الذي تضمنته المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه - والذي تعلق به المركز القانوني لمورثهم - تكون قائمة .

#### الطعن رقم ٢٥ لسنة ٦ مكتب قتي ٥ صفحة رقم ١٢٢ بتاريخ ١٩٩٢/٢/١

- إن شرط المصلحة الشخصية المباشرة يبرز باعتباره محددًا لفكرة الخصومة في الدعوى الدستورية، ومبلوراً نطاق المسألة الدستورية التي تدعى هذه المحكمة الفصل فيها، ومؤكداً ضرورة أن تكون المصلحة التي يقرها القانون هي محصلتها النهائية ومنفصلاً دوماً عن مطابقة النص التشريعي للدستور أو مخالفتها لأحكامه.

- لما كان مؤدى نص البند السادس من المادة ١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية أن صورة الإعلان لا يجوز تسليمها إلى الإدارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة بواسطة النيابة العامة إلا إذا كان الإعلان

متعلقاً بأحد أفراد القوات المسلحة أو من في حكمهم. وكان البين من الإطلاع على الأوراق أن صفة المدعى عليهم - في الدعوى الموضوعية - كأفراد القوات المسلحة قد انكسرت عنهم - قبل الفصل في الدعوى الماثلة، إما بالوفاة أو بالإحالة إلى التقاعد، وكان من المقرر أن شرط المصلحة في الدعوى لا يكفى أن يتوافر عند رفعها، بل يتعين أن يظل قائماً حتى الفصل نهائياً فيها، فإنه أياً كان وجه الرأى فى شأن دستورية النص التشريعى المطعون فيه، فإنه وقد أضحي غير متعلق بالمدعى عليهم، صار غير سار فى حقهم ليعود الأمر فى شأن إعلانهم إلى القواعد العامة، وذلك بأن يتم الإعلان، إما لأشخاصهم أو فى مواطنهم شأنهم فى ذلك شأن غيرهم من المواطنين الذين لا يشملهم تنظيم خاص بالنسبة إلى الإعلان. إذ كان ذلك، وكان ما قصد إليه المدعون من الطعن على البند السادس المشار إليه هو ألا يعامل المدعى عليهم معاملة خاصة فى شأن الإعلان يتمايزون بها عن سواهم، وهو ما تحقق بعد زوال صفتهم العسكرية وجواز إعلانهم بالتالى وفقاً للقواعد العامة، فإن مصلحة المدعين فى الطعن على البند السادس سالف البيان تغدو محض مصلحة نظرية، الأمر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى.

#### الطعن رقم ٣٥ لسنة ١١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١٥٨ بتاريخ ١٩٩٢/٢/١

من المقرر قانوناً أن المصلحة الشخصية المباشرة، هى شرط قبول الدعوى الدستورية، وأنه مما ينالها الطعن فى النصوص التشريعية بالطريق المباشر من خلال دعوى أصلية تقوم بذاتها منفصلة عن أى نزاع موضوعى، ذلك أن مناط المصلحة فى الدعوى الدستورية أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة فى الدعوى الموضوعية، وذلك بأن يكون الحكم فى المسألة الدستورية لازماً للفصل فى الطلبات الموضوعية المرتبطة بها. لما كان ذلك، وكان ما تنفيه الدعوى الأصلية بعدم الدستورية لا يعدو تقرير حكم الدستور مجرداً فى شأن النصوص التشريعية، بما مؤده إنفناء إرباطها بأى طلبات موضوعية وإستقلالها عنها، وكان الطلب الإحتياطى الذى قدمه المدعى إلى محكمة الموضوع وإجابه إليه يقوم على دفع بعدم دستورية بعض النصوص التشريعية التى تم بموجبها خفض أجره الأماكن، فى حين يقوم طلبه الأصيل على عدم الاعتداد بالأثار التى رتبها تلك النصوص فى شأن هذا الخفض، وكان الطلبان الأصيل والإحتياطى منفصلين عن أى نزاع موضوعى، فإن الخصومة المطروحة على محكمة الموضوع تستنفد موضوعها بالنسبة إلى كل من الطلبين تبعاً للحكم فى الدعوى الدستورية هذا بالإضافة إلى أن دعوى الموضوع - فى النزاع الماثل - إنما تتمحور عن نزاع مع هذه النصوص ذاتها بقصد إهدارها وإسقاط الآثار القانونية المترتبة عليها، وتتحل بالتالى إلى دعوى أصلية بعدم دستورتها، رفعت إلى هذه المحكمة بالمخالفة لنص المادة ٢٩ من قانونها الأمر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبولها .

مناطق المصلحة في الدعوى الدستورية - وهي شرط لقبولها - أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة في الدعوى الموضوعية، وذلك بأن يكون الفصل في المسألة الدستورية لازما للفصل في الطلبات المرتبطة بها المطروحة على محكمة الموضوع. لما كان ذلك، وكان المدعون قد دفعوا أثناء نظر الدعوى الموضوعية بعدم دستورية المادة العاشرة من قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤، وكان النص المطعون فيه قد جرى تطبيقه في شأنهم وترتب بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة إليهم، وكانت محكمة الموضوع قد قدرت جدية الدفع بعدم دستورية هذا النص، وكانت مصلحة المدعين - محددة على ضوء طلباتهم الموضوعية - لا ترتبط بالفصل في دستورية المادة العاشرة المشار إليها بكامل بنودها، وإنما تحقق فقط بالنسبة إلى ما ينطبق من أحكامها على شق من نزاعهم الموضوعي مشملا في البند "ب" منها وذلك فيما تضمنه من عدم جواز رد العقارات المبنية التي يزيد ثمن بيعها على ثلاثين ألف جنيه إلى أصحابها عنها، متى كان ذلك، فإن الدعوى الماثلة تكون مقبولة بالنسبة إلى هذا البند وحده، ولا تمتد إلى ما سواه من أحكام المادة العاشرة سائلة البيان.

- المصلحة الشخصية المباشرة تعد شرط لقبول الدعوى الدستورية، ومناطقها أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية، وذلك بأن يكون الحكم في المسألة الدستورية لازما للفصل في الطلبات المرتبطة بها المطروحة أمام محكمة الموضوع .

- من المقرر أن المصلحة الشخصية المباشرة لا تعتبر متحققة بالضرورة بناء على مجرد مخالفة النص التشريعي المطعون عليه الدستور، بل يتعين أن يكون هذا النص - تطبيقه على المدعى - قد أخل بأحد الحقوق التي كفلها الدستور على نحو ألحق به ضررا مباشرا، وبذلك يكون شرط المصلحة الشخصية المباشرة في الدعوى الدستورية مرتبطا بالمقصم الذي أثار المسألة الدستورية، وليس بهذه المسألة في ذاتها منظورا إليها بصفة مجردة، وبالتالي لا تقوم هذه المصلحة إلا بتوافر شرطين أوليين يحددان معا مفهومها، ولا يتداخل أحدهما مع الآخر أو يندمج فيه، وإن كان إستقلال كل منهما عن الآخر لا ينفي تكاملهما وبدونهما مجتمعين لا يجوز للمحكمة الدستورية العليا أن تباشر رقابتها على دستورية النصوص التشريعية أولهما : أن يقيم المدعى - وفي حدود الصفة التي إحتصم بها بالنص التشريعي المطعون عليه - الدليل على أن ضررا واقعيا - اقتصاديا أو غيره - قد لحق به، ويتعين أن يكون هذا الضرر مباشرا، مستقلا بعناصره ممكنا إحراكه ومواجهته بالوضعية القضائية، وليس ضررا متوهما أو نظريا أو مجهلا، ذلك أن إسناده

الرقابة الدستورية إلى هذه المحكمة لا يتوخى الفصل في خصومة قضائية تكون فيها المصلحة نظرية صرفه كذلك التي تتوخى تقرير حكم الدستور مجردا في موضوع معين لأغراض أكاديمية أو أيولوجية، أو دفاعا عن قيم مثالية يرجى تبنيها، أو كتوغ من التعبير في الفراغ عن وجهة نظر شخصية. أو لتأكيد مبدأ سيادة القانون في مواجهة صور من الإخلال بمضمونه لا صلة للطاعن بها، أو لإرساء مفهوم في شأن مسألة لم يترتب عليها ضرر بالطاعن ولو كانت تثير اهتماما عاما، وإنما قصد المشرع بهذه الرقابة أن تقدم المحكمة من خلالها الرضوخ التي تقتضيها أحكام الدستور عند وقوع عدوان على الحقوق التي كفلها، ومن ثم تكون هذه الرقابة موطنا لمواجهة أضرار واقعية بغية ردها وتصفية آثارها القانونية، ولا يتصور أن تقوم المصلحة الشخصية المباشرة إلا مرتبطة بدفعها، ثانيهما : أن يكون مرد الأمر في هذا الصدد إلى النص التشريعي المطعون عليه، بما مؤداه قيام علاقة سببية بينهما تحتم أن يكون الضرر المدعى به ناشئا عن هذا النص ومترتبا عليه، فإذا لم يكن النص التشريعي قد طبق على المدعى أصلا، أو كان من غير المخاطبين بأحكامه أو كان قد أفاد من مزايده، أو كان الإخلال بالحقوق التي يدعيها لا يعود إليه، فإن المصلحة الشخصية المباشرة تكون متنفية، ذلك أن إبطال النص التشريعي في هذه الصور جميعها لن يحقق للمدعى أية فائدة عملية يمكن أن يتغير بها مركزه القانوني بعد الفصل في الدعوى الدستورية عما كان عليه قبل رفعها .

- إن شرط المصلحة الشخصية المباشرة يبرز بإعتباره محمدا لفكرة الخصومة في الدعوى الدستورية وميلورا نطاق المسألة الدستورية التي تدعى المحكمة الدستورية العليا للفصل فيها، مؤكدا ضرورة أن تكون المنفعة التي يقرها القانون هي محصلتها النهائية، ومنفصلا دوما عن مطابقة النص التشريعي المطعون عليه للدستور أو مخالفته لأحكامه .

#### الطعن رقم ٥٥ لسنة ١٢ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ٢٩٨ بتاريخ ١٨/٤/١٩٩٢

لما كان البين من إستقراء أحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ الذي صرحت محكمة الموضوع للمدعى بالطعن عليه بعدم الدستورية، أنه أدخل تعديلاً جوهرياً على بعض أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٩٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها، وذلك بأن استعاض عن بعض مواده بنصوص أخرى، فضلاً عن إضافة مواد جديدة إليه وإحلال جدول جديد يتضمن تعريفاً بالمواد المعترية جواهر مخدرة محل الجدول رقم ١ الملحق بهذا القرار بقانون. وكان الدفع بعدم الدستورية الذي أثاره المدعي أمام محكمة الموضوع وقدرت جديته، قد انصب على أحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ دون غيرها، وكان من المقرر - على ما جرى به قضاء المحكمة الدستورية العليا - أن مناط المصلحة في الدعوى

الدستورية - وهي شرط لقبوها - أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية وذلك بأن يكون الفصل في المسألة الدستورية لازماً للفصل في الطلبات المرتبطة بها المطروحة أمام محكمة الموضوع. لما كان ذلك، وكانت الجريمة التي نسبتها النيابة العامة إلى المدعى هي حيازته بقصد الاتجار وفي غير الأحوال المصرح بها قانوناً جوهرية مخدرة " حشيشاً " المنصوص عليه في البند ٥٧ من القسم الثاني من الجدول المشار إليه، فإن المصلحة الشخصية والمباشرة للمدعى تنحصر في الطعن بالنصوص المتعلقة بهذه الجريمة وحدها دون غيرها من أحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ التي لا صلة لها بها، كذلك المتعلقة بإنتاج الجواهر المخدرة أو استخراجها أو فصلها أو صنعها أو زرع نباتاتها أو إحرارها بقصد التعاطي، ومن ثم يتحدد نطاق الدعوى الرأهية بالبند "أ" من الفقرة الأولى من المادة ٣٤ والفقرة الأولى من المادة ٤٧ من القرار بقانون المشار إليه وما تضمنه البند ٥٧ من القسم الثاني من الجدول رقم ١ الملحق به، وذلك دون المواد ١/٧، ٢، ١ منه التي وإن تضمنتها قرار الاتهام في الدعوى الموضوعية وكانت متعلقة بالجريمة المنسوبة إلى المدعى اقوافها، إلا أن القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ لم يتناولها بالتعديل، وبالتالي لم تصرح محكمة الموضوع بالطعن عليها، فلا تمتد إليها - في الدعوى الماثلة - ولاية المحكمة الدستورية العليا التي لا تقوم إلا بإتصالها بالدعوى إتصلاً مطاباً للأوضاع المنصوص عليها في المادة ٢٩ "ب" من قانونها.

#### الطعن رقم ٦٥ لسنة ٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٣٠٧ بتاريخ ١٩٩٢/٥/١٦

مناط المصلحة في الدعوى الدستورية - وهي شرط لقبوها - أن يكون الفصل في المسألة الدستورية لازماً للفصل في الطلبات المرتبطة بها المطروحة على محكمة الموضوع. لما كان ذلك، وكان المدعيان بصفتهم قد دفعا أثناء نظر الدعوى الموضوعية بعدم دستورية المادة العاشرة من قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤، وكان النص المطعون فيه قد جرى تطبيقه في شأن الشركة التي يمثّلانها، وترتبت بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة إليها، وكانت محكمة الموضوع قد قدرت جديّة الدفع بعدم دستورية هذا النص، وكانت مصلحة المدعين بصفتهم - محدّدة على ضوء طلباتهم الموضوعية - لا ترتبط بالفصل في دستورية المادة العاشرة بكامل بنودها، وإنما تتحقّق فقط بالنسبة إلى ما ينطبق من أحكامها على نزاعهم الموضوعي ممثلاً في البند "أ" منها وذلك فيما تضمنه من عدم جواز رد الأراضى القضاء التي يزيد ثمن بيعها على ثلاثين ألف جنيه إلى أصحابها عينا. متى كان ذلك، فإن الدعوى الماثلة تكون مقبولة بالنسبة إلى هذا البند وحده، ولا تمتد إلى ما سواه من أحكام المادة العاشرة سائلة البيان.

الظعن رقم ٢٥ لسنة ١١ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٣٦٤ بتاريخ ١٩٩٢/٥/٢٧

إذا بنى المدعى على الفقرة الثانية من المادة ٥٥ من قانون الحماية الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ - وهي الفقرة المطعون عليها - آثارها الضامى أو ورثته بميزة النزول عن حق إنجاز مكتب الحماية لمن حدثتهم من الغير دون أن تكفل لمالك العين الحق فى أن يتقاسم مع المتنازل المقابل المروض للتنازل عنها وهو ما يخرج بالفقرة المطعون عليها عن عمومية القاعدة القانونية وتجردها باعتبارها استثناء غير مبرر من حكم المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١. هذا بالإضافة إلى انطوائها على مخالفة لجداً تكافؤ الفرص، وإخلالها بمبدأ مساواة المواطنين أمام القانون، والمنصوص عليهما فى المادتين ٨، ٤٠ من الدستور. وكان من المقرر - أن مناط المصلحة الشخصية المباشرة فى الدعوى الدستورية وهى شرط لقبولها - أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة فى الدعوى الموضوعية، وذلك بأن يكون الفصل فى المسألة الدستورية لازماً للفصل فى الطلبات المرتبطة بها المطروحة على محكمة الموضوع، متى كان ذلك، وكانت الدعوى الموضوعية تتعلق بنزول المدعى عليه الأول عن إجارة العين التى اتخذها مكتباً للمحاماة إلى المدعى عليه الثانى بوصفه طبيباً تمكنه من الانتفاع بها كعمادة طبية، وكان الدفع بعدم الدستورية الذى أبداه المدعى أمام محكمة الموضوع منحصرًا فى هذا النطاق وحده، فإن مصلحة الشخصية المباشرة إنما تتحدد فى المسألة الدستورية المتصلة بالنزاع الموضوعى، وهى تلك المتعلقة بنزول الضامى أو ورثته عن حق إنجاز مكتب الحماية لمزاولة غورها من المهنة الحرة أو لممارسة حرفة غير مقلقة للراحة أو مضرة بالصحة، ومن البديهي إن إحصار الظعن المائل فى النطاق المتقدم لا يعنى أن ما تضمنته الفقرة الثانية من المادة ٥٥ من قانون الحماية من أحكام تجاوز هذا النطاق وتعداه، قد أضحي مطهراً لما قد يكون عالقاً بها من مثالب موضوعية، إذ لا يزال مجال الظعن فيها مفتوحاً لكل ذى مصلحة.

الظعن رقم ١٣١ لسنة ٦ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٣١ بتاريخ ١٩٨٧/٥/١٦

يشترط لقبول التدخل الإنضمامى طبقاً لما تقضى به المادة "١٢٦" من قانون المرافعات، أن يكون لطالب التدخل مصلحة شخصية ومباشرة فى الإنضمام لأحد الخصوم فى الدعوى. ومناط المصلحة فى الإنضمام بالنسبة للدعوى الدستورية أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين مصلحة الخصم المتدخل فى ذات الدعوى الموضوعية التى أثير الدفع بعدم الدستورية بمناسبتها وأن يؤثر الحكم فى هذا الدفع على الحكم فيها. لما كان ذلك ولم يكن أى من طالبي التدخل فى الدعوى الدستورية طرفاً أصيلاً أو متدخلًا فى الدعوى الموضوعية ولم تثبت لأبيهم تبعاً لذلك صفة الخصم التى تسوغ اعتباره من ذوى الشأن فى الدعوى الدستورية، فإنه لا تكون لهم مصلحة قائمة فى الدعوى ويتعين لذلك الحكم بعدم قبول تدخلهم .



#### الطعن رقم ٥١ لسنة ٦ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٥٢ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٦

لئن كانت المادة "٥٦" من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ قد ألغيت بمقتضى نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضرائب على الدخل والتي نصت على أن "تلغى أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية وذلك فيما عدا المواد "٢٥" "٢٦" فقرة أولى "٢٩"، "٣٠"، "٣١" منه " إلا أن هذا الإلغاء لا يحول دون قبول الطعن بعدم دستورية تلك المادة من طبق عليه ذلك القانون خلال فترة نفاذه وترتب مقتضاه آثار قانونية بالنسبة له، بحيث تتوافر له بذلك مصلحة شخصية فى الطعن بعدم دستوريته .

#### الطعن رقم ٤٧ لسنة ٧ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٧٢ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٦

يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها، ومناط ذلك أن يكون ثمة إرتباط بينها وبين المصلحة القائمة فى الدعوى الموضوعية وأن يكون من شأن الحكم فى المسألة الدستورية أن يؤثر فيما أبدى من طلبات فى دعوى الموضوع، وإذ كانت المادة "٢٣٧" إجراءات جنائية المظعون عليها إنما تنظم حضور المتهمين أمام محكمة الجناح ولا تتصل بطلبات المدعى بالحق المدنى ولا تؤثر فيها، فإن مصلحة المدعى فى الطعن على هذه المادة تكون منطفية ويتعين بالتالى الحكم بعدم قبول الدعوى .

#### الطعن رقم ٦١ لسنة ٤ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٨٤ بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢٣

مناط قبول الدعوى الدستورية، هو أن يكون نص القانون أو اللاتحة المعروض على المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستوريته لازماً للفصل فى النزاع فى الدعوى الموضوعية التى أثيرت المسألة الدستورية بمناسبةها، بأن يكون من شأن الحكم فى هذه المسألة أن يؤثر فى الحكم فى دعوى الموضوع. وإذ كان المستهدف من الدعوى الدستورية المائلة التى تحركت بطريق الإحالة من محكمة الموضوع - هو الفصل فى مدى دستورية المواد ١، ٢، ٣، ٥، ٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بمحظر شرب الخمر، وكان الإتهام المسند إلى المتهم هو عن واقعة ضبطه فى الطريق العام فى حالة سكر بين والمعاقب عليها بالمادة السابعة على وجه التحديد دون ما هو منصوص عليه فى المواد الأخرى التى أوردها قرار الإحالة والتى لا تتعلق بالإتهام المسند إلى المتهم فى الدعوى الموضوعية، ومن ثم، فإن المصلحة لا تكون قائمة إلا بالنسبة للمادة السابعة ويتعين الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة لباقي المواد .

#### الطعن رقم ١٣١ لسنة ٥ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٧

لما كان المستهدف من الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون حماية القيم من العيب فيما تضمنه من إنشاء محكمة القيم، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بتاريخ ١٦

مايو سنة ١٩٨٧ فى الدعوى رقم ٦٠ لسنة ٤ قضائية " دستورية " برفض الطعن بعدم دستورية القانون المشار إليه، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة - بشأن دستوريته - حسماً قاطعاً مانعاً من نظر أى طعن يتور من جديد بشأنه، فإن المصلحة فى الدعوى تكون منتفية، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى .

#### الطعن رقم ٩٩ لسنة ٤ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ١١٩ بتاريخ ١٩٨٨/٦/٤

البن من نص الفقرة الأولى من المادة "٣" من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ أنه لم يغير من المراكز القانونية للأجانب الذين أبرمت مع دولهم إتفاقيات للتعويضات بل قصد إلى استمرار سريان أحكام تلك الإتفاقيات على رعايا هذه الدول بصريح نصه، وهى إتفاقيات لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقاً للأوضاع المقررة، ومن ثم يكون هذا النص المطعون عليه كاشفاً عن الأصل العام فى التفسير الذى يقضى بعدم إعمال القواعد العامة فيما ورد بشأنه نص خاص، وإذ كان القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ هو القانون العام فى شأن تصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة، فإنه يكون القانون الواجب التطبيق على جميع الحالات التى يحددها نطاق تطبيقه عدا ما استثنى بنصوص خاصة. وكان مؤدى النص المذكور أن المشرع إستهدف منه - وعلى ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقرار بقانون سالف الذكر - مجرد تأكيد سريان أحكام الإتفاقيات المشار إليها على رعايا الدول التى أبرمتها، وتعد أحكامها بهذه المثابة نصوصاً خاصة واجبة الأعمال فى نطاقها إستثناء من القواعد العامة لتصفية الحراسات الصادر بها القانون المذكور. وكان من المقرر أنه يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية أن توافر لدى الطاعن مصلحة شخصية مباشرة فى طعنه، ومناط هذه المصلحة إرتباطها بمصلحته فى الدعوى الموضوعية التى أثير الدفع بعدم الدستورية بمناسبةها والتى يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها، وإذ كان ما تستهدفه المدعية من دعواها الموضوعية هو الرد العيى لأموالها وممتلكاتها التى وضعت تحت الحراسة. وكان البن من نص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ إن مضمونه قد إنصرف إلى تطبيق أحكام الإتفاقيات المشار إليها، والتى لا يثر هذا القانون على سريانها حتى ولو خلا من النص المطعون عليه ومن ثم فإن مصلحة المدعية فى النعى على نص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار إليه تكون منتفية مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

#### الطعن رقم ١٠ لسنة ٧ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ١٢٧ بتاريخ ١٩٨٨/٦/٤

إنه عن طلب الحكومة فى مذكرتها التكميلية، الحكم بإنهاء الخصومة تأسيساً على أن المدعى إذ يستهدف من دعواه الموضوعية قبول أوراق ترشيحه لعضوية مجلس الشعب الذى صدر قرار رئيس الجمهورية رقم

٤٦ لسنة ١٩٨٧ بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٨٧، بله، فإن الدعوى الموضوعية بعد حل هذا المجلس تصبح غير ذات موضوع وتكون الخصومة في الدعوى الدستورية بالتالي منتهية. فإنه لما كان تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨٣ - المطعون فيه - بمقتضى القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦، الذى تلاه صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٧ بجل مجلس الشعب، لا يحول دون النظر والفصل فى الطعن بعدم الدستورية من قبل من طبق عليهم القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ المعدل للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ خلال فترة نفاذه، وترتبت بمقتضاها آثار قانونية بالنسبة إليهم، وبالتالي توافرت لهم مصلحة شخصية ومباشرة فى الطعن بعدم دستوريته، ذلك أن الأصل فى تطبيق القاعدة القانونية أنها تسرى على الوقائع التى تتم فى ظلها أى خلال الفترة من تاريخ العمل بها حتى تاريخ إلغائها، فإذا ألغيت هذه القاعدة وحلت محلها قاعدة قانونية أخرى، فإن القاعدة الجديدة تسرى من الوقت المحدد لنفاذها ويقف سريان القاعدة القديمة من تاريخ إلغائها، وبذلك يتحدد النطاق الزمني لسريان كل من القاعدتين، ومن ثم فإن المراكز القانونية التى نشأت وترتبت آثارها فى ظل القانون القديم تخضع لحكمه وحده. لما كان ذلك وكان القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ المطعون فيه قد طبق على المدعى وأعملت فى حقه أحكامه إذ حرمه من حق الترشح لعضوية مجلس الشعب، وظلت آثاره - وهى بقاؤه محروماً من حق الترشح لعضوية مجلس الشعب - قائمة بالنسبة إليه طوال مدة نفاذه، وكانت الدعوى الموضوعية لا زالت مطروحة أمام محكمة القضاء الإدارى بما تضمنته من طلبات ترتكز جميعها على الطعن بعدم دستورية القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ المعدل للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢، ويعتبر هذا الطعن أساساً لها، ومن ثم فإن مصلحة المدعى فى الدعوى الدستورية تظل قائمة، ويكون طلب الحكم باعتبار الخصومة الدستورية منتهية فى غير محله .

#### الطعن رقم ١٣ لسنة ٨ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٦٥ بتاريخ ١٩٨٩/٤/١

إنه بالنسبة لقرار محافظ الفيوم رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٨٤ - المطعون عليه - فإنه وإن كان وزير الإسكان والمرافق قد أصدر القرار الوزارى رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ الذى قضى فى مادته الأولى بسريان أحكام الباب الأول من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع المساكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على بعض قرى مركز سنورس ومن بينها قرية سهور القبلة، إلا أن هذا القرار الذى عمل به اعتباراً من اليوم التالى لنشره فى ٢٤ سبتمبر ١٩٨٧ لا ينسحب إلى الفترة التى كان فيها قرار محافظ الفيوم رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٨٤ قائماً نافذاً، ولا تعتبر به الخصومة فى الدعوى الراهنة منتهية، ذلك أن الإلغاء التشريعى لهذا القرار لا يحول دون الفصل فى الطعن عليه بعدم الدستورية من قبل من طبق عليهم

خلال فترة نفاذه وترتبت بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة إليهم تتحقق بإبطائها مصلحتهم الشخصية المباشرة في الطعن عليه بعدم الدستورية، ذلك أن الأصل في تطبيق القاعدة القانونية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو سريانها على الوقائع التي تتم في ظلها، أي خلال الفترة من تاريخ العمل بها حتى تاريخ إلغائها، فإذا ألغيت هذه القاعدة وحلت محلها قاعدة قانونية أخرى، فإن القاعدة الجديدة تسرى من الوقت المحدد لنفاذها ويقف سريان القاعدة القديمة من تاريخ إلغائها، وبذلك يتحدد النطاق الزمني لسريان كل من القاعدتين، ومن ثم فإن المراكز القانونية التي نشأت وترتبت آثارها في ظل القاعدة القديمة تخضع لحكمها. لما كان ذلك وكان وزير الإسكان والتعمير - وإعمالاً لنص المادة ١٤٤ من الدستور - هو المختص دون غيره بإصدار القرارات المنفذة للفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وكان قرار محافظ الفيوم رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٨٤ - وهو القرار المطعون عليه - قد صدر استناداً إلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ الذي سبق أن إنتهت هذه المحكمة إلى عدم دستورية الفقرة الثانية من مادته الأولى فيما تضمنته من إستبدال عبارة "محافظ المختص" بعبارة "وزير الإسكان" الواردة بالفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المأجر والمستأجر، ومتحلاً سلطة وزير الإسكان بعد أن عبه القانون القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه لإصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكامه، ومن بينها القرارات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الأولى منه، فإن قرار محافظ الفيوم رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٨٤ - بوصفه لائحة تنفيذية لذلك القانون - إذ نص على مد نطاق بعض أحكامه على بعض القرى الواقعة في دائرة محافظة الفيوم، يكون مشوباً بعبء دستوري لصدوره من سلطة غير مختصة بالمخالفة لحكم المادة ١٤٤ من الدستور الأمر الذي يعين معه الحكم بعدم دستوريته.

#### الطعن رقم ٨ لسنة ٧ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٨٣ بتاريخ ١٥/٤/١٩٨٩

- إن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ - المطعون عليه - بمقتضى القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ وما تلاه من صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٧ بحل مجلس الشعب، لا يحول دون النظر والفصل في الطعن بعدم الدستورية من قبل من طبق عليهم القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ المعدل للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ خلال فترة نفاذه، وترتبت بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة إليهم، وبالتالي توالت لهم مصلحة شخصية ومباشرة في الطعن بعدم دستوريته، ذلك أن الأصل في تطبيق القاعدة القانونية أنها تسرى على الوقائع التي تتم في ظلها، أي خلال فترة العمل بها حتى تاريخ إلغائها فإذا ألغيت هذه القاعدة وحلت محلها قاعدة قانونية أخرى، فإن القاعدة الجديدة تسرى من الوقت المحدد

لنفاذها ويقف سريان القاعدة القديمة من تاريخ إلغائها، وبذلك يتحدد النطاق الزمني لسريان كل من القاعدتين. ومن ثم فإن المراكز القانونية التي نشأت وترتبت آثارها في ظل القانون القديم تخضع لحكمه وحده. لما كان ذلك، وكان القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ المطعون فيه قد طبق على المدعى وأعملت في حقه أحكامه، إذ حرمه من حق الترشيح لعضوية مجلس الشعب. وظلت آثاره - وهي بقاؤه محروماً من حق الترشيح لعضوية مجلس الشعب قائمة بالنسبة إليه طوال مدة نفاذه، وكانت الدعوى الموضوعية ما زالت مطروحة أمام محكمة القضاء الإداري بما تضمنته من طلبات تركزت جميعها على الطعن بعدم دستورية القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ المعدل للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ ويعتبر هذا الطعن أساساً لها، ومن ثم يكون طلب الحكم بإعثار الخصومة منتهية في غير محله.

- يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية أن تتوافر للطاعن مصلحة شخصية ومباشرة في طعنه، ومناطق هذه المصلحة إرتباطها بمصلحته في دعوى الموضوع التي أثير الدفع بعدم الدستورية بمناسبةها والتي يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها، وإذ كان ما إستهدفه المدعى من دعواه الموضوعية هو إلغاء قرار وزير الداخلية بفتح باب الترشيح لعضوية مجلس الشعب فيما تضمنه من وجوب أن يرفق بطلب الترشيح صورة معتمدة من قائمة الحزب الذي ينتمي إليه المرشح مثبتاً بها إدراجه فيها، فإن طعنه ينصب على المادتين الخامسة مكرراً والسادسة فقرة ١ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ اللتين تضمنت أحكامهما وجوب إستيفاء هذا الشرط. أما باقي المواد المطعون عليها فليست للمدعى مصلحة شخصية ومباشرة في الطعن بعدم دستورتها إذ لا أثير لها على طلباته في الدعوى الموضوعية.

- لما كان المستهدف من الدعوى هو الفصل في مدى دستورية المادتين الخامسة مكرراً والسادسة فقرة ١ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣. وقد سبق للمحكمة الدستورية العليا أن قضت بعدم دستورية هذين النصين، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية هذين النصين حسماً قاطعاً مانعاً من نظر أي طعن يشور من جديد بشأنهما، فإن المصلحة في الدعوى بالنسبة للطعن عليهما تكون قد إنتفتت، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى.

الطعن رقم ١١ لسنة ٨ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٢٣٦ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢١

من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها، ومناطق ذلك أن يكون ثمة إرتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية وأن يكون من

شأن الحكم في المسألة الدستورية أن يؤثر فيما أبدى من طلبات في دعوى الموضوع، وإذ كان المدعى يستهدف من دعواه الدستورية إجازة الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة من المحكمة العليا للقيم وكان الثابت أن الدعوى الموضوعية لا زالت متداولة أمام محكمة القيم بمرجعتها الأولى - ويجوز الطعن في الأحكام الصادرة منها أمام المحكمة العليا للقيم - ومن ثم وإلى هذا الحد من دعوى الموضوع فإنه لا مصلحة للمدعى في إثارة حق الطعن لدى درجات أعلى من التقاضي ويتعين بالتالي القضاء بعدم قبول الدعوى .

#### الطعن رقم ٣٠ لسنة ١١ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٢٩٤ بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢٨

من المقرر أنه يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها، ومناطق ذلك أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية وأن يكون من شأن الحكم في المسألة الدستورية أن يؤثر فيما أبدى من طلبات في دعوى الموضوع. وإذ كان المستهدف من الدعوى الدستورية الماثلة، هو الفصل في مدى دستورية المادة "٣/٧" من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ والمادة "٣/٤" من القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١، والمادة "٢/٣" من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٨ والتي تقرر توقيع غرامات في أحوال معينة بغير الحصول على حكم قضائي، وكان المدعى قد نزل عن طلبه الموضوعي المتعلق بهذه الغرامة والذي كان قد أبداه أمام محكمة الموضوع بإقراره شخصياً بذلك بجلسة التحضير، وإذ كان النزول عن الحق الشخصي المدعى به عملاً قانونياً يتم بالإرادة المفردة وينتج أثره في إسقاطه، فإنه يترب على تنازل المدعى إنتفاء مصلحته في الفصل في مدى دستورية المواد الطعنية، إذ لم يعد ذلك لازماً للفصل في الدعوى الموضوعية، مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

#### الطعن رقم ٥٢ لسنة ٤ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٣٠٥ بتاريخ ١٩٩١/٣/٢

من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية أن تتوافر للطاعن مصلحة شخصية ومباشرة في طعنه، ومناطق هذه المصلحة ارتباطها بمصلحته في دعوى الموضوع التي أثير الدفع بعدم الدستورية بمناسبة والتي يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها، لما كان ذلك وكانت المحكمة العليا للقيم قد حكمت في الدعوى الموضوعية نهائياً بحكم غير قابل للطعن، فإن مصلحة المدعين في الدعوى الدستورية تكون قد إنتفت ويتعين بالتالي القضاء بعدم قبول الدعوى .

#### الطعن رقم ١٣ لسنة ٩ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٣٠٨ بتاريخ ١٩٩١/٣/٢

شرط قبول الدعوى الدستورية، أن تتوافر للمدعى مصلحة شخصية مباشرة في دعواه وقت رفعها، وأن تستمر تلك المصلحة حتى الحكم فيها، ومناطق هذه المصلحة ارتباطها بمصلحته في الدعوى الموضوعية التي

أثير الدفع بعدم الدستورية بمناسبةها والتي يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها وإذا انتهت الدعوى الجنائية إلى حكم بات ببراءة المدعى من التهمة التي نسبت إليه، فإنه تنفي مصلحته في الدعوى الدستورية مما يتعين معه الحكم بعدم قبولها .

#### الطعن رقم ٢٣ لسنة ٩ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٣٣٥ بتاريخ ١٩٩١/٥/٤

لما كان المستفاد من صحيفة الدعوى الدستورية أن المدعى يطعن بعدم دستورية المادة "١٥٢" من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ معدلاً بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ وذلك فيما يتضمنه صدرها من حظر إقامة أى مبان أو منشآت فى الأرض الزراعية وكذلك البندين ب، هـ من هذه المادة. وكانت هيئة قضايا الدولة قد دفعت بعدم قبول الدعوى على سند من أن البنود من أ إلى هـ من المادة "١٥٢" المشار إليها إنما تتضمن إستثناءات من قاعدة حظر إقامة المباني والمنشآت الواردة بصدر المادة، وأنه من ثم فإن القضاء بعدم دستورية البندين ب، هـ يؤدي بالضرورة إلى إتساع دائرة الحظر الواردة على إقامة المباني والمنشآت على الأرض الزراعية، وهو ما يعارض ومصلحة المدعى. وكان النص فى المادة "١٥٢" المطعون عليها أن "يحظر إقامة أى مبان أو منشآت فى الأراضي الزراعية ..... وتعتبر فى حكم الأراضي الزراعية، الأراضي البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية، ويستثنى من هذا الحظر: أ- ..... ب- الأراضي الداخلة فى نطاق الحيز العمرانى للقرى، والذي يصدر بتحديد قرار من وزير الزراعة بالإتفاق مع وزير التعمير. ج- ..... د- ..... هـ - الأراضي الواقعة بزماء القرى التي يقيم عليها المالك مسكناً خاصاً به أو مبنى يخدم أرضه، وذلك فى الحدود التي يصدر بها قرار من وزير الزراعة. وفيما عند الحالة المنصوص عليها فى الفقرة "ج" يشوب فى الحالات المشار إليها آنفاً صدور ترخيص من المحافظ المختص قبل البدء فى إقامة مبان أو منشآت أو مشروعات، ويصدر بتحديد شروط وإجراءات هذا الترخيص قرار من وزير الزراعة بالإتفاق مع وزير التعمير"، مؤداه أن ما ورد بالفقرة الأخيرة منه من إشتراط الحصول على ترخيص مسبق من المحافظ المختص قبل البدء فى إقامة أى مبان أو منشآت أو مشروعات فى الأراضي الزراعية، إنما يلحق كل بند من البنود الواردة بالمادة عدا البند "ج" الخاص بالمشروعات ذات النفع العام التي تقيمها الحكومة، بحيث لا يتسنى ممارسة أى من الإستثناءات الواردة بالبنود أ، ب، د، هـ، من المادة سالفة الذكر إلا مشروطاً بالحصول على الترخيص المنصوص عليه بتلك الفقرة الأخيرة، ومن ثم يشكل نص هذه الفقرة جزءاً لا يتجزأ من نص كل بند من البنود الأربعة المشار إليها فيقرأ كل بند مقترناً بما تضمنه من ضرورة سبق الحصول على ترخيص من المحافظ المختص بحد شروط وإجراءات منحه قرار من وزير الزراعة بالإتفاق مع وزير التعمير. وإذا كان مؤدى ما تقدم أن

المدعى إنما يستهدف من دعواه الدستورية الحكم بعدم دستورية ما يتضمنه صدر المادة "١٥٢" المشار إليها من حظر إقامة أية مبان أو منشآت في الأرض الزراعية وعدم دستورية البندين ب، هـ من هذه المادة فيما يتضمنه كل منهما - مرتبطاً بحكم الزوم بالفقرة الأخيرة من ذات المادة - من إشراط الحصول على ترخيص مسبق من المحافظ المخصص قبل البدء في إقامة أى مبان أو منشآت على الأرض الزراعية، ومن ثم فإن نعى المدعى على البندين ب، هـ المشار إليهما لا يتصب على ما يتضمنه كل منهما من إستثناء من قاعدة حظر إقامة المباني والمنشآت، وإنما على إشراط الحصول على ترخيص مسبق قبل إقامتها. لما كان ذلك، وكان الفصل في دستورية النص المطعون عليه - بالتحديد السالف - من شأنه التأثير في الإتهام الموجه إلى المدعى والمطروح على محكمة الموضوع، فإن الدفع بعدم قبول الدعوى الذى أبدته هيئة قضايا الدولة يكون فاقداً لأساسه حقيقةً بالإلتفات عنه .

#### الطعن رقم ٣٨ لسنة ١٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٣٥١ بتاريخ ١٩٩١/٥/٤

دفع المدعى عليهما بعدم قبول الدعوى الدستورية لإنتفاء مصلحة المدعين - وهم من غير حملة المؤهلات الدراسية - فى الطعن على سند من القول بأن الحكم بعدم دستورية نص المادة "٤٤" من قانون الخدمة العسكرية والوطنية المطعون عليه لا يترتب عليه تعديل أقدياتهم وعدم الأساس القانونى لمطالبتهم بضم مدد الأقدمية والخبرة وفقاً للنص الطعنين ومن ثم يجرّد دعواهم الموضوعية من سندها الأمر الذى تنفى معه مصلحتهم فى الطعن عليه - مردود بأن الطعن المائل لا يهدف إلى إبطال المادة "٤٤" المشار إليها برمتها وإنما ينصب على طلب الحكم بعدم دستورية ما تضمنه هذا النص من إفاة المجندين المؤهلين دون غيرهم من الأحكام التى أوردها فى شأن ضم مدد التجنيد، وإذ كانت الطلبات الموضوعية للمدعين تتركز على إستحقاقهم هذا الضم، فإن الفصل فى المسألة الدستورية تتحقق به مصلحتهم، ويكون الدفع بناء على ذلك على غير أساس.

#### الطعن رقم ٩ لسنة ٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٣٥٨ بتاريخ ١٩٩١/٦/١

لما كان مناط المصلحة فى الدعوى الدستورية هو إرباطها بالمصلحة القائمة فى دعوى الموضوع، وذلك بأن يؤثر الحكم الصادر فى المسألة الدستورية، فى الطلبات الموضوعية المبداة أمام محكمة الموضوع، وكان قرار وزير المالية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تحديد قيمة البضائع المستوردة للأغراض الجمركية ينص فى مادته الأولى على أن تقدر قيمة البضائع المحددة قيمتها بالنقد الأجنبى أو بحسابات غير مقبمة "على أساس القيمة الفعلية للبضاعة مقومة بالعملة المصرية فى ميناء أو مكان الوصول، محسوبة بسعر الصرف التشجيعى، فيما عدا البضائع المخولة قيمتها بسعر الصرف الرسمى، فتقدر قيمتها على أساس السعر الرسمى"



وكانت دعوى براءة الذمة المقامة من المدعى، تركز في جوهرها على المنازعة في سريان السعر التشجيعى الذى تضمنه هذا القرار فى شأن تقدير قيمة البضائع التى قام المدعى باستيرادها بالعملة الأجنبية، وكان المركز القانونى للمدعى - بالنسبة إلى الضريبة الجمركية المطالب بها - تحدد على مقتضى أحكام هذه المادة بعد أن إلزمت بها مصلحة الجمارك فى مجال تحديد الضرائب الجمركية المستحقة عليه فإن الفصل فى دعوى براءة الذمة يتوقف على الفصل فى دستورية القرار رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه دون غيره من القرارات الأخرى المطعون عليها وذلك فيما تضمنه من تقدير قيمة البضائع على أساس القيمة الفعلية محسوبة بسعر الصرف التشجيعى وبحسبان أن هذه القرارات لا تتصل بالطلبات الموضوعية، وليس من شأن الفصل فى دستورتها أن يؤثر فى تلك الطلبات، ذلك أن تلك القرارات لا تعدو أن تكون تنظيمًا عامًا يتوخى إنشاء سوق موازنة للسوق الرسمية القائمة على أساس سعر الصرف الرسمى، تقوم من خلالها البنوك التجارية المصرية بشراء وبيع ما يعرض عليها من العملات الأجنبية التى يمددها البنك المركزى وذلك بسعر صرف تشجيعى يتحدد على ضوء الإعتبارات والمؤشرات النقدية السائدة طبقاً للمادتين "١" و"٨" من القرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن تطوير السوق الموازنة للنقد، ومن ثم فإن هذا القرار - والذى حل محل القرار السابق رقم ٤٧٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن إنشاء سوق موازنة للنقد - يكون قد استهدف وضع التنظيم القانونى لهذه السوق بتعين مواردها وإستخداماتها المنظورة وغير المنظورة، فضلاً عن سائر القواعد الأخرى المتصلة بتلك السوق والتى لا شأن لها بأسس تحديد وتقدير وتحصيل الضريبة الجمركية أو شروط إستحقاقها، وإذ كان ذلك، فإن نطاق الطعن - فى الدعوى الماثلة - إنما ينحصر فى قرار وزير المالية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه ولا يتعداه إلى غيره من القرارات المطعون عليها فى صحيفة الدعوى الدستورية، حيث تعدم مصلحة الطاعن - فى هذه الدعوى - فى الطعن عليها، ويعين بالتالى عدم قبول الدعوى فى هذا الشق لإنشاء المصلحة .

#### الطعن رقم ٥٥ لسنة ٤ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٢٠ بتاريخ ١٩٩٢/٩/٥

مناطق المصلحة فى الدعوى الدستورية - وهى شرط لقبولها - أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة فى الدعوى الموضوعية، وذلك بأن يكون الفصل فى المسألة الدستورية لازماً للفصل فى الطلبات المرتبطة بها المطروحة أمام محكمة الموضوع، وإذ كان ما تضمنته الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القرار بقانون المطعون عليه من استمرار تطبيق أحكام إتفاقيات التعويضات مع بعض الدول الأجنبية على رعايا هذه الدول الذين خضعوا لتدابير الحراسة المشار إليها فى المادة الأولى من هذا القرار بقانون. مشروط بأن يكون المدعون من رعايا الدول الأجنبية التى أبرمت مصر معها إتفاقيات دولية فى شأن التعويضات التى

يستحقونها عن أموالهم وممتلكاتهم التي جرى إخضاعها لتدابير الحراسة استناداً إلى أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ، وكان المدعون لا يندرجون تحت هؤلاء الرعايا، بل تنظم أوضاعهم - وبحكم كونهم من المصريين الذين أسقطت عنهم الجنسية المصرية - الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القرار بقانون المطعون عليه التي أوردتها المشرع ليحدد بمقتضاها التعويض المستحق عن تدابير الحراسة لفتنين من الأشخاص هما: من أسقطت عنهم الجنسية المصرية ولم ترد إليهم من ناحية، ومن غادروا مصر مغادرة نهائية ولم يعودوا إلى الإقامة بها خلال المدة المنصوص عليها في القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بإصدار قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة من ناحية أخرى. متى كان ذلك، فإن مصلحة المدعين تتعلق بالفقرة الثانية من المادة الثالثة المشار إليها، وبها تتحدد المسألة الدستورية التي تدعى هذه المحكمة للفصل فيها.

#### الطعن رقم ١٢ لسنة ١٣ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ١١/٧/١٩٩٢

إذا كان وزير الترميم والتجارة الداخلية قد عفا عن الأفعال التي اتُّهمها القرار المطعون فيه صفحتها الإجرامية وأدخلها في دائرة الأفعال المباحة، وردّها بذلك إلى المشروعية، وكان قضاء المحكمة الدستورية العليا قد جرى على أن المصلحة الشخصية المباشرة تعد شرطاً لقبول الدعوى الدستورية، ومناطها أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية، وذلك بأن يكون الحكم في المسألة الدستورية لازماً للفصل في الطلبات المرتبطة بها المطروحة على محكمة الموضوع. متى كان ذلك، وكانت الواقعة محل الاتهام الجنائي - والتي كان القرار المطعون فيه قد اتُّهمها - لم تعد معاقبا عليها، فإن مصلحة المدعى في الدعوى تكون قد انطقت بعد أن غرض المشرع بصره عن منهجية اقتصادية سابقة خرج القرار المطعون فيه من صلبها، الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى.

#### الطعن رقم ٣ لسنة ١٢ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ١٢٤ بتاريخ ١/٢/١٩٩٣

من المقرر أن المصلحة الشخصية المباشرة هي شرط قبول الدعوى الدستورية، وأنه مما ينافيها الطعن في النصوص التشريعية بالطريق المباشر من خلال دعوى أصلية تقوم بذاتها منفصلة عن أي نزاع موضوعي ذلك أن مناط المصلحة في الدعوى الدستورية، أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة في الدعوى الموضوعية، وذلك بأن يكون الحكم في المسألة الدستورية لازماً للفصل في الطلبات الدستورية المرتبطة بها. لما كان ذلك لا يعدو تقرير حكم الدستور مجرداً في شأن النصوص التشريعية التي حددها المدعى بما مؤداه إنفاء ارتباطها بأية طلبات موضوعية وإستقلالها عنها، وكان الطلب الإحتياطي الذي قدمه المدعى إلى محكمة الموضوع وإجابتة إليه يقوم - في حقيقته - على دفع بعدم دستورية النصوص التشريعية التي

تتظم بأحكامها تقديم المشروعات الروحية أو الإنجاز فيها وألعاب القمار في المجال العامة والملاهي والحانات الليلية، في حين يقوم طلبه الأصلي على مصادرة الخمر على اختلاف أنواعها، ومصادرة الأدوات والنقود وغيرها من الأشياء التي إستخدمت في جرائم المسر، وتعويض أدبي تمثل في إقامة مساجد لله تعالى في ذات أماكن الحانات الليلية بجميع أنحاء الجمهورية، وكان الطالبان الأصلي والإحتياطي منفصلين عن أي نزاع موضوعي، فإن الخصومة المطروحة على محكمة الموضوع تستند موضوعها بالنسبة إلى كل من الطالبين تبعاً للحكم في الدعوى الدستورية. هذا بالإضافة إلى أن دعوى الموضوع - في النزاع المائل - إنما تتمحور عن نزاع مع النصوص المطعون عليها بقصد إهدارها وإسقاط الآثار القانونية المترتبة عليها، وتحل بالتالي إلى دعوى أصلية بعدم دستورتها، رفعت إلى هذه المحكمة بالمخالفة لنص المادة ٢٩ من قانونها، الأمر الذي يعين معه الحكم بعدم قبولها.

#### الطعن رقم ٢٣ لسنة ١٢ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ١٣١ بتاريخ ١٩٩٣/١/٢

- جرى قضاء المحكمة الدستورية العليا على أن المصلحة الشخصية المباشرة تعد شرطاً لقبول الدعوى الدستورية، ومناطها أن يكون ثمة إرتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية وذلك بأن يكون الحكم في المسألة الدستورية لازماً للفصل في الطلبات المرتبطة بها المطروحة على محكمة الموضوع. إذ كان ذلك، وكانت الفقرة الأولى من المادة ٥٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية هي ما جرى تطبيقه إبان فترة نفاذها على تصرف المدعين بالبيع فيما كانوا تملكه من أرض داخل كردون المدينة - وهو ما لا خلاف عليه بين طرقي الدعوى - وترتبت بمقتضاها آثار قانونية في حقهما بمثابة في إخضاع أرباحهما المقدرة عن تصرفيهما لسعر الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية طبقاً للفقرة الأخيرة من البند ١ من المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية. إذ كان ذلك، وكانت الفقرة الأولى من النص المطعون عليه تقضي بسريان هذا البند بأثر رجعي على التصرفات التي تم شهورها إعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٤ دون الضريبة المفروضة على التصرفات العقارية والتي سبق إستدائها منها وفق سعرها المحدد في الفقرة الثالثة من هذا البند، وما نشأ عن ذلك من مديونيتهم بالفرق الزائد بين الضريبيين، وحسباً بهما إلى الطعن في ربط الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وعناصرها عليهما أمام لجنة الطعن، ثم الطعن في قرار هذه اللجنة بشأنها أمام محكمة الموضوع، فباقتصار نزاعهما الموضوعي بذلك على تلك الضريبة، وكان لا مصلحة للمدعين في الطعن على الفقرة الرابعة من المادة ٥٦ لإلغاء الصلة بين سائر أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ - والتي تقرر هذه الفقرة سريانها إعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٨ - وبين طلباتهما

المطروحة في دعوها الموضوعية. إذ كان ذلك، فإن المسألة الدستورية المرتبطة بنزاعهما الموضوعي والمؤثرة فيه، إنما يتحدد إطارها ونطاقها في نص الفقرة الأولى من المادة ٥٦، وذلك فيما قرره من فرض ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على الأرباح الناتجة عن التصرفات العقارية الواقعة على الأراضي داخل كردون المدينة، السابق شهرها بدءاً من أول يناير سنة ١٩٧٤، مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى فيما عدا هذا لشق منها.

- جرى قضاء المحكمة الدستورية العليا على أن الفصل فيما قد يدعى به أمامها من تعارض بين نص تشريعي وقاعدة موضوعية في الدستور، سواء بتقرير قيام المخالفة المدعى بها أو بنفيها، إنما يعد قضاء في موضوعها متطوياً لزوماً على إستيفاء النص المطعون عليه للأوضاع الشكالية التي تطلبها الدستور، ومانعاً من العودة إلى بحثها، ذلك أن العيوب الشكالية - وبالنظر إلى طبيعتها - لا يتصور أن يكون بحثها تالياً للخوض في المطاعن الموضوعية، ولكنها تقدمها، ويتعين على هذه المحكمة بالنسبة إلى أن تتحراها بلوغاً لغاية الأمر فيها، ولو كان نطاق الطعن المعروض عليها محدداً في إطار المطاعن الموضوعية دون سواها. ومن ثم تفرض العيوب الشكالية ذاتها على المحكمة دوماً. إذ يستحيل عليها أن تتجاهلها عند مواجهتها لأية مطاعن موضوعية، والأمر على نقيض ذلك حين يكون الطعن منحصراً في المطاعن الشكالية. إذ يكون قرار المحكمة بشأنها متعلقاً بها وحدها. ولا يعتبر حكمها برفض هذه المطاعن مطهراً للنصوص المطعون عليها من مثالبها الموضوعية، أو مانعاً كل ذي مصلحة من طرحها على المحكمة وفقاً لقانونها. وأياً كانت المطاعن الموجهة إلى النصوص التشريعية، فإن قضاء المحكمة في شأنها - وفي الحدود المتقدمة - إنما يحوز حجية مطلقة في مواجهة الدولة بتنظيماتها المختلفة وبالنسبة إلى الكافة، وهي حجية لا يجوز إهدارها أو المساس بها، وتحول بذاتها دون إعادة عرض النزاع محلها من جديد على هذه المحكمة.

- جرى قضاء المحكمة الدستورية العليا على أن المصلحة الشخصية المباشرة تعد شرطاً لقبول الدعوى الدستورية، ومناطها أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية، وذلك بأن يكون الحكم في المسألة الدستورية لازماً للفصل في الطلبات المرتبطة بها المطروحة على محكمة الموضوع. إذ كان ذلك، وكانت الفقرة الأولى من المادة ٥٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية هي التي جرى تطبيقها بأن قوة نفاذها، على تصرف المدعين بالبيع فيما كانتا تملكانه من أرض داخل كردون المدينة وترتبت بمقتضاها آثار قانونية في حقهما. بمثلة في إخضاع أرباحهما عنهما للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بأثر رجعي - وهي موضوع منازعاتهما أمام محكمة الموضوع - متى كان ذلك، فإن إطار ونطاق المسألة الدستورية المرتبطة بهذا النزاع الموضوعي، ينحصر في نص الفقرة الأولى من

هذه المادة وذلك فيما قررت من فرض الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بالنسبة للتصرفات الواقعة على الأراضي داخل كردون المدينة السابق شهرها باعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٤.

الطعن رقم ٣٧ لسنة ١١ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ١٨٣ بتاريخ ١٩٩٢/٢/٦

متى كان الين من الأوراق أن الضرور من الوقائع التى نسبها إليه المدعى فى أحد مؤلفاته - والى اعتبرها قدفا علنيا فى حقه - هو الذى أقام الادعاء المباشر - وبه ترفع الدعوى الجنائية - وكان من المقرر قانونا أن المصلحة الشخصية المباشرة - وهى لقبول الدعوى الدستورية - مناطها أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة فى الدعوى الموضوعية. وذلك بأن يكون الحكم الصادر فى المسألة الدستورية مؤثرا فى الطلبات الموضوعية المرتبطة بها والمطروحة أمام محكمة الموضوع، وكان انعقاد الخصومة الجنائية من خلال الادعاء المباشر يتحقق بإعلان صحيفة التكاليف بالحضور إلى المنهم بناء على طلب المدعى بالحق المدنى وكان المدعى فى الدعوى الماثلة قد كلف بالحضور أمام المحكمة الجنائية مباشرة وبدون تحقيق سابق، فإن مصلحته الشخصية المباشرة التى يتحدد بها نطاق الطعن فى الدعوى الماثلة تنحصر فيما تضمنته الفقرة الثانية من المادة ١٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية من إلزامه إعلان التية والمدعى بالحق المدنى، بيان الأدلة على صحة كل واقعة أسندها علانية إلى المدعى بالحق المدنى، وذلك خلال الميعاد المحدد فيها، وهو خمسة الأيام التالية لإعلان التكاليف بالحضور، وإلا سقط حقه فى إقامة الدليل.

الطعن رقم ٤٥ لسنة ١٣ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٢٢٢ بتاريخ ١٩٩٣/٣/٢٠

من المقرر قانوناً - وعلى ما جرى به قضاء المحكمة الدستورية العليا - أن المصلحة الشخصية المباشرة تعد شرطاً لقبول الدعوى الدستورية. ومناطها أن يكون ثمة إرتباط بينها وبين المصلحة فى الدعوى الموضوعية، وذلك بأن يكون الحكم فى المسألة الدستورية العليا لازماً للفصل فى الطلبات الموضوعية المرتبطة بها المطروحة على محكمة الموضوع. متى كان ذلك، وكان شرط المصلحة الشخصية المباشرة يعتبر محدداً لفكرة الخصومة فى الدعوى الدستورية، وبلوراً نطاق المسألة الدستورية التى تدعى هذه المحكمة للفصل فيها، فإن لازم ذلك أن يكون الحكم الصادر فى الدعوى الدستورية مؤثراً فيما تنتهى إليه محكمة الموضوع فى شأن الطلبات الموضوعية المرتبطة بها، فإذا لم يكن له بها من صلة، كانت الدعوى الدستورية غير مقبولة. لما كان ذلك وكان النزاع الموضوعى يتعلق بطلب تصحيح إسم شخص معين كان قد اختصم فى دعوى سابقة من أحمد عيد حسن إلى أحمد عيد حسين، فإنه لا يكون للمدعى فى الدعوى الدستورية أية مصلحة شخصية مباشرة فى الطعن على نصين تشريعيين متعلقين بإيجار الأماكن بمقولة تعارضهما مع أحكام الشريعة الإسلامية التى تقضى بأن عقد الإيجار محدد المدة، وأنه يزول بإنتهاء مدته، ذلك لأن ما قد يصدر عن

الحكمة الدستورية العليا من قضاء في شأن دستورية هذين النصين ليس له صلة بالطلب المطروح في الدعوى الموضوعية .

الطعن رقم ٧ لسنة ٨ مكتب قتي ٥ صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ١٥/٥/١٩٩٣

- إن المصلحة الشخصية المباشرة تعد شرطاً لقبول الدعوى الدستورية، ومناطها أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية، وذلك بأن يكون الحكم الصادر في الدعوى الدستورية لازماً للفصل في مسألة كلية أو فرعية تدور حولها الخصومة - بأكملها أو في شق منها - في الدعوى الموضوعية، فإذا لم يكن له بها من صلة، كانت الدعوى الدستورية غير مقبولة. ومن ثم لا يكفي لقيام المصلحة الشخصية المباشرة التي تعتبر شرطاً لقبول الدعوى الدستورية، أن يكون النص التشريعي المطعون عليه مخالفاً في ذاته للدستور، بل يتعين أن يكون هذا النص - بتطبيقه على المدعى - قد أخل بأحد الحقوق التي كفلها على نحو إلحقي به ضرراً مباشراً. إذ كان ذلك، فإن شرط المصلحة الشخصية المباشرة يفدو متصلاً بالحق في الدعوى، ومرتبطاً بالخصم الذي أثار المسألة الدستورية، وليس بهذه المسألة في ذاتها منظوراً إليها بصفة مجردة، وهو بذلك يعتبر محمداً لفكرة الخصومة في الدعوى الدستورية، مبلوراً لنطاق المسألة الدستورية التي تدعى هذه المحكمة للفصل فيها، ومؤكداً ضرورة أن تكون النفعة التي يقرها القانون هي محصلتها النهائية، ومنفصلاً دوماً عن مطابقة النص التشريعي المطعون عليه للدستور أو مخالفته لقيوده ونواحيه، ومستلزماً أبداً أن يكون الفصل في المسألة الدستورية موطئاً للفصل في الطلبات الموضوعية المرتبطة بها والمطروحة أمام محكمة الموضوع. متى كان ما تقدم، وكان المدعى ينمى على المواد ٥ مكرراً بفقرتها الأولى والثالثة، و١١ مكرراً، و٢٣ مكرراً بفقرتها الثانية والثالثة التي أضافتها المادة الأولى من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ إلى الموسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ مخالفتها للدستور وكانت دعوى الموضوع الماثمتان من المدعى عليها عند المدعى - واللذان أثير فيهما الدفع بعدم الدستورية - قد توجها الحكم باستقلالها وصيرها منه بمسكن الزوجية حتى تنقضي حضانتها له بالإضافة إلى القضاء لها قبله بمتعة تماثل نفقة مدة حددها - فإن الفصل في دستورية المواد ٥ مكرراً بفقرتها الأولى والثالثة و١١ مكرراً، و٢٣ مكرراً بفقرتها الثانية والثالثة، لن يكون لازماً للفصل في الطلبات الموضوعية المطروحة أمام محكمة الموضوع، إذ ليس هذه المواد من صلة بتلك الطلبات، بما مؤداه إنتفاء إرتباطها بالمصلحة الشخصية المباشرة - وهي شرط قبول الدعوى الدستورية ومناطها - وآية ذلك أن أولى هذه المواد تقرر التزام المطلق بأن يوثق إشهار طلاقه، وتحدد الآثار المترتبة على الطلاق وتاريخ سريانه، أما ثانيها فغايتها ضمان إعلام كل زوجة على العصمة بالزواج الجديد وتقرير حقها في طلب التطلق من زوجها، وكذلك

ضوابط حق الزوجة الجديدة في طلبه، وتبين ثالثها العقوبة الجنائية التي يتعين توقيعها على المطلق عند مخالفته الأحكام المنصوص عليها في المادة ٥ مكرراً المشار إليها. متى كان ذلك، فإن المصلحة في الطعن على المواد السالف بيانها، تكون متخلفة .

- لا حاجة في القول بأن مجرد توافر المصلحة عند رفع الدعوى الدستورية يعتبر كافياً لقبولها ولو قام الدليل على تخلفها قبل الفصل فيها، ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن توافر شرط المصلحة في الدعوى عند رفعها، ثم تخلفه قبل أن تصدر حكمها فيها، مؤداه زوال هذه المصلحة، وذلك أياً كانت طبيعة المسألة الدستورية التي تدعى المحكمة الدستورية العليا لتقول كلمتها في شأنها .

#### الطعن رقم ٢ لسنة ١٢ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٢٩٨ بتاريخ ١٥/٥/١٩٩٣

- إن مفهوم المصلحة الشخصية المباشرة - وهي شرط لقبول الدعوى الدستورية - إنما يتحدد بإجماع شرطين أولهما : أن يقدم المدعى - وفي حدود الصفة التي يختصم بها النص التشريعي المطعون فيه - الدليل على أن ضرراً واقعياً - إقتصادياً أو غيره - قد لحق به. ويتعين أن يكون هذا الضرر مباشراً ومستقلاً بعناصره، ممكناً إدراكه ومواجهته بالوضعية القضائية، وليس ضرراً متوهماً أو نظرياً أو مجهولاً، بما مؤداه أن الرقابة الدستورية يتعين أن تكون موطناً لمواجهة أضرار واقعية بغية ردها وتصفية آثارها القانونية ولا يتصور أن تقوم المصلحة الشخصية المباشرة إلا مرتبطة بدفعها. ثانيهما : أن يكون مرد الأمر في هذا الضرر إلى النص التشريعي المطعون عليه، فإذا لم يكن هذا النص قد طبق على المدعى أصلاً، أو كان من غير المتخاطبين بأحكامه، أو كان قد أفاد من مزايده، أو كان الإخلال بالحقوقي التي يدعيها لا يعود إليه، فإن المصلحة الشخصية المباشرة تكون متفتية، ذلك أن إبطال النص التشريعي في هذه الصور جميعها لن يحقق للمدعى أية فائدة عملية يمكن أن يتغير بها مركزه القانوني بعد الفصل في الدعوى الدستورية، عما كان عليه عند رفعها .

- إذ نص القرار الوزاري رقم ٦ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام قرار وزير التجارة رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ على أن يعمل به اعتباراً من الخامس من يناير ١٩٨٥، وعلى ألا تسرى أحكامه على " ما تم شحنه قبل تاريخ العمل به "، وكان المدعى قد حضر نطاق طعنه بعدم الدستورية في هذا الإستهانة، وكان مناط المصلحة الشخصية المباشرة أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية، وذلك بأن يكون الحكم الصادر في المسألة الدستورية لازماً للفصل في الطلبات الموضوعية المرتبطة بها المطروحة على محكمة الموضوع، فإذا لم يكن له بها من صلة، كانت الدعوى الدستورية غير مقبولة، وكان الأثر الرجعي الذي نعاه المدعى على القرار المطعون فيه - وبافتراض صحة إدعائه بقيام هذا الأثر - متعلقاً

بأية سيارة يجرى شحنها قبل العمل بأحكام القرار رقم ٦ لسنة ١٩٨٥ المشار إليه، وكان ثابتاً من الأوراق أن السيارة محل الدعوى الموضوعية التي أقامتها الإدارة الجمركية ضده لمطالبته بتعويض بمقابل قيمتها، قد جرى شحنها بعد العمل بأحكام هذا القرار - وتحديداً في ٩ من يونيو سنة ١٩٨٨ - فإن الحكم بإلغاء النص التشريعي المطعون فيه - في حدود نطاق هذا الطعن - لن يعود على المدعى بأية فائدة عملية يمكن أن يتغير بها مركزه القانوني بعد الفصل في الدعوى الدستورية عما كان عليه عند رفعها، ذلك أن القرار المطعون فيه أخرج من مجال تطبيقه السيارات التي تم شحنها قبل العمل بأحكامه، وقد تم شحن السيارة - التي تدور الدعوى الموضوعية حول مطالبته بقيمتها - بعد العمل بالقرار المطعون فيه، وكان ما نص عليه هذا القرار من سريان أحكامه إعتباراً من الخامس من يناير سنة ١٩٨٥ ليس له محل طعن في الدعوى الدستورية الماثلة، فإن إلغاء ما تضمنته مادته الرابعة من عدم سريانه على ما تم شحنه قبل تاريخ العمل بأحكامه، لن يكون له من أثر على الدعوى الموضوعية لعدم إنطباق الإستثناء المنصوص عليه فيها في شأنها أصلاً، وإنشاء علاقة سببية بالتالي بين الضرر الذي يدعيه من ناحية، والنص التشريعي المطعون عليه من ناحية أخرى، الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

#### الطعن رقم ١٥ لسنة ١٤ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٥/٥/١٩٩٣

إن المصلحة الشخصية المباشرة، وهي شرط لقبول الدعوى الدستورية، مناطها - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - أن يكون ثمة إرتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية، وذلك بأن يكون الحكم في المسألة الدستورية لازماً للفصل في الطلبات المرتبطة بها المطروحة أمام محكمة الموضوع بما مؤداه أن شرط المصلحة الشخصية المباشرة يعتبر متصلاً بالحق في الدعوى، ومرتبطاً بالخصم الذي أثر المسألة الدستورية وليس بهذه المسألة في ذاتها منظوراً إليها بصفة مجردة. وبذلك يكون شرط المصلحة الشخصية المباشرة مبلوراً فكرة الخصومة في الدعوى الدستورية، محدداً نطاق المسألة الدستورية التي تدعى هذه المحكمة للفصل فيها، ومنفصلاً دوماً عن مطابقة النص التشريعي المطعون عليه لأحكام الدستور أو مخالفته لضوابطه، ومستتراً أبداً أن يكون الحكم الصادر في المسألة الدستورية موثقاً للفصل في مسألة كلية أو فرعية تدور حولها الخصومة في الدعوى الموضوعية. إذ كان ذلك. وكان النزاع في الدعوى الموضوعية يدور في جوهره حول صحة أو بطلان إنتخاب المدعى عليه الأخير لتصب نقيب مصممي الفنون التطبيقية - والذي كان المدعى أحد المرشحين له - فإن نطاق المسألة الدستورية التي تدعى هذه المحكمة للفصل فيها - في الدعوى الماثلة - يتحدد على ضوء ما تضمنته الفقرة الثانية من المادة ١٩ سالفه البيان من أحكام تتعلق بالطعن على إنتخاب النقيب، دون أجزائها الأخرى .



إن المصلحة الشخصية المباشرة - وهي شرط لقبول الدعوى الدستورية - مناطها أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية، وذلك بأن الحكم في المسألة الدستورية لازماً للفصل في الطلبات المرتبطة بها المطروحة أمام محكمة الموضوع. بما مؤداه أن شرط المصلحة الشخصية المباشرة يعتبر متصلاً بالحق في الدعوى، ومرتباً بالخصم الذي أثار المسألة الدستورية - وليس بهذه المسألة في ذاتها منظوراً إليها بصفة مجردة. وبذلك يكون شرط المصلحة الشخصية المباشرة مبدوراً فكرة الخصومة في الدعوى الدستورية، محدداً نطاق المسألة الدستورية التي تدعى هذه المحكمة للفصل فيها، ومنفصلاً دوماً عن مطابقة النص التشريعي المطعون عليه لأحكام الدستور أو مخالفته لضوابطه، ومستلزماً أبداً أن يكون الحكم الصادر في المسألة الدستورية موثقاً للفصل في مسألة كلية أو فرعية تدور حولها الخصومة في الدعوى الموضوعية، فإذا لم يكون له بها صلة، كانت الدعوى الدستورية غير مقبولة. إذ كان ذلك، وكانت لائحة النظام الخاص بأعضاء الإدارة القانونية بالشركة التي يتبعها المدعيان لم تصدر بعد، وكان نص الفقرة الأولى من المادة ٨ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن إصدار قانون المحاماة هو ما جرى تطبيقه عليهما وترتبت بمقتضاه آثار قانونية في حقهما مثله فيها وجه إليهما من ملاحظة فنية لقيامهما بالدفاع عن رئيس مجلس إدارة شركة القطاع العام التابعين لها في دعوى تأديبية مقامة ضده عن أحد أخطائه الشخصية التي يسأل عنها في ذمته المالية، وكان النزاع في الدعوى الموضوعية يدور حول صحة أو بطلان هذه الملاحظة فإن المسألة الدستورية المرتبطة بنزاعهم الموضوعي والمؤثرة فيه، والتي تدعى هذه المحكمة للفصل فيها - في الدعوى الماثلة - إنما يتحدد إطارها ونطاقها في نص الفقرة الأولى من المادة ٨ سالفه البيان، وذلك فيما قرره من عدم جواز مزاولة محامى الإدارات القانونية بشركات القطاع العام أعمال المحاماة لغير الجهات التي يعملون بها وإلا كان العمل باطلاً. وإحصار المسألة الدستورية في هذا النطاق، مؤداه عدم قبول الدعوى فيما جاوز هذا الشق فيها، وهو ما يتعين الحكم به.

إن المصلحة الشخصية المباشرة - وهي شرط لقبول الدعوى الدستورية - مناطها - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية، وذلك بأن يكون الحكم في المسألة الدستورية لازماً للفصل في الطلبات المرتبطة بها المطروحة أمام محكمة الموضوع، بما مؤداه أن شرط المصلحة الشخصية المباشرة يعتبر متصلاً بالحق في الدعوى ومرتباً بالخصم الذي أثار المسألة الدستورية وليس بهذه المسألة في ذاتها منظوراً إليها بصفة مجردة ومن ثم يبرز شرط المصلحة

الشخصية المباشرة باعتباره مبلوراً لفكرة الخصومة في الدعوى الدستورية، محددا نطاق المسألة الدستورية التي تدعى هذه المحكمة للفصل فيها، منفصلاً دوماً عن موافقة النص التشريعي المطعون عليه لأحكام الدستور أو مخالفته لضوابطه، مستلزماً أبداً أن يكون الحكم الصادر في المسألة الدستورية موثقاً للفصل في مسألة كلية أو فرعية تدور حولها الخصومة في الدعوى الموضوعية.

الطعن رقم ٣ لسنة ١٤ مكتب قننى ٥ صفحة رقم ٤٧٩ بتاريخ ٦/٢/١٩٩٣

ما قرره المدعون من أن شرط المصلحة الشخصية المباشرة يناقض بالضرورة الطبيعة العينية للدعوى الدستورية ويجرد الحقوق التي كفلها الدستور من ضماناتها عملة في ملاحقة كل مواطن للنصوص التشريعية المخالفة للدستور، مردود بأن من المقرر أن الحقوق لا يكتمل تنظيمها في غيبة وسائل حمايتها ومن بينها - وفي موقع الصدارة منها - الدعوى التي تكفل حماية الحقوق التي وقع العدوان عليها والتضاتها. متى كان ذلك وكان شرط المصلحة الشخصية المباشرة يعتبر متصلاً بالحق في الدعوى، وهو حق يقوم مستقلاً عن الحق الذي تقام الدعوى لطلب القضاء، وكان لا يكفى لقيام المصلحة الشخصية التي تعتبر شرطاً لقبول الدعوى الدستورية، أن يكون النص التشريعي المطعون عليه مخالفاً في ذاته للدستور، بل يتعين أن يكون هذا النص - بتطبيقه على المدعى - قد أخل بأحد الحقوق التي كفلها على نحو الحق به ضرراً مباشراً فإن شرط المصلحة الشخصية المباشرة يندو متصلاً بالحق في الدعوى، ومرتباً بالخصم الذي أثار المسألة الدستورية، وليس بهذه المسألة في ذاتها منظوراً إليها بصفة مجردة. ومن ثم يبرز شرط المصلحة الشخصية المباشرة باعتباره محدداً لفكرة الخصومة في الدعوى الدستورية، مبلوراً نطاق المسألة الدستورية التي تدعى هذه المحكمة للفصل فيها، ومؤكداً ضرورة أن تكون النفعة التي يقرها القانون هي محصلتها النهائية، ومنفصلاً دوماً عن مطابقة النص التشريعي المطعون عليه للدستور أو مخالفته لأحكامه.

\* الموضوع الفرعي : انتهاء الخصومة في الدعوى الدستورية :

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٤ مكتب قننى ٥ صفحة رقم ١٨٥ بتاريخ ٧/٣/١٩٩٢

إن قضاء المحكمة الدستورية العليا - فيما فصل فيه - سواء من ناحية العيوب الشكلية أو المطاعن الموضوعية إنما يحوز حجية مطلقة في مواجهة الكافة وبالنسبة إلى الدولة بسلطاتها المختلفة، تحول بذاتها دون المجادلة فيه أو إعادة طرحه من جديد أمام هذه المحكمة لمواجهته، ذلك أن الخصومة في الدعوى الدستورية - وهي بطبيعتها من الدعاوى العينية - إنما توجه إلى النصوص التشريعية المدعى مخالفتها للدستور، ولا يعتبر قضاء المحكمة باستيفاء العمل التشريعي لأوضاعه الشكلية أو بتوافق النصوص المطعون

عليها أو تعارضها مع الأحكام الموضوعية في الدستور متصرفاً إلى الخصوم في الدعوى التي صدر فيها، بل متعبداً إلى الكافة، ومنسحباً إلى كل سلطة في الدولة بما يردّها عن التحلّل منه أو مجاوزة مضمونه. متى كان ذلك، فإن الخصومة في الدعوى الماثلة بالنسبة للطعن على القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ وقد حسمتها هذه المحكمة من قبل بحكمها الصادرين بتاريخ ٢١ يونه سنة ١٩٨٦ في الدعويين رقمي ١٣٩، ١٤٠ لسنة ٥ قضائية " دستورية " النضمتين، والدعوى رقم ١٤٢ لسنة ٥ قضائية " دستورية " إذ قضت بعدم دستورية المادة الثانية منه فيما نصت عليه من " وذلك ما لم يكن قد تمّ بيعها ... " وبرفض ما عدا ذلك من طلبات - وهما مستعصيان على الجدل - تكون منتهية.

#### \* الموضوع الفرعي : إنقطاع الخصومة في الدعوى الدستورية :

الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٤ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٢٩ بتاريخ ١١/٢/١٩٩١  
لما كان الثابت بالأوراق أن المدعى قد توفى إلى رحمة الله وكانت الدعوى الدستورية لم تنهياً للحكم في موضوعها، ومن ثمّ يتعين الحكم بإنقطاع سير الخصومة عملاً بالمادة ١٣٠ من قانون المرافعات.

#### \* الموضوع الفرعي : ترك الخصومة في الدعوى الدستورية :

الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٤ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٣٢٥ بتاريخ ٥/٣/١٩٨٦  
أنّ المدعية قررت ترك الخصومة في الدعوى ووافق المدعى عليهم على هذا الطلب، ومن ثمّ يتعين إجابة المدعية إلى طلبها عملاً بالمادتين ١٤١، ١٤٢ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٧٣ لسنة ١٢ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٢٤٢ بتاريخ ٣/٧/١٩٩٢  
لما كان الحاضر عن المدعى قد قرر بترك الخصومة في الدعوى الدستورية، بمقتضى توكيل يخوله ذلك صراحة، وقبل الحاضر عن المدعى عليهم ذلك، وكان ترك الخصومة في الدعوى قد نظمته قانون المرافعات في المواد ١٤١ وما بعدها، والتي تسرى في شأن الدعاوى الدستورية، وفقاً للمادة ٢٨ من قانون المحكمة الدستورية العليا، فإنه يتعين إجابته إلى طلبه وإثبات تركه الخصومة.

الطعن رقم ١١ لسنة ١٢ مكتب فني ٥ صفحة رقم ١٢ بتاريخ ٦/٧/١٩٩١  
لما كان المدعى قد قرر ترك الخصومة في الدعوى الدستورية ووافق المدعى عليهم، فإنه يتعين إجابة المدعى إلى طلبه والحكم بإثبات تركه الخصومة عملاً بالمواد ١٤١، ١٤٢، ١٤٣ من قانون المرافعات.

**\* الموضوع الفرعي : تصدى المحكمة الدستورية للدعوى :**

**الطعن رقم ١٠ لسنة ١ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٥٠ بتاريخ ١٦/٥/١٩٨٢**

لما كانت المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة تنص على أن " تختص إحدى دوائر المحكمة الإدارية العليا دون غيرها بالفصل فى الطلبات التى يقدمها رجال مجلس الدولة بإلغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم وذلك عدا النقل والتدب متى كان مبنى الطلب عيباً فى الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ فى تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة، فإنها تآثل فى حكمها الفقرة الأولى من المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ فيما نصت عليه من أن " تختص دوائر المواد المدنية والتجارية بحكمة النقض دون غيرها بالفصل فى الطلبات التى يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم وذلك عدا النقل والتدب متى كان مبنى الطلب عيباً فى الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ فى تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة "، الأمر الذى دعا المحكمة إلى أعمال رخصة التصدى المتاحة لها طبقاً للمادة ٢٧ من قانونها فيما يتعلق بهذه المادة الأخيرة لإتصالها بالنزاع المطروح عليها.

**الطعن رقم ٩٧ لسنة ٤ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ١١٥ بتاريخ ٤/٦/١٩٨٨**

لا محل لما طلبته المدعية من أعمال هذه المحكمة لرخصة التصدى لعدم دستورية القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون حماية القيم من العيب والقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء المجلس الأعلى للهيئات القضائية، عملاً بالمادة ٢٧ من قانون المحكمة والتى تنص على أنه : " يجوز للمحكمة فى جميع الحالات أن تقضى بعدم دستورية أى نص فى قانون أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصاتها ويتصل بالنزاع المطروح عليها وذلك بعد إتباع الإجراءات المقررة لتحضير الدعوى الدستورية "، وذلك إن أعمال الرخصة المقررة للمحكمة طبقاً للمادة المذكورة، منوط بأن يكون النص الذى يرد عليه التصدى متصلاً بنزاع مطروح عليها، فإذا إنتفى قيام النزاع أمامها - كما هو الحال فى الدعوى الراهنة والتى إنتهت المحكمة من قبل إلى عدم قبولها - فإنه لا يكون لرخصة التصدى سند يسوغ أعمالها .

**الطعن رقم ١ لسنة ١٠ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٥٧٥ بتاريخ ٤/٦/١٩٩١**

إعمال المحكمة الدستورية العليا للرخصة التقديرية فى التصدى المنصوص عليها فى المادة ٢٧ من قانونها رهين: بأن يتصل النص الذى يجرى التصدى لبحث دستوريته بالنزاع المطروح، وأن يعرض هذا النص

للمحكمة بمناسبة ممارسة اختصاصها، فإن كانت المحكمة غير مختصة أصلاً بالدعوى فلا مجال لإعمال رخصة التصدي .

الطعن رقم ٣ لسنة ١٤ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٤٧٩ بتاريخ ١٩٩٣/٢/٦

مباشرة المحكمة الدستورية العليا لولايتها المنصوص عليها في المادة ٢٧ من قانونها مرتبط بتوافر الشروط التي عينتها، ومن بينها أن يكون النص التشريعي الذي تعرض له المحكمة بمناسبة ممارستها اختصاصاتها متصلاً بالنزاع المطروح عليها. وهو ما يفيد بالضرورة قيام المنازعة الأصلية مستوفية شرائط قبولها. متى كان لك، وكان قضاء هذه المحكمة قد خلاص في الدعوى رقم ٢٥ لسنة ٩ قضائية " دستورية " إلى عدم قبولها، فإن المنازعة الأصلية تفقد مقومها بزواله ولا تعتبر بالتالي مطروحة عليها من الناحية القانونية، لا يكون ثمة محل لإعمال المحكمة لولايتها المنصوص عليها في المادة ٢٧ من قانونها لتخلف شروط مباشرتها.

**\* الموضوع القرعي : تكييف الدعوى الدستورية :**

الطعن رقم ٧ لسنة ١١ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٤٦٢ بتاريخ ١٩٩٢/٥/١٦

المحكمة الدستورية العليا - بما لها من هيمنة على الدعوى - هي التي تعطيها وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح بعد تفحصها لطلبات الخصوم فيها واستظهارها لمرامها.

الطعن رقم ٥ لسنة ٧ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٤٥٤ بتاريخ ١٩٨٨/٦/١٩

من المقرر قانوناً أن تكييف الدعوى هو مما يخضع لرقابة المحكمة التي تعطي الدعوى وصفها الحق، وتكييفها القانوني الصحيح، متقصية في سبيل ذلك طلبات المدعى فيها، مستظهرة حقيقة مرامها وأبعادها، وإذا كان ما يغياه المدعى بدعواه - التي أعطاها وصف المنازعة في التنفيذ - وعلى ما صرح به في طلباته، هو أن تقرر المحكمة الدستورية العليا عدم إمتداد حكمها الصادر في الدعوى رقم ٢٠ لسنة ٩ قضائية " دستورية " إلى الفوائد التي فرضتها النصوص التشريعية المعمول بها بعد تعديل المادة الثانية من الدستور وإذا أسس المدعي هذا الطلب على أن قضاء هذه المحكمة في تلك الدعوى كان محل تفسيرات متعددة تدور جميعاً حول تبيان وجهات النظر في شأن حقيقة ما قصده المحكمة منه، وكان تصوير المدعى لطلباته وبيانه لدواعيها يرمي إلى تحديد نطاق قضاء المحكمة في الدعوى المشار إليها باستجلاء ما ظن المدعي وقوعه في منطوق الحكم الصادر فيها أو في أسبابه المرتبطة بهذا المنطوق من غموض أو إبهام، فإن دعواه تحل في واقع الأمر إلى طلب تفسير هذا القضاء إعمالاً لحكم المادة ١٩٢ " من قانون المرافعات المدنية والتجارية التي تنص على أن الخصوم أن يطلبوا إلى المحكمة التي أصدرت الحكم تفسير ما وقع في منطوقه من غموض أو إبهام، على أن يقدم الطلب بالأوضاع المعتادة لرفع الدعوى .

الطعن رقم ٢ لسنة ٩ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٥١٦ بتاريخ ١٩٩٠/٤/٧

- تكيف الدعوى هو مما يخضع لرقابة المحكمة التى تعطى الدعوى وصفها الحق، وتكييفها القانونى الصحيح متقضية فى سبيل ذلك طلبات المدعى فيها، مستظهرة حقيقة مراميتها وأبعادها .

- من المقرر أن أعمال آثار الأحكام الصادرة فى المسائل الدستورية هو من اختصاص محكمة الموضوع، وذلك إبناء على أن محكمة الموضوع هى التى تنزل على الوقائع المطروحة عليها قضاء المحكمة الدستورية العليا فى شأن المسألة الدستورية بإعتباره مفروضاً أولاً للفصل فى النزاع الموضوعى الدائر حولها ومراعاة ما قد يبدىه الخصوم من دلوع أو أوجه دفاع فى شأنها .

الطعن رقم ٢ لسنة ٩ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٥٥٨ بتاريخ ١٩٩١/٣/٢

المقرر قانوناً أن العبرة فى تكيف الدعوى ليس بما يصفه بها الخصوم، بل هو أمر يخضع لرقابة المحكمة التى تعطى الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح متقضية فى سبيل ذلك طلبات المدعى فيها مستظهرة حقيقة مراميتها وأبعادها. ولما كان المستهدف من الدعوى الماثلة - المودعة صحيفتها بإعتبارها دعوى تنازع - بحسب الطلبات فيها وما أورده المدعى شرحاً لها وهو تحديد مسبق - ويحصر اللفظ - لمدى اختصاص المحكمة الدستورية العليا بالبت فى التنازع بين حكم مصرى وحكم جهة التحكيم الدولى فإن مقتضى ذلك تفسير نص المادة "٢٥" ثالثاً من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ والمتضمن تقرير اختصاص هذه المحكمة بالفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين، توصلاً إلى تحقيق غاية المدعى من دعواه.

الطعن رقم ١ لسنة ١٠ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٥٧٥ بتاريخ ١٩٩١/٤/٦

المحكمة هى التى تعطى الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى السليم، بعد أن تستظهر طلبات الخصوم وتستجلى معانيها وتصف على مراميتها الحقيقية من إبدائها، دون التوقف عن المعنى الحرفى للألفاظ والعبارات التى افترخت فيها هذه الطلبات .

الطعن رقم ٤٠ لسنة ١٣ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٢١٢ بتاريخ ١٩٩٣/٢/٦

تكيف الدعوى هو مما يدخل فى ولاية المحكمة، إذ هى التى تعطىها وصفها الحق محددة المقصود بها كاشفة عن ماهيتها، متقضية فى سبيل ذلك، إرادة المدعى منها، مستظهرة حقيقة طلباته ومراميتها، بلوغاً لغاية الأمر فيها .

الطعن رقم ١ لسنة ١٣ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٤٠٧ بتاريخ ١٥/٥/١٩٩٣

إن المحكمة الدستورية العليا بما لها من هيمنة على الدعوى هي التي تعطيلها وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح، متقصية في سبيل ذلك طلبات المدعى فيها، غير مقيدة بالمتى الجرفى لألفاظها وعباراتها مستظهرة حقيقة مرايها وأبعادها. وإذ كانت المنازعة الماثلة تدور حول مقدار المكافأة التي يدعى الطالب إستحقاقها عن نديه، ولا شأن لها بأصل الحق فيها، وليس لها من صلة بمصدره من الناحية القانونية، فإنها لا تعتبر في تكييفها القانوني الصحيح من قبيل دعاوى الإلغاء التي يتقيد رافعها بالمعاد المنصوص عليه في المادة ٨٥ من قانون السلطة القضائية، بل هي في حقيقة مرماها مطالبة بإجراء تسوية تستمد من القانون مصدرها المباشر .

الطعن رقم ٥ لسنة ١٢ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٤٣١ بتاريخ ٤/٧/١٩٩٢

من المقرر أن المحكمة الدستورية العليا - بما لها من هيمنة على الدعوى - هي التي تعطيلها وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح، متقصية في سبيل ذلك طلبات المدعى فيها، مستظهرة حقيقة مرايها وأبعادها، وكان المدعى - بعد أن صدر قرار رئيس الجمهورية بدعوى الناجحين إلى الإستفتاء على حل مجلس الشعب عقب صدور قضاء المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم ٣٧ لسنة ٩ قضائية "دستورية" بطلان تكوين هذا المجلس - قد أقام منازعة التنفيذ رقم ٤ لسنة ١٢ قضائية، وقصر طلباته الختامية فيها على وقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية المشار إليه بإعتبار أن هذا الوقف من المسائل الفرعية المؤتية على طلبه الأصلي بالإستمرار في تنفيذ الحكم المستشكل فيه الصادر في الدعوى رقم ٣٧ لسنة ٩ قضائية آنفة البيان، ثم إلغاء هذا القرار بوصفه العقبة القانونية التي تعرض في تقديره تنفيذ ذلك الحكم تنفيذاً شاملاً كاملاً، وهي عقبة يجب إسقاطها ليتم التنفيذ مكتملاً بعد إزالتها. وإذ كانت المحكمة الدستورية العليا قد قضت في منازعة التنفيذ هذه بعدم إختصاصها بإلغاء قرار رئيس الجمهورية بالدعوة إلى الإستفتاء بإعتباره من أعمال السيادة التي لا تمتد إليها ولايتها، وكان المدعى قد نعى عليها قالة أن حكمها بعدم الإختصاص بنظر قرار رئيس الجمهورية بالدعوة إلى الإستفتاء، لم يعرض لطلب وقف تنفيذ هذا القرار الذي كان مطروحاً أمامها في منازعة التنفيذ رقم ٤ لسنة ١٢ قضائية بوصفه طلباً تبعياً مرتبطاً بالضرورة على طلبه الأعلى التعلق بالإستمرار في تنفيذ الحكم الصادر بطلان تكوين مجلس الشعب وهو ما يعد - في تقديره - إغفالاً متضمناً عدم الفصل في طلباته موضوع تلك المنازعة، متى كان ذلك، وكان من المقرر أن عوائق التنفيذ على إختلافها هي المسألة الكلية التي يدور حوها ويترها طلب الإستمرار فيه بإعتبار أن الغاية من إسقاط هذه العوائق هي إنهاء الآثار القانونية المترتبة عليها والعودة بالتنفيذ إلى حالته

السابقة على نشونها، فإن طلب المدعى وقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية بدعوة الناخبين إلى الاستفتاء على حل مجلس الشعب، لا يعتبر طلباً متفرعاً عن طلباته الختامية. بل هو موضوعها، باعتبار أن إزالة العقبة التي تعترض التنفيذ، يلزم عنه بالضرورة الإستمرار فيه دون عائق .

**الطعن رقم ٧ لسنة ١٣ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٤٤٤ بتاريخ ١٩٩٢/٧/٤**

من المقرر قانوناً أن المحكمة الدستورية العليا - بما لها من هيمنة على الدعوى - هي التي تعطىها وصفها الحق وتكيفها القانوني الصحيح، متقصية في سبيل ذلك طلبات الخصوم فيها، مستظهرة حقيقة مراميها وأبعادها، وكان ما قصده الشركة المدعية من دعوها ينحل في واقعة إلى طلب فض تناقض تدعى وقوعه بين أحكام قضائية نهائية، فإن هذا الطلب يستهض بالضرورة ولاية المحكمة الدستورية العليا الثابتة لها طبقاً للبند " ثالثاً " من المادة ٢٥ من قانونها .

**الطعن رقم ٣ لسنة ١١ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٤٦٧ بتاريخ ١٩٩٣/٢/٦**

إن المحكمة - بما لها من هيمنة على الدعوى - هي التي تعطىها وصفها الحق وتكيفها القانوني الصحيح بعد تقصيها لطلبات الخصوم فيها واستظهارها لحقيقة مراميها .

**\* الموضوع الفرعي : توكيل المحامي في الدعوى الدستورية :**

**الطعن رقم ١٧ لسنة ١٠ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٢٩١ بتاريخ ١٩٩٣/٥/١٥**

لما كان الغامى الذى أودع صحيفة الدعوى لم يقدم سند وكالته عن المدعى حتى حجز الدعوى لنطق بالحكم، رغم كون ذلك لازماً للتحقق من توافر صفته بالنسبة للمدعى، وهو أمر لا يفتى عنه - وفقاً لما جرى به قضاء هذه المحكمة - إرفاق صورة ضوئية من التوكيل بصحيفة الدعوى قد نكل عن إثبات صفته في إقامتها لما يتعين معه - والحالة هذه - الحكم بعدم قبول الدعوى .

**\* الموضوع الفرعي : حجية الأحكام الصادرة في الدعوى الدستورية :**

**الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣ مكتب فني ٢ صفحة رقم ١٤٨ بتاريخ ١٩٨٣/٦/١١**

تنص المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن "أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ..... ملزمة لجميع سلطات الدولة وللوكالة. وتنتشر الأحكام ..... في الجريدة الرسمية. ويترتب على الحكم بعد دستورية نص من قانون أو لائحة عدم حواز تطبيقه من اليوم التالى لنشره". و مفاد هذا النص أن الأحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية - وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها إلى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى -- تكون لها حجية مطلقة



ولا يقتصر أثرها على الخصوم في تلك الدعاوى التي صدرت فيها، وإنما ينصرف هذا الأثر إلى الكافة وكذلك جميع سلطات الدولة، كما أن مؤدى عدم جواز تطبيق النص القضائي بعدم دستوريته من اليوم التالى لنشر الحكم - وعلى ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون - لا يقتصر على المستقبل فحسب، وإنما ينسحب على الوقائع والعلاقات السابقة على صدور الحكم، على أن يستثنى من هذا الأثر الرجعى الحقوق والمراكز التي تكون قد إستقرت عند صدوره بحكم -باز قوة الأمر المقضى أو بانقضاء مدة تقادم.

#### **\* الموضوع الفرعى : سبل التداعى فى الدعوى الدستورية :**

الطعن رقم ٨ لسنة ٢ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٥

لا تقوم ولاية المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية إلا بإصالتها بالدعوى إصلاً قانونياً طبقاً للأوضاع المقررة فى المادتين ٢٩، ٢٧ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ اللتين رسمتا سبيل التداعى فى شأن الدعوى الدستورية وليس من بينها سبل الدعوى الأصلية أو الطلبات المعارضة التى تقدم إلى المحكمة مباشرة طعنًا فى دستورية التشريعات.

#### **\* الموضوع الفرعى : طبيعة الدعوى الدستورية :**

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١٨ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٦

إن الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ كانت تنص على أن تختص المحكمة العليا دون غيرها بالفصل فى دستورية القوانين، كما نصت المادة ٣١ من قانون الإجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ على أن ينشر فى الجريدة الرسمية منطوق الأحكام الصادرة من المحكمة العليا بالفصل فى دستورية القوانين وتكون هذه الأحكام ملزمة لجميع جهات القضاء، ومؤدى ذلك أن الأحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية - وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها إلى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعاوى التى صدرت فيها وإنما ينصرف هذا الأثر إلى الكافة وتلتزم بها جميع جهات القضاء، سواء أكانت هذه الأحكام قد إنتهت إلى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم إلى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس، وذلك لعموم نص المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا والمادة ٣١ من قانون الإجراءات والرسوم أمامها المشار إليهما، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التى إختصت بها المحكمة العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمتد إلى الحكم بعدم دستورية النص فتلقى قوة نفاذه، وإلى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان.

الطعن رقم ٤٩ لسنة ٣ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١٧٢ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٥

إن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن "تولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح...."، كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن "تنشر فى الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية" ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن "أحكام المحكمة فى الدعوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة" - ومؤدى ذلك أن الأحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية - وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها إلى النصوص التشريعية المطعون فيها بعيب دستورى - تكون لها حجة مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعوى التى صدرت فيها، وإنما ينصرف هذا الأثر إلى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة، سواء كانت هذه الأحكام قد إنتهت إلى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم إلى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار إليها، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التى إختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمتد إلى الحكم بعد دستورية النص فتلقى قوة نفاذه وإلى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان.

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٥ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٤٩ بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٧

إن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح.... "كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن تنشر فى الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية"، ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن "أحكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة" ومؤدى ذلك أن الأحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية. وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها إلى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى - تكون لها حجة مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعاوى التى صدرت فيها، وإنما ينصرف هذا الأثر إلى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة، سواء كانت هذه الأحكام قد إنتهت إلى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم إلى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس. وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار إليها، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التى إختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون

غيرها هي رقابة شاملة تمتد إلى الحكم بعدم دستورية النص لتلغى قوة نفاذه أو إلى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان.

#### الطعن رقم ٤٤ لسنة ٥ مكتتب فني ٣ صفحة رقم ٩٠ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١

أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ... كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن " تنشر في الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ..."، ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن " أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة والكافة "، ومؤدى ذلك أن الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها إلى النصوص التشريعية المطعون عليها يجب دستورى تكون لها حجية مطلقة. بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها، وإنما ينصرف هذا الأثر إلى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت إلى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم إلى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار إليها ولأن الرقابة على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد إلى الحكم بعدم دستورية النص لتلغى قوة نفاذه أو إلى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان.

#### الطعن رقم ٧٤ لسنة ٥ مكتتب فني ٣ صفحة رقم ١٠٨ بتاريخ ١٩٨٥/١/٥

إن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن " تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح "..... كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن " تنشر في الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية " ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن " أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة والكافة " - ومؤدى ذلك أن الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية - وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها إلى النصوص التشريعية المطعون عليها يجب دستورى - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها وإنما ينصرف هذا الأثر إلى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت إلى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم إلى دستوريته

ورفض الدعوى على هذا الأساس، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار إليها، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد إلى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه وإلى تقرير دستورية وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان.

#### الطعن رقم ١٦ لسنة ٥ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٥٢ بتاريخ ١٦/٢/١٩٨٥

أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن "تنولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح..." كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن "تشر فى الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية" ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن "أحكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة ومؤدى ذلك أن الأحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية - وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها إلى النصوص التشريعية المطعون عليها يعيب دستورى تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعاوى الدستورية التى صدرت فيها، وإنما ينصرف هذا الأثر إلى الکافة، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت إلى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم إلى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار إليها، ولأن الرقابة الإدارية على دستورية القوانين التى اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد إلى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه، وإلى تقرير دستوريته، وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان.

#### الطعن رقم ٤٣ لسنة ٥ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٨٩ بتاريخ ٤/٦/١٩٨٥

أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن "تنولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح..." كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن "تشر فى الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية" ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن "أحكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة" ومؤدى ذلك أن الأحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية - وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها إلى النصوص التشريعية المطعون عليها يعيب دستورى - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى

الدعوى الدستورية التي صدرت فيها، وإنما ينصرف هذا الأثر إلى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت إلى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم إلى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس، وذلك لعموم نص المادتين ١٧٥ و١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار إليها، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد إلى الحكم بعدم دستورية النص لتلغى قوة نفاذه، وإلى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان.

#### الطعن رقم ٢ لسنة ٢ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٢٤٥ بتاريخ ١٩٨٥/١١/١٦

أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن "تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح..."، كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن "تنشر في الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية....". ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن "أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية .... ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة" - ومؤدى ذلك أن الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية - وهي بطبيعتها دعاوى عينية يجب دستوري - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها، وإنما ينصرف هذا الأثر إلى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة، سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت إلى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم إلى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٨، ١٧٥ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار إليه، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد إلى الحكم بعدم دستورية النص لتلغى قوة نفاذه أو إلى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان.

#### الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٢٥٠ بتاريخ ١٩٨٥/١١/١٦

أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن "تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح....". كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن "تنشر في الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية..". ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن "أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ... ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة" - ومؤدى ذلك أن الأحكام

الصادرة في الدعاوى الدستورية - وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها إلى النصوص التشريعية المطعون عليها بعبء دستوري - تكون لها حجة مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها، وإنما ينصرف هذا الأثر إلى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت إلى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم إلى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار إليها، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي إختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد إلى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه أو تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان.

#### الطعن رقم ١١ لسنة ٤ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٢٥٥ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢١

أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن " تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ... " كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن "تنشر في الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ". ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن " أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية .... ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة ". ومزدي ذلك أن الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها إلى النصوص التشريعية المطعون عليها بعبء دستوري تكون لها حجة مطلقة، بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها، وإنما ينصرف هذا الأثر إلى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت إلى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم إلى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار إليه ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي إختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيره هي رقابة شاملة تمتد إلى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه، أو إلى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان.

#### الطعن رقم ١٨ لسنة ٦ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢١

المادة ٤٨ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بما نصت عليه من أن: " أحكام المحكمة وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن ". قد جاءت - بعموم نصها وإطلاقه - قاطعة في

نهائية أحكام المحكمة وقراراتها وعدم قابليتها للطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن عادية كانت أو غير عادية، ومن ثم فإن الدعوى بوصفها المشار إليه تكون غير مقبولة .

الطعن رقم ٥ لسنة ٣ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٢٦٨ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢١

أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن "تنولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح...." كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن "تنشر فى الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية .....". ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون لرقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن "أحكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية ..... ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة" ومؤدى ذلك أن الأحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية - وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها إلى نصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى- تكون لها حجة مطلقة بحيث أثرها على الخصوم فى الدعاوى التى صدرت فيها وإنما ينصرف هذا الأثر إلى الكافة، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الأحكام قد إنتهت إلى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم إلى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس وذلك لعموم نص المادتين ١٧٥، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار إليه، ولن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التى إختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها، هى رقابة شاملة تمتد إلى الحكم بعدم دستورية النص فتلقى قوة نفاذه أو تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان.

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٢٧٤ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢١

أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن "تنولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ...". كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن "تنشر فى الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية ...". ونصت ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن "أحكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية .... ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة" - ومؤدى ذلك أن الأحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية - وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها إلى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى - تكون لها حجة مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعاوى التى صدرت فيها، وإنما ينصرف هذا الأثر إلى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة، سواء أكانت هذه الأحكام قد إنتهت إلى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم إلى دستوريته ورفض الدعوى على

هذا الأساس، وذلك لمعموم نصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار إليه، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي إختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد إلى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه أو إلى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان.

الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٦ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٢٩٠ بتاريخ ١٩٨٦/١/٤

إن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن "تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح...". كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن "تنشر في الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية" ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن "أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية... ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة" ومؤدى ذلك أن الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها إلى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى الدستورية التي صدرت فيها وإنما ينصرف هذا الأثر إلى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت إلى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس وذلك لمعموم نصوص المادتين ١٧٥، ١٧٨ من الدستور، والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار إليه ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي إختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها، هي رقابة شاملة تمتد إلى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه، أو إلى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان.

الطعن رقم ٣١ لسنة ٦ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٢٩٦ بتاريخ ١٩٨٦/١/٤

إن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن "تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح...". كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن "تنشر في الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية في الدعاوى الدستورية"، ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن "أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية... ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة". ومؤدى ذلك أن الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية - وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها إلى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى الدستورية



التي صدرت فيها ، وإنما يتصرف هذا الأثر إلى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت إلى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم إلى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار إليه، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي إختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد إلى الحكم بعدم دستورية النص لتلغى قوة نفاذه أو إلى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان.

#### الطعن رقم ١٢١ لسنة ٦ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٣٠١ بتاريخ ١٩٨٦/١/٤

أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن " تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ...." كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن "تشر في الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية .." ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن "أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ... ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة " - ومؤدى ذلك أن الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية - وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها إلى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها، وإنما يتصرف هذا الأثر إلى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة، سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت إلى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم إلى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ - ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار إليه، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي إختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد إلى الحكم بعدم دستورية النص لتلغى قوة نفاذه أو إلى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان.

#### الطعن رقم ١١٦ لسنة ٤ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٣١٠ بتاريخ ١٩٨٦/٢/١

أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن : " تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ".... كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن : "تشر في الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ..." ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن : " أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ... ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة " . ومؤدى ذلك أن

الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية - وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها إلى النصوص التشريعية المطعون عليها بعبء دستوري - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها، وإنما ينصرف هذا الأثر إلى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الأحكام قد إنتهت إلى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم إلى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار إليه ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي إختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد إلى الحكم بعدم دستورية النص لطلعي قوة نفاذه، أو إلى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان.

#### الطعن رقم ٢٠ لسنة ١١ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٩ بتاريخ ١٩٩١/٧/٦

الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية، وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها إلى النصوص التشريعية المطعون عليها بعبء دستوري تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها وإنما ينصرف هذا الأثر إلى الكافة، وتلتزم به جميع سلطات الدولة سواء كانت هذه الأحكام قد إنتهت إلى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم إلى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس. لما كان ذلك، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في دستورية البند "ب" من المادة ١٠ من قرار محافظ السويس رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٥، وقد سبق للمحكمة الدستورية العليا أن قضت - بعد رفعها - في الدعوى رقم ١٧ لسنة ٩١ قضائية " دستورية " بعدم دستورية هذا النص، وكان قضائها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة الدستورية - في شأن النص المشار إليه - حسماً لائماً مانعاً من نظر أي طعن مماثل يثور من جديد، فإن الخصومة في الدعوى الماثلة تكون قد أصبحت غير ذات موضوع، الأمر الذي يتعين معه الحكم بإعتبارها منتهية.

#### الطعن رقم ١٠ لسنة ٨ مكتب فني ٥ صفحة رقم ١٤ بتاريخ ١٩٩١/١٠/٥

إن الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية - وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها إلى النصوص التشريعية المطعون عليها بعبء دستوري - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها وإنما ينصرف هذا الأثر إلى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء كانت هذه الأحكام قد إنتهت إلى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم إلى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس، وذلك لعموم تلك النصوص ولأن الرقابة القضائية التي تباشرها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها على دستورية القوانين واللوائح هي رقابة شاملة تمتد إلى الحكم بعدم دستورية

النص لتغلي قوة نفاذه أو إلى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان بما يتبع من نظر أى طعن من جديد بشأنها.

الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١٩٩ بتاريخ ١٩٩٢/٣/٧

إن قضاء المحكمة الدستورية العليا - سواء من ناحية العيوب الشكلية أو المطاعن الموضوعية - إنما يحوز حجية مطلقة تحول بذاتها دون المجادلة فيه أو إعادة طرحه من جديد على هذه المحكمة لمراجعته، ذلك أن الخصومة في الدعاوى الدستورية - وهي بطبيعتها من الدعاوى العينية - إنما توجه إلى النصوص التشريعية المدعى مخالفتها للدستور، ولا يعتبر قضاء المحكمة باستيفاء النصوص التشريعية لأوضاعها الشكلية أو بتوافقها أو تعارضها مع الأحكام الموضوعية في الدستور منصرفاً إلى الخصوم في الدعوى التى صدر فيها دون غيرهم، بل متعبداً إلى الكافة ومنسحباً إلى كل سلطة في الدولة بما يردها عن التحلل منه أو مجاوزة مضمونه .

الطعن رقم ٥٥ لسنة ١٢ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٢٩٨ بتاريخ ١٩٩٢/٤/١٨

قضاء المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية - فيما يتصل فيه، سواء من ناحية العيوب الشكلية أو المطاعن الموضوعية - إنما يحوز حجية مطلقة تحول بذاتها دون المجادلة فيه أو إعادة طرحه من جديد على هذه المحكمة لمراجعته، ذلك أن الخصومة في الدعوى الدستورية - وهي بطبيعتها من الدعاوى العينية - إنما توجه إلى النصوص التشريعية المدعى مخالفتها للدستور، ولا يعتبر قضاء المحكمة باستيفاء النص التشريعي لأوضاعه الشكلية التي يتطلبها الدستور، أو بتوافقها أو تعارضها مع الأحكام الموضوعية في الدستور منصرفاً لحسب إلى الخصوم في الدعوى التي صدر فيها، بل متعبداً إلى الكافة، ومنسحباً إلى كل سلطة في الدولة بما يردها عن التحلل منه أو مجاوزة مضمونه.

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٣٠٧ بتاريخ ١٩٩٢/٥/١٦

إن قضاء المحكمة الدستورية العليا سواء من ناحية العيوب الشكلية أو المطاعن الموضوعية إنما يحوز حجية مطلقة تحول بذاتها دون المجادلة فيه أو إعادة طرحه من جديد أمام هذه المحكمة لمراجعته، ذلك أن الخصومة في الدعوى الدستورية - وهي بطبيعتها من الدعاوى العينية - إنما توجه إلى النصوص التشريعية المدعى مخالفتها للدستور، ولا يعتبر قضاء المحكمة باستيفاء العمل التشريعي لأوضاعه الشكلية أو مخالفتها، أو بتوافق النصوص المطعون عليها أو تعارضها مع الأحكام الموضوعية من الدستور، منصرفاً إلى من كان طرفاً في الدعاوى التي صدر فيها دون غيره، بل متعبداً إلى كل سلطة في الدولة بما يردها عن التحلل أو مجاوزة مضمونه، ومنسحباً كذلك إلى الكافة، سواء كانوا من المخاطبين بالنص التشريعي الذي تعلق به قضاء هذه

المحكمة أم كانوا من غيرهم. لما كان ذلك، وكان الحكمان الصادران عن هذه المحكمة بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٨٦ في الدعويين رقمي ١٣٩، و ١٤٠ لسنة ٥ قضائية " دستورية " المنضتين، والدعوى رقم ١٤٢ لسنة ٥ قضائية " دستورية "، قد انتهت إلى عدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١، فيما نصت عليه من " وذلك ما لم يكن قد تم بيعها ... " وبرفض ما عدا ذلك من طلبات وإذ كان هذان الحكمان قد نشرتا في الجريدة الرسمية بتاريخ ٣ يولييه سنة ١٩٨٦ - وهما مستعصيان على الجدل - فإن الخصومة في الدعوى الماثلة - بالنسبة إلى الطعن على القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ - تكون منتفية.

#### الطعن رقم ٩ لسنة ٨ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٥٦ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٦

الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية، وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها إلى النصوص التشريعية المطعون عليها بعبء دستورى تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعاوى التى صدرت فيها، وإنما ينصرف هذا الأثر إلى الكافة وتلتزم به جميع سلطات الدولة، سواء أكانت هذه الأحكام قد إنتهت إلى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم إلى دستورية ورفض الدعوى على هذا الأساس. ولما كان المستهدف من الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ - وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستورتها، وكان قضاؤها له حجية مطلقة حسمت الخصومة - بشأن عدم دستورية هذا النص - حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه، فإن المصلحة فى الدعوى تكون منتفية، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها.

#### الطعن رقم ١٣١ لسنة ٥ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٧

الأحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها إلى النصوص التشريعية المطعون عليها بعبء دستورى تكون لها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعاوى التى صدرت فيها، وإنما ينصرف هذا الأثر إلى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة، سواء أكانت هذه الأحكام قد إنتهت إلى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم إلى دستوريته، ورفض الدعوى على هذا الأساس .

#### الطعن رقم ٣ لسنة ٨ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٥٠ بتاريخ ١٩٨٨/٦/٤

الأحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها إلى النصوص التشريعية المطعون عليها بعبء دستورى تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى

الدعوى التى صدرت فيها. وإنما ينصرف هذا الأثر إلى الكافة وتلتزم بها جميع جهات القضاء سواء أكانت هذه الأحكام قد إنتهت إلى عدم دستورية النص التشريعى أم إلى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس. وذلك لعموم نص المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا. والمادة "٣١" من قانون الإجراءات والرسوم امامها. ولأن الرقابة القضائية التى إختصت بها المحكمة العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمتد إلى الحكم بعدم دستورية النص التشريعى فتلقى قوة نفاذه. أو إلى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان

لطقن رقم ٥٥ لسنة ٤ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٢٠ بتاريخ ١٩٩٢/٩/٥

الخصوصية فى الدعوى الدستورية - وهى بطبيعتها من الدعاوى العينية - قوامها مقابلة النصوص التشريعية المطعون عليها بأحكام الدستور تحرياً لتطابقها معها إعلاءاً للشريعة الدستورية. ومن ثم تكون هذه النصوص ذاتها هى موضوع الدعوى الدستورية، أو هى بالأحرى محلها. وإهدارها بقدر تهاونها مع أحكام الدستور هى الغاية التى تنبغي هذه الخصومة، وقضاء هذه المحكمة فى شأن تلك النصوص هو القاعدة الكاشفة عن حقيقة صحتها أو بطلانها. ومن ثم لا يعتبر قضاء المحكمة بإستيفاء النص التشريعى المطعون عليه لأوضاعه الشكلية أو المخارفة عنها، أو اتفاقه مع الأحكام الموضوعية فى الدستور، أو مروقة عنها، منصرفاً إلى من كان طرفاً فى الخصومة الدستورية دون سواء، بل منسحباً إليه وإلى الأغيار كافة، ومتعبداً إلى الدولة التى ألزمها الدستور فى المادة ٦٥ منه بالخضوع للقانون وجعل من علوه عليها وانعقاد السيادة لأحكامه قاعدة لنظامها، ومحوراً لبناء أساس الحكم فيها على ما تقضى به المادة ٦٤ من الدستور بما يردها عن التحلل من هذا القضاء أو مجاوزة مضمونه، ويلزم كل شخص بالعمل على مقتضاه وضبط سلوكه وفقاً لقواعده، ذلك أن المحكمة تستمد مباشرة من الدستور ولايتها فى مجال الرقابة الدستورية، ومرجعها إلى أحكامه - وهو القانون الأعلى - فيما يصدر عنها من قضاء فى المسائل الدستورية التى تطرح عليها - وكلمتها فى شأن دلالة النصوص التى يضمها الدستور بين دفيه هى القول الفصل، وضوابطها فى التاصيل ومناهجها فى التفسير هى مدخلها إلى معايير منضبطة تحقق لأحكام الدستور وحدتها العضوية وتكفل الانحياز لقيم الجماعة فى مختلف مراحل تطورها. وليس إلزامها بإنفاد الأبعاد الكاملة للشريعة الدستورية إلا إرساء لحكم القانون فى مدارجه العليا وفاء بالأمانة التى حملها الدستور بها، وعقد لها ناصية النهوض بتبعاتها وكان حتماً أن يكون التقيد بأحكامها مطلقاً سارياً على الدولة وأساساً أجمعين، وعلى قدم من المساواة الكاملة، وهو ما أثبتته المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا.

- من المقرر قانوناً أن الدعوى الدستورية تندرج تحت الدعاوى العينية التى تقوم فى جوهرها على مقابلة النصوص التشريعية بأحكام الدستور تحرياً لتطابقها معها إعلاءاً للشريعة الدستورية. ومن ثم تكون هذه النصوص ذاتها هى موضوع الدعوى الدستورية أو هى بالأحرى محلها، وإهدارها بقدر تعرضها مع أحكام الدستور هى الغاية التى تبغىها هذه الخصومة، وقضاء المحكمة فى شأن دستورية تلك النصوص هو القاعدة الكاشفة عن حقيقة صحتها أو بطلانها.

- إن عينية الدعوى الدستورية لا تفيد- لزوماً- التحلل فى شأنها من شرط المصلحة الشخصية المباشرة أو أن هذا الشرط يعتبر منفكاً عنها، إذ لو صح ذلك - وهو غير صحيح- لجاز الطعن على النصوص التشريعية المدعى مخالفتها للدستور عن طريق الدعوى الأصلية بعدم الدستورية التى لا تعدو فى حقيقتها أن تكون نزاعاً مع النصوص التشريعية المطعون عليها بقصد بيان حكم الدستور مجرداً فى شأنها واستقلالاً عن أية منازعة موضوعية تربط الدعوى الأصلية بها، وهو ما يتعارض وقانون المحكمة الدستورية العليا، ذلك أن الدستور ألفرد المحكمة الدستورية العليا بتنظيم خاص حدد قواعده فى الفصل الخامس من الباب الخامس المتعلق بنظام الحكم، فنادى بها دون غيرها- فى المادة ١٧٥ منه- مباشرة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح. كما إخصها بولاية تفسر النصوص التشريعية " وذلك كله على الوجه المبين فى القانون". وإعمالاً لهذا التفويض- الذى يستمد أصله من الدستور- حدد قانون المحكمة الدستورية العليا القواعد الموضوعية والإجرائية التى تباشر هذه المحكمة - من خلالها وعلى ضوئها - الرقابة القضائية على دستورية النصوص التشريعية، فوسم لاتصال الدعوى الدستورية بهذه المحكمة طرائق بذاتها حددتها تفصيلاً وبينتها حصراً المادتان ٢٧ و ٢٩ من قانون هذه المحكمة باعتبار أن ولوجها وإقامة الدعوى الدستورية من خلالها، من الإشكال الإجرائية الجوهرية التى لا تجوز مخالفتها كى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية فى إطارها ووفقاً لأحكامها.

- متى كان قضاء المحكمة قد صدر بعدم قبول الدعوى الدستورية، فإن قالة مخالفة النص التشريعى المطعون عليه للأحكام الموضوعية للدستور التى حددها المدعون، ومن بينها نص المادة ٤٠ منه، تعتبر واردة على غير محل، إذ لا يجوز أن تخوض هذه المحكمة فى مطابقة النصوص التشريعية المطعون عليها للدستور، أو مخالفتها لأحكامها، إلا بعد إسقياء الدعوى - التى تطرح المسألة الدستورية من خلالها- لشرائط قبولها.

- مناط تطبيق المادة ١٩٣ من قانون المرافعات هو أن تكون المحكمة قد أغفلت عن سهو أو غلط الفصل فى طلب موضوعى بما يجعل الطلب باقياً معلقاً أمامها. متى كان ذلك، وكان من المقرر قانوناً أن مرد إغفال الفصل فى طلب موضوعى مقدم إلى المحكمة هو ألا يصدر عنها قضاء فى شأنه ولو كان ضمنياً

وكان قضاء المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم ٢٥ لسنة ٦ قضائية " دستورية " قد خلص إلى " أن مودى نص البند السادس من المادة ٩٣ من قانون الرافعات المدنية والتجارية المطعون عليه أن صورة الإعلان لا يجوز تسليمها إلى الإدارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة بوساطة النيابة العامة إلا إذا كان الإعلان متعلقاً بأحد أفراد القوات المسلحة أو من في حكمهم، وكان البين من الإطلاع على الأوراق أن صفقة المدعى عليهم - في الدعوى الموضوعية - كأفراد بالقوات المسلحة قد انفكت عنهم قبل الفصل في الدعوى الماثلة - إما بالوفاة أو بالأحرى إلى التقاعد، وكان من المقرر أن شرط المصلحة في الدعوى لا يكفي أن يتوفر عند رفعها، بل يتعين أن يظل قائماً حتى الفصل نهائياً فيها، لأنه أياً كان وجه الرأي في شأن دستورية النص التشريعي المطعون عليه، فإنه وقد أضحي غير متعلق بالمدعى عليهم، صار غير سار في حقهم ليعود الأمر في شأن إعلانهم إلى القواعد العامة وذلك بأن يتم الإعلان إما إلى أشخاصهم أو في مواطنهم شأنهم في ذلك شأن غيرهم من المواطنين الذين لا يشملهم تنظيم خاص بالنسبة إلى الإعلان. وإذا كان المدعون قد استشهدوا من الطعن على البند السادس المشار إليه هو ألا يعامل المدعى عليهم معاملة خاصة في شأن الإعلان يمتازون بها عن سواهم، وهو ما تحقق بعد زوال صفتهم العسكرية، وجواز إعلانهم بالتالي وفقاً للقواعد العامة، فإن مصلحة المدعين في الطعن على البند السادس سالف البيان تهدو محض مصلحة نظرية الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى". متى كان ما تقدم، فإن قضاء هذه المحكمة على النحو سالف البيان، يكون متضمناً بالضرورة رفض طلب المدعين قبول دعواهم، وتكون حالة إغفال الفصل في هذا الطلب لا محل له.

#### \* الموضوع القرعي : مصروفات الدعوى الدستورية :

الطعن رقم ١٠ لسنة ٧ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ١٢٧ بتاريخ ١٩٨٨/٦/٤  
الثابت أن المدعى كان قد أقام الدعوى قبل صدور الحكم في دعوى أخرى بعدم دستورية المواد المطعون فيها - إلزام الحكومة بمصروفات الدعوى .

الطعن رقم ٨ لسنة ٧ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ١٨٣ بتاريخ ١٩٨٩/٤/١٥  
إن الثابت من وقائع الدعوى، أن المدعى أقام دعواه قبل صدور الحكم في دعوى أخرى بعدم دستورية المادتين المطعون عليهما، ومن ثم يتعين إلزام الحكومة بمصروفات الدعوى .

**\* الموضوع الفرعى : نطاق الدعوى الدستورية :**

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٨ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١٠٣ بتاريخ ١٩٩٢/١/٤

نطاق الدعوى الدستورية التى أتاح المشرع للخصوم إقامتها يتحدد بنطاق الدفع بعدم الدستورية الذى أثير أمام محكمة الموضوع وفى الحدود التى تقدر فيها جديته.

الطعن رقم ٩٢ لسنة ٦ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٦

مؤدى نص المادى "٢٩" من قانون المحكمة الدستورية العليا أن المشرع لم يجز الدعوى الأصلية سبيلا للطعن بعدم دستورية النصوص التشريعية، وإنما إشرط قيام دعوى موضوعية أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى، وأن يكون هناك نص فى قانون أو لائحة ترى محكمة الموضوع أنه لازم فى الفصل فى النزاع الموضوعى المعروض عليها، ويتراءى لها عدم دستوريته أو يذلل أحد الخصوم بعدم الدستورية. وإذا كان المقرر أن ولاية المحكمة الدستورية العليا لا تقوم إلا بإتصافها بالدعوى إتصالا مطابقا للأوضاع المقررة فى المادة "٢٩" من قانونها. فمن ثم وتحقيقاً لما تغياه المشرع فى هذا الشأن فإنه يجب أن تستقل دعوى الموضوع بطلبات غير مجرد الحكم بعدم دستورية نصوص قانونية معينة وإلا كانت هذه الدعوى فى حقيقتها دعوى دستورية رفعت بغير الطريق الذى رسمه القانون. لما كان ذلك، وكان ما تغياه المدعون من دعوامهم الموضوعية التى أقاموها أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية هو مجرد الطعن بعدم دستورية بعض مواد قانون العقوبات، ولا ينال من ذلك أن التصوير المسوق فى دعوى الموضوع هو أنها دعوى يطلب عدم التعرض للمدعين بتلك النصوص، ذلك أن هذا الطلب لا يعدو أن يكون نزاعاً مع هذه النصوص بقصد إهدارها ومن ثم فهو فى حقيقته دعوى بعدم دستورية تلك المواد رفع إلى المحكمة على خلاف حكم المادة "٢٩" من قانون المحكمة الدستورية العليا، وتكون الدعوى الدستورية غير مقبولة .

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٧ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٧٢ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٦

لما كان الدفع البدى أمام محكمة الموضوع قد أنصب على عدم دستورية المادة ٢٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة، فإن نطاق الدعوى الدستورية يكون قد تحدد بهذا النص وتكون الدعوى غير مقبولة بالنسبة لما عداه .

الطعن رقم ١٣١ لسنة ٥ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٧

- لما كان المدعى عليهم الثانى والخامس والسادس والسابعة والعاشرة والحادية عشرة والثانى عشر لم يختصوا أمام محكمة الموضوع، فإن الدعوى الدستورية تكون غير مقبولة بالنسبة إليهم .



- مؤدى نص المادة "٣٥" من قانون المحكمة الدستورية العليا - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع أوجب لقبول الدعوى الدستورية أن يتضمن قرار الإحالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه هذه المادة من بيانات جوهرية تنبئ عن جدية هذه الدعاوى ويتحدد بها موضوعها، وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لمصلحة القوانين، وحتى يتاح لدوى الشأن فيها ومن بينهم الحكومة - الذين أوجبت المادة "٣٥" من قانون المحكمة إعلانهم بالقرار أو الصحيفة - أن يبينوا جميع جوانبها ويتمكنوا فى ضوء ذلك من إبداء ملاحظاتهم وردودهم وتعقيهم عليها فى المواعيد التى حددتها المادة "٣٧" من القانون ذاته بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المشار وتبدى فيها رأيها مسبقاً وفقاً لما تقضى به المادة "٤٠" من قانون المحكمة الدستورية العليا. لما كان ذلك وكانت صحيفة الدعوى الدستورية لم تتضمن - فيما يتعلق بالطعن على القرار بقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ والقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ - أى بيان عن النص الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة، ومن ثم تكون صحيفة الدعوى فى خصوص الطعن على هذين القانونين قد جاءت قاصرة عن بيان ما أوجبه المادة "٣٥" من قانون المحكمة، وبالتالي يكون الدفع بعدم قبول الدعوى فى هذا النطاق على أساس سليم معتمداً بقوله .

- الدفع بعدم قبول الدعوى، بالنسبة للطعن بعدم دستورية القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون حماية القيم من العيب، إستناداً إلى أن صحتها جاءت خلواً من بيان النص الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة طبقاً لما توجه المادة "٣٥" من قانون المحكمة الدستورية العليا، مردود بأنه لما كان البين من صحيفة الدعوى أن المدعين يتعون على هذا القانون بعدم الدستورية فيما تضمنه من إنشاء محكمة القيم إستناداً إلى أن هذه المحكمة ليست هى القاضى الطبيعى المنصوص عليه فى الدستور، وإذ كان ما أورده المدعون فى صحيفة الدعوى واضح الدلالة فى بيان النص التشريعى المطعون بعدم دستوريته - وهو نص المادة "٢٧" من قانون حماية القيم من العيب الذى تضمن إنشاء محكمة القيم وبين كيفية تشكيلها - وكذا النص الدستورى المدعى بمخالفته - وهو نص المادة "٦٨" من الدستور الذى كفل لكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعى - فإن هذا البيان يتحقق به - فى خصوص الطعن على قانون حماية القيم من العيب - ما تفيه المشرع فى المادة "٣٥" من قانون المحكمة الدستورية العليا من تطلب ذكر تلك البيانات الجوهرية التى تنبئ عن جدية الدعوى الدستورية ويتحدد به موضوعها .

الطعن رقم ٩٧ لسنة ٤ مكتب فني ٤ صفحة رقم ١١٥ بشار ١٠٠٠/٦/١٩٨٨

لما كان البين من صحيفة الدعوى أن المدعى قد أقامت دعواها إبتغاء الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ إلا أن هذه الصحيفة قد خلت من بيان النص التشريعي المتعلق فيه والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة، إذا إقتصرت في بيان ذلك على الإحالة إلى أسباب وردت في عريضة دعوى أخرى لم ترفق صورة منها بالدعوى ومن ثم فإن صحيفة الدعوى تكون قد جاءت قاصرة عن بيان ما أوجبه المادة "٣٠" من قانون المحكمة الدستورية العليا. وبالتالي تكون الدعوى الدستورية غير مقبولة .

الطعن رقم ٨٠ لسنة ١٢ مكتب فني ٥ صفحة رقم ١٥ بتاريخ ١٩٩٢/٧/٤

البين من محاضر جلسات الدعوى الموضوعية، أن المدعى قصر دفعه بعدم الدستورية على المادتين ١١١، ١٠٧ من قانون السلطة القضائية. ومن ثم لا يكون هذا الدفع مُنصفاً إلى مواده بأكملها، وتعدو الدعوى الماثلة غير مقبولة بالنسبة لما عدا هاتين المادتين لعدم اتصالها بالمحكمة بالنسبة إلى هذا الشق اتصالاً مطابقاً للأوضاع المقررة قانوناً.

الطعن رقم ١٢ لسنة ١٤ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٤٠ بتاريخ ١٩٩٢/٩/٥

إذ كان الدفع بعدم الدستورية قد إقتصر على المادتين ٢٣١، ٢٣٢ من القانون المدني دون المواد ٢٢٩، ٢٢٨، ٢٢٧، ٢٢٦ منه، فإن الطعن على هذه المواد الأخيرة، لا يكون قد اتصل بالمحكمة الدستورية العليا اتصالاً مطابقاً للأوضاع المقررة قانوناً ويعين الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة إليها. كما أنه لما كان المدعى لم يضمن صحيفة دعواه الدستورية طعناً على نص المادة ٢٣١ من القانون المدني والتي دفع بعدم دستورتها أمام محكمة الموضوع، فإن الفصل في دستورية هذه المادة لا يكون مطروحاً عن المحكمة الدستورية العليا، ومن ثم يتحدد نطاق المسألة الدستورية بنص المادة ٢٣٢ من القانون المدني، التي دفع بعدم دستورتها أمام محكمة الموضوع وأوردها بصحيفة دعواه الدستورية.

الطعن رقم ٣٥ لسنة ١٣ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٧٩ بتاريخ ١٩٩٢/١١/٧

ولاية المحكمة الدستورية العليا - على ما يقضى به البند "ب" من المادة ٢٩ من قانونها، وما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تقوم إلا باتصالها بالدعوى اتصالاً مطابقاً للأوضاع المقررة قانوناً، وإذ كان نطاق الدعوى الدستورية التي أتاح المشرع للخصوم مباشرتها يتحدد بنطاق الدفع بعدم الدستورية الذي أثير أمام محكمة الموضوع، وفي الحدود التي تقدر فيها حديثه، وكان المدعى في الدعوى الماثلة قد دفع أمام محكمة الموضوع برفع الدعوى الدستورية منحصرًا في هذا النطاق وحده لا يتعداه، فإن ما تضمنته الدعوى الماثلة

من طعن على غير النص التشريعي الذي تعلق به التصريح الصادر عن محكمة الموضوع، يعتبر مجاوزا النطاق الذي تحدده به المسألة الدستورية التي تدعى هذه المحكمة للفصل فيها، بما مؤداه انتهاء اتصال الدعوى الدستورية - في خصوص المادة ١١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه، والمادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بإصدار قانون تنظيم الإعفاءات الجرمية والمادة التاسعة من هذا القانون ذاته- بالمحكمة الدستورية العليا اتصالاً مطابقاً للأوضاع التي رسمها قانونها، والتي لا يجوز الخروج عليها بوصفها بوضوابط جوهرية لفرعها المشرع لضرورة تقيتها المصلحة العامة كي ينتظم التداعي في المسائل الدستورية وفقاً لها الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة إلى تلك النصوص.

#### الطعن رقم ١٠ لسنة ١٤ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٣٧٦ بتاريخ ١٩/٦/١٩٩٣

إن نطاق الدعوى الدستورية يتحدد بنطاق الدفع بعدم الدستورية، وفي حدود النصوص التي صرحت محكمة الموضوع للمدعي بالطعن عليها، وذلك استناداً إلى أن الأوضاع الإجرائية المنصوص عليها في المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى أو بمبادئ رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها أشكالاً جوهرية في التقاضي تعميها المصلحة العامة حتى ينتظم التداعي في المسائل الدستورية بالإجراءات التي رسمها، وفي الموعد الذي حدده، إلا أن الدعوى الدستورية التي تتضمن طعناً بعدم دستورية نص قانوني تطرح ابتداءً أمام المحكمة مدى توافر مقوماته الشكلية التي لا يستقيم بتخللها وجوده من الناحية القانونية. كذلك فإن الطعن بعدم دستورية نص في اتفاقية دولية إنما يطرح بحكم اللزوم توافر المتطلبات الشكلية التي استلزمها المادة ١٥١ من الدستور ليكون للاتفاقية قوة القانون وذلك فيما يتعلق بإبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقاً للأوضاع المقررة.

## العقوبة الإنضباطية

\* الموضوع الفرعي : تكييف العقوبة الإنضباطية :

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٨ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٨٩ بتاريخ ١٩٩٢/١/٤

- البين من المادة ١١٣ مكرراً الى اضافها القرار بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٣ إلى أحكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ على شأن شروط اخذمة والرقية لضباط القوات المسلحة، إن العقوبات الإنضباطية التي قررتها والتي يجوز للقادة توقيعها بغية احكام سيطرتهم على مرؤوسيه، ولتقويم أعوجاجهم عند مخالفتهم القوانين أو الأوامر أو التقاليد العسكرية، أو خروجهم على موجباتهم وعدم التقيد الصارم بها هي في تكييفها الصحيح جزاء عن جرائم تأديبية قوامها إخلال المرؤسين بواجباتهم التي تملئها قواعد الانضباط ومقتضيات النظام العسكري. ومن ثم تعتبر هذه العقوبات الإنضباطية وثيقة الصلة بضمان الطاعة الواعية للأوامر، والعمل بموجبها دون إبطاء أو كلل. وتبرز طبيعتها التأديبية بوجه خاص أثناء خدمة الميدان، إذ يعتبر القادة ملتزمين بمراعاة القواعد الإنضباطية وتطبيقها بكل حزم ودعمها بين افراد وحداتهم بالقوة والصلابة اللازمين، وذلك لضمان طاعتهم المطلقة لأوامر رؤسائهم وعدم التردد في تنفيذها، أو تنفيذها في غير توقيتاتها المحددة، وبما يحول دوماً دون معارضتها، ويصون لوحدها بالنسبة لخصائصها القتالية العالية .

- الطبيعة التأديبية للعقوبات الإنضباطية المنصوص عليها في المادة ١١٣ مكرراً، لا ينال منها أن يكون توقيعها حال مفارقة أحد الضباط لإحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥ من قانون الأحكام العسكرية، ذلك أن تقرير عقوبات جنائية عن تلك الجرائم قد تصل إلى الإعدام وانعقاد الاختصاص في شأن المحاكمة عنها لقضاة عسكريين، لا يحول دون تقرير مساءلة تأديبية عن هذه الأفعال ذاتها، وانعقاد الاختصاص في شأن تقدير الجزاء على ارتكابها للقادة والرؤساء في وحداتهم بوصفهم مسؤولين عن الإنضباط فيها، ومن ثم تستقل العقوبة الإنضباطية في مجال تطبيقها وإجراءاتها والسلطة المختصة بتوقيعها عن العقوبة الجنائية، باعتبار أن الفعل الواحد قد يكون جريمة مسلكية وجريمة جنائية في آن واحد، وأن توقيع العقوبة التأديبية في شأن الواقعة بعينها لا يحول دون رفع الدعوى الجنائية عن هذه الواقعة ذاتها، وإنه وإن صح القول بأن الجزاء الإنضباطي لا يكون محاطاً في توقيعها بالضمانات ذاتها التي توفرها المحاكمة الجنائية، إلا هذا الجزاء تقتضيه ضرورة سيطرة القادة والرؤساء على وحداتهم والقرار النظام الدقيق بين أفرادها، ويتعين بالتالي ألا يطول أمد توقيعها، وأن يكون مؤثراً وفعالاً. وليس أدل على استقلال الجزاء الإنضباطي عن العقوبة الجنائية من أن هذه العقوبة إنما تكون في الأصل عن جريمة يعين

القانون أركانها في صلبه، ولا يتخلى كلية عن تحديد ما إلى أداة أدنى، وذلك خلافاً للخطأ الإنضباطي ذلك أن المشروع قد يعهد بأمر تحديد إلى سلطة لائحية، وغالباً ما تقرر أكثر من جزء للخطأ الواحد كي تقدر السلطة المختصة بتوقيعه ما يكون مناسباً - من بينها - لكل حالة على حدة، وهو ما أكدته المادة ٢٤ من قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ حين ناطت أمر تحديد الجرائم والعقوبات الإنضباطية إلى قرار يصدر عن السلطات العسكرية المختصة طبقاً للقانون وذلك خلافاً للنهج الذي إحتضاه هذا القانون في شأن الجرائم العسكرية والعقوبات المقررة لها، إذ بين في صلبه كالة أحكامها - إن أعمال حكم المادة ١١٣ مكرراً من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٣ - الذي نشر في الجريدة الرسمية في ١١ مارس سنة ١٩٦٣ - بأثر جمعي يرتد إلى أول يناير سنة ١٩٦٣، مؤداه أن العقوبات الإنضباطية المقررة بها لم تكن قائمة في تاريخ وقوع الفعل محل المؤاخلة التأديبية في الدعوى المماثلة، ومن ثم يكون نص المادة الثانية من القرار بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٣ - الذي أعمل هذه الرجعية - مخالفاً في هذا النطاق لأحكام المواد ١، ٣، ٤، ٦٥ من الدستور .

## القرار بقانون

• الموضوع الفرعي : ماهية الدولة القانونية :

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٨ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٨٩ بتاريخ ١٩٩٢/١/٤

- إن الدستور إذ نص في المادة ٦٥ منه على خضوع الدولة للقانون وإن استقلال القضاء وحمايته ضمانان أساسيان لحماية الحقوق والحريات، فقد دل بذلك على أن الدولة القانونية هي التي تعيد في كافة مظاهر نشاطها - وأيا كانت طبيعة سلطاتها - بقواعد قانونية تملو عليها وتكون ذاتها حائطا لأعمالها وتصرفاتها في أشكالها المختلفة، ذلك أن ممارسة السلطة لم تعد امتيازاً شخصياً لأحد، ولكنها تباشر نيابة عن الجماعة ولصالحها. ولئن صح بأن السلطة لا تعتبر مشروعة ما لم تكن وليدة الإرادة الشعبية وتعتبرها عنها، إلا أن إبطاء هذه السلطة عن تلك الإرادة وارتكازها عليها لا يفيد بالضرورة إن من يمارسها مقيد بقواعد قانونية تكون عاصماً من جرحها وضمناً لردّها على أفعالها إن هي جاوزتها متخطية حدودها وكان حماها بالتالي أن تقوم الدولة في مفهومها المعاصر - وخاصة في مجال توجيهها نحو الحرية - على مبدأ مشروعية السلطة مقروناً ومعوّزاً بمبدأ الخضوع للقانون باعتبارهما مبدآن متكاملان لا تقوم بدونهما المشروعية في أكثر جوانبها أهمية، ولأن الدولة القانونية هي التي توافر لكل مواطن في كنفها الضمانة الأولية لحماية حقوقه وحرياته، ولتظيم السلطة وممارستها في إطار من المشروعية، وهي ضمانة يدعمها القضاء من خلال استقلاله وحمايته لتصبح القاعدة القانونية محورا لكل تنظيم، وحداً لكل سلطة، ورادعاً ضد المدون .

- إن الدستور إذ نص في مادته الأولى على أن جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديمقراطي إشراكي وفي مادته الثالثة على أن السيادة للشعب ... وهو يمارسها ويمثلها على الوجه المبين في الدستور، وفي مادته الرابعة على أن الأساس الاقتصادي لجمهورية مصر العربية هو النظام الإشتراكي الديمقراطي. فإن مؤدى هذه النصوص - مرتبطة بالمادة ٦٥ من الدستور - أنه في مجال حقوق المواطن وحرياته الأساسية. فإن مضمون القاعدة القانونية التي تسمح في الدولة القانونية عليها، وتعيد هي بها. إنما يتحدد على ضوء مستوياتها التي إلزمها الدولة الديمقراطية بإطراف في مجتمعاتها، واستقر العمل بالتالي على انتهاجها في مظاهر سلوكها المختلفة. وفي هذا الإطار، والتزاماً بأبعاده، لا يجوز للدولة القانونية في تنظيماتها المختلفة أن تنزل بالحماية التي توفرها لحقوق مواطنيها وحرياتهم عن الحدود الدنيا لمطالباتها المقبولة بوجه عام في الدول الديمقراطية، ولا أن تفرض على قصصهم بها أو مباشرتهم لها قيوداً تكون في جوهرها أو مصادمها بمجاذبة لتلك التي درج العمل في النظم الديمقراطية على تطبيقها. بل أن خضوع الدولة للقانون مجدداً على ضوء

مفهوم ديمقراطي مؤداه إلا محل تشريعاتها بالحقوق التي يحتر السليم بها في الدول الديمقراطية ملحوظا  
أوليا لقيام الدولة القانونية، وحضانة أساسية لصون حقوق الإنسان وكرامته وشخصيته المتكاملة، ويندرج  
تحتها طائفة من الحقوق تحتر وثيقة الصلة بالحرية الشخصية التي كفلها الدستور في المادة ٤٩ منه واعتبرها  
من الحقوق الطبيعية التي لا تحس، من بينها ألا تكون العقوبة الجنائية التي توفيقها الدولة بتشريعاتها مهينة  
في ذاتها، أو معنة في قسوتها، أو مطلوبة على تقيد الحرية الشخصية بغير انتهاء الوسائل القانونية  
السليمة، أو متضمنة معاملة الشخص مرتين عن فعل واحد. كذلك فإنه لما يتنافى مفهوم الدولة القانونية  
على النحو السالف بياته أن تقرر الدولة سريان عقوبة تأديبية بأثر رجعي، وذلك بتطبيقها على أفعال لم  
تكن حين إتيانها تشكل ذنبا إداريا مؤاعلها عليه بها مظلما هو الحال في الدعوى الراهنة .

#### \* الموضوع الفرعي : يتناول بالتنظيم كل ما يتناوله القانون :

الطعنان رقما ١٣٩، ١٤٠ لسنة ٥ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٣٣٦ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٩  
أنه وإن كانت المادة ١٦٧ من الدستور تقضي بأن يكون تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها بقانون إلا  
أنه لما كان القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ الذي نصت المادة السادسة منه على إسناد الإختصاص  
المشار إليه إلى محكمة القيم دون غيرها قد أصدره رئيس الجمهورية إستناداً إلى المادة ١٤٧ من الدستور  
على ما سبق بيانه، وكانت القرارات بقوانين التي تصدر طبقاً لهذه المادة لها بصريح نصها قوة القانون ومن  
ثم فأنها تتناول بالتنظيم كل ما يتناوله القانون بما في ذلك الموضوعات التي نص الدستور على أن يكون  
تنظيمها بقانون ومنها تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها ويكون النص على المادة السادسة المطعون  
عليها في هذا الشق بدوره على غير أساس معينا رفيعه.

## القضاء العسكري

\* الموضوع الفرعي : المحاكم العسكرية هي محاكم خاصة ذات اختصاص قضائي :

الطعن رقم ١١ لسنة ١١ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٥٨٨ بتاريخ ١٩٩١/٥/٤

من المقرر - عملاً بالمادة الخامسة عشر من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - أن القضاء العادي هو الأصل وأحكام العادية هي المختصة بنظر جميع الدعاوى الناشئة عن أفعال مكونة لجريمة وفقاً لقانون العقوبات وهو القانون العام أي كان شخص مرتكبها، في حين أن أحكام العسكرية ليست إلا محاكم خاصة ذات اختصاص قضائي إستثنائي مناطه إما شخص مرتكبها على أساس صفة معينة توافرت فيه على نحو الحالات المبينة بالمادة الرابعة من قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ أو خصوصية الجرائم وفق الأحوال المبينة بالمادة الخامسة من ذات القانون، بيد أن المادة السابعة من ذات القانون في فقرتها الثانية أخرجت من نطاق اختصاص القضاء العسكري الجرائم التي ترتكب من شخص خاضع لأحكام هذا القانون حين يكون معه شريك أو مساهم من غير الخاضعين له. لما كان ذلك، وكان الثابت من الأوراق أنه ولئن كان المدعى عليه من الأشخاص الخاضعين لأحكام قانون الأحكام العسكرية بحسبانه رقيب أول بالقوات المسلحة، إلا أن الإتهام المسند في قضية النيابة العامة رقم ٣٢٦٥ لسنة ١٩٨٧ لم يقتصر عليه بل ومعه آخر من غير الخاضعين لأحكام قانون الأحكام العسكرية، فإنه عملاً بالمادة ٣/٧ من القانون الأخير يكون القضاء العسكري غير مختص بنظر تلك الدعوى وبالتالي ينعقد الاختصاص بها للقضاء العادي صاحب الاختصاص العام .

\* الموضوع الفرعي : النيابة العسكرية :

الطعن رقم ١١ لسنة ١١ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٥٨٨ بتاريخ ١٩٩١/٥/٤

من المقرر أن النيابة العسكرية عنصر أصيل من عناصر القضاء العسكري ولها أن تقرر ما إذا كان الجرم داخلاً في اختصاصها من عدمه طبقاً للمادة "٤٨" من قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦، والمقرر أيضاً أن مناط قبول طلب الفصل في تنازع الاختصاص السليبي وفقاً للمادة "٢٥" ثانياً من قانون المحكمة الدستورية العليا أن تكون الدعوى قد طرحت عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي وتتخلى كلتاها عن نظرهما، لما كان ذلك، وكان الثابت من الأوراق أن الدعوى مثار النزاع قد حكم فيها القضاء العادي بعدم اختصاصه ولائياً، كما أن



النيابة العسكرية قررت بعدم إختصاصها بنظرها، فإنه وقد تخلت الجهتان عن نظر الدعوى يكون قد توافر للطلب المائل مناط قبوله .

## المحكمة الدستورية العليا

**\* الموضوع الفرعي : آثار الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا :**

الطعن رقم ٥ لسنة ٧ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٤٥٤ بتاريخ ١٩/٦/١٩٨٨

يستقر قضاء هذه المحكمة على أن أعمال أثار الأحكام التي تصدرها في المسائل الدستورية هو من اختصاص محكمة الموضوع، وذلك إبتناء على أن محكمة الموضوع هي التي تنزل بنفسها على الوقائع المطروحة عليها قضاء المحكمة الدستورية العليا في شأن المسألة الدستورية باعتباره مفوضاً أولاً للفصل في النزاع الموضوعي الدائر حولها، وعمرات ما قد يديه الخصوم من دلوغ أو أوجه دفاع في شأنها، فإذا ادعى أحد الخصوم أمامها غموض قضاء المحكمة الدستورية العليا أو إنهامه، وتبين لها أن لهذا الدفاع وجهاً، كان لها أن تمتحه أجلاً يطلب خلاله من المحكمة الدستورية العليا تفسير لقضائها المختلف على مضمونه، ذلك أن تقدير محكمة الموضوع غموض هذا القضاء يولد لديها صعوبة قانونية تحول في اعتقادها دون تطبيقه بالحالة التي هو عليها على واقعة النزاع، ومن ثم يظل أمر حسمها معلقاً إلى أن تدلي المحكمة الدستورية العليا بكلمتها النهائية في شأن حقيقة قضائها ومراميه. وخكمة الموضوع كذلك، وقد تحولتها المادة "٢٩" من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ الحق في أن تحول إلى هذه المحكمة النصوص القانونية التي يزعم لها عدم دستورتها واللازمة للفصل في النزاع الموضوعي المعروض عليها، أن تطلب من تلقاء نفسها من المحكمة الدستورية العليا ذلك التفسير، باعتبار أن غموض قضائها يتر خلافاً حول معناه ويعوق بالتالي مهمتها في شأن أعمال أثره على الوقائع المطروحة عليها .

**\* الموضوع الفرعي : إختصاص المحكمة الدستورية بدعاوى رد ومخاصمة أعضائها :**

الطعن رقم ٢ لسنة ٥ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٣٩٥ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٧

- أن المادة الثالثة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا تنص على أنه "تسرى أحكام المادتين ١٥ و ١٦ من القانون المرافق على الدعاوى والطلبات المتعلقة برد ومخاصمة أعضاء المحكمة العليا .... وتفصل المحكمة الدستورية العليا دون غيرها في جميع هذه الدعاوى والطلبات" فإن مؤدى ذلك أن المشرع قد اختص المحكمة الدستورية العليا بالفصل في الدعاوى المتعلقة بعدم صلاحية أعضاء المحكمة العليا وكذلك لمخاصمتهم إذ المقصود من دعاوى "رد" هؤلاء الأعضاء الواردة بالنص سالف الذكر هي الدعاوى المتعلقة بما كان يمنع أعضاء المحكمة العليا من سماع الدعوى لعدم صلاحيتهم لنظرها وذلك وقت أن كانت المحكمة العليا قائمة بممارسة إختصاصها قبل إنشاء المحكمة الدستورية العليا بالقانون

رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩، وليس المراد بدعاوى الرد فى نص المادة الثالثة من هذا القانون هو حق الخصوم فى الدعاوى فى التمسك بتنحية القاضى عن نظرها لقيام سبب من أسباب لرد المنصوص عليها فى المادة ١٤٨ من قانون المرافعات ومن حق لم يعد له محل بالنسبة لأعضاء المحكمة العليا بعد إلغائها. وإذا قضت المادة الثالثة المشار إليها بسريان حكم المادة ١٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا على الدعاوى المتعلقة بعدم صلاحية أعضاء المحكمة العليا ومخاصمتهم على ما سلف بيانه، وكانت المادة ١٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا قد نصت فى فقرتها الأولى على أنه "تسرى فى شأن عدم صلاحية عضو المحكمة وتنحية ورده ومخاصمته، الأحكام المقررة بالنسبة إلى مستشارى محكمة النقض....." فإن الدعوى التى ترمى إلى بطلان قضاء عضو المحكمة العليا - وكذلك عضو المحكمة الدستورية العليا بسبب عدم صلاحيته لنظر الدعوى والفصل فيها، تخضع لذات الأحكام المقررة فى قانون المرافعات بالنسبة إلى مستشارى محكمة النقض.

- بين من نص المدة ١٣ من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ - وهى تماثل نص المادة ٤٨ من قانون المحكمة الدستورية العليا - أن أحكام المحكمة العليا وقراراتها نهائية غير قابلة للطعن مما موداه أنها أحكام بأنه لا يجوز الطعن فيها بأى طريق عن طرق الطعن إجمالاً لحجتها وبالنظر إلى وظيفة تلك المحكمة وما أسند إليها من إختصاصات، غير أن يستثنى من هذا الأصل الدعاوى المتعلقة بمخاضة أعضائها وعدم صلاحيتهم وهى تخضع للأحكام المقررة فى قانون المرافعات بالنسبة إلى مستشارى محكمة النقض على ما تقدم بيانه، ومن لم يجوز - وفقاً للفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من هذا القانون - إذا وقع بطلان فى حكم صادر من المحكمة العليا لسبب من أسباب عدم الصلاحية، أن يطعن الخصم فى هذا الحكم بأن يطلب إلغاءه وما يتربط على ذلك من وجوب إعادة النظر فى موضوع الدعوى التى صدر فيها ذلك الحكم. وإذا عهدت المادة الثالثة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا - إلى هذه المحكمة - دون غيرها - ولاية الفصل فى الدعاوى المتعلقة بالطعن فى أحكام المحكمة العليا بسبب عدم صلاحية أعضائها على ما سلف بيانه، فإن مقتضى ذلك أنه ينهى رفع هذا الطعن إلى المحكمة الدستورية العليا ذاتها وفقاً للإجراءات المقررة قانوناً أمامها.

#### \* الموضوع الفرعى : إختصاص المحكمة بمنازعة التنفيذ :

الطعن رقم ١ لسنة ١٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٥٧٥ بتاريخ ١٩٩١/٤/٦

منازعات التنفيذ التى ينمقد الإختصاص بالفصل فيها للمحكمة الدستورية العليا قد حددتها المادة "٥٠" من قانونها التى تنص على أن " تفصل المحكمة دون غيرها فى كافة المنازعات المتعلقة بتنفيذ الأحكام

والقرارات الصادرة منها ....."، ومن ثم فلا يحد اختصاص المحكمة إلى الفصل في منازعات تنفيذ أحكام صادرة من جهات قضائية أخرى .

الطعن رقم ٧ لسنة ١٤ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٥٢٣ بتاريخ ١٩٩٣/٦/١٩

إن منازعة التنفيذ التي يدخل الفصل فيها لى اختصاص المحكمة الدستورية العليا وفقاً للمادة ٥٠ من قانونها، قوامها أن يكون التنفيذ قد إعترضه عوائق قانونية تحول دون إنجازه، أو تحد من جريانه وفقاً لطبيعته وعلى ضوء الأصل فيه. ومن ثم تكون عوائق التنفيذ القانونية هي المسألة الكلية التي يدور حوفا طلب إزالتها بقصد إنهاء الآثار القانونية الملازمة لها أو المترتبة عليها ولا يكون ذلك إلا بإسقاطها لضمان العودة بالتنفيذ إلى حالته السابقة على نشوئها. ومناطها بالضرورة عمل إيجابي يكون بذاته مقيداً أو معطلاً قضاء المحكمة الدستورية العليا .

الطعن رقم ١ لسنة ١٢ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٣٩٧ بتاريخ ١٩٩١/١٠/٥

أن المادتين ٣٥، ٣٤ من قانون المحكمة الدستورية العليا قد أوجبت أن تقدم الطلبات وصحف الدعاوى إلى هذه المحكمة بإيداعها قلم كتابها الذي يقوم بقيدها في يوم تقديمها لى السجل المعد لذلك كما تطلبته المادة ٣٤ سائلة الذكر أن تكون تلك الطلبات والصحف موقعاً عليها من محام مقبول للحضور أمامها أو عضو من هيئة قضايا الدولة بدرجة مستشار على الأقل، مما مفاده أن المشرع قد رأى - نظراً لطبيعة المحكمة الدستورية العليا والدعاوى والطلبات التي تخصص بنظرها - أن يكون رفعها إليها عن طريقة تقديمها إلى قلم كتابها - مع مراعاة ما نص عليه القانون من أوضاع معينة تطلبها في كل من الدعاوى والطلبات التي تخصص بها المحكمة - ولم يستثن المشرع من ذلك إلا ما نصت عليه المادة ٢٩ "أ" من جواز أن تحيل إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي - أثناء نظر إحدى الدعاوى - الأوراق إلى المحكمة الدستورية العليا إذا تراءى لها عدم دستورية نص في قانون أو لائحة يكون لازماً للفصل في النزاع وذلك للنظر في هذه المسألة الدستورية. لما كان ذلك، وكانت الإجراءات التي رسمها قانون المحكمة الدستورية العليا لرفع الدعاوى والطلبات التي تخص بالفصل فيما يتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلاً جوهرياً في التقاضي تلبى به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعي أمام المحكمة الدستورية العليا وفقاً لقانونها وكانت الدعوى الماثلة - إشكالاً - لى تنفيذ حكم هذه المحكمة فى الدعوى رقم ٥٣ لسنة ٣ قضائية دستورية - لا يشملها الإستثناء الذى نصت عليه المادة ٢٩ "أ" سائلة الذكر لعدم تعلقها بنص فى قانون أو لائحة تراءى بحكمة الموضوع عدم دستوريته وكان لازماً للفصل فى النزاع المطروح عليها، وكان

صحائفها قلم كتابها، فمن الدعوى الماثلة - وقد أحييت مباشرة من القضاء المستعجل اتصالاً مطابقاً للأوضاع المقررة قانوناً، مما يعين معه الحكم بعدم قبولها.

**\* الموضوع الفرعي : المحكمة الدستورية العليا هي الحارسة لأحكام الدستور :**

الطنن رقم ٢٠ لسنة ١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٢٠٩ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٤

المحكمة الدستورية العليا هي المختصة وحدها بنظر الدعوى الدستورية الماثلة إعمالاً للمادة ١٧٥ من الدستور والمادة [٢٥] من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار إليه - اللتين عقدتا لها دون غيرها ولاية الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح.

الطنن رقم ٣٧ لسنة ٩ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٢٥٦ بتاريخ ١٩٩٠/٥/١٩

المحكمة الدستورية العليا هي الهيئة القضائية العليا التي أنشأها الدستور حارساً لأحكامه ونصبها قوامه على صونه وحمايته، والجهة التي ناط بها القانون دون غيرها سلطة الفصل القضائي في كالة المنازعات المتعلقة بتنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة منها.

**\* الموضوع الفرعي : تقدير جدية الدفع بعدم الدستورية :**

الطنن رقم ١٤ لسنة ٨ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٩١ بتاريخ ١٩٨٩/٤/١٥

- إن نظام الحكم اعلى الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ الذى أصبح نظاماً للإدارة المحلية بمقتضى أحكام القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ قضى بأن يكون لكل وحدة من وحدات الإدارة المحلية مجلس شعبي محلى يشكل من أعضاء منتخبين إنتخاباً مباشراً، عن طريق الجمع بين نظام الإنتخاب بالقوائم الحزبية ونظام الإنتخاب الفردى، إلا أن ذلك لا يحول دون الفصل فى الطعن بعدم الدستورية من قبل من طبقت عليهم أحكام القرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المطعون عليها خلال فترة نفاذها وترتبت مقتضاها آثار قانونية بالنسبة إليهم تتوافر بإبطائها مصلحتهم الشخصية المباشرة فى الطعن بعدم دستوريتهما ذلك أن الأصل فى تطبيق القاعدة القانونية أنها تسرى على الوقائع التى تتم فى ظلها أى خلال الفترة من تاريخ العمل بها حتى تاريخ إلغائها، فإذا أُلغيت هذه القاعدة وحلت محلها قاعدة قانونية أخرى، فإن القاعدة الجديدة تسرى من الوقت المحدد لنفاذها ويقف سريان القاعدة القديمة من تاريخ إلغائها، وبذلك يتحدد النطاق الزمنى لسريان كل من القاعدتين، ومن ثم فإن المراكز القانونية التى نشأت وترتبت آثارها فى ظل القانون القديم تخضع لحكمه. لما كان ذلك، وكان القرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ - وقبل تعديله بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ - قد طبق على المدعى وأعملت فى حقه أحكامه إذ حرمه من

حق الترشيح لعضوية المجلس الشعبي لحافظة الجيزة، وظلت آثاره - وهي بقاؤه محروماً من حق الترشيح لعضوية هذا المجلس - قائمة بالنسبة إليه طوال مدة نفاذه، وكانت الدعوى الموضوعية لا تزال مطروحة أمام المحكمة الإدارية لرئاسة الجمهورية والحكم المحلى بما تتضمنه من طلبات ترتكن جميعها على الطعن بعدم دستورية أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ المعدل لقانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩، ويعتبر هذا الطعن أساساً لها. ومن ثم فإن مصلحة المدعى فى الطعن بعدم دستورية أحكام القرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ قبل تعديله بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨، تكون قائمة .

- يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية أن تتوافر للطاعن مصلحة شخصية ومباشرة فى طعنه، ومناطق هذه المصلحة إرتباطها بمصلحته فى دعوى الموضوع التى أثير الدفع بعدم الدستورية بمناسبةها والتى يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها، وإذا كان ما استهدفه المدعى من دعواه الموضوعية هو إلغاء قرار بحفاظ الجيزة رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٨٣ الصادر فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٨٣ والمتضمن إعلان إنتخاب لوائح الحزب الوطنى المرشحة لعضوية المجالس الشعبية المحلية بمحافظة الجيزة بالتزكية وإعتباره كان لم يكن تأسيساً على أن الطلب الذى تقدم به للترشيح لعضوية المجلس الشعبى المحلى بالجيزة كان قد رفض لأنه لم يرفق به صورة رسمية من قائمة الحزب الذى ينتمى إليه مبنياً بها إدراجها فيها، لما كان ذلك، وكانت المادتان "١/٧٦" "٣/٨٦" من قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ هما اللتان تضمنت أحكامهما وجوب إستيفاء هذا الشرط، فإن مصلحة المدعى فى دعواه تقوم على الطعن بعدم دستورية هاتين الفقرتين لحسب، بتقدير أن الحكم له فى الطلبات الموضوعية يتوقف على ما يسفر عنه القضاء فى الطعن بعدم دستوريتهما، أما باقى مواد القرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ - المطعون عليها - فلا مصلحة شخصية ومباشرة للمدعى فى الطعن بعدم دستوريتهما إذ ليس ثمة أثر لها على طلباته أمام محكمة الموضوع، ذلك أن المادة الأولى تعرف بوحيدات الحكم المحلى وتناول كيفية إنشائها وتحديد نطاقها وتغيير أسمائها وإلغائها، وتبين المادة "٧٦" فى فقرتها الثانية المبالغ التى يتعين إيداعها مع طلب الترشيح، وفى فقرتها الثالثة المستندات التى يحددها وزير الداخلية والتى يجب إرفاقها بهذا الطلب لإثبات توافر الشروط اللازمة للترشيح، كما تقضى فقرتها الرابعة بإعتبار الأوراق التى يقدمها المرشح أوراقاً رسمية فى تطبيق أحكام قانون العقوبات، وتحدد المادة "٧٩" كيفية عرض الكشف المتضمنة القوائم المدرجة فيها أسماء المرشحين فى الوحدة المحلية وطريقة الإعراض على الأسماء المدرجة أو صفاتها وجهة الفصل فى الإعراض ونجابه المادة "٨٣" حالة خلو مكان أحد المرشحين بعد الترشيح وقبل إجراء الإنتخابات، وتعالج المادة "٨٥" حالة تقديم قائمة حزبية واحدة فى الدائرة الإنتخابية وتعرض المادة "٨٦" فى فقرتها الأولى لسريان أحكام قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية على المجالس

الشعبية المحلية، وتبين فقرتها الثانية إختصاص مديرية الأمن بإجراء عملية الإنتخاب لعضوية تلك المجالس وتحص فقرتها الرابعة المحافظ بإعلان نتيجة الإنتخاب، وتعد فقرتها الخامسة إختصاص الفصل فى الطعون المتعلقة بصحة العضوية للمحكمة الإدارية المختصة، أما المادة "٩٧" فتواجه حالة خلل مكان أحد أعضاء المجلس قبل إنتهاء مدته. ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة لهذه المواد لإنقضاء مصلحة المدعى فى الطعن عليها .

#### **\* الموضوع الفرعى : حجية أحكام المحكمة الدستورية العليا :**

الطعن رقم ٤ لسنة ٧ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٤٤٦ بتاريخ ١٩٨٨/٦/٤

لما كانت هذه المحكمة قد إنتهت إلى رفض الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية دستورية إستناداً إلى أن إلزام المشرع بتأخذ مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع وفقاً لما تقضى به المادة الثانية من الدستور بعد تعديلها فى ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠، لا ينصرف سوى إلى التشريعات التى تصدر بعد العمل بتعديل المادة الثانية من الدستور دون غيرها من التشريعات السابقة على ذلك التاريخ والتى لا يتأتى إنفاذ حكم الإلزام المشار إليه بالنسبة إليها لصدورها فعلاً فى وقت لم يكن فيه هذا القيد قائماً واجب الأعمال، إذ كان ذلك وكان ما تغياه المدعى بدعواه، أعمال أحكام الشريعة الإسلامية ولو تعارض معها تشريع سابق على العمل بتعديل المادة الثانية من الدستور، وكانت الدعوى الماثلة لا ترمى إلى إستجلاء غموض أو إبهام فى منطوق الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية المشار إليها ولا فى أسبابه المرتبطة بهذا المنطوق إرتباطاً لا يقبل التجزئة، ولكنها تنولى تعديل قضاء هذه المحكمة فى تلك الدعوى مما يجعل رقابتها القضائية على دستورية القوانين واللوائح منسحبة إلى التشريعات مخالفة لمبادئ الشريعة الإسلامية حتى ما كان منها سابقاً على المادة الثانية المعدلة من الدستور، فإن الدعوى الراهنة تحل إلى طعن على قضاء المحكمة فى الدعوى المشار إليها بالمخالفة لنص المادة ٤٨ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ والتى تقضى بأن أحكام المحكمة وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن.

الطعن رقم ٣ لسنة ٨ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٤٥٠ بتاريخ ١٩٨٨/٦/٤

لما كان المدعى فى الدعوى لا ينسب إلى أى من الأحكام التى أصدرتها المحكمة العليا، غموضاً أو إبهاماً فى منطوقها أو فى أسبابها المرتبطة بهذا المنطوق إرتباطاً لا يقبل التجزئة، فإن هذه الدعوى - وعلى ضوء وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح - لا تندرج تحت طلبات التفسير التى نص عليها قانون المرافعات المدنية والتجارية فى المادة "١٩٢" منه، ولكنها تغيا إنكار الحجية المطلقة التى أسبغتها هذه المحكمة على أحكام المحكمة العليا مستندة فى ذلك إلى النصوص المنظمة لعملها، وآخذة فى اعتبارها طبيعة الدعوى

الدستورية التي كان المشرع قد خص المحكمة العليا بنظرها وأفردها بها، وكذلك نطاق الرقابة القضائية التي باشرتها المحكمة العليا على دستورية القوانين، مستخلصة من ذلك كله - وعلى ما جاء بحكم هذه المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٣٩ لسنة ٢ قضائية "دستورية" - انسحاب حجية الأحكام التي أصدرتها المحكمة العليا إلى الكافة، ومن ثم ينحل الجدل في قيام هذه الحجية أو إنتفائها - إلى طعن مباشر في الحكم الصادر من هذه المحكمة في الدعوى المشار إليها بالمخالفة لنص المادة "٤٨" من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ التي تقضي بأن أحكام المحكمة وقراراتها نهائية غير قابلة للطعن .

#### الطعن رقم ٣ لسنة ٧ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٥٠٢ بتاريخ ١٩٩٠/٣/٣

إذا كان ما تغيته المدعية بدعواها هو تعديل قضاء المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية دستورية، فيما قضى به من رفض الطعن بعدم دستورية المادة "٢٢٦" من القانون المدني، وإعادة طرح الموضوع الذي سبق الفصل فيه من جديد، ومن ثم فإن الدعوى الراهنة تنحل إلى طعن على قضاء المحكمة في الدعوى المشار إليها بالمخالفة لنص المادة "٤٨" من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ والتي تقضي بأن أحكام المحكمة وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن .

#### الطعن رقم ١ لسنة ١١ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٥٤٩ بتاريخ ١٩٩١/٢/٢

الناظر أن حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر في الدعوى رقم ٥٣ لسنة ٣ قضائية "دستورية" بتاريخ ١٥ إبريل سنة ١٩٨٩ قد تعقب طلبات المدعية فيها، وما إستشهدت به من تلك الدعوى بالفصل في دستورية قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة، وفي مدى دستورية المادتين الثانية والسادسة. وقضت المحكمة - إستناداً إلى الأسباب التي أوضحتها الحكم المشار إليه - بعدم قبول الدعوى، ومن ثم فإن الدعوى الماثلة - وعلى ضوء وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح - لا تندرج في أحوال الإغفال التي نص عليها قانون المرافعات المدنية والتجارية في المادة "١٩٣" منه وتعتبر في حقيقتها طعناً في الحكم الصادر من هذه المحكمة في الدعوى المشار إليها بالمخالفة لنص المادة "٤٨" من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ التي تقضي بأن أحكام المحكمة وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن، الأمر الذي تكون معه الدعوى غير مقبولة .

#### \* الموضوع الفرعي : طلبات أعضاء المحكمة :

#### الطعن رقم ٢ لسنة ١٢ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٣٩٣ بتاريخ ١٩٩٣/٥/١٥

- إذ دفع الطالب ببيان تقرير هيئة المفوضين في الطلب المائل بمقولة مما ألتها لرئيس هذه الهيئة الذي كان قد أنبأ زملاءه فيها - بتاريخ ٢٨ يوليو ١٩٩٠ بأن الجمعية العامة للمحكمة الدستورية العليا قد إنصوت



ترشيحه عضواً بها، وهي واقعة يشهد بصحتها - على حد قوله - أعضاء هيئة المفوضين، وكان القول ببطلان تقرير هيئة المفوضين تأسيساً على قالة ممالة الهيئة لرئيسها عند إعداد تقريرها، مردود بأن ولاية هيئة المفوضين مختلفة في طبيعتها ومداها عن ولاية الفصل في الخصومة. ولا يعتبر أعضاؤها بالتالي مخاطبين بالنصوص التي تحدد الأحوال التي يعتبر فيها القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعاً من سماعها. هذا فضلاً عن أن التقارير التي تعدها الهيئة - فيما يعرض عليها من مسائل - لا تعتبر من قبيل قضاء الحكم، وليس من شأنها أن تؤثر في العقيدة التي تطمئن إليها الحكمة فيما تفصل فيه، أو أن توجهها وجهة بذاتها، أو تقيدها فيما تخلص إليه وإنما مرد الأمر إلى قناعتها هي على ضوء ما تراه كاشفاً عن حكم الدستور والقانون. وليس جهة بالتالي أن تبدل ما تراه حقاً، أو أن تؤثر في اتجاهها، أو أن تفرض عليها تصوراً يناقض مفهوماً للحقائق الموضوعية والحلول القانونية التي تستخلصها بنفسها، وإنما كلمتها هي القول الفصل والحقبة الراجحة التي يقوم عليها قضاؤها، عائدة - في منابها وإتصال حلقاتها - إليها. والتقارير التي تعدها هيئة المفوضين، لا تعدو أن تكون أحد عناصر بحثها، بل هي تنحيها إذا بدا لها إفتقارها إلى الدعامة التي تحملها .

- إن التعيين في وظيفة عضو بالحكمة الدستورية العليا مرده إلى إجتمع نوعين من الشروط، أولهما: شروط تتصل بالضوابط القانونية التي تتطلبها المادة الرابعة من قانون المحكمة الدستورية العليا لتعيين عضو جديد بها، وجميعها شروط مصدرها المباشر نص القانون، ولا يجوز الإنقاص منها ولو في بعض جوانبها. وليس للجمعية العامة للمحكمة أن توخض في تقديرها. بل عليها إعمالها بالكيفية التي ضبطها بها المشرع باعتبار أن سلطتها في شأنها مقيدة. ثانيهما : شروط تدور حول عناصر واقعة جامعها طبيعة الولاية التي تباشرها المحكمة الدستورية العليا في مجالاتها المختلفة، وقيامها بوجه خاص بمهمة إرساء الشرعية الدستورية على صعيد النصوص التشريعية جميعها ومكانتها الرفيعة التي دل عليها موقعها من التنظيم القضائي في جمهورية مصر العربية. وهو ما حدا بالدستور إلى أن يفردها بفصل خاص يعزها عن السلطة القضائية بتنظيماتها المختلفة، ويبين جوهر أحكامها التي لا يجوز التغيير فيها إلا بتعديل الدستور ذاته، بما مؤداه أن إختيار الجمعية العامة لعضو جديد، يقتضيها - بالإضافة إلى تتبعها من توافر الشروط التي يتطلبها قانون المحكمة لتعيينه فيها - أن تدخل في إعتبارها مجموعة من العناصر الواقعية التي توخض في تقديرها تقتضيها وتطورها طبيعة الوظيفة التي يتولاها عضو المحكمة، وخطورة المهام المرتبطة بها وإتصالها بوجه خاص بالرقابة القضائية على الدستورية التي تتبوأ مرتبة الصدارة من الشرعية في مدارجها المختلفة. ولأزم ذلك أن يقاس تعيين كل عضو جديد بموازين دقيقة تمثل الأهلية في نطاقها درجتها العليا بإعتبار أن منابها هو القدرة على مواجهة أعباء وظيفة بعينها، والإضطلاع بمسئوليتها في دائرة تصادم المصالح فيها بصورة

حادة، وتكون مقابلة لبعض الموازنة بينها أمراً محتوماً تغليباً خضوع الدولة للقانون، وإلزامها بروحه وفحواه. وفي هذا الإطار تتحدد للصلاحيات الموضوعية معاييرها، وتتحراها الجمعية العامة بلوغاً لغاية الأمر فيها. غير مقيدة بمنصر معين دون غيره، وهي تنزلها المكانة التي تستحقها لإرباطها بطبيعة العمل في المحكمة الدستورية العليا، وإتصالها الأعظم بمطالباته. متى كان ذلك، وكان لا نزاع في أن الشروط القانونية التي تنطليها المادة الرابعة من قانون المحكمة فيمن يعين عضواً بها متوافرة في حق الطالب باعتبارها مقوضاً أولاً لنظر طلبه، وكان ليس ثمة دليل يؤيد صحة ما إدعاه من تطرق الحلل إلى قرار الجمعية العامة باستبعاده، بمقولة أن هذا القرار كان غير متبن على فحصها الموضوعي لأهلية المتزاحمين على الوظيفة، بل كان معداً من قبل، ويعكس رغبتها في تعيين رئيس هيئة المفوضين عضواً جديداً بالمحكمة وكان ما تنوعاه الجمعية العامة حقاً هو ألا يكون بين مرشحيها من يعد غير صالح للنهوض بمهام هذه الوظيفة، مجانباً لمطالباتها، غير أهل لتحمل تبعاتها، فإن قالة مخالفة القرار المطعون فيه للقانون، لا يكون لها محل.

- إذ نص قانون المحكمة الدستورية العليا في مادته الخامسة على أن يكون تعيين عضو المحكمة بقرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية من بين اثنين ترشح أحدهما الجمعية العامة للمحكمة وبرشح الآخر رئيس المحكمة، فقد دل بذلك على أن المجلس الأعلى للهيئات القضائية لا يباشر السلطة المخولة له قانوناً في مجال المفاضلة بين مرشحين معروضين عليه، إلا إذا إختار رئيس المحكمة غير العضو الذي رشحته جميعتها العامة. ولا حاجة في القول ببطالان القرار المطعون فيه ترتباً على أنه يعين على رئيس المحكمة أن يعرض على هذا المجلس مرشحين اثنين لكل وظيفة خالية، ولو كان من رشحته الجمعية العامة لشغلها مقبولاً منه، إذ لو صح ذلك - وهو غير صحيح - لكان عليه أن يعارض الجمعية العامة دوماً منحيّاً إختيارها، ولو قام على أسس موضوعية لها معيها، وهو ما لا يتصوره الشرع قد قصد إليه.

- إن العمل في هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا مستقل في طبيعته وخصائصه عن الرسالة التي تقوم عليها هذه المحكمة في مجال ممارستها لإختصاصاتها المحددة بالدستور وقانون إنشائها، ذلك أن هيئة المفوضين تعكس في التقارير التي تقدمها إلى المحكمة وجهة نظر قانونية مجردة، وهي وجهة تدخلها المحكمة في إعتبارها مضيفة إليها طبيعة المصالح التي تتنازع فيما بينها في شأن الموضوع العروض عليها، ووزن كل منها، ودرجة تناقضها وإمكان التوفيق بينها، وما يقتضيه ترجيح إحداها - تغليباً لموجباتها - من حلول. كما أن الأقدمية الأسبق - بفرض توافرها - لا تستغرق العناصر التي تدخلها الجمعية العامة في إعتبارها في مجال مفاضلتها بين المرشحين المعروضة أسماءهم عليها. وليس لها في ذاتها قوام ترجيحها على عناصر أخرى أكثر أهمية منها. هذا بالإضافة إلى أنه عند التزامه على وظيفة لها خصائصها الذاتية - كملك

المتعلقة بالتعيين فى احكامه الدستورية العليا - فإن الأقدمية الأسبق فى الجهة الأصلية لأحد المترشحين عليها، لا تفيد لزوماً أنه أفضل من غيره من توافر فيهم العناصر الواقعية التى تعتمد عليها الجمعية العامة فى المفاضلة التى تجريها بين المرشحين، باعتبار أن هذه العناصر وثيقة الصلة بطبيعة العمل فى المحكمة، وخطورة المهام المرتبطة بولايتها، وما يقتضيه تصريفها من المرونة والموضوعية والقدرة على ابتكار الحلول الواقعية .

- الأصل فى القرارات الإدارية هو صدورها عن جهة الاختصاص بها مستوفية أوضاعها الشكلية مطابقة فى معناها للقانون، وأنها برينة فى بواعثها وأهدافها من كل مطعن عليها. والنمى عليها بإساءة إستعمال السلطة، مؤده إخراجها عن المصلحة العامة وتكبيها لمطالباتها، وإقطاع صلتها بها، أو مجاوزتها لأغراض بلداتها رصدها المشرع عليها. متى كان ذلك، وكان عيب إساءة إستعمال السلطة يتأتى من الغاية التى توختها جهة الإدارة فى مجال إصدار القرار المطعون فيه، فإنه يعد عيباً قسدياً، ولا يفوض بالنسبة. وإنما يتعين أن يقوم الدليل عليه من وقائع محددة لها معنيها من عيون الأوراق ذاتها، وهو ما تختلف فى الطلب المائل :

- لئن نص الدستور على تكافؤ الفرص فى المادة الثامنة منه، وكفل الحماية القانونية المتكافئة بين المواطنين فى مادته الأربعين، إلا أن أعمال هذين المبدأين كليهما مرده إلى التماثل فى الشروط الموضوعية التى يقتضياها الصالح العام، والتى على ضوئها يتحدد الأحق والأجدر بالوظيفة التى يجرى التزام عليها. إذ كان ذلك، وكانت العناصر التى إعتد عليها الطالب فى تقرير أفضليته فى الظفر بالوظيفة التى كان يأمل التعيين فيها، لا تعد من أوجه التمايز التى يتفوق بها على السيدين العضوين اللذين صدر بتعيينهما القرار المطعون فيه، وكان تقرير الجمعية العامة توافر عناصر شغل الوظيفة فى هذين العضوين من دونه، هو مما توخى فيه على ضوء ما يكون نابعاً من طبيعة هذه الوظيفة وخصائصها على ما تقدم، فإن قالة مخالفة القرار المطعون فيه للمادة الثامنة، والمادة الأربعين من الدستور، لا يكون لها محل .

- من المقرر أنه لا مسئولية على الجهة مصدرة القرار إلا إذا كان غير مشروع، وذلك بأن كان مشروباً بأحد العيوب المنصوص عليها فى المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢، فإن كان بريناً منها، فإن مسئولية الجهة التى أصدرته - وأيا ما كانت النتائج المترتبة عليه أو الأضرار التى ألحقها - تكون منتفية تبعاً لإنتفاء ركن الخطأ، ومن ثم يكون طلب التعويض المقدم من الطالب حرياً بالرفض .

إن قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قد نص في مادته الثانية والعشرين على أنه " يجوز بقرار من رئيس المحكمة نذب أعضاء من الهيئات القضائية للعمل بهيئة المفوضين بها ممن تنطبق عليهم أحكام الفقرة السابقة، وذلك بعد أخذ رأى الجمعية العامة، وطبقاً للإجراءات المنصوص عليها في قانون الهيئة التي ينتمون إليها " ويستفاد من هذا النص، أن قانون هذه المحكمة - مؤيداً بما جرى عليه العمل في الهيئات القضائية - وإن حرص على تعيين السلطة التي يدخل إصدار قرار النذب في اختصاصها وكذلك الشروط الإجرائية اللازمة لصدوره، إلا أن النصوص التي تضمنها قانون المحكمة، خلت. جميعها من أية قاعدة ملزمة تحدد المكافأة - في مقدارها - على ضوءها. ولازم ذلك أن لهذه المحكمة السلطة الكاملة التي تقرر بها المكافأة التي يستحقها المتدبون إليها بمراجعة الأعمال التي يؤدونها لديها، ونطاق أعبائها، وما يذلولونه من جهد في إنجازها، وأوضاع ميزانيتها. وتخصها في ذلك لا يعدو أن يكون إلزاماً من جانبها بقاعدة عرفية إدارية تستقل بموجبها في تقرير مكافأة المتدبين إليها وعلى تقدير أن القواعد العرفية الإدارية تنزل منزلة النصوص ذاتها، وتأخذ حكمها ولا تجوز مخالفتها .

- من المقرر أن نذب عضو من جهته الأصلية للعمل بهيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا مرهون بموافقة التي يوازيها حق الجهة التي يندب إليها في أن تعدل من ندبه وأن تقرر إنهائه قبل إكمال مدته وكان رئيس هذه المحكمة إذ قرر لأول مرة - وخلافاً لما كان قد جرى عليه من قبل من قيام المتدبين طوال الوقت بأداء أعبائهم في الهيئة دون مقابل - مكافأة للطالب عن ندبه إليها طوال الوقت مقدارها خمسة وسبعون جنيهاً شهرياً، وكان تقرير المكافأة على هذا النحو واقعاً في حدود سلطته التقديرية، ومعززاً بالواقع أن ندبه طوال الوقت بهيئة المفوضين، لازمها إعفاؤه خلال مدة ندبه من أعباء وظيفته الأصلية وإحصار جهده في العمل الذي نذب إليه، في حين يعتبر هذا العمل مضافاً إلى أعباء الوظيفة الأصلية بالنسبة إلى من يتدبون لبعض الوقت، وهي تفرقة تقوم بها فواصل التمييز بين صورتين من صور النذب وتقتضي المغايرة بينهما في مقدار المكافأة على أساس من الحق والعدل. ولا محل بالتالي لأن تعامل هاتان صورتان معاملة قانونية متكافئة، ذلك أن التمييز بينهما - في مجال مقدار المكافأة - يستند إلى أسس موضوعية تعتبر بذاتها نافية لشبهة التحكم في التقدير، ناذلة بمجانته للصالح العام .

- ما قرره الطالب من أن المكافأة التي قدرها رئيس المحكمة على النحو المتقدم بيانه، أقل مما تقرر لأقرانه الذين ندبوا للعمل في جهات أخرى، وأن ندبه للعمل بهيئة المفوضين أدى إلى حرمانه مما كان يمكن أن يتقاضاه منها لو أنه نذب إليها إضافة إلى عمله الأصلي أو إستقلالاً عنه، مردود بأن المكافأة التي يتقدمها.. رئيس المحكمة لمن يتدبون للعمل بهيئة المفوضين لها ضوابطها النابعة من طبيعة العمل فيها وما رصد من

إعتمادات مالية لمقابلة جهود المتدين إليها. كذلك فإن نذب القاضي مؤقتاً للعمل بأسمال قضائية أو قانونية غير عمله أو بالإضافة إلى عمله، لا يكون إلا بموافقة، ولا يعتبر نذبه فى أية جهة لمدة معينة مانعاً من إنهائه لها قبل إكتمالها والعودة إلى جهته الأصلية إذا قدر أن ذلك أكمل لمصلحته وأصون للحقوق المالية التى يتوقعها من نذبه للعمل فى جهة غير هيئة المفوضين. وهو ما قام الدليل على نقضه، إذ ظل الطالب قائماً بالعمل طوال الوقت بهذه الهيئة - ودون ما إعراض من جانبه - إلى أن قرر مجلس القضاء الأعلى إنهاء هذا النذب فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٨٩ .

#### **\* الموضوع الفرعى : قانون المحكمة الدستورية العليا :**

الطعن رقم ١ لسنة ٧ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٣٧٣ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٧

قانون المحكمة الدستورية العليا قانون خاص يحكم الطلبات والدعاوى التى تدخل فى ولاية هذه المحكمة ويحدد الإجراءات التى ترفع بها، فلا يجوز اللجوء إلى قانون المرافعات، وعلى ما تنص به المادة "٢٨" من قانونها، إلا فيما لم ينص عليه فيه، وبشرط ألا يتعارض وطبيعة اختصاص المحكمة والأوضاع المقررة أمامها ومن ثم يكون الطلب الإحتياطى بإحالة الدعوى إلى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية، إعمالاً للمادة "١١٠" من قانون المرافعات قائماً على غير سند من القانون .

#### **\* الموضوع الفرعى : ماهية الشرعية الدستورية :**

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ١٢ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٣٤٣ بتاريخ ١٩٩٣/٦/١٩

- إن الشرعية الدستورية التى تقوم المحكمة الدستورية العليا على مراقبة التقيد بها، غايتها ضمان أن تكون النصوص التشريعية مطابقة لأحكام الدستور، وتتواءم هذه الشرعية من البنيان القانونى فى الدولة القمة من مدارجها، وهى فرع من خضوع الدولة للقانون والتزامها بضوابطه. ولا يجوز بالتالى لأية محكمة أو هيئة إختصاص المشرع بالفصل فى نزاع معين فصلاً قضائياً- وأياً كان موقعها من الجهة القضائية التى تنتمى إليها- إعمال نص تشريعى لازم للفصل فى النزاع المعروض عليها إذ بدا لها مصادمته للدستور من جهة مبدئية. ذلك أن قيام هذه الشبهة لديها يلزمها أن تستوثق من صحتها عن طريق عرضها على المحكمة الدستورية العليا التى تتولى دون غيرها الفصل فى المسائل الدستورية، لتقول كلمتها القاطعة فيها، بما مؤداه أنه كلما بدا لأية جهة أو هيئة أولاهها المشرع سلطة الفصل فى الخصومة بأكملها أو فى بعض جوانبها، أن التعارض المدعى به أمامها بين النص التشريعى الأدنى والقاعدة الدستورية التى تحتل مرتبة الصدارة بين قواعد النظام العام، محمولاً على أسس تظاهره من وجهة مبدئية غير متعمقة داخل الطاعن الدستورية، فلا يجوز هذه الجهة أو الهيئة، أن تتجاهل مظنة الخروج على أحكام الدستور، وأن تحيها جانباً، بل يتعين

عليها- ولو كان بحثها منحصرا في مسائل القانون دون غيرها - إما أن تحيل بنفسها ما ارتأته من تعارض بين نص تشريعي وقاعدة دستورية إلى المحكمة الدستورية العليا ليكون قضاؤها في شأن هذا التعارض قولا فصلا، وإما أن توفر للخصم الذي دفع أمامها بعدم دستورية نص تشريعي، وكان دفعه جديا، مكنة عرض دعواه على المحكمة الدستورية العليا عن طريق تحويلها إياه حق رفعها إليها خلال الأجل الذي تحدده.

- إن الدفع بعدم الدستورية ليس من الدفوع التي يغايلها واقع، ولا تعتبر المجادلة فيه مجادلة موضوعية مما تستغل بتقديرها محكمة الموضوع. وإنما ينحل إلى ادعاء بمخالفة نص تشريعي لحكم في الدستور، وهو ادعاء لا يرتبط الفصل فيه بأية واقعة تكون محكمة الموضوع قد حققتها. ومن ثم يجوز إثارته ولو لأول مرة أمام محكمة النقض- التي تعتبر من المحاكم التي عنتها المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا، والتي يجوز إثارة مثل هذا الدفع أمامها - ذلك أن إعراضها عن بحثه على ضوء ظاهر الأمر فيه، بمقولة أن رقابتها منحصرة في مسائل القانون وحدها، مؤداه أن يكون مرجعها في هذه الرقابة إلى النصوص التشريعية المعمول بها عند الفصل في الطعن المعروض عليها، ولو كانت معينة في ذاتها لمخالفتها للدستور. وهو ما يؤول إلى إنزاعها هذه النصوص دوما على الواقعة التي حصلها الحكم المطعون فيه أيأ كان وجه تعارضها مع الدستور. وينالض ذلك دون ريب إلترهما بالخضوع بالقانون - والدستور في مدارجه العليا - وبضرورة أن تكون الشرعية الدستورية متكاملة حلقاتها، وأن تكون لأحكام الدستور الصدارة على ما دونها في المرتبة. ومحصلة ما تقدم، أن طبيعة الرقابة التي تباشرها محكمة النقض على محكمة الموضوع، لا تحول بذاتها دون إثارة الدفع بعدم الدستورية أمامها، بل إن إجالتها لبصرها في هذا الدفع، يعكس جوهر رقابتها القانونية، ويعتبر أوثق اتصالا بها، ذلك أن تقرير ما إذا كان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته يعد لازما أو غير لازم للفصل في الحقوق المدعى بها، وكذلك ما إذا كان التعارض الذي يثيره الدفع بين هذا النص وحكم في الدستور، يعد - من وجه مبدئية - مفتقرا إلى ما يظاخره أو مرتكنا إلى ما يبرره، كلاهما من مسائل القانون التي يدخل الفصل فيها في ولاية محكمة النقض التي عهد إليها المشرع بمراقبة صحة تطبيقهم على الوقائع التي خلص إليها الحكم المطعون فيه.

#### \* الموضوع الفرعي : ولاية المحكمة الدستورية العليا :

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٣ مكتب فني ٢ صفحة رقم ١٢٧ بتاريخ ١٩٨٣/٦/١١

أن ولاية المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تقوم إلا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للأوضاع المقررة في المادة ٢٩ من قانون إنشائها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ وذلك إما بإحالة الأوراق إليها من إحدى المحاكم ذات الإختصاص القضائي للفصل

في المسألة الدستورية وأما برفعها من أحد الخصوم بمناسبة دعوى موضوعية مقامة دفع فيها الخصم بعدم دستورية نص تشريعي وقدرت المحكمة الموضوع جدية دفعه فرخصت له برفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا.

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٧ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٩ بتاريخ ١٩٨٧/١/٣

لا محل لما يطلبه المدعي من أعمال المحكمة لرخصة التصدي لعدم دستورية القانونين الطعون عليهما، طبقاً لما تقتضيه المادة ٢٧ من قانون المحكمة الدستورية العليا والتي تنص على أنه يجوز للمحكمة في جميع الحالات أن تقضى بعدم دستورية أى نص فى قانون ولائحة يعرض عليها بمناسبة ممارسة اختصاصاتها ويتصل بالنزاع المطروح عليها، وذلك بعد اتباع الإجراءات المقررة لتحضير الدعاوى الدستورية، ذلك أن الأعمال رخصة التصدي المقررة للمحكمة طبقاً للمادة المذكورة منوط بأن يكون النص الذى يرد عليه التصدي متصلاً بنزاع مطروح على المحكمة طبقاً للإجراءات والأوضاع المقررة قانوناً، فإذا انتهى قيام النزاع أمامها لعدم اتصاله بها اتصالاً مطابقاً للقانون، كما هو الشأن فى الدعوى - التى انتهت المحكمة من قبل إلى عدم قبولها - فإنه لا يكون لرخصة التصدي سند من القانون يسوغ إعمالها.

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢ مكتب قني ٤ صفحة رقم ١٤٠ بتاريخ ١٩٨٨/٦/١٩

مناط اختصاص المحكمة الدستورية العليا بالفصل فى دستورية القوانين واللوائح، أن يكون أساس الطعن هو مخالفة التشريع لنص دستوري، فلا يمتد لحالات التعارض بين اللوائح والقوانين، ولا بين التشريعات ذات المرتبة الواحدة، ومن ثم فإن النعي بمخالفة بعض مواد المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ لبعض نصوص القانون المدنى وقانون المرافعات - أياً كان وجه الرأى فى قيام هذا التعارض - لا يبعد أن يكون نوعاً بمخالفة قانون لقانون، وهو ما لا يمتد إليه ولاية المحكمة ولا يشكل بذلك خروجاً على أحكام الدستور.

الطعن رقم ١٢ لسنة ١٤ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٤٠ بتاريخ ١٩٩٢/٩/٥

ولاية المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تقرم إلا باتصالها بالدعوى اتصالاً مطابقاً للأوضاع المقررة فى المادة ٢٩ من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩، وذلك إما بإحالة الأوراق إليها من إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الإختصاص القضائى للفصل فى المسألة الدستورية، وإما برفعها من أحد الخصوم بمناسبة دعوى موضوعية دفع فيها الخصم بعدم دستورية نص تشريعي، وقدرت محكمة الموضوع جدية دفعه. وهذه الأوضاع الإجرائية تتعلق بالنظام العام

باعتبارها شكلاً جوهرياً في التقاضي تبعاً به المشرع مصلحة عامة حتى ينظم التداعى فى المسائل الدستورية بالإجراءات التى رتبها.

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١٥٠ بتاريخ ١٩٩٣/٢/٦

- المحكمة الدستورية العليا هى الجهة القضائية العليا التى إختصها الدستور والمشرع كلاهما بولاية الفصل فى المسائل الدستورية، وليس ثمة جهة أخرى يمكن أن تنازعها هذا الاختصاص، أو أن تتحلل لنفسها ومن ثم فإن الفصل فى المخالفة الدستورية المدعى بها، إنما يعود إلى هذه المحكمة دون غيرها.

- من المقرر أن قضاء هذه المحكمة - فيما فصل فيه من المسائل الدستورية - سواء من ناحية العيوب الشكلية أو المطاعن الموضوعية، إنما يحوز حجية مطلقة فى مواجهة الكافة، وبالنسبة إلى الدولة بكامل سلطاتها وعلى امتداد تنظيماتها المختلفة، وهى حجية تحول بذاتها دون الجادلة فيه أو السعى لنقضه من خلال إعادة طرحه على هذه المحكمة لمراجعته. ذلك أن الخصومة فى الدعوى الدستورية - وهى بطبيعتها من الدعاوى العينية- قوامها مقابلة النصوص التشريعية المطعون عليها بأحكام الدستور تحرياً لتطابقها معها إعلاءاً للشريعة الدستورية. ومن ثم تكون هذه النصوص ذاتها هى موضوع الدعوى الدستورية، أو هى بالأحرى محلها، وإهدارها بقدر تهاتها مع أحكام الدستور، هى القاعدة الكاشفة عن حقيقة الأمر فى شأن صحتها أو بطلانها، ومن ثم لا يعتبر قضاء هذه المحكمة باستيفاء النص التشريعى المطعون عليه لأوضاعه الشكلية أو انحرافه عنها، أو اتفاقه مع الأحكام الموضوعية فى الدستور أو مرقفه فيها، منصرفاً إلى من كان طرفاً فى الخصومة الدستورية دون سواه، بل منسحباً إليه وإلى الأجيال كافة، ومتعدياً إلى الدولة التى ألزمتها الدستور فى المادة ٦٥ منه بالخضوع للقانون، وجعل من علوه عليها وإنقاذ السيادة لأحكامه، قاعدةً لنظامها ومحوراً لبناء أساس الحكم فيها على ما تقضى به المادة ٦٤ من الدستور، بما يوردهم عن التحلل من قضاء هذه المحكمة. أو مجاوزة مضمونه، ويلزم كل شخص بالعمل على مقتضاه وضبط سلوكه وفقاً للقواعد، ذلك أن المحكمة تستمد مباشرة من الدستور ولايتها فى مجال الرقابة الدستورية، ومرجعها إلى أحكامه - وهو القانون الأعلى - فيما يصدر عنها من قضاء فى المسائل الدستورية التى تطرح عليها - وكلتمها فى شأن دلالة النصوص التى يضمها الدستور بين دفتيه هى القول الفصل، وضوابطها فى التاصيل ومناهجها فى التفسير، هى مدخلها إلى معايير منتظمة تحقق لأحكام الدستور وحدتها العضوية، وتكفل الانحياز لقيم الجماعة فى مختلف مراحل تطورها، وليس التزامها بإنفاذ الأبعاد الكاملة للشريعة الدستورية إلا إرساء لحكم القانون فى مدارجه العليا وفاء بالأمانة التى حملها الدستور بها، وعقد لها ناصية النهوض



بصماتها، وكان حساً أن يكون التقيد بأحكامها مطلقاً سارياً على الدولة والناس أجمعين، وعلى قدم من المساواة الكاملة.

الطعن رقم ٣ لسنة ١٣ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٥٠٣ بتاريخ ١٩٩٣/٣/٢٠

إن ناط المشرع بالحكمة الدستورية العليا دون غيرها سلطة الفصل في تنازع الاختصاص بتعين الجهة القضائية المختصة من بين جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي إذا ما رفعت الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين منها وتحلت كلتاهما عن نظرها، فإن مقتضى الحكم الصادر منها بتعين الجهة القضائية المختصة، هو إسباغ الولاية من جديد على هذه الجهة بما مؤداه إلزامها بنظر الدعوى غير مقيدة بسبق قضائها بعدم الاختصاص، ولو كان قد أصبح نهائياً.

الطعن رقم ٢ لسنة ١٤ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٥١٢ بتاريخ ١٩٩٣/٣/٢٠

- من المقرر أن المحكمة الدستورية العليا بما لها من هيمنة على الدعوى - هي التي تعطيتها وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح متفصية في سبيل ذلك طلبات المدعي فيها مستظرة حقيقة مراميها وأبعادها وكان المدعي - على ما جاء بصحيفة دعواه ومذكرة دفاعه - قد توخى من منازعته - محل الدعوى رقم ١٥ لسنة ٨ قضائية " تنازع " - التي رفعها إلى المحكمة الدستورية العليا إسباق قضاء محكمة النقض في الطعن رقم ٢٢١٤ لسنة ٥٦ قضائية الذي خاصم بموجبه الحكم الإستئنائي المطعون فيه القاضي بعدم الاختصاص الولائي بنظر دعوى المخاصمة التي كان قد أقامها ضد مستشار بالحكمة الإدارية العليا وإحالتها إلى محكمة القضاء الإداري، وكذا النعي على قضاء المحكمة ائحال إليها أن حكمها بعدم الاختصاص النوعي بنظر دعوى المخاصمة تلك لم يقرن بإحالتها إلى المحكمة الإدارية العليا بالمخالفة لنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات. وكان النعي على الحكمين المطعون عليهما خطأهما في تطبيق القانون يخرج عن ولاية المحكمة الدستورية العليا التي لا يمتد بحثها - في دعوى التنازع على الاختصاص - إيجابياً كان هذا التنازع أم سلبياً إلى تنقية الأحكام المطعون عليها مما قد يشوبها من أخطاء قانونية تقوياً لإعوجاجها بالنظر إلى أنها لا تعد جهة طعن تتولى تصحيحها، فإن الفصل في هذه المناعى لا يستهض ولاية المحكمة الدستورية العليا النصوص عليها في البند ثانياً من المادة ٢٥ من قانونها .

- جرى قضاء المحكمة الدستورية العليا على أن مناط تطبيق المادة ١٩٣ من قانون المرافعات - هو أن تكون المحكمة قد أغفلت سهو أو غلط الفصل في طلب موضوعي بما يجعل الطلب باقياً معلقاً أمامها وأن مرد إغفال الفصل في طلب موضوعي مقدم إلى المحكمة هو ألا يصدر عنها قضاء في شأنه ولو كان ضمنياً. وإذ كان قضاء المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم ١٥ لسنة ٨ قضائية " تنازع " قد خلص

إلى أن " مناط قبول طلب الفصل في تنازع الاختصاص السلبى وفقاً لنص البند " ثانياً " من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي وأن تتخلى كلاهما عن نظرها وأن قواعد الاختصاص الولائي أو المتعلقة بالوظيفة هي التي تحدد جهة القضاء الواجب رفع النزاع إليها بينما تحدد قواعد الاختصاص النوعى كيفية توزيع الاختصاص الوظيفى بين محاكم الجهة القضائية الواحدة وذلك بتحديد نصيب كل نوع منها في الاختصاص المنوط بالجهة التى تتبعها، وأن مؤدى ما تقدم أن يكون تطبيق قواعد الاختصاص الولائي سابقاً على تطبيق قواعد الاختصاص النوعى إذ لا محل لأن تخوض المحكمة فى بحث اختصاصها النوعى بنظر الدعوى ما لم يكن الفصل فيها داخلياً أصلاً فى ولاية الجهة التى تتبعها. وأنه متى كان التخلي عن نظر دعوى الموضوع الواحد وفقاً لأحكام البند " ثانياً " من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا، يفرض أن ترفع هذه الدعوى أمام محكمتين تابعتين لجهتين قضائيتين مختلفتين، وأن يكون قضاء كل منهما بعدم اختصاصها بنظرها قائماً على أساس إنشاء ولاية الجهة التى تتبعها، وكان عدم الاختصاص النوعى لا يعد إنكاراً لهذه الولاية باعتبار أن قواعد هذا الاختصاص هي التى تقوم بوزعها بين مختلف أنواع المحاكم داخل الجهة القضائية الواحدة، وكانت محكمة القضاء الإدارى قد أقامت قضاءها بعدم اختصاصها نوعياً بنظر دعوى المخاصمة المرفوعة ضد المدعى عليه - وهى الدعوى رقم ٥١٧١ لسنة ٤٠ قضائية - على أساس أن المحكمة الإدارية العليا هى التى تختص دون غيرها بالفصل فى دعوى المخاصمة المقامة ضد أحد مستشاريها، وهو ما يتفق وصحيح حكم القانون، فإن التنازع المدعى به فى الدعوى الماثلة لا يكون قائماً بين جهتين قضائيتين فى تطبيق أحكام البند " ثانياً " من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا. ولا يستنهض بالتالى ولايتها للفصل فيه الأمر الذى يجب معه الحكم بعدم قبول الدعوى "، متى كان ما تقدم، وكان ما قرره المحكمة الدستورية العليا على النحو سالف البيان، يدل على أنها فصلت فصلاً قاطعاً فى الأساس الذى بنيت عليه دعوى التنازع، وردت على هذه الدعوى برمتها بما يؤكد تخلف شروط قبولها فى شأن الموضوع محل الخصومة القضائية المرددة بين جهتي القضاء العادى والإدارى بعد أن اتفقت كلمتهما معاً على اختصاص المحكمة الإدارية العليا وظيفياً بنظر تلك الدعوى والحكم فيها، فإن مناط التنازع الذى يقيم ولاية هذه المحكمة يكون منتفياً، ودون أن يعتبر ذلك إنكاراً لحق كل مواطن فى اللجوء إلى قاضيه الطبيعى على ما تقتضى به المادة ٦٨ من الدستور أو إهداراً للقواعد التى تولى المشرع توزيع اختصاص بين الهيئات القضائية المختلفة، بتفويض من المادة ١٦٧ من الدستور التى تمهد إلى المشرع بتعيين الهيئات القضائية وتحديد اختصاصاتها وتنظيم طريقة تشكيلها من المادة ١٦٧ منه .

- متى كانت المحكمة الدستورية العليا قد إستفدت ولايتها في نظر دعوى النزاع بحالتها التي عرّضت بها عليها، وكان ما توخاه المدعى بصغته من إعادة طرح ذات المنازعة عليها، وبين الأخصام أنفسهم والسبب عنه، لا يعدو أن يكون منازعة من جانبه في الدعامة القانونية التي قام عليها قضاؤها في الدعوى السابقة فإن منعا ينحل إلى طعن فيه بالمخالفة للمادة ٤٨ من قانون المحكمة الدستورية العليا التي تنص على أن أحكامها وقراراتها نهائية، وغير قابلة للطعن .

الطعن رقم ١١ لسنة ٤ مكتب قني ٣ صفحة رقم ٤٤٤ بتاريخ ١٩٨٦/٥/٣

أنه لا محل لما طلبة المدعى في مذكرته من أعمال هذه المحكمة لرخصة التصدي النصوص عليها في المادة ٢٧ من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩، للحكم بعدم دستورية المادة ٣٤ من ذلك القانون فيما نصت عليه من وجوب إرفاق صورة رسمية من الحكمين اللذين وقع في شأنهما النزاع، بطلب النزاع، وإلا كان غير مقبول، ذلك أن أعمال تلك الرخصة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - منوط بأن يكون النص الذي يرد عليه التصدي متصلاً بنزاع مطروح عليها، فإذا إنتهى قيام النزاع أمامها كما هو الحال في دعوى النزاع الراهنة التي إنتهت المحكمة من قبل إلى عدم قبولها، فإنه لا يكون لرخصة التصدي سند يسوغ أعمالها.

## المصادرة

\* الموضوع الفرعي : أثر القضاء بعدم دستورية المصادرة :

الطعن رقم ١٧ لسنة ١١ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٣١١ بتاريخ ١٩٩١/٤/٦

إن البند "ب" من المادة "١٠" من قرار محافظ السويس رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٥ بعد أن نص على مصادرة الأسماء موضوع المخالفة ووسيلة النقل، قضى بأن يصرف من حصة بيعها لى حدود ٥٠٪ للقائمين بالضبط، وإذ كانت هذه المصادرة قد تعلق بالعمال جرمها ذلك القرار بالعقوبة التى فرضها على إرتكابها، فإن قضاء هذه المحكمة بعدم دستورية المصادرة وسائر العقوبة التى تضمنها القرار المشار إليه لمخالفتها للمادتين "٣٦"، "٦٦" من الدستور على التوالى، يستتبع زوال جميع الآثار التى ترتبت على أعمالها بما فى ذلك مكافأة الضبط التى قضى النص المطعون عليه بصرفها إلى القائمين عليه والتى لا يتصور قيامها إلا مرتبطة بالمصادرة المستوفية لشرائطها الدستورية، وهى فى النزاع الراهن مصادرة باطلة أصلاً .

الطعن رقم ٢١ لسنة ١١ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٣٢٤ بتاريخ ١٩٩١/٤/٦

البند "ب" من المادة "٩" من قرار محافظ السويس رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٧ بعد أن حدد العقوبات الجنائية التى توقع عند مخالفة أحكامه قد نص على أنه " وفى جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ووسيلة النقل ويصرف منها فى حدود ٥٠٪ للقائمين بالضبط " وإذ كانت هذه المكافأة لا يتأتى الحصول عليها إلا بعد بيع الأسماء ووسيلة النقل المضبوطة جبراً على أصحابها وحرمانهم من الحق فيها، وهو ما يعنى مصادرتها بالمخالفة لنص المادة "٣٦" من الدستور التى لا تجيز المصادرة الخاصة للأموال إلا بحكم قضائى. ولما كانت هذه المصادرة قد تعلقت بالعمال جرمها ذلك القرار بالعقوبة التى فرضها على إرتكابها فإن قضاء هذه المحكمة بعدم دستورية المصادرة وسائر العقوبة لمخالفتها للمادتين "٣٦"، "٦٦" من الدستور يستتبع زوال جميع الآثار التى ترتبت على أعمالها بما فى ذلك مكافأة الضبط التى قضى النص بصرفها إلى القائمين عليه والتى لا يتصور قيامها إلا مرتبطة بالمصادرة المستوفية لشرائطها الدستورية وهى فى النزاع الراهن مصادرة باطلة أصلاً .

\* الموضوع الفرعي : السلطة القضائية هى المختصة وحدها بالأمر بالمصادرة :

الطعن رقم ٢٨ لسنة ١ مكتب قني ١ صفحة رقم ١٥٦ بتاريخ ١٩٨١/١/٣

أرسى المشرع الدستورى الأحكام الخاصة بالمصادرة بما نص عليه فى المادة ٣٦ من دستور سنة ١٩٧١ من أن "المصادرة العامة للأموال محظورة ولا تجوز المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائى" بذلك نهياً مطلقاً عن

المصادرة العامة، وحدد الأداة التي تتم بها المصادرة الخاصة وأوجب أن تكون حكماً قضائياً وليس قراراً إدارياً، وذلك حرصاً منه على صون الملكية الخاصة من أن تصادر إلا بحكم قضائي، حتى تكفل إجراءات التقاضي وضماناته لصاحب الحق الدفاع عن حقه وتنفي بها مظنة العسف أو الإفتئات عليه، وتأكيداً لمبدأ الفصل بين السلطات على أساس أن السلطة القضائية هي السلطة الأصلية التي ناط بها الدستور إقامة العدالة بحيث تختص دون غيرها من السلطات بالأمر بالمصادرة.

#### الظعن رقم ٢٣ لسنة ٣ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٤٠ بتاريخ ١٩٨٢/٥/١٥

- إن المشرع الدستوري أرسى الأحكام الخاصة بالمصادرة بما نص عليه في المادة ٣٦ من دستور سنة ١٩٧١ من أن " المصادرة العامة للأموال محظورة ولا تجوز المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي " فنهى بذلك نهياً مطلقاً عن المصادرة العامة، وحدد الأداة التي تتم بها المصادرة الخاصة وأوجب أن تكون حكماً قضائياً وليس قراراً إدارياً، حرصاً منه على صون الملكية الخاصة من أن تصادر إلا بحكم قضائي، حتى تكفل إجراءات التقاضي وضماناته لصاحب الحق الدفاع عن حقه وتنفي بها مظنة العسف أو الإفتئات عليه وتأكيداً لمبدأ الفصل بين السلطات على أساس أن السلطة القضائية هي السلطة الأصلية التي ناط بها الدستور إقامة العدالة بحيث تختص دون غيرها من السلطات بالأمر بالمصادرة.

- لما كان نص المادة ٣٦ المشار إليها إذ حظر تلك المصادرة إلا بحكم قضائي قد جاء مطلقاً غير مقيد، بعد أن عبد المشرع الدستوري سنة ١٩٧١ إلى حذف كلمة " عقوبة " التي كانت تسبق عبارة " المصادرة الخاصة " في المادة ٥٧ من دستور سنة ١٩٥٦ القابلة للمادة ٣٦ من دستور سنة ١٩٧١، وذلك حتى يجري النص على إطلاقه ويعم حكمه ليشمل المصادرة الخاصة في كافة صورها، فإن النص الذي يميز لوزير الإقتصاد أو من ينيه أن يأمر بالمصادرة إدارياً يكون مخالفاً للمادة ٣٦ من الدستور، الأمر الذي يتعين معه القضاء بعدم دستوريته.

#### الظعن رقم ٣ لسنة ١ مكتب قني ٢ صفحة رقم ١٥٥ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٥

- إستيلاء الدولة على ملكية الأراضي الزراعية الزائدة على الحد الأقصى الذي يقرره القانون للملكية الزراعية يتضمن نزاعاً لهذه الملكية الخاصة بالنسبة للقدر الزائد جبراً عن صاحبها، ومن ثم وجب أن يكون حرمانه من ملكه مقابل تعويض، وإلا كان إستيلاء الدولة على أرضه بغير مقابل مصادرة خاصة لها لا تجوز إلا بحكم قضائي وفقاً لحكم المادة ٣٦ من الدستور.

- إذا كانت المادة ٣٧ من الدستور قد سكنت عن النص صراحة على تقرير حق التعويض بالنسبة للإستيلاء على الأراضي الزراعية المتجاوزة للحد المقرر قانوناً، فإن ما إستهدفه المشرع الدستوري من إيراد

هذا النص هو تقرير مبدأ تعيين حد أقصى للملكية الزراعية بما لا يسمح بقيام الإقطاع ويضمن حماية الفلاح والعامل الزراعي من الإستغلال، فكان مجال ذلك النص الدستوري مقصوراً على تقرير هذا المبدأ ومحصوراً في إرساء حكمه، ولم يكن إيراد هذا النص يصدد تنظيم الإستيلاء على الأراضي الزراعية الزائدة عن الحد الأقصى. وبالتالي لم يكن ثمة مقتض في هذا الصدد لتأكيد مبدأ التعويض عن الإستيلاء على الأراضي الزراعية الزائدة عن هذا الحد إجتزاء بما تفتى عنه المبادئ الأساسية الأخرى التي يتضمنها الدستور والتي تصون الملكية الخاصة، وتنتهي عن نزعها إلا لمنفعة عامة ومقابل تعويض، ولا تجزئ المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي. كما لا ينال من ذلك ما أثارته الحكومة من أن القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ قد جاء إستجابة من المشرع لما يقرره الدستور في مادته الرابعة من أن الأساس الإقتصادي للدولة يهدف إلى تلويب الفوارق بين الطبقات، وفي مادته السابعة من أن التضامن الإجتماعي أساس المجتمع ذلك أن إلزام المشرع بالعمل على تحقيق تلك المبادئ لا يعنى ترخصه في تجاوز الضوابط والخروج على القيود التي تضمنتها مبادئ الدستور الأخرى ومنها صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها إلا على سبيل الإستثناء وفي الحدود وبالقيود التي أوردتها نصوصه.

#### الظعن رقم ٦٧ لسنة ٤ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ١٢٢ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢

أن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة، وعدم المساس بها إلا على سبيل الإستثناء، وفي الحدود وبالقيود التي أوردتها، وذلك باعتبارها في الأصل ثمرة النشاط الفردي، وحافزة على الإنطلاق والتقدم، فضلاً عن أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التي يجب تمتيعها والحفاظ عليها لتؤدي وظيفتها الإجتماعية في خدمة الإقتصاد القومي، ومن أجل ذلك، حظرت الدساتير نزوع الملكية الخاصة جبراً عن صاحبها إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقاً للقانون " المادة ٩ من كل من دستور سنة ١٩٢٣، ودستور سنة ١٩٣٠ والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٦، والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨، والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٦٤، والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١ " كما نص الدستور القائم صراحة على حظر التأميم إلا لإعتبارات الصالح العام بقانون ومقابل تعويض - "المادة ٣٥ - وحظر المصادرة العامة حظراً مطلقاً، ولم تجزئ المصادرة إلا بحكم قضائي "المادة ٣٦".

#### الظعن رقم ٩١ لسنة ٤ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ١٣٣ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢

أن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها إلا على سبيل الإستثناء وفي الحدود وبالقيود التي أوردتها، وذلك باعتبارها

فى الأصل ثمرة النشاط الفردى وحافزة على الإنطلاق والتقدم، فضلاً عن أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التى يجب تسميتها والحفاظ عليها لتؤدى وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى. ومن أجل ذلك، حظرت الدساتير نزع الملكية الخاصة جبراً عن صاحبها إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقاً للقانون " المادة ٩ من كل من دستور سنة ١٩٢٣ ودستور سنة ١٩٣٠ والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ١٦ من دستور ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١. " كما نص الدستور القائم صراحة على حظر التأميم إلا لاعتبارات الصالح العام ويقانون ومقابل تعويض "المادة ٣٥" وحظر المصادرة العامة حظراً مطلقاً، ولم يجز المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائى "المادة ٣٦".

#### الطعن رقم ١ لسنة ١ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ١٦٢ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢

إن ملكية السندات الأسمية التى تحولت إليها القيمة الكاملة لأسهم ورؤوس أموال الشركات والنشآت المؤتممة قد استقرت لأصحابها بموجب قوانين التأميم، بما تحولت فم ملكية هذه السندات من حقوق كالتصرف فيها بالبيع بتداولها فى البورصة أو كوسيلة للوفاء بالتزاماتهم قبل الدولة بقدر قيمتها، والإنفاق بما تغله من ربح، فإن مقتضى تطبيق الفقرة الأولى من المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ المطعون عليه من وضع حد أقصى للتعويض المستحق لأصحاب المشروعات المؤتممة بما لا يتجاوز ١٥ ألف جنيه، إستيلاء الدولة دون مقابل على السندات الأسمية المملوكة فم والزائدة على هذا الحد وتجريدهم بالتالى من ملكيتها، الأمر الذى يشكل إعتداء على الملكية الخاصة ومصادرة للأموال بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور التى تنص على أن الملكية الخاصة مصونة، والمادة ٣٦ منه التى تحظر المصادرة العامة ولا تجيز المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائى. فضلاً عن أن النص التشريعى - محل الطعن - يوضعه حداً أقصى لما يملكه أصحاب المشروعات المؤتممة من السندات الأسمية التى تحولت إليها حصصهم وأنصبتهم فى هذه المشروعات - وإن تعددت - يكون قد إنطوى على مخالفة لأحكام الدستور الذى لا يميز تحديد حد أقصى إلا بالنسبة للملكية الزراعية طبقاً للمادة ٣٧ منه، الأمر الذى يتضمن بدوره مساساً بالملكية الخاصة بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور.

#### الطعن رقم ٨ لسنة ٥ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٩٨٦/٣/١

أن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها إلا على سبيل الإستثناء وفى الحدود وبالقيود التى أوردتها، وذلك بإعتبارها فى الأصل ثمرة النشاط الفردى وحافزة على الإنطلاق والتقدم، فضلاً عن أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التى

تتميتها والحفاظ عليها لنزدى وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي. ومن أجل ذلك حظرت تلك الدساتير نزع الملكية الخاصة جبراً عن صاحبها إلا للمنفعة العامة مقابل تعويض وفقاً للقانون " المادة ٩ من كل من دستور سنة ١٩٢٣ ودستور سنة ١٩٣٠، والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨، والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١ "، كما نص الدستور القائم صراحة على حظر التأميم إلا باعتبارات الصالح العام ويقانون ومقابل تعويض " المادة ٣٥ " وحظر المصادرة العامة للأموال حظراً مطلقاً ولم يجز المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي " المادة ٣٦ ".

الطعن رقم ١٧ لسنة ١١ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٣١١ بتاريخ ١٩٩١/٤/٦

إن البين من الإطلاع على قرار محافظ السويس رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٥ أنه حظر الشروع في نقل أى كمية من الأسماك داخل محافظة السويس بغير الحصول على تصريح معتمد من مديرية التموين، وكان ذلك القرار قد نص أيضاً في البند "ب" من المادة "١٠" منه على أن تصدر الكميات موضوع المخالفة ووسيلة النقل، ويصرف منها في حدود ٥٠٪ للقاتمين بالضبط، ويعاقب مرتكبو المخالفة بإحس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، فإن القرار المذكور يكون قد دل بالعقوبة التي فرضها على الشروع في نقل الأسماك داخل محافظة السويس دون تصريح من مديرية التموين، على تجريمه لهذه الواقعة التي تنحصر فيها المخالفة المنسوبة إلى المتهمين لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع قد أحالت إلى المحكمة الدستورية العليا نص البند "ب" من المادة "١٠" من قرار محافظ السويس رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٥ المشار إليه وذلك للفصل في دستوريته. وكان مما تنعاه محكمة الموضوع على الأحكام التي تضمنها هذا البند، تقريره مصادرة كميات الأسماك موضوع المخالفة فضلاً عن وسيلة النقل بغير حكم قضائي وذلك بالمخالفة لنص المادة "٣٦" من الدستور، وكان هذا النعي في محله، ذلك أن الدستور أرسى الأحكام الخاصة بالمصادرة بما نص عليه في المادة "٣٦" من أن " المصادرة العامة للأموال محظورة ولا تجوز المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي " فهي بذلك نهياً مطلقاً عن المصادرة العامة، وحدد الأداة التي تتم بها المصادرة الخاصة وأوجب أن تكون حكماً قضائياً وليست قراراً إدارياً وذلك حرصاً منه على صون الملكية الخاصة من أن تصدر إلا بحكم قضائي كى توافر - في إطاره لصاحب الحق إجراءات التقاضي وضمائنه التي تنفي بها مظنة العسف والإفئات على هذا الحق وتوكيداً لمبدأ الفصل بين السلطة القضائية والسلطتين التشريعية والتنفيذية باعتبار أن السلطة القضائية هي السلطة الأصلية التي أقامها الدستور على شتون العدالة وخصها بتنصيفها بحيث تفرد دون غيرها بما يدخل في اختصاصها بما في ذلك توقيع المصادرة. إذ كان ذلك، وكان نص المادة "٣٦" من الدستور الذي حظر



المصادرة الخاصة للأموال إلا بحكم قضائي قد جاء مطلقاً من غير قيد وذلك حين أجرى المشرع النص على إطلاقه ليعم حكمه ويشمل المصادرة الخاصة في كافة صورها، لأن ما تضمنه النص الطعين من مصادرة الأسماء المضبوطة وكذلك وسيلة نقلها - بغير حكم قضائي - يكون مخالفاً لنص المادة "٣٦" من الدستور.

## النيابة العامة

• الموضوع الفرعي : الأمر بالألا وجه لإقامة الدعوى :

الطعن رقم ١٩ لسنة ٨ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٢٦٢ بتاريخ ١٨/٤/١٩٩٢

لما كان المدعى - بوصفه مدعيا بالحقوق المدنية أثناء تحقيق أجرته النيابة العامة - قد طعن فى القرار الصادر عنها بحفظ شكواه إداريا، وكان هذا القرار لا يعدو أن يكون تصرفا قضائيا من جانبها فى التحقيق الابتدائى الذى أجرته متضمنا إنهائه، وقلوبا بالدعوى الجنائية عند هذه المرحلة لإنهاء مقتضيات رفعها - بمخالها - إلى القضاء، فإن ذلك القرار، وإعمالا لنص المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية، ينحصر إلى أمر بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية يكون بذاته مانعا من العودة إلى التحقيق الابتدائى إلا إذا ظهرت دلائل جديدة قبل إنتهاء المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية، وإذ طعن المدعى بالحقوق المدنية فى هذا الأمر أمام محكمة الجنايات منقذة فى غرفة المشورة، وكانت الفقرة الأولى من المادة ٢١٠ إجراءات جنائية - التى تحول المدعى بالحقوق المدنية الطعن فى الأمر الصادر من النيابة العامة بالألا وجه لإقامة ما لم يكن صادرا فى تهمة موجهة ضد أحد الموظفين أو المستخدمين العامين أو أحد رجال الضبط لجرمة ارتكبا أثناء تأدية وظيفته أو بسببها من غير الجرائم المشار إليها فى المادة ١٢٣ عقوبات - هى التى تحول بذاتها بين المدعى بالحقوق المدنية وبين الطعن فى قرار أصدرته النيابة العامة فى شأن إتهام موجه إلى خبير يشمل وظيفة عامة بمقولة ارتكابه جريمة أثناء تأديته لواجباتها، وكان الدفع بعدم الدستورية الذى أبداه المدعى أمام المحكمة منقذة فى غرفة المشورة يتوخى فى حقيقة مرماه إسقاط حكم الفقرة الأولى سائلة البيان بوصفها عاتقا يحول دون إنتفاخ طريق الطعن أمامه فى القرار الصادر من النيابة العامة بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية فى الإطار المتقدم، فإن مصلحته الشخصية المباشرة فى الدعوى الدستورية الماثلة تنحصر فى الطعن على هذه الفقرة وحدها وذلك دون المواد ٦٣، ٦٤، ١٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية التى ليس لها من صلة بطلانها أمام غرفة المشورة، والتى يعين الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة إلى الطعن عليها .

• الموضوع الفرعي : الطبيعة الدستورية للنيابة العامة :

الطعن رقم ١١ لسنة ٤ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٤٤٤ بتاريخ ٥/٣/١٩٨٦

أن النيابة العامة إذ تمارس سلطة التحقيق، ولا تعتبر جهة قضاء ولا هيئة ذات إختصاص قضائى المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩، ذلك أن المشرع يعنى فى هذا النص أن يكون النزاع مطروحا أمام جهتين من جهات الحكم تعتمد كلتاهما ولاية القضاء من قانون محدد

لإختصاصها مبنٍ لإجراءات وضمائم التقاضى أمامها، ويصدر الحكم على أساس قاعدة قانونية حاسماً للخصومة بحيث يعتبر عنواناً للحقيقة فيما قضى به متى حاز قوة الأمر المقضى، وليس هذا شأن النيابة العامة عند مباشرتها سلطة التحقيق، ذلك أن ما تجر به في هذا الخصوص - وأن كان يعد عملاً قضائياً - إلا أنه لا يجعل منها جهة من جهات الحكم التى تستقل وحدها بالفصل فى الدعوى الجنائية عند رفعها إليها.

#### \* الموضوع الفرعى : قرارات الحيابة الصادرة من النيابة العامة :

الطعن رقم ٧ لسنة ٨ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٥٠٥ بتاريخ ١٩٩٠/٣/٣

- الأمر الذى تصدره النيابة العامة يأخذ إجراء تحفظى لحماية الحيابة المادية للعقوبات طبقاً لنص المادة "٣٧٣" مكرراً من قانون العقوبات، هو إجراء مؤقت بطبيعته، أخضعه القانون لرقابة إحدى محاكم القضاء العادى المتمثلة فى قاضى المحكمة الجزئية المختصة الذى ناط به القانون إذا ما عرض الأمر عليه خلال المدة المقررة أن يصدر قراراً مسبباً فى المدة المحددة بتأييد الأمر أو تعديله أو بإلغائه، كما أخضع قرار القاضى الجزئى فى هذا الشأن لرقابة المحكمة الجنائية المختصة إذا ما رفعت إليها الدعوى الجنائية على الوجه الذى بينته الفقرة الثانية من المادة "٣٧٣" مكرراً من قانون العقوبات .

- إذ كانت المنازعة الموضوعية محل دعوى النزاع تدور فى ظاهرها حول أمر النيابة العامة الذى صدر بتأييده قرار من القاضى الجزئى المختص - طبقاً لنص المادة "٣٧٣" مكرراً من قانون العقوبات - وكان هذا القرار الأخير يعتبر عملاً قضائياً صادراً من إحدى جهات القضاء العادى فى حدود ما أسند إليها من ولاية قضائية فى مقام رقابتها لأوامر النيابة العامة الصادرة فى النزاعات على الحيابة المادية للعقوبات، فإن المنازعة الموضوعية وهى تنصب فى حقيقتها على القرار القضائى المشار إليه تكون خارجة عن نطاق رقابة المشروعية التى يختص القضاء الإدارى بمباشرتها على القرارات الإدارية، وداخلية فى إختصاص جهة القضاء العادى تتولاها محاكمها طبقاً للقواعد المنظمة لإختصاصها. ولا يؤثر فى ذلك سبق قضاء محكمة المنشأة الجزئية بعدم إختصاصها ولائياً بنظر الدعوى، ذلك أن المشرع إذ ناط بالمحكمة الدستورية العليا دون غيرها - فى البند "ثانياً" من المادة "٢٥" من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - الفصل فى تنازع الإختصاص بتعيين الجهة القضائية المختصة من بين جهات القضاء أو الهيئات ذات الإختصاص القضائى إذا رفعت الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين منها وتخلت كلتاهما عن نظرها فإن مقتضى الحكم الصادر منها بتعيين الجهة المختصة إسباغ الولاية من جديد على هذه الجهة بحيث تلتزم بنظر الدعوى غير مقيدة سبق قضائها بعدم إختصاصها ولو كان هذا الحكم قد أصبح نهائياً .

## تأميم

• الموضوع الفرعي : أثر التأميم على الشركات الممومة :

الطعن رقم ٥ لسنة ١ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٢٣٩ بتاريخ ١٩٨٠/١/٥

نص المادة الرابعة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت على أن تظل هذه الشركات والمنشآت محفوظة بشكائها القانوني عند صدوره، كما أن القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام والقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ الذى حل محله لم يحول تلك الشركات شيئاً من خصائص السلطة العامة أو امتيازاتها، كحق التنفيذ المباشر وتوقيع الحجز الإدارى ونزع الملكية للمنفعة العامة، وموذى ذلك أن شركات القطاع العام تعتبر من أشخاص القانون الخاص. وقد أفصح المشرع عن ذلك صراحة عند تعديل المادة ٩٧٠ من القانون الدنى بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٠ بما أورده فى مذكرته الإيضاحية، من أن الهدف من هذا التعديل هو إمتداد الحماية المقررة بمقتضى تلك المادة للأموال الخاصة للملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة، إلى أموال شركات القطاع العام، لأنها وإن كانت من أشخاص القانون الخاص، إلا أنها تقوم بدور خطير فى بناء الهيكل الإقتصادى للدولة.

الطعن رقم ١٨ لسنة ١ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٧٧ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٥

إن القرار رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بشأن تأميم بعض الشركات والمنشآت بعد أن نص فى الفقرة الأولى من المادة الأولى منه على تأميم الشركات والمنشآت المينة بالجدول المرفق به ومن بينها الشركة المصرية المتحدة للملاحة البحرية، حرص فى مادته الثانية على تعويض أصحاب المشروعات المزممة وبين كيفية أداء التعويض إليهم فنص على أن " تتحول أسهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت المزممة إلى سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة ... " كما أفصح المشرع فى المذكرة الإيضاحية للقانون عن مقاصده واعتبارات المصلحة العامة التى تلغياها من إصداره فأشار إلى أن الهدف من التأميم هو توسيع قاعدة القطاع العام بحسبانه ضرورة قومية لتوجيه الإقتصاد القومى توجيهاً مؤثراً ومفيداً لخطة التنمية بما يكفل المضى بها قديماً نحو الغايات المقصودة منها لما يقتضى حشد القوى الفنية والإمكانات المادية اللازمة لها - دون ترك أهياؤها وتحول إحتياجاتها للقطاع الخاص الذى قد يتجه بمجهوده وفق الإحتياجات التى تملها مصالحه الخاصة وفى ذلك ما قد يقيم العثرات أمام خطة التنمية " لما كان ذلك، فإن ما ذهب إليه المدعون من أن

ذلك القرار بقانون إذ قضى بتأميم الشركة المملوكة لهم لم يستهدف الصالح العام وإن تأميمها قد تم بغير مقابل بما يتطلب على مصادرة للملكية الخاصة التي كلفها الدستور يكون غير سديد.

#### الطعن رقم ٢ لسنة ٣ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٢١٦ بتاريخ ١٩٨٣/٣/١٩

- إنه بالنسبة للشركات التي تم تأميمها بمقتضى القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٦ فإن المشرع لم يشأ أن يتخذ تأميمها صورة نقل ملكيتها مباشرة إلى الدولة بقصد تصفيها بحيث تقضى تبعاً لذلك شخصيتها الاعتبارية التي كانت لها قبل التأميم، وإنما رأى أن يكون تأميمها عن طريق نقل ملكية أسهمها إلى الدولة مع الإبقاء على شخصيتها الاعتبارية التي كانت تتمتع بها قبل التأميم بحيث تظل هذه الشركات محفظة بنظامها القانوني وذمتها المالية مستقلتين عن شخصية وذمة الدولة وتستمر في مباشرة نشاطها - وهو ما يتفق وما قصده المشرع من تأميمها - من العمل على الإسهام بها على تحقيق أغراض التنمية الاقتصادية مع التحرر من الأوضاع الروتينية - وذلك على ما جاء بالذكرة الإيضاحية لهذا القرار بقانون، ومن ثم فقد حرص على النص صراحة في المادة الرابعة منه على أن تظل الشركات المؤتممة محفظة بشكلها القانوني الذي كان لها عند صدوره قاصداً بذلك الإحتفاظ لها بنظامها القانوني السابق لا بمجرد شكلها ومن مقومات هذا النظام شخصيتها الاعتبارية وذمتها المالية اللتان كانتا لها قبل التأميم مستقلتين عن شخصية وذمة الدولة، وهو ما كشفت عنه المادة السابعة من القرار بقانون المشار إليه حينما نصت على أنه " إذا كانت الأسهم التي آلت المؤسسات بصفة تأمين فتحل محلها قانوناً السندات المصدرة مقابلها وفقاً للمادة الثانية " . مما مفاده أن تأميم هذه الشركات إنما ورد على الأسهم مع إستمرار الشخصية الاعتبارية للشركات المؤتممة إذ لو ترتب على التأميم إنقضاء شخصية الشركة لما بقيت ثمة أسهم في هذه الحالة يمكن أن تزول إلى الدولة نتيجة للتأميم. ولا يقدح في ذلك ما قرره المشرع في المادة الخامسة من ذلك القرار بقانون من خضوع الشركة المؤتممة لإشراف الجهة الإدارية التي يحددها رئيس الجمهورية بقرار منه، ذلك أن هذا الإشراف لا يعدو أن يكون مجرد رقابة إدارية ومالية على الشركة المؤتممة تستهدف التحقق من سلامة إدارتها ومراقبة تنفيذها لأهداف خطة التنمية الاقتصادية العامة للدولة دون مساس بما للشركة من إستقلال في شخصيتها الاعتبارية وذاتها المالية، كما لا ينال من ذلك أن تصبح الدولة هي المساهم الوحيد في الشركة - بعد أن آلت إليها ملكية جميع أسهمها - إذ أن المشرع نفسه هو الذي أبهى رغم ذلك على نظامها القانوني وشخصيتها الاعتبارية السابقين على التأميم.

- إذ كان إستمرار الشخصية الاعتبارية والذمة المالية للشركة المؤتممة - وفقاً لقانون التأميم - من شأنه أن تكون الشركة هي وحدها المستولة مسئولة كاملة عن كافة الإلتزامات التي تحملت بها قبل التأميم - وأن

تعتمد هذه المسؤولية طوال قيام الشركة كسيجة حتمية لإستمرار تلكما الشخصية والذمة المالية، فإنه لا وجه لمساءلة الدولة - مباشرة - عن تلك الإلتزامات طالما بقيت الشركة قائمة لأن مسؤولية الدولة في هذه الحالة ليس قوامها الكفالة أو التضامن وإنما هي من قبيل مسؤولية المساهم التي لا تقوم إلا عند إنقضاء الشركة وتصفيها وفي حدود قيمة ما يملكه في رأس مالها من أسهم، ومن ثم فإن مقتضى الفقرة الرابعة من المادة الثالثة في القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ من عدم مسؤولية الدولة عن إلتزامات الشركات المؤتممة إلا عند تصفيها وفي حدود ما آل إلى الدولة من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم ليس إلا تريد لحكم القواعد العامة في شأن إستقلال ذمة المساهم عن ذمة الشركة وعدم مسؤوليته عن إلتزاماتها إلا عند تصفيها وفي حدود قيمة أسهمه.

#### الطعن رقم ٦٧ لسنة ٤ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٢٢ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢

و حيث أنه يبين من أحكام القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وقوانين التأميم اللاحقة، ومن بينها القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ السالف الإشارة إليه، أن المشرع لم يشأ أن يتخذ تأميم المشروعات جزئياً أو كلياً صورة نقل ملكيتها مباشرة إلى الدولة بقصد تصفيها بحيث تقضى تبعاً لذلك شخصيتها الاعتبارية التي كانت لها قبل التأميم، وإنما رأى أن يكون تأميمها عن طريق نقل ملكية أسهمها - جميعاً أو جزء منها بحسب نطاق التأميم - إلى الدولة مع الإبقاء على شخصيتها الاعتبارية التي كانت تتمتع بها قبل التأميم بحيث تظل هذه المشروعات تحتفظ بنظامها القانوني وذمتها المالية مستقلين عن شخصية وذمة الدولة، وتستمر في مباشرة نشاطها وتبقى بالتالي مسؤولة وحدها مسؤولية كاملة عن جميع الإلتزامات التي تحملت بها قبل التأميم. ومن ناحية أخرى فإن المشرع رغبة منه في تنظيم حقوق دائتي هذه الشركات والمنشآت - وحتى لا تتأثر بسبب ما طرأ عليها من تحول نتيجة خضوعها للقرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ سالف البيان - قرر مسؤولية الدولة عن إلتزامات هذه المشروعات في حدود ما آل إليها من أموالها وحقوقها في تاريخ صدور التأميم مردداً بذلك حكم القواعد العامة في شأن إستقلال ذمة المساهم عن ذمة المشروعات المؤتممة، وعدم مسؤوليته عن إلتزاماتها إلا عند التصفية، وفي حدود قيمة أسهمه، ثم جاوز المشرع ذلك بالنسبة إلى الشركات التي لم تكن أسهمها متداولة في البورصة أو التي مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور أو المنشآت غير المتخذة شكل شركة مساهمة - إلى النص على أن تكون أموال زوجات وأولاد أصحاب المشروعات المؤتممة ضامنة للوفاء بالتزاماتها الزائدة على أصولها، فأنشأ بذلك ضماناً آخر استثنائياً - وهو محل الطعن في الدعوى

المائلة - أجاز بمقتضاه لدأني هذه المشروعات الرجوع على تلك الأموال إذا لم تكن أصول المشروع - المسئول أصلاً عن إلتزامات مسئولي كاملة - كافية للوفاء بها.

- وحيث أنه لما كان مقتضى نص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ حسبما بين من عبارتها المطلقة تحميل أموال الزوجات والأولاد بضمان الوفاء بالتزامات الشركات والمنشآت المشار إليها في هذه الفقرة الزائدة على أصولها، حال أنه لا علاقة لهم بها ودون أن يكون ثمة وجه لمسئوليتهم عنها، فضلاً عما اتسم به هذا الضمان من شمول لجميع أموال الزوجات والأولاد ولو كانت في مصدرها متبنة الصلة بالشركات أو بأصحابها. لما كان ذلك، وكان خلق هذا الضمان الإستثنائي الذي حل به المشرع أموال الزوجات والأولاد وفاء لديون لا شأن لهم بها، مؤداة الختمى تجريد هؤلاء من ملكيتهم لهذه الأموال ونزعها جبراً عنهم عند التنفيذ عليها القضاء لتلك الديون بما قد يصل إلى حد حرمانهم منها جميعاً عند استغراق الديون لقيمة الأموال، وإذ كان ذلك لا يمد من قبيل نزع الملكية للمنفعة العامة، ولا يعتبر من صور تأميم المشروعات، فإن النص التشريعي المطعون عليه يشكل اعتداء على الملكية الخاصة بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور التى تقضى بأن الملكية الخاصة مصونة.

الطعن رقم ٩١ لسنة ٤ مكتب قنى. ٣ صفحة رقم ١٣٣ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢

- وحيث أنه بين من أحكام القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وقوانين التأميم اللاحقة ومن بينها القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٩ السالف الإشارة إليه، أن المشرع لم يشأ أن يتخذ تأميم المشروعات - جزئياً أو كلياً- صورة نقل ملكيتها مباشرة إلى الدولة بقصد تصفيتها بحيث تنقضى تبعاً لذلك شخصيتها الاعتبارية التى كانت لها قبل التأميم، وإنما رأى أن يكون تأميمها عن طريق نقل ملكية أسهمها- جميعها أو جزء منها بحسب نطاق التأميم - إلى الدولة مع الإبقاء على شخصيتها الاعتبارية التى كانت تتمتع بها قبل التأميم بحيث تظل هذه المشروعات محظطة بنظامها القانوني وذمتها المالية مستقلين عن شخصية ذمة الدولة وتستمر فى مباشرة نشاطها، وتبقى بالتالى مسئولة وحدها مسئولي كاملة عن جميع الإلتزامات التى تحملت بها قبل التأميم. ومن ناحية أخرى فإن المشرع رغبة منه فى تنظيم حقوق دائني هذه الشركات والمنشآت - وحتى لا تتأثر بسبب ما طرأ عليها من تحول نتيجة لخضوعها للقرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٩ سالف البيان - قرر مسئولي الدولة عن التزامات هذه المشروعات فى حدود ما آل إليها من أموالها وحقوقها فى تاريخ صدور القانون، مردداً بذلك حكم القواعد العامة فى شأن استقلال ذمة المشروعات المؤتممة وعدم مسئوليته عن التزاماتها إلا عند التصفية فى حدود قيمة أسهمهم ثم جاوز المشرع ذلك - بالنسبة إلى الشركات التى لم تكن أسهمها متداولة فى

البورصة والتي مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور أو المنشآت غير المتخذة شكل شركة مساهمة - إلى النص على أن تكون أموال زوجات وأولاد أصحاب المشروعات المؤممة ضامنة للوفاء بالتزاماتها الزائدة على أصولها، لإنشاء بذلك ضماناً آخر استثنائياً - هو محل الطعن في الدعوى الماثلة - أجاز بمقتضاه لدائني هذه المشروعات الرجوع على تلك الأموال إذا لم تكن أصول المشروع - المستول عن التزاماته كاملة - كافية للوفاء بها.

- وحيث أنه لما كان مقتضى نص الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ - المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٢ - حسبما يبين من عبارتها المطلقة تحميل أموال الزوجات والأولاد بضمان الوفاء بالتزامات الشركات والمنشآت المشار إليها في هذه الفقرة - الزائدة على أصولها، حال أنه لا علاقة لهم بها ودون أن يكون ثمة وجه لمستوليهم عنها فضلاً عما اتسم به هذا الضمان من شمول لجميع أموال الزوجات والأولاد ولو كانت في مصدرها منبعثة الصلة بالشركات أو بأصحابها. ولما كان ذلك، وكان خلق هذا الضمان الإستهائى الذى حل به المشرع أموال الزوجات والأولاد ولاء لديون لا شأن لهم بها مؤداه الختمى تجريد هؤلاء من ملكيتهم هذه الأموال ونزعها جبراً عنهم عند التنفيذ عليها القضاء لتلك الديون بما قد يصل إلى حد حرمانهم منها جميعاً عند استغراق الديون لقيمة الأموال. وإذا كان ذلك لا يعد من قبيل نزع الملكية للمنفعة العامة ولا يعتبر من صور تأميم المشروعات، فإن النص التشريعى المطعون عليه يشكل اعتداءً على الملكية الخاصة بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور التى تقضى بأن الملكية الخاصة مصونة .

#### الطعن رقم ١٦ لسنة ٩ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٤٣١ بتاريخ ١٩٩٧/٣/٧

إن ما تقوم به لجان التقسيم - المشكلة طبقاً لأحكام القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم الشركات والمنشآت - فى نطاق اختصاصها من حصر حصص المشروع المؤمم وأصوله توطئة لتحديد صالى قيمتها، لا ينال من الحقوق الشخصية الثابتة فى ذمة المشروع لدائنيه قبل التأميم، بل تظل الديون السابقة فى نشولها على واقعة التأميم - وأياً كان مصدرها - عاقلة بذمته بأوصافها وضماناتها القانونية التى كانت لها قبل نقل ملكية رأس المال كلياً أو جزئياً إلى الدولة، ويتعين بالتالى رصددها فى خصومة باعتبارها من عناصره السلبية، ولتولدها عن أعمال قام بها المشرع فى نطاق اغراضه وقبل تأميمه، ولأن المشرع لم يتدخل بقوانين التأميم لتصفية المشروعات التى أعرضتها لأحكامها، أو لإنهاء الشخصية الاعتبارية التى كانت لها قبل التأميم، وإنما نقل المشرع مباشرة ملكيتها - جزئياً أو كلياً - إلى الدولة مؤكداً - فى الحالتين



- احتفاظها بشخصيتها الاعتبارية السابقة واستمرارها في مباشرة نشاطها، وبذلك ظل نظامها القانوني وذمتها المالية مستقلين عن شخصية الدولة وذمتها المالية.

**\* الموضوع الفرعي : تحصين قرارات لجان التقويم من رقابة القضاء :**

الطنن رقم ٦٧ لسنة ٦ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٤٥ بتاريخ ١٦/٢/١٩٨٥

أن المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ إذ نصت على أن قرارات لجان التقويم - المشكلة طبقاً لأحكام-قرارات نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن، وهى قرارات إدارية - على ما سلف بيانه - تكون قد حصنت تلك القرارات من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة حق التقاضى وإخلال مبدأ المساواة بين المواطنين فى هذا الحق مما يخالف المادتين ٤٠ و ٦٨ من الدستور.

**\* الموضوع الفرعى : تعويض أصحاب المشروعات المؤتممة :**

الطنن رقم ١ لسنة ١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٦٢ بتاريخ ٢/٣/١٩٨٥

- بين من تقضى قوانين التأمين التى تعلق بها أحكام القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ المشار - ابتداء من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ وانتهاء بالقرار بقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٤ - أن المشرع ألزم فيها جميعاً - بالنسبة لتقدير التعويض المستحق لأصحاب المشروعات المؤتممة كلياً أو جزئياً - نهجاً عاماً قوامه أن يكون هذا التعويض معادلاً لكامل القيمة الحقيقية لحصص وأنصبة تلك المشروعات بعد تقييمها وفقاً للقواعد المحددة بالقوانين المذكورة.

- إن السبيل الذى إرتأه المشرع تحقيقاً للعدالة المطلقة فى نظام التأمين ما درجت عليه القوانين سالفه البيان- بوجه مضطرد وبغير إستثناء - من أن يكون التعويض المستحق لأصحاب أسهم ورؤوس أموال المشروعات المؤتممة معادلاً لقيمة ما يملكونه فى هذه المشروعات جميعها وأباً ما بلغ مقدار هذا التعويض. وهو المبدأ الذى لم يجد عنه المشرع حتى بالنسبة للقرار بقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٤ بتأميم بعض الشركات والمنشآت الذى أصدره بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٦٤، وهو اليوم السابق مباشرة على صدور القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ المطعون عليه، وقد تم نشرهما معاً فى ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤، مما لا يستقيم معه القول بأن المشرع قصد من القرار بقانون المطعون عليه تعديل أسس أو قيمة التعويض التى سبق أن أرساها فى قوانين التأمين جميعها ومن بينها القرار بقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٤ المعاصر فى صدره للقرار بقانون المطعون عليه.

الطعن رقم ١٢ لسنة ٥ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٦٣ بتاريخ ١٩٨٨/١/٢

لما كان التعويض المستحق لأصحاب المنشآت الصحفية التي آلت ملكيتها إلى الاتحاد القومي، إنما يقدر بقدر قيمتها الحقيقية، وفقاً لأحكام القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ أي أنه تعويض مقابل لتلك القيمة ومعادل لها، ومن ثم، وإذا نص القرار بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٦٣ المطعون فيه على تحديد مبلغ ١٥ ألف جنيه حداً أقصى لهذا التعويض الذي كان قد استحق كاملاً لأصحاب الصحف بصدد القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠، فإنه يكون قد انتقص من هذا التعويض وإنطوى بذلك على اعتداء على الملكية الخاصة بالمخالفة لحكم المادة "٣٤" من الدستور التي تكفل صون هذه الملكية. ولا ينال مما تقدم، ما ذهبت إليه الحكومة من أن تقدير التعويض المستحق لهم يعد من الملاءمات التي يستلزمها المشروع، ذلك أن القانون المطعون فيه قد تعرض للملكية الخاصة التي صانها الدستور، ووضع حمايتها ضوابط وقواعد محددة الأمر الذي يحتم إخضاعه لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية .

**\* الموضوع الفرعي : خلو دستور ٥٨ من نص خاص بالتأميم :**

الطعن رقم ١٨ لسنة ١ مكتب فني ٢ صفحة رقم ٧٧ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٥

إنه وإن كان المشروع الدستوري لم يضمن دستور سنة ١٩٥٨ نصاً خاصاً في شأن مبدأ التأميم، إلا أن هذا المبدأ يجد سنده في النص العام الذي ورد في المادة الخامسة من هذا الدستور التي تقضي بأن " الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون وظيفتها الاجتماعية ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقاً للقانون " مما مقتضاه جواز تقييد حق الملكية الخاصة نزولاً على مقتضيات الصالح العام بإعتبارها وظيفية اجتماعية ينظم القانون أداؤها في خدمة الجماعة بأسرها. وهو ما رددته دستور سنة ١٩٧١ في المادة ٣٢ منه التي جعلت الملكية الخاصة وظيفية اجتماعية وقضت بأن يكون إستخدامها بما لا يتعارض مع الخير العام للشعب، وفي المادة ٣٤ التي نصت على أن الملكية مصونة. .. ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقاً للقانون. وما أكده ذلك الدستور في المادة ٣٥ من أنه " لا يجوز التأميم إلا للمنفعة العامة وبمقتضى قانون ومقابل تعويض ".

**\* الموضوع الفرعي : لجان التقويم :**

الطعن رقم ١٦ لسنة ١ مكتب فني ٢ صفحة رقم ٩٤ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٣٠

- إن المشروع لم يسع على لجان التقويم - المشكلة طبقاً لأحكام القرار بقانون ٧٢ لسنة ١٩٦٣ - ولاية الفصل في خصومات تعقد أمامها بقرارات حاسمة طبقاً لإجراءات وضمانات معينة، وإنما عهد إليها بمهمة لا تعدو تحديد أسعار أسهم بعض الشركات التي تتخذ شكل شركات المساهمة وتقويم رؤوس أموال

المنشآت التي لم تتخذ هذا الشكل، لتقدير أصولها وخصومها توصلاً لتحديد قيمة التعويض الذي يستحق قانوناً لأصحابها مقابل تأميمها، دون أن يفرض على تلك اللجان إخطار ذوى الشأن للمثول أمامها لسماع أقوالهم وتقديم أسانيدهم وتحقيق دفاعهم أو يوجب عليها تسبب ما تصدره من قرارات وغير ذلك من الإجراءات القضائية التي تتحقق بها ضمانات التقاضي، ومن ثم فإن هذه اللجان لا تعدو أن تكون مجرد لجان إدارية وتعتبر قراراتها قرارات إدارية وليست قرارات قضائية. ولا يفر من ذلك ما ذهبت إليه الحكومة من أن تشكيل هذه اللجان برئاسة أحد المستشارين يضمن على أعمالها الصفة القضائية ويوفر منذ البداية الرقابة القضائية عليها بما يضمن عن الرقابة اللاحقة بالظعن فيها، ذلك أن مجرد مشاركة أحد رجال القضاء في تلك اللجان - التي يغلب على تشكيلها العنصر الإداري - لا يخلع بذاته عليها الصفة القضائية طالما أن المشرع لم يخلوها سلطة الفصل في خصومة، وما دامت لا تتبع في مباشرة عملها إجراءات لها سمات إجراءات التقاضي وضمناته على نحو ما تقدم.

- أن المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ إذ نصت على أن قرارات لجان التقويم - المشكلة طبقاً لأحكامه - قرارات نهائية وغير قابلة للظعن فيها بأى وجه من أوجه الظعن - وهى قرارات إدارية على ما سلف بيانه - تكون قد حصنت تلك القرارات من رقابة القضاء وإنطوت على مصادرة حق التقاضى وإخلال مبدأ المساواة بين المواطنين فى هذا الحق بما يخالف المادتين ٤٠ و ٦٨ من الدستور.

#### الظعن رقم ٥ لسنة ٢ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١٠٢ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٣٠

- إن المشرع لم يسع على لجان التقويم - المشكلة طبقاً لأحكام القرار بقانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ - ولاية الفصل في خصومات تعقد أمامها بقرارات حاسمة طبقاً لإجراءات وضمنات معينة وإنما عهد إليها بمهمة لا تعدو تحديد أسعار أسهم بعض الشركات التي تتخذ شكل شركات مساهمة وتقويم رؤوس أموال المنشآت التي لم تتخذ هذا الشكل، لتقدير أصولها وخصومها توصلاً لتحديد قيمة التعويض الذي يستحق قانوناً لأصحابها مقابل تأميمها دون أن يفرض على تلك اللجان إخطار ذوى الشأن للمثول أمامها لسماع أقوالهم وتقديم أسانيدهم وتحقيق دفاعهم أو يوجب عليها تسبب ما تصدره من قرارات إلى غير ذلك من الإجراءات القضائية التي تتحقق بها ضمانات التقاضي، ومن ثم فإن هذه اللجان لا تعدو أن تكون مجرد لجان إدارية وتعتبر قراراتها قرارات إدارية وليست قرارات قضائية. ولا يفر من ذلك ما ذهبت إليه الحكومة من أن تشكيل هذه اللجان برئاسة أحد المستشارين يضمن على أعمالها الصفة القضائية ويوفر منذ البداية الرقابة القضائية عليها بما يضمن عن الرقابة اللاحقة بالظعن فيها، ذلك أن مجرد مشاركة أحد رجال القضاء في تلك اللجان - التي يغلب على تشكيلها العنصر الإداري - لا يخلع بذاته عليها الصفة

القضائية طالما أن المشرع لم يخولها سلطة الفصل في خصومة، وما دامت لا تتبع في مباشرة عملها إجراءات لها سمات إجراءات التقاضي وضماناته على نحو ما تقدم.

- أن المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ إذ نصت على أن قرارات لجان التقويم - المشكلة طبقاً لأحكامه - قرارات نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن وهى قرارات إدارية على ما سلف بيانه - تكون قد حصنت تلك القرارات من رقابة القضاء وإنطوت على مصادرة حق التقاضى وإخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين فى هذا الحق بما يخالف المادتين ٤٠ و ٦٨ من الدستور.

#### الطعن رقم ٧ لسنة ٣ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١١٠ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٣٠

- إن المشرع لم يسع على لجان التقويم - المشكلة طبقاً لأحكام القرار بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ - ولاية الفصل فى خصومات تعتقد أمامها بقرارات حاسمة طبقاً لإجراءات وضمانات معينة، وإنما عهد إليها بمهمة لا تعدو تقويم رؤوس أموال المنشآت المؤتممة بموجبه لتقدير أصولها وخصومها توصلاً لتحديد قيمة التعويض الذى قد يستحق قانوناً لأصحابها مقابل تأميمها، دون أن يفرض على تلك اللجان إخطار ذوى الشأن للمشغل أمامها لسماع أقوالهم وتقديم أسانيدهم وتحقيق دفاعهم أو يوجب عليها تسبب ما تصدره من قرارات إلى غير ذلك من الإجراءات القضائية التى تتحقق بها ضمانات التقاضى، ومن ثم فإن هذه اللجان لا تعدو أن تكون مجرد لجان إدارية وتعتبر قراراتها إدارية وليست قرارات قضائية. ولا يغير من ذلك ما ذهب إليه الحكومة من أن تشكيل هذه اللجان برئاسة أحد المستشارين يعفى على أعمالها الصفة القضائية ويوفر منذ البداية الرقابة القضائية عليها ذلك أن مجرد مشاركة أحد رجال القضاء فى تلك اللجان - التى يطلب على تشكيلها المنصر الإدارى - لا يخلع بذاته عليها الصفة القضائية طالما أن المشرع لم يخولها سلطة الفصل فى خصومة، وما دامت لا تتبع فى مباشرة عملها إجراءات التقاضى وضماناته على نحو ما تقدم.

- إن المادة الثانية من القرار بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ إذ نصت على أن قرارات لجان التقويم - المشكلة طبقاً لأحكامه - قرارات نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن - وهى قرارات إدارية على ما سلف بيانه - تكون قد حصنت تلك القرارات من رقابة القضاء وإنطوت على مصادرة حق التقاضى وإخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين فى هذا الحق بما يخالف المادتين ٤٠ و ٦٨ من الدستور.

#### الطعن رقم ٦٧ لسنة ٦ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٤٥ بتاريخ ١٩٨٥/٢/١٦

أن المشرع لم يسع على لجان التقويم المشكلة طبقاً لأحكام القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ سالف البيان - ولاية الفصل فى خصومات تعتقد أمامها بقرارات حاسمة طبقاً لإجراءات وضمانات معينة، وإنما

عهد إليها بمهمة لا تعدو تحديد أسعار أسهم بعض الشركات الخاضعة لأحكام هذا القانون توصلًا لتحديد قيمة التعويض الذى قد يستحق قانوناً لأصحابها مقابل أيلولة ملكية بعض هذه الأسهم إلى الدولة، دون أن يفرض على تلك اللجان إخطار ذوى الشأن للمثول أمامها لسماح أقوالهم وتقديم أسانيدهم وتحقيق دفاعهم، أو يوجب عليها تسبب ما تصدره من قرارات إلى غير ذلك من الإجراءات القضائية التى تتحقق بها ضمانات التقاضى، ومن ثم فإن هذا اللجان لا تعد أن تكون مجرد لجان إدارية وتحتبر قراراتها إدارية وليست قرارات قضائية .

#### الطعن رقم ١٦ لسنة ٩ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٤٣١ بتاريخ ١٩٩٢/٣/٧

- لما كان القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بعد أن نص فى مادته الأولى على أن " تؤمم الشركات والمنشآت المهيئة بالجدول المرافق لهذا القانون وتؤول ملكيتها إلى الدولة ... "، وفى مادته الغاية على أن " تتحول أسهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت المشار إليها إلى سندات اسمه على الدولة لمدة خمس عشرة سنة .. "، قضى فى الثالثة - وتقبلها المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ - بأن يحدد سعر كل سند السهم حسب آخر إقفال لبورصة الأوراق المالية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون فإذا لم تكن الأسهم متداولة فى البورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل أكثر من ستة شهور، فيعول لتحديد سعرها لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الصناعة. كما تتولى هذه اللجان تقييم المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة". وكان مؤدى هذه النصوص أن المشرع قد عهد إلى لجان التقييم المشكلة طبقاً لأحكام القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه بمهمة لا تعدو تحديد أسعار أسهم بعض الشركات التى تتخذ شكل شركات المساهمة وتقييم رؤوس أموال المنشآت التى لم تتخذ هذا الشكل لتقدير قيمة أصولها وخصومها وقت تأميمها، وبما يتحدد على حوته صالى رأس مالها، توصلًا لتحديد قيمة التعويض الذى قد يستحق قانوناً لأصحابها مقابل تأميمها. وإذ لم يفرض المشرع على تلك اللجان إخطار ذوى الشأن للمثول أمامها لسماح أقوالهم وتقديم أسانيدهم وتحقيق دفاعهم أم يوجب عليها تسبب ما تصدره من قرارات أو غير ذلك من الإجراءات القضائية التى تتحقق بها ضمانات التقاضى، وكان لا اختصاص لهذه اللجان بالفصل فى المسائل التى خصها المشرع بنظرها بوصفها خصوصية قضائية تنزل عليها حكم القانون وتصدر فى شأنها قراراً قضائياً ملزماً لأطرافها، فإن هذه اللجان لا تعدو أن تكون مجرد لجان إدارية تصدر قرارات إدارية فيما هى مكلفة به من تلك المهام، فإن هى خرجت على الإطار الذى رسمه المشرع ها، بأن أضافت إلى أموال الشركة أو المنشأة ما ليس لها أو استبعدت منها شيئاً يندرج تحتها أو حملتها بدويان غير عاقلة بذمتها المالية أو تعرضت للفصل فى أى نزاع يثور بشأن الأموال

المتنازع عليها بين الشركة أو المنشأة المؤممة وغير، فإن قرارها في هذا الصدد لا تلحقه أى حصانة ويغدو عملاً عديم الأثر قانوناً سواء قبل الدولة أو في مواجهة ذوى الشأن.

- لما كان المدعى قد أقام دعواه الموضوعية بوصفه دائناً بمبلغ من النقود لشركة إخوان كوتاريللى قبل تأميمها بالقرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣، وكان إغفال لجنة التقييم رصد هذا الدين ضمن خصومها يعتبر عملاً مادياً عديم الأثر قانوناً، ذلك أن الحقوق الشخصية التى يدعيها دائن المشروع قبله، لا تستند فى وجودها إلى واقعة إدراجها ضمن خصومة، بل إلى الواقعة القانونية المنشئة لها، والتى تستمد منها خاصية الجبر فى تنفيذ الحقوق التى رتبها عند الإخلال بها. لما كان ذلك، وكان المبلغ الذى يطلبه المدعى فى دعواه الموضوعية من الحقوق الشخصية التى تعتبر ذمة قبل تأميمه محملة بها، ولا زال المشروع بعد تأميمه مستولاً عنها، فإن حق المدعى فى اقتضائه - ويفرض صحة دعواه - يستقل فى مصدره عن حقه فى الحصول على تعويض من الدولة بقدر القيمة الحقيقية لنصيبه فى رأس مال المشروع المؤمم بما مؤداه أن دعواه الموضوعية - محمداً إطارها على ضوء الأغراض النهائية المقصودة منها - لا تعدو أن تكون سعيًا من جانبها لطلب حقوق شخصية يدعيها قبل المشروع المؤمم، ولا تنوحي بالناتج التل من قرار لجنة التقييم منظوراً إليه فى ذاته، إذ ليس للجان التقييم أن تفصل فى أى نزاع يثور بشأن الأموال المتنازع عليها بين المشروع المؤمم وغير، وإنما مرد الأمر فى ذلك إلى الجهة التى أسند إليها المشروع هذه الولاية وعقدتها لها. إذا كان ذلك، وكانت المحكمة - بما لها من هيمنة على الدعوى - هى التى تعطىها وصفها الحق، وتكييفها القانونى الصحيح بعد تفحصها لطلبات الخصوم فيها واستظهارها لمراميتها، وكان الفصل فى الحقوق المالية جميعها - وسواء كانت هذه الحقوق معتبرة من الأموال العقارية أو من الأموال المنقولة هو مما يدخل فى نطاق الولاية العامة لجهة القضاء العادى أو من الأموال المنقولة هو مما يدخل فى نطاق الولاية العامة لجهة القضاء العادى وحدها، وكانت الحقوق الشخصية من الحقوق المالية، فإن الإختصاص بنظر الدعوى الماثلة ينعقد هذه الجهة دون سواها .

الطعن رقم ١٥ لسنة ٩ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٤٥٦ بتاريخ ١٦/٥/١٩٩٢

إن المشروع قد عهد إلى لجان التقييم المشكلة طبقاً لأحكام القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بمهمة لا تعدو تحديد أسعار أسهم بعض الشركات التى تتخذ شكل شركات المساهمة وتقييم رؤوس أموال المنشآت التى لم تتخذ هذا الشكل لتقدير قيمة أصولها وخصومها وقت تأميمها، وبما يتحدد على ضوءه صالى رأس مالها، توصلاً لتحديد قيمة التعويض الذى قد يستحق قانوناً لأصحابها مقابل تأميمها، وإذ لم يفرض المشروع على تلك اللجان إخطار ذوى الشأن لتل أمامها لسماع أقوالهم وتقديم أسانيدهم وتحقيق دفعاهم أو

يوجب عليها تسبب ما تصدره من قرارات أو غير ذلك من الإجراءات القضائية التي تتحقق بها ضمانات التقاضي، وكان لا اختصاص لهذه اللجان بالفصل في المسائل التي خصها المشرع بنظرها بوصفها خصومة قضائية تنزل عليها حكم القانون وتصدر في شأنها قراراً قضائياً ملزماً لأطرافها، لأن هذه اللجان لا تعدو أن تكون مجرد لجان إدارية تصدر قرارات إدارية فيما هي مكلفة به من تلك المهام، فإن هي خرجت على الإطار الذي رسمه المشرع لها بأن أضافت إلى أموال المنشأة ما ليس لها، أو استبعدت منها شيئاً يندرج تحتها أو حملتها بديون غير عائدة بدمتها المالية، أو تعرضت للفصل في أي نزاع يثور بشأن الأموال المتنازع عليها بين المنشأة المزمومة والغير، فإن قراراتها في هذا الصدد لا يكتسب أي حصانة، ويغدو عملاً عديم الأثر قانوناً سواء قبل الدولة أو بالنسبة إلى ذوي الشأن وبوجه خاص كلما انطوى هذا القرار على عدوان على الملكية بتجريد أصحابها منها بالمخالفة للدستور، إذ يعتبر هذا العدوان اختصاصاً لها يتحدر إلى مرتبة الأعمال المادية التي لا تقيد إزالتها بالمعاد المقرر لدعوى الإلغاء.

#### الطعن رقم ١ لسنة ٨ مكتب قني ٤ صلحة رقم ٢٥ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٤

- إن المشرع لم يسع على لجان التقويم المشكلة طبقاً لأحكام القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت ولاية الفصل في خصومات تتعلق أمامها بقرارات حاسمة طبقاً لإجراءات و ضمانات معينة وإنما عهد إليها بمهمة لا تعدو تحديد أسعار أسهم بعض الشركات التي تتخذ شكل شركات مساهمة وتقويم رؤوس أموال المنشآت التي لم تتخذ هذا الشكل لتقدير أصولها وخصومها توصلاً لتحديد قيمة التعويض الذي قد يستحق قانوناً لأصحابها دون أن يفرض على تلك اللجان إخطار ذوي الشأن للمثول أمامها لسماع أقوالهم وتقديم أسانيدهم وتحقيق دفاعهم أو يوجب عليها تسبب ما تصدره من قرارات إلى غير ذلك من الإجراءات القضائية التي تتحقق بها ضمانات التقاضي. ومن ثم فإن هذه اللجان لا تعدو أن تكون مجرد لجان إدارية وتعتبر قراراتها إدارية وليست قرارات قضائية.

- إن المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ إذ نصت على أن قرارات لجان التقويم - المشكلة طبقاً لأحكامه - قرارات نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن، وهي قرارات إدارية، تكون قد حصنت تلك القرارات من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة حق التقاضي وإحلال مبدأ المساواة بين المواطنين في هذا الحق مما يخالف المادتين ٤٠ و ٦٨ من الدستور.

- النص في المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم المؤسسات العلاجية على أن " تؤول ملكية المستشفيات المينة في الكشف المرافق لهذا القانون إلى الدولة ..... " وفي مادته السادسة على أن " تتولى تقدير قيمة هذه المستشفيات لجان تشكل على الوجه الآتي : مستشار من مجلس الدولة رئيساً، ممثل لوزارة الصحة، ممثل من المستشفى تختاره الجهة التي كانت تديره أعضاء، ويجوز للجنة أن تستعين في أداء مهمتها بمن ترى لزوماً للإستعانة بهم من الموظفين أو غيرهم. وتصدر قرارات اللجنة بالأغلبية، وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس، وتكون هذه القرارات نهائية غير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن "، مؤداه أن المشرع لم يسغ على لجان التقسيم سائلة البيان ولاية الفصل في خصومات تتعلق أمامها بقرارات حاسمة طبقاً للإجراءات و ضمانات معينة، وإنما عهد إليها بمهمة لا تعدو تقدير قيمة المستشفيات التي آلت ملكيتها نفاذاً لهذا القرار بقانون للدولة توصلاً لتحديد قيمة التعويض الذي قد يستحق قانوناً لأصحابها مقابل أبولولة ملكيتها إلى الدولة، دون أن يفرض على تلك اللجان إخطار ذوى الشأن للمثول أمامها لسماع أقوالهم وتقديم أسانيدهم وتحقيق دفاعهم أو يوجب عليها تسبب ما تصدره من قرارات، إلى غير ذلك من الإجراءات القضائية التي تتحقق بها ضمانات النفاضى، ومن ثم فإن هذه اللجان لا تعدو أن تكون مجرد لجان إدارية وتعتبر قراراتها إدارية وليست قرارات قضائية .

- المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم المؤسسات العلاجية، إذ نصت على أن قرارات لجان التقييم - المشكلة طبقاً لأحكامه - قرارات نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن، وهى قرارات إدارية تكون قد حصنت تلك القرارات من رقابة القضاء وإنطوت على مصادرة لحق النفاضى وإخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين في هذا الحق مما يخالف المادتين "٤٠"، "٦٨" من الدستور، الأمر الذى يتعين معه إلحكم بعدم دستريتها .

#### • الموضوع الفرعى : ماهية التأميم :

التأميم يعنى نقل ملكية أموال المشروع الخاص إلى الدولة بأكملها أو في جزء منها وفقاً لما يقرره وقانون التأميم، والأصل هو القوان التأميم بتعويض تزديه الدولة - التي آل إليها المشروع المزمم- لأصحابه وفقاً لأنصبتهم في رأس ماله.



## تحكيم

\* الموضوع الفرعي : التحكيم في منازعات العمل الجماعية :

الطعن رقم ٧ لسنة ١٣ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٤٤٤ بتاريخ ١٩٩٢/٧/٤

- عقد قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ الباب الرابع منه لتنظيم علاقات العمل الجماعية، وحدد في الفصل الثالث من هذا الباب قواعد التسوية الودية والتحكيم في منازعات العمل الجماعية والتي تتمثل - وعلى ما تنص عليه المادة ٩٣ من هذا القانون - في كل خلاف أو نزاع خاص بالعمل أو شروطه يقع بين واحد أو أكثر من أصحاب العمل وجميع عمالهم أو فريق منهم. والأصل المقرر بنص المادة ٩٤ من ذلك القانون هو أنه إذا ثار خلاف أو نزاع مما تقدم، كان على الطرفين المتنازعين أو طرفيها السعي لحلّه ودياً عن طريق المفاوضات الجماعية، وكان مؤدى نص المادة ٩٥ أنه إذا لم يتوصل الطرفان المتنازعان إلى تسوية النزاع كلياً أو جزئياً أو رفض أحد الطرفين سلوك طريق المفاوضات الجماعية، جاز لأى منهما طلب عرض النزاع على اللجان اأغلبية أو المجلس المركزي لتسوية المنازعات التى يصدر بتشكيلها، وبما أن اختصاصاتها وإجراءاتها قرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب، فإذا تعذر تسوية النزاع خلال ستين يوماً من تاريخ تقديم الطلب، وجب إحالة الأوراق إلى هيئة التحكيم المختصة خلال أسبوع من تعذر التسوية .

- هيئة التحكيم التى يجرى عرض النزاع عليها وفقاً لحكم المادة ٩٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ تتكون - وعلى ما تنص عليه المادة ٩٧ من القانون المشار إليه - من إحدى دوائر محكمة الإستئناف التى تحددها الجمعية العمومية لكل محكمة فى بداية كل سنة قضائية، ومن مندوب عن وزارة القوى العاملة والتدريب يندبه لذلك وزيرها، ومندوب عن الوزارة المعنية حسب الأحوال يندبه لذلك وزيرها، على أن تكون الرئاسة لرئيس الدائرة المذكورة، وإذا كانت الفقرة الثانية من المادة ١٠٢ من القانون المذكور قاطعة فى دلالتها على أن القرار الذى يصدر عن هيئة التحكيم سائلة البیان، يعتبر بمثابة حكم صادر من محكمة الإستئناف بعد وضع الصيغة التنفيذية عليه، كما تحول فقرتها الثالثة كلاً من طرفى النزاع الطعن فى القرار الصادر عن هذه الهيئة أمام محكمة النقض بالشروط والأوضاع والإجراءات المقررة فى القوانين النافذة، فإن هيئة التحكيم المشار إليها فى المادة ٩٧ من قانون العمل، تعتبر تابعة لجهة القضاء العادى وجزءاً من تنظيماتها، وتكون الأحكام المدعى وقع تناقض بينها صادرة جميعها عن هذه الجهة، الأمر الذى ينتفى به مناط قبول الدعوى .

## تتسريع

\* الموضوع الفرعي : أثر بطلان العمل التشريعي :

الطعن رقم ٣١ لسنة ١٠ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٥٧ بتاريخ ١٩٩١/١٢/٧

- الدلع بعدم قبول الدعوى فى خصوص ما ورد بها من طعن بعدم الدستورية على المواد ١٠٨، ١٠٧، ٩٩ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بمقولة أن محكمة الموضوع لم تصرح للمدعى بالطعن عليها، وبالتالي فإن نفيه عدم دستورتها لا يعدو أن يكون إختصاصاً لها عن طريق الدعوى الأصلية التى لا يجوز قبولها أمام هذه المحكمة وفقاً للأوضاع المنصوص عليها فى قانونها - مردود بأن المدعى إذ طعن أمام محكمة الموضوع بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بأكملها، وكان التصريح الصادر عنها برفع الدعوى الدستورية قد تعلق بهذا القرار بقانون فى جملة أحكامه، فإن هذا التصريح يكون منصرفاً إلى مواده بأكملها بما فى ذلك تلك التى عينها المدعى بذواتها وحددها على وجه الخصوص، الأمر الذى يتعين معه رفض هذا الدلع.

- الأصل فى الرقابة التى تباشرها المحكمة الدستورية العليا على دستورية النصوص التشريعية أنها رقابة شاملة تتناول كافة المطاعن الموجهة إليها أياً كانت طبيعتها، وأنها بالتالى لا تقتصر على العيوب الموضوعية التى تقوم على مخالفة نص تشريعى للمضمون الموضوعى لقاعدة واردة فى الدستور، وإنما تمتد هذه الرقابة - وبوصفها رقابة مركزية قصرها الدستور والمشرع كلاهما على هذه المحكمة - إلى المطاعن الشكلية التى تقوم منبها على مخالفة نص تشريعى للأوضاع الإجرائية التى تطلبها الدستور سواء فى ذلك ما كان منها متصلاً بإفراخ النصوص التشريعية أو إقرارها أو إصدارها حال إنعقاد السلطة التشريعية، أو ما كان منها متعلقاً بالشروط التى يفرضها الدستور لمباشرة الإختصاص بإصدارها فى غيبة السلطة التشريعية أو بتفويض منها، وذلك لورود النصوص المنظمة هذه الرقابة فى صيغة عامة مطلقة، ولأن قصرها على المطاعن الموضوعية الموجهة إلى النصوص التشريعية، إنما يخرج عيوبها الشكلية عن ولاية هذه المحكمة ويعود بالرقابة عليها إلى رقابة الإمتناع عن إعمال النصوص التشريعية المخالفة للدستور، وهى رقابة كانت تقتصر إلى مناهج موحدة فى تقرير ضوابطها، إذ كان زمامها بيد المحاكم على إختلافها، وكان لكل منها لهما الخاص لأحكام الدستور مما أسفر عن تناقض أحكامها فى الدعاوى المتماثلة، وأخل بالوحدة العضوية للنصوص الدستورية، وحال دون إتساق مفاهيمها وتجانسها، وهو ما حدا بالدستور وقانون هذه المحكمة إلى إبدائها برقابة البطلان - وبها يفقد النص المحكوم بعدم دستورية قوة نفاذه - تقوم عليها محكمة عليا تنحصر فيها

الرقابة على دستورية النصوص التشريعية جميعها أيًا كانت المطاعن الموجهة إليها كى تتولى غورها صون أحكام الدستور وحمايتها.

الطعن رقم ٣ لسنة ١٠ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١٠٣ بتاريخ ١٩٩٣/١/٢

النصوص التى ينظمها العمل التشريعى لا تعتبر - من زاوية العمود الموضوعية - مهددة بتمامها إلا إحدى حالتين:

أولاهما : إذا كان فصل النصوص التى أبطلتها المحكمة عما سواها متعزراً، وكان ملحوظاً عند إقرار المشرع للنصوص جميعها ما بينها من صلة حتمية تجعل ترابطها معاً، واتصال أجزائها ببعض، حقيقة قانونية لا مراء فيها.

ثانيهما : إذا كان متعلوفاً بعد إبطال المحكمة للنصوص المخالفة للدستور، أن تكفل النصوص المتبقية الوفاء بمقاصد التشريع، وغاياته.

\* الموضوع الفرعى : التنظيم التشريعى للضريبة على الأرض الفضاء :

الطعن رقم ٥ لسنة ١٠ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٣٣١ بتاريخ ١٩٩٣/٦/١٩

- إن البين من تلقى التنظيم التشريعى للضريبة على الأرض الفضاء أن المشرع أخضع الأراضى الفضاء المستغلة والمستعملة للضريبة على العقارات المبنية منذ فترة طويلة، وكانت المادة الأولى من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ تسوى فى حكم الخوض للضريبة بين العقارات المبنية والأراضى المستغلة أو المستعملة أما الأراضى الفضاء غير المستغلة أو المستعملة والتى لا تدر دخالاً فلم تكن تخضع لأية ضريبة حتى أصدر المشرع القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٨ مبدلاً بعض أحكام القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الإسكان الإقتصادى، ومضيفاً إليه بعض النصوص من بينها المادة ٣ مكرراً التى تنص فقرتها الأولى على أن " تفرض على الأراضى الفضاء الواقعة داخل نطاق المدن فى المناطق المتصلة بالمناطق العامة الأساسية من مياه ومجار وكهرباء، والتى لا تخضع للضريبة على العقارات المبنية أو الضريبة على الأطنان الزراعية، ضريبة سنوية مقدارها ٢٪ من قيمة الأرض الفضاء ". كما تنص هذه المادة فى فقرتها الثانية على أن يتم تحديد قيمة الأرض الفضاء الخاضعة لأحكام هذا القانون على أساس القيمة الواردة بالعقود المسجلة، فإذا لم توجد عقود مسجلة، فيتم تحديد هذه القيمة على أساس تقدير مصلحة الضرائب لعناصر الزكاة إذا كان من بين عناصرها أرض فضاء، وذلك ما لم تنقضى على التسجيل أو التقدير خمس سنوات على استحقاق الضريبة المنصوص عليها فى هذا القانون، على أن تزداد قيمة الأرض بواقع سبعة فى المائة سنوياً من أول السنة التالية لتاريخ التسجيل أو التقدير حتى نهاية السنة السابقة

مباشرة على إستحقاق الضريبة. وفي الحالات التي لا تسرى عليها أحكام الفقرة السابقة يكون تقدير قيمة الأرض القضاء وفقاً لضمن المثل في عام ١٩٧٤ مع زيادة سنوية مقدارها سبعة في المائة منذ ذلك التاريخ حتى نهاية السنة السابقة مباشرة على إستحقاق الضريبة، وتضمنت باقي النصوص المضافة، الأحكام الأخرى المتعلقة بهذه الضريبة سواء فيما يتعلق بمحصر الأراضي الخاضعة لها، وموعد وضمانات أدائها وأيلولة حصيلتها إلى صندوق تمويل مشروعات الإسكان الإقتصادي، وأحوال وقف إستحقاقها .

- بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٨٤ نشر بالجريدة الرسمية القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨٤ مستبدلاً بنص المادتين ٣ مكرراً، ٣ مكرراً ٢ نصين جديدين. وقد ورد النص الجديد للمادة ٣ مكرراً بذات ألفاظ وعبارات وأحكام النص السابق، إذ يقتصر ما طرأ على هذا النص وفقاً لما نشر في الجريدة الرسمية في إيراد كلمة " بجمع " قبل عبارة " المرافق العامة الأساسية من مياه ومجار وكهرباء "، وليس ذلك إلا تأكيداً لما كان مسلماً في ظل العمل بالنص السابق، وهو إشراط إتصال المنطقة الكائنة بها الأرض القضاء الخاضعة للضريبة بالمرافق العامة الأساسية الثلاثة المشار إليها. ومن ثم فلا يتسنى - والحالة هذه - اعتبار نص الفقرة الأولى من المادة ٣ مكرراً سائلة البيان مغايراً في حكمه لما كان عليه الأمر قبل تعديلها بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه، وبالتالي تنبسط الدعوى الدسورية المائلة لتشمل الطعن بعدم دسورية الفقرة الأولى من المادة ٣ مكرراً قبل وبعد تعديلها بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨٤.

- المستفاد من التنظيم التشريعي سالف البيان أن الضريبة على الأرض القضاء ضريبة مباشرة على رأس مال لا يغل دخلاً، يتمثل في الأرض القضاء الواقعة داخل نطاق المدن في المناطق المتصلة بالمرافق العامة الأساسية من مياه ومجار وكهرباء والتي لا تخضع للضريبة على العقارات المبنية أو الضريبة على الأطنان الزراعية، وأنها ضريبة دورية متجددة تستحق سنوياً طالما لم تتغير طبيعتها بالبناء عليها أو بزراعتها، فتخضع بذلك لضريبة أخرى. كما يبين كذلك من التنظيم التشريعي سالف البيان، أن وعاء الضريبة على الأرض القضاء لا يقتصر على القيمة الأصلية للأرض القضاء حسبما وردت في عقد شرائها المشهر، أو في تقدير مصلحة الضرائب لها ضمن عناصر التركة، أو وفقاً لضمن مثلها في سنة ١٩٧٤ حسب الأحوال، وإنما يشمل الوعاء زيادة إقروض المشرع تحققها في قيمة هذه الأراضي قدرها بنسبة ٧٪ سنوياً حتى نهاية السنة السابقة مباشرة على إستحقاق الضريبة. وهذه الزيادة المفترضة تسرى على جميع الأراضي الخاضعة للضريبة بغض النظر عن مساحتها أو موقعها أو صقعتها أو تعدد ملاكها وشيوع أنصبتهم. هذا بالإضافة إلى أن الضريبة لا تقتصر فرضها على الأرض القضاء التي توافرت لها شروط إخضوع للضريبة عند العمل بالقانون الذي فرضها، وإنما تسرى أيضاً على الأراضي القضاء التي توافرت لها تلك الشروط بعد العمل بذلك القانون إعتباراً من أول يناير التالي لإنقضاء سنة على تاريخ إخضوعه لأحكامه. كذلك فإن الزيادة

السوية التي يفرضها المشرع في قيمة الأرض الفضاء، تؤدي إلى زيادة وعاء الضريبة مما يفضي بدوره إلى ارتفاع قيمة الضريبة السنوية المستحقة. إذ كانت الفقرة الأولى من المادة ٣ مكرراً بفرضها ضريبة سنوية على الأرض الفضاء بواقع ٢٪ من قيمتها - مرتبطة بالمادة ٣ مكرراً ٢٢\* المتعلقة بضوابط تحديد تلك القيمة باعتبارها وعاء للضريبة، فإنه لا يجوز - في مجال الفصل في الدستورية - أن ينكأ أحد النصين عن الآخر .

- إن الأصل في الضريبة أنها لفرضة مالية تقتضيها الدولة جبراً بما لها من سيادة، وقد إربط فرض الضرائب من الناحية التاريخية بوجود المجالس التشريعية لما ينطوى عليه تقديرها من تحميل المكلفين بها أعباء مالية تقطع من ثرواتهم مما يتعين معه فرضها بموازين دقيقة ولضرورة تقتضيها، لذلك نص الدستور - في المادة ١١٩ - على أن إنشاء الضرائب العامة وتعديلها أو إلغائها لا يكون إلا بقانون، ولا يعنى أحد من أدائها إلا في الأحوال المبينة في القانون. ويقع فرض الضريبة مخالفاً للدستور كلما كان معدلاً وأحوال فرضها وتحديد وعائها مناقضاً للأسس الموضوعية التي ينبغي أن تقوم عليها، ومجازاً للأغراض المقصودة منها .

- إنه وإن صح أن تتخذ الضريبة وسيلة لتوزيع أعباء النفقات العامة على المواطنين وفقاً لأسس عادلة، إلا أنه لا يجوز أن تفرض الضريبة، ويحدد وعائها، بما يؤدي إلى زوال رأس المال المفروضة عليه كلية أو الانتقاص منه بدرجة جسيمة، فما لذلك الفرض شرعاً الضريبة، وما قصد الدستور أن تؤدي في نهاية المطاف إلى أن يفقد المواطن رأس المال المحمل بعثها أو جانباً جسيماً منه ليؤول الأمر إلى زوال وعائها كلية أو إطراد تقليصه، ومن ثم كان الدخل - وباعتباره من طبيعة متجددة ودورية - هو الذي يشكل - على إختلاف مصادره - الوعاء الأساسي للضريبة، إذ هو التعبير الرئيسى عن المقدرة التكبيلية للممول، بينما يشكل رأس المال وعاء ضرائباً تكميلياً فلا يلجأ المشرع إلى فرض الضريبة عليه إلا إستثناء، ولمرة واحدة أو لفترة محددة، بحيث لا تنال الضريبة من وعائها بأكمله أو تقتص معظم جوانبه .

- فرض ضريبة على رأس المال لا يغفل دخلاً، وبطريقة دورية متجددة، ولفترة غير محددة، مع زيادة تحكمية مفروضة في قيمة الضريبة السنوية المستحقة عليه، ينطوى على عدوان على الملكية بالمخالفة نص المادة ٣٤ من الدستور، كما يتناقض مفهوم العدالة الإجتماعية الذي نصت المادة ٣٨ من الدستور على قيام النظام الضريبي على أساسه، وهو ما يوجب القضاء بعدم دستورية النصين المطعون عليهما .

- إذ ترتبط الأحكام الأخرى للتنظيم التشريعي لضريبة الأرض الفضاء، إرتباطاً وثيقاً لا يقبل التجزئة بالنصين التشريعيين المطعون عليهما في الدعوى الماثلة، فإن القضاء بعدم دستوريتهما، يترتب عليه لزوماً سقوط الأحكام المرتبطة بهما .

**\* الموضوع الفرعي : السريان الزماني للتشريع :**

**الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٤ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٢٤٨ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٧**

لما كان من المقرر أن العقاب على ارتكاب جريمة إنما يكون وفقاً للنصوص السارية في تاريخ حدوثها، فإن نطاق الطعن بعدم الدستورية يتحدد بالنسبة للمادتين "٢٣٨"، "٢٤٤" من قانون العقوبات بنصهما المعمول به في تاريخ الواقعة الجنائية ما دام لم يتم تعديلها بعد ذلك على وجه أصح للمتهم .

**الطعن رقم ٣٥ لسنة ١٣ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٧٩ بتاريخ ١٩٩٢/١١/٧**

— إنه وإن كان القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بإصدار قانون تنظيم الإعفاءات الجرمية قد نص في مادته الثانية على إلغاء أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه بتمامها بما في ذلك الثالثة عشرة منه المطعون عليها، إلا أن صدور هذا القانون مقررًا إلغاء تلك المادة، وزوال الإعفاء الجرمي الذي كان معمولاً به وفقاً لأحكام نظام استعمار رأس المال العربي والأجنبي اعتباراً من تاريخ العمل بها، لا يحول دون الطعن عليها بعدم الدستورية ممن طبق عليهم هذا النص خلال فترة نفاذه، وجرت آثاره في حقهم.

— الأصل في القاعدة القانونية هو سريانها اعتباراً من تاريخ العمل بها على الوقائع التي تتم في ظلها وحتى إلغائها؛ فإذا حلت محل القاعدة القديمة قاعدة قانونية أخرى، فإن القاعدة الجديدة تسرى من الوقت المحدد لنفاذها، ويقف سريان القاعدة القديمة من تاريخ إلغائها، وبذلك يتحدد النطاق الزمني لكل من القاعدتين، وتغدو المراكز القانونية التي اكتمل تكوينها وترتبت آثارها في ظل القانون القديم، خاضعة لحكمه وحده. متى كان ذلك، وكانت المادة ١٣ المطعون فيها— وهي نص غير عقابي— قد سرى حكمها من اليوم التالي لنشر القانون الذي يتضمنها في الجريدة الرسمية — على ما سبق بيانه— فإنها لا تكون منطوية على رجعية، بل مستصحبة الأصل في القوانين الذي رددته المادة ١٨٧ من الدستور، وهو سريانها بالمر مباشر على ما يقع من تاريخ العمل بها، وعدم جريان آثارها فيما وقع قبلها.

— لا تعتبر الضريبة الجرمية التي يدور النزاع الراهن حول استحقاقها أو الإعفاء منها ضريبة محلية يقتصر نطاق تطبيقها على رقعة إقليمية معينة تبسط عليها دون سواها، ويتحدد المخاطبون بها في إطار هذه الدائرة وحدها، بل هي ضريبة عامة يعتبر تحقق الواقعة المنشئة لها على امتداد الحدود الإقليمية للدولة وبغض النظر عن تقسيماتها الإدارية أو فواصلها الجغرافية، مرتباً لدينها في ذمة الممول.

— الأصل في الضريبة أنها فريضة مالية تقتضيها الدولة جبراً بما لها من ولاية على إقليمها، وأن قانونها يبين حدود العلاقة بين الملزم بالضريبة من ناحية، وبين الدولة التي تفرضها من ناحية أخرى، سواء في مجال

تحديد الأشخاص الخاضعين لها، أو الأموال التي تسرى عليها، وشروط سريانها، وسعر الضريبة، وكيفية تحديد وعانها، وقواعد تحصيلها، وأحوال الإعفاء منها، والجزاء على مخالفة أحكامها. وقانون الضريبة إذ يصدر على هذا النحو، فإنه ينظم رابطتها تنظيمًا شاملاً يدخل في مجال القانون العام، ويميز ما للضريبة العامة من حقوق قبل الممول. وأمتيازاتها عند مباشرتها، وبوجه خاص في مجال توكيده حق الإدارة المالية في البداية بتفصيل دين الضريبة على الممول، واعتباره محاولة التخلّص منها جريمة معاقب عليها قانوناً.

- متى كان عدول المشرع بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ - المشار إليه - عن الإعفاء الجمركي الذي كان مقرراً بمقتضى قانون نظام استثمار رأس المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ قد تقرر لأغراض يعنها لها أساسها من المصلحة العامة، وهي مصلحة معتبرة يجوز بناء الأحكام الشرعية عليها، ودل عليها ما قرره اللجنة المشتركة من لجنتي الحظوة والموازنة والشئون الاقتصادية ومكتب لجنة الشئون الدستورية والتشريعية من أن التعريف الجمركية يعين أن تظل محتفظة بدورها كأداة موجهة للسياسة الاقتصادية والمالية للدولة، وأن قصورها عن أداء هذا الدور - إزاء الزيادة المطردة في القوانين الاستثنائية التي تقرر إعفاء ضريبياً، وكذلك بالنظر إلى اتساع الأغراض الحيوية التي يعين أن يكون الإعفاء من أداء الضريبة الجمركية مرتبطاً بها - آل إلى تقلص الموارد السيادية للدولة بما يهدد حصيلتها، ويفقد التعريف الجمركية مقوماتها كأداة يمكن من خلالها التأثير في الأوضاع الاقتصادية والمالية. لما كان ذلك فإن إلغاء الإعفاء الجمركي الذي كان مقرراً بقانون نظام استثمار رأس المال العربي والأجنبي يكون قد تقرر بأثر مباشر، وفي إطار رابطة قانونية يحكمها القانون العام أصلاً، وتستمد مصدرها المباشر من نص القانون، وارتكن إلى مصلحة مشروعة تقرها مبادئ الشريعة الإسلامية، بما لا يخالف فيه للمواد ١٨٧، ٩٦، ٢ من الدستور.

#### \* الموضوع الفرعي : المطاعن الشكلية والموضوعية للتشريع :

الطعن رقم ٨٩ لسنة ١٢ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٣٣٨ بتاريخ ١٩/٥/١٩٩٢

قضاء المحكمة الدستورية العليا برفض المطاعن الشكلية للتشريع، ينسحب إلى هذه الطاعن وحدها، ولا يظهر النصوص التشريعية المطعون عليها مما قد يشوبها من متالب موضوعية أو يعتبر مانعاً كل ذي مصلحة من طرحها على هذه المحكمة وفقاً لقانونها.

## • الموضوع الفرعي : تشريع العاملون بالإدارات القانونية :

الطعن رقم ٤ لسنة ١٤ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٣٥٩ بتاريخ ١٩/٦/١٩٩٣

- ما ينهيه المدعون من أن النص التشريعي المطعون فيه حظر على محامي الإدارات القانونية بشركات القطاع العام، موازلة أعمال المحاماة لغير الشركة التي يعملون بها - وأخل بذلك بمبدأ المساواة في الحقوق بين المواطنين المنصوص عليه في المادة ٤٠ من الدستور، مردود، ذلك أن هيئات القطاع العام وشركاته الصادر في شأنها القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣، وإن استعاض عنها بالشركات القابضة والشركات التابعة لها بحسب الأحوال بمقتضى نص المادة الثانية من قانون إصدار قانون شركات قطاع الأعمال الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ - والمعمول به اعتباراً من ٢٠ يوليو سنة ١٩٩١ - إلا أن المادة الرابعة من قانون الإصدار المشار إليه صريحة في نصها على استمرار معاملة العاملين في هيئات القطاع العام وشركاته المنقولين إلى الشركات الجديدة بنوعيتها - والموجودين بالخدمة في تاريخ العمل بهذا القانون - وفقاً لجميع الأنظمة والقواعد التي تنظم شئونهم الوظيفية، وذلك إلى أن تصدر لوائح أنظمة العاملين بالشركات المنقولين إليها طبقاً لأحكام القانون المرافق. كما نصت المادة ٤٢ من قانون شركات قطاع الأعمال العام على أن تتولى الشركة بالاشتراك مع النقابة العامة للمحامين وضع لائحة النظام الخاص بأعضاء الإدارة القانونية بها وفق الأسس المبينة فيها. وإلى أن تصدر هذه اللائحة تسري في شأنهم أحكام قانون الإدارات القانونية بالهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها. متى كان ذلك، وكانت لائحة النظام الخاص لأعضاء الإدارة القانونية بالشركة التي يتبعها المدعيان لم تصدر بعد، وكانت المادة الثانية عشر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات والهيئات العامة والوحدات التابعة لها - تتطلب فيمن يعين في إحدى الوظائف الفنية بالإدارات القانونية، أن تتوافر فيه الشروط المقررة في نظام العاملين المدنيين بالدولة أو بالقطاع العام حسب الأحوال. كما تقتضي مادته الرابعة والعشرين بأن يعمل فيما لم يرد فيه نص في هذا القانون بأحكام الشريعة السارية بشأن العاملين المدنيين بالدولة أو القطاع العام على حسب الأحوال، وكذلك باللوائح والنظم المعمول بها في الجهات المنشأة بها الإدارات القانونية، فإن هذا القانون - الذي أزال سارياً في حق المدعيين - لا يكون قد أخرجهم من عداد العاملين بالقطاع العام الذين تنظم أوضاعهم أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨. إذ كان ذلك، وكان نظام العاملين بالقطاع العام قد حظر على العامل بالذات أو بالوساطة الجمع بين عمله وأى عمل آخر إذا كان من شأنه الإخلال بواجبات وظيفته أو مقتضياتها أو الحط من كرامتها أو القيام - بغير موافقة الجهة المختصة - بأعمال للغير بأجر أو بغيره أو موازلة أية أعمال تجارية أو الإشتراك في أوجه



نشاط مشروع أو منشأة تمارس نشاطا مماثلا أو مرتبطا بالنشاط الذى تمارسه الشركة التى يعمل بها، تعين أن ترد هذه القيود جميعها إلى أصل واحد يمثل فى إيجاب أن يكرس العامل بشركات القطاع العام - وهى من أشخاص القانون الخاص - وقته وجهده لأعمال الشركة التابع لها، باعتبار أن هذا الالتزام جزء من علاقة العمل بالجهة التى قبل الالتحاق بها طواعيه واختيارا، ويتكامل مع عناصر أخرى مناطقها خضوعه وتبعيته لجهة عمله وإشرافها وتوجيهها ورقابتها عليه بالتالى، لتقيم هذه العناصر فى مجموعها ببيان مركزه القانوني.

- لم يغير قانون الحاماة من الطبيعة القانونية لعلاقة العمل التى تربط شركات القطاع بمحامى إدارتها القانونية، بل إنه حمل هذه الشركات - بنص المادة ١٧٣ منه - برسوم القيد والاضرابات الخاصة باغماين العاملين فى إدارتها القانونية، وكان ما قرره النص المطعون فيه من عدم جواز مزاولتهم أعمال الحاماة لغير الجهة التى يعملون بها إلا وكان باطلا، يندرج فى إطار الضوابط التى حدد بها المشرع واجباتهم تحديدا قاطعا، وكان الحظر الذى أتى به النص التشريعى المطعون فيه، مستهدفا بتقريره تنظيم أوضاع العمل بالإدارات القانونية بشركات القطاع العام بما لا يخل بمصالح أعضائها التى لا تعارض مع طبيعة شركة القطاع العام وبنائها وما يقتضيه توجيه نشاطها بأكمله نحو تحقيق أهدافها، إنما يندرج فى إطار سلطة المشرع فى مجال تنظيم الحقوق، والأصل فيها أنها سلطة تقديرية ما لم يقيد الدستور بضوابط معينة. وإذا كان جوهر السلطة التقديرية يمثل فى المفاضلة التى يجريها المشرع بين البدائل المختلفة لاختيار ما يقدر أنه أنسبها لمصلحة الجماعة وأكثرها ملاءمة للوفاء بمتطلباتها فى خصوص الموضوع الذى يتناوله بالتنظيم، فإن النوى على النص التشريعى المطعون فيه مخالفته للدستور، يكون مفقرا إلى دعامة.

#### **\* الموضوع الفرعى : طبيعة سلطة المشرع فى التشريع :**

الطعن رقم ٦٣ لسنة ١٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٢٢٦ بتاريخ ٢٠/٣/١٩٩٣

الأصل فى سلطة المشرع فى مجال تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية ما لم يقيد الدستور بضوابط معينة، وكان جوهر السلطة التقديرية يمثل فى المفاضلة التى يجريها المشرع بين البدائل المختلفة لإختيار ما يقدم أنه أنسبها لمصلحة الجماعة، وأكثرها ملاءمة للوفاء بمتطلباتها فى خصوص الموضوع الذى يتناوله بالتنظيم وكان ما قرره المدعى من أن مشكلة الإسكان فى القرى باتت تتفاقم حدتها وتتعاظم مخاطرها، خلافا لما توقعه المشرع حين أقر النص التشريعى المطعون فيه، بما يحتم معاملتها على مقتضى الأحكام الاستثنائية السارية فى المدن، لا يبدو أن يكون جدلا من جانبه فى شأن نطاق تطبيق أحكام قانون إيجار الأماكن، وهو نطاق يستقل المشرع بتقديره كلما كان ملحوظا فى تحديده ما توجه الضرورة الناشئة عن أزمة الإسكان

وفي حدود متطلباتها. إذ كان ذلك، فإن حالة مخالفة النص التشريعي المطعون فيه الدستور - من هذه الناحية - لا يكون لها محل.

الطعن رقم ١٨ لسنة ١٣ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٣٠٤ بتاريخ ١٥/٥/١٩٩٣

إن السلطة التقديرية التي يملكها المشرع في مجال تنظيم الحقوق مقيدة بالتخوم التي فرضها الدستور حداً لها، ومن بينها ألا يكون التنظيم التشريعي للحق مؤدياً إلى مصادرة أو منطوياً على إغتيال وجوده. وهو ما نحاه النص المطعون فيه باعتبار حصص المستحقين الذين قعدوا عن طلبها خلال موعد معلوم، وفقاً مرصوداً على جهة بر، مهذراً بذلك الحق في الملكية عاصفاً بخصائصها، وبما يناهض كذلك مبدأ خضوع الدولة للقانون ما يتطلبه من استقامة المنحى عند إقرار النصوص التشريعية، وذلك بالتقيد بالضوابط التي فرضها الدستور لحماية الحقوق التي كفلها .

**\* الموضوع الفرعي : لوائح الضرورة :**

الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٥ مكتب قني ٣ صفحة رقم ٣٣٦ بتاريخ ٢١/٦/١٩٨٦

البن من الأعمال التحضيرية للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة أن الأسباب التي دعت إلى الإسراع بإصداره في غيبة مجلس الشعب تمثل فيما أوردته مذكرته الإيضاحية من أن القضاء الإداري توالى أحكامه باعتبار قرارات فرض الحراسة على الأشخاص الطبيعيين استناداً إلى أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٨٥ بشأن حالة الطوارئ باطلة ومعدومة الأثر قانوناً، وأن مؤدى هذه الأحكام والأثر المترتب عليها، أن ترد عيناً لمولاء الأشخاص كل ما عرض لتدابير الحراسة الباطلة من أموال وممتلكات، وقد صدرت بذلك فعلاً بعض الأحكام من القضاء العادي، الأمر الذي قضى الإسراع بالتدخل التشريعي حسماً للمنازعات التي كانت قائمة وتجنباً لإثارة منازعات جديدة ولواجهة ما قد يوجب على إسروداد بعض تلك الأموال والممتلكات عيناً من الخائزين لها من آثار خطيرة تمس بعض الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والسياسية ومن ثم فإن رئيس الجمهورية إذ أصدر القرار بقانون المطعون عليه في تلك الظروف يكون قد تجاوز حدود سلطته التقديرية طبقاً للمادة ١٤٧ من الدستور ويكون النعي على ذلك القرار بقانون بمخالفة هذه المادة على غير أساس بالإلغاف عنه .

الطعن رقم ١٥ لسنة ٨ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٣٥ بتاريخ ٧/١٢/١٩٩١

- النعي بانتفاء حالة الضرورة التي تسوغ إصدار المرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٧ الخاص بالإجراءات التي تتخذ وفقاً للمادة ٢٩٣ من قانون العقوبات المطعون عليه، مردود بأنه صدر في شأن يتعلق بالتنظيم القضائي الذي أحصى إرساء قواعده أمراً محتوماً تنفيذاً لإتفاق إلغاء الإمتيازات الأجنبية فقد

حل هذا المرسوم بقانون - وعلى ما بين من مذكرته التفسيرية وتقرير لجنة الحقاينة بمجلس النواب -  
أشكالاً كان قد ثار في العمل في شأن تطبيق كل من المادتين ٢٩٣ من قانون العقوبات و٣٤٧ من لائحة  
ترتيب أحكام الشريعة، فجعل أعمال المادة ٢٩٣ المشار إليها ممتنعاً قبل إستنفاد الإجراءات المنصوص  
عليها في المادة ٣٤٧ من اللائحة المذكورة، كما قضى بأن التنفيذ بالإكراه البدني الذي يقع طبقاً للمادة  
المذكورة تستلزم مدته من عقوبة الحبس التي يحكم بها طبقاً للمادة ٢٩٣ كم قانون العقوبات، وبذلك  
حدد هذا المرسوم بقانون اختصاص كل جهة، ومواقع التطبيق لكل من هاتين المادتين. هذا من ناحية،  
ومن ناحية أخرى تدل مضبطة الجلسة الثالثة للدور الإنعقاد العام المتعقد في ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ على أن  
المرسوم بقانون المظنون عليه صدر ضمن مراسيم بقوانين أخرى هي المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣٧  
بشأن توسيع اختصاص المحاكم المختلطة بالنسبة لرعايا بعض الدول، والرسوم بقانون رقم ٨٩ لسنة  
١٩٣٧ الخاص بالتشريع الذي تطبقه المحاكم المختلطة، والرسوم بقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٣٧ بتعديل  
الأمر العالي الصادر في ١٤ يولييه سنة ١٩٣٨ بثلاثة ترتيبات المحاكم الأهلية، والرسوم بقانون رقم ٩١  
لسنة ١٩٣٧ بشأن اختصاص محاكم الأحوال الشخصية المصرية، والرسوم بقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٣٧  
بتعديل الباب الرابع من كتاب الأول من قانون المرافعات المدنية والتجارية المختلطة، والرسوم بقانون رقم  
٩٤ لسنة ١٩٣٧ الخاص بالإجراءات في مواد الأحوال الشخصية. وجميعها تتعلق بالتنظيم القضائي  
وتحديد اختصاصات المحاكم، والقوانين التي تطبقها والقواعد الإجرائية التي تتبع أمامها، بعد إبرام الإتفاق  
الخاص بإلغاء الإمتيازات الأجنبية ولائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة وما يترتب عليها، والموقع  
عليه بمونزو في ٨ مايو سنة ١٩٣٧ بين مصر ومندوبي الدول صاحبة الإمتيازات والصادر بالموافقة عليه  
في ٢٤ يولييه سنة ١٩٣٧ بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٧. إذ كان ذلك، وكان البين من هذه المضبطة أن  
صدور هذه المراسيم اقتضته ضرورة لا تحتمل التأخير تتمثل في وجوب العمل بها ابتداء من ١٥ أكتوبر  
سنة ١٩٣٧ تنفيذاً للإشفاق المشار إليه، فإن رئيس الدولة إذ أصدر التشريع المظنون عليه في تلك  
الظروف، لا يكون مجاوزاً حدود سلطته طبقاً للمادة ٤١ من دستور سنة ١٩٢٣.

- المراسيم بقوانين التي تصدر طبقاً للمادة ٤١ من دستور سنة ١٩٢٣ لما يصرح فيها بقوة القانون ومن  
ثم فإنها تتناول بالتنظيم كل ما يتناوله القانون.

الطعن رقم ١٣ لسنة ١١ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٢٨٥ بتاريخ ١٨/٤/١٩٩٢

- المطاعن الشكلية التي تلحق التشريع تقوم في منها على مخالفة نص تشريعي للأوضاع الإجرائية التي  
تطلبها الدستور سواء في ذلك ما كان منها متصلاً بالترافع المنصوص التشريعية أو إقرارها أو إصدارها

حال إنعقاد السلطة التشريعية، أو ما كان منها منصرفاً إلى الشروط التي يفرضها الدستور مباشرة الإختصاص بإصدارها في غيبة السلطة التشريعية أو بتفويض منها، ومن ثم ينسحب قضاء المحكمة الدستورية العليا في خصوصها إلى تلك المطاعن وحدها ولا يعتبر الحكم الصادر برفضها مطعناً للنصوص التشريعية المطعون عليها من العيوب الموضوعية التي تشوبها أو مانعاً كل ذي مصلحة من طرحها على هذه المحكمة وفقاً لقانونها .

- إن المادة ٢٢ من الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة الصادر سنة ١٩٥٨ التي تنص على ألا يصدر قانون إلا إذا أقره مجلس الأمة، ولا تجيز تقرير مشروع إلا بعد أخذ الرأي فيه مادة مادة، ينسحب حكمها إلى القوانين التي تقرها السلطة التشريعية الأصلية ممثلة في مجلس الأمة ولا شأن لها بالتدابير العاجلة التي يتخذها رئيس الجمهورية لمواجهة حالة الضرورة في إطار الرخصة التشريعية الاستثنائية التي يملكها وفقاً لنص المادة ٢٣ من الدستور المؤقت التي تخوله أن يصدر أي قرار أو تشريع مما يدخل أصلاً في اختصاص مجلس الأمة إذا دعت الضرورة إلى إلخاذه في غيابها .

- إن الدساتير المصرية المتعاقبة بدءاً من دستور سنة ١٩٢٣ وإنهاء بالدستور القائم تفصح جميعها عن إعتناها لنظرية الضرورة وتضمنها لأحكامها في صلبها تمكيناً للسلطة التنفيذية فيما بين أدوار إنعقاد السلطة التشريعية أو حال غيابها من مواجهة أوضاع قاهرة أو ملحة تطرأ خلال هذه الفترة الزمنية وتلجها إلى الإسراع في إلخاذه تدابير لا تحتمل التأخير في شأنها. ومن ثم يكون تدخلها بهذه التدابير وتطبيقها لها، مبرراً بحالة الضرورة ومستنداً إليها، وبالقدر الذي يكون متناسباً مع متطلباتها، وبوصفها تدابير من طبيعة إستثنائية .

- النسي بإلغاء حالة الضرورة التي تسوغ إصدار القرار بقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة في الجمهورية العربية المتحدة مردود بأن البين من الإطلاع على المذكرة الإيضاحية لذلك التشريع، أن رئيس الجمهورية أصدر القرار رقم ٨٨٤ بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٥٩ مقررًا بمقتضاه إنضمام الجمهورية العربية المتحدة إلى الاتفاقية الدولية لمكافحة الإنجبار في الأشخاص وإستغلا دعارة الغير الموقعة في ليك مكس بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٥٠، وكانت المادة الأولى منها تقرّر موافقة الدول أطرافها على معاقبة أي شخص يقوم بقصد إشباع شهوة الغير بحمل أي شخص آخر أو ترغيبه أو تقديمه لأغراض الدعارة أو إستغلال دعارته ولو كان ذلك بموافقة. كما تلزم الاتفاقية الدول أطرافها بالعمل على معاقبة كل من يفتح بيتاً للدعارة أو يديره أو يقوم بتمويله مع علمه بذلك، وكذلك كل من يوجر بناء أو مكاناً أو جزءاً من بناء أو مكان أو يستأجره بقصد دعارة الغير إلى غير ذلك من الأعمال التي تعتبر شروعا في إرتكاب أي جريمة مما تقدم أو تعد من الأفعال التحضيرية لها. لما كان ذلك، وكان إنضمام

الجمهورية العربية المتحدة إلى تلك الاتفاقية يجعلها طرفا فيها ويلزمها بالعمل على تنفيذ أحكامها ومن بينها إلغاء الدعارة في كل صورها باعتبار أن الدعارة وما يتبعها من شر التجار في الأشخاص بقصد إشباع شهوات الغير تناقض كرامة الإنسان، وتعرض للخطر مصالح الفرد والأسرة والجماعة، وهو ما واجهته الاتفاقية بذهابها إلى حد إلزام الدول أطرافها بأن تعمل على إتخاذ التدابير التي من شأنها منع البغاء وضمان تأهيل ضحاياها وإصلاحهم إجتماعيا عن طريق الخدمات الإجتماعية والصحية والإقتصادية والتعليمية وغيرها من الخدمات المتصلة بها، وكذلك إتخاذ التدابير اللازمة لتنظيم دعاية مناسبة لتحذير الجمهور من مخاطر الاتجار بالأشخاص في مجال الدعارة، فضلا عن إبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة بالقوانين واللوائح المعمول بها لديها في شأن المسائل التي تنظمها الاتفاقية، وكذلك نصور القوانين واللوائح الجديدة وكافة التدابير التي تتخذ لتنفيذ أحكامها. إذ كان ذلك، وكان البغاء - عند إنضمام الجمهورية العربية المتحدة إلى الاتفاقية السالف بيانها - محظورا في إقليمها الجنوبي ومنظما في إقليمها الشمالي، وكان إنفاذ أحكام تلك الاتفاقية يقتضى تطبيقها على إقليمها لفرض العقوبة الملائمة على الصور المختلفة للبغاء سواء في ذلك ما تعلق منها بالتحريض على البغاء أو المساعدة عليه أو إستغلاله أو احتوائه أو غير ذلك من أشكاله، فقد أصدر رئيس الجمهورية العربية المتحدة القرار بقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ مؤكدا بالأحكام التي تضمنها ما يقتضيه النزول على الاتفاقية الدولية المشار إليها من إتخاذ التدابير التشريعية العاجلة التي تكفل إلغاء البغاء ومكافحته في إقليمى الجمهورية، وآية ذلك أن هذه الاتفاقية وإن كان لها قوة القانون عملا بنص المادة ٥٦ من الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة الصادر سنة ١٩٥٨، والمادة ١٥٩ من الدستور القائم، إلا أن أحكامها تحيل إلى القوانين والنظم في الدول أطرافها وتتطلب إقرار ما يكون لازما منها لتفصيل الأحكام التي أجهلتها الاتفاقية بمراعاة أغراضها كى تحدد على ضوءها جرائم الفجور والدعارة في أشكالها المختلفة، وتقرر كذلك عقوباتها، إلى غير ذلك من التدابير الإجتماعية والتعليمية والصحية التي تتصل بمكافحة البغاء في صورته المتعددة وتأهيل ضحاياها، بما لا يجوز معه القول بانتفاء حالة الضرورة التي توسع إصدار رئيس الجمهورية للقرار بقانون المطعون عليه، الأمر الذى يعتبر معه هذا الوجه من النعى على غير أساس .

- نعى المدعى بأن القرار بقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة في الجمهورية العربية المتحدة لم يعد ساريا لوقوع إنفصال بين إقليمى الجمهورية، مردود بأن حالة إنتهاء العمل بأحكام ذلك القرار بقانون - بفرض صحتها - لا تدل بذاتها على أن عوارا دستوريا شابهها، وإنما يمحض هذا الوجه من النعى - في حقيقته - عن أن النصوص القانونية المتصلة بالتهمة الماعب عليها بأحكام ذلك القرار بقانون والتي نسبها النيابة العامة إليها لا ينبغى تطبيقها عليها لسقوطها تبعاً لإنفصال سوريا عن الدولة

التي كانت تضمها مع مصر، بما يعنيه ذلك من وجوب تبرئتها من هذه التهمة عملاً بمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات، وهو أمر يعود قانوناً إلى محكمة الموضوع ذاتها التي تختص دون غيرها بالتحقق مما إذا كانت الأفعال التي أتتها المدعية تشكل جريمة معاقبة عليها وفقاً للقانون .

#### الطعن رقم ٢٥ لسنة ١١ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ٣٦٤ بتاريخ ١٩٩٢/٥/٢٧

حق المالك في الحصول على ٥٠٪ من مقابل تنازل المستاجر عن العين المؤجرة، لا يعدو أن يكون أثراً مؤتباً بقوة القانون على النزول عن الحق في الإجارة، وكان ما قرره الفقرة الثانية من المادة ٥ من قانون الحمامة من حرمان المالك من هذا الحق، يثير بالضرورة مسألة سابقة على نشوئه قانوناً، هي ما إذا كان النزول عن الإجارة في ذاته لزاولة غير مهنة الحمامة من المهنة الحرة، أو لممارسة حرفة غير مقلقة للراحة أو مضرة بالصحة، يعتبر جائزاً من الناحية الدستورية. متى كان ذلك، وكان مناط جريان الآثار التي يربتها المشرع على الأعمال القانونية أن تتوفر لهذه الأعمال ذاتها مقوماتها من الناحية الدستورية والقانونية على حد سواء، فإن مدى اتفاق التنازل في ذاته وأحكام الدستور، يكون مطروحاً بقوة النصوص الدستورية على هذه المحكمة لتقول كلمتها فيه.

#### \* الموضوع الفرعي : ملاءمة التشريع والباحث على إصداره :

#### الطعن رقم ١٣ لسنة ١ مكتب قضي ١ صفحة رقم ١٥١ بتاريخ ١٩٨٠/٢/١٦

ملاءمة التشريع والوابط على إصداره من إطلاقات السلطة التشريعية ما لم يقيد بها الدستور بمحدود وضوابط معينة، وإذا كان ما يقرره المدعي بشأن إغفال المادة الثالثة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ تنظيم طريق لإشهار صفة المستاجر للأرض الزراعية حتى يتبين من تعامل معه التزامه بالإعطاء عن دينه، لا يعدو أن يكون جدلاً حول ملاءمة التشريع وما قد يترتب عليه من إجحاف بحقوق طائفة من الدانين، فإن ما ينهه المدعي في هذا الشأن لا يشكل عيباً دستورياً يوصم به النص المطعون فيه وتعمد إليه الرقابة على دستورية القوانين.

#### الطعن رقم ٩٣ لسنة ٤ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٢٩ بتاريخ ١٩٨٤/٢/١٨

مجالات التشريع الذي تمارسه سلطة التشريع إنما تمتد إلى جميع الموضوعات كما أن ملاءمات التشريع هي من أخص مظاهر السلطة التقديرية للمشرع العادي ما لم يقيد الدستور بمحدود وضوابط بتعين على التشريع إلزامها وإلا عد مخالفاً للدستور ومن ثم يكون من حق التشريع العادي أن يستقل بوضع القواعد القانونية التي يراها محققة للمصلحة العامة متى كان في ذلك ملتزماً بأحكام الدستور وقواعده .

## تفسير

### \* الموضوع الفرعي : أسانيد عدم قبول طلب التفسير :

الطعن رقم ٢ لسنة ٢ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٢١٨ بتاريخ ١٩٨١/١/٣

لما كان سبب تقديم طلب تفسير المادة العاشرة من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء شركة الإسكندرية للملاحة والأعمال البحرية هو أن خلافاً فى رأى - وليس فى التطبيق - ثار بين مصلحة الضرائب وشركة الإسكندرية للملاحة والأعمال البحرية حول النص المطلوب تفسيره، وكانت أهمية هذا النص والآثار التى تترتب على تطبيقه مقصورة على طرفى الخلاف المعاطين وحدهما بأحكامه، أباً ما كان الرأى الذى تعنته الجهة المنوط بها هذا التطبيق، وإذ ينشأ بذلك ما يقتضى تفسير النص تفسيراً ملزماً تحقيقاً لوحدة تطبيقه، فإن طلب التفسير يكون غير مقبول.

### \* الموضوع الفرعي : التفسير التشريعي :

الطعن رقم ٣ لسنة ٢ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٢٠٩ بتاريخ ١٩٨٢/١١/٦

إن المادة ٢٦ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن "تتولى المحكمة الدستورية العليا تفسير نصوص القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية وفقاً لأحكام الدستور إذا أثارت خلافاً فى التطبيق وكان لها من الأهمية ما يقتضى توحيد تفسيرها"، ومؤدى ذلك أن يكون القرار الذى تصدره المحكمة بتفسير أحد النصوص قاطعاً فى تحديد مدلوله القانونى حيث ينحسم به ما ثار من خلاف فى التطبيق، وتحدد نهائياً المراكز القانونية للمعاطين بأحكامه على مقتضى هذا التفسير الملزم.

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٣٠٧ بتاريخ ١٩٩٢/٥/١٦

إن البين من المادة الأولى من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بإصدار قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة أنها تنص على أن "تسوى طبقاً لأحكام القانون المرافق الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين استناداً إلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ وتنص المادة الأولى من قانون تسوية هذه الأوضاع على أن تنتهى جميع التدابير المتعلقة بالحراسة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين والصادرة بقرارات من رئيس الجمهورية استناداً إلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ، وتصحح الأوضاع الناشئة عن فرض هذه الحراسات وفقاً للأحكام المنصوص عليها فى هذا القانون، أما المادة العاشرة منه فقد نصت فى البند ٢ منها - المطعون عليه - على

إلغاء العقود الإنشائية المبرمة مع الجهات الحكومية وما في حكمها من الأراضى القضاء - محلها - لا يزيد ثمنها على ثلاثين ألف جنيه ووردها عينا إلى مستحقيها. وكان قد هبت لإقامة بيان عليها أو أقيمت عليها نائبا. وإذا كان الأصل المقرر قديماً أنه إذا ورد نص في صيغة عامة ولم يقم دليل على تخصيصها تعين حمل هذا النص على عمومها، فإن قانون تسوية النزاع الناشئة عن فرض الحراسة يكون قد قد يصريح نص المادة الأولى من مواد إصداره والمادة الأولى منه وبعموم لفظ البند "أ" من مادته العاشرة على وجوب إلزام حكم هذا البند لكل من شملتهم الحراسة - استناداً إلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ - من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين على السواء.

#### الطعن رقم ٢٥ لسنة ١١ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ٣٦٤ بتاريخ ١٩٩٢/٥/٢٧

إن الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية تبرز - على الأخص - في مجال الانتفاع بالأعيان المؤجرة، ذلك أن كثرة القيود تنزاح في نطاق مباشرة المالك لسلطته المتعلقة باستغلاله للملك، وهي قيود قصد بها في الأصل مواجهة الأزمة الاقتصادية الناشئة عن قلة العروض من الأماكن المهيأة للسكنى وغيرها من الأماكن القابلة لزيادة المطردة للمطلب. عليها، تلك الأزمة التي ترتد جذورها إلى الحربين العالميتين الأولى والثانية وما ترتب عليهما من ارتفاع أجرة الأماكن على اختلافها بعد انقطاع ورود المواد الأولية للبناء ونضوبها وازدياد الطلب على السكن، بالإضافة إلى الزيادة الطبيعية في سكانها، وكان أن عمد المشرع إلى مواجهة هذه الأزمة بتشريعات استثنائية مؤقتة - لا يبرر التوسع في تفسيرها أو القياس عليها - خرج فيها على القواعد العامة في عقد الإيجار - جاهدلاً بها - على الأخص الحد من حرية المؤجر في تقدير الأجرة واعتبار العقد من قانون بذات شروطه الأصلية عدا المدة والجرة. غير أن ضراوة الأزمة وحدتها جعلت المشرع يتخذ تدابير استثنائية متصلة بخلقها، مما أدى في زمن تطبقها، محفظة بذاتها واستقلالها عن القانون المدني. في أحكامها بالحد العام لإبطال كل اتفاق على خلافها، ولضمان سريلها بأثر مباشر على الإيجار. تدابير عميقة في القانون المدني، القائمة عند العمل بها ولو كانت مبرمة قبلها، وزايلتها بالتالي صفتها المؤقتة، وآل المشرع إلى اعتبار أحكامها من قبل التنظيم الخاص لموضوعها مكملاً بقواعد القانون المدني باعتباره القانون العام. ومن حيث الضرورة الموضوعية لهذا التنظيم الخاص تقدر بقررها، ومعها تدور التدابير القائمة عليها في مواجهة أزماتها وتزويرها، وكان حق المستأجر في العين المؤجرة - حتى مع عدم هذا تنظيم الخاص - لا يزال حراً شخصياً يتول إليه بقتضاء منفعة العين المؤجرة، وليس حقاً عينياً يرد له المثل. غير أن قانونه، الذي أن يتخذ البقاء في العين المؤجرة بعد انتهاء مدة الإجارة مرتبطاً بحاجة المستأجر إلى السكن، هو ما يبرره أو يبرره أو يبرره، فإذا إنفكت ضرورة شغل



العين عن مستأجرها، زابله الأحكام الاستثنائية التي بسطها المشرع عليه لحمايته، ولم يعد له من بعد حق في البقاء في العين المؤجرة، ولا النزول عنها للغير بالمخالفة لإرادة مالكيها، وهو ما رددته هذه التشريعات ذاتها بإلغائها على المستأجر واجبات ثقيلة غايتها ضمان أن يكون شغله العين المؤجرة ناشئا عن ضرورة حقيقية يقوم الدليل عليها، لا أن يتخذها وسيلة إلى الانتهاز والاستغلال، ذلك أن القيود التي يفرضها المشرع على حق الملكية لضمان أداؤها لوظيفتها الاجتماعية يتعين أن تظل مرتبطة بالأغراض التي تنوحتها دائرة في فلكيها، باعتبار أن ذلك وحده هو علة مشروعيتها ومناطق استمراريها.

#### الطعن رقم ١ لسنة ١٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٣٨٥ بتاريخ ١٩٩٢/١/٤

- النص في المادة ٢٦ من قانون المحكمة الدستورية العليا بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن تتولى المحكمة الدستورية العليا تفسير نصوص القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين الصادرة عن رئيس الجمهورية وفقا لأحكام الدستور، وذلك إذا أثارت خلافا في التطبيق وكان لها من الأهمية ما يقتضى توحيد تفسيرها - مؤداه أنه خول هذه المحكمة سلطة تفسير النصوص التشريعية التي تناولها تفسيراً تشريعياً ملزماً يكون بذاته كاشفاً عن المقاصد الحقيقية التي توخاها المشرع عند إقرارها منظورها في ذلك لا إلى إرادته المفروضة أو المفروضة التي تحمل معها النصوص التشريعية محل التفسير على غير المعنى المقصود منها ابتداء، بل إلى إرادته الحقيقية التي يفرض في هذه النصوص أن تكون معبرة عنها، ملبوسة لها، وأن كان تطبيقها قد باعد بينها وبين هذه الإرادة.

- المنقطة المغولة للمحكمة الدستورية العليا في مجال التفسير التشريعي - وعلى ما يبين من نص المادة ٢٦ من قانونها - مشروطة بأن تكون للنص التشريعي أهمية جوهرية - لا ثانوية أو عرضية - تتحدد بالنظر إلى طبيعة الحقوق التي ينظمها ووزن المصالح المرتبطة بها، وأن يكون هذا النص - فوق أهميته - قد أثار عند تطبيقه خلافاً حول مضمونه تتباين معه الآثار القانونية التي يرتبها فيما بين المخاطبين بأحكامه بما يخل عملاً بعمومية القاعدة القانونية الصادرة في شأنهم، والمتماثلة مراكزهم القانونية بالنسبة إليها ويهدر بالتالي ما تقتضيه المساواة بينهم " في مجال تطبيقها " الأمر الذي يحجم رد هذه القاعدة إلى مضمون موحد يتحدد على ضوء ما قصده المشرع منها عند إقرارها حسماً لدلوها، وضماناً لتطبيقها تطبيقاً متكاملاً بين المخاطبين بها. أن هذين الشرطين اللذين تطلبهما المشرع لقبول طلب التفسير قد توافرا في الطلب المائل، ذلك أن الدائرتين في دوائر محكمة النقض التي ناط بها المشرع إنزال حكم القانون على وجهه الصحيح في الطعون المرفوعة إليها وتقعيد مبادئه لضمان وحدة تطبيقها، قد اختلفا فيما بينهما في مسألة جوهرية تتعلق بنطاق الحقوق التي كفلها قانون الحجز الإداري لتمكين الجهات العامة من الحصول على

مستحقها من المترمين بأدائها، ذلك أنه بينما ذهبت إحدى هاتين الدائرتين إلى إعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ٢٩ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري ينبغي أن يتم بموجب كتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول، فإن دائرة أخرى قد اتجهت إلى أن هذا الإعلان يجب أن يتم بواسطة ورقة من أوراق المحضرين تعلن وفقاً للقواعد المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية. وإذا كان هذا التعارض بين هاتين الدائرتين يتصل بنص تشريعي له أهميته وتأثيره بالكيفية التي يطبق بها حقوق الجهة الإدارية الحائزة قبل المدين المحجوز عليه، فقد تقدم وزير العدل بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء بطلب التفسير المائل إرساء لدلوله.

- لما كان القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري بعد أن نص في الفقرة الأولى من مادته التاسعة والعشرين على أن "يقع حجز ما للمدين لدى الغير بموجب حجز يعلن إلى المحجوز لديه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ويتضمن قيمة المبالغ المطلوبة وأنواعها وتواريخ استحقاقها". نص في الفقرة الثالثة من المادة المذكورة على أنه "ويجب إعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز مبيناً بها تاريخ إعلانه للمحجوز لديه خلال الثمانية أيام التالية لتاريخ إعلان المحضر المحجوز لديه وإلا اعتبر الحجز كأن لم يكن"، كما نص في مادته الخامسة والسبعين على أنه "فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون تسرى جميع أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية التي لا تتعارض مع أحكام هذا القانون". وكان الأصل المقرر قانوناً أنه إذا ورد نص تشريعي في صيغة عامة ولم يقدّم دليل على تخصيصها، تعين حمل هذا النص على عمومه. وكان القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه قد دل بمضمون نص المادة ٧٥ منه على أن أحكام قانون المرافعات جميعها - وبوصفها التنظيم الإجرائي العام في المواد المدنية والتجارية - هي التي تعين تطبيقها - وبالقدر الذي لا تتعارض فيه مع أحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ - على كافة المسائل الإجرائية التي لم يرد بشأنها نص خاص في هذا القانون. إذ كان ذلك، فإن التنظيم الإجرائي الخاص يعامل باعتباره منصرفاً إلى المسائل التي تعلق بها وحدها، ولا يجوز إسنادها إلى غيرها، إذ هو استثناء من أصل خضوع المسائل الإجرائية للقانون العام الذي يحكمها. وإذا كان الأصل في دلالة النص العام أنها لا تخصص بغير دليل، تعين القول بأن التنظيم الخاص - وقد وقع على سبيل الانفراد - لا يقاس عليه.

- البين من الفقرة الأولى الثالثة من المادة ٢٩ من قانون الحجز الإداري المشار إليه أنفاً، أن المشرع قصد إلى المغايرة بين المحجوز لديه من ناحية والمحجوز عليه من ناحية أخرى فيما يتعلق بالوسيلة التي يتم بها إخطار كل منهما بالحجز، ذلك أن الفقرة الأولى صريحة في نصها على أن حجز ما للمدين لدى الغير يقع بموجب محضر يعلن إلى المحجوز لديه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول - وبها دل المشرع على أنه عين وسيلة بذاتها يتم بها هذا الإعلان كتنظيم خاص يستبعد ما عداها. أما الفقرة الثالثة من المادة ٢٩

المشار إليها، فإن إيجابها إعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز، اقترن بسكوته عن تنظيم الوسيلة التي يتم بها هذا الإعلان، كاشفة بذلك عن أن المشرع قصد إلى إجرائه وفقاً للقواعد العامة في قانون المرافعات المدنية والتجارية باعتباره أصلاً مسألة إجرائية لم يرد في شأنها نص خاص. هذا إلى أن ما قرره الفقرة الأولى من المادة ٢٩ في شأن الإعلان لا يعدو أن يكون تنظيمًا متعلقًا بالمحجوز لديه وحده تضمن خروجًا على القواعد العامة، ولو كان المشرع قد اتجه إلى إلحاق المحجوز عليه بالمحجوز لديه في هذا الحكم لما أعوزته النصوص القانونية التي يفصح بها عن قصده.

— ليس في إعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز وفقاً للقواعد العامة في قانون المرافعات المدنية والتجارية ما يتعارض وأحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري، إذ لا يتوخى هذا القانون مجرد تقرير حقوق للجهات العامة تحصل بموجبها على مستحققاتها من الملتزمين بأدائها دون ما اعتداد بضروته موازنتها بالحماية التشريعية التي ينفي كفالتها للمدين المحجوز عليه، إذ هو الأصل في خصومة التنفيذ لتعلقها بأمواله، ولأن مصروفاتها تقع عليه، وهي تؤول في خاتمة المطاف إلى بيع ما يكون له في يد الغير أو لديه من منقول ومن المبالغ والديون ولو كانت مؤجلة أو معلقة على شرط ما لم يتم أداء المبلغ خلال أجل معين، وتلك كلها مصالح رئيسية للمحجوز عليه يظاهاها صورة محضر الحجز التي يعلن بها يجب أن تشتمل على تحديد السند الذي يتم التنفيذ بموجبه، وكذلك على بيان بقيمة الأموال المحجوز من أجلها وأنواعها وتواريخ استحقاقها وتاريخ إعلان محضر الحجز إلى المحجوز لديه. ومن ثم يكون ضمان اتصال هذه الصورة مع بياناتها الكاملة بعلم المحجوز عليه أمراً لازماً لتعريفه بالحجز، وينطاق الأموال التي وقع من أجلها التضاتها، ولتحديد بدء معاد الثمانية أيام التالية لإعلان محضر الحجز إلى المحجوز لديه والتي يعتبر الحجز كأن لم يكن إذا لزم يعلون المحجوز عليه خلالها بصورة من ذلك المحضر، فإذا ما اتجهت إرادة المشرع إلى أن يكون إعلان تلك الصورة بواسطة ورقة من أوراق المحضرين عملاً للقاعدة العامة التي رددتها المادة السادسة من قانون المرافعات المدنية والتجارية التي تنص على أن "كل إعلان أو تنفيذ يكون بواسطة المحضرين بناء على طلب الخصم أو قلم الكتاب أو أمر المحكمة"، لذلك لأن إنفاذ الإعلان على هذا الوجه ضماناً قدر المشرع ضرورتها كي يوفر من خلالها الحماية اللازمة للمحجوز عليه قبل الجهة الإدارية في مواجهة حجز وقته في غيبته.

الطعن رقم ٩ لسنة ١١، ٦ لسنة ١٣ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٤٧٩ بتاريخ ١٦/٥/١٩٩٢

- قرارات المحكمة في شأن التفسير التشريعي ملزمة للكافة، وعلى كل سلطة في الدولة أن تنزل على مقتضاها، وذلك إعمالاً لبدأ خضوع الدولة للقانون المنصوص عليه في المادة ٦٤ من الدستور وتطبيقاً للمادة ٤٩ من قانون هذه المحكمة التي تنص على أن قراراتها بالتفسير ملزمة للكافة وللدولة سواء بسواء.

- متى كان القرار الصادر عن المحكمة الدستورية العليا بتفسير نص الفقرة الأولى من المادة ٦ من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار إليها - قد نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٤ من إبريل سنة ١٩٨٨، وكانت قرارات هذه المحكمة في شأن تفسير النصوص التشريعية، سواء في ذلك تلك التي أقرتها السلطة التشريعية أو التي أصدرها رئيس الجمهورية في شكل قرار بقانون وفقاً لأحكام الدستور، لا تفصل عن النصوص التي تقوم بتفسيرها، بل تندمج فيها، باعتبارها كاشفة عن المعنى المقصود منها ومحددة بالتالي لمضامينها، ومن ثم تأخذ حكمها وتكون لها قوتها، ذلك أن المحكمة إنما تتناول النصوص التشريعية محل التفسير لتصدر في شأنها تفسيراً تشريعياً ملزماً، يكون بذاته كاشفاً عن المقاصد الحقيقية المجتفاه من وراء تقريرها منطوقاً في ذلك، لا إلى الإرادة الموهمة أو المفترضة للسلطة التي أقرتها أو أصدرتها، بل إلى مقاصدها الحقيقية التي يفرض في هذه النصوص أن تكون معبرة عنها مبلورة لها حمولة عليها، ولا تصدو مهمة المحكمة في مجال تفسير النصوص التشريعية حد النزول على هذه المقاصد - التي يفترض في هذه النصوص أنها تعكسها وتكشف عنها - وذلك من خلال المعنى الذي حددته المحكمة نطاقاً لضمون كل منها. وبالتالي لا يعتبر قرراً المحكمة بتفسير نص تشريعي معين، منشأ حكمًا جديدًا، أو مبتدعاً لقاعدة قانونية منقطعة الصلة بمحيطها، بل ملتزماً بالمقاصد التي توضح المشرع بلوغها من وراء تقريره كى يحمل النص بعد تفسيره حملاً على المعنى الذي تضمنه قرار التفسير، ومن ثم لا يكون هذا النص - ومنذ إقراره أو إصداره - وعملاً بالطبيعة الكاشفة لقرار التفسير - غير المعنى الذي خلص إليه هذا القرار.

الطعن رقم ٦٨ لسنة ٣ مكتب فني ٤ صفحة رقم ١٤٨ بتاريخ ٤/٣/١٩٨٩

الخصومة في طلب التدخل الإنضمامي، تابعة للخصومة الأصلية في طلب التفسير، ومن ثم فإن عدم قبول طلب التفسير يستتبع عدم قبول طلب التدخل الإنضمامي .

الطعن رقم ٢ لسنة ٨ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٣٨٤ بتاريخ ٧/٥/١٩٨٨

إن المحكمة الدستورية العليا، وهي في مجال ممارستها لإختصاصها بالنسبة إلى التفسير التشريعي، إنما تقتصر ولايتها على تحديد مضمون النص القانوني محل التفسير على ضوء إرادة المشرع، تحريماً لمقاصده من هذا النص، ووقوفاً عند الغاية التي إستهدفها من تقريره، وهي في سبيل إستلهاام هذه الإرادة وكشفها توصلاً

إلى حقيقتها ومرامها، لا تَنزَلُ نفسها عن التطور التاريخي للنصوص القانونية التي تفسرها تفسيراً تشريعياً ولا عن الأعمال التحضيرية الممهدة لها، سواء كانت هذه الأعمال قد سبقتها أو عاصرتها باعتبار أن ذلك كله مما يعينها على استخلاص مقاصد المشرع التي يفترض في النص القانوني محل التفسير أن يكون معبراً عنها ومحمولاً عليها .

#### الطعن رقم ١ لسنة ٨ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٣٩٥ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢١

إن المحكمة الدستورية العليا في مجال ممارستها لإختصاصها بالنسبة إلى التفسير التشريعي، إنما تقتصر ولايتها على تحديد مضمون النص القانوني محل التفسير بتوضيح ما أنهم من ألفاظه، والتوليف بين أجزائه المتناقضة على ضوء إرادة المشرع تحريماً لمقاصده من هذا النص، ووفقاً عند الغاية التي استهدفها من تقريره .

#### الطعن رقم ٥ لسنة ٥ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٤٧٢ بتاريخ ١٩٨٩/٤/١

القرارات الصادرة من المحكمة الدستورية العليا بتفسير نصوص القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بالقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية وفقاً لأحكام الدستور، تكون ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة، وذلك طبقاً لما تقتضيه الفقرة الأولى من المادة "٤٩" من قانون المحكمة الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - تطبيق للقرار التفسيري الذي أصدرته المحكمة في طلب التفسير رقم ٢ لسنة ٥ قضائية .

#### الطعن رقم ٤٠ لسنة ١٣ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٢١٢ بتاريخ ١٩٩٣/٢/٦

- النص في المادة ٢٦ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩، على أن تتولى المحكمة الدستورية العليا تفسير نصوص القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بالقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية وفقاً لأحكام الدستور، وذلك إذا أثارت خلافات في التطبيق، وكان لها من الأهمية ما يقتضي توحيد تفسيرها - مؤداه أن المشرع خول هذه المحكمة سلطة تفسير النصوص التشريعية تفسيراً تشريعياً ملزماً، يكون بذاته كاشفاً عن المقاصد الحقيقية التي توخاها المشرع عند إقرارها، منظوراً في ذلك لا إلى إرادته المتوهمة أو المفترضة التي تحمل معها النصوص التشريعية محل التفسير على غير المعنى المقصود منها ابتداء، بل إلى إرادته الحقيقية التي يفرض في هذه النصوص أن تكون معبرة عنها بملورة لها وإن كان تطبيقاً قد باعد بينها وبين هذه الإرادة. ذلك أن الأصل في النصوص التشريعية، هو ألا تحمل على غير مقاصدها، وألا يفسر عباراتها بما يخرجها عن معناها، أو بما يؤول إلى الإلتواء بها عن سياقها، أو يعتبر تشويهاً لها سواء بفصلها عن موضوعها، أو بمجاوزة الأغراض المقصودة منها، ذلك أن المعاني التي تدل عليها هذه النصوص، والتي ينهي الوقوف عندها، هي تلك التي تحبر كاشفة عن حقيقة محتواها،

مفصلة عما قصده المشرع منها، مبنية عن حقيقة وجهته وغايته من إيرادها، ملقبة الضوء على ما عناه منها. ومرد ذلك أن النصوص التشريعية لا تصاغ في الفراغ، ولا يجوز إنتزاعها من واقعها محدداً بمراعاة المصلحة المقصودة منها، وهي بعد مصلحة إجتماعية يتعين أن تدور هذه النصوص في فلكها، ويفرض دوماً أن المشرع رمى إلى بلوغها متخذاً من صياغته للنصوص التشريعية سبيلاً إليها. ومن ثم تكون هذه المصلحة الإجتماعية غاية نهائية لكل نص تشريعي، وإطار لتحديد معناه، وموطناً لضمان الوحدة العضوية للنصوص التي ينظمها العمل التشريعي، بما يزيل التعارض بين أجزائها، ويكفل إتصال أحكامها وتكاملها فيما بينها، لتغدو جميعها منصرفة إلى الوجهة عينها التي إبتناها المشرع من وراء تقريرها .

- السلطة المخولة لهذه المحكمة في مجال التفسير التشريعي - وعلى ما بين من نص المادة ٢٦ من قانونها- منروطة بأن يكون للنص التشريعي أهمية جوهرية - لا ثانوية أو عرضية - تتحدد بالنظر إلى طبيعة الحقوق التي ينظمها ووزن المصالح المرتبطة بها، وأن يكون هذا النص - فوق أهميته - قد أثار عند تطبيقه خلافاً حول مضمونه تتباين معه الآثار القانونية التي يرتبها فيما بين المخاطبين بأحكامه بما يحل " عملاً " بعمومية القاعدة القانونية الصادرة في شأنهم، والمتماثلة مراكزهم القانونية بالنسبة إليها، ويهدر بالتالي ما تقتضيه المساواة بينهم " في مجال تطبيقها " ، الأمر الذي يحتم رد هذه القاعدة إلى مضمون موحد يتحدد على ضوء ما قصده المشرع منها عند إقرارها، وذلك حسماً لدولها، ولضمان أن يكون تطبيقها متكافئاً فيما بين المخاطبين بها .

- حدد المشرع - بالنظر إلى أهمية التفسير التشريعي ودقته، ومراعاة الآثار التي يرتبها - الجهات التي خولها حق طلبه، وجعل هذا الحق مقصوراً عليها لا يمتد لسواها، كي تزن دواعيه وتقدر مبرراته وفق مقاييس موضوعية لا تتعاز لوجهة دون أخرى، وإغا غايتها إرساء المصلحة العامة التي يقتضيها إستقرار دلالة النصوص التشريعية التي تناوّلها التفسير، بما يوحد تطبيقها، وينقطع به كل جدل في شأن مضمونها. وإنطلاقاً من هذا المفهوم، ألصق قانون المحكمة الدستورية العليا في المادة ٣٣ منه عن أن طلب التفسير التشريعي لا يقدم إلا من وزير العدل بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الشعب أو المجلس الأعلى للهيئات القضائية - على أن يتضمن هذا الطلب بياناً بالنص التشريعي المطلوب تفسيره وبما أثاره من خلاف في التطبيق، ومدى أهميته التي تستدعي تفسيره ضمناً لوحدة تطبيقه .

- غاير المشرع بين التفسيرين التشريعي والقضائي في شأن الجهة التي تتقدم بطلبه، ذلك أنه بينما لا يقدم التفسير التشريعي إلا من وزير العدل بناء على طلب إحدى الجهات المنصوص عليها في المادة ٣٣ من قانون المحكمة الدستورية العليا، فإنه في مجال التفسير القضائي يجوز لكل ذي شأن - وعملاً بالمادة ١٩٢ من قانون المرافعات التي يعتبر مضمونها مندرجاً في قانون هذه المحكمة على تقدير أن تطبيقها على الأحكام

التي تصدرها لا يتعارض مع طبيعة اختصاصاتها أو الأوضاع المقررة أمامها - أن يتقدم مباشرة إلى هذه المحكمة بدعواه المتعلقة بتفسير قضائها، وقرولاً على حقيقة قصدها منه، وإستنهاضاً لولايتها في مجال تجلية معناه - دون تعديل في مضمونه - إذا كان الفموض أو الإبهام - سواء في منطوقه أو في أسابه المرتبطة بمنطوقه ارتباطاً لا يقبل التجزئة - قد إعواه حقاً، فأصبح خافياً. متى كان ذلك، وكان طلب التفسير التشريعي المائل، قد قدم من المدعي مباشرة إلى المحكمة الدستورية العليا، فإنه لا يكون قد إتصل بها وفقاً للأوضاع النصوص عليها في قانونها، وغداً غير مقبول بالتالي .

#### الطعن رقم ١ لسنة ١٥ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٤١٧ بتاريخ ١٩٩٣/١/٣٠

النص في المادة ٢٦ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن: "تولى المحكمة الدستورية العليا تفسير نصوص القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية وفقاً لأحكام الدستور، وذلك إذا أثارت خللاً في التطبيق، وكان لها من الأهمية ما يقتضى توحيد تفسيرها " - مؤداه أن المشرع حول هذه المحكمة سلطة تفسير النصوص التشريعية التي تناولتها تفسيراً تشريعياً ملزماً يكون بذاته كاشفاً عن المقاصد الحقيقية التي توخاها المشرع عند إقرارها، منظوراً في ذلك لا إلى إرادته الترحمة أو المفترضة التي تحمل معها النصوص التشريعية محل التفسير على غير المعنى المقصود منها ابتداء، بل إلى إرادته الحقيقية التي يفرض في هذه النصوص أن تكون معبرة عنها، مبلورة لها، وإن كان تطبيقها قد باعد بينها وبين هذه الإرادة.

- السلطة المخولة لهذه المحكمة في مجال التفسير التشريعي - وعلى ما يبين من نص المادة ٢٦ من قانونها- مشروطة بأن تكون للنص التشريعي أهمية جوهرية - لا ثانوية أو عرضية - تتحدد بالنظر إلى طبيعة الحقوق التي ينظمها ووزن المصالح المرتبطة بها، أن يكون هذا النص - فوق أهميته - قد أثار عند تطبيقه خلافاً حول مضمونه تباين معه الآثار القانونية التي يرتبها فيما بين المخاطبين بأحكامه بما يحل عملاً بعمومية القاعدة القانونية الصادرة في شأنهم، والمتماثلة مراكزهم القانونية بالنسبة إليها، ويهدر بالتالي ما تقتضيه المساواة بينهم " في مجال تطبيقها " الأمر الذي يحتم رد هذه القاعدة إلى مضمون موحد يتحدد على ضوء ما قصده المشرع منها عند إقرارها حسماً لدلولها، وضماناً لتطبيقها تطبيقاً متكافئاً بين المخاطبين بها .

- الأصل في النصوص التشريعية، هو ألا تحمل على غير مقاصدها، وألا تفسر عباراتها بما يخرجها عن معناها، أو بما يؤول إلى الإلتواء بها عن سياقها، أو يعتبر تشويهاً لها سواء بفصلها عن موضوعها أو مجاوزتها الأغراض المقصودة منها، ذلك أن المعاني التي تدل عليها هذه النصوص، والتي ينهى الوقوف

عندها، هي تلك التي تعتبر كاشفة عن حقيقة محتواها، مفصحة عما قصده المشرع منها، مُبينة عن حقيقة وجهته وغايته من إيرادها، ملقية الضوء على ما عناه بها. ومرد ذلك أن النصوص التشريعية لا تصاغ في الفراغ، ولا يجوز إنتزاعها من واقعها محدداً بمراعاة المصلحة المقصودة منها، وهي بعد مصلحة إجتماعية يعين أن تدور هذه النصوص في فلكها. ويفترض دوماً أن المشرع رمى إلى بلوغها متخذاً من صياغته للنصوص التشريعية سبيلاً إليها. ومن ثم تكون هذه المصلحة الإجتماعية غاية نهائية لكل نص تشريعي وإطاراً لتحديد معناه، وموطناً لضمان الوحدة العضوية للنصوص التي ينتظمها العمل التشريعي، بما يزيل التعارض بين أجزائها، ويكفل اتصال أحكامها وتكاملها وترباطها فيما بينها، لتغدو جميعها منصرفة إلى الوجهة عينها التي إبتغاها المشرع من وراء تقريرها .

- إعمال هذه المحكمة لسلطتها في مجال التفسير التشريعي المنصوص عليها في المادة ٢٦ من قانونها يقتضيها ألا تعزل نفسها عن إرادة المشرع، بل عليها أن تستظهر هذه الإرادة، وألا تخوض فيما يجاوز تقصيصها لما بينها بلوغاً لغاية الأمر فيها، مسعية في ذلك - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بالتطور التاريخي للنصوص القانونية التي تفسرها تفسيراً تشريعياً، وكذلك بالأعمال التحضيرية الممهدة لها، سواء كانت هذه الأعمال قد سبقتها أو عاصرتها، باعتبار أن ذلك كله مما يُعنيها على إستخلاص مقاصد المشرع التي يفرض في النص محل التفسير أنه يعكسها معبراً بأمانة عنها. وتقطع الأعمال التحضيرية للفقرة الثانية موضوع التفسير المائل، بأن إحالة " قضائها معينة " هو مما يدخل في اختصاص رئيس الجمهورية وفقاً لحكمها. ولا تعدو الجريمة الماثلة المحددة أبعادها بعد وقوعها أن تكون من الجرائم المشمولة بنص الفقرة الثانية في مضمونها ومحتواها، ويعين بالتالي أن تكون دلالتها منصرفة إليها، شأنها في ذلك شأن الجرائم المحددة تحديداً مجرداً.

- الطبيعة الإستثنائية لنص تشريعي معين لا تعني - في مجال تفسيره وفقاً لنص المادة ٢٦ من قانون المحكمة الدستورية العليا - إهدار إرادة المشرع، أو الإعراض عن المقاصد التي إبتغاها من وراء تقريره، ذلك أن الإختصاص بالتفسير التشريعي المخول لهذه المحكمة، لا ينشئ حكماً جديداً، بل يعتبر قرارها بالتفسير مندجماً في النص موضوعه، وجزءاً منه لا يتجزأ، وسارياً بالتالي منذ نفاذه. ومن ثم يحتر النص محل التفسير وكأنه صدر ابتداء بالمعنى الذي تضمنه قرار التفسير. وليس ذلك إجراء لأثر رجعي لهذا القرار، بل هي إرادة المشرع التي حل النص القانوني عليها منذ صدوره بعد تجلية المحكمة لدلالاتها ضماناً لوحدة تطبيقه .



**\* الموضوع الفرعي : حق الجهات القضائية في تفسير القوانين :**

الطعن رقم ١ لسنة ٢ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٢٢٢ بتاريخ ١٧/١/١٩٨١

إختصاص المحكمة الدستورية العليا بتفسير النصوص التشريعية - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لقانونها - لا يصادر حق جهات القضاء الأخرى في تفسير القوانين وإنزال تفسيرها على الواقعة المعروضة عليها ما دام لم يصدر بشأن النص المطروح أمامها تفسير ملزم من السلطة التشريعية أو من المحكمة الدستورية العليا.

**\* الموضوع الفرعي : ماهية دعوى التفسير :**

الطعن رقم ٥ لسنة ٧ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٤٥٤ بتاريخ ١٩/٦/١٩٨٨

- طلب التفسير الذى يقدم إلى هذه المحكمة، لا يعدو أن يكون دعوى يتعين أن ترفع إليها وفقاً للأوضاع المقررة في قانونها .

- طلب تفسير حكم المحكمة الدستورية العليا لا يقدم إلا من ذى شأن بمناسبة دعوى موضوعية يتوقف الفصل فيها على الحكم الصادر في المسألة الدستورية، وتقدر محكمة الموضوع غموض الحكم الصادر فيها وإذا كان المدعى بعد أن أقام دعواه الموضوعية قد تقدم مباشرة إلى هذه المحكمة بطلب تفسير حكمها الصادر في الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية " دستورية " فإن هذا الطلب لا يكون قد اتصل بالمحكمة وفقاً للأوضاع المقررة قانوناً، ويعدو الطلب من ثم غير مقبول .

الطعن رقم ٢ لسنة ١٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٥١٣ بتاريخ ٣/٣/١٩٩٠

- دعوى التفسير التى ترفع وفقاً للمادة "١٩٢" من قانون المرافعات لا تعد طريقاً من طرق الطعن في الأحكام ولا تمس حجيتها - وإنما تستهدف إستجلاء ما وقع فيما قضى به الحكم المطلوب تفسيره من غموض أو إبهام للوقوف على حقيقة ما قصده المحكمة بحكمها حتى يتسنى تنفيذ الحكم بما يتفق وهذا القصد دون المساس بما قضى به الحكم المفسر بنقص أو زيادة أو تعديل، ومن ثم - ولما عدا ما نص عليه في قانون المحكمة الدستورية العليا - فإن القواعد المقررة في قانون المرافعات بشأن دعوى التفسير تسرى على الأحكام والقرارات الصادرة من هذه المحكمة .

- لما كان المدعى لا ينسب إلى الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا المطلوب تفسيره غموضاً أو إبهاماً في منطوقه أو في أسبابه المرتبطة بهذا المنطوق إرتباطاً لا يقلل العجزة وإنما تضمنت الدعوى تبيهاً لهذا الحكم على الوجه الوارد بالعريضة بمقولة أنه أغفل التصديق لدستورية القرار بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ومن ثم فإن هذه الدعوى - وعلى ضوء وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح - لا تندرج

تحت طلبات التفسير التي نص عليها قانون المرافعات المدنية والتجارية في المادة "١٩٢" منه وتعتبر في حقيقتها طعناً في الحكم الصادر من هذه المحكمة المشار إليه بالمخالفة لنص المادة "٤٨" من قانون المحاكم الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ التي تقضى بأن أحكام المحكمة وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن، الأمر الذي تكون معه الدعوى غير مقبولة .

#### \* الموضوع الفرعي : مناط قبول طلب التفسير :

##### الطعن رقم ٢ لسنة ١ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٢١١ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٥

- لما كانت أسانيد ومبررات طلب تفسير البند "ثالثاً" من المادة الثانية من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ هي بيان ما إذا كان العاملون بالمؤسسة المصرية العامة للطرق والكبارى وشركاتها الذين صدر أمر التبعة رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٧ بالزامهم بالإستمرار فى العمل - والذين يطالبون إستناداً إليه بحساب مدد عملهم حتى تاريخ إنهاء التبعة مدة مضاعفة فيما يتعلق بالمعاش - يعتبرون فى حكم المكلفين بخدمة القوات المسلحة وكان إلزام عمال المرافق العامة بالإستمرار فى أداء أعمالهم قد نظمته البند "ثانياً" من المادة الثانية من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن التبعة العامة، وليس البند "ثالثاً" منها الذى ينص على إخضاع المصانع والورش والعامل التى تعين بقرار من الجهة الإدارية المختصة للسلطة التى تحددها وذلك فى تشغيلها وإدارتها وإنتاجها. لما كان ذلك وكانت المحكمة العليا قد أصدرت بتاريخ ١١ من يونيو سنة ١٩٧٧ قرارها التفسيرى رقم ٤ لسنة ٨ قضائية بأن عمال المرافق العامة الذين يلزمون بالإستمرار فى تأدية أعمالهم تطبيقاً للبند "ثانياً" من المادة الثانية من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ لا يعتبرون فى حكم الأفراد المكلفين بخدمة القوات المسلحة فى تطبيق أحكام المادة ٧٣ من القرار بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ ولا يفيدون فى أحكامه، لأن هذا التفسير الملزم يكون قد حسم الخلاف فى هذا الشأن، أياً ما كانت الجهة التى خولها القانون إصدار قرار إلزام عمال المرافق العامة بالإستمرار فى العمل، وبالتالي يصح عدم قبول الطلب.

- لما كان طلب تفسير البند "ثالثاً" من المادة الثانية من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالمصانع والمعامل والورش لم يتضمن بياناً بالمبررات والأسانيد التى تستدعى تفسيره ضماناً لوحدة التطبيق القانونى فإنه يكون غير مقبول.

##### الطعن رقم ٤ لسنة ١ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٢١٥ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٥

تنص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقرار بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ - الذى قدم الطلب فى ظله - على أن "تختص المحكمة العليا بتفسير النصوص القانونية التى تستدعى ذلك

سبب طبيعتها أو أهميتها ضماناً لوحدة التطبيق القضائي وذلك بناء على طلب وزير العدل... كما تنص المادة ١٤ من قانون الإجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ على أنه "يجب أن يتضمن الطلب المقدم من وزير العدل النص القانوني المطلوب تفسيره وتقدم مع الطلبات مذكرة توضح فيها الأسانيد والمرات التي تستدعي التفسير....". ومؤدى ذلك أن المشرع قد ناط بوزير العدل وحده تقديم طلبات تفسير النصوص القانونية إلى المحكمة العليا إذا ما توافرت الأسانيد والمرات التي تقتضي تفسير النص، ولما كان طلب التفسير المائل قد قدم إلى المحكمة من غير وزير العدل وذلك بالمخالفة لأحكام المادتين سالفتي الذكر فإنه يكون غير مقبول.

#### الطعن رقم ٢ لسنة ٢ مكتب فني ١ صفحة رقم ٢١٨ بتاريخ ١٩٨١/١/٣

مناط قبول طلب تفسير نصوص القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين التي يصدرها رئيس الجمهورية - طبقاً للمادة ٢٦ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن تكون هذه النصوص قد أثارت خلافاً في التطبيق، وأن يكون لها من الأهمية ما يقتضي توحيد تفسيرها. ومؤدى ذلك أن يكون النص المطلوب تفسيره علاوة على أهميته، قد اختلف تطبيقه على نحو لا يتحقق به المساواة أمام القانون بين المخاطبين بأحكامه رغم تماثل مراكزهم وظروفهم، بحيث يستوجب الأمر طلب إصدار قرار من المحكمة الدستورية العليا بتفسير هذا النص تفسيراً ملزماً، وإرساء لدلوله القانوني السليم وتحقيقاً لوحدة تطبيقه.

#### الطعن رقم ٤ لسنة ٢ مكتب فني ٢ صفحة رقم ٢٠٥ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٥

إن مناط قبول طلب تفسير القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين التي يصدرها رئيس الجمهورية - طبقاً للمادة ٢٦ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن تكون تلك النصوص التي قد أثارت خلافاً في التطبيق، وأن يكون لها من الأهمية ما يقتضي توحيد تفسيرها. ومؤدى ذلك - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون النص المطلوب تفسيره علاوة على أهميته، قد اختلف تطبيقه على نحو لا يتحقق معه المساواة أمام القانون بين المخاطبين بأحكامه رغم تماثل مراكزهم وظروفهم، بحيث يستوجب الأمر طلب إصدار قرار من المحكمة الدستورية العليا بتفسير هذا النص تفسيراً ملزماً، وإرساء لدلوله لقانوني السليم وتحقيقاً لوحدة تطبيقه.

#### الطعن رقم ١ لسنة ٨ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٣٩٥ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢١

إن البين من إستقراء النص المطلوب تفسيره أنه لا يشوبه غموض أو إبهام في عبارته أو مضمونه، الأمر الذي يسانده ما جاء بطلب التفسير من عدم قيام خلاف في تطبيق النص قبل صدور الدستور القائم موجياً

تجبل العمال بمجالس الإدارة، وإنما قد ثار الخلاف بعد صدور هذا الدستور وما تبعه من قوانين تنظم عضوية العمال في هذه المجالس، ومن ثم فإن هذا الخلاف لم ينشأ عن النص ذاته، ولا يتصل الأمر بفسره وإنما بتطبيقه في ظل نصوص أخرى صدرت من بعده، وبالتالي يخرج عن نطاق التفسير التشريعي المنوط بهذه المحكمة ويكون الطلب غير مقبول .

#### الطعن رقم ٥ لسنة ٧ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٤٥٤ بتاريخ ١٩٨٨/٦/١٩

لا يتصور أن تكون المصلحة في طلب التفسير محض مصلحة نظرية غايتها إرساء حكم القانون مجرداً تركيداً للشريعة الدستورية وإعمالاً لمضمونها، وإنما يجب أن تعود على المدعى في الطلب منفعة يقرها القانون حتى يتحقق بها ومن خلالها مصلحته الشخصية، وترتبط المصلحة في طلب التفسير بالمصلحة في الدعوى الموضوعية التي أثير طلب التفسير بمناسبة، والتي يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها، ذلك أن الحكم الصادر بالتفسير يعتبر متعمداً من كل الوجوه للحكم الذي يفسره، وكلاهما لازم للفصل في الدعوى الموضوعية لا يتفكان عنها، لأنهما يتعلقان بالقاعدة القانونية التي يقوم عليها أو يستند إليها الفصل في النزاع الموضوعي .

#### الطعن رقم ٣ لسنة ٦ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٤٣٣ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢١

- إن المادة ٥١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن "تسرى على الأحكام والقرارات الصادرة من المحكمة، فيما لم يرد به نص في هذا القانون القواعد المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية بما لا يتعارض وطبيعة تلك الأحكام والقرارات " . وتنص المادة ١٩٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على أنه "يجوز للخصوم أن يطلبوا إلى المحكمة التي أصدرت الحكم تفسير ما وقع في منطوقه من غموض أو إبهام. ويقدم الطلب بالأوضاع المعتادة لرفع الدعوى، ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير متعمداً من كل الوجوه للحكم الذي يفسره، ويسرى عليه ما يسرى على هذا الحكم من القواعد الخاصة بطرق الطعن العادية وغير العادية " .

- إن المستفاد من نص المادة ١٩٢ من قانون المرافعات مالف الذكر، أن مناط أعماله أن يكون الطلب محله تفسير ما وقع في منطوق الحكم - أو أسبابه المرتبطة بالمنطوق إرتباطاً جوهرياً مكوناً لجزء منه كماًلاً له - من غموض أو إبهام يثير خلافاً حول فهم المعنى المراد منه، أما إذا كان قضاء الحكم واضحاً جلياً لا يشوبه غموض ولا إبهام، فإنه لا يجوز الرجوع إلى المحكمة لتفسير هذا القضاء حتى لا يكون التفسير ذريعة للعدول عن الحكم أو المساس بحجيته. لما كان ذلك وكان الحكم المطلوب تفسيره - في الدعوى الماثلة - قد جاء قضاؤه واضحاً في تحديد موضوع النزاع الذي فصل فيه، وصريحاً فيما خلص إليه من أن النزاع

فى المدعويين المطروحين على جهتي القضاء العادى والإدارى يدور حول موضوع واحد بشكل منازعة إدارية تتعلق بمدى مشروعية قرار نزع الملكية للمنفعة العامة الصادر من وزير السياحة برقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨١، وإنتهى بقضاء واضح وصريح إلى اختصاص جهة القضاء الإدارى بنظر النزاع الدائر بين الطرفين فى هذا الخصوص بما يبنى عليه وقف الاستئناف المطروحين على جهة القضاء العادى حتى يفصل القضاء الإدارى فى هذا النزاع، ومن ثم فإن الحكم المطلوب تفسيره لا يكون مشوباً بآى غموض أو إبهام يستوجب تفسيره، ويكون ما تطلبه المدعيات من تفسير لقضاء هذا الحكم فى غير محله لتجاوز ما يفرنه خاصا بشكل الاستئناف المطروحين على جهة القضاء العادى نطاق موضوع النزاع الذى فصل فيه الحكم، الأمر الذى يتعين معه رفض الدعوى.

#### \* الموضوع الفرعى : وزير العدل هو المنوط به تقديم الطلب :

الطعن رقم ١ لسنة ٢ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٢٢٢ بتاريخ ١٩٨١/١/١٧

أوضح قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩، فى المادة ٢٦ منه الحالات التى تتولى فيها المحكمة الدستورية العليا تفسير نصوص القوانين والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية، ثم نص فى المادة ٣٣ على أن "يقدم طلب التفسير من وزير العدل بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الشعب أو المجلس الأعلى للهيئات القضائية...." ومؤدى ذلك أن المشرع قصر الحق فى تقديم طلبات التفسير على الجهات المحددة فى المادة ٣٣ المشار إليها وذلك عن طريق وزير العدل.

الطعن رقم ١ لسنة ٤ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٢١٣ بتاريخ ١٩٨٢/١١/٦

إن قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بعد أن بين فى المادة ٢٦ منه الحالات التى تتولى فيها المحكمة تفسير نصوص القوانين والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية نص فى المادة ٣٣ منه على أن "يقدم طلب التفسير من وزير العدل بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الشعب أو المجلس الأعلى للهيئات القضائية. .." ومؤدى ذلك أن المشرع قصر الحق فى تقديم طلبات التفسير على الجهات المحددة فى المادة ٣٣ المشار إليها وذلك عن طريق وزير العدل. لما كان ذلك، وكما، طاب التفسير المائل لم يقدم إلى ٥. المحكمة من وزير العدل بناء على طلب أى من الجهات المحددة فى المادة ٣٣ مدعاة الذكر، وإنما أحيل إلى من محكمة أسبوط الإنتدالية، ومن ثم لم يقتصر بها اتصالاً معاً بالأشخاص المتدعية لتقديم الطلبات، التدرج لأنه يكون غير مقبول.

الطعن رقم ١ لسنة ٥ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ١١/٦/١٩٨٣

إن قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بعد أن بين فى المادة ٢٦ منه الحالات التى تتولى فيها هذه المحكمة تفسير نصوص القوانين والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية، نص فى المادة ٣٣ منه على أن " يقدم طلب التفسير من وزير العدل بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الشعب أو المجلس الأعلى للهيئات القضائية... " ومؤدى ذلك أن المشرع قصر الحق فى تقديم طلبات التفسير على الجهات المحددة فى المادة ٣٢ المشار إليها وذلك عن طريق وزير العدل. لما كان ذلك، وكان طلب التفسير المائل لم يقدم إلى هذه المحكمة من وزير العدل بناء على طلب أى من الجهات المحددة فى المادة ٣٣ سالفه الذكر، وإنما أحيل إليها من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية، ومن ثم لم يتصل بها اتصالاً مطابقاً للأوضاع المقررة قانوناً لتقديم طلبات التفسير، فإنه يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٧ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٩ بتاريخ ١/٣/١٩٨٧

لحصر المشرع الحق فى تقديم طلبات التفسير على الجهات المحددة فى المادة "٣٣"، من قانون المحكمة الدستورية العليا، واشترط تقديمها عن طريق وزير العدل، لما كان ذلك، وكان طلب التفسير لم يقدم من المحكمة من وزير العدل بناء على طلب أى من الجهات المحددة فى المادة "٣٣"، وإنما أحيل إليها من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية، فإنه لا يكون قد إتصل بها اتصالاً مطابقاً للأوضاع المقررة قانوناً، لتقديم طلبات التفسير ومن ثم يكون غير مقبول .

الطعن رقم ٦٨ لسنة ٣ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ١٤٨ بتاريخ ٤/٣/١٩٨٩

طلب المدعين إصدار تفسير ملزم لنص المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة دفلاً لما يدعونه من تناقض بين أعمال هذا النص ونص الفقرة الثانية من المادة الأولى والمادة الثانية منه، مردود بأنه لما كان قانون المحكمة الدستورية العليا قد قصر الحق فى تقديم طلبات التفسير على جهات محددة بما نص عليه فى المادة "٣٣" منه من أن يقدم طلب التفسير من وزير العدل بناء على طلب رئيس الوزراء أو رئيس مجلس الشعب أو المجلس الأعلى للهيئات القضائية "، وكان طلب التفسير المشار إليه قد قدم إلى المحكمة مباشرة من المدعين خلافاً لما نصت عليه المادة "٣٣" سالفه الذكر، ومن ثم لم يتصل بها اتصالاً مطابقاً للأوضاع المقررة قانوناً لتقديم طلبات التفسير، ويتعين الإنصات عنه .

الطعن رقم ١ لسنة ٧ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٣٧٣ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٧

النص في المادة "٣٣" من قانون المحكمة الدستورية العليا على أن "يقدم طلب التفسير من وزير العدل بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الشعب أو المجلس الأعلى للهيئات القضائية .....".  
مؤداه أن المشرع قصر الحق في تقديم طلبات التفسير على الجهات المحددة في المادة "٣٣" وذلك عن طريق وزير العدل. لما كان ذلك، وكان التفسير المطروح في الدعوى لم يقدم إلى هذه المحكمة من وزير العدل بناء على طلب أي من الجهات المحددة في المادة "٣٣"، وإنما قدم إليها مباشرة من المدعي، ومن ثم لم يتصل بها اتصالاً مطابقاً للأوضاع المقررة قانوناً لتقديم طلبات التفسير، فإن الدعوى المتضمنة له تكون غير مقبولة.

الطعن رقم ٢ لسنة ٩ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٥٥٨ بتاريخ ١٩٩١/٣/٢

لما كان قانون المحكمة الدستورية العليا بعد أن بين في المادة "٢٦" منه الحالات التي تتولى فيها هذه المحكمة تفسير نصوص القوانين والقرارات بقوانين، نص في المادة "٣٣" منه على أن "يقدم طلب التفسير من وزير العدل بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الشعب أو المجلس الأعلى للهيئات القضائية .....". ومؤدى ذلك أن المشرع قصر الحق في تقديم طلبات التفسير على الجهات المحددة في المادة "٣٣" المشار إليها وذلك عن طريق وزير العدل. لما كان ذلك، وكان طلب التفسير المائل وإنما يشيحه المدعي مباشرة في هذه الدعوى ولم يكن بناء على طلب أي من هذه الجهات كما لم يقدم إلى المحكمة من وزير العدل، ومن ثم لم يتصل بها اتصالاً مطابقاً للأوضاع المقررة قانوناً، فإنه يكون غير مقبول.

\* الموضوع الفرعي : ولاية المحكمة الدستورية لا تمتد إلى تفسير الدستور :

الطعن رقم ١ لسنة ١ مكتب قني ١ صفحة رقم ٢٠٩ بتاريخ ١٩٨٠/٣/١

تنص المادة ٢٦ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ والمعمول به اعتباراً من ٢١ سبتمبر سنة ١٩٧٩ على أن "تتولى المحكمة الدستورية العليا تفسير نصوص القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية وفقاً لأحكام الدستور .....". ومؤدى ذلك أن ولاية هذه المحكمة لا تمتد إلى تفسير نصوص الدستور الذي لا يصدر من أي من هاتين السلطتين وإنما أعلنته وقبلته ومنحته لأنفسها جماهير شعب مصر طبقاً لما جاء في وثيقة إعلانه، وهو ما يتعين معه عدم قبول الطلب.

إذا كانت جميع المنح المشار إليها فى طلب التفسير والتي صرفتها الدولة للعاملين فى بعض المناسبات قد صدرت بها قرارات جمهورية أو قرار من رئيس مجلس الوزراء، وكان تفسير هذه القرارات توصيلاً إلى التكيف القانونى للمنح مما يخرج عن ولاية المحكمة الدستورية العليا التى تقتصر على تفسير نصوص القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين التى يصدرها رئيس الجمهورية طبقاً للمادة ٢٦ من قانونها السالف بيانها، فإنه يتعين عدم قبول الطلب.



## تموين

• الموضوع الفرعي : اختصاصات وزير التموين بشأن التسعير الجبري :

الطعن رقم ١٢ لسنة ١٣ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ١١/٧/١٩٩٢

- إن المادة الأولى من المرسوم رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين قد خولت وزير التموين لضمان تموين البلاد بالمواد الغذائية وغيرها، ولتحقيق العدالة في توزيعها، أن يتخذ بقرارات يصدرها - بموافقة لجنة التموين العليا - كل أو بعض التدابير التي حددها هذه المادة، ويندرج تحتها فرض قيود على إنتاج أية سلعة أو تداولها أو استهلاكها بما في ذلك توزيعها، وكذلك على نقلها من جهة إلى أخرى. ونصت الفقرة الرابعة من المادة ٥٦ على أن يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على مخالفة أحكام قرارات وزير التموين والتجارة الداخلية الصادرة تنفيذا لهذا القانون، ويجوز أن ينص في تلك القرارات على عقوبات أقل .... والبن من النصوص المقدمة أن المشرع عهد إلى وزير التموين اتخاذ كل أو بعض التدابير التي نص عليها لضمان توفير المواد التموينية. ولتحقيق العدالة في توزيعها، وعوله - في نطاق هذه التدابير- أن يقرر عقوبة على مخالفتها تكون أقل من تلك المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه. وهذا النهج هو ما إحتداه كذلك المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري.

- إذ أصدر وزير التموين بمقتضى الرخصة المخولة له في النطاق المتقدم - القرار رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٨٦ مانعا بموجبه تداول الياشميس المسورد - بأصنافه التي عيها في الجدول المرافق لهذا القرار ومن بينها الفشار المجمدة والمفوظة والجففة بكافة أنواعها - وكذلك التعامل فيها أو حيازتها بقصد الإتجار، ومحلا في مادته الثالثة - وكجزاء على مخالفة هذا الحظر - إلى العقوبات المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين، فإن وزير التموين لا يكون قد أهدر حكم المادة ٦٦ من الدستور التي تقضى بأنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون، ذلك أن المقصود من هذا النص - وعلى ما جرى عليه قضاء المحكمة الدستورية العليا - تأكيد ما جرى عليه العمل من تفويض السلطة التنفيذية - في الحدود وبالشروط التي يبينها القانون - في أن تعين بقراراتها اللاتيمية بعض نواحي التجريم والعقاب، ولا تعتبر القرارات التي تصدرها الجهة التي حددها المشرع للممارسة هذا الاختصاص من قبيل اللوائح التفويضية المنصوص عليها في المادة ١٠٨ من الدستور، ولا هي من اللوائح التنفيذية التي نظمها المادة ١٤٤ منه وإنما مرد الأمر بالنسبة إليها إلى المادة ٦٦ من الدستور التي لا تتخلى السلطة التشريعية بموجبها كلية عن اختصاصاتها بتأثير الأفعال التي يعد ارتكابها جريمة وتقرير العقوبة المناسبة لها وإنما تمهد إلى السلطة

التنفيذية بتحديد بعض جوانبها على ما تقدم، ومن ثم يكون قرار وزير التموين رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٨٦-  
المطعون فيه- صادرا في حدود التفويض المنصوص عليه في المادة ٦٦ من الدستور، ملتزما أحكامه مرسما  
خطاه، ولا يعد تجريمه تداول بعض السلع أو التعامل فيها أو حيازتها بقصد الإحتجار عملا مخالفا للدستور.

## تنسازع الإختصاص

• الموضوع القرعى : إجراءات رفع دعوى التنسازع :

الطعن رقم ٣ لسنة ١٤ مكتب فتنى ٥ صفحة رقم ٤٧٥ بتاريخ ١٩٩٣/٢/٦

إن البين من المادتين ٣٥، ٣٤ من قانون المحكمة الدستورية العليا أن الأصل المقرر قانوناً هو أن تقدم الطلبات وصحف الدعاوى إلى هذه المحكمة بإيداعها قلم كتابها الذى يقوم بقيدها فى يوم تقديمها فى السجل المعد لذلك ويجب أن تكون هذه الطلبات والصحف - فوق هذا - موقفاً عليها من محام مقبول للحضور أمامها أو عضو من هيئة قضايا الدولة بدرجة مستشار على الأقل، وأن يرفق بالطلب فى أحوال تنسازع الإختصاص القضائى صورة رسمية من الحكمين اللذين وقع التنسازع فى شأنهما، وإلا كان الطلب غير مقبول. مما مفاده أن المشرع قد ارتأى - بالنظر إلى خصائص الدعاوى والطلبات التى تدخل فى ولاية المحكمة الدستورية العليا - أن يكون رفعها إليها عن طريق تقديمها إلى قلم كتابها، مع مراعاة الشروط والأوضاع الأخرى التى يتطلبها القانون فى شأنها. وليس ثمة استثناء يرد على هذا الأصل عدا ما جاء بالمادة ٢٩ البند "أ" من قانون المحكمة الدستورية العليا التى تحول كل محكمة أو هيئة ذات إختصاص قضائى أن تحيل من تلقاء نفسها - وفى خصوص إحدى الدعاوى المطروحة عليها - الأوراق إلى المحكمة الدستورية العليا إذا تراءى لها عدم دستورية نص فى قانون أو لائحة يكون لازماً للفصل فى النزاع المعروض عليها. لما كان ذلك، وكانت الإجراءات التى رسمها قانون المحكمة الدستورية العليا لرفع الدعاوى والطلبات التى تختص بالفصل فيها - وعلى ما تقدم - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلاً جوهرياً فى التقاضى تعبا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى أمام المحكمة الدستورية العليا وفقاً لقانونها، وكانت الدعوى الماثلة لا يشملها الاستثناء الذى نص عليه البند "أ" من المادة ٢٩ سالفه البيان لعدم تعلقها بنص فى قانون أو لائحة تراءى مخكمة الموضوع عدم دستوريته، وكان لازماً للفصل فى النزاع المطروح عليها، وكان الأصل - الذى يتعين مراعاته فى الدعاوى التى تقام أمام هذه المحكمة للفصل فى أحوال تنسازع الإختصاص القضائى - هو إيداع صحائفها قلم كتابها طبقاً لما سلف بيانه، فإن الدعوى الماثلة - وقد أحيلت مباشرة من المحامى العام لنيابة أسبوط الكلية إلى هذه المحكمة - لا تكون قد اتصلت بها اتصالاً مطابقاً للأوضاع المقررة قانوناً، مما يتعين معه الحكم بعدم قبولها.

**\* الموضوع الفرعي : إختصاص القضاء العادي هو الأصل :**

الطعن رقم ١٥ لسنة ٩ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٤٥٦ بتاريخ ١٦/٥/١٩٩٢

إن جهة القضاء العادي هي التي إختصها المشرع - طبقاً للمادة ١٥ من قانون السلطة القضائية - بولاية الفصل في كافة المنازعات إلا ما استثنى بنص خاص، وإذا كانت المنازعة المتعلقة بالملكية هي خصومة مدنية بحسب طبيعتها وأصلها، فإن هذه الجهة تكون هي المختصة بالفصل فيها.

**\* الموضوع الفرعي : إستقلال دعوى التنازع عن الدعوى الجنائية :**

الطعن رقم ٥ لسنة ٤ مكتب قني ٣ صفحة رقم ٣٦٧ بتاريخ ١٧/١/١٩٨٤

المدعي الأستاذ عبد الحليم حسن رمضان المحامي قد ذكر في صحيفة الدعوى ومذكرة دفاعه أنه يرفعهما عن نفسه، وهو لم يكن طرفاً في إحدى القضيتين محل التنازع المدعى به، فإنه لا يعد بصفتة الشخصية من ذوى الشأن الذين يحق لهم رفع طلب تعيين الجهة القضائية المختصة. أما عن إستناد المدعى إلى أنه أقام الدعوى بالوكالة عن المتهم الأول في الجناية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليها، فإنه لم يقدم ما يدل على قيام هذه الوكالة في رفع الدعوى الحالية، كما أن حضوره مع هذا المتهم وإبداء دفاعه عنه في الجناية سائلة الذكر لا يفيد قيام تلك الوكالة، ذلك لأن إبداء الدفاع من محام في دعوى جنائية يجعل وكالته مقصورة على هذه الدعوى، ومن ثم فلا تعد وكالة المدعى كمحام في الجناية المشار إليها إلى رفعه دعوى التنازل في الإختصاص التي تعتبر دعوى مستقلة عن الدعوى الجنائية في موضوعها وإجراءاتها والحكم فيها، ولست إمتداداً لها. ولا يغير من ذلك، ما ذهب إليه المدعى من أن وفاة المتهم المذكور لتفسيده الحكم بإعدامه لا تنتهي بها الوكالة وفقاً للمادة ١/٧١٧ من القانون المدني التي تنص على أنه "على أى وجه كان إنتهاء الوكالة يجب على الوكيل أن يصل بالأعمال التي يداها إلى حالة لا تتعرض معها للتلف" ذلك لأن مناط تطبيق هذا النص أن تقوم الوكالة ابتداءً ويبدأ الوكيل في تنفيذها كما أن مؤدى هذا النص أن يلتزم الوكيل بالرغم من إنتهاء الوكالة قبل تمام العمل محل الوكالة بأن تتخذ من الأعمال التحفظية ما يصون مصلحة الموكل وهو ما لم يتوال في الدعوى الحالية، إذ لا يعد طلب الفصل في تنازع الإختصاص بين جهتي قضاء من الأعمال التحفظية التي يقتضيها الدفاع عن المتهم في الدعوى الجنائية، كما لا يمدى المدعى في إثبات صفته في رفع الدعوى الماثلة إحتجاجة بما نصت عليه المادة "٧١" من الدستور من أنه "يلغ كل من يقبض عليه أو يعقل بأسباب القبض أو إعتقاله فوراً ..... وله ولغيره التظلم أمام القضاء من الأجراء الذي ليد حريته الشخصية..." إذ أن هذا النص واضح الدلالة على أن حكمه قاصر على رفع التظلم من الإعتداء الواقع على الحرية الشخصية بالقبض أو الإعتقال، ولا يسرى بدهامة على رفع طلب

الفصل في النزاع في الاختصاص بين جهتين قضائيتين أو أكثر. لما كان ما تقدم، فإن المدعى لا تكون له صفة في رفع الدعوى، ويعتبر لذلك الحكم بعدم قبولها.

#### \* الموضوع الفرعي : التنازع بين المحكمة الدستورية والجهات الأخرى :

الطعن رقم ٨ لسنة ١٣ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٤٥٦ بتاريخ ١٩٩٣/١/٢

قيام النزاع على الاختصاص وفقا لحكم البند ثانيا من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩، ومباشرتها اختصاصها بالفصل فيه، لا يجعل منها طرفا في هذا النزاع ولا يقحمها على النزاع المتعلق به والقول بغير ذلك مردود أولاً : بأن المحكمة الدستورية العليا هي الهيئة القضائية العليا التي تفصل بأحكامها النهائية في قالة النزاع على الاختصاص إيجابيا كان هذا النزاع أو سلبيا. ولايتها في المسائل التي تدخل في اختصاصها هي ولاية منفردة لا مزاحة لها، وقولها في شأنها هو القول الفصل، وليس لها بالتالي أن تنقض بيدها قضاء صادرا عنها، ولا أن تراجعها فيه أية جهة ولو كانت قضائية. ومن ثم حق لأحكامها النهائية أن تكون عصية على العدول عنها بما لا يسوغ معه اعتبارها حداً في مجال النزاع على الاختصاص المنصوص عليه في البند "ثانياً" من المادة ٢٥ من قانونها، وإلا ساءت تغليب قضاء جهة أخرى عليها. ومردود ثانياً : بأن هذه المحكمة حين تباشر اختصاصها بالفصل في النزاع المدعى به بين جهتين قضائيتين، فإنها تقوم بدور الحكم بينهما، وهو ما يفرض بدهة حيديتها ونظرتها الموضوعية حين تقول كلمتها في هذا النزاع، وشرط ذلك ألا تكون أحكامها طرفا فيه، ومردود ثالثاً : بأن المشرع اختص هذه المحكمة بالفصل في دعوى النزاع المنصوص عليها في البند "ثانياً" من المادة ٢٥ من قانونها. ولو جاز القول بأن أحكامها يمكن أن يقوم بها هذا النزاع لإستحالة أن يكون تشكيلها - عند الفصل فيه - مقصوراً على قضائتها صوتاً لأحكام الدستور التي يتألفها أن تكون الجهة التي اسند إليها الفصل في نزاع معين فصلاً قضائياً هي ذاتها المعيرة خصماً فيه، ولأضحى معنا بالتالي أن يكون الفصل في النزاع المدعى به موكولاً إلى محكمة قائمة بذاتها تستقل بتشكيلها عن المحكمة الدستورية العليا، أو على الأقل ألا تكون الغلبة فيه لقضائتها، ومردود رابعاً : بأن هذه المحكمة حين تفصل في النزاع القائم حول الاختصاص، فإنها تتركز إلى قواعد توزيعه بين الجهات القضائية المختلفة تحديداً لولاية كل منها، وهي قواعد فرض الدستور - في المادة ١٦٧ منه - المشرع في إقرارها وليس من بين هذه الجهات المحكمة الدستورية العليا التي تخرج عن محيطها بعد أن أفرد لها الدستور فصلاً مستقلاً عن السلطة القضائية. بهيئتها المختلفة ومحاكمها المتعددة، بما مؤده عدم جواز اعتبار هذه المحكمة جهة قضائية في تطبيق أحكام البند "ثانياً" من المادة ٢٥ من قانونها.

**\* الموضوع الفرعي : التنازع بين حكمين متناقضين :**

**الطعن رقم ٢ لسنة ٤ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٢٥٠ بتاريخ ١٩٨٣/١/١**

إن مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائين متناقضين والذى تعتمد للمحكمة الدستورية العليا ولاية الفصل فيه طبقاً للبند ثالثاً من المادة ٢٥ من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن يكون النزاع قائماً بشأن تنفيذ حكمين نهائين حسماً النزاع وتناقضاً بحيث يتعذر تنفيذهما معاً.

**الطعن رقم ٨ لسنة ٤ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٢٥٤ بتاريخ ١٩٨٣/٣/١٩**

إن محكمة القضاء الإدارى لم تعرض لموضوع الدعوى المطروحة عليها بطلب إلغاء حكم المحكمة العسكرية الصادر فى الدعوى التأديبية المقامة على ابن المدعى عليه ولم يصدر منها قضاء فى شأنه، إنما إقتصرت ما فصلت فيه على طلب وقف تنفيذ ذلك الحكم مؤقتاً استناداً إلى أنه قرار إدارى، وإذا قضت محكمة القضاء الإدارى بذلك فإن حكمه فى هذا الشطر العاجل من الدعوى - والذى لا يقيداه عند نظر الموضوع - لا يكون قد حسم النزاع الموضوعى المعروض عليها وهو على هذا الأساس لا يناقض الحكم الصادر من المحكمة الدستورية فى موضوع الدعوى التأديبية - أياً ما كان وجه الرأى فى شأن طبيعته - تناقضاً بالمعنى الذى يقصده المشرع فى البند " ثالثاً " من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا، ومن ثم تكون الدعوى غير مقبولة.

**الطعن رقم ٢ لسنة ٤ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٢٥٨ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٧**

- إن مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائين متناقضين صادر أحدهما من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائى والآخر من جهة أخرى منها - طبقاً للبند "ثالثاً" من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن يكون الحكمان قد حسماً النزاع وتناقضاً تناقضاً من شأنه أن يجعل تنفيذهما معاً أمراً متعذراً.

- إن الحكمين مثار النزاع فى الدعوى الماثلة قد أصدر أحدهما من محكمة الإسكندرية الابتدائية فى الدعوى رقم ٤٢٣ لسنة ١٩٧٢ مستأنف مستعجل الإسكندرية يكف تعرض الشركة المدعى عليها للمدعى فى استعماله للمعين محل الدعوى وهو حكم وقضى عاجل لا يحس أصل موضوع النزاع ولا يعتبر فاصلاً فيه، فى حين أن الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى بالإسكندرية فى الدعوى رقم ٩٢ لسنة ٢٧ قضائية ٤٠٥ لسنة ٣٥ قضائية هو وحده الذى حسم النزاع الموضوعى وقضى فيه باعتبار الوحيص الصادر من الشركة المدعى عليها للمدعى بالإنقطاع بالعين محل النزاع منهياً، وبذلك لا يكون

هناك تناقض بين هذين الحكمين بالمعنى الذى قصده المشرع فى البند " ثالثاً " من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا، الأمر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى.

الطعن رقم ١ لسنة ٤ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٢٧٠ بتاريخ ١١/٦/١٩٨٣

إن رئيس المحكمة الدستورية العليا، إذ يصدر أمره فى طلب وقف تنفيذ الحكمين المتناضين أو أحدهما - إستناداً إلى نص المادة ٣٢ من قانون المحكمة الدستورية العليا إنما يفصل بمقتضى سلطته القضائية لا الولائية فى الشق العاجل للنزاع المطروح على المحكمة فصلاً يحسم به - وبصفة مؤقتة - الخصومة القائمة بشأن هذا الوقف، وذلك على درجة واحدة من التقاضى، إلى أن تقضى المحكمة فى موضوع ذلك النزاع، ومن ثم فلا يعتبر الأمر الصادر منه فى هذا الشأن - محل التظلم - أمراً على عريضة، ولا يسرى عليه تبعاً لذلك أحكام الأوامر على العرائض المنصوص عليها فى قانون المرافعات، والتى يجوز التظلم منها، مما يتعين معه الحكم بعدم جواز التظلم.

الطعن رقم ١٢ لسنة ٤ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٢٧٣ بتاريخ ١١/١١/١٩٨٣

مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائين متناقضين - على ما جرى به قضاء المحكمة الدستورية العليا - وفقاً للبند " ثالثاً " من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن يكون أحد الحكمين صادراً من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائى والآخر من جهة أخرى منها وأن يكونا قد حسموا النزاع وتناظرا بحيث يتعذر تنفيذهما معاً، أما إذا كان التناقض غير قائم بأن كان أحد الحكمين لا يتعارض تنفيذه مع تنفيذ الحكم الآخر فقد إنتفى مناط قبول هذا الطلب. وإذا كان الثابت من الأوراق أن الحكم الصادر من محكمة شمال القاهرة الابتدائية فى الدعوى رقم ٦١٥ لسنة ١٩٧٦ بتاريخ ٢٨ إبريل سنة ١٩٧٦ والمؤيد إستناداً فى الإستئناف رقم ٢٤٠٣ سنة ٩٣ بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٧٩ لصالح ... لم يقض قبل البنك الأهلى بشئ إذ لم توجه له أية طلبات حتى يهد خصماً حقيقياً فى الدعوى، وإنما صدر هذا الحكم بإلزام بنك ناصر الإجتماعى بأن يؤدي إلى .. مبلغ ثمانية آلاف جنيه من المودع لدى البنك الأهلى المصرى بإسم ... التى توفيت من غير وارث وكانت مدينة للمحكوم له، فى حين أن الحكم الصادر من هيئة التحكيم بوزارة العدل فى الطلب رقم ٦٦٠ سنة ١٩٨١ بتاريخ ٣٠ أغسطس سنة ١٩٨١ قد قضى بإلزام البنك الأهلى المصرى بأن يؤدي لبنك ناصر الإجتماعى مبلغ ٤٩٨٣ جنيهات قيمة تصفية شهادات الإستثمار وديعة... بالبنك الأهلى المصرى بعد إستحقاقها لمضى عشر سنوات على إصدارها وذلك على أساس أن ملكية هذه الشهادات قد آلت إلى بيت المال - الذى يمثل بنك ناصر الإجتماعى - وفقاً للمادة الأولى من القانون

رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ لوفاء..... من غير وارث - وقد أشار هذا الحكم إلى أن إيداع قيمة هذه الشهادات خزينة محكمة عابدين من قبل البنك الأهلى المصرى ليس مبرراً لدعته قبل بنك ناصر الإجتماعى إستناداً إلى أنه قد تم بناء على حجز سابق توقيع بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٧٦ كطلب.... ضد بنك ناصر الإجتماعى تحت يد البنك الأهلى المصرى على شهادات الإستثمار المشار إليها التى لا يجوز الحجز عليها قانوناً فى نطاق قيمة خمسة آلاف جنيه وأن الحجز المذكور قد أصبح كأن لم يكن بمعنى أكثر من ثلاث سنوات عملاً بالمادة ٣٥٠ من قانون المرافعات. فإن ما يثيره البنك الأهلى المصرى - المدعى - من قيام تعارض بين الحكيمين النهائيين سالفى الذكر لا يتحقق أيهما دون تنفيذ الآخر لإختلاف أحكامهم به والطرف الملزم بالتنفيذ فى كل منهما عن الآخر فهو على ما سلف بيانه فى الحكم الأول إلزام بنك ناصر الإجتماعى بأداء دين عليه، بينما هو فى الحكم الثانى بإلزام البنك الأهلى المصرى بقيمة شهادات الإستثمار المخلفة عنه.

#### الطعن رقم ١٣ لسنة ٤ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٢٨١ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/١٨

أن مناط قبول دعوى الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين وفقاً للبند "ثانياً" من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ هو أن يكون النزاع قائماً بشأن تنفيذ حكمين نهائيين صادر أحدهما من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات إختصاص قضائى والآخر من جهة أخرى منها وأن يكون الحكمان قد حسم النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معاً. ومقتضى ذلك ألا يكون الحكمان أو أحدهما قد نفذ وإلا إنتفى التنازع بينهما فى مجال التنفيذ.

#### الطعن رقم ١ لسنة ٥ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٣٨٠ بتاريخ ١٩٨٤/١/٢١

- إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الطلب الذى يرفع إليها للفصل فى مسائل تنازع الإختصاص بين جهات القضاء أو الهيئات ذات الإختصاص القضائى، أو فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادرين من جهتى قضاء، ليس طريقاً من طرق الطعن فى الأحكام القضائية، كما أن المحكمة الدستورية العليا - وهى بصدد الفصل فى تنازع الإختصاص أو فى النزاع حول تنفيذ الأحكام المتناقضة - لا تعتبر جهة طعن فى هذه الأحكام ولا تمتد ولايتها إلى بحث مدى مطابقة تلك الأحكام للقانون أو تصحيحها، بل يقتصر بحثها على تحديد أى الجهات القضائية المتنازعة هى المختصة بالفصل فى النزاع أو أى الحكيمين المتناقضين صدر من الجهة التى لها ولاية الحكم فى النزاع فيكون أولى بالتنفيذ.



- مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائين متناقضين طبقاً للبند ثالثاً من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن يكون أحد الحكمين صادراً من أية جهة من جهات القضاء، أو هيئة ذات اختصاص قضائي والآخر من جهة أخرى منها، وأن يكون قد حسم النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معاً، بما مژداه أن النزاع الذي يقوم بسبب التناقض بين الأحكام وتعتقد هذه المحكمة ولاية الفصل فيه - هو النزاع الذي يقوم بين أحكام أكثر من جهة من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي، ولا تمتد ولايتها إلى النزاع بين الأحكام الصادرة من المحاكم التابعة لجهة واحدة منها، لأنها - على ما تقدم - لا تعد جهة طعن في تلك الأحكام ولا تتولى تصحيح ما قد يشوبها في أخطاء، وإذ كان الحكم الاستثنائي وحكم النقض سابقا الذكر صادرين من محكمتين تبعان جهة قضائية واحدة هي جهة القضاء العادي، فإن الدعوى - من هذا الوجه - تكون كذلك غير مقبولة.

الطعن رقم ٥ لسنة ١٣ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٤٧٦ بتاريخ ١٦/٥/١٩٩٢

مناطق قبول طلب الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائين متناقضين طبقاً للبند ثالثاً من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا هو أن يكون أحد الحكمين صادراً من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائي، وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معاً، بما مژداه أن النزاع الذي يقوم بسبب التناقض بين الأحكام، وتعتقد هذه المحكمة ولاية الفصل فيه هو ذلك الذي يقوم بين أحكام أكثر من جهة من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي، ولا تمتد ولايتها إلى التناقض بين الأحكام الصادرة من المحاكم التابعة لجهة واحدة منها، ذلك أن المحكمة الدستورية العليا لا تعتبر جهة طعن في هذه الأحكام ولا تمتد ولايتها إلى تقويم أعوجاجها من خلال مراقبة مطابقتها لأحكام القانون أو خروجها عليه بل يقتصر بحثها على المفاضلة بين الحكمين النهائيين المتناقضين على أساس من قواعد الاختصاص الولائي لتحديد على ضوءها أيهما صدر من الجهة التي لها ولاية الفصل في الدعوى، وأحقيهما بالتالي بالتنفيذ.

الطعن رقم ١ لسنة ٧ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٤٣١ بتاريخ ٧/٣/١٩٨٧

مناطق قبول طلب الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائين متناقضين طبقاً للبند " ثالثاً " من المادة "٢٥" من قانون المحكمة الدستورية العليا أن يكون أحد الحكمين صادراً من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائي والآخر من جهة أخرى منها، وأن تكون هذه الجهات أو الهيئات وطنية، ذلك أن ولاية هذه المحكمة وعلى ما يبين من نصوص المواد ٢٥، ٣١، ٣٢ من قانونها المنظمة لإختصاصها بشأن التنازع على الإختصاص وتناقض الأحكام مقصورة على ما يقع من تنازع في

الإختصاص بين تلك الجهات أو الهيئات أو تناقض بين أحكامها، أما عن الإعتداد بالأحكام الأجنبية ومدى إمكان تنفيذها فمرجه إلى محاكم الموضوع والجهات التي يباث بها التنفيذ وفقاً للنصوص المنظمة لها. ولما كان أحد حدى النزاع فى الدعوى قراراً قضائياً أجنبياً، فإنه لا يكون ثمة تنازع بين حكيمين نهائيين متناقضين صادرين كليهما من جهة أو هيئة قضائية وطنية، لما يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

الطعن رقم ٤ لسنة ٦ مكتب قلى ٤ صفحة رقم ٤٣٩ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٥

- إن قضاء المحكمة الدستورية العليا، قد جرى على أن الطلب الذى يرفع إليها للفصل فى مسائل تنازع الإختصاص بين جهات القضاء أو الهيئات ذات الإختصاص القضائى، أو فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكيمين نهائيين متناقضين صادرين من جهتي قضاء ليس طريقاً من طرق الطعن فى الأحكام القضائية، كما أن المحكمة - وهى بصدد الفصل فى تنازع الإختصاص أو فى النزاع حول تنفيذ الأحكام المتناقضة - لا تعتبر جهة طعن فى هذه الأحكام ولا تمتد ولايتها بالنسبة إلى بحث مطابقة تلك الأحكام للقانون أو تصحيحها. بل يقتصر بحثها على تحديد أى الجهات القضائية المتنازعة هى المختصة بالفصل فى النزاع أو أى الحكيمين المتناقضين صدر من الجهة التى لها ولاية الحكم فى النزاع فيكون أولى بالتنفيذ. لما كان ذلك، فإن طعن المدعى على الحكمين الصادرين من محكمة النقض بمخالفتها للشرعية الإسلامية وللقضاء سابق صادر من المحكمة الشرعية العليا، لا يكون مشمولاً بولاية هذه المحكمة ويكون الطعن على هذا الأساس حقيقياً بالإلغاف عنه.

- النزاع الذى يقوم بسبب التناقض بين الأحكام - وتتوافر شروط قبول دعواه أمام هذه المحكمة - هو النزاع الذى يقوم بين أحكام أكثر من جهة من جهات القضاء أو الهيئات ذات الإختصاص القضائى، ولا يشمل ذلك التناقض بين الأحكام الصادرة من محاكم التابعة لجهة واحدة منها، لأن الإجراءات القضائية فى الجهة القضائية الواحدة كقيلة بعض مثل هذا التناقض إذا صدر حكمان متناقضان من محاكمها ومقتضى ذلك أنه إذا ألفت جهة قضائية أصدرت أحد الحكمين المتناقضين وأسند إختصاصها إلى الجهة الأخرى صار الحكمان بمثابة حكيمين صادرين من جهة قضائية واحدة ويتخلف بذلك شرط قبول الدعوى لدى المحكمة الدستورية العليا وفقاً لما تتطلبه المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا. ولما كان النابت أنه بصدر القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية وإحالة الدعاوى التى تكون منظورة أمامها إلى المحاكم الوطنية فقد أصبحت جهة القضاء العادى هى المختصة وحدها بجميع المسائل التى كانت تنخص بها المحاكم الشرعية الملغاة ومنها المسألة التى فصل فيها حكم المحكمة الشرعية العليا رقم ٣٣١ لسنة ١٩٣٢/١٩٣٣ ويصبح الحكمان اللذان يشكلان حدى التناقض فى الدعوى الماثلة

بمطابقة حكمين صادرين من جهة واحدة هي جهة القضاء العادى، ويؤيد ذلك أن القانونين رقمى ٥٦ لسنة ١٩٥٩ و٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية قد أسندا النزاع بشأن تنفيذ حكمين متناقضين أحدهما صادر من القضاء العادى والآخر من إحدى محاكم الأحوال الشخصية - وهى المحاكم الشرعية الملغاة وفقاً لما أوضحته المذكرة الإيضاحية للقانون الأول - إلى الهيئة العامة للمواد المدنية بمحكمة النقض دون محكمة النزاع المشكلة وفقاً لأحكام مدين القانونين والتي إقتصرت اختصاصها على التناقض بين أحكام القضاء العادى وأحكام القضاء الإدارى والهيئات ذات الاختصاص القضائى. وحين أنشأت المحكمة العليا بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ وأوكل إليها اختصاص محكمة النزاع ظلت الهيئة العامة للمواد المدنية بمحكمة النقض متوطنة بنظر المنازعات المشار إليها، وقد دل هذا الإسطراء لأحكام القانونين المشار إليها على أن المشرع اعتبر أحكام المحاكم الشرعية الملغاة وكذلك أحكام المحاكم العادية صادرة من جهة قضائية واحدة هي جهة القضاء العادى. لما كان ذلك، وكان حكم المحكمة الشرعية العليا رقم ٣٣١ لسنة ١٩٣٢/١٩٣٢ المشار إليه قد اعتبر بعد إلغاء المحاكم الشرعية صادراً من جهة القضاء العادى وهو شأن حكمى النقض المقول بتناقضهما مع هذا الحكم، ومن ثم فإن هذه الأحكام التى تقتل حدى هذا التناقض تكون صادرة من جهة قضائية واحدة ويتغلف بذلك شرط قبول الدعوى وفقاً للمادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار إليها.

#### الطعن رقم ٥ لسنة ٨ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٤٦٤ بتاريخ ١٩٨٩/١/٧

مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائين متناقضين، وفقاً للبند "ثالثاً" من المادة "٢٥" من قانون المحكمة الدستورية العليا هو أن يكون أحد الحكمين صادراً من أى جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائى، والآخر من جهة أخرى منها، وأن يكونا قد حسما النزاع وتناقضا بحيث يعترض تنفيذهما معاً، أما إذا كان التناقض غير قائم بأن كان أحد الحكمين لا يعارض تنفيذه مع تنفيذ الحكم الآخر فقد إنتفى مناط قبول هذا الطلب .

#### الطعن رقم ١٣ لسنة ٩ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٤٨٥ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢٩

إن مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائين متناقضين صادر إحداهما من أى جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائى والآخر من جهة أخرى منها طبقاً للبند ثالثاً من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ هو أن يكون الحكمان قد حسما النزاع فى موضوعه، وتناقضاً بحيث يعترض تنفيذهما معاً. وإذا كان حكم المحكمة العليا للقيم لم يتطرق إلى الفصل فى موضوع النزاع المطروح، وإنما إقتصرت قضاؤه على عقد الإختصاص

ينظروا إلى محكمة القيم، فإن الحكم بذلك لا يمس أصل الحق المتنازع عليه ولا يناقض حكم محكمة التقص الذى حسم النزاع الموضوعى .

#### الطعن رقم ٣ لسنة ٩ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٥١١ بتاريخ ١٩٩٠/٣/٣

إذ كان الثابت - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - أن الأستاذ انعامى المنسوب له التوقيع على صحيفة الدعوى لم يثبت وكالته عن المدعية عند الإيداع وحتى قفل باب المرافعة فى الدعوى ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى، ودون أن يغير من ذلك ما أثبت على حافظة إيداع صحيفة الدعوى - من أن سند الوكالة مودع فى دعوى أخرى ما دام أن هذه الدعوى غير مضمومة .

#### الطعن رقم ١ لسنة ١١ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٥٦٢ بتاريخ ١٩٩١/٣/٢

مناط بقبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائين متناقضين صادرين من جهتى قضاء طبقاً للبلد ثالثاً من المادة "٢٥" من قانون المحكمة الدستورية العليا، هو أن يكون أحد الحكمين صادراً من أى جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات إختصاص قضائى والآخر من جهة أخرى منها، وأن يكون الحكمان قد حسمتا ذات النزاع فى موضوعه وتناقضاً بحيث يصدر تنفيذهما معاً، وبالتالى فإن التناقض المدعى بوجوده - فى الدعوى الماثلة - لا يور إلا بين الأحكام الصادرة من القضاء المدنى والنسبى إنتهت بحكم محكمة التقص فيها، وبين الأحكام الصادرة من قضاء القيم والمنتهية بحكم المحكمة العليا للقيم فيها، باعتبار أن هذه الأحكام هى التى تناولت بقضائها فرض الحراسة وملكية الأموال التى شملتها تدابير الحراسة، بينما لا يتصور وجود ذلك التناقض بين أى من تلك الأحكام من جهة، وبين الحكمين الصادرين فى الدعوى الجنائية والتأديبية اللتين تستقل كل منهما بمخالفاتها وموضوعها وطبيعتها وأطرافها من جهة أخرى، حيث لا يتعلل الجمع - فى الدعوى الماثلة - بين تنفيذ الحكمين الصادرين بالبراءة جنائياً وتأديبياً وبين الأحكام الصادرة بفرض الحراسة على مال معين فى يد خاضع محدد.

#### الطعن رقم ٦ لسنة ١٢ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٥٧٩ بتاريخ ١٩٩١/٤/٦

لئن كانت قرارات التفسير التى تصدرها المحكمة الدستورية العليا بتفسير بعض النصوص التشريعية طبقاً للمادة "٤٩" من قانونها ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة، إلا أنه يتخلف عنها سمات الأحكام المعنية بالمادة "٢٥" من ذلك القانون والنسبى يعين أن تكون صادرة فى دعوى قضائية حاسمة لنزاع موضوعى وصادرة من إحدى جهات القضاء أو الهيئات ذات الإختصاص القضائى وليس من بينها بطبيعة الحال المحكمة الدستورية العليا باعتبارها الهيئة القضائية العليا التى ناط بها القانون ولاية حسم مثل هذا النزاع الذى يقوم بشأن تنفي حكمين نهائين متناقضين. لما كان ذلك، وكانت الأوراق قد خلّت إلا من حكم

واحد هو الحكم الصادر من جهة القضاء العادى وكان الحد الثانى من التناقض هو القرار الصادر من المحكمة الدستورية العليا بفسخ المادة "٤٤" من قانون الخدمة العسكرية والوطنية والذي لا يتحقق به مناط طلب الفصل فى النزاع المبني على تناقض الأحكام طبقاً لما تقتضى به المادة "٢٥" من قانون المحكمة، ومن ثم فإن الطلب يكون غير مقبول .

الطعن رقم ١ لسنة ١٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٤٣٩ بتاريخ ١٩٩٢/٧/٤

إن الدعوى الماثلة، إنما تنحل إلى نزاع فى شأن تنفيذ أحكام قضائية نهائية يدعى ونوع تناقض بينهما، ولا يتقيد زعمها بمبدأ باعتبار أن العدالة يؤذيها أن تؤول إدارتها إلى صدور حكمين نهائين يناقض أحدهما الآخر فى موضوع واحد بما يجعل تنفيذهما معاً أمراً متعزراً. ولازم ذلك أن تتدخل هذه المحكمة - وكلمها رفع الأمر إليها - لفض هذا التناقض، وهو تناقض لا يد للمدعى فيه، ومرد الأمر عند ثبوته إلى مجاوزة إحدى الجهتين القضائيتين لولايتها التى حدد المشرع نفوذها، وإفاتها على الولاية النابتة للجهة القضائية الأخرى المتنازعة معها، بما يحتم تقويم الإخلال بقواعد الإختصاص الولائي لتحديد أى الحكمين أحق بالتنفيذ .

الطعن رقم ٧ لسنة ١٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٤٤٤ بتاريخ ١٩٩٢/٧/٤

مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائين متناقضين طبقاً للبند ثالثاً من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ هو أن يكون أحد الحكمين صادراً من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات إختصاص قضائي، والآخر من جهة أخرى منها، وأن يكونا قد حسموا النزاع فى موضوعه، وتناقضا بحيث يتصلر تنفيذهما معاً بما مؤده أن النزاع الذى يقوم بسبب التناقض بين الأحكام وتتعقد هذه المحكمة ولاية الفصل فيه، هو ذلك الذى يقوم بين أحكام أكثر من جهة من جهات القضاء أو الهيئات ذات الإختصاص القضائي ولا تحدد ولايتها بالنسبة إلى فض التناقض بين الأحكام الصادرة من محاكم تابعة لجهة واحدة منها، ذلك أن المحكمة الدستورية العليا - وعلى ما جرى به قضاؤها - لا تعتبر جهة طعن فى هذه الأحكام، ومن ثم لا إختصاص لها بمراجعة إلزامها حكم القانون أو مخالفتها له تقوياً لإعوجاجها وتصويها لأخطائها، بل يقتصر بحثها على المفاضلة بين الحكمين النهائيين المتناقضين على أساس من قواعد الإختصاص الولائي لتحديد على ضوئها أيها صدر من الجهة التى لها ولاية الفصل فى الدعوى، وأحقها بالتالى بالتنفيذ .

- إن مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائين متناقضين طبقاً للبند "ثالثاً" من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ هو أن يكون أحد الحكمين صادراً من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائى والآخر من جهة أخرى منها، وأن يكونا قد حسمتا النزاع فى موضوعه، وتناقضا بحيث يتصلر تنفيذهما معاً، مما مؤداه أن النزاع الذى يقوم بسبب التناقض بين الأحكام وتعتقد هذه المحكمة ولاية الفصل فيه، هو ذلك النزاع الذى يقوم بين حكمين يتحد بينهما الموضوع ويتناقضان بحيث يكون تنفيذ أحدهما متعارضاً مع تنفيذ الآخر، ودون ذلك يكون مناط قبول الفصل فى الطلب متفياً.

- إذ كان ما تقدم، وكان حكم المحكمة العليا للقيم قد أنكر على المدعى ملكيته للعقار محل المنازعة فى إطار استظهارها لما يعتبر من الأموال مملوكة للخاضع أو والعا تحت سيطرته الفعلية، فى حين أن حكم جهة القضاء العادى لم يعرض هذه الملكية البتة، ولا ينطوى على ثمة إقرار له بها ولو بصورة ضمنية، فإن النزاع محل هذين الحكمين المدعى تناقضهما يكون متغaira، وغير متحد فى موضوعه، ولا يستهض بالتالى ولاية هذه المحكمة بالفصل فى قالة التناقض بهدده، الأمر الذى يتعين معه بحكم بعدم قبول الدعوى.

- ما أثار المدعى من مطاعن على حكمى محكمتى القيم والعليا للقيم من خطأ فى تطبيق القانون وقصور فى التسبيب وفساد فى الاستدلال مردود بأن هذه المحكمة - وعلى ما جرى به قضاؤها - لا تعتبر جهة طعن فى الأحكام التى يدهى أمامها بتناقضها، ولا تمتد ولايتها إلى بحث مدى مطابقة تلك الأحكام للقانون.

مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائين متناقضين - طبقاً للبند ثانياً من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩، أن يكون أحد الحكمين صادراً من أى جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائى والآخر من جهة أخرى منها، وأن يكونا قد حسمتا النزاع فى موضوعه وتناقضا بحيث يتصلر تنفيذهما معاً، مما مؤداه أن النزاع الذى يقوم بسبب التناقض بين الأحكام وتعتقد هذه المحكمة ولاية الفصل فيه، هو ذلك الذى يقوم بين حكمين يتحد بينهما الموضوع ويتناقضان بحيث يكون تنفيذ أحدهما متعارضاً مع تنفيذ الآخر. ودون ذلك فإن مناط قبول الطلب يكون متفياً. ولازم ذلك أن ولاية هذه المحكمة لا تمتد إلى النزاع بين الأحكام المناقصة الصادرة من محاكم التابعة لجهة واحدة منها، ذلك أنها لا تعد جهة طعن فى تلك الأحكام، ولا تنولى بالتالى تصحيح ما قد يشوبها من أخطاء أو تقويم إغوجاجها، من خلال مراقبة مطابقتها لأحكام

القانون أو خروجها عليه بل يقتصر بحثها على المفاضلة بين الحكّمين النهائيين المتناقضين الصادرين من جهتين قضائيتين مختلفتين على أساس من قواعد الاختصاص الولائي لتحديد على ضوءها أيهما صدر من الجهة التي لها ولاية الفصل في الدعوى، وأحقها بالتالي بالتفيذ. وتظل الإجراءات القضائية في الجهة القضائية الواحدة كفيفة بغض التناقض بين الأحكام الصادرة من محاكم تتبعها. بإفراض حدوثه.

الطعن رقم ٧ لسنة ١٤ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٥٢٠ بتاريخ ١٩٩٣/٣/٢٠

مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين - طبقاً للبند "الثالث" من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩، وعلى ما جرى به قضاء المحكمة الدستورية العليا - أن يكون أحد الحكمين صادراً من أي جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائي والآخر من جهة أخرى منها، وأن يكون قد حسم النزاع في موضوعه وتناقضاً بحيث يتعذر تنفيذهما معاً، مما مؤداه أن النزاع الذي يقوم بسبب التناقض في الأحكام، وتتعقد هذه المحكمة ولاية الفصل فيه، هو ذلك الذي يقوم بين أحكام أكثر من جهة من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي. فإذا كان واقعاً بين حكمين صادرين من هيتين تابعين لجهة قضائية واحدة، فإن هذه الجهة وحدها هي التي تكون لها ولاية الفصل فيه وفقاً للقواعد المعمول بها في نطاقها. لما كان ذلك، وكان الحكمان المدعى بوقوع تناقض بينهما صادرين من محكمتين تابعين لجهة قضائية واحدة، هي جهة القضاء العادي، وكان هذا التناقض لا يستتبع ولاية هذه المحكمة للفصل فيه، باعتبار أن الجهة القضائية التي تنتمي هاتان المحكمتان إليها، هي التي تتولى النظر فيه وفقاً للقواعد التي تحكمها، فإن شروط قبول دعوى التناقض وفقاً لقانون هذه المحكمة - وطبقاً لما جرى عليه قضاؤها - تكون متخلفة، ويعين من ثم القضاء بعدم قبول الدعوى .

\* الموضوع الفرعي : الصفة في دعوى التنازع :

الطعن رقم ٩ لسنة ٩ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٤٩٢ بتاريخ ١٩٩٠/١/٦

ينبغي ليمن يرفع دعوى التنازع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين أن يكون من ذوي الشأن، أي له صفة في رفع الدعوى، وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان طرفاً في المنازعات أو الخصومات التي صدرت بشأنها الأحكام النهائية المتناقضة .

**\* الموضوع الفرعي : المصلحة في دعوى التنازع :**

الطعن رقم ١٠ لسنة ٤ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٨٩ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢١

مناف قبول دعوى الفصل فى تنازع الإختصاص الإيجابى أن تكون الدعوى عن موضوع واحد قد طرحت أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الإختصاص القضائى ولا تتخلى إحداهما عن نظرها مما يبرر الإلتجاء إلى المحكمة الدستورية العليا لتعين الجهة المختصة بنظر الخصومة والفصل فيها، فإذا زال عنصر المنازعة فى الخصومة، إنتفت المصلحة فى الفصل فى دعوى التنازع على الإختصاص المرفوعة بشأنها. وإذا كان الثابت من الأوراق أن المتهم فى القضيتين الجنائيتين موضوع التنازع قد تولى إلى رحمة الله، ومن ثم لم تعد هناك دعوى جنائية - بالنسبة له - يمكن لأى من المحكمتين نظرها ويكون الفصل فى طلب التنازع غير ذى موضوع، ويتعين بالتالى الحكم بعدم قبول دعوى التنازع .

**\* الموضوع الفرعى : رخصة الإلتجاء إلى التحكيم :**

الطعن رقم ٩ لسنة ١ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٢٣٣ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٥

لما كانت الفقرة الأخيرة من المادة ٦٠ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ - قبل إلغائها بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨١ - قد نصت على أنه "... يجوز هيئات التحكيم أن تنظر أيضاً فى المنازعات التى تقع بين شركات القطاع العام وبين الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية وطين كانوا أو أجنبان إذا قبل هؤلاء الأشخاص وبعد وقوع النزاع إحالته على التحكيم "، وكانت اللجنة النقابية للعاملين بشركة حلوان للصناعات غير الحديدية قد أقامت دعوها فى أول الأمر أمام القضاء العادى وعرفت عن استعمال الرخصة التى كانت تجيزها لها الفقرة الأخيرة من المادة ٦٠ المشار إليها، ثم إستمرت فى مباشرة دعوها هذه حتى صدر الحكم ابتدائياً برفضها فقامت بإستئنافه فإنه لا يقبل منها من بعد أن تلجأ إلى طريق التحكيم - وهو طريق إختيارى نزلت عنه - وأن تجمع بذلك بينه وبين مباشرة دعوها أمام القضاء العادى صاحب الولاية العامة، وبالتالى يكون الحكم الصادر من هيئة التحكيم قد صدر من جهة إنتفت ولايتها بالفصل فى هذا النزاع.

**\* الموضوع الفرعى : سلطة المشرع فى بعض المنازعات الإدارية :**

الطعن رقم ١٠ لسنة ١ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٥٠ بتاريخ ١٩٨٢/٥/١٦

- المقرر أن من سلطة المشرع إسناد ولاية الفصل فى بعض المنازعات الإدارية - التى تدخل أصلاً فى إختصاص مجلس الدولة طبقاً لنص المادة ١٧٢ من الدستور - إلى جهات أو هيئات قضائية أخرى متى



إقتضى ذلك الصالح العام وإعمالاً للتفويض المخول له بالمادة ١٦٧ من الدستور في شأن تحديد الهيئات القضائية وإختصاصها، وكان مفاد المادتين ١/٨٣ من قانون السلطة القضائية و١/١٠٤ من قانون مجلس الدولة المشار إليهما أن المشرع قد رأى إستناداً إلى سلطته التقديرية أن ينتزع ولاية الفصل في طلبات رجال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة بإلغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم من ولاية القضاء الإدارى، فحجبه بذلك عن نظر جميع هذه المنازعات وأسندها إلى دوائر المواد المدنية والتجارية محكمة النقض بالنسبة لرجال القضاء والنيابة العامة - دون غيرها - باعتبار أن هاتين المحكمتين هما قمة جهتي القضاء العادى والإدارى، فإن هذه الدوائر تكون وحدها هى القاضى الطبيعى المختص بالفصل في كافة المنازعات الإدارية الخاصة بأعضاء هاتين الجهتين القضائيتين لما لها من قدرة على الإحاطة بشئون أعضائها وكافية للبت في أمورها.

- إذ إستبعد المشرع في المادتين ١/٨٣ من قانون السلطة القضائية و١/١٠٤ من قانون مجلس الدولة القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بنقل وندب رجال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة من ولاية تلك الدوائر، فإنه يكون قد حصن هذه القرارات من الرقابة القضائية وحال بين أعضاء هاتين الجهتين القضائيتين وبين الإنجاء بشأنها إلى قاضيهما الطبيعى الذى حدده في صدر هاتين المادتين على ما سلف بيانه، مخالفاً بذلك ما تقتضى به المادة ٦٨ من الدستور التى تنص على أن " القاضى مصون ومكسول للناس كافة ولكل مواطن حق الإنجاء إلى قاضيه الطبيعى. .. ويحظر النص في القوانين على تحصيل أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء ".

- نص المادة ٦٨ من الدستور على عدم جواز تحصيل القرارات الإدارية من رقابة القضاء ورد عاماً لا يجوز تخصيصه باستبعاد ما تعلق منها بتنظيم سير القضاء، معى كان مبنى طلب إلغائها - طبقاً لما نصت عليه المادتان ١/٨٣ من قانون السلطة القضائية و١/١٠٤ من قانون مجلس الدولة - هو عيب في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة إستعمال السلطة.

الطعن رقم ١٤ لسنة ٤ مكتب قى ٣ صفحة رقم ٤٠٦ بتاريخ ١٩/٥/١٩٨٤

إن كلا من قرار تقرير المنفعة العامة وقرار نزع الملكية للمنفعة العامة يعد قراراً إدارياً تفصح به جهة الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد إحداث مركز قانونى معين معى كان ممكناً وجائزاً قانوناً، وهذان القراران يتدجبان في تكوين عملية قانونية مركبة تتم على مرحلتين هى إجراءات نزع ملكية العقارات اللازمة للمنفعة العامة التى تتخذها جهة الإدارة وفقاً للقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين والتى تبدأ - وفقاً

لنصوص المواد ٣٠٢، ٤٠٤، ٦٠٥ من القانون المذكور - بصدر قرار تقرير المنفعة العامة ونشره في الجريدة الرسمية وما يوجب على ذلك من حق مندوبى المصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية في دخول العقارات التى تقرر لزومها لأعمال المنفعة العامة وإجراء العمليات الفنية والمساحية والحصول على البيانات اللازمة بشأن هذه العقارات وحصرها وإعداد كشوف تبين فيها أسماء ملاكها وأصحاب الحقوق فيها والتعويضات التى تقدرها هم، وعلى أن يوقع أصحاب الحقوق التى لم تقدم فى شأنها معارضات على نماذج خاصة بنقل ملكية العقارات للمنفعة العامة، فإن تعذر الحصول على توقيع أصحاب الشأن لأى سبب كان على هذه النماذج، فقد قضت الفقرة الأولى من المادة التاسعة من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر بأن يصدر الوزير المختص قراراً بنزع ملكية هذه العقارات، وعلى أن يودع هذا القرار أو تلك النماذج مكتب الشهر العقارى، ويؤتب على هذا الإيداع بالنسبة للعقارات الواردة بها جميع الآثار الموثقة على شهر عقد البيع، وإذ نصت المادة العاشرة من ذات القانون على أنه "إذا لم تودع النماذج أو القرار الوزارى طبقاً للإجراءات المنصوص عليها فى المادة السابقة خلال سنتين من تاريخ نشر القرار المقرر للمنفعة العامة فى الجريدة الرسمية، سقط مفعول هذا القرار بالنسبة للعقارات التى لم تودع النماذج أو القرار الخاص بها" فإن مؤدى ذلك أن قرار تقرير المنفعة العامة... إنما يمثل ركن السبب فى القرار الوزارى بنزع الملكية للمنفعة العامة، بحيث إذا لم يودع قرار نزع الملكية خلال سنتين من تاريخ نشر قرار تقرير المنفعة العامة، وكان من شأن عدم الإيداع - وفقاً للمادة ١٠ والمادة ٢٩ مكرراً من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه والمعدل بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢ - سقط مفعول قرار تقرير المنفعة العامة، فإن قرار نزع الملكية يكون مشوباً بعيب مخالفة القانون لفقدانه ركن السبب الذى يقوم عليه. لما كان ما تقدم، وكان النزاع الذى يدور بين الطرفين أمام جهتى القضاء العادى والإدارى - على ما سلف بيانه - إنما يشكل منازعة إدارية تتعلق بالنسبة بعلم المشروعية على قرار نزع الملكية للمنفعة العامة رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨١ الصادر من وزير السياحة - وهو قرار إدارى لفقدانه ركن السبب، وهو سقوط قرار المنفعة العامة لعدم إيداع قرار نزع الملكية خلال سنتين من تاريخ نشر القرار الأول، مما يدخل فى صميم اختصاص جهة القضاء الإدارى وفقاً للمادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢، ويخرج عن اختصاص محاكم جهة القضاء العادى التى لا يدخل فى ولايتها نظر المنازعات الإدارية والتى ليس لها أن تعرض للأمر الإدارى بالتأويل أو بوقف التنفيذ طبقاً للمادتين ١٥، ١٧ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢، لما كان ذلك، فإنه يتعين تحديد جهة القضاء الإدارى، جهة مختصة بنظر النزاع الدائر بين الطرفين فى هذا الخصوص، الأمر الذى يبنى عليه أن توقف جهة القضاء العادى الاستئنافيين المطروحين أمامها فى الدعوى المدنية حتى يفصل القضاء الإدارى فى النزاع حول مدى

مشروعية قرار نزع الملكية للمنفعة العامة إستناداً إلى فقدانه ركن السبب على ما تقدم، بإعتبار أن هذا النزاع المطروح أيضاً في الدعوى المدنية أمام جهة القضاء العادي، يمثل مسألة أولية تخرج عن ولاية هذه الجهة ويتوقف عليها الفصل في الطلبات المرفوعة بها الدعوى المدنية، وذلك بالتطبيق لحكم المادة السادسة عشرة من قانون السلطة القضائية مالف الذكر.

#### **\* الموضوع الفرعي : ضوابط تعيين المحكمة المختصة :**

##### **الطعن رقم ١٧ لسنة ١ مكتب قني ١ صفحة رقم ٢٨٤ بتاريخ ١٩٨١/٣/٧**

- إذ ناط المشرع بالمحكمة الدستورية العليا دون غيرها - في البند "ثانياً" من المادة ٢٥ من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - الفصل في تنازع الاختصاص بتعيين الجهة القضائية المختصة من بين جهات القضاء أو الجهات ذات الاختصاص القضائي إذا رفعت الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين منها وتخلت كليهما عن نظرها، فإن مقتضى الحكم الصادر منها بتعيين الجهة المختصة إسباغ الولاية من جديد على هذه الجهة بحيث تلتزم بنظر الدعوى غير مقيدة بسبق قضائها فيها بعدم اختصاصها - ولو كان هذا الحكم قد أصبح نهائياً - أو يصدر حكم بعدم جواز نظر الدعوى قواها سبق الحكم بعدم الاختصاص.

- لما كان قضاء المحكمة الدستورية العليا بتعيين الجهة المختصة بنظر النزاع ينفى على هذه الجهة ولاية المضي في نظرها، فإن مصلحة المدعية في دعوى التنازع تكون قائمة.

##### **الطعن رقم ١ لسنة ٦ مكتب قني ٣ صفحة رقم ٤٢٨ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢١**

لما كان ذلك، وكان الثابت من الأوراق أن محكمة جنابات السويس أمن دولة طوارئ هي الجهة القضائية الوحيدة التي أحيلت إليها الدعوى الجنائية، وتمت محاكمة المدعين أمامها وقضت بعقابهم، وأن الدعوى الجنائية لم ترفع عن ذات الواقعة أمام جهة قضائية أخرى ومن لم لا يكون هناك تنازع على الاختصاص يقتضي تعيين الجهة المختصة، الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

##### **الطعن رقم ٤ لسنة ١٣ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٤٦٧ بتاريخ ١٩٩٢/٥/١٦**

إن محكمة الجنابات التابعة لجهة القضاء العادي هي المختصة بنظر الجرائم النسوبة إلى المدعى عليهما باعتبارها المحكمة المختصة بالجريمة ذات العقوبة الأشد منها، فتختص بنظر جنابة السرقة بإكراه، ويمتد اختصاصها أيضاً إلى الجرائم الأخرى المرتبطة بهذه الجنابة، ودون أن يغير من ذلك سبق قضاء محكمة جنابات المنيا بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى، ذلك أن المشرع إذ ناط بالمحكمة الدستورية العليا دون غيرها الفصل في تنازع الاختصاص بتعيين الجهة القضائية المختصة وفقاً للمادة ٢٥ من قانونها، فإن

مقتضى الحكم الصادر منها بتعيين هذه الجهة، هو إسباغ الولاية عليها من جديد بحيث تلتزم بنظر الدعوى غير مقيدة بسبق قضائها بعدم الاختصاص، ولو أصبح هذا الحكم نهائياً.

الطعن رقم ٥ لسنة ١٤ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٤٩٣ بتاريخ ١٩٩٣/٢/٦

- من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تعين الجهة القضائية المختصة في أحوال النزاع على الاختصاص - إيجابياً كان هذا النزاع أم سلبياً - إنما يتم وفقاً لقواعد توزيعه بين الجهات القضائية المختلفة تحديداً لولاية كل منها إعمالاً لنص المادة ١٦٧ من الدستور التى فوض بها المشرع فى تحديد الهيئات القضائية وتعيين اختصاصاتها وتنظيم طريقة تشكيلها.

- إذ ناط المشرع بالمحكمة الدستورية العليا دون غيرها - فى البند " ثانياً " من المادة ٢٥ من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - الفصل فى تنازع الاختصاص بتعيين الجهة القضائية المختصة من بين جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي إذا رفعت الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين منها وتخلت كلتاهما عن نظرها، فإن مقتضى الحكم الصادر منها بتعيين الجهة المختصة، إسباغ الولاية من جديد على هذه الجهة بحيث تلتزم بنظر الدعوى غير مقيدة بسبق قضائها بعدم اختصاصها ولو كان هذا الحكم قد أصبح نهائياً.

الطعن رقم ٣ لسنة ١٣ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٥٠٣ بتاريخ ١٩٩٣/٣/٢٠

من المقرر - على ما جرى به قضاء المحكمة الدستورية العليا - أن تعين الجهة القضائية المختصة فى أحوال تنازع الاختصاص - إيجابياً كان هذا النزاع أم سلبياً - إنما يتم وفقاً للقواعد التى أقرها المشرع فى شأن توزيع الاختصاص بين الجهات القضائية المختلفة، والتى حدد بها ولاية كل منها إعمالاً للتفويض المخول له بمقتضى نص المادة ١٦٧ من الدستور فى شأن تحديد الهيئات القضائية، وتعيين اختصاصاتها، وتنظيم طريقة تشكيلها.

الطعن رقم ٦ لسنة ٥ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٤٤٠ بتاريخ ١٩٨٦/٣/١

لما كان ذلك، من الأوراق أن المحكمة العسكرية العليا هى القضائية الوحيدة التى أحولت إليها الدعوى الجنائية وغت محاكمة المدعى وآخرين أمامها عن الوقائع المنسوبة إليهم وقضت بعقابهم، وأن الدعوى الجنائية لم ترفع عن ذات الوقائع أمام جهة قضائية أخرى، ومن ثم لا يكون هناك تنازع على الاختصاص بمقتضى تعيين الجهة المختصة، الأمر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى.

**\* الموضوع الفرعي : طلب الفصل في تنازع الاختصاص :**

**الطنع رقم ١٩ لسنة ١ مكتتب فنى ١ صفحة رقم ٢٧٠ بتاريخ ١٢/٦/١٩٨٠**

- الطلب الذى يرفع للمحكمة الدستورية العليا - ومن قبلها للمحكمة العليا - للفصل فى مسائل تنازع الاختصاص، لا يعتبر طريقاً من طرق الطعن فى الأحكام القضائية - حتى تجرى لى شأنه المواعيد المقررة لها، ومن أجل ذلك لم يحدد قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ أو قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ميخاداً يجب تقديم الطلب خلاله بحيث يوجب على فواته عدم قبوله، وذلك حرصاً من المشرع على عدم إغلاق السبل لفض النزاع، وعلى قيام رقابة مهينة تحسم الخلاف حول الاختصاص وتحدد الجهة المختصة بنظر النزاع.

- إذ تضمنت صحيفة دعوى النزاع كافة البيانات التى طلبتها المادة الثانية من قانون الإجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا من بيان أسماء الخصوم وصفاتهم وموطنهم، كما أوضحت أسباب الطلب وأسانيده وهى صدور حكمين فى دعوتين - أوردت رقميها - من جهتي القضاء العادى والإدارى بعدم اختصاص كل منهما بنظر ذات النزاع، فإن الدفع بطلان صحيفة الدعوى يكون على غير أساس.

**الطنع رقم ٢٠ لسنة ١ مكتتب فنى ١ صفحة رقم ٢٩٦ بتاريخ ٣/٧/١٩٨١**

إذ لم تلزم المدعية فى تقديم الطلب الذى أثارته أثناء نظر الدعوى - بشأن قيام نزاع فى التنفيذ بين الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا وحكم محكمة شين الكوم الكلية - بالإجراءات المنصوص عليها فى قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ لتقديم الطلبات وصحف الدعاوى إليها، وما أوجبه المادة ٣٤ منه لقبول الطلب من أن ترفق به صورة رسمية من الحكمين اللذين وقع فى شأنهما التناقص، فإنه يتعين الإلتفات عنه.

**الطنع رقم ٤ لسنة ٢ مكتتب فنى ١ صفحة رقم ٣٠١ بتاريخ ٣/٧/١٩٨١**

لما كانت المدعية لم ترفق بصحيفة دعواها - طبقاً لما تقضى به المادة ٣٤ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - صورة رسمية من كل من الحكمين الصادرين من المحكمة الإدارية العليا ومحكمة إستئناف القاهرة، اللذين تقرر أن نزاعاً بشأن التنفيذ قام بينهما، وهو إجراء من ملاءمات التشريع أوجبه القانون ورتب على إغفاله عدم قبول الدعوى، بحيث لا يفتى عنه أى إجراء آخر فإنه يتعين إطراح ما أثارته المدعية بشأن طلب توجيه اليمين الخامسة إلباقاً لصنور هذين الحكمين.

الطعن رقم ٦ لسنة ٢ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٢٣١ بتاريخ ١٩٨١/١١/٧

إذا لم يرفق المدعى بصحفية دعواه - طبقاً لما تقتضيه المادة ٣٤ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - صورة رسمية من كل من الحكمين الصادرين من محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا اللذين يقرر أن نزاعاً قام بشأنهما وهو إجراء أوجبه القانون فإنه يترتب على إغفاله عدم قبول الدعوى بحيث لا يفنى عنه أى إجراء آخر.

الطعن رقم ٩ لسنة ١ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٢٣٣ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٥

إن مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو أن يكون أحد الحكمين صادراً من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائي والآخر من جهة أخرى منها وأن يكون الحكمان قد حسما النزاع وتالقيا بحيث يتصلر تنفيذهما معاً.

الطعن رقم ٧ لسنة ٤ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٢٦٣ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٧

إن مناط قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص - وفقاً للبند " ثالثاً " من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تتغلب إحدهما عن نظرها أو أن تتغلب كليهما عنها، وشرط إنطباقه بالنسبة إلى التنازع الإيجابي أن تكون الخصومة قائمة في وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين عند رفع الأمر إلى المحكمة الدستورية العليا مما يبرر الإنجاء إلى هذه المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها والفصل فيها، وهو ما حدا بالمشروع إلى النص في الفقرة الثالثة من المادة ٣١ من قانون المحكمة على أنه يترتب على رفع الدعوى التنازع على الاختصاص وقف تنفيذ " الدعاوى القائمة " المتعلقة به حتى الفصل فيه. أما إذا صدر حكم نهائى في الخصومة من إحدى الجهتين فلا يكون ثمة مجرر لتعيين المحكمة المختصة إذ تكون هذه الجهة قد إستنفدت ولايتها وخرجت الخصومة من يدها بصدد الحكم النهائي منها، ومن ثم لا تكون الدعوى قائمة إلا أمام جهة قضائية واحدة.

الطعن رقم ٥ لسنة ٤ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٣٦٧ بتاريخ ١٩٨٤/١/٧

أن المادة ٣١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص فقرتها الأولى على أنه "لكل ذى شأن أن يطلب إلى المحكمة الدستورية العليا تعيين جهة القضاء المختصة....." ومودى هذا النص أنه ينهى ليمن يرفع دعوى التنازع في الاختصاص لتعيين الجهة القضائية المختصة أن

يكون من ذوى الشأن، أى له حصة فى رفع الدعوى، ولا تتوالى هذه الصفة إلا إذا كان طرفاً فى المنازعات أو الخصومات التى حدث بشأنها النزاع فى الاختصاص.

الطعن رقم ١ لسنة ٥ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٣٨٠ بتاريخ ١٩٨٤/١/٢١

أن المدعى أرسل بطريق البريد إلى المستشار المفوض بعد إنتهاء تحضير الدعوى مذكرة "رقم ١٤ ملف الدعوى" طلب فيها الحكم بعدم الإعتداد بالحكمين الصادرين من محكمة النقض فى الطعن رقم ١٨ لسنة ٢٩ قضائية ثم فى الطعن رقم ٤٦ لسنة ٥١ قضائية أحوال شخصية، والإعتداد بالحكم الصادر من المحكمة الشرعية العليا فى الدعوى رقم ٣٣١ تصرفات سنة ١٩٣٣/٣٢، وإذا كان ما يشيروه المدعى فى هذه المذكرة من طلبات مغايرة لطلباته الأصلية فى الدعوى يعتبر بمثابة دعوى جديدة ثم ترفع إلى المحكمة بالإجراءات المعتادة لرفع الدعاوى أمام المحكمة الدستورية العليا النصوص عليها فى المادة ٣٤ من قانون هذه المحكمة والتى توجب أن تكون الطلبات وصحف الدعاوى التى تقدم إلى المحكمة موقعاً عليها من محام مقبول للحضور أمامها، وكانت هذه المذكرة غير موضع عليها من محام مقبول للحضور أمام المحكمة، كما أنها لم تقدم إلى المحكمة وإنما أرسلها المدعى إلى المستشار المفوض بهيئة المفوضين التى تتولى تحضير موضوع الدعوى على الوجه الذى بيته المادة ٣٩ من قانون المحكمة والتى لا تجيز تقديم طلبات جديدة أو إضافية هيئة المفوضين، لما كان ذلك، فإنه يتعين الإنذات عما جاء بذلك المذكرة.

\* الموضوع الفرعى : ماهية الهيئة ذات الاختصاص القضائى :

الطعن رقم ٥ لسنة ٦ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٤٢٧ بتاريخ ١٩٨٧/١/٣

جهة القضاء، هى الجهة التى تقوم بولاية القضاء، والهيئة ذات الاختصاص القضائى فى مفهوم المادة "٢٥" من قانون المحكمة الدستورية العليا، هى كل هيئة خولها المشرع سلطة الفصل فى خصومة بحكم تصدره بعد إتباع الإجراءات القضائية التى يحددها القانون، وهى جميعها خصصها المشرع بالفصل فى خصومات "موضوعية" ونظم الاختصاص فيما بينها، على هدى من أحكام الدستور، بحيث إذا تنازعت فيما بينها حول الاختصاص، كانت المحكمة الدستورية العليا هى وحدها صاحبة الولاية فى حسم هذا النزاع وتعيين الجهة القضائية المختصة .

**\* الموضوع الفرعي : منازع قبول التنازع الإيجابي :**

الطعن رقم ١٢ لسنة ١ مكتب فني ١ صفحة رقم ٢٦٦ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٥

- منازع قبول طلب الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائين متناقضين طبقاً للمادة ١٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بشأن السلطة القضائية التي أحالت إليها الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا - المقابلة للبند ثالثاً من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن يكون النزاع قائماً بشأن تنفيذ حكمين نهائين حسماً النزاع وتناقضاً بحيث يتعذر تنفيذهما معاً.

- ما أثير بشأن التعارض بين مضمون حكم البراءة وقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي - أيّاً ما كان وجه الرأي فيما فصل فيه الحكم الجنائي فصلاً لازماً - لا يتحقق به التناقض الذي يتعذر معه تنفيذ الحكمين معاً، ذلك أن تنفيذ الحكم الصادر ببراءة البالغة والمشروى بصفته من تهمة تعطيل أحكام قانون الإصلاح الزراعي لا يحول دون تنفيذ قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي والإستيلاء على الأوطان التي لم يمتد بتصرف البالغة فيها لإختلاف مجال التنفيذ في كل منهما، الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى.

الطعن رقم ١ لسنة ٢ مكتب فني ١ صفحة رقم ٢٧٦ بتاريخ ١٩٨١/١/٣

منازع قبول طلب الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائين متناقضين طبقاً للبند "ثالثاً" من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩، هو أن يكون أحد الحكمين صادراً من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائي والآخر من جهة أخرى منها، وأن يكون قد حسماً النزاع وتناقضاً بحيث يتعذر تنفيذهما معاً، ومؤدي ذلك أن النزاع الذي يقوم بسبب التناقض بين الأحكام وتتعقد هذه المحكمة ولاية الفصل فيه هو النزاع الذي يقوم بين أحكام أكثر من جهة من جهات القضاء أو هيئات ذات الاختصاص القضائي، ولا تمتد ولايتها إلى النزاع بين الأحكام الصادرة من المحاكم التابعة لجهة واحدة منها، لأنها لا تعد جهة طعن في تلك الأحكام ولا تتولى تصحيح ما قد يشوبها من أخطاء.

الطعن رقم ٩ لسنة ١ مكتب فني ٢ صفحة رقم ٢٣٣ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٥

المحكمة الدستورية العليا وهي في مجال الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائين متناقضين إنما تناقض بينهما أساساً طبقاً لقواعد الاختصاص بحيث تعدد بالحكم الصادر من الجهة التي لها ولاية الحكم في الدعوى.



الطعن رقم ٢ لسنة ٤ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٢٥٠ بتاريخ ١٩٨٣/١/١

إذا كانت المدعية لا تقول بقيام تناقض فيما انتهى إليه قضاء الحكيم منازع النزاع فى منطوقهما، ولكنها تبنى طلبها إلى هذه المحكمة على أن ثمة تعارضاً يقوم بين ما ورد بأسبابهما، ولا تطلب إليها ترجيح أحد الحكيمين على الآخر فى مجال تنفيذه، بل تبغى تغليب مؤدى حيثية وارادة بأحد الحكيمين على حيثية تضمنها الحكم الآخر وكان التعارض الذى تثيره المدعية بين هاتين الحيتين - بفرض قيامه - لا يشكل تناقضاً بين حكيمين نهائين فى مجال التنفيذ بالمعنى الذى يقصده المشرع فى البند ثالثاً من المادة ٢٥ من قانون هذه المحكمة لما يستهض ولايتها للفصل فيه، فإن دعواها تكون - بهذه المثابة - غير مقبولة.

الطعن رقم ٨ لسنة ٤ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٢٥٤ بتاريخ ١٩٨٣/٣/١٩

إن مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكيمين نهائين متناقضين صادر أحدهما من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائى والآخر من جهة أخرى منها - طبقاً للبند "ثالثاً" من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٩ - هو أن يكون الحكماء قد حسموا النزاع وتناقضا بحيث يعذر تنفيذهما معاً.

الطعن رقم ٩ لسنة ٤ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٢٦٧ بتاريخ ١٩٨٣/٦/١١

- أن مناط قبول دعوى الفصل فى تنازع الاختصاص الإيجابى - وفقاً للبند "ثانياً" من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٩ - هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى ولا تتخلى إحداهما عن نظرها.

- لئن كان الثابت من الأوراق أن المدعية أقامت دعواها رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٢ ضرائب أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ابتغاء الحكم بأحقيتها فى إسرءاد مبلغ حصلته منها مصلحة الضرائب دون وجه حق وأنه إذ قضى بعدم جواز نظر دعواها لسابقة الفصل فيها طعت على هذا الحكم أمام محكمة إستئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٥٤٣ لسنة ٩٩ قضائية - ما ينبئ عن تمسك جهة القضاء العادى بإختصاصها بالفصل فى المنازعة المطارة حول إسرءاد هذا المبلغ، وكان الثابت كذلك أن المدعية إتخذت - حسب تصويرها - من ذات المنازعة موضوعاً للدعوى رقم ٢٧٤٤ لسنة ٣٦ قضائية المقامة منها أمام محكمة القضاء الإدارى والتي تحدد نظرها جلسة ٣ أكتوبر سنة ١٩٨٢، إلا أنه لم يثبت من الأوراق أن جهة القضاء الإدارى قد قضت بإختصاصها بالفصل فى المنازعة المطروحة أمامها، أو مضت هى الأخرى فى نظرها بما يفيد عدم تحليها عنها حتى يمكن القول بأن هناك تنازعا إيجابياً على الإختصاص بين جهتى القضاء

العادى والإدارى يستنهض ولاية هذه المحكمة للفصل فيه، الأمر الذى يعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى.

الطعن رقم ٢ لسنة ٣ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٣٨٦ بتاريخ ١٩٨٤/٢/١٨

أن مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائين طبقاً للبند ثالثاً من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ٧٩ هو أن يكون النزاع قائماً بشأن تنفيذ حكمين نهائين حسماً النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معاً، وإذا كان الثابت من الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨١ فى الطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٥ قضائية أنه قد قضى باعتبار الخصومة فى الدعوى متتية على أساس أن طلبات المدعين فيها قد تلاقت مع ما قرره الجهة الإدارية من أنها قد اعتبرت مورثها غير متمتعة بالجنسية المصرية وبذلك تكون هذه الجهة قد إستجابت لتلك الطلبات، وكانت دعاوى إثبات الجنسية - وهى من علاقات القانون العام التى تربط الفرد بالدولة - يقصد بها تقرير مركز قانونى معين يستمد وجوده من نصوص قانون الجنسية ذاته ولا يثبت باتفاق الخصوم عليه وإنما تقضى به المحكمة المختصة وفقاً لأحكام القانون، لما كان ذلك فإن الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا المشار إليه بقضائه بإنهاء الخصومة - على ما سلف بيانه - لا يكون قد حسم النزاع حول جنسية مورثة الدعية بحكم حائز قوة الأمر المقضى يمنع من طرح النزاع من جديد بشأن إثبات الجنسية أو فيها وبالتالى ينطى قيام أى تناقض بين هذا الحكم والحكم الصادر من محكمة إستئناف القاهرة بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٧٥ فى الإستئناف رقم ٥ لسنة ٩١ قضائية أحوال شخصية أجنبية، الأمر الذى يعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى.

الطعن رقم ٣ لسنة ٥ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٣٩٠ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٣

أن مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائين طبقاً للبند ثالثاً من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ هو أن يكون النزاع قائماً بشأن تنفيذ حكمين نهائين حسماً النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معاً.

الطعن رقم ٢ لسنة ٥ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٤١٥ بتاريخ ١٩٨٤/٦/١٦

أن مناط قيام التنازع الإيجابى على الإختصاص أن تكون الدعوى عن موضوع واحد قد طرحته أمام جهتين من جهات القضاء أو أية هيئة ذات إختصاص قضائى ولم تتخل إحداهما عن نظرها، وإذا كانت جهة القضاء هى الجهة التى تقوم بولاية القضاء، والهيئة ذات الإختصاص القضائى فى مفهوم المادة ٢٥ سالفة الذكر هى كل هيئة خولها المشرع سلطة الفصل فى خصومة بحكم تصدره بعد إتباع الإجراءات

القضائية إلى يحددها القانون، وهي جميعاً جهات قضائية متعددة في نظامنا القضائي، خصها المشرع بالفصل في خصوصيات "موضوعية" ونظم الاختصاص فيما بينها على هدى من أحكام الدستور بحيث إذا تنازعت فيما بينها حول الاختصاص، كانت المحكمة الدستورية العليا هي وحدها صاحبة الولاية في حسم هذا التنازع وتعين الجهة القضائية المختصة، وذلك باعتبارها هيئة قضائية مستقلة وقائصة بذاتها وخارجة عن هذه الجهات القضائية. لما كان ذلك فإن "المسألة الدستورية" لا تندرج ضمن مدلول "الموضوع الواحد" الذي قد يثار بشأن التنازع على الاختصاص "في مفهوم المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا ذلك بأن الدستور هو الذي عين في المادة ١٧٥ منه المحكمة الدستورية العليا مختصة دون غيرها بالفصل في دستورية القوانين واللوائح، وبالتالي فإن الاختصاص بالمسألة الدستورية لا يصح أن يكون محلاً للتنازع بين الجهات القضائية المتعددة، إذ تلتزم كل جهة قضائية - وفقاً للمادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا - إذا ما دافع خصم أمامها بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة وراث جديدة هذا الدفع، أن تفتح هذا الخصم أجلاً ليرفع خلاله الدعوى الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا وأن تدرج في الفصل في الدعوى الموضوعية حتى يفصل في الدعوى الدستورية التي إبتقت من دعوى الموضوع، كما تلتزم هذه الجهة إذا تراءى لها أثناء نظر الدعوى الموضوعية عدم دستورية نص في قانون أو لائحة لازم للفصل في النزاع، أن توقف الدعوى وتحيل الأوراق إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية.

#### الطعن رقم ٢٢ لسنة ١ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٤٢١ بتاريخ ١٩٨٥/١/٥

- إن مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو أن يكون أحد الحكمين صادراً من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائي والآخر من جهة أخرى منها وأن يكون الحكمان قد حسما النزاع وتناظراً بحيث يتعذر تنفيذهما معاً.

- لما كان ذلك، وكانت هذه المحكمة - وهي في مجال الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين - إنما تفاضل بينهما أساساً طبقاً لقواعد الاختصاص بحيث تعدد بالحكم الصادر من الجهة التي لها ولاية الحكم في الدعوى. ومن ثم فإن طلب المدعين عدم الإعتداء بحكم المحكمة الإدارية العليا يكون قائماً على أساس جدير بالرفض. ولا وجه لما أثارته المدعيتان من قصور أسباب هذا الحكم لدى إستجلاء طبيعة الأرض محل النزاع أو مساسه بحجية الحكم الصادر من محكمة الإسكندرية الابتدائية لعدم إختصاص الهيئة العامة للإصلاح الزراعي فيه أو حاجته المدعيتين بحكم الفسخ رغم عدم تسجيله، ذلك أن المحكمة

الدستورية العليا - إذ تفصل في النزاع القائم بشأن تنفيذ الأحكام النهائية المتناقضة - لا تعد جهة طعن في هذه الأحكام ولا تمتد ولايتها إلى تصحيحها أو تقويم عوجها.

الطعن رقم ١ لسنة ٦ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٤٢٨ بتاريخ ١٢/٢١/١٩٨٥

أن مناط قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص - وفقاً للبند "ثانياً" من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩- هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تتغلب إحداهما عن نظرها، أو أن تتغلب كلاهما عنها، وشرط انطباقه بالنسبة إلى التنازع الإيجابي أن تكون الخصومة قائمة في وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين عند رفع الأمر إلى المحكمة الدستورية العليا مما يبرر الإلتجاء إلى هذه المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها والفصل فيها، وهو ما حدا بالمشرع إلى النص في الفقرة الثالثة من المادة ٣١ من قانون المحكمة على أنه يجب على رفع دعوى التنازع على الاختصاص وقف "الدعوى القائمة" المتعلقة به حتى الفصل فيه.

الطعن رقم ١ لسنة ٤ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٤٥٠ بتاريخ ٦/٢١/١٩٨٦

- أن مناط قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص الإيجابي وفقاً لنص الفقرة ثانياً من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تتغلب إحداهما عن نظرها مما يبرر الإلتجاء إلى هذه المحكمة لتعين الجهة المختصة بنظر الخصومة والفصل فيها.

- إذا زال عنصر المنازعة في الخصومة، إنتفت المصلحة في الفصل في دعوى التنازع على الاختصاص المرفوعة بشأنها.

الطعن رقم ٢ لسنة ٧ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٤٠١ بتاريخ ١/٤/١٩٩٢

- مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين، والذي تتعقد للمحكمة الدستورية العليا ولاية الفصل فيه طبقاً لنص البند ثانياً من المادة ٢٥ من قانونها، هو أن يكون أحد المحكمين صادراً من أي جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائي، والآخر من جهة أخرى منها، وأن يكونا قد حسموا النزاع في موضوعه وتناقضا بحيث يتم تنفيذها معاً، مما مؤداه أن النزاع الذي يقوم بسبب التناقض بين الأحكام وتتعقد هذه المحكمة الفصل فيه، هو ذلك النزاع الذي يقوم بين حكمين يتحد بينهما الموضوع ويتناقضا بحيث يكون تنفيذ أحدهما متعارضاً مع تنفيذ الآخر، ودون ذلك فإن مناط قبول الطلب يكون منطوقاً.

- لما كان قضاء هيئة التحكيم أحد طرفي النزاع من الشقة الموضحة حدودها ومعاملها بصحيفة الدعوى، إنما صدر عنها - وعلى ما يبين من منطوق حكم هيئة التحكيم وأسبابه المرتبطة بهذا المنطوق ارتباطاً لا يقل التجزئة - في الشق المستعمل من النزاع على ضوء ما استبان لها من فحص ظاهر الأوراق المطروحة عليها ودون قضاء قاطع في شأن مضمونها، في حين تمحض الحكم الاستثنائي بعدم التعرض في الشقة عينها للطرف الآخر، عن قضاء فاصل في توافر الشروط التي يتطلبها القانون في دعوى منع التعرض، وهي شروط تحققها المحكمة بلوغاً لغاية الأمر فيها، وقوامها استمرار الحيازة الأصلية دون الحيازة العرضية - وباعتبارها واقعة مادية يجوز إثباتها بكل الطرق ولو بإحالة دعوى منع التعرض إلى التحقيق - لمن يدعيها هادئة ظاهرة مدة سنة على الأقل سابقة على وقوع تعرض ينطوي على معارضة الحائز في حيازته بحيث لا يبقى بعد الفصل فيها نزاع يتردد بين أطرافها في نطاق موضوعها، ومن ثم لا تكفل دعوى التعرض الحماية للحق في ذاته ولا يجوز دفعها بالارتكان إليه ولا يقف القاضي بصدها عند ظاهر الأوراق، بل يحصر عند الفصل فيها شروط وضع اليد التي تخول رفعها. إذ كان ذلك، فإن النزاع موضوع الحكمين المدعى تناقضهما لا يكون متحداً في موضوعه، ولا يستتبع بالتالي هذه المحكمة للفصل في قالة التناقض بصده، الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى.

- مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تفيد حكمين نهائين متناقضين طبقاً للبند ثالثاً من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا هو أن يكون أحد الحكمين صادراً من أى جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائي والآخر من جهة أخرى منها وأن يكون قد حسماً النزاع في موضوعه، وتناقضاً بحيث يتصلو تفيلهما معا - وليس من بين هاتين الجهتين المحكمة الدستورية العليا، ذلك أن هذه المحكمة - وبوصفها هيئة القضائية العليا - هي التي تفصل بأحكامها النهائية التي لا يجوز الطعن فيها في قالة التناقض بين حكمين نهائيين، وهي التي تعين أحقهما به، اعتبارها طرفاً في هذا التناقض أو إحقاقها على النزاع المتعلق به، مودوداً أولاً بأن ولايتها في المسائل التي تدخل في اختصاصها هي ولاية منفردة لا مزاحمة ليها، وقلوها في شأنها هو القول الفصل، وليس لها بالتالي أن تقض قضاء صادراً عنها ولا أن تراجعها فيه أى جهة ولو كانت قضائية، ومن ثم تصبح أحكامها عسبة على الرجوع عنها بما لا يجوز معه اعتبارها حداً للتناقض المنصوص عليه في البند ثالثاً من المادة ٢٥ من قانونها، وإلا ما غ تغليب قضاء جهة أخرى عليها. ومردود ثانياً: بأن هذه المحكمة حين تباشر اختصاصها بالفصل في التناقض المدعى به بين حكمين نهائين صادرين عن جهتين ونظرتها الموضوعية حين تقول كلمتها في هذا النزاع، وشرط ذلك ألا تكون أحكامها طرفاً ليها. ومردود ثالثاً: بأن المشرع إختص هذه المحكمة بالفصل في دعوى التناقض المنصوص عليها في البند ثالثاً من المادة ٢٥ من قانونها. ولو صح القول بأن أحكامها يمكن أن يقوم بها

هذا التناقض، لاستحالة أن يكون تشكيلها - عند الفصل فيه - مقصوراً على قضاتها صوتاً لأحكام الدستور التي ينافيها أن تكون الجهة التي اسند إليها المشرع ولاية الفصل في نزاع معين فضلاً قضائياً هي ذاتها المعبرة خصماً فيه، ولأضحى معنيها بالتالي أن يكون الفصل في التناقض المدي به موكولاً إلى محكمة قائمة بذاتها تستقل بتشكيلها عن المحكمة الدستورية العليا، أو على الأقل ألا تكون الغلبة فيه لقضاتها. ومردود رايها بأن هذه المحكمة حين تفصل في النزاع القائم في شأن تنفيذ حكمين نهائين، فإنها تفاضل بينهما طبقاً لقواعد الاختصاص التي قام المشرع بتوزيعها بين الجهات القضائية المختلفة تحديداً لولاية كل منها، وليس من بين هذه الجهات، المحكمة الدستورية العليا التي تخرج عن محيطها بعد أن أفرد لها الدستور فصلاً مستقلاً عن السلطة القضائية بهيئاتها المختلفة ومحاكمها المتعددة، بما مؤداه عدم جواز اعتبار هذه المحكمة جهة قضاء في تطبيق أحكام البند ثالثاً من المادة ٢٥ من قانونها.

#### الطعن رقم ٣ لسنة ١٢ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٤١٠ بتاريخ ١٩٩٢/١/٤

مناط قبول دعوى تنازع الاختصاص - وفقاً للبند " ثانياً " من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تتخلى إحدهما عن نظرها أو تتخلى كلاهما عنها. وشرط انطباقه بالنسبة إلى التنازع الإيجابي هو أن تكون الخصومة قائمة في وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين وأن تكون كل منهما قد تمسكت باختصاصها بنظرها عند رفع الأمر إلى المحكمة الدستورية العليا مما يبرر الانحصار إلى هذه المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها والفصل فيها. لما كان ذلك، وكانت الأوراق المرفقة بصحيفة الدعوى لا تدل بذاتها على أن دعوى الموضوع الواحد مرفوعة بالفعل أمام جهتين قضائيتين، ولا تكشف كذلك عما اتخذته كل من الجهتين المدي تنازع الاختصاص بينهما من قرارات أو إجراءات في شأن النزاع المطروح عليها ولا تفصح بالتالي عما إذا كانت هاتين الجهتين قد قضيتا باختصاصهما بنظره، أم أنهما تخلتا عنه، وليس ذلك إلا تجهيلاً بالتنازع الذي يستتبع ولاية هذه المحكمة للفصل فيه، الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى.

#### الطعن رقم ١ لسنة ١٣ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٤١٨ بتاريخ ١٩٩٢/٢/١

عدم إرفاق المدي بطلبه تعيين جهة القضاء المختصة وفقاً لحكم المادتين ٣٤، ٣١ من قانون المحكمة الدستورية العليا، ما يدل على أن كلا من جهتي القضاء قد قضت باختصاصها بنظر المنازعة المطروحة أمامها أو مضت في نظرها بما يفيد عدم تحليها عنها حتى يمكن القول بتمسك كل منهما باختصاصها لإجراء لا يفني عنه ما قدمه المدي من مستندات تفيد إقامة المنازعة المطروحة أمام كل من جهتي القضاء أو

أن الدعوى متداولة بالجلسات أمام إحداهما، إذ لا يبين من تلك المستندات عمس كل منهما باختصاصها بما يترتب عليه من قيام تنازع إيجابي على الاختصاص بينهما يستنهض ولاية هذه المحكمة للفصل فيه، الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى.

الطعن رقم ١٤ لسنة ٨ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٤٢٢ بتاريخ ١٩٩٢/٣/٧

مناط قبول طلب الفصل فى تنازع الاختصاص وفقا للبند "ثانيا" من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا، هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى ولا تتخلى إحداهما عن نظرها أو تتخلى كلاهما عنها - وشرط انطباقه بالنسبة إلى التنازع الإيجابي هو أن تكون الخصومة قائمة فى وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين عند رفع الأمر إلى المحكمة الدستورية العليا، مما يبرر الالتجاء إلى هذه المحكمة بتعين الجهة المختصة بنظرها والفصل فيها، وهو ما حدا بالمشرع إلى النص فى الفقرة الثالثة من المادة ٣١ من قانون المحكمة المشار إليه على أنه يترتب على تقديم الطلب وقف الدعاوى القائمة المتعلقة به حتى الفصل فيه، ومن ثم يتحدد وضع دعوى تنازع الاختصاص أمام المحكمة الدستورية العليا بالحالة التى تكون عليها الخصومة أمام كل من جهتى القضاء المدعى بتنازعهما على الاختصاص فى تاريخ تقديم طلب تعين جهة القضاء المختصة إلى هذه المحكمة، ولا اعتداد بما تكون أى من جهتى القضاء مالفى الذكر قد أغلته من إجراءات أو أصدرته من قرارات قالية لهذا التاريخ.

الطعن رقم ٨ لسنة ١١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٤٣٩ بتاريخ ١٩٩٢/٣/٧

- نهائية الأحكام الصادرة بالإختصاص أو بعدم الإختصاص أو صيرورتها بأنه لا تعتبر شرطا لقبول الطعن فى تنازع الإختصاص إيجابيا كان هذا التنازع أو سلبيا، ذلك أن المشرع لم يستلزم نهائية الأحكام إلا فى الحالة المنصوص عليها فى البند ثالثا من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا وهى التى يقوم فيها النزاع بشأن تنفيذ حكمين متناقضين.

- مناط قبول طلب الفصل فى تنازع الإختصاص طبقاً للبند ثانيا من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى ولا تتخلى إحداهما عن نظرها أو تتخلى كلاهما عنها.

الطعن رقم ١٥ لسنة ٩ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٤٥٦ بتاريخ ١٩٩٢/٥/١٦

إن النزاع القائم بين الشركة المدعة والمدعى عليهم يدور حول أحقيتهم فى ملكية العقارات المدعى بها والذى أدرجها قرار التقييم ضمن عناصر الشركة المؤتممة، وأن هذا النزاع- مع وحدة موضوعه - لا يزال

مردد أمام جهتي القضاء العادي والإداري، وأن كلا منهما تمسكت فيها صدر منها من قضاء باختصاصها بنظر هذا النزاع، وذلك ما يتحقق بمناط قبول الفصل في تنازع الاختصاص الإيجابي.

الطعن رقم ٩ لسنة ١١ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٤٧٩ بتاريخ ١٦/٥/١٩٩٢

إن مناط قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص الإيجابي، وفقاً للبند "ثانياً" من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تتخلى إحداها عن نظرها.

الطعن رقم ٥ لسنة ٦ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٤٢٧ بتاريخ ١٣/١/١٩٨٧

المحكمة الدستورية العليا ليست من الجهات التي يور التنازع على الإختصاص فيما بينها، بل هي الهيئة القضائية العليا التي ناط بها القانون ولاية حسم التنازع على الإختصاص، وتحديد الجهة القضائية المختصة عندما تنازع دعوى الموضوع الواحد أكثر من جهة قضائية واحدة وتكون أحكامها هي الواجبة التنفيذ، ولو تعارضت مع أحكام الجهات القضائية الأخرى، ومن ثم فإن الدعوى المؤسسة على قيام تنازع بينها وبين جهة من الجهات القضاء لا تكون مقبولة .

الطعن رقم ٩ لسنة ٩ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٤٩٢ بتاريخ ٦/١/١٩٩٠

إن الثابت من الأوراق أن المحامي الذي أودع صحيفة الدعوى " المدعى الأول " لم يقدم سند وكتائنه عن المدعية الثانية عند الإبداع وحتى إقفال باب المرافعة في الدعوى، ولا يغني عن ذلك مجرد تقديم صورة فوتوغرافية لتوكيل صادر له من والدة المدعية الثانية بصفتها وكيلة عنها، ذلك أنه فضلاً عن أن الصورة الفوتوغرافية للورقة الرسمية لا حجية لها في الإثبات ما لم تكن صادرة من الموظف المختص بإصدارها، فإن التوكيل غير صادر عن المدعية الثانية بل من وكيلة عنها بموجب توكيل مشار إليه فيه، وكان لا يغني عن ذلك مجرد ذكر رقمه في التوكيل الصادر من وكيلة المدعية الثانية إلى المحامي بل يعين تقديم سنده إلى المحكمة حتى تتحقق بما إذا كان يشمل الإذن في توكيل المحامين ومداها، هذا بالإضافة إلى إنتهاء الوكالة بوفاة الموكله حسبما هو ثابت من الحكم الصادر من محكمة إستئناف القاهرة. ومن ثم فهو لم يثبت وكتائنه عن المدعية الثانية، وبالتالي يعين الحكم بعدم قبول الدعوى .

الطعن رقم ٦ لسنة ٧ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٤٩٩ بتاريخ ٣/٢/١٩٩٠

- إن مناط قبول دعوى الفصل في تنازع الإختصاص - وفقاً للبند " ثانياً " من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الإختصاص القضائي ولا تتخلى إحداها عن نظرها



أو أن تتخلى كلتاها عنها - وشرط إنطباقه بالنسبة إلى التنازع الإيجابي أن تكون الخصومة قائمة في وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين عند رفع الأمر إلى المحكمة الدستورية العليا مما يبرر الإلتجاء إلى هذه المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها والفصل فيها .

- لما كان من المقرر أن المحكمة الإدارية العليا هي جهة الطعن التي ينتهي إليها ما يصدره مجلس تأديب العاملين بالجامعات من غير أعضاء هيئة التدريس في المسائل التأديبية المعروضة عليه، فإن التنازع بين هاتين الجهتين لا يعتبر قائماً بين جهتين من جهات القضاء في تطبيق البند " ثانياً " من المادة " ٢٥ " من قانون المحكمة الدستورية العليا، مما يتعين معه بعدم قبول الدعوى .

#### الطعن رقم ١٠ لسنة ٩ مكتتب قننى ٤ صفحة رقم ٥١٩ بتاريخ ١٩٩٠/٤/٧

مناط قبول دعوى الفصل فى تنازع الاختصاص الإيجابى - وفقاً للبند " ثانياً " من المادة " ٢٥ " من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩، هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى ولا تتخلى إحداها عن نظرها.

#### الطعن رقم ١١ لسنة ٨ مكتتب قننى ٤ صفحة رقم ٥٤٠ بتاريخ ١٩٩١/٢/٢

المشروع إذ ناط بالمحكمة الدستورية العليا - دون غيرها - الفصل فى تنازع الاختصاص الولائى بتعيين الجهة القضائية المختصة وفق المادة " ٢٥ " من قانون المحكمة، متى رفعت الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى، وتخلت كلتاها عن نظرها فإن مقتضى الحكم الصادر من هذه المحكمة بتعيين الجهة المختصة، هو إسباغ الولاية من جديد على تلك الجهة بحيث تنترم بنظر الدعوى غير مفيدة بسبق قضائها بعدم الاختصاص، ولو كان هذا الحكم قد أصبح نهائياً .

#### الطعن رقم ٢ لسنة ١٠ مكتتب قننى ٤ صفحة رقم ٥٤٤ بتاريخ ١٩٩١/٢/٢

مناط قبول دعوى الفصل فى تنازع الاختصاص الإيجابى - وفقاً للبند " ثانياً " من المادة " ٢٥ " من قانون المحكمة الدستورية العليا هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى، ولا تتخلى إحداها عن نظرها، وشرط إنطباقه، هو أن تكون الخصومة قائمة فى وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين عند رفع الأمر إلى المحكمة الدستورية العليا، مما يبرر الإلتجاء إلى هذه المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها والفصل فيها، وهو ما حدا بالمشروع إلى النص فى الفقرة الثالثة من المادة " ٣٩ " من قانون المحكمة، على أنه يترتب على تقديم الطلب، وقف الدعاوى القائمة المتعلقة به، حتى الفصل فيه، ومن ثم يتحدد وضع دعوى تنازع الاختصاص أمام المحكمة الدستورية العليا بالحالة التى تكون عليها الخصومة أمام كل من جهتى القضاء المدعى بتنازعهما على الاختصاص فى تاريخ

تقديم طلب تعيين جهة القضاء المختصة إلى هذه المحكمة، ولا إعتداد بما تكون أى من جهتى القضاء سالفى الذكر قد إتخذته من إجراءات، أو أصدرته من قرارات تالية لهذا التاريخ .

الطعن رقم ٢ لسنة ١٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٥٤٤ بتاريخ ١٩٩١/٢/٢

لئن كان الثابت من الأوراق، أن محكمة القضاء الإدارى قد فصلت فى الشق المستعجل من الدعوى برضى طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه، مما يبنى عن تمسك جهة القضاء الإدارى بإختصاصها بالفصل فى المنازعة المطروحة عليها، وكان المدعون لم يرفقوا بطلب تعيين جهة القضاء المختصة وفقاً لحكم المادتين "٣١"، "٣٤" من قانون المحكمة الدستورية العليا ما يدل على أن جهة القضاء العادى قد قضت بإختصاصها بالفصل فى المنازعة المطروحة أمامها، أو مضت هى الأخرى فى نظرها بما يفيد عدم تحليلها عنها حتى يمكن القول بتمسكها بإختصاصها، ولا يبنى عن ذلك الشهادة المقدمة مع الطلب بأن الدعوى مقيدة بجدول محكمة جنوب القاهرة الابتدائية وموجلة لنظرها، ذلك أن هذه الشهادة لم تتضمن ما يفصح عن تمسك تلك المحكمة بإختصاصها بنظر الدعوى، ومن ثم فإن دعوى التنازع فى تاريخ رفعها تكون قد حلت بما يدل على قيام تنازع إيجابى على الإختصاص بين جهتى القضاء العادى والإدارى يستنهض ولاية هذه المحكمة للفصل فيه، الأمر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

الطعن رقم ١٣ لسنة ٨ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٥٥٢ بتاريخ ١٩٩١/٣/٢

مناط قبول الفصل فى تنازع الإختصاص وفقاً للبند ثانياً من المادة "٢٥" من قانون المحكمة الدستورية العليا، هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الإختصاص القضائى، ولا تتغلب إحداها عن نظرها أو تتغلب كلاهما عليها. وشرط إنطباقه بالنسبة إلى التنازع الإيجابى هو أن تكون الخصومة قائمة فى وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين عند رفع الأمر إلى المحكمة الدستورية العليا مما يبرر الإلتجاء إلى هذه المحكمة لتعين الجهة المختصة بنظرها والفصل فيها، وهو ما حدا بالمشرع إلى النص فى الفقرة الثالثة من المادة "٣١" من قانون المحكمة المشار إليه، على أنه يترتب على تقديم الطلب وقف الدعاوى القائمة المتعلقة به حتى الفصل فيه، ومن ثم يتحدد وضع دعوى تنازع الإختصاص أمام المحكمة الدستورية العليا بالحالة التى تكون عليها الخصومة أمام كل من جهتى القضاء المدعى بتنازعهما على الإختصاص فى تاريخ تقديم طلب تعيين جهة القضاء المختصة إلى هذه المحكمة، ولا إعتداد بما تكون أى من جهتى القضاء سالفى الذكر قد إتخذته من إجراءات أو أصدرته من قرارات تالية لهذا التاريخ .

إن عدم إرفاق المدعية بصحيفة دعوى النزاع - وفقاً للمادة "٣١" من قانون المحكمة الدستورية العليا - ما يدل على أن محكمة القضاء الإدارى قد قضت باختصاصها بالفصل فى المنازعة المطروحة عليها، أو مضت فى نظرها بما يفيد عدم تخليها عنها، حتى يمكن القول بأن هناك تنازُعاً إيجابياً على الاختصاص بين جهتى القضاء العادى والإدارى يستتضى ولاية هذه المحكمة للفصل فيه - ولا ينال من ذلك الشهادة التى أرفقتها المدعية بصحيفة هذه الدعوى والتى تدل على أن الدعوى الإدارية لا تزال أمام محكمة القضاء الإدارى فى مرحلة التحضير بهيئة مفوضى الدولة، ذلك أنه من المقرر وفقاً لأحكام المادتين "٢٧"، "٢٩" من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن المنازعة الإدارية فى شقها الموضوعى لا تعتبر مطروحة للفصل فيها على جهة القضاء الإدارى إلا بعد أن تقوم هيئة مفوضى الدولة بتحضيرها وتهيتها للمرافعة على ضوء الطلبات الختامية التى أهداها الخصوم ثم تقدم تقريراً مسبباً فى نهاية المطاف بالرأى القانونى إلى رئيس المحكمة لتعين تاريخ الجلسة التى تنظر فيها الدعوى، بما مؤداه أن قيام هيئة مفوضى الدولة بتحضير المنازعة الإدارية أو استكمال هذا التحضير وتهيتها للمرافعة لا ينطوى على قضاء من محكمة القضاء الإدارى باختصاصها أو مضيها فى نظر المنازعة المطروحة عليها، إذ لا يتصور صدور قضاء من محكمة القضاء الإدارى فى الشق الموضوعى من المنازعة الإدارية قبل أن تعرض هيئة مفوضى الدولة تقريرها بشأنه مشتملاً على الجوانب الواقعية والقانونية المارة بالنسبة إليه على ضوء الطلبات الختامية فى الدعوى سواء كان هذا القضاء متعلقاً بولايتها بنظر الدعوى، أو صادراً فى موضوعها، الأمر الذى يعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

إن المادة "٣٤" من قانون المحكمة الدستورية العليا تستوجب أن يرفق بطلب الفصل فى تنازع الاختصاص صورة رسمية من الحكمين اللذين وقع فى شأنهما النزاع. لما كان ذلك، وكان الثابت من الأوراق أن المدعى لم يرفق بطلبه إلا صورة رسمية من حكم محكمة القضاء الإدارى وهو أحد حدى النزاع ودون أن يرفق بالطلب صورة رسمية من حكم محكمة القضاء المستعجل وهو الحد الآخر للنزاع بخلاف ذلك ما إضطرته صراحة المادة "٣٤" سالفه الذكر، وهو شرط لا يفتى عنه أن يرفق بالطلب صورة عرفية لحكم القضاء المستعجل أو أن يقدم الصورة الرسمية فى تاريخ لاحق لإيداع الطلب، مما يعين معه إعمال الجزاء المنصوص عليه فى المادة المشار إليها والقضاء بعدم قبول الدعوى .

- مناط قبول دعوى تنازع الاختصاص - وفقاً للبلند "ثانياً" من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا - هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تتخلل إحداها عن نظرها أو تتخلل كلاهما عنها - وشرط إنطباقه بالنسبة إلى التنازع الإيجابي أن تكون الخصومة قائمة في وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين وأن تكون كل منهما قد تمسكت باختصاصها بنظرها عند رفع الأمر إلى المحكمة الدستورية العليا بما يبرر الالتجاء إلى هذه المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها والفصل فيها، وهو ما حدا بالمشروع إلى النص في الفقرة الثالثة من المادة ٣١ من قانون المحكمة المشار إليه على أنه يوجب على تقديم الطلب " وقف الدعاوى القائمة المتعلقة به حتى الفصل فيه "، ومن ثم يتحدد وضع دعوى تنازع الاختصاص أمام المحكمة الدستورية العليا بالخالة التي تكون عليها الخصومة أمام كل من جهتي القضاء المدعى بتنازعهما على الاختصاص في تاريخ تقديم طلب تعيين جهة القضاء المختصة إلى هذه المحكمة، ولا اعتداد ولا عبء بما تكون أي من جهتي القضاء سألني الذكر قد اتخذته من إجراءات وأصدروته من قرارات تالية لهذا التاريخ .

- عدم إرفاق المدعي بطلب تعيين جهة القضاء المختصة وفقاً لحكم المادتين ٣١ و"٣٤" من قانون المحكمة الدستورية العليا ما يدل على أن جهة القضاء الإداري قد لظت باختصاصها بالفصل في المنازعة المطروحة أمامها أو مضت في نظرها مما يفيد عدم تحليها عنها حتى يمكن القول بتمسكها باختصاصها والذي لا يبنى عنه ما قدمه من مستندات تفيد تداول الدعوى بالجلسات أمام محكمة القضاء الإداري دون أن يبين من تلك المستندات تمسكها باختصاصها بما يوجب عليه من قيام تنازع إيجابي على الاختصاص بين جهتي القضاء يستنهض ولاية هذه المحكمة للفصل فيه، الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى.

لما كان مناط قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص وفقاً للبلند [ثانياً] من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تتخلل إحداها عن نظرها أو تتخلل كلاهما عنها، وكان النزاع الموضوعي لم يطرح إلا أمام جهة قضائية واحدة هي جهة القضاء العادي، وكان الطلب الذي يرمى إلى تعيين إحدى المحاكم التي تتبع هذه الجهة باعتبارها المختصة دون غيرها بالفصل في مدى أهلية الرتبة، لا توافر له الشروط التي يتطلبها قانون المحكمة الدستورية العليا لقيام التنازع على الاختصاص وإنما يعد طعنًا على الحكم الصادر في الدعوى الموضوعية، وهو ما لا تتسحب إليه ولاية هذه المحكمة التي لا تعتبر جهة طعن

في الأحكام القضائية ولا تختص بحث مدى مطابقة تلك الأحكام للقانون أو تصحيحها. ومن ثم يكون هذا الطلب غير مقبول.

الطعن رقم ٣ لسنة ١١ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٤٦٧ بتاريخ ١٩٩٣/٧/٦

- مناط قبول طلب الفصل فى تنازع الاختصاص وفقاً للبند ثانياً من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء، أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي، ولا تتخلى إحدهما عن نظرها أو تتخلى كليهما عنها. وشرط انطباقه بالنسبة إلى التنازع الإيجابي هو أن تكون الخصومة قائمة فى وقت واحد أمام الجهتين عند رفع الأمر إلى المحكمة الدستورية العليا مما يبرر الإلتجاء إليها لتعين الجهة القضائية المختصة بنظرها والفصل فيها. وهو ما حدا بالمشروع إلى النص فى الفقرة الثالثة من المادة ٣١ من قانون المحكمة الدستورية العليا على أنه يجب على تقديم الطلب وقف الدعاوى المتعلقة به حتى الفصل فيه. ومن ثم يتحدد وضع دعوى تنازع الاختصاص أمام المحكمة الدستورية العليا بالحالة التى تكون عليها الخصومة أمام كل من جهتى القضاء المدعى بتنازعهما على الاختصاص فى تاريخ تقديم طلب تعيين جهة القضاء المختصة إلى هذه المحكمة. ولا عبرة أو اعتداد بما قد تكون أى من جهتى القضاء مسالفتى الذكر قد اتخذته من إجراءات أو أصدرته من أحكام تالية لهذا التاريخ. متى كان ذلك، فإن هذه المحكمة تلطف عن الإجراءات والأحكام التالية لتاريخ رفع الدعوى إليها.

- متى كان المدعى يستند فى حيازته لعين النزاع إلى عقد إيجار حرر بينه وبين كل من الهيئة العامة للإصلاح الزراعى والإدارة العامة لأملاك الدولة الخاصة، وكانت المنازعة الإدارية التى أقامها - تتضمن طلباً من جهته بوقف وإلغاء القرار الإدارى الصادر بطرح عين النزاع فى المزاed العلنى تمهيداً لإعادة تأجيرها لغيره لما قدرته الجهة الإدارية من أنه يعتبر مقتصباً لعين النزاع متعدياً عليها، وهو ما ينطوى على إنكار من جانبها لصحة العقد المبرم فى شأنها ونفاذه، ومن ثم يكون هذا العقد هو مدار النزاع، والخصومة المرددة فى شأن صحته أو بطلانه هى التى تتحقق بها وحدة الموضوع فى الواقعة المتنازع عليها، ولا يعدو طلب المدعى وقف تنفيذ وإلغاء قرار طرح عين النزاع فى المزاed العلنى، إلا نتيجة رتبها على نفاذ العقد المبرم فى شأنها واستمراره، وعلى تقدير أن هذا القرار ينطوى على تعرض الجهة الإدارية لحيازته القانونية الثابتة.

الطعن رقم ٦ لسنة ٥ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٤٤٠ بتاريخ ١٩٨٦/٣/١

أن مناط قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص - وفقاً للبند "ثانياً" من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تتخلى إحداها عن نظرها، أو أن تتخلى كلاهما عنها، وشرط إنطباقه بالنسبة إلى النزاع الإيجابي أن تكون الخصومة قائمة في وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين عند رفع الأمر إلى المحكمة الدستورية العليا مما يبرر الإلتجاء إلى هذه المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها والفصل فيها، وهو ما حدا بالمشروع إلى النص في الفقرة الثالثة من المادة ٣١ من قانون المحكمة على أنه يترتب على رفع دعوى التنازع على الاختصاص "وقف الدعاوى القائمة المتعلقة به حتى الفصل فيه".

الطعن رقم ١١ لسنة ٤ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٤٤٤ بتاريخ ١٩٨٦/٥/٣

أن مناط قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص وفقاً للبند "ثانياً" من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩، هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تتخلى إحداها عن نظرها أو أن تتخلى كلاهما عنها. وشرط إنطباقه بالنسبة إلى التنازع الإيجابي، أن تكون الخصومة قائمة في وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين عند رفع الأمر إلى المحكمة الدستورية العليا مما يبرر الإلتجاء إلى هذه المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها والفصل فيها، وهو ما حدا بالمشروع إلى النص في الفقرة الثالثة من المادة ٣١ من قانون المحكمة على أنه يترتب على رفع دعوى التنازع على الاختصاص وقف "الدعاوى القائمة" المتعلقة حتى الفصل فيه.

\* الموضوع الفرعي : مناط قبول تنازع الاختصاص السلبي :

الطعن رقم ٤ لسنة ١ مكتب فني ١ صفحة رقم ٢٤٨ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢

- مناط قبول دعوى تنازع الاختصاص السلبي طبقاً للمادة ١٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية التي أحالت إليها المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا، والمادة الأولى من قانون الإجراءات والرسوم أمامها - المقابلين لبند ثانياً من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن ترفع الدعوى عن موضوع واحد أمام جهة القضاء العادي أو جهة القضاء الإداري أو أية هيئة أخرى ذات اختصاص قضائي، وأمام جهة قضاء أو هيئة أخرى ذات اختصاص قضائي وتتخلى كلاهما عن نظرها.

- لما كان المدعى لم يطرح دعواه إلا على جهة قضائية واحدة هي جهة القضاء الإداري، ذلك أن الثابت من كتاب مدير إدارة شئون الضباط للقوات المسلحة المؤرخ ٩ من مارس سنة ١٩٧٢ من المقدم من المدعى أنه موجه إلى زميل له رداً على طلب مقدم إلى لجنة ضباط القوات المسلحة المنعقدة بصفة هيئة قضائية، ولا شأن للمدعى به. وإذا تخلف شرط وحدة الموضوع فيما عرض على تلك اللجنة وما طرح على القضاء الإداري، فإنه لا يقوم ثمة تنازع سلبي في الاختصاص بينهما.

#### الطعن رقم ٨ لسنة ١ مكتب فني ١ صفحة رقم ٢٥٢ بتاريخ ٢/٢/١٩٨٠

تنازع الاختصاص السلبي الذي تتعقد للمحكمة الدستورية العليا ولاية الفصل فيها هو التنازع الذي يقوم بين أكثر من جهة من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي، ولا تقيد ولايتها إلى التنازع بين المحاكم التابعة لجهة واحدة منها، لأنها ليست جهة طعن في تلك الأحكام ولا تتولى تصحيح ما يشوبها من أخطاء. ولما كان الثابت من الأوراق أن إستئناف تصحيح ما يشوبها من أخطاء. ولما كان الثابت من الأوراق أن إستئناف الشوكة المدعية طرح على محكمة الإسكندرية الابتدائية "بهيئة إستئنافية" وعلى محكمة إستئناف الإسكندرية - وهما محكمتان تابعتان لجهة قضاء واحدة هي جهة القضاء العادي - فإن تخلي كل منهما عن نظره لا يشكل تنازعا سلبياً في الاختصاص مما يدخل في ولاية هذه المحكمة الفصل فيه.

#### الطعن رقم ٢٥ لسنة ١ مكتب فني ٢ صفحة رقم ٢٤٤ بتاريخ ١/٢/١٩٨٢

أن تخلي كل من محكمة القضاء الإداري ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية عن نظر ذات النزاع - يتوافر به مناط قبول طلب الفصل في تنازع الاختصاص السلبي، ولا يؤثر في ذلك ما ثبت في الأوراق من أن مويز المدعين سبق أن أقام الدعوى رقم ٦٧٠ لسنة ٢٢ ق أمام محكمة القضاء الإداري - طعناً في ذات القرار الصادر من مجلس المراجعة - وقضى برفضها بتاريخ ٨ إبريل ١٩٦٩، ذلك أن بحث أثر هذا الحكم السابق مما يخص به الجهة التي تعينها هذه المحكمة الفصل في الدعوى.

#### الطعن رقم ١٥ لسنة ٨ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٤١٣ بتاريخ ٢/٢/١٩٩٢

- مناط قبول طلب الفصل في تنازع الاختصاص السلبي وفقاً للبند "ثانياً" من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا، هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي، وأن تخلي كلاهما عن نظرها.

- قواعد الاختصاص الولائي أو المتعلقة بالوظيفة هي التي تحدد جهة القضاء الواجب رفع النزاع أمامها بينما تحدد قواعد الاختصاص النوعي كيفية توزيع الاختصاص الوظيفي بين محاكم الجهة القضائية الواحدة

وذلك بتحديد نصب كل نوع منها في الاختصاص المنوط بالجهة التي تبعها، ومقتضى ذلك ولازمه أن يكون تطبيق قواعد الاختصاص الولائي سابقاً على تطبيق قواعد الاختصاص النوعي، إذ لا محل لأن تخوض المحكمة في بحث اختصاصها النوعي بنظر الدعوى ما لم يكن الفصل فيها داخلياً أصلاً في ولاية الجهة التي تبعها.

- التخلي عن نظر دعوى الموضوع الواحد وفقاً لأحكام البند "ثانياً" من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا يفرض أن ترفع هذه الدعوى أمام محكمتين تابعتين لجهتين قضائيتين مختلفتين، وأن يكون قضاء كل منهما بعدم اختصاصها بنظرها قائماً على أساس انقضاء ولاية الجهة التي تبعها. لما كان ذلك وكان عدم الاختصاص النوعي لا يعد إنكاراً لهذه الولاية، باعتبار أن قواعد هذا الاختصاص هي التي تقوم بتوزيعه بين مختلف أنواع المحاكم داخل الجهة القضائية الواحدة، وكانت محكمة القضاء الإداري قد أقامت لقضاءها بعدم اختصاصها نوعياً بنظر دعوى المخاصمة المرفوعة ضد المدعى عليه على أساس أن المحكمة الإدارية العليا هي التي تختص دون غيرها بالفصل في دعوى المخاصمة المقامة ضد أحد مستشاريها - وهو ما يتفق وصحيح - حكم القانون، فإن التنازع المدعى به لا يكون قائماً بين جهتين قضائيتين في تطبيق أحكام البند "ثانياً" من المادة ٢٥ المشار إليها. ولا يستهض بالتالي ولاية هذه المحكمة للفصل فيه، الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى.

#### الطعن رقم ١ لسنة ١٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٤١٨ بتاريخ ١٩٩٢/٢/١

مناط قبول دعوى تنازع الاختصاص وفقاً للبند "ثانياً" من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الإختصاص القضائي ولا تتخلى إحدهما عن نظرها أو تتخلى كلاهما عنها، وشرط انطباقه بالنسبة إلى التنازع الإيجابي أن تكون الخصومة قائمة في وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين وأن تكون كل منهما قد تمسكت باختصاصها بنظرها عند رفع الأمر إلى المحكمة الدستورية العليا مما يبرر الإلتجاء إلى هذه المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها والفصل فيها، وهو ما حدا بالمشروع إلى النص في الفقرة الثالثة من المادة ٣١ من قانون المحكمة المشار إليه على أن يروى على تقديم الطلب "وقف الدعاوى القائمة المتعلقة به حتى الفصل فيه"، ومن ثم يتحدد وضع دعوى تنازع الاختصاص أمام المحكمة الدستورية العليا بالحالة التي تكون عليها الخصومة أمام كل من جهتي القضاء المدعى بتنازعهما على الاختصاص في تاريخ تقديم طلب تعيين جهة القضاء المختصة إلى هذه المحكمة.



- إن مناط قبول طلب الفصل في تنازع الاختصاص السلبى وفقا للبند "ثانيا" من المادة ٢٥ قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ هو أن تكون الدعوى قد طرحت عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي وتخلت كلتاها عن نظرها، ولما كان ذلك، وكان الثابت بالأوراق أن الدعوى مثار التنازع قد حكم فيها القضاء العادى بعدم الإختصاص ولائياً بنظرها، وقضت محكمة أمن الدولة العليا " طوارئ" - بعد إحالتها إليها بدورها بعدم اختصاصها ولائياً بنظرها، فإن كلا من هاتين الجهتين تكون قد تخلت عن نظر الدعوى، وذلك ما يتحقق به مناط قبول الفصل فى طلب تعيين الجهة المختصة بالفصل فيها.

- إن قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بإعلان حالة الطوارئ، وأمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ بإحالة بعض الجرائم إلى محاكم أمن الدولة " طوارئ" ومنها الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - قد خلا كلاهما - كما خلا أى تشريع آخر - من النص على اختصاص محاكم أمن الدولة المشكلة وفق قانون الطوارئ وحدها - دون سواها - بالفصل فى جرائم القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ آف البيان، وكان من المقرر أن محاكم أمن الدولة، هى محاكم استثنائية يقتصر اختصاصها طبقاً للمادتين السابعة والتاسعة من قانون حالة الطوارئ الصادر بالقرار بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ على الفصل فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التى يصدرها رئيس الجمهورية، أو من يقوم مقامه ولو كانت فى الأصل مؤتممة بالقوانين المعمول بها، وكذلك الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام والى تحال إليها من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه، وكان المشرع لم يسلب المحاكم صاحبة الولاية العامة شيئاً البتة من اختصاصها الأصلى الذى أطلقته الفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ليشمل الفصل فى الجرائم فى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ لم يتعد هذه المحاكم الاختصاص بالفصل فى الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه.

- إن جريمة إحراز سلاح نارى بدون ترخيص المسندة إلى المدعى عليهما، تشكل جنابة يعاقب عليها بالسجن والغرامة طبقاً لنص المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه، وتشرك فى الاختصاص بنظرها مع القضاء العام صاحب الولاية العامة الأصلية، محاكم أمن الدولة العليا المنصوص عليها فى المادة ٧ من قانون حالة الطوارئ المشار إليه، وذلك عملاً "ثالثاً" من المادة الأولى من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١.

- السرقة ياكراه وباستعمال السلاح المنسوبة إلى المدعى عليهما معاقب عليها بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة طبقاً للمواد ٣١٥، ٣١٥، ٣١٦ من قانون العقوبات، كما يعاقب على جريمة الشروع فيها - والمنسوبة كذلك إلى المدعى عليهما - وطبقاً للمادة ٤٦ من ذات القانون - بالأشغال الشاقة المؤقتة إذا كانت عقوبتها الأشغال الشاقة المؤبدة وبالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد على نصف الحد الأقصى المقرر قانوناً أو الحبس إذا كانت العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة، ومن ثم فإن حالة اختصاص هذه المحاكم بهما لارتباطهما بجريمة إحراز سلاح ناري بدون ترخيص لا تتفق والتفسير الصحيح للمادة الثانية من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨٩، والتي يجري نصها على أنه "إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة أو ولعت عدة جرائم مرتبطة بعضها ببعض لغرض واحد، وكانت إحدى تلك الجرائم داخلية في اختصاص محاكم أمن الدولة، فعلى النيابة العامة تقديم الدعوى بمرمتها إلى محاكم أمن الدولة " طوارئ " وتطبق هذه الأحكام المادة ٣٢ من قانون العقوبات، ذلك أن قواعد التفسير الصحيح للقانون تستوجب بحكم الاقتضاء العقلي أن تتبع الجريمة ذات العقوبة الأخف الجريمة ذات العقوبة الأشد المرتبطة بها في التحقيق والإحالة والاختصاص بالمحاكمة وتدور في فلكها، بموجب الأثر القانوني للإرتباط، بحسبان أن عقوبة الجريمة الأشد هي الواجبة التطبيق على الجرمين وفقاً لنص المادة ٣٢ من قانون العقوبات، وإذا كان اختصاص الفصل في جريمة السرقة ياكراه سائلة البيان - وهي ذات العقوبة الأشد - معقوداً بحكمة الجنائيات وحدها، وتشترك محاكم أمن الدولة العليا "طوارئ" مع القضاء العام في الاختصاص بنظر الجريمة ذات العقوبة الأخف وهي جريمة إحراز سلاح ناري بدون ترخيص المسندة أيضاً إلى المدعى عليهما، فإنه يتعين أن تتبع الجريمة الأخيرة الأولى في التحقيق والإحالة والاختصاص بالمحاكمة، وهو ما يوجه نص المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨٩ من رفع الدعوى عن الجرائم المرتبطة إذا كان بعضها من اختصاص المحاكم العادية وبعضها من اختصاص محاكم خاصة أمام المحاكم العادية ما لم ينص القانون على غير ذلك، وهي قاعدة عامة واجبة الإتيان في كل محاكمة جنائية.

الطعن رقم ٣ لسنة ٦ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٥٨٣ بتاريخ ١٩٩١/٥/٤

- مناط قبول طلب الفصل في تنازع الاختصاص السليبي وفقاً للبعد "ثانياً" من المادة "٢٥" من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩، أن تكون الدعوى قد طرحت عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي وتتخلى كليهما عن نظرها. لما كان ذلك، وكان الثابت أن كلاً من جهتي القضاء العادي والإداري قد حكمت بعدم اختصاصها بنظر طلي المدعى التعللين بطلان إجراءات تصفية شركة القاهرة للمأكولات وتعيينه مصفياً

لها، فإن كلاً من هاتين الجهتين تكون قد تخلت عن نظر الدعوى بالنسبة إلى هذين الطلبين، ويتوافر بذلك مناط قبول طلب تعيين الجهة المختصة بالفصل فيها .

- لما كانت شركة القاهرة للماكولات من الشركات التجارية وتعتبر من أشخاص القانون الخاص وتخضع لأحكامه، ومن لم فإن منازعة المدعي المثارة بطلية التعلقين بطلان إجراءات تصفيها وتعيينه مصفياً لها تعد من منازعات القانون الخاص، ولا تعتبر من المنازعات الإدارية، دون أن يغير من ذلك صدور قرار وزير التمييز بتعيين المدعي عليه الثاني مصفياً للشركة، ذلك أن مجرد صدور قرار معين من جهة إدارية لا يخلع عليه في كل الأحوال وبحكم اللزوم وصف القرار الإداري، وإنما يلزم حتى يتحقق له هذا الوصف أن يكون كذلك بحسب موضوعه وفحواه، فإذا ما دار القرار حول مسألة من مسائل القانون الخاص كتصفية إحدى الشركات الخاضعة لأحكامه وتعيين مصف لها، خرج القرار من عداد القرارات الإدارية أياً كان مصدره، ومهما كان موقعه في مدارج السلم الإداري. وإذا كانت تلك المنازعة ليست من المنازعات الإدارية ولا تنصب على قرار إداري لأنها لا تدخل في اختصاص جهة القضاء الإداري، وإنما تختص بالفصل فيها جهة القضاء العادي صاحبة الولاية العامة، وهو ما يتعين القضاء به، ولا يؤثر في ذلك سبق قضاء محكمة شمال القاهرة الابتدائية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى، ذلك أن المشرع إذ ناط بالمحكمة الدستورية العليا - دون غيرها - الفصل في تنازع الاختصاص الولائي بتعيين الجهة القضائية المختصة وفق المادة "٢٥" من قانونها فإن مقتضى الحكم الصادر منها بتعيين هذه الجهة إسباغ الولاية عليها من جديد بحيث تلتزم بنظر الدعوى غير مقيدة بسبق قضائها بعدم الاختصاص، ولو كان هذا الحكم قد أصبح نهائياً.

#### الطعن رقم ٨ لسنة ١٢ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٤٥٠ بتاريخ ١١/٧/١٩٩٢

إن مناط قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص السلي - وفقاً للبند ثانياً من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي وتتغلب كلتاها عن نظرها، لما كان ذلك، وكان المشرع قد إخص محاكم أمن الدولة الجزئية والعليا المشكلة وفقاً لنص المادة ٧ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ بالفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي أصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه. كما عولتها المادة التاسعة منه الفصل في الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام والحالة إليها من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه وكان البين من مادته العاشرة أن أحكام القوانين الممول بها لا يجرى تطبيقها على تحقيق القضايا التي يدخل الفصل فيها في اختصاص محاكم أمن الدولة "طوارئ" ولا على إجراءات نظرها والحكم فيها

وتنفيذ العقوبات المقررة بها، إلا إذا خلا القرار بقانون المشار إليه أو الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية تطبيقاً له من تقرير أحكام على خلافها تنظم هذه المسائل ذاتها، وكانت مادته الحادية عشرة تقرر نهائية الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية وعدم جواز الطعن فيها بأي وجه، وكانت مادته الرابعة عشرة تحول رئيس الجمهورية - عند عرض الحكم عليه - أن يحذف العقوبة المحكوم بها، أو أن يبدل بها عقوبة أخرى أقل منها، أو أن يلغى كل العقوبات أو بعضها أياً كان نوعها أصلية كانت أو تكميلية أو تبعية، أو أن يوقف تنفيذ العقوبات المحكوم بها كلها أو بعضها، أو أن يقرر إلغاء الحكم مع حفظ الدعوى أو مع الأمر بإعادة المحاكمة أمام دائرة أخرى، وكانت مادته الخامسة عشرة قد ناطت برئيس الجمهورية - بعد التصديق على الحكم بالإدانة - أن يلغى الحكم مع حفظ الدعوى أو أن يحذف العقوبة أو أن يوقف تنفيذها وفقاً لما هو مبين بالمادة السابقة وذلك كله ما لم تكن الجريمة الصادر فيها الحكم جنائية قتل عمد أو إشراك فيها، متى كان ذلك، فإن محكمة أمن الدولة الجزئية "طوارئ" تكون محكمة إستئنافية غير تابعة لجهة القضاء العادي، ولا هي جزء من نسيجه، إذ تستقل بمختصاصها التي لا تندمج بها في إطار النظام القانوني الحاكم للنسيج، وبوجه خاص فيما يتعلق بتشكيلها والإجراءات المتبعة أمامها وخضوع أحكامها لتصديق رئيس الجمهورية، وإمتناع الطعن عليها أمام أية جهة بأي وجه، وجواز إبدال العقوبات التي قررتها بما هو أقل منها أو تخفيضها أو إلغائها كلية أو جزء منها، وبالتالي يكون الحكمان محل النزاع المائل صادرين من محكمتين تابعتين لجهتين قضائيتين مختلفتين، وهو ما يقوم به مناط تعيين الجهة المختصة من بينها لنظر النزاع على ما يقضى به البند ثانياً من المادة "٢٥" من قانون المحكمة الدستورية العليا .

- عملاً بنص المادة السابعة من القرار بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ تفصل محاكم أمن الدولة الجزئية والعليا في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه. وكان رئيس الجمهورية قد أصدر الأمر رقم ١ لسنة ١٩٨١ وأحال به إلى محاكم أمن الدولة "طوارئ" الجرائم التي حددها هذا الأمر حصراً وهي "أولاً" : الجرائم المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني والثاني مكرراً من الكتاب الثاني، وفي المواد ١٧٢، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٩ من قانون العقوبات. "ثانياً" الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٦٣ إلى ١٧٠ من قانون العقوبات بشأن تعطيل المواصلات، "ثالثاً" : الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له. "رابعاً" : الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر وفي القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٣ بشأن الإجماعات العامة والمظاهرات، وفي القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٩ الخاص بحفظ النظام في معاهد التعليم، وفي القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢

بشأن حماية الوحدة الوطنية، وفي القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن حماية حرية الوطن والمواطن، وفي القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية والقوانين المعدلة له. " خامساً " : الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسجير الجبرى وتحديد الأرباح والقرارات المخفلة له، لما كان ذلك وكانت الجريمة - التي رفعت عنها الدعوى الجنائية - تتعلق بمن يزاولون مهنة تجارة القطن دون قيد اسمائهم بسجل المشتغلين بهذه التجارة في الداخل، وكانت هذه الجريمة ذاتها لا تدخل في عداد الجرائم التي أحاطها هذا الأمر إلى تلك المحاكم، لأن محكمة أمن الدولة الجزئية " طوارئ " تكون غير مختصة بنظرها، ويدخل الفصل فيها، وعملاً بالمادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والمادتين ٢١٥ و ٢١٦ من قانون الإجراءات الجنائية - في اختصاص المحاكم ذات الولاية العامة وهي - في نطاق الدعوى الماثلة - محكمة جنتح ديوب نجم .

الطعن رقم ٥ لسنة ١٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٤٩٣ بتاريخ ١٩٩٣/٢/٦

مناط قبول طلب الفصل في تنازع الاختصاص السلبى وفقاً للبند " ثانياً " من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ أن تكون الدعوى قد طرحت عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى وتخلت كلتاهما عن نظرها. ومضى كان الغابت أن كلا من جهتي القضاء العادى والإدارى قد إنتهيتا إلى الحكم بعدم اختصاصهما بنظر الدعوى الموضوعية، لأن ذلك يعد تنازعا سلبيا على الإختصاص بين جهتين قضائيتين يتوافر به مناط قبول طلب تعيين الجهة المختصة من بينهما بالفصل فيه.

## جامعات

\* الموضوع الفرعي : التعليم العالي هو ركيزة المجتمع :

الظعن رقم ١٠٦ لسنة ٦ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٢٢٩ بتاريخ ١٩٨٥/٦/٢٩

إن التعليم العالى - بجميع كلياته ومعاهده - يشكل الركيزة الرئيسية لتزويد المجتمع بالمتخصصين والفنيين والخبراء الذين تقع على عواتقهم مسؤولية العمل فى مختلف مجالاته، فيعين أن يرتبط فى أهدافه وأسس تنظيمه بحاجات هذا المجتمع وإنجاحه، وهو ما تطلبت صراحة المادة ١٨ من الدستور المشار إليها، ورددته المادة الأولى من قانون تنظيم الجامعات الصادرة بالقرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ عند تحديثها لرسالة الجامعات بأن يكون التعليم فيها موجهاً لخدمة المجتمع والارتقاء به حضارياً، والإسهام فى رفقى الفكر وتقديم العلم وتمتية العلوم الإنسانية، وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة لضمان تقدم الوطن وتمتية ثروته البشرية والعمل على بعث الحضارة العربية والراث التاريخى للشعب المصرى وتقاليدته الأصلية وذلك كله بما يحقق الربط بين التعليم الجامعى وحاجات المجتمع والإنتاج. لما كان ذلك وكانت الدولة مسؤولة عن كفالة هذا التعليم الذى يخضع لإشرافها حسبما نصت عليه المادة ١٨ من الدستور، وكانت الفرص التى تلتزم بأن تتيحها للراغبين فى الإلتحاق بالتعليم العالى مقيدة بإمكانياتها الفعلية التى قد تقصر عن إستيعابهم جميعاً فى كلياته ومعاهده المختلفة فإن السبيل إلى لفض تراجمهم وتنافسهم على هذه الفرص المحددة لا يتأتى إلا بتحديد مستحقىها وترتيبهم فيما بينهم وفق شروط موضوعية ترد فى أساسها إلى طبيعة هذا التعليم وأهدافه ومتطلبات الدراسة فيه ويتحقق بها ومن خلالها التكافؤ فى الفرص، والمساواة لدى القانون، بما يولد عن تلك الشروط فى ذاتها من مراكز قانونية متماثلة تكشف عن وجه الأحقية والتفضيل بين المتراجمين فى الإنتفاع بهذه الفرص بحيث إذا استقر لأى منهم الحق فى الإلتحاق بإحدى الكليات أو المعاهد العالية وفق هذه الشروط فلا يحمل من بعد أن يفضل عليه من لم تتوافر فيه تلك الشروط، وإلا كان ذلك مساساً بحق قرره الدستور.

\* الموضوع الفرعي : جامعة الأزهر :

الظعن رقم ٢٠ لسنة ١ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٢٠٩ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٤

أنه عما دفعت به الحكومة أيضاً من عدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة تأسيساً على أن شيخ الأزهر هو الذى يملك وحده تمثيل جامعة الأزهر باعتبارها من الهيئات التى يشتملها الأزهر، وأن القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر لم يضيف على جامعة الأزهر شخصية اعتبارية تخولها حق

التقاضي وتميز لرتبها تمثيلها لدى المحاكم، فإنه إذ كانت المادة [٣٩] من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٩١ المشار إليه تنص على أن "يتولى إدارة جامعة الأزهر: ١) مدير جامعة الأزهر [رئيس جامعة الأزهر منذ العمل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٧] ٢) مجلس الجامعة". كما تنص المادة ٤٢ منه على أن "يتولى مدير الجامعة إدارة شئون الجامعة العلمية والإدارية والمالية، وهو الذى يمثلها أمام الهيئات الأخرى...". فإن مؤدى ذلك، أن القانون أسند إلى رئيس الجامعة صفة النيابة عنها فى جميع صلاطاتها بالهيئات الأخرى والتي تدخل فى عمومها الهيئات القضائية، وما يفرع عن هذه النيابة من أهلية التقاضي فيما يتعلق بتلك الصلات ومن بينها التعاقد على شراء معدات لكليات الجامعة وما قد ينشأ عنها من منازعات قضائية، وهو الحال الذى يقتضى إختصاص المدعى بصفته فى الدعوى الموضوعية - وترتب على إثارة الدفع بعدم الدستورية فيها - إقامة المدعى بصفته للدعوى الماثلة، ومن ثم فإن الدفع بعدم قبول المدعى بصفته للدعوى الماثلة، ومن ثم فإن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفوها من غير ذى صفة يكون على غير أساس.

#### **\* الموضوع الفرعى : دبلوم الدراسات التجارية التكميلية :**

الظعن رقم ٥ لسنة ٢ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٢٢٦ بتاريخ ١٩٨١/٤/٤

- بين من تقصى التشريعات المتعاقبة التى نظمت تقسيم دبلوم الدراسات التكميلية التجارية العالية أن وزير المعارف العمومية أصدر فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٦ القرار الوزارى رقم ٧٠٦٦ لسنة ١٩٤٦ بشأن إعادة تنظيم الدراسات التكميلية خريجي مدارس التجارة المتوسطة متضمناً إنشاء دراسات تجارية تكميلية خريجي مدارس التجارة المتوسطة إعتباراً من العام الدراسى ١٩٤٦/١٩٤٧، ثم أرسل فى ٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ كتاباً إلى وزير المالية أوضح فيه أنه بناء على المذكرة التى رفعها المعهد العالى للعلوم المالية والتجارية الذى نظم هذه الدراسات ووضع لها المناهج على إعتبار أنها دراسات عالية، فقد قررت الوزارة بقرارها المذكور إعتبار مؤهل من جاز هذه الدراسات معادلاً للدبلوم الذى يمنحه المعهد العالى للتجارة، وإنتهى إلى طلب إتخاذ الإجراءات اللازمة نحو إقرار إعتبار هذا الدبلوم من الدبلومات العالية يعين الحاصل عليها فى الدرجة السادسة المخفضة بترتب عشرة جنيهات ونصف، وإذا عرض الأمر على مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٨ إبريل سنة ١٩٥٠ وافق على ما طلبته وزارة المعارف العمومية فى هذا الشأن. غير أن المجلس أصدر بتاريخ أول يوليو سنة ١٩٥١ قراراً عدل به عن قراره السابق وقرر منح الحاصلين على هذا المؤهل الدرجة السابعة بترتب شهرى مقداره عشرة جنيهات، ثم ما لبث أن عاد لى ٢٩، ٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ إلى تأكيد قراره الأول بمنحهم الدرجة السادسة براتب مقداره عشرة جنيهات ونصف شهرياً. وفى ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٣ صدر القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات

الدراسية ونص في المادة الأولى منه على أنه "إستثناء من أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة، يعتبر حملة المؤهلات المحددة في الجدول المرفق لهذا القانون، في الدرجة وبالمهية أو المكافئة المحددة للمؤهل كل منهم وفقاً لهذا الجدول....". وقد جاء بالبنـد ٣٣ من الجدول المرفق المشار إليه أن دبلوم التجارة التكميلية العالية قدر له عشرة جنيهات ونصف في الدرجة السادسة.

- مؤدى هذه التشريعات والقرارات أن دبلوم التجارة التكميلية العالية أنشئ في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٦ بقرار وزير المعارف العمومية رقم ٧٠٦٦ لسنة ١٩٤٦، ثم أقر مجلس الوزراء بتاريخ ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠ تقييم وزارة المعارف له تقييماً علمياً باعتباره دبلوماً عالياً، كما أن قرارات المجلس الصادرة في ٩، ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٠ قدرته تقديراً مالياً بمنح حملته الدرجة السادسة بمرتب شهري مقداره عشرة جنيهات ونصف، وإذ صير قانون المعادلات الدراسية بعد ذلك لتصفية الأوضاع السابقة عليه في شأن معادلات الشهادات الدراسية، أقر بدوره هذا التقدير المائي وحل بذلك محل قرارات مجلس الوزراء المشار إليها. ولما كانت قوانين موظفي الدولة السارية آنذاك تعتبر الدرجة السادسة درجة بداية التعيين في الكادر العالي؛ وتجعل منها درجة ترقية فحسب في الكادر المتوسط، وكانت هذه القوانين تشترط للتعين في تلك الدرجة للحصول على دبلوم عال أو درجة جامعية، فإن مقتضى ذلك أن قرارات مجلس الوزراء ومن بعدها قانون المعادلات الدراسية قد أقرت إعتبار دبلوم التجارة التكميلية العالية مؤهلاً عالياً.

- لا يحتاج بأن هذا المؤهل لم يرد بين الشهادات والمؤهلات التي نصت المادة الثالثة من المرسوم الصادر في ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ على صلاحية أصحابها في التقدم للوضوح لوظائف الكادر الإداري والفني العالي، في حين أن البنـد "٢١" من المادة الرابعة من ذلك المرسوم اعتمد هذا المؤهل للوضوح لوظائف الدرجة السابعة الفنية بالكادر الفني المتوسط، ذلك أن المشرع عاد وأصدر القرار الجمهوري رقم ٢٠٢٢ لسنة ١٩٦٤ الذي نص على أن تنقل إلى الكادر العالي "الفني والإداري" جميع الدرجات السادسة فما فوقها في الكادر المتوسط "الفني والكتابي" التي يشغلها موظفون حصلوا حتى نهاية سنة ١٩٥٧ على مؤهلات دراسية قدر لها الدرجة السادسة قبل العمل بمرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣، ثم أصدر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية ونص في مادته الأولى على أن تسرى أحكامه على العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة والمهيات العامة الحاصلين على المؤهلات المحددة في الجدول المرفق به - ومنها مؤهل التجارة التكميلية العالية - ولم تسو حالاتهم طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية بسبب عدم توفر كل أو بعض الشروط المنصوص عليها في المادة الثانية منه، كما نص في مادته الثانية على أن يمنح العاملون المنصوص عليهم في المادة الأولى منه الدرجة والمهية المحددة في الجدول المرفق بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣



سالف الذكر وذلك من تاريخ تعيينهم أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب وأن تدرج مراتبهم وترقياتهم وأقدمياتهم على هذا الأساس، وسوى بذلك بين من عين من حملة دبلوم التجارة الكميلية العالية في الدرجة السادسة براتب شهري مقداره عشرة جنيهات ونصف في ظل قانون المعادلات الدراسية وبين من عين منهم في الدرجة السابعة بالكادر الفني المتوسط طبقاً لمرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ فرغ هؤلاء إلى درجة أولئك على النحو السالف بيانه، وذلك - وكما جاء بمذكرته الإيضاحية - "رغبة في إزالة التفرقة وإعمالاً للمساواة بين من يحملون ذات المؤهل الدراسى الواحد" وهو ما يكشف بوضوح عن إتجاه المشروع منذ سنة ١٩٦٤ إلى إقرار الوضع السابق لحملة هذا المؤهل في ظل قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣، ورغبته في إزالة كل أثر لمرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ في شأن تقييم هذا المؤهل، وبالتالي استمرار إعتباره مؤهلاً عالياً. ولما كان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام قد نص في الفقرة ٣ من المادة الثانية منه على أنه لا يجوز أن يوجب على تطبيق أحكام هذا القانون المساس بالتقييم المألى للشهادات الدراسية المدنية والعسكرية طبقاً للنشريات الصادرة قبل نشر هذا القانون ما لم يكن تطبيق أحكامه الفضل للعامل، فإن مؤدى ذلك وجوب الإعتداد بتقييم دبلوم التجارة الكميلية العالية طبقاً لأحكام قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ وللنقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار إليهما - والصادرين قبل نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - بإعتباره من المؤهلات العالية.

#### **\* الموضوع الفرعى : قرارات المجلس الأعلى للجامعات :**

الظعن رقم ١٠٦ لسنة ٦ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٢٢٩ بتاريخ ١٩٨٥/٦/٢٩

أن الحكومة دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى بالنسبة لقرارات المجلس الأعلى للجامعات الخاصة باستثناء عدد من أبناء محافظات والناطقة النائبة ومحافظات الحدود من شرط المجموع عند الإلتحاق بالكلليات، تأسيساً على أن القواعد التى تتضمنها تلك القرارات ليست من قبيل اللوائح التى تخضع لرقابة المحكمة الدستورية العليا، وإنما هي شروط تعاقدية يتضمنها عقد إدارى قوامه الإلتحاق بالدراسة الجامعية لمن توافر فيه هذه الشروط من أبناء محافظات النائبة ومحافظات الحدود مقابل إلتزامه بالعمل بعد تخرجه في المحافظة التى تبعها، وإلا امتنع قبوله في هذه الدراسة.

وحيث أن هذا الدفع مردود بأن القرارات المشار إليها بما تتضمنه من أحكام عامة مجردة لا تتعلق بأشخاص بذواتهم ولا بوقائع بعينها - إنما تدخل في عموم التشريعات الخاضعة لرقابة هذه المحكمة. ولا ينال من طبيعتها هذه أن يلتزم الطالب المستفيد بأحكامها بالعمل في المحافظة التى يتبعها بعد تخرجه، ذلك

أن هذا الالتزام لا يعدوا أن يكون أحد الشروط التي تتطلبها تلك القرارات لإفادة أبناء المناطق النائية من المعاملة الإستثنائية التي قررتها، ومن ثم يكون الدفع بعدم إختصاص المحكمة على غير أساس متعينا رفضه.

#### \* الموضوع الفرعي : لائحة تنظيم الجامعات :

الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٦ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٢٢٩ بتاريخ ١٩٨٥/٦/٢٩

إن فرض الإلتحاق بالتعليم الجامعي - وهو يمثل الجانب الرئيسي للتعليم العالي - لا تنهيا لجميع الناجحين في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها، وإنما تتوالى هذه الفرص لأعداد منهم يحددها المجلس الأعلى للجامعات في نهاية كل عام جامعي الأمر الذي من شأنه تراحم الناجحين في تلك الشهادة على الفرص المتاحة لهم للإلتحاق بالتعليم الجامعي. وقد تكفلت المادة ٧٥ من اللائحة المشار إليها ببيان ما إرتأته من شروط موضوعية محققة لتكافؤ الفرص بين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها، ولتساويهم لدى القانون، حين ربطت القبول في التعليم الجامعي بترتيب درجات النجاح بينهم في إمتحان تلك الشهادة، بإعتبار أن هذا الإمتحان يتم في إطار مسابقة عامة تجريها الدولة تتيح فيها الفرص المتكافئة لجميع المتقدمين إليها للحصول على تلك الشهادة بما يجعل معيار المقابلة بينهم عند تقدمهم للإلتحاق بالتعليم الجامعي مرتبطاً بالتفوق والجدارة التي يمتاز بها بعضهم على بعض، وهى النتيجة الحتمية للتفاوت القائم بينهم في الملكات والقدرات الذاتية.

## جنسية

### \* الموضوع الفرعي : التعريف بالجنسية :

الطعن رقم ٨ لسنة ٨ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٢٢٤ بتاريخ ١٩٩٢/٣/٧

الجنسية هي رابطة أصلية بين الدولة والفرد يحكم القانون نشأتها وزوالها ويحدد آثارها، وتقوم في الأصل على فكرة الولاء للدولة لتمييز عن غيرها من الروابط القانونية بطابعها السياسي وتنشأ الدولة بإرادتها المنفردة، فتحدد بتشريعاتها الوطنية الأسس والمعايير التي يتعين تطبيقها لتحديد من يعتبر متمتعاً بها، أو خارجاً عن دائرة مواطنتها.

### \* الموضوع الفرعي : الحكم الصادر في دعوى الجنسية :

الطعن رقم ٣ لسنة ٥ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٣٩٠ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٣

لأن الحكمين الصادرين من المحكمة الإدارية العليا بقضائهما بإنهاء الخصومة - لا يكونا قد حسموا النزاع حول الجنسية بحكم حائز قوة الأمر المقضي بمنع من طرح النزاع من جديد بشأن إثبات الجنسية أو نفيها وبالتالي يتنفي قيام أي تناقض بين هذين الحكمين والحكمين الصادرين من محكمة النقض في الطعنين ٣٠ لسنة ١٧ و ٣٠ لسنة ٣٤ في أحوال شخصية الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى.

### \* الموضوع الفرعي : دعوى إثبات الجنسية :

الطعن رقم ٣ لسنة ٥ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٣٩٠ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٣

دعوى إثبات الجنسية - وهي من علاقات القانون العام التي تربط الفرد بالدولة - يقصد بها تقرير مركز قانوني معين يستمد وجوده من نصوص قانون الجنسية ذاته ولا يثبت باتفاق الخصوم وإنما تقضى به المحكمة المختصة وفقاً لأحكام القانون.

## حراسة

• الموضوع الفرعي : أثر مخالفة أوامر فرض الحراسة لقتلون الطوارئ :

الطعن رقم ٥ لسنة ١ مكتب فتى ١ صفحة رقم ١٩٥ بتاريخ ١٦/٥/١٩٨١

ما يثيره المدعون بشأن مخالفة الأوامر الصادرة بفرض الحراسة لأحكام قانون الطوارئ يتعلق بقضاء المشروعية ويخرج عن مجال رقابة الدسورية وبالتالي عن نطاق الدعوى الثالثة، الذي تحدد بالطعن في دستورية النص على أهولة أموال وممتلكات من فرضت عليهم الحراسة إلى ملكية الدولة وعلى تحديد ما يرد إليهم وإلى أسرهم منها، وهو طعن منبت الصلة بما ينتهي إليه القضاء المختص بشأن مشروعية أوامر فرض الحراسة أو عدم مشروعيتها.

• الموضوع الفرعي : التعويض المستحق لرعايا الدول الأجنبية :

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٤ مكتب فتى ٥ صفحة رقم ١٥٠ بتاريخ ٦/٢/١٩٩٣

- جرى قضاء هذه المحكمة على أن ما قرره الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ من استمرار تطبيق أحكام اتفاقيات التعويض المبرمة مع بعض الدول الأجنبية على رعايا هذه الدول الذين خضعوا لتدابير الحراسة المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القرار بقانون، لا يعنى تغييرا في المراكز القانونية هؤلاء الرعايا، بل تظل هذه الاتفاقيات سارية عليهم بصريح نص الفقرة الأولى من المادة الثالثة، وهي اتفاقيات لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للأوضاع المقررة. ومن ثم تكون هذه الفقرة كاشفة عن الأصل العام في التفسير الذي يقضى بعدم إعمال القواعد العامة فيما ورد بشأنه نص خاص، وأنه متى كان ذلك، وكان القرار بقانون المطعون عليه هو القانون العام في شأن تصفية الأوضاع الناشئة عن الحراسة، فإن إعماله يكون واجبا بالنسبة إلى جميع الحالات التي يحددها نطاق تطبيقه عدا ما استضى بنص خاص. وإذا كان المشرع قد تغيا بالفقرة الأولى من المادة الثالثة - وعلى ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ - مجرد تأكيد سريان أحكام الاتفاقيات المشار إليها على رعايا الدول التي أبرمتها، فإن أحكامها تعد نصوصا خاصة واجبة الإعمال في نطاقها استثناء من القواعد العامة لتصفية الحراسات الصادرة بها القانون المذكور. إذ كان ذلك، فإن الاتفاقيات المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القرار بقانون المطعون عليه، تستقل بتحديد التعويض المستحق لرعايا الدول الأجنبية في الحدود المبينة بها، ولا مجال لأعمال القواعد العامة التي أتى بها القرار بقانون المطعون عليه في نطاقها، إذ الخاص يقيد العام.

- الأصل في كل معاهدة دولية - إعمالا لنص المادة ٣١ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات التي تعتبر مصر طرفا فيها- هو أنها ملزمة لأطرافها - ككل في نطاق إقليمه ويتعين دوما تفسير أحكامها في إطار من حسن النية وفقا للمعنى المعتاد لعبارتها، في السياق الواردة فيه" وبما لا يخل بموضوع المعاهدة أو أغراضها".

- من المقرر أن المعاهدة الدولية تعتبر من وجهة نظر أولية كلا لا ينقسم، ووحدة غير قابلة للتجزئة أساسها أن التكامل بين نصوصها كان من الأسس الجوهرية التي أدخلتها الدول أطرافها في اعتبارها عند تصديقها على المعاهدة أو انضمامها إليها ودعاها إلى القبول بأحكامها والالتزام بمضمونها. غير أن هذا الأصل يقيد منه ما دل عليه العمل بين الدول من أن المعاهدات الدولية في تطورها الراهن لا تتناول بالضرورة أحكاما مترابطة لا يجوز فصلها عن بعضها البعض، ولا ترمى دوما إلى معاملتها كوحدة عضوية لا انفصام فيها، ولكنها تواجه أحيانا تنظيما أكثر تعقيدا موضوعه مصالح مختلفة متعددة جوانبها تستقل كل منها عن غيرها، ولا تنظمها بالتالي وحدة تجمعها، وإنما تمتاز في مضمونها والأغراض المقصودة من إرسائها عن بعضها البعض، بما يؤكد ذاتية النصوص المنظمة لكل منها، وإنفرادها بخصائص مقصورة عليها متعلقة بها وحدها، ليؤول أمر النصوص - المنصرفة إلى كل مصلحة منها على حدة - إلى تنظيم خاص لموضوعها مما يقتضي ألا تعامل المعاهدة الدولية- في هذه القروض- كوحدة قائمة بذاتها متكاملة في مجموع أحكامها، وبالتالي يكون مرد الأمر في تجزئة نصوص المعاهدة، أو القبول بها في مجموعها إلى إرادة الدول أطرافها محددة على ضوء ما تكون قد أولته من اعتبار لطبيعة وخصائص المسائل التي تتناولها بالتنظيم، وهو ما رددته اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، ذلك أن القاعدة الأولية في نطاقها هي وحدة نصوص المعاهدة، وهي وحدة عززتها الفقرة الثانية من المادة ٤٤ منها، وذلك فيما قرره من أن السند الذي تركز إليه إحدى الدول وفقا لأحكام هذه الاتفاقية - لنقض معاهدة دولية تكون طرفا فيها أو الإنسحاب منها أو لصليق تنفيذها- لا يجوز الاحتجاج به وإثارته إلا بالنسبة إلى المعاهدة بأكملها. ومع ذلك إذا كان هذا السند منصرفا إلى نصوص بذاتها متعلقا بها وحدها، فإن أثره يقتصر عليها إذا كان ممكنا - في مجال تطبيقها- فصلها عن بقية المعاهدة، ومراعاة شطين : أولهما: ألا يكون قبول الدول الملتزمة بالمعاهدة، لنصوص التي يراد فصلها عنها، من الشروط الجوهرية لموافقتها على التقييد بالمعاهدة في مجموع أحكامها. ثانيهما: ألا يكون المضي في تنفيذ النصوص المتبقية من المعاهدة متطلوبا على مجافاة للعدالة.

- البين من الرجوع إلى أحكام اتفاقية التعويضات المبرمة بين الحكومتين المصرية واليونانية - والتي لا ينازع الخصوم في مضمونها - أنها تناول في " موضوعها" - تقرير التعويضات التي تدفعها حكومة مصر عن الأموال والحقوق والمصالح اليونانية التي مستها القوانين التي عدتها الإغالية في مادتها الثانية سواء

في مجال التأميم أو في نطاق تدابير الحراسة أو في خصوص الإصلاح الزراعي. وقد حدد الطرفان المتعاقدان " - مقاصدها وأغراضها " - بأنها تنوعي إجراء تسوية نهائية مرتبة لزمة الحكومة المصرية - فور أداؤها لتلك التعويضات على النحو المحدد بالاتفاقية - وذلك في مواجهة أية مطالبة يقدمها اليونانيون الذين مستهم القوانين المشار إليها والناشئة عن تطبيقها في حقهم، أو تكون مرتبة عليها. أما عن " نطاق التعويضات ومستحقها وشروط استحقاقها " فقد فصلتها الاتفاقية في مادتها الرابعة التي يبين منها أن الأشخاص الطبيعيين اليونانيين وكذلك الأشخاص المعنوية اليونانية يستحقون عن أموالهم وممتلكاتهم التعويض المقرر بالاتفاقية وفقاً لشروطها وبناء على طلب يقدم منهم أو منها، في حدود مبلغ إجمالي لا يتجاوز ٦٥٪ من قيمتها، وعلى أن نوع التعويضات في حساب خاص لا يفل فائدة بقصد تحويلها إلى اليونان. فإذا كان الأشخاص الطبيعيون اليونانيون مقيمين في مصر، فإن قواعد التحويل المنصوص عليها في الاتفاقية تسري عليهم بمجرد حصولهم على صفة غير المقيم. وتنص الاتفاقية كذلك في مادتها التاسعة على أن تشكل لجنة مشتركة مراقبة تنفيذ الاتفاقية وضمان تطبيق أحكامها - عند الإقتضاء - على وجه مرض. متى كان ذلك، فإن أحكام الاتفاقية في الحدود السالف بيانها تعتبر صفة واحدة متكاملة العناصر، موافقة الأجزاء، تتصل حلقاتها ولا تفصل مكوناتها، ذلك أنها تعكس ما ارتأته الحكومتان المصرية واليونانية نظاماً لتسوية شاملة ونهائية للتعويضات المستحقة للرعايا اليونانيين عن القوانين الصادرة في شأنهم، والمؤثرة في مصالحهم، سواء في مجال التأميم أو تدابير الحراسة أو الإصلاح الزراعي ليحدد التعويض المقرر بها نطاق حقوقهم، - و ليكون التعويض الذي قرره بنصوصها منها لكل نزاع حول مقداره، ومبرراً لزمة الحكومة المصرية في مواجهة الحكومة اليونانية ورعاياها. وإذا كان من المقرر قانوناً أن المعاهدة الدولية يبين تفسيرها في إطار من حسن النية، ووفقاً للمعنى المعتاد لعبارة، في السياق الواردة فيه، وما لا يحل بموضوع المعاهدة أو يتجاوز أغراضها، وكان إعمال الاتفاقية المصرية اليونانية كوحدة لا تقبل التجزئة تتكامل في مجموع أحكامها، هو الذي يعطيها الفاعلية، ويكفل الوفاء بالأغراض المقصودة منها، فإن قالة جواز تبعض أحكامها تكون فائدة لسندها، منافية لما قصده الدولتان المتعاقدتان من إبرامها، ومهددة مفهوم التسوية الشاملة المحدد إطارها ومقدارها توقياً لإثارة أي نزاع جديد من حولها. كذلك فإن ادعاء رعية يونانية بأن له أن يختار من أحكام الاتفاقية المصرية اليونانية ما يراه محققاً لمصلحته، إنما ينحل إلى تخويله الحق في تعديل الاتفاقية الدولية، ونقض الأسس التي تقوم عليها أو التغيير فيها، وتكملتها بقواعد يختارها وهو ما لا تملكه إلا الدولتان المتعاقدتان، وبإراضيهما معاً.

- من المقرر وفقاً لقواعد القانون الدولي أن لكل دولة في علاقاتها بالدول الأخرى، السلطة الكاملة التي تؤثر بها - ومن خلال المعاهدة الدولية التي تكون هي طرفاً فيها - في نطاق الحقوق المقررة لمواطنيها

سواء كان ذلك في إطار حق الملكية أو في مجال الحقوق الشخصية. وتعتبر هذه السلطة الكاملة موازية لحقوقها وواجبها في أن توفر الحماية لمواطنيها، وإن كانت الحقوق التي رتبها المعاهدة الدولية وكذلك التزاماتها، لا تترى إلا على الدول أطرافها في العلاقة فيما بينها، ولا يعتبر التنظيم الوارد بها - وأيا كان مضمونه - منصرفاً إلى مواطنيها.

- متى كانت الاتفاقيات الدولية المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القرار بقانون المطعون عليه، لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقاً للأوضاع المقررة، وكان لا تعرض بين نصوص الاتفاقية المصرية واليونانية وأحكام الدستور، باعتبار أن ما قصده الدولتان المتعاقدتان منها لا يعدو تقرير الأسس المعقولة لتعويض تتحمله الحكومة المصرية بمقداره بالاتفاق مع الحكومة اليونانية في إطار من قواعد القانون الدولي العام، وعلى وجه يعتبر معه هذا التعويض تسوية نهائية لكل الأضرار الناشئة عن تطبيق القوانين المصرية - في المجالات التي عينتها الاتفاقية وحددتها حصراً - على اليونانيين أو الأشخاص المعنوية اليونانية، فإن مناعى المدعين بأن التعويض المقرر بها لا يعدو في بعض صورته أن يكون رمزياً، وأنه أدخل إلى المصادرة، لا يكون لها محل.

#### \* الموضوع الفرعي : التعويض عن تدابير الحراسة :

الطعن رقم ٥٥ لسنة ٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٢٠ بتاريخ ١٩٩٢/٩/٥

إذا كان المشرع قد حدد التعويض عن تدابير الحراسة المستحق هاتين الفتين وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ - وفي الحدود المنصوص عليها فيه - وكان أمر هذا التعويض قد عرض على هذه المحكمة في الدعوى رقم ٨ لسنة ٨ قضائية "دستورية" وخلص قضاؤها في شأنها الصادر في ٧ مارس سنة ١٩٩٢ إلى أن التعويض المقرر وفقاً للفقرة الثانية من المادة الثالثة من القرار بقانون المطعون عليه - في مجال تطبيقها بالنسبة إلى من أسقطت عنهم الجنسية المصرية أو تخلوا عنها - مشروط بالآلا يتجاوز مقداره حداً معيناً، ومؤداه استيلاء الدولة دون مقابل على ما يتجاوز هذا الحد، الأمر الذي يتضمن اعتداء على الملكية الخاصة ومصادرة لها بالمخالفة لحكم المادتين ٣٤، ٣٦ من الدستور، وخروجاً على المادة ٣٧ منه التي لا تجيز تحديد حد أقصى للأموال التي يجوز تملكها في غير نطاق الملكية الزراعية، وقد نشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢ إبريل سنة ١٩٩٢، متى كان ذلك، فإن قضاء هذه المحكمة - فيما فصل فيه - سواء من ناحية العيوب الشكلية أو المطاعن الموضوعية، إنما يجوز حجية مطلقة في مواجهة الكافة، وبالنسبة إلى الدولة بكامل سلطتها وعلى امتداد تنظيماتها المختلفة، وهي حجة تحول بذاتها دون الجادلة فيه، أو السعي لنقضه من خلال إعادة طرحه على هذه المحكمة لمراجعته.

## \* الموضوع الفرعي : الحراسة القضائية :

الطعن رقم ١٨ لسنة ١٣ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٣٠٤ بتاريخ ١٥/٥/١٩٩٣

إذا كان ناظر الوقف على الأعيان التي إعتبر وقفها منتهياً عملاً بنص المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإنهاء الوقف على غير الخيرات - قد عين حارساً قضائياً على الأعيان التي كانت موقوفة، فقد أصبح ملزماً بأن يعمل على حفظها وأن يقوم بإدارتها، ذلك أن الأحكام التي تنظم الحراسة، وبها تتحدد حقوق الحارس ونطاق سلطاته، هي مزاججة بين عقدين هما عقد الوديعة وعقد الوكالة، وإنطاقها معاً على الحارس، مؤداه أن له مهمتين تتمحور إحداهما عن صون المال وحفظه بصفته مودعاً عنده، وتحولة لانيتهما إدارته باعتباره وكيلاً عن أصحابه. وإنماد هذين العقدين معاً لا يدل على أنهما متكاملان في مجال بيان المهمة التي يقوم الحارس عليها، وحدود مسؤوليته، ذلك أن إلتزامه بصون الأموال التي يرعاها أظهر من واجبه كوكيل في إدارتها. ومرد ذلك أن الحراسة في حقيقتها لا تعدو أن تكون صورة خاصة من صور الوديعة، بل هي الصورة الأكثر وقوعاً في العمل. إذ كان ذلك، وكانت وزارة الأوقاف - وعلى ما تقضي به المادة الخامسة والعشرون من القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ بتسليم الأعيان التي تديرها وزارة الأوقاف إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي والمجالس المحلية - هي التي تقوم بمصر الأوقاف المقيدة بسجلاتها باعتبارها أوقافاً أهلية ليس لها مستحقون معلومون، وهي التي تعد الكشوف المتعلقة بها والمتضمنة بيان مقرها ومساحتها وحدودها على أن تنشر بالهيئة التي نظمتها هذه المادة لضمان إعلام كل ذي شأن بها، وكانت هذه المادة عنها قد ألزمت كل ذي شأن بأن يتقدم لوزارة الأوقاف مطالباً باستحقاقه في تلك الأوقاف خلال ستة أشهر من تاريخ النشر، وإلا إعتبر نصيب من لم يتقدم وفقاً خيراً. متى كان ما تقدم، وكان أعمال نص المادة الخامسة والعشرين المشار إليها - فيما تضمنته من إعتبار نصيب كل من لم يتقدم مطالباً باستحقاقه خلال الميعاد المحدد بها وفقاً خيراً - مؤداه إنتزاع الأعيان التي إعتبر وقفها منتهياً من يد الحارس عليها وإخراجها بأكملها من نطاق ولايته، وغل يده عنها، وإنتاقها إلى غير مستحقها، بل والتفويض في طبيعتها بتحويلها من أموال مملوكة يباشر عليها أصحابها كل الحقوق المنفردة عن الملكية، إلى أموال مرصودة على البر موجهة لتحقيق أغراضه، وهو ما يخل بمهمة الحارس كأمين عليها تقع عليه مسئولية أعمال الحفظ التي تلزمها - إلى أن يتم تسليمها إلى أصحابها - بما في ذلك الطعن بعدم دستورية النص التشريعي الذي إنتزع هذه الأعيان من ذويها، وأحال حقوقهم في شأنها عدماً. ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى المائلة لرلها من غير ذي صفة حراً بالرفض .



## \* الموضوع الفرعي: الرد العيني لأموال الخاضعين :

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٤ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٣٠٧ بتاريخ ١٦/٥/١٩٩٢

- إن ما قرره القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بإصدار قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة من أحكام توخى بها تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة على الأشخاص كافة الطبيعيين منهم والاعتباريين، لا يتضمن تعديلاً جوهرياً في الأساس الذي قام عليه القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بالنسبة إلى الأشخاص الطبيعيين، باعتبار أن الأصل الذي أعمله القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ هو أيلولة أموال وممتلكات هؤلاء الأشخاص إلى ملكية الدولة مع تعويضهم عنها في الحدود المنصوص عليها فيه وهي الحدود ذاتها التي إلزمها بالنسبة إلى الأشخاص الاعتباريين كي لا يتجاوز ما يرد إليها من أموالها وممتلكاتها ثلاثين ألف جنيه وآية ذلك ما تضمنته المذكرة الإيضاحية المرافقة لمشروع القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ وكذلك تقرير اللجان المختصة بمجلس الشعب عنه، فقد أفصحا عن الأسس التي أقام عليها هذا المشروع أحكامه ومن بينها النقيض بوجه عام بالحد الأقصى المقرر في القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ - وهو ثلاثون ألف جنيه - وذلك لتحديد قيمة ما يرد عنها أو نقداً باعتبار أن هذا الحد يمثل خطأ اشراكاً قصداً به تدويب الفوارق بين الطبقات، هذا بالإضافة إلى أن شركات التأمين كانت قد استمرت جانباً هاماً من إحتياجاتها في شراء العقارات المبنية التي خضعت للقرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤، واستلزم الحفاظ على مراكزها المالية والقانونية وكفالة استقرارها، وضع الضوابط لرد العيني لبعض العقارات والمنشآت المباعة لجهات الحكومة وما في حكمها بما جرى به نص المادة العاشرة من قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة من استبعاد تلك التي تم تسجيل عقودها، أو التي يتجاوز ثمنها في العقد ثلاثين ألف جنيه من الرد العيني، ما لم يترتب على إلغاء عقود بيعها إنهاء حالة الشيوع مع الجهة المشترية. لما كان ذلك، وكان المشرع قد أقر نص البند "أ" من المادة العاشرة سالفة الذكر - بالنسبة للأشخاص كافة الطبيعيين والاعتباريين - مستلهماً الاعتبارات التي كشفت عنها أعماله التحضيرية، وعلى ضوء مفهوم التعويض الإجمالي الذي قرره المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤، مسبقاً بتقصّاه من الإلغاء عقود البيع الابتدائية المبرمة مع الجهات الحكومية وما في حكمها في شأن الأراضي الفضاء التي تزيد قيمتها على ثلاثين ألف جنيه، بما مؤدها بقاء الأراضي محلها على ملكية الجهات المذكورة دون ردها عنها إلى أصحابها وبغير تعويضهم تعويضاً كاملاً عن قيمتها الحقيقية.

- النص في قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ على تعيين حد أقصى لما يرد قانوناً من الأموال بغية تدويب الفوارق بين الطبقات، إنما يقلص إلى حد كبير الدور

الاجتماعى للملكية، ويتنقص من فرصها فى النهوض بالتنمية فى مجالاتها المختلفة، وينال من الحوافز الفردية فى بناء الثروة وتوظيفها بما لا يخل بمصلحة الجماعة، ويهدر القيم الرفيعة التى يعلو بها قدر العمل ويعيد توزيع ناتجه بما يحد من قدرة المواطن على الإبداع والإبتكار، ويحقق نوعاً من المعاملة الخالصة المنافية بطبيعتها للتقدم، ويناقض فوق هذا مبادئ الشريعة الإسلامية التى تقوم فى جوهرها على صون الملكية وحمايتها من العدوان، وقيم بنيان الجماعة على أسس متخاذة تؤول إلى إنتزاع بعض الأموال من أصحابها فى غير ضرورة ودون تعويض يعادل قيمتها الحقيقية، ويحل التباغض محل التضامن الإجتماعى - والأصل فيه هو التكافل والتعاون المتبادل فى إطار من التعااضد والتزاحم. إذ كان ذلك، وكان الدستور القائم قد عدل عن هذا النهج - بما قرره فى المادة ٤ بعد تعديلها اعتباراً من ٢٢ من مايو سنة ١٩٨٠، وما نص عليه فى المواد ٣٢، ٣٤، ٣٤ - متخذاً من الحماية الفعالة لحق الملكية موطئاً للتطور فى مناحية المختلفة ومن تقرب الفوارق بين الدخول سبباً إلى العدالة الإجتماعية، ومن العدالة فى توزيع الأعباء والتكاليف العامة مدخلاً إلى إنفاذ مبدأ المساواة أمام القانون فى جانب هام من أوجهه المختلفة، ومن مساندة الكسب المشروع وحمايته وتمكين من آفاقه - طريقاً إلى إلغاء الحوافز الفردية توسعه لقرص الاستثمار وضمنا للحد من مخاطره، ومن بناء الاقتصاد القومى وفقاً لخطة تنمية شاملة، ركيزة لزيادة الدخل القومى وفرص العمل، ولضمان حد أدنى للأجور، وحد أعلى لها يحقق تقارباً فى الفروق بينهما، وتلك جميعها قيم اعتنقها الدستور القائم، وأكدها بعد تعديله، ومن ثم يمين أن يكون التنظيم التشريعى لحق الملكية موافقاً لها غير مناقض لمقوماتها، وإلا كان مصادماً للدستور، وهو ما سلكه نص البند "أ" من المادة العاشرة من قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المطعون عليه، بتجاوزه الضوابط التى تضمنتها الدستور فى مجال صون الملكية الخاصة التى لا يجوز المساس بها إلا على سبيل الاستثناء، وفى الحدود والقيود التى نص عليها.

- سبق للمحكمة الدستورية العليا أن قضت بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨١ فى الدعوى رقم ٥ لسنة ١ قضائية "دستورية" بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ فيما نصت عليه من أبولولة أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة طبقاً لأحكام قانون الطوارئ إلى ملكية الدولة وذلك على سند من أن هذه الأبولولة إنما تشكل اعتداء على الملكية الخاصة ومصادرة لها بالمخالفة للمادة ٣٤ من الدستور التى تنص على أن الملكية الخاصة مصونة، والمادة ٣٦ منه التى تحظر المصادرة العامة ولا تجيز المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائى، وأنه لا يباح بأن القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ قد تضمنتا تعويض الخاضعين للحراسة عن أموالهم وممتلكاتهم وأن تحديد هذا التعويض يدخل فى نطاق السلطة التقديرية للمشرع بإعتباره من الملاءمات السياسية التى

يستقل بها، ذلك أن كلا من هذين التشريعين قد تعرض للملكية الخاصة التي صانها الدستور ووضع حمايتها ضوابط وقواعد محددة، الأمر الذي يحتم إخضاعها لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية. وإذا كان القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ قد استعاض عن التعويض الجزائي الذي كانت تقضى به أحكام القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بمد أقصى قدره ثلاثون ألف جنيه، وقرر رد بعض الأموال عينا أو نقداً في حدود هذا المبلغ للشخص، فإنه يكون بما نص عليه في المادة الرابعة منه من تعيين حد أقصى لما يرد من مجموع الأموال والممتلكات التي فرضت عليها الحراسة، قد انطوى على مخالفة لأحكام الدستور القائم الذي لا يجوز تحديد حد أقصى إلا بالنسبة للملكية الزراعية طبقاً للمادة ٣٧ منه، الأمر الذي يتضمن بدوره مساساً بالملكية الخاصة بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور.

— إن استبعاد البند "أ" من المادة العاشرة من قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المطعون عليه من الرد العيني، للأراضي القضاء المملوكة للأشخاص الاعتبارية الخاضعة للحراسة إذا كان ثمن بيعها يجاوز ثلاثين ألف جنيه، مؤداة استيلاء الدولة على ما تزيد قيمته من تلك الأراضي على هذا الحد الأقصى، وبما يعنيه ذلك من تجريد هذه الأشخاص من ملكيتها وتمكين الجهات الحكومية وما في حكمها منها، وبالتالي بقاء العدوان الناشئ عن الحراسة عليها قائماً، الأمر الذي يشكل اعتداء على الملكية الخاصة ومصادرة خاصة للأموال بما يتناقض المادتين ٣٤، ٣٦ من الدستور ويتضمن خروجاً على حكم المادة ٣٧ منه التي لا تجيز تحديد حد أقصى إلا بالنسبة للملكية الزراعية. ومن ثم يعين المحكم بعدم دستورية نص البند "أ" من المادة العاشرة المطعون عليه فيما اشترطه من حد أقصى لقيمة ما يلغى بيعه ورده عينا من الأراضي المبينة فيه.

#### **\* الموضوع الفرعي : عدم دستورية الحراسة على الأموال والممتلكات :**

الطعن رقم ٦٩، ٦٨ لسنة ٣ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٤٨ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٤

— إن الحراسة التي فرضت على الأموال والممتلكات بالإستناد إلى أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ كانت تستهدف غل يد الخاضع عن إدارة أمواله وممتلكاته فهي نظام إستثنائي ورد على خلاف الأصل المقرر من أن المالك الشئ وحده في حدود القانون حق إستعماله وإستغلال التصرف فيه، ومن ثم ينبغي تفسير النصوص الخاصة بالحراسة والأوامر الصادرة بفرضها — عند غموضها — تفسيراً ضيقاً غير موسع صوناً للملكية الخاصة وحماية لها من أن تمس بغير نص صريح مطلق مع الدستور، خاصة إذا ما تعلق الأمر بحراسة متعلمة، كما هي الحال في الحراسة التي فرضت على والد المدعين وغيره من الأشخاص الطبيعيين على خلاف ما تجيزه أحكام قانون الطوارئ المشار إليه، إذ جاءت الأوامر الصادرة

بفرض هذه الحراسة فائدة لسندها القانوني ومشوبة بعيب جسم مجردا من شرعيتها وينحدر بها إلى مرتبة الفعل المادى المعلوم الأثر قانوناً .

- النص في الأوامر الصادرة بفرض الحراسة - بالإستناد إلى قانون الطوارئ - على لفظ " العائلة " دون لفظ " الأسرة " إنما يدل على أن " العائلة " المعنية بفرض الحراسة هي غير " الأسرة " بمفهومها المقرر في القانون المدني والتي يتصع مدلولها طبقاً لأحكام هذا القانون ليشمل كافة الأقارب الذين يجمعهم أصل مشترك، سواء أكانت قرابة مباشرة تتسلسل من الأصل إلى الفروع أم كانت قرابة حواشي لا تتسلسل فيها، وإن كان يجمعهم أصل مشترك ومن يرتبط بهؤلاء وهؤلاء بطريق المصاهرة، وإذا كان تحديد مفهوم " العائلة " في هذا الشأن أمراً يتوقف عليه الخضوع لتدابير الحراسة، فإنه ينبغي التحرز في توسيع مدلولها وحصصها في نطاقه الضيق الذى يتفق مع دلالة اللغوية، بحيث يقتصر مفهوم " العائلة " على الأفراد الذين يرتبطون بالخاضع الأصلي برابطة الإعالة والذي يكون له عليهم - بحكم هذه الرابطة - سلطة المهيمنة والولاية، وهم الزوجة التى يلتزم الزوج بإعالتها شرعاً وكذلك الأولاد القصر وهم الذين يعتمدون عادة على والدهم في حياتهم المعيشة ويكونون بسبب نقص أهليتهم مشمولين بولاية والدهم قانوناً، وإنما ما يعلوكونه من أموال خاصة تكون خاضعة لإشرافه وواقعة تحت سيطرته الفعلية مما أدى إلى بسط الحراسة على أموال الزوجة والأولاد القصر بالتبعية للخاضع الأصلي، دون أن يشمل مدلول " العائلة " في هذا الشأن ولا يفتضح بالتالى للحراسة بالتبعية - لانعدام ميرها - من كان من أولاد الخاضع فى تاريخ فرض الحراسة بالغاً من الرشد، إذ يبلغ الولد هذه السن تتحقق له الأهلية الكاملة لجأسة حقوقه المدنية فى إدارة أمواله والتصرف لهما وتنحصر عنه ولاية والده قانوناً. ومن ثم يكون المقصود بلفظ " العائلة " فى مجال تطبيق أوامر فرض الحراسة هم الزوج والأولاد القصر فى تاريخ فرض الحراسة فحسب دون أن ينسحب هذا المدلول إلى من كان من الأولاد بالغاً سن الرشد فى تاريخ فرض الحراسة ولا إلى غيرهم من الورثة الذين عنهم الفقرة الثانية من المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ - المعلنون عليها - ولما كان المقصود " بالعائلة " فى مجال تطبيق أوامر فرض الحراسة المشار إليها هم الزوج والزوجة والأولاد القصر فى تاريخ فرض الحراسة وكانت الفقرة الثانية من المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة، قد تضمن نصها إعتبار الأولاد البالغين وغيرهم من الورثة - بالمعنى الذى سلف بيانه - ضمن " العائلة " التى خضعت للحراسة، مع أنهم لا يدخلون فى " العائلة " طبقاً لمفهومها الصحيح ويخرجون بالتالى عن مجال تطبيق القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ فإن حكم الفقرة المذكورة فيما تضمنه من إعتبار الأولاد البالغين وغيرهم من الورثة - الذين عنهم نصها - ضمن " العائلة " التى خضعت للحراسة يكون فى الواقع من الأمر قد تقول على أموال

الأشخاص لم تشملهم أوامر فرض الحراسة، ولم تكن تسحب عليهم آثارها، وأخضعها ابتداء وبحكم جديد للأحكام التي تضمنها القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة على أموال الأشخاص الطبيعيين وعائلاتهم من زوجات وأولاد قصر، الأمر الذي يشكل عدواناً صارخاً على الملكية الخاصة بالمخالفة لما تقضى به المادة "٣٤" من الدستور من صون الملكية الخاصة وعدم جواز فرض الحراسة عليها بغير حكم قضائي مما يعيب النص المطعون عليه في هذا الخصوص ويصمه بعدم الدستورية .

#### **\* الموضوع الفرعي : عدم دستورية المادة الثانية من قى ١٤١ لسنة ١٩٨١ :**

**الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٥ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١٧٣ بتاريخ ١٩٩٣/٢/٦**

- البين من الأعمال التحضيرية للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ أن جهات القضاء المختلفة كانت قد أصدرت أحكاماً متوالية قررت بموجبها اعتبار أوامر فرض الحراسة على الأشخاص الطبيعيين الصادرة استناداً إلى أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ باطلة عديمة الأثر قانوناً، وإنه إذ كان إعمال الآثار التي رتبها هذه الأحكام في شأن تلك الأوامر مؤداه أن ترد عينا هؤلاء الأشخاص أموالهم وممتلكاتهم، فقد تقرر - لمواجهة هذه الآثار وتنظيمها، وإنهاء للمنازعات القائمة في شأنها وتوقيا لإثارة منازعات جديدة بصددها - التدخل تشريعياً بالنصوص التي تضمنها القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١، وذلك للمحد بوجه خاص من الآثار المترتبة على قيام هؤلاء الأشخاص بإسداد بعض أموالهم وممتلكاتهم ممن يجوزونها مدداً طويلة رتبوا خلالها وعلى أساسها أحوالهم المعيشية، مما يناقض السلام الاجتماعي، وبمس بعض الأوضاع السياسية والاقتصادية لدى الدولة، ويرر اللجوء إلى التنفيذ بطريق التعويض بدلاً من التنفيذ العيني، وعلى أساس أنه ليس ثمة ما يحول دون تدخل المشرع لتنظيم عناصر التعويض، وذلك بتقرير أسس لتحديد لا تتضمن أية مصادرة كلية أو جزئية للحق في التعويض.

- النص في المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار إليه على " أن تحتر كان لزم تكن الأوامر الصادرة بفرض الحراسة على الأشخاص الطبيعيين وعائلاتهم وورثتهم إستناداً إلى أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ ويتم إزالة الآثار المترتبة على ذلك على الوجه المبين في هذا القانون ...." مؤداه أن المشرع قن بهذه المادة ما استقر عليه القضاء من اعتبار هذه الأوامر متضمنة عينا جسماً لصدورها فائدة لسندها في أمر ينطوي على اعتداء على الملكية الخاصة التي نص الدستور على صونها وحمايتها، مما يجرد ذلك الأوامر من مشروعياتها الدستورية والقانونية، وينحدر بها إلى مرتبة الأعمال المادية عديمة الأثر قانوناً، وهو ما عززته المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة

١٩٨١ وذلك بما قرره في صدرها - وكأثر حتمى لأعمال مادته الأولى- من أن ترد عينا إلى الأشخاص الطبيعيين وعائلاتهم وورثتهم الذين شملتهم الحراسة المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون، جميع أموالهم وممتلكاتهم. أما ما أوردته المادة الثانية للحد من إطلاق هذه القاعدة، فقد اعتبرته هذه المحكمة بحكمها الصادر في الدعويين رقمي ١٣٩، ١٤٠ لسنة ٥ قضائية " دستورية" بخالفا للدستور على أساس أن التعويض الذي قرره المادة الثانية لأموال الخاضعين وممتلكاتهم التي استنتهت من قاعدة الرد العيني، ليس معادلاً لقيمتها الحقيقية.

- البين من أحكام القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة وما أثير بشأنها من مناع متعلقة بدستوريتها، أنها تدور حول الملكية الخاصة التي ألفرها الدستور بالحماية وكفل صونها باعتبارها مربة على الجهد الذي بذله صاحبها بكده وعرقه، ويتعين بالتالي أن يختص بنمائها وأن تعود إليه كافة المزايا الأخرى المربة عليها. متى كان ذلك، وكانت الفقرة الثانية من المادة السادسة من القرار بقانون المشار إليه، صريحة في نصها على ألا تقبل الدعاوى المتعلقة بالحقوق الناشئة عن الحراسة التي فرضتها الدولة - قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب - أو المربة عليها، ما لم ترفع الدعوى بشأنها خلال سنة من تاريخ العمل بهذه القرار بقانون فإن هذا الميعاد يكون مرتبطاً بدعوى الاستحقاق التي تكفل الحماية لتلك الحقوق، ومسقطاً للحق في إقامتها بفوائده.

- المميز بين المراكز القانونية بعضها البعض، يفرض تفايرها- ولو في بعض جوانبها - تماير يقوم في مناه على عدم اتحاد هذه المراكز في العناصر التي تكونها. متى كان ذلك، وكان من المقرر قانوناً أن كل واقعة منعقدة ليس لها من وجود، إذ هي ساقطة في ذاتها، والساقط لا يعود، بما مؤداه أن انعدامها زوال لها واجتثاث لها من منبتها وإفناء لذاتها، فإن مثل هذه الواقعة - وهي في إطار النزاع الراهن واقعة فرض الحراسة على أموال الأشخاص الطبيعيين وممتلكاتهم استناداً إلى قانون الطوارئ - لا يمكن أن يقوم بها التباين بين مركزين قانونيين، ولا يعد بالآثار المصادمة للدستور التي رتبها المشرع عليها، خاصة ما تعلق منها بالانقاص من الحماية التي كفلها الدستور لحق الملكية، وهي حماية يفرضها مبدأ خضوع الدولة للقانون المنصوص عليه في المادة ٦٥ من الدستور بما يتضمنه هذا المبدأ من استقامة المنحى عند إقرار النصوص التشريعية، وذلك بالتقيد بالضوابط التي فرضها الدستور في شأن الحقوق والحريات التي كفلها. متى كان ذلك، وكان النص المطعون عليه قد خص المخاطبين بأحكامه - وهم من أحضرتهم الدولة لتدابير الحراسة المنعقدة في ذاتها على ما سلف البيان - بمعاملة استثنائية ماز فيها- في مجال دعوى الاستحقاق - بينهم وبين غيرهم ممن يملكون منقولا أو عقارا غير محمل بهذه التدابير ويقومون هذه الدعوى لطلبه

ودون أن يستند التمييز بين هاتين الفئتين إلى أسس موضوعية، وذلك لارتكازه في مبناه على واقعة الحراسة المنحردة إلى مرتبة الأعمال المادية عديدة الأثر قانوناً، والتي يقوم بها التباين في المراكز القانونية على ما تقدم، وكان من غير المتصور أن تؤول الحراسة في أثرها إلى الانتقاص من حقوق هؤلاء الذين ناءوا بعينها فإن النص المطعون فيه - وقد قيد دعوى الاستحقاق - التي يقيمها المخاطبون بأحكامه - بزمن معين خلافاً للأصل فيها، وإخلاله من جهته بالمعاملة القانونية المتكافئة التي يقتضيها التماثل في المراكز القانونية - يكون قد ناقض جوهر الملكية، وأهدر مبدأ المساواة أمام القانون بالمخالفة للمادتين ٤٣، ٤٠ من الدستور.

#### الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٥ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٣٣٦ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢١

- أن تقرير عدم رد بعض الأموال والممتلكات عيناً إلى أصحابها على النحو الذي نصت عليه المادة الثانية من القرار بقانون المطعون عليه، لا يعدو أن يكون إستثناء من القواعد المقررة في القانون المدني لبيع ملك الغير تقديراً من المشرع بأن إزداد تلك الأموال والممتلكات من الخاترين لها مدة طويلة رتبوا على أساسها أحوالهم المعيشية أمر يتعارض مع مقتضيات السلام الإجتماعي ويمس بعض الأوضاع الاقتصادية والسياسية في الدولة ويبرر الإلتجاء إلى التفضيل بطريق التعويض بدلاً من التفضيل العيني.

- أن المشرع وإن كان يملك تقرير الحكم التشريعي المطعون عليه تنظيمياً لحق الملكية فسي علاقات الأفراد بعضهم ببعض على ما تقدم، إلا أن صحة هذا الحكم من الناحية الدستورية رهينة بما تخليه المبادئ الأساسية في الدستور التي تصون الملكية الخاصة وتنتهي عن حرمان صاحبها منها إلا مقابل تعويض يشترط فيه لكى يكون معادلاً لقيمتها الحقيقية وهي في الدعوى الماثلة قيمتها وقت إقرار إبعادها بمقتضى النص المطعون عليه إذ يتحقق هذا الشرط يقوم التعويض مقام الحق ذاته ويعتبر بديلاً عنه.

- إن التعويض الذي قرره المادة الثانية من القرار بقانون المطعون عليه عن الأموال والممتلكات التي إستنتيت من قاعدة الرد العيني يتحدد إلى حد يباعد بينه وبين القيمة الحقيقية لتلك الأموال والممتلكات والتي زادت - على ما أقرت به المذكرة الإيضاحية للقرار بقانون مالف الذكر - أضعافاً مضاعفة الأمر الذي يزيله وصف التعويض بمعناه السالف بانه كشرط لازم لسلامة النص التشريعي المطعون عليه من الناحية الدستورية وبالتالي يكون هذا النص فيما قضى به من إقرار بيع تلك الأموال والممتلكات بغير رضا ملاكها ودون تعويضهم عنها تعويضاً كاملاً منطوياً على إعتداء على الملكية بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور التي تنص على أن الملكية الخاصة مصونة مما يتعين معه الحكم بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المطعون عليه فيما نصت عليه من إستثناء الأموال والممتلكات التي أشارت إليها من قاعدة الرد العيني مقابل التعويض الذي حددته.

**\* الموضوع الفرعي : متى تؤول أموال الخاضعين للدولة :**

الظعن رقم ٥ لسنة ١ مكتب فني ١ صفحة رقم ١٩٥ بتاريخ ١٦/٥/١٩٨١

- مؤدى نص المادتين الأولى والثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ومواد القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ أن أيلولة أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة إلى ملكية الدولة تقررت بمقتضى المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤، واستمرت بعد صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٠ لسنة ١٩٦٧ بالنسبة للخاضعين الأصليين، وللخاضعين بالتبعية فيما آلى إليهم من أموال وممتلكات عن طريق الخاضع الأصلي، وأن القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ يقتصر على تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة على هؤلاء الأشخاص لاستحدث أحكاماً تسوى بها كل حالة، دون أن يتضمن أى تعديل فى الأساس الذى قام عليه القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وهو أيلولة أموالهم وممتلكاتهم إلى ملكية الدولة.

- أيلولة أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة إلى ملكية الدولة طبقاً للعادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ لا تعد من قبيل نزاع الملكية للمنفعة العامة الذى لا يرد إلا على عقارات معينة بذاتها فى حين شملت الأيلولة إلى ملكية الدولة أموال وممتلكات من فرضت عليهم الحراسة بما فيها من منقولات، ولم تنص فى شأنها الإجراءات التى نصت عليها القوانين المنظمة لنزع الملكية والتى يترتب على عدم مراعاتها اعتبار الإجراء غصباً لا يعتد به ولا ينقل الملكية إلى الدولة.

- لا تعتبر أيلولة أموال وممتلكات هؤلاء الأشخاص إلى ملكية الدولة تأميماً، ذلك أنها تقتصر إلى أهم ما يتميز به التأميم وهو انتقال المال المؤمم إلى ملكية الشعب لتسيطر عليه الدولة بعيداً عن مجال الملكية الخاصة بحيث تكون إدارته لصالح الجماعة، بينما امتدت الحراسة - وبالتالي الأيلولة إلى ملكية الدولة - إلى كافة أموال وممتلكات من فرضت عليهم الحراسة بما تشمله من مقتنيات شخصية يستحيل تصور إدارتها لصالح الجماعة، كما أن المادة الرابعة من ذات القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ تنص على تسليم الأراضي الزراعية التى آلت ملكيتها إلى الدولة إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى لإدارتها "....." حتى يتم توزيعها وفقاً لأحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى، وبالتالي فإن مآل هذه الأراضي أن تعود إلى الملكية الخاصة لمن توزع عليهم ولا تبقى فى ملكية الشعب لتحقيق إدارتها ما يستهدفه التأميم من صالح عام.



## حق النقاضي

• الموضوع الفرعي : أثر قصر حق النقاضي على درجة واحدة :

الطعن رقم ٧ لسنة ١ مكتب فني ١ صفحة رقم ١٦٠ بتاريخ ١٩٨١/٢/٧

قصر النقاضي على درجة واحدة لما يستغل المشرع بتقديره وفقاً لظروف بعض المنازعات وما يقتضيه الصالح العام من سرعة حسمها.

الطعن رقم ١٠ لسنة ١ مكتب فني ٢ صفحة رقم ٥٠ بتاريخ ١٩٨٢/٥/١٦

من المقرر أن النص على عدم جواز الطعن في بعض الأحكام القضائية، وقصر النقاضي بالنسبة لما فصلت فيه على درجة واحدة، وهو من الملاءمات التي يستغل بتقديرها المشرع الذي إرتأى في تشكيل مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة من سبعة من أقدم أعضائه ما يدعو إلى عدم إجازة الطعن في أحكامه وإعتبار النقاضي أمامه من درجة واحدة.

الطعن رقم ١٣ لسنة ١٣ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٢٠٦ بتاريخ ١٩٩٣/٢/٦

البيان من نص المادة ٢٦ من القرار بقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم الوثائق والشهر، أنه كفل لكل ذي شأن التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية التي تستحق عن المخررات المشهورة، وجعل الاختصاص بنظر هذا التظلم معقوداً للمحكمة الابتدائية الكائن بدوائرها المكتب الذي أصدر الأمر، وأحاط الفصل فيه بضمانات النقاضي وإجراءاته بما في ذلك إتاحة الفرص الكاملة لكل ذي شأن في أن يبدى أوجه دفاعه في شأن الرسوم التكميلية المتظلم منها. وإذا كان هذا النص لم يجرز الطعن في الأحكام الصادرة عن المحكمة الابتدائية في شأن التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية، ووقف بالتالي بالنقاضي عند درجة واحدة، فذلك تنظيماً للحق فيه لا يتضمن مصادرة لأصله في حدود السلطة التقديرية التي يملكها المشرع، وما لا يخالفه فيه للدستور، وبمراعاة أن من المنازعات ما تقتضى طبيعتها سرعة حسمها. وهو ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة بتقريره أن قصر النقاضي - في المسائل التي فصل فيها الحكم - على درجة واحدة هو ما يستغل المشرع بتقريره في إطار سلطته في مجال تنظيم الحقوق وبمراعاة ما يقتضيه الصالح العام .

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ١٢ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٣٤٣ بتاريخ ١٩٩٣/٦/١٩

ينبغي - ابتداء - التمييز بين قصر حق النقاضي على درجة واحدة ناحية، وبين إنكار الحق فيه إنكار مطلقاً أو مقيداً من ناحية أخرى. ذلك أن قصر النقاضي في المسائل التي فصل فيها الحكم على درجة واحدة -

وهو ما يستقل المشرع بتقديره - يفرض لزوماً أمرين، أولهما: أن تكون الدرجة الواحدة محكمة أو هيئة ذات اختصاص قضائي من حيث تشكيلها و ضماناتها والقواعد المعمول بها أمامها. وثانيهما : أن يكون المشرع قد عهد إليها بالفصل في عناصر النزاع جميعها - الواقعية <sup>فقط</sup> والقانونية - دون أن تراجعها فيما تخلص إليه من ذلك" أية جهة. وعلى نقيض ما تقدم، أن يقيم المشرع محكمة أو هيئة ذات اختصاص قضائي للفصل في مسائل القانون المرتبطة بنزاع معين دون سواها، تعقيباً من جانبها على قرار أصدرته جهة إدارية عند فصلها فيه، إذ يعتبر ذلك إنكاراً لحق اللجوء إلى القضاء - وهو الحق الذي كفلته المادة الثامنة والستون من الدستور - باعتبار أن الفصل في عناصر النزاع الواقعية عائد إلى جهة إدارية لا تتوفر أمامها - وبالضرورة - مقومات التقاضي و ضماناته الرئيسة. كذلك يعين التمييز بين قصر حق التقاضي على درجة واحدة من ناحية، أخرى، ذلك أن هذا العدد - حين يتوفر الدليل عليه من النصوص التشريعية ذاتها - يعتبر نائياً- وبداية - لقالة المحصاره في درجة واحدة، ومتحققا دوماً حين تقوم محكمة استئنافية بمراجعة قضاء المحكمة الدنيا في عناصره الواقعية والقانونية، وكذلك حين تصدر التنظيم القضائي، وتحتل القمة من مدارجها، محكمة تملوهما تكون ولايتها مقصورة على الفصل في مسائل القانون لتفعلها، ولو كان الطعن في أحكامها ممتنعاً.

#### • الموضوع الفرعي : الترضية القضائية :

الطعن رقم ٢ لسنة ١٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٢٤١ بتاريخ ١٩٩٣/٤/٣

- يفرض حق التقاضي - ابتداء وبداية - تمكين كل متقاض من النفاذ إلى القضاء نشاذاً ميسراً لا تتقله أعباء مالية، ولا تحول دونه عوائق إجرائية، ولا يعدو هذا النفاذ - بما يعنيه من حق كل شخص فى اللجوء إلى القضاء وأن أبوابه المختلفة غير موصدة فى وجه من يلوذ بها، وأن الطريق إليها مبد قانوناً - أن يكون حلقة فى حق التقاضى تكملها حلقتان أخريان لا يستقيم بدونهما هذا الحق، ولا يكتمل وجوده فى غيبة إحداهما، ذلك أن قيام الحق فى النفاذ إلى القضاء لا يدل بذاته ولزوماً على أن الفصل فى الحقوق التى تقام الدعوى لطلبها موكول إلى أيد أمانة عليها تتوافر لديها - ووفقاً للنظم المعمول بها أمامها - كل ضمانات تقتضيها إدارة العدالة إدارة فعالة، بما مؤدها أن الحلقة الوسطى فى حق التقاضى هى تلك التى تعكس حيده المحكمة واستقلالها، وحصانة أعضائها والأسس الموضوعية لضمائنها العملية، وهى بذلك تكفل بتكاملها المقاييس المعاصرة التى توفر لكل شخص حقاً مكتملاً ومتكافئاً مع غيره فى محاكمة منصفة وعلمية تقوم عليها محكمة مستقلة محايدة ينشئها القانون، تنولى الفصل - خلال مدة معقولة - فى حقوقه وإنزاعاته المدنية أو فى التهمة الجنائية الموجهة إليه، ويتمكن فى كفها من عرض دعواه وتحقيق دفاعه

ومواجهة أدلة خصمه رداً وتعقيباً في إطار من الفرص المتكافئة. وبمراعاة تشكيل المحكمة. وأسس تنظيمها، وطبيعة القواعد الموضوعية والإجرائية المعمول بها في نطاقها، وكيفية تطبيقها من الناحية العملية. هي التي تحدد تلك الحلقة الوسطى ملاحظتها الرئيسية. متى كان ما تقدم، وكان حق القاضي لا تكمل مقوماته أو يبلغ غايته ما لم توفر الدولة للخصومة في نهاية المطافها حلاً منصفاً يمثل التسوية التي يعتمد من يطلبها إلى الحصول عليها بوصفها الرضوية القضائية التي يسعى إليها لمواجهة إخلال بالحقوق التي يدعيها، فإن هذه الرضوية - وبافتراض مشروعيتها واتساقها مع أحكام الدستور - تندمج في الحق في التقاضي باعتبارها الحلقة الأخيرة فيه، ولا ارتباطها بالغاية النهائية المقصودة منه برابطة وثيقة، ذلك أن الخصومة القضائية لا تقام للدفاع عن مصلحة نظرية لا تتمحور عنها فائدة عملية، وإنما غايتها القضاء منفعة يقرها القانون، وتحدد على ضوءها حقيقة المسألة المتنازع عليها بين أطرافها وحكم القانون بشأنها. واندماج هذه الرضوية في الحق في التقاضي، مؤداه أنها تعبر من مكوناته، ولا سبيل لفصلها عنه، وإلا فقد هذا الحق مغزاه، وآل مراباه.

- إنكار الحق في الرضوية القضائية سواء بمنعها ابتداءً، أو بإقامة العراقيل في وجه القضاء، أو بتقديسها متباطئة متراخية دون مسوغ، أو بإحاطتها بقواعد إجرائية تكون معية في ذاتها بصفة جوهرية، لا يبدو أن يكون إهداراً للحماية التي يفرضها الدستور والقانون للحقوق التي وقع العدوان عليها، وإنكاراً للعدالة في جوهر خصائصها وأدق توجهاتها. وبوجه خاص كلما كان طريق الطعن القضائي لرد الأمور إلى نصابها ممنعا أو غير منتج، وكان من المقرر أنه ليس لازماً لإنكار العدالة وإهدار متطلباتها أن يقع العدوان على موجباتها من جهة القضاء ذاتها، ذلك أن السلطة التشريعية أو التنفيذية قد تفرض من العوائق ما يحول دون بلوغ الرضوية القضائية، سواء عن طريق حرمان الشخص من إقامة دعواه، أو من نظرها في إطار من الموضوعية، ووفق الوسائل القانونية السليمة. ومن ثم لا يعتبر إنكار العدالة قائمة في محضها على الخطأ في تطبيق القانون، وإنما هو الإخفاق في تقديم الرضوية القضائية الملائمة، وهو ما يتحقق بوجه خاص إذا كانت الوسائل القضائية المتاحة لا توفر لمن استفدها الحماية اللازمة لصون حقوقه، أو كانت ملاحظته لخصمه للحصول على الرضوية القضائية التي يأملها، لا طائل من ورائها.

- بغض القوان الرضوية القضائية بوسائل تنفيذها وحمل المزمين بها على الرضوخ لها، فإن هذه الرضوية تغدو هباء منثوراً، وتفقد قيمتها من الناحية العملية، وهو ما يفيد بالضرورة إهدار الحماية التي يفرضها الدستور والمشرع - كلاهما - للحقوق على اختلالها وتكريس العدوان عليها، وتعطيل دور القضاء المنصوص عليه في المادة ٦٥ من الدستور في مجال صونها والدفاع عنها، وإفراغ حق اللجوء إليه من كل مضمون. وهو حق عني الدستور بتوكيده في المادة ٦٨. كذلك فإن الرضوية القضائية التي لا يقهر المدعين بها على

تنفيذها مباشرة إذا ما طُل فيها، هي في واقعها خروج على مبدأ خضوع الدولة للقانون، ونكول عن تأسيس العدالة وتبنيها من خلال السلطة القضائية بأفرعها المختلفة وتنظيماتها المتعددة، وهي السلطة التي تصدر أحكامها وفق القانون على ما تنص عليه المادة ١٦٥ من الدستور. ولا يعدو الامتناع عن تنفيذها أو عرقلة هذا التنفيذ أو تعطيله بعمل تشريعي، أن يكون عدوانا من السلطة التشريعية على الولاية التابعة للسلطة القضائية، وانتهجا للحدود الفاصلة بين هاتين السلطتين، وهو كذلك تدخل مباشر في شئون العدالة، بما يقلص من دورها، ويناقض ما تدل عليه المادة ٧٢ من الدستور الواردة في باب الرابع، ومن أن الحماية القضائية للحق أو الحرية - على أساس من سيادة القانون وخضوع الدولة لأحكامه - لازمها التمكين من اقتضاها والمعاونة في تنفيذها ولو باستعمال القوة عند الضرورة.

- للهيئات الخاصة لرعاية الشباب والرياضة دور ملحوظ في مجال رعاية النشء وتنمية ملكاته، وتأهيله للنهوض بمسئوليته، وتحمل تبعاته في سبيل الارتقاء بأمنه ودعم مكانتها في أكثر الميادين أهمية. وتقديرا من المشرع لأهمية نشاطها وضرورته، فقد خلع عليها وصف الهيئات ذات النفع العام، وخولها - تمكينا لها من مباشرة أغراضها في هذا النطاق - جانباً من خصائص السلطة العامة، هي تلك التي نص عليها في المادة ١٥ من قانونها، وكان تمنعها بامتيازات السلطة العامة على هذا النحو لا يجعلها فرعاً أو جزءاً من تنظيماتها، وكان الأصل في هذه الهيئات أنها تباشر نشاطها بوصفها من أشخاص القانون الخاص، ملتزمة في ذلك وسائل هذا القانون، مقيدة بنظمها والأغراض التي تنوعها، وما كان المشرع ليجردها من موازاة بعض مظاهر السلطة العامة اللازمة لمباشرة نشاطها وإلا حال بينها وبين أداء رسالتها، وكان المشرع قد قرر بصريح نص المادة ١٥ المشار إليها أن هذه الهيئات تعد من الهيئات الخاصة، فإن أموالها - وبالضرورة - تكون من الأموال الخاصة التي يجوز - في الأصل - الحجز عليها واقتضاء الحقوق منها. وما قرره المشرع في عجز المادة ١٥ سالفه البيان من أن أموال هذه الهيئات تعتبر من الأموال العامة في تطبيق أحكام قانون العقوبات، يدل لزوماً على أن أموالها لا تندرج أصلاً تحت الأموال العامة، وإنما أحققها المشرع مجازاً بها، واعتبرها حكماً جزءاً منها، في مجال تطبيق النصوص العقابية التي فرضها لحماية الأموال العامة، متوخياً بذلك صون أموال هذه الهيئات من العبث بها وإحكام الرقابة عليها، وزجر المتلاعبين فيها، مع بقائها - في غير هذا المجال - من الأموال الخاصة التي يجوز للدائن اقتضاء حقه منها، حال الامتناع عن الوفاء به اختياراً.

\* الموضوع الفرعي : حظر النص في القوانين على تحصينها من رقابة القضاء :

الطعن رقم ٧ لسنة ٢ مكتب فني ٢ صفحة رقم ٨٦ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٥

إن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة، ولكل مواطن حق اللجوء إلى قاضيه الطبيعي... ويحظر النص في القوانين على تحصين أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء. وظاهر من هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير التقاضي للناس كافة كمبدأ دستوري أصيل، بل جاوز ذلك إلى تقرير مبدأ حظر النص في القوانين على تحصين أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء، وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل فى عموم المبدأ الأول الذى يقرر حق التقاضي للناس كافة وذلك رغبة من المشرع فى توكيد الرقابة القضائية على القرارات الإدارية وحسماً لما ثار من خلاف فى شأن عدم دستورية التشريعات التى تحظر حق الطعن فى هذه القرارات، وقد ردد النص المشار إليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمناً من كفالة حق التقاضي للأفراد وذلك حين غولتهم حقوقاً لا تقوم ولا تؤتى ثمارها إلا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التى تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها.

الطعن رقم ١٦ لسنة ١ مكتب فني ٢ صفحة رقم ٩٤ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٣٠

إن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن " التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة، ولكل مواطن حق اللجوء إلى قاضيه الطبيعي... ويحظر النص في القوانين على تحصين أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء ". وظاهر من هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضي للناس كافة كمبدأ دستوري أصيل، بل جاوز ذلك إلى تقرير مبدأ حظر النص في القوانين على تحصين أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء، وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل فى عموم المبدأ الأول الذى يقرر حق التقاضي للناس كافة وذلك رغبة من المشرع الدستوري فى توكيد الرقابة القضائية على القرارات الإدارية وحسماً لما ثار من خلاف فى شأن عدم دستورية التشريعات التى تحظر حق الطعن فى هذه القرارات، وقد ردد النص المشار إليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمناً من كفالة حق التقاضي للأفراد وذلك حين غولتهم حقوقاً لا تقوم ولا تؤتى ثمارها إلا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التى تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها.

الطعن رقم ٥ لسنة ٢ مكتب فني ٢ صفحة رقم ١٠٢ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٣٠

إن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن " التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق اللجوء إلى قاضيه الطبيعي... ويحظر النص في القوانين على تحصين أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء " وظاهر من هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضي للناس كافة كمبدأ

دستورى أصيل بل جاوز ذلك إلى تقرير مبدأ حظر النص في القوانين على تحصيل أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء، وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل في عموم المبدأ الأول الذى يقرر حق التقاضى للناس كافة وذلك رغبة من المشرع الدستورى فى تأكيد رقابة القضائية على القرارات الإدارية وحسماً لما ثار من خلاف فى شأن عدم دستورية التشريعات التى تخطر حق الطعن فى هذه القرارات، وقد ردد النص المشار إليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمناً من كفاية حق التقاضى للأفراد وذلك حين حولتهم حقوقاً لا تقوم ولا تؤتى ثمارها إلا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التى تكفل حمايتها والتمتع بها ورد المدون عليها.

#### الطعن رقم ٧ لسنة ٣ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١١٠ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٣٠

أن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن " التقاضى حق مصون ومكفول تناس كافة ولكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعى... ويحظر النص فى القوانين على تحصيل أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء " وظاهر من هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضى للناس كافة كمبدأ دستورى أصيل، بل جاوز ذلك إلى تقرير مبدأ حظر النص فى القوانين على تحصيل أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء، وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل في عموم المبدأ الأول الذى يقرر حق التقاضى للناس كافة وذلك رغبة من المشرع الدستورى فى تأكيد رقابة القضائية على القرارات الإدارية وحسماً لما ثار من خلاف فى شأن عدم دستورية التشريعات التى تخطر حق الطعن فى هذه القرارات، وقد ردد النص المشار إليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمناً من كفاية حق التقاضى للأفراد وذلك حين حولتهم حقوقاً لا تقوم ولا تؤتى ثمارها إلا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التى تكفل حمايتها والتمتع بها ورد المدون عليها.

#### الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١٨٠ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٣

إن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن " التقاضى حق مصون ومكفول تناس كافة ولكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعى..... ويحظر النص فى القوانين على تحصيل أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء " وظاهر هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضى للناس كافة كمبدأ دستورى أصيل بل جاوز ذلك إلى تقرير مبدأ حظر النص فى القوانين على تحصيل أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء. وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل في عموم المبدأ الأول الذى يقرر حق التقاضى للناس كافة وذلك رغبة من المشرع الدستورى فى تأكيد الرقابة القضائية على القرارات الإدارية وحسماً لما ثار من خلاف فى شأن عدم دستورية التشريعات التى تخطر حق الطعن فى هذه القرارات، وقد

رود النص الدستوري المشار إليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمناً من كفالة حق التقاضي للأفراد وذلك حين خولتهم حقوقاً لا تقوم ولا تؤتي ثمارها إلا بقيام هذا الحق بإعتباره الوسيلة التي تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها، وبإعتباره من الحقوق العامة بالنظر إلى ما يترتب على حرمان طائفة معينة منه مع تحقق مناطه - وهو قيام المنازعة في حق من حقوق الأفراد - من إهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يجرموا هذا الحق وهو المبدأ الذي كفلته المادة ٣١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٧ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ٢٤ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٤٠ من الدستور القائم.

#### الطعن رقم ٦٧ لسنة ٦ مكتب قني ٣ صفحة رقم ١٤٥ بتاريخ ١٩٨٥/٢/١٦

أن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن "التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي .... ويحظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء"، وظاهر من هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضي للناس كافة كمبدأ دستوري أصيل، بل جاوز ذلك إلى تقرير مبدأ حظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء، وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل في عموم المبدأ الأول الذي يقرر حق التقاضي للناس كافة، وذلك رغبة في المشرع الدستوري في توكيد الرقابة القضائية على القرارات الإدارية وحسماً لماثار من خلاف في شأن عدم دستورية التشريعات التي تحظر حق الطعن في هذه القرارات، وقد ردد النص المشار إليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمناً من كفالة حق التقاضي للأفراد، وذلك حين خولتهم حقوقاً لا تقوم ولا تؤتي ثمارها إلا بقيام هذا الحق بإعتباره الوسيلة التي تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها.

#### الطعن رقم ١٩ لسنة ٨ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٢٦٢ بتاريخ ١٩٩٢/٤/١٨

النص على نص الفقرة الأولى من المادة ٢١٠ إجراءات جنائية بأنه إذ استبعد جرائم الموظفين والمستخدمين العاملين أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها من نطاق أوامر النيابة العامة بالآ وجه لإقامة الدعوى الجنائية التي يجوز للمدعي بالحقوقي المدينة الطعن فيها، فقد حصن قراراً صدر عن النيابة العامة بالآ وجه لإقامة الدعوى الجنائية بالمخالفة لنص المادة ٦٨ من الدستور - مردود بأن ما قرره هذه المادة من عدم جواز النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء، لا ينسحب إلى القرارات القضائية، ويندرج تحتها الأمر بالآ وجه لإقامة الدعوى الجنائية الصادر عن النيابة العامة على ضوء التحقيق الذي أجرته، إذ يعتبر قراراً قضائياً بمعنى الكلمة ويجوز بالتالي حظر الطعن فيه في نطاق المسائل التي فصل فيها .

الطعن رقم ١ لسنة ٨ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٢٥ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٤

أن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن "التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة، ولكل مواطن حق الإلتجاء إلى قاضيه الطبيعي .... ويحظر النص في القوانين على تخصيص أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء". وظاهر من هذا النص أو الدستور لم يقف عند حد تقرير التقاضى للناس كافة كمبدأ دستورى أصيل، بل تجاوز ذلك إلى تقرير مبدأ حظر النص في القوانين على تخصيص أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء. وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل فى عموم المبدأ الأولى الذى يقرر حق التقاضى للناس كافة. وذلك رغبة من المشرع الدستورى فى توكيد الرقابة القضائية على القرارات الإدارية وحسماً لما ثار من خلاف فى شأن عدم دستورية التشريعات التى تحظر حق الطعن فى القرارات. وقد ردّد النص المشار إليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمناً من كفالة حق التقاضى للأفراد، وذلك حين خولتهم حقوقاً لا تقوم ولا تؤتى ثمارها إلا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التى تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها.

الطعن رقم ١٨ لسنة ٥ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٤٦ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٦

أن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن "التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة، ولكل مواطن حق الإلتجاء إلى قاضيه الطبيعي ..... ويحظر النص في القوانين على تخصيص أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء". وظاهر من هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضى للناس كافة كمبدأ دستورى أصيل، بل تجاوز ذلك إلى تقرير حظر النص في القوانين على تخصيص أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء. وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل فى عموم المبدأ الأول الذى يقرر حق التقاضى للناس كافة. وذلك رغبة من المشرع الدستورى فى توكيد الرقابة القضائية على القرارات الإدارية وحسماً لما ثار من خلاف فى شأن عدم دستورية التشريعات التى تحظر حق الطعن فى هذه القرارات. وقد ردّد النص المشار إليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمناً من كفالة حق التقاضى للأفراد وذلك حين خولتهم حقوقاً لا تقوم ولا تؤتى ثمارها إلا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التى تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها.

• الموضوع القرعى : حق التقاضى مكفول للأجانب :

الطعن رقم ٨ لسنة ٨ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٢٢٤ بتاريخ ١٩٩٢/٣/٧

لئن كان من المقرر قانوناً أن الدولة بناء على ضرورة نفعها أو مصلحتها الاقتصادية أو تتطلبها إدارة علاقاتها الخارجية أو توجيهها روابطها القومية أو غير ذلك من مصالحها الحيوية، أن تفرض قيوداً فى شأن



الأموال التي يجوز لغير مواطنيها تملكها أو أن تخرج فئة منها من دائرة الأموال التي يجوز فهم التعامل فيها سواء أكانت أموالاً منقولة أم عقارية، فإن من الصحيح كذلك أن تداخل مصالح الدول ونمائها وإتصالاتها الدولية وحمية التعاون فيما بينها يلزمها بأن تعمل كل منها في نطاق أقليمها على أن توفر الوسائل الإجرائية والقواعد الموضوعية التي يمكن الأجنبي من خلالها من رد العدوان على حقوقه الناشئة وفقاً لنظمها القائمة، وهو ما قرره المادة الثامنة والستون من الدستور التي لا يجوز للدولة بموجبها أن تجحد على غير مواطنيها أحق في اللجوء إلى قضائها للدفاع عن حقوقهم التي تكفلها القوانين الوطنية، وإلا اعتبر إغراضها عن توفير هذه الحماية، أو إغفالها لها، إنكاراً للعدالة تقوم بها مسئوليتها الدولية، ويوقعها في حومة المخالفة الدستورية. ومتى كان ذلك، وكان المدعيان - وهما من غير المواطنين - يستهدفان بدعواهما رد الأموال - التي يقولان بإختصاصها بالمخالفة لأحكام الدستور - عينا إليهما، وكان إكتسابهما ملكيتها وفقاً للقوانين المعمول بها، ومراعاة الأوضاع المقررة فيها، أسراً لا نزاع فيه، فإن الحماية التي كفلتها المادة الرابعة والثلاثون من الدستور للحق في الملكية، تسحب إليهما، ذلك أن حجبها عنهما أو تقليدها بما يخرجها عن الأغراض المقصودة منها يكرس إنتزاع أموالهما، ويعتبر إهداراً لسندها ملكيتها، وإسقاطاً للحقوق المقررة منها، وإلزاماً للمادة الثامنة والستين من الدستور من محتواها.

#### • الموضوع الفرعي : حق النقاضي من الحقوق العامة :

الطعن رقم ٤ لسنة ٥ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٠٢ بتاريخ ١٩٨٥/١/٥

إن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن " النقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق الإلتجاء إلى قاضية الطبيعي ... ويحظر النص في القوانين على تخصيص أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء ". وظاهر هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق النقاضي للناس كافة كمبدأ دستورى أصيل، بل جاوز ذلك إلى تقرير مبدأ حظر النص في القوانين على تخصيص أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء. ولقد خصى الدستور هذا المبدأ المذكور رغم أنه يدخل في عموم المبدأ الأول الذى يقرر حق النقاضي للناس كافة وذلك رغبة من المشرع الدستورى في توكيد الرقابة القضائية على القرارات الإدارية وحسماً لما ثار من خلاف في شأن عدم دستورية التشريعات التي تحظر حق الطعن في هذه القرارات، وقد رد النص الدستورى المشار إليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمناً من كفالة حق النقاضي للأفراد وذلك حين خولهم حقاً لا تقوم ولا تؤتي ثمارها إلا بقيام هذا الحق بإعتباره الوسيلة التي تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها، وإعتباره من الحقوق العامة بالنظر إلى ما يترتب على حرمان طائفة معينة منه مع تحقق مناطه - وهو قيام المنازعة في حق من حقوق الأفراد - من إهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من

المواطنين الذين لم يجرموا من هذا الحق وهو المبدأ الذى كفلته المادة ٣١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٧ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ٢٤ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٤٠ من الدستور القائم.

#### الطعن رقم ٦٧ لسنة ٦ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ١٤٥ بتاريخ ١٩٨٥/٢/١٦

أن الدساتير سالفه الذكر قد تضمن كل منها نصاً على أن المواطنين لدى القانون سواء، وأنهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة كما ورد فى الدستور القائم هذا النص فى المادة ٤٠ منه. ولما كان حق التقاضى من الحقوق العامة التى كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها. فإن حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناهض - وهو قيام المنازعة على حق من حقوق أفرادها - ينطوى على إهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يجرموا من هذا الحق.

#### الطعن رقم ٨ لسنة ٨ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٢٢٤ بتاريخ ١٩٩٢/٣/٧

- أفرد الدستور باباً الرابع للقواعد التى صاغها فى مجال سيادة القانون، وهى قواعد تتكامل فيما بينها ويترجح تحتها نص المادة الثامنة والستين التى كفل بها حق التقاضى للناس كافة، دالاً بذلك على أن التزام الدولة بضمان هذا الحق هو فرع من واجبها فى الخضوع للقانون ومؤكداً بمضمونه جانباً من إبعاد سيادة القانون التى جعلها أساساً للحكم فى الدولة على ما تنص عليه المادتان الرابعة والستون والخامسة والستون. وإذ كان الدستور قد أقام من إستقلال القضاء وحصانه ضمانين أساسيين لحماية الحقوق والحريات فقد أضحي لازماً - وحق التقاضى هو المدخل إلى هذه الحماية - أن يكون هذا الحق مكفولاً بنص صريح فى الدستور كى لا تكون الحقوق والحريات التى نص عليها مجردة من وسيلة حمايتها، بل معززة بها لضمان فعاليتها.

- الإلتزام الملقى على عاتق الدولة بضمان حق التقاضى وفقاً لنص المادة الثامنة والستين من الدستور يقتضيها أن توفر لكل فرد - وطنياً كان أم أجنبياً - نفاذاً ميسراً إلى محاكمها بالإضافة إلى الحماية الواجبة للحقوق المقررة بشريعتها وبراعاة الضمانات الأساسية اللازمة لإدارة العدالة إدارة فعالة وفقاً لمستوياتها فى الدول المتحضرة.

- الحقوق التى تستمد وجودها من النصوص القانونية يلازمها بالضرورة - ومن أجل إقتضاها - طلب الحماية التى يكفلها الدستور أو المشرع لها باعتبار أن مجرد النفاذ إلى القضاء فى ذاته لا يعتبر كافياً لضمانها، وإنما يعين أن يقون هذا النفاذ دوماً بإزالة العوائق التى تحول دون تسوية الأوضاع الناشئة عن العدوان عليها، ويوجه خاص ما يتخلل منها صورة الأشكال الإجرائية المعقدة، كى توفر الدولة للخصومة فى نهاية مطالبها حلاً منصفاً يقوم على حيدة الأحكمة واستقلالها، ويضمن عدم استخدام التنظيم القضائى

كأداة للتمييز ضد فئة بذاتها أو للتحامل عليها، وكانت هذه التسوية هي التي يعتمد الخصم إلى الحصول عليها بوصفها الرعية القضائية التي يطلبها لمواجهة الإخلال بالحقوقي التي يدعيها، فإن هذه الرعية - وبالأغراض ومشروعيتها وإساقها مع أحكام الدستور - تندمج في الحق في التقاضي وتعتر من ممتلكاته لارتباطها بالغاية النهائية المقصودة منه برابطة وثيقة، وآية ذلك أن الخصومة القضائية لا تقام للدفاع عن مصلحة نظرية لا تصحح عنها فائدة عملية، ولكن غايتها طلب منفعة يقرها القانون، وتحدد على ضوءها حقيقة المسألة المتنازع عليها بين أطرافها وحكم القانون بشأنها، وذلك هو ما أكدته المحكمة الدستورية العليا بما جرى عليه قضاؤها من أن الدستور الفصح بنص المادة الثامنة والستين منه عن ضمان حق التقاضي كميبدأ دستوري أصيل، مردداً بذلك ما قرره الدساتير السابقة ضمناً من كفالة هذا الحق لكل فرد - وطنياً كان أم أجنبياً - باعتباره الوسيلة التي تكفل حماية الحقوق التي يتمتع بها قانوناً، ورد العدوان عليها.

#### الطعن رقم ١٩ لسنة ٨ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٢٦٢ بتاريخ ١٨/٤/١٩٩٧

الذى على نص الفقرة الأولى من المادة ٢١٠ إجراءات جنائية بأن حظره طعن المدعى بالحقوق المدنية في أوامر النيابة العامة بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية في جرائم الموظفين والمستخدمين العامين أثناء تادية الوظيفة أو بسببها، يخل بإحدى في التقاضي إذ يحول دون الضرر واللجوء إلى قاضيه الطبيعي لطلب التعويض من المسئول عن الفعل الضار فضلاً عن القصاص منه - مردود، بأن المشرع وإن حول من حقه ضرر من الجريمة أن يدعى بمحقوق مدنية أثناء إجراء التحقيق، إلا أن اللجوء إلى القضاء الجنائي للفصل في الحقوق المدنية لا يعدو أن يكون إستثناء من أصل إختصاص القضاء المدني بنظر الدعوى المتعلقة بها، ومن ثم كانت الدعوى المدنية المنظورة أمام القضاء الجنائي تابعة للدعوى الجنائية، وكان المدعى بالحقوق المدنية بالخيار بين ولوج أحد الطرفين المدني أو الجنائي إذا كان كلاهما مفتوحاً أمامه، فإذا انغلق الطريق الإستثنائي بالنسبة إليه، ظل حقه في طلب تعويض الأضرار الناشئة عن الجريمة قائماً أمام القضاء المدني، بوصفه حقاً أصيلاً - لا إستثنائياً - بما مؤداه أن الأصل هو أن يكون الفصل في الدعوى المدنية بيد هذا القضاء بوصفه قاضياً الطبيعي، ومن ثم لا يكون النص التشريعي المطعون عليه قد حال دون لجوء المدعى بالحقوق المدنية إليه لجبر الضرر الذى لحقه من الجريمة التي إرتكبها أحد الموظفين أو المستخدمين العامين، ذلك أن الطريق إلى إقتضاء الحقوق المدنية أمام قاضيه الطبيعي يظل مفتوحاً ولا يسقط حقه فيه إلا بسقوط الحق في الدعوى التي تقام لطلبها. أما عن الإدعاء بجحمان المدعى بالحقوق المدنية من القصاص من هؤلاء الجريمة وقعت منهم أثناء تادية الوظيفة أو بسببها، فمردود بأن الحق في الإدعاء المباشر ليس إلا إستثناء من أصل رفع الدعوى الجنائية بأمر من جهة قضائية، وقد أغلق المشرع - في حدود سلطته التقديرية

ولا اعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة - هذا الطريق في مجال الجرائم الوظيفية ودون ما إهدار للحق في ملاحقة مرتكبها جنائيا وفق مقاييس موضوعية وعلى ضوء الأدلة التي تعزز الإتهام وترجح. إذ كان ما تقدم، فإن النص التشريعي المطعون عليه لا يكون قد أدخل بالحق في الفصل في الحقوق المدنية لجبر الضرر الناشئ عن الجريمة الوظيفية أو إهدار الحق في القصاص من مرتكبها الأمر الذي يعتبر معه هذا النعي برمه على غير أساس .

الطعن رقم ١٨ لسنة ٥ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٤٦ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٦

إن الدساتير السابقة تضمنت كل منها نصاً على أن المواطنين لدى القانون سواء. وأنهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، كما ورد في الدستور القائم هذا النص في المادة ٤٠ منه. ولما كان حق التقاضي من الحقوق العامة التي كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها، فإن حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه - وهو قيام المنازعة على حق من حقوق أفرادها - ينطوي على إهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يجرموا من هذا الحق .

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٤ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١١٩ بتاريخ ١٩٨٨/٦/٤

إن النص في المادة "٦٨" من الدستور على أن "التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة ....." مؤداه كما تفصح صيغته أن الدستور قرر حق التقاضي للناس كافة كميّداً دستورياً أصيلاً ولم يجعله وقفاً على المصريين وحدهم بل كفل هذا الحق أيضاً للأجانب وقد ردد هذا النص ما أقرته الدساتير السابقة ضمناً من كفالة حق التقاضي للأفراد - وطنيين وأجانب - وذلك حين خولتهم حقوقاً لا تقوم ولا تؤتى ثمازها إلا بقيام هذا الحق بإعتباره الوسيلة التي تكفل حنايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها .

الطعن رقم ١٦ لسنة ٨ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٢٤٠ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢١

نعي المدعى على المادة "١١" مكرراً "من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ - بشأن علاج الآثار المترتبة على تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية - أنها إذ إنطوت على تحديد ميعاد نهائي لرفع الدعوى للمطالبة بالحقوق الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون غايته ٣٠ يونيو سنة ١٩٨٤ وحظرت تعديل المركز القانوني للعامل بعد هذا التاريخ على وجه من الوجوه، فإن النص المطعون عليه يكون قد قيد السلطة القضائية في مزاوله إختصاصها بأن منعه من سماح الدعوى بعد هذا الميعاد مما يحل بحق التقاضي النصوص عليه في المادة "٦٨" من الدستور - مردود بأن المشرع إنطلاقاً من رغبته في تصحيح أوضاع العاملين المدنيين في الدولة والقطاع العام، أقر بالتشريعات التي عينها النص المطعون فيه القواعد القانونية المنظمة لحقوق العاملين على وجه يتحقق لهم بها التسوية التي إرتأتها منصفة لأوضاعهم

الوظيفية، منشأ لهم بموجبها حقاً في هذه التسوية عند توافر شروطها، ولم يجعل النص المطعون فيه حقهم في رفع الدعوى لإقتضائها عند النزاع فيها مطلقاً من القيود، بل قيد التداعي بشأنها بمبدأ يسقط بإنتهائه الحق في إقامة الدعوى، مستهدفاً بذلك تصفية المنازعات المتعلقة بحقوق العاملين تصفية نهائية تستقر بها مراكزهم القانونية صوناً للمصلحة العامة كي لا يستطيل النزاع بينهم وبين الجهة التي يعملون بها، وهو ما حرص النص المطعون فيه على توكيده حين حظر بعد إنتهاء الميعاد الذي عينه لرفع الدعوى تعديل المركز القانوني للعامل على أى وجه من الوجوه إستناداً لأحكام التشريعات التي عددها ما لم يكن ذلك التعديل تنفيذاً لحكم قضائي نهائي. إذ كان ذلك، وكان الأصل في سلطة المشرع في موضوع تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية ما لم يقيدھا الدستور بضوابط معينة تعتبر حداً لما يحول دون إطلاقھا، وكان قضاء المحكمة الدستورية العليا قد جرى على أنه ليس ثمة تناقض بين حق التقاضي كحق دستوري أصيل وبين تنظيمه تشريعاً بشرط ألا يتخذ المشرع هذا التنظيم وسيلة إلى حظر هذا الحق أو إهداره، وكان النص المطعون فيه لا ينال من ولاية القضاء، ولا يعزل المحاكم عن نظر منازعات معينة مما يخص به، بل يقتصر على تحديد ميعاد يسقط بفواته الحق في إقامة الدعوى بطلب الحقوق التي كفلتها التشريعات التي حددها النص المطعون فيه، فلا ينقطع جريانها أو يقف سريانها لتعلقها بالنظام العام، لما كان ذلك، وكان المشرع يفرض هذه المواعيد لتحقيق المهمة التي ناطها بها وهي أن تكون حداً زمنياً نهائياً لإجراء عمل معين، فإن التقييد بها - وباعتبارها شكلاً جوهرياً في التقاضي - فبما به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعي في المسائل التي عنها خلال الموعد الذي حدده - لا يعنى مصادرة الحق في الدعوى، بل يظل هذا الحق قائماً ما بقي ميعاد رفعها مفتوحاً، وليس ذلك إلا تنظيماً تشريعياً للحق في التقاضي لا مخالفة فيه لنص المادة "٩٨" من الدستور .

#### الطعن رقم ٣٨ لسنة ١١ مكتب فقهي ٤ صفحة رقم ٢٩٧ بتاريخ ٢٨/٧/١٩٩٠

- النص في المادة "٩٨" من الدستور على " التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق الإلتجاء إلى قاضيه الطبيعي ويحظر النص في القوانين على تحصيل أى عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء"، ظاهر منه أن الدستور لم يقف عند تقرير حق التقاضي للناس كافة كمبدأ دستوري أصيل بل جاوز ذلك إلى تقرير مبدأ حظر النص في القوانين على تحصيل أى عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء، وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل في عموم المبدأ الأول الذي يقرر حق التقاضي للناس كافة، وذلك رغبة من المشرع الدستوري في توكيد الرقابة القضائية على القرارات الإدارية وحسماً لما ثار من خلاف في شأن عدم دستورية التشريعات التي تحظر حق الطعن: في هذه القرارات، وقد ردد النص

المشار إليه ما قرره الدساتير السابقة ضمناً من كفالة حق التقاضي للأفراد، وذلك حين خولهم حقوقاً لا تقوم ولا تزوي ثمارها إلا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التي كفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها.

- إن الدساتير السابقة قد تضمن كل منها نصاً على أن المواطنين لدى القانون سواء وأنهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، كما ورد في الدستور القائم هذا النص في المادة "٤٠" منه، ولما كان حق التقاضي من الحقوق العامة التي كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها، فإن حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه - وهو قيام المنازعة على حق من حقوق أفرادها - ينطوي على إهدار لجداً المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق .

#### الطعن رقم ٥٧ لسنة ٤ مكتب قني ٥ صفحة رقم ١٥٠ بتاريخ ١٩٩٣/٢/٦

أورد الدستور بابه الرابع للقواعد التي صاغها في مجال سيادة القانون، وهي قواعد تتكامل فيما بينها ويندرج تحتها نص المادة الثامنة والستين التي كفل بها حق التقاضي للناس كافة، دالاً بذلك على أن التزام الدولة بضمان هذا الحق هو فرع من واجبيها في الخضوع للقانون، مؤكداً بمضمونه جانباً من أبعاد سيادة القانون التي جعلها أساساً للحكم في الدولة على ما تنص عليه المادتان الرابعة الستون والخامسة والستون. وإذا كان الدستور قد أقام من استقلال القضاء وحصانته ضمانين أساسيين لحماية الحقوق والحريات، فقد أضحي لازماً - وحق التقاضي هو المدخل إلى هذه الحماية - أن يكون هذا الحق مكفولاً بنص صريح في الدستور كي لا تكون الحقوق والحريات التي نص عليها مجردة من وسيلة حمايتها، بل معززة بها لضمان فعاليتها.

#### الطعن رقم ١٥ لسنة ١٤ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٩٩٣/٥/١٥

- إن الدستور - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قد أورد بابه الرابع للقواعد التي صاغها في مجال سيادة القانون، وهي قواعد تتكامل فيما بينهما ويندرج تحتها نص المادة ٦٨ التي كفل بها حق التقاضي للناس كافة، دالاً بذلك على أن التزام الدولة بضمان هذا الحق هو فرع من واجبيها في الخضوع للقانون ومؤكداً بمضمونه جانباً من أبعاد سيادة القانون التي جعلها أساساً للحكم في الدولة على ما تنص عليه المادتان ٦٤، ٦٥ منه. وإذا كان الدستور قد أقام من استقلال القضاء وحصانته ضمانين أساسيين لحماية الحقوق والحريات، فقد أضحي لازماً - وحق التقاضي هو المدخل إلى هذه الحماية - أن يكون هذا الحق مكفولاً بنص صريح في الدستور كي لا تكون الحقوق والحريات التي نص عليها مجردة من وسيلة حمايتها، بل معززة بها لضمان فعاليتها .

- متى كان الالتزام الملحق على عاتق الدولة وفقاً لنص المادة ٦٨ من الدستور يقتضيها تمكين كل متقاض من النفاذ إلى القضاء نفاذاً ميسراً لا تنقله أعباء مالية، ولا تحول دونه عوائق إجرائية، وكان هذا النفاذ - بما يعنيه من حق كل فرد في اللجوء إلى القضاء، وإن أبوابه المختلفة غير موصدة في وجه من يلجأ إليها، وأن الطريق إليها معبداً قانوناً - لا يعدو أن يكون حلقة في حق التقاضي تكملها حلقتان أخريان لا يستقيم بدونهما هذا الحق، ولا يكتمل وجوده في غيبة أحدهما، ذلك أن قيام الحق في النفاذ إلى القضاء لا يدل بذاته ولزوماً على أن الفصل في الحقوق التي تقام الدعوى لطلبها موكول إلى أمد آمنة عليها تتوافر لديها - ووفقاً للنظم المعمول بها أمامها - كل ضمانات تقتضيها إدارة العدالة إدارة فعالة، بما مژداه أن الحلقة الوسطى في حق التقاضي هي تلك التي تعكس حيطة المحكمة وإستقلالها، وحصانة أعضائها، والأسس الموضوعية لضمائنها العملية، وهي بذلك تكفل بتكاملها المقاييس المعاصرة التي توفر لكل شخص حقاً متكافئاً ومتكافئاً مع غيره، في محاكمة منصفة وعلنية تقوم عليها محكمة مستقلة محايدة ينشئها القانون، تنولى الفصل - خلال مدة معقولة - في حقوقه والزاماته المدنية أو في المهمة الجنائية الموجهة إليه، ويتمكن من كنفها من عرض دعواه وتحقيق دفاعه ومواجهة أدلة خصومه رداً وتعليقاً في إطار من الفرص المتكافئة، وعمرارة أن تشكيل المحكمة، وأسس تنظيمها، وطبيعة القواعد الموضوعية والإجرائية المعمول بها في نطاقها، وكيفية تطبيقها من الناحية العملية، هي التي تحدد لتلك الحلقة الوسطى ملامحها الرئيسية. إذ كان ما تقدم، وكان حق التقاضي لا تكتمل مقوماته أو يبلغ غايته ما لم توفر الدولة للخصومة في نهاية مطالبها حلاً منصفاً يمثل التسوية التي يعتمد من يطلبها إلى الحصول عليها بوصفها الرضية القضائية التي يسعى إليها لمواجهة الإخلال بالحقوق التي يدعيها، فإن هذه الرضية - وبالفرض مشروعتها واتساقها مع أحكام الدستور - تندمج في الحق في التقاضي باعتبارها الحلقة الأخيرة فيه، ولإرباطها بالغاية النهائية المقصودة منه برابطة وثيقة. ذلك أن الخصومة القضائية لا تقام للدفاع عن مصلحة نظرية لا تصحط عنها فائدة عملية، وإنما غايتها إقتضاء منفعة يقرأها القانون، وتتحدد على ضوئها حقيقة المسألة المتنازع عليها بين أطرافها وحكم القانون بشأنها. وإندماج هذه الرضية في الحق في التقاضي، مؤداه أنها تعتبر من مكوناته، ولا سبيل إلى فصلها عنه، وإلا فقد هذا الحق مغزاه، وآل سراباً .

- إن الدستور بما نص عليه في المادة ٦٨ منه أن لكل مواطن حق الإستجابة إلى قاضيه الطبيعي، قد دل على أن هذا الحق في أصل شرعته، هو حق للناس كافة لا يتمايزون فيما بينهم في مجال اللجوء إليه، وإنما تتكافأ مراكزهم القانونية في سعيهم لرد العدوان على حقوقهم دفاعاً عن مصالحهم الذاتية. وقد حرص الدستور على ضمان إعمال هذا الحق في محتواه المقرر دستورياً بما لا يجوز معه قصر مباشرته على فئة دون أخرى، أو إجازته في حالة بذاتها دون سواها، أو إزهاقه بعوائق متنافية لطبيعته، لضمان أن يكون النفاذ إليه

حقاً لكل من يلوذ به، غير مقيد في ذلك إلا بالقيود التي يقتضيها تنظيمه، والتي لا يجوز بحال أن تصل في مداها إلى حد مصادرته. وبذلك يكون الدستور قد كفل الحق في الدعوى لكل مواطن، وعزز هذا الحق بضماناته التي تحول دون الإنتقاص منه، وأقامه أصلاً للدفاع عن مصالحهم الذاتية وصونها من العدوان عليها، وجعل المواطنين سواء في الأرتكان إليه. ولازم ذلك أن غلق أبوابه دون أحدهم إنما ينحل إلى إهداره، ويكرس الإخلال بالحقوق التي يدعيها، وهي بعد حقوق تحركها مصلحته الشخصية المباشرة، ولا تحول دون طلبها الطبيعة العينية للدعوى الدستورية التي تقوم في جوهرها على مقابلة النصوص التشريعية المطعون عليها بأحكام الدستور تحزياً لتطابقها مع إعلاء للشرعية الدستورية. ذلك أن هذه العينية - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - لا تفيد لزوماً التحلل في شأنها من شرط المصلحة الشخصية المباشرة، أو أن هذا الشرط يعتبر منفكاً عنها غير مرتبط بها. كذلك فإن حق كل مواطن في الدفاع عن حقوقه الذاتية، لا ينال منه ما هو مقرر من أن لكل نقابة منشأة وفقاً للقانون - ويوصفها شخصاً معنوياً - الحق في أن تقيم إستقلالاً عن أعضائها الدعاوى المتعلقة بالدفاع عن مصالحهم في مجموعها. ذلك أن المصالح الجماعية التي تحميها النقابة لا تعتبر منصرفة إلى عضو معين من أعضائها، أو متعلقة بجهة من بينهم دون سواها، وإنما مناهط صون الأغراض التي تقوم عليها النقابة وحماية أهدافها. ومن ثم لا تخل هذه المصالح الجماعية بالمصالح الفردية لكل عضو من أعضائها، ولا يجوز أن تحول دونه والدفاع عن مركزه القانوني الخاص أو حقوقه الذاتية التي أثر فيها النص التشريعي المطعون فيه تأثيراً مباشراً.

#### • الموضوع القرعي : مقومات حق التقاضي :

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٤ مكتب قتي ٥ صفحة رقم ١٥٠ بتاريخ ١٩٩٣/٢/٦

- الالتزام الملقى على عاتق الدولة وفقاً لنص المادة الفاتنة والستين من الدستور، يقتضيها أن توفر لكل فرد - وطنياً كان أم أجنبياً - نفاذاً ميسراً إلى محاكمها بالإضافة إلى الحماية الواجبة للحقوق المقررة بتشريعاتها، وعمرأة الضمانات الأساسية اللازمة لإدارة العدالة إدارة فعالة وفقاً لمستوياتها في الدول المتحضرة. متى كان ذلك، وكان الحقوق التي تستمد وجودها من النصوص القانونية يلزمها بالضرورة - ومن أجل القضاء - طلب الحماية التي يكفلها الدستور أو المشرع لها، باعتبار أن مجرد النفاذ إلى القضاء في ذاته لا يعتبر كافياً لضمانها، وإنما يتعين أن يكون هذا النفاذ دوماً بإزالة العوائق التي تحول دون تسوية الأوضاع الناشئة من العدوان عليها، وبوجه خاص ما يتخذ منها صورة الأشكال الإجرائية المعقدة، كى توفر الدولة للخصومة في نهاية مطافها حلاً منصفاً يقوم على حيطة المحكمة واستقلالها، ويضمن عدم استخدام التنظيم القضائي كأداة للتمييز ضد فئة بذاتها أو للتحامل عليها، وكانت هذه التسوية هي التي



يعتمد الخصم إلى الحصول عليها بوصفها الرضوية القضائية التي يطلبها لمواجهة الإخلال بالحقوق التي يدعيها، فإذ هذه الرضوية - وبافتراض مشروعيتها واتساقها مع أحكام الدستور - تندمج في الحق في التقاضي، وتعتبر من متعلقاته لارتباطها بالغاية النهائية المقصودة منه برابطة وثيقة. وآية ذلك أن الخصومة القضائية لا تقام للدفاع عن مصلحة نظرية لا تتمحض عنها فائدة عملية. ولكن غايتها طلب منفعة يقرها القانون وتتحدد على ضوئها حقيقة المسألة المتنازع عليها بين أطرافها وحكم القانون بشأنها، وذلك هو ما أكدته هذه المحكمة بما جرى عليه قضاؤها من أن الدستور ألصق بنص المادة الثامنة والستين منه عن ضمان حق التقاضي كمبدأ دستوري أصيل مردداً بذلك ما قرره الدساتير السابقة ضمناً من كفالة هذا الحق لكل فرد - وطنياً كان أم أجنبياً - باعتباره الوسيلة التي تكفل حماية الحقوق التي يتمتع بها قانوناً، ورد العدوان عليها.

- لن كان من المقرر قانوناً أن الدولة بناء على ضرورة تفرجها أوضاعها الاقتصادية أو تتطلبها إدارة علاقاتها الخارجية، أو توجيهها روابطها القومية أو غير ذلك من مصالحها الحيوية، أن تفرض قيوداً في شأن الأموال التي يجوز لغير مواطنيها تملكها، أو أن تخرج فئة منها من دائرة الأموال التي يجوز لهم التعامل فيها سواء أكانت أموالاً منقولة أم عقارية، فإن من الصحيح كذلك أن تداخل مصالح الدول ونماء اتصالاتها الدولية وحتمية التعاون فيما بينها يلزمها بأن تعمل كل منها في نطاق أقليمها على أن توفر الوسائل الإجرائية والقواعد الموضوعية التي يتمكن الأجنبي من خلالها من رد العدوان على حقوقه الثابتة وفقاً لنظمها القائمة، وهو ما قرره المادة الثامنة والستون من الدستور التي لا يجوز للدولة بموجبها أن تجحد على غير مواطنيها الحق في اللجوء إلى محاكمها للدفاع عن حقوقهم التي تكفلها القوانين الوطنية، وإلا اعتبر إعراضها عن توفير هذه الحماية، أو إغفالها لها، إنكاراً للمعادلة تقوم به مسئوليتها الدولية، ويوقعها في حومة المخالفة الدستورية. متى كان ذلك، وكان المدعون - وهم من غير المواطنين - يستهدفون بدعواهم الموضوعية رد الأموال - التي يقولون باغتصابها بالمخالفة لأحكام الدستور - عيناً إليهم، وكان اكتسابهم ملكيتها وفقاً للقوانين المعمول بها وبمراعاة الأوضاع المقررة فيها، أمراً لا نزاع فيه، فإن الحماية التي كفلتها المادة الرابعة والثلاثون من الدستور للحق في الملكية تسحب إليهم، ذلك أن حججها عنهم أو تعييدها بما يجزجها عن الأغراض المقصودة منها، يكرس انتزاع أموالهم، ويعتبر إهداراً لسند ملكيتها وإسقاطاً للحقوق المنفردة عنها، وإفراغاً للمادة الثامنة والستين من الدستور من محتواها.

**\* الموضوع الفرعى : نطاق الضمان العام للدائنين :**

الطعن رقم ٢ لسنة ١٤ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٢٤١ بتاريخ ١٩٩٣/٤/٣

من المقرر أن أموال الدين جميعها ضامنة للوفاء بديونه وأن الدائنين جميعا متكافئون فى هذا الضمان إلا من كان له منهم حق التقدم طبقا للقانون. والأصل أن أموال المدين جميعها يجوز التنفيذ عليها، وللدائن بالتالى أن يتخذ فى شأنها الطرق التحفظية والتنفيذية. ولئن كان المشرع قد جرى أحيانا على استثناء بعض الأموال من الحجز عليها كتقريره عدم جواز الحجز على أدوات المرفق العام اللازمة لسياره لزوما حتميا إلا أن هذا الاستثناء يظل منحصرًا فى دائرته الضيقة، ومقيدا بدوافعه، ولا يجوز بالتالى أن يمتد إلى غير الأموال التى تعلق بها، ولو كانت الاعتبارات التى وجهته فى حالة بذاتها، متوافرة فى حالة أخرى لا نص عليها. ولا كذلك النص التشريعى المطعون عليه، فقد قرر المشرع - فى مجال تطبيق أحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ - قاعدة عامة واستثناء منها، أما القاعدة العامة فحاصلها امتناع الحجز على أموال الهيئات الخاصة لرعاية الشباب والرياضة جميعها - فى كافة مكوناتها وعناصرها - ولا استثناء من هذه القاعدة إلا أن يكون الدين الذى يراد التنفيذ بموجبه مستحقا للدولة وناشئا عن ضرائبها ورسومها، أما غير الدولة من الدائنين فقد عطل المشرع - بالنص المطعون عليه - ضمانهم العام بأكمله. وحال بينهم وبين اقتضاء ديونهم من هذا الضمان فى أى من عناصره، وأهدر القيمة العملية لأية أحكام قضائية يكون هؤلاء قد حصلوا عليها، وأعاق تنفيذ مضمونها، وأخل بمبدأ التكافؤ فى المعاملة القانونية بين الدائنين المتماثلة مراكزهم القانونية، وجاوز حدود سياق القانون وخضوع الدولة لأحكامه، ومال بولاية السلطة القضائية هابطا برسالتها فى أداء العدالة. ومن ثم يقع النص التشريعى المطعون عليه فى حوزة مخالفة أحكام المواد ١٦٥، ٧٢، ٦٨، ٦٥، ٦٤، ٤٠ من الدستور.

## دار الإفتاء

• الموضوع الفرعي : الطبيعة القانونية للفتاوى الصادرة منها :

الطعن رقم ٤ لسنة ٨ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٣٤ بتاريخ ١٩٨٨/١/٢

دار الإفتاء لا تعتبر جهة قضاء ولا هيئة ذات اختصاص قضائي، ذلك أن ما يصدر عنها من فتاوى ليس لصلاً في خصومة قضائية، بل هو مجرد رأى لا توافر فيه خصائص الأحكام التي تستقل بها جهات القضاء والهيئات ذات الاختصاص القضائي، ولا يرقى بالتالي إلى مرتبتها. وهو رأى غايته بيان الحكم الشرعي بمقتضى الأدلة الشرعية في المسألة المستفتى عنها. لما كان ذلك، فإن أحد حدى التناقض المسوق في الدعوى لا يتحقق فيه مناط طلب الفصل في النزاع المبني على تناقض الأحكام طبقاً لما يقضى به البند ثالثاً من المادة [٢٥] من قانون المحكمة الدستورية العليا. ويكون الطلب غير مقبول.

## دستور

\* الموضوع الفرعي : أثر الحكم بعدم دستورية إنتخابات مجلس الشعب :

الطعن رقم ٤٤ لسنة ١٢ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٧٤ بتاريخ ١٢/٧/١٩٩١

- القضاء بعدم دستورية النص التشريعي الذي أجريت انتخابات مجلس الشعب بناء عليه، وعلان تكوين مجلس الشعب منذ انتخابه، لا يستطيع لزوما إسقاط القوانين والقرارات التي أقرها ولا يمس الإجراءات التي اتخذها منذ انتخابه وحتى تاريخ نشر الحكم في الجريدة الرسمية، بل تظل جميعها محمولة على أصلها من الصحة وتبقى بالتالي نافذة مرتبة لكامل آثارها إلى أن يقرر إلغاؤها أو تعديلها من الجهة المختصة دستورياً أو تقضى هذه المحكمة بعدم دستورية نصوصها التشريعية إن كان لذلك ثمة وجه آخر غير ما بنى عليه هذا الحكم.

- لما كان ما يتبناه المدعي في الدعوى الماثلة من عدم دستورية النصوص المطعون عليها ترتيباً على حالة إنقضاء الصفة النيابية عن خمسة وسبعين من أعضاء مجلس الشعب الذي أقرها، وزوال صفتهم بالتالي في التعبير عن الإرادة الشعبية، مؤداه - وفرض صحة الاستناد إلى الأحكام التي أصدرتها جهة القضاء الإداري في شأنهم - أن المجلس النيابي الذي كان يضمهم قد أضحي باطل الكوكن، وإذا كانت هذه النتيجة عنها هي التي خلصت إليها هذه المحكمة وقررتها بالنسبة إلى المجلس " ذاته " وذلك في حكمها الصادر في الدعوى رقم ٣٧ لسنة ٩ قضائية " دستورية " - وعجيبته مطلقة في مواجهة الكافة وسلطات الدولة جميعاً - مستندة في أقامتها على دعامة إخلال التنظيم الانتخابي المطعون عليه في تلك الدعوى بالحق في أن تكون المجالس النيابية كاشفة عن صفتها التمثيلية، ومعبرة بالتالي عن إرادة هيئة الناخبين وكان قضاء هذه المحكمة في الدعوى المشار إليها يحول دون تقرير بطلان جديد في شأن مجلس نيابي دمغته هذه المحكمة " من قبل " بالبطلان. ذلك أن تكوين المجالس النيابية، إما أن يكون صحيحاً من البداية أو باطلاً. ولا ينحصر بطلان التكوين بالضرورة - في وجه معين أو أوجه بذاتها، وإنما قد تتعدد أوجهه تبعاً لتعدد روافدها، ومن ثم لا يتنوع هذا البطلان بتنوع المخالفة الدستورية التي تؤدي إليه، ولا تمتاز أوجهه فيما بينها في مجال الآثار التي رتبها الدستور عليها، وإنما تتحد جميعها في كونها مقضية إلى بطلان من نوع واحد سواء في طبيعته أو درجته أو مداه، ولا يتصور - والحالة هذه - أن يرد أكثر من بطلان على محل واحد. إذ كان ذلك، وكانت كل مخالفة دستورية يؤول أمرها إلى بطلان تكوين المجلس النيابي تعتر من أوجهه، وذلك أياً كان مضمون المخالفة الدستورية أو الوقائع التي تقوم عليها، وكان هذا البطلان بالتالي لا يتعدد بتعدد الوالد، فإنه سواء كانت المخالفة الدستورية المؤدية إلى ذلك البطلان مرتبة على ما ذهب

إليه المدعى من زوال الصفة النيابة عن العديد من أعضاء المجلس النيابي بناء على أحكام جهة القضاء الإداري التي سلفت الإشارة إليها، أم كانت هذه المخالفة ناشئة عن بطلان التنظيم الانتخابي الذي قام عليه هذا المجلس بأكمله، ومؤدية - من ثم - إلى بطلان عضوية أعضائه جميعاً وفقاً لما قرره هذه المحكمة في الدعوى رقم ٣٧ لسنة ٩ قضائية " دستورية " آتفة البيان، فإن بطلان التكوين في الصورة الأولى لا يكون مختلفاً في الخصائص التي ينسب بها ولا في الآثار التي رتبها عن بطلانه في الحالة الثانية، ولا يجوز بالتالي الإستناد إلى ما يثيره المدعى في منعه لتقرير بطلان على بطلان، ولا أن يعتبر نعيه وجهاً جديداً مغايراً في محصلته النهائية للوجه الذي قام عليه قضاء هذه المحكمة في الدعوى المشار إليها، إذ لا يتغيا المدعى - في حقيقة الأمر - إبطال مجلس نيابي لا زال قائماً، وإنما إسباغ بطلان مبتداً على مجلس نيابي سبق أن كشفت هذه المحكمة على أنه مشكل بالمخالفة للدستور، ومن ثم باطل التكوين بأثر رجعي يترد إلى اللحظة التي ولد فيها، ولا يتصور أن تكون الآثار القانونية التي قصد المدعى إلى تربيتها على منعه سابقة في وجودها من حيث الزمان على هذه اللحظة ذاتها .

#### \* الموضوع الفرعي : أثر الحكم بعدم دستورية نص تشريعي :

الطعن رقم ١٧ لسنة ١ مكتب قني ١ صفحة رقم ٢٨٤ بتاريخ ١٩٨١/٣/٧

- يوتب على حكم المحكمة العليا بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٧١ في الدعوى رقم ٥ لسنة ١ قضائية بعدم دستورية الفقرة السادسة من المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليها، إلتصاح باب الطعن في قرارات مجالس المراجعة.

- لما كان المشرع قد إنتهج نهجاً واضحاً في شأن المنازعات المتعلقة بإيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين فإعتد بطبيعتها المدنية وعهد بها إلى القضاء العادي طبقاً لما نصت عليه المادتان ١٣ فقرة ثانية و ٤٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩، كما أنه أورد حكماً عاماً يؤكد هذا المنحى بما نص عليه في المادة ٤ من إختصاص المحاكم العادية دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ عن تطبيق أحكام هذا القانون، فإن المنازعات التي فصلت فيها بمجالس المراجعة ثم فتح باب الطعن في القرارات الصادرة فيها - وهي منازعات ذات طابع مدني - يحكمها نهج المشرع في هذا الشأن ويمتد إليها عموم نص المادة ٤ المشار إليها، ويكون الإختصاص بنظرها لجنة القضاء العادي حيث القاضي الطبيعي المختص أصلاً بحسم الخصومة في شأنها.

الطعن رقم ١٦ لسنة ٣ مكتب فني ٢ صفحة رقم ٦٣ بتاريخ ١٩٨٢/٦/٥

- نظمت المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادرة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ في فقرتها الثالثة والرابعة الآثار التي توجب على الحكم بعدم دستورية نص تشريعي فنصت على أنه "ويجب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشر الحكم. فإذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقاً بنص جنائي تعتبر الأحكام التي صدرت بالإدانة استناداً إلى ذلك النص كأن لم تكن..."، وجاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون أن مؤدى عدم جواز تطبيق النص من اليوم التالي للنشر ليس عدم تطبيقه في المستقبل فحسب، وإنما بالنسبة إلى الوقائع والعلاقات السابقة على صدور الحكم بعدم الدستورية على أن يستثنى من هذا الأمر الأثر الرجعي لحقوق والمراكز التي تكون قد إستقرت عند صدوره بحكم حاز قوة الأمر المقضى أو بإنقضاء مدة تقادم.

- إعمال أثر الحكم بعدم الدستورية طبقاً لما نظمته المادة ٤٩ من قانون المحكمة مما يخص به محكمة الموضوع، لتنزل حكم هذه المادة على الوقائع المطروحة عليها وما قد يثار بشأنها من دواع أو دفاع الأمر الذي لا تمند إليه ولاية المحكمة الدستورية العليا .

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٣ مكتب فني ٢ صفحة رقم ١٢٧ بتاريخ ١٩٨٣/٦/١١

لما كانت باقي مواد هذا القانون "رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١" مرتبة على مادته الأولى بما مؤداه إرتباط نصوص القانون بعضها ببعض إرتباطاً لا يقل الفصل أو التجزئة، ومن ثم فإن عدم دستورية نص المادة الأولى وإبطال أثرها، يستتبع - بحكم هذا الإرتباط - أن يلحق ذلك الإبطال باقي نصوص القانون المطعون فيه، مما يستوجب الحكم بعدم دستورية القانون بمرته.

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣ مكتب فني ٢ صفحة رقم ١٤٨ بتاريخ ١٩٨٣/٦/١١

إعمال أثر الحكم بعدم الدستورية طبقاً لما نظمته المادة ٤٩ من قانون المحكمة مما يخص به محكمة الموضوع لتنزل أحكام هذه المادة على الوقائع المطروحة عليها، الأمر الذي لا تمند إليه ولاية المحكمة الدستورية العليا.

الطعن رقم ٢٥ لسنة ١ مكتب فني ٢ صفحة رقم ٢٤٤ بتاريخ ١٩٨٢/١/٢

إذ أصدرت المحكمة العليا بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٧١ حكماً في الدعوى رقم ٥ لسنة ١ ق بعدم دستورية الفقرة السادسة من المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليها فقد إنفتح بذلك باب الطعن في لوائح مجلس المراجعة.

الطعن رقم ١ لسنة ١ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ١٦٢ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢

لما كانت نصوص القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ ترتبط بعضها ببعض ارتباطاً لا يقبل الفصل أو التجزئة، ومن ثم فإن عدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة الأولى وإبطال أثرها يستتبع بحكم هذا الارتباط إبطال باقى نصوص القرار بقانون المطعون عليه، بما يستوجب الحكم بعدم دستوريته برمته.

الطعن رقم ١٠ لسنة ٨ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ١٤ بتاريخ ١٩٩١/١٠/٥

إذ يخفى المدعى فى الشق الأول من دعواه المائلة الفصل فى دستورية المادتين ٦،٢ من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١، وكان قد سبق للمحكمة الدستورية العليا أن قضت - بعد رفعها - فى الدعويين رقمى ١٣٩، ١٤٠ لسنة ٥ قضائية " دستورية " والدعوى رقم ١٤٢ لسنة ٥ قضائية دستورية بعدم دستورية المادة الثانية من القرار رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ سالف البيان وذلك فيما نصت عليه " وذلك ما لم يكن قد تم بمعها ..... " حتى نهاية نص المادة، وبرفض ما عدا ذلك من طلبات كان من بينها الطعن بعدم دستورية المادة السادسة من القرار بقانون المذكور - وقد نشرت هذه الأحكام بالجرىة الرسمية بتاريخ ٣ يوليه سنة ١٩٨٦ - فإن مؤدى ذلك أن الأحكام السالفة قد حسمت الخصومة بصفة باتة بشأن الطعن على المادتين ٦،٢ من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بما يمنع من نظر أى طعن ينشور من جديد بشأن هاتين المادتين. وتكون الخصومة المائلة قد أصبحت - فى هذا النطاق - غير ذات موضوع بما يستوجب الحكم بإعتبارها منتهية بشأنه.

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٩ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٤٦ بتاريخ ١٩٩١/١٢/٧

لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٦ المطعون فيه لا يمكن تصور وجودها مستقلة ومنفصلة عن مادته الأولى بالنظر إلى ارتباطهما ارتباطاً لا يقبل التجزئة، فإنها تسقط تبعاً لإبطال المادة الأولى مما يستوجب القضاء بعدم دستورية القانون المشار إليه برمته.

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٨ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ١٠٣ بتاريخ ١٩٩٢/١/٤

لما كانت المادة الثانية من القانون المطعون عليه تقضى بالتجاوز عن استرداد ما سبق صرفه من معاشات بالمخالفة لأحكامه، وكان ترخص الدولة فى النزول من جانبها عما صرفه منها لبعض العاملين بالمشآت والجمعيات التعاونية التى تملكها أو تساهم فيها، يفترض عدم استحقاقهم أصلاً ما خلال الفترة التى امتد إليها الأثر الرجعى لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٠ المطعون عليها، فإن سقوط هذا الأثر الرجعى فى محتواه الموضوعى لعدم دستوريته، يستلزم الحكم بسقوط المادة الثانية وذلك لارتباطهما

مما ارتباطاً لا يقبل التجزئة إذ لا يتصور قيام المادة الثانية منفصلة عن الأثر الرجعي للحظر الذى حال دون حصول المدعين خلال فترة عملهم بالجمعية على معاشاتهم المستحقة قبل التعيين لها.

الظعن رقم ٣٧ لسنة ٩ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٢٥٦ بتاريخ ١٩٩٠/٥/١٩

إجراء إنتخابات مجلس الشعب بناء على نص تشريعى ثبت عدم دستوريته بالحكم الذى إنتهت إليه المحكمة الدستورية العليا فى الدعوى الماثلة، لأن مؤدى هذا الحكم ولازمه أن تكوين المجلس المذكور يكون باطلاً منذ إنتخابه، إلا أن هذا البطلان لا يؤدى البتة إلى ما ذهب إليه المدعى من وقوع إنتهاك دستورى ولا يستتبع إسقاط ما أقره المجلس من قوانين وقرارات وما إتخذته من إجراءات خلال الفترة السابقة وحتى تاريخ نشر هذا الحكم فى الجريدة الرسمية، بل تظل تلك القوانين والقرارات والإجراءات قائمة على أصلها من الصحة، ومن ثم تبقى صحيحة ونافذة، وذلك ما لم يتقرر إلغاؤها أو تعديلها من الجهة المختصة دستورياً أو يقضى بعدم دستورية نصوصها التشريعية بحكم من المحكمة الدستورية العليا إن كان لذلك ثمة وجه آخر غير ما بنى عليه الحكم .

\* الموضوع الفرعى : إغتصاب سلطة التشريع غير الدستورى :

الظعن رقم ٤٣ لسنة ٧ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٢١٤ بتاريخ ١٩٩٢/٣/٧

- لما كانت الواقعة محل الإتهام الجنائى فى الدعوى الموضوعية تتمثل فى قيام المدعى - بوصفه أحد التجار بمحافظة سوهاج - بحيازة وتخزين كميات من السمسم مخالفاً بذلك الحظر المنصوص عليه فى قرار محافظ سوهاج رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٥ المطعون عليه، وكان هذا الحظر لا يعدو أن يكون قيداً على تداول سلعة من السلع التموينية هى السمسم، وهو قيد ناطق السلطة التشريعية إتخاذه بوزير التموين دون غيره، إذ يختص هذا الوزير - لضمان تموين البلاد وتوفير العدالة فى توزيع المواد التموينية وبعد موافقة لجنة التموين العليا - بإصدار القرارات المنصوص عليها فى المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ويندرج تحتها فرض القيود على إنتاج أى مادة أو سلعة وتداولها واستهلاكها بما فى ذلك توزيعها، وكذلك فرض قيود أية مادة أو سلعة من جهة إلى أخرى، وهى قيود حددت الفقرة الرابعة من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون المشار إليها الجزاء على مخالفتها بقولها : " يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها فى هذه المادة على مخالفة أحكام قرارات وزير التموين والتجارة الداخلية الصادرة تنفيذاً لهذا القانون، ويجوز أن ينص فى تلك القرارات على عقوبات أقل ... "، وهذا النهج الذى التزمه المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥، إحتذاءه كذلك المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التصدير الجبرى وتحديد الأرباح، ذلك أنه بعد أن غول هذا المرسوم بقانون وزير التموين فى المادة الخامسة



منه أن يتخذ بقرارات يصدرها التدابير المتعلقة بتعيين المقادير التي يجوز شراؤها أو تملكها أو حيازتها من أية سلعة، وبقرارير الوسائل اللازمة لمنع التلاعب بأسعار السلع والمواد الخاضعة لأحكام ذلك المرسوم بقانون وتعيين مواصفاتها، وبإلزام أصحاب الصناع والمستوردين بتسليم مقادير معينة من أى سلعة أو مادة إلى الجمعيات التعاونية لتقوم بعرضها للبيع لأعضائها، نص في الفقرة الأخيرة من مادته التاسعة على أن "يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة على مخالفة القرارات التي تصدر تنفيذاً للمادة ٥ من هذا القانون، ويجوز أن ينص في تلك القرارات على عقوبات أقل". لما كان ذلك، وكان المشرع على ما تقدم بيانه، قد عهد إلى وزير التموين دون غيره - في نطاق التدابير التي يتخذها لضمان تأمين البلاد من المواد والسلع ولتحقيق العدالة في توزيعها مع الإلتزام بمجداول الأسعار الخاصة بها - بسلطة تقرير عقوبات على مخالفة القرارات التي يتخذها في هذا الصدد تكون أقل من تلك المنصوص عليها في القانون، فإن تجريم المادة الثانية من القرار المطعون عليه الصادر من محافظ سوهاج للواقعة محل الإتهام الجنائي في الدعوى الموضوعية، لا يعدو أن يكون انتحالاً لإختصاص مقرر لوزير التموين في شأن التدابير التي ينفرد باتخاذها وفقاً لأحكام كل من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليهما، واختصاصاً في هذا المجال، ومن ثم يقع حكم المادة الثانية من القرار المشار إليه في حومة المخالفة الدستورية لتعارضه والمادة ٦٦ من الدستور.

- النص في الفقرة الأولى من المادة ٢٧ من قانون الإدارة المحلية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ على أن " يتولى المحافظ - بالنسبة إلى جميع المرافق العامة التي تدخل في اختصاص وحدات الإدارة المحلية وفقاً لأحكام هذا القانون - جميع السلطات والإختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح، ويكون المحافظ في دائرة إختصاصه - رئيساً لجميه الأجهزة والمرافق المحلية "، إنما توخى تنظيم الأمور المتعلقة بالإدارة المحلية وذلك بإنشاء وحدات إدارية تتولى ممارسة السلطات والإختصاصات التنفيذية ذات الطبيعة الإدارية اللازمة لإدارة الأعمال المنوطة بالمرافق العامة الواقعة في دائرتها نقلاً إليها من الحكومة المركزية بوزارتها المختلفة، وقد قصد الشارع بالنص سالف الذكر أن يباشر المحافظون - بوصفهم رؤساء الأجهزة والمرافق العامة التابعة لهم - السلطات والإختصاصات المقررة للوزراء في هذا الصدد، دون أن يجاوزوا ذلك إلى تحويلهم الإختصاص بإصدار اللوائح التنفيذية ولا إلى تقرير اختصاصهم بإصدار قرارات لائحة تحدد بعض جوانب التجريم أو العقاب، وذلك كلما كانت القوانين المعمول بها قد عهدت بهذا الإختصاص - في أى من هاتين الحالتين - إلى الوزراء، إذ تستغل الجهة التي عينها المشرع بممارسته ولا يجوز أن تفوض غيرها فيه، وهو في كل الأحوال اختصاص تشريعي لا تشمله عبارة "السلطات والإختصاصات التنفيذية الواردة بنص المادة ١/٢٧ مالفقة البيان.

## \* الموضوع الفرعي : إقرار الدستور للديمقراطية النقابية :

الطعن رقم ١٥ لسنة ١٤ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٥/٥/١٩٩٣

لا حاجة في القول بأن ما تطلبه النص المطعون فيه من أن يكون الطعن مقدماً من مائة عضو من أعضاء النقابة، لا يعدو أن يكون إصملاً للديمقراطية وتعميقاً لفحواها تطبيقاً للمادة ٥٦ من الدستور التي تنص على أن إنشاء النقابات على أساس ديمقراطي حق يكفله القانون، ذلك أن ما قصد إليه الدستور من ذلك النص هو ضمان حق أعضاء النقابة في صياغة أنظمتها وبرامجها وتنظيم إدارتها وأوجه نشاطها واختيار ممثليها في حرية تامة. وتلك هي الديمقراطية النقابية التي تكفل حرية النقاش والحوار في آفاق مفتوحة تكافئ الفرص من خلالها وتعدد معها الآراء وتباين داخل النقابة الواحدة إزاء حرية الإبداع والأمل والخيال - وهي أدوات التقدم - لعكس القرار فيها الحقيقة التي بلورتها الآراء المتعددة من خلال مقابلتها ببعض وقولاً على ما يكون منها زائفاً أو صائباً، منطوياً على مخاطر واضحة أو محققاً لمصلحة مبتغاه، وعلى تقدير أن النتائج الصائبة هي حصيلة الموازنة بين آراء متعددة جرى التعبير عنها في حرية كاملة، وأنها في كل حال لا تمثل إنشَاء حلول بلواتها تستقل الأقلية بتقديرها وتعرضها عنوة. كذلك فإن الديمقراطية النقابية في محورها المقرر دستورياً لازمها أن يكون الفوز داخل النقابة بمناصبها المختلفة على تباين مستوياتها وأيا كان موقعها، مرتبطاً بإزادة أعضائها الحرية الواعية، وعراة أن يكون لكل عضو من أعضائها، الفرص ذاتها التي يؤثر بها - متكافئاً في ذلك مع غيره - في تشكيل السياسة العامة لنقابته وبناء تنظيماته المتعددة، وفاء بأهدافها وضمناً لتقدمها في مختلف الشئون التي تقوم عليها. وبذلك يتحدد المضمون الحق لنص المادة ٥٦ من الدستور التي لا تكفل الحرية النقابية لفئة بذاتها داخل النقابة الواحدة. ولا تقرر فضلية بعض أعضائها على بعض في أي شأن يتعلق بممارستها. ولا تفرض سيطرة جماعة من بينهم على غيرها، لضمان أن يظل العمل الوطني قوياً وجماعياً في واحد من أدق مجالاته وأكثرها خطراً .

## \* الموضوع الفرعي : إقرار السلطة التشريعية للمرسوم بقانون :

الطعن رقم ١٥ لسنة ٨ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٣٥ بتاريخ ١٢/٧/١٩٩١

الناظر من مضابط البرلمان دعوته إلى اجتماع غير عادي وعرض هذا المرسوم عليه في أول اجتماع له وأن مجلس الشيوخ قد أقره بالجلسة الثانية لدورة الإنعقاد غير العادي المنعقدة بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٣٧ كذلك أقره مجلس النواب بالجلسة الثالثة لهذا الدور المنعقد بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧. إذ كان ذلك وكان البرلمان بمجلسيه قد أقر المرسوم بقانون المطعون عليه على ما سلف البيان، فإن قوة القانون تستقر بصفة نهائية لأحكامه المطابقة في نصها وفحواها للدستور.

- النعى على القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأضاح الناشئة عن الحراسة، مخالفته أحكام المادتين ١٠٨، ١٤٧ من الدستور قولاً منهم بأن الأصل فى السلطة التشريعية هو أن يتولاها مجلس الشعب. وأنه لا استثناء من ذلك إلا فى الحالتين المنصوص عليهما فى هاتين المادتين التين تحولان رئيس الجمهورية سلطة استثنائية يتعين أن يتقيد فى نطاق ممارستها بالحدود والقيود التى يفرضها الدستور. وإلا كان القرار باطلاً، وعملاً بعبوة وعثرته التى لا يقله منها إقرار السلطة التشريعية لمضمونه إنما يندرج تحت المطاعن الشكلية التى جرى قضاء هذه المحكمة على أن مبناها مخالفة نص تشريعى للأوضاع الإحرائية التى تطلبها الدستور سواء فى ذلك ما كان منها متصلاً بالترافع النصوص التشريعية أو إقرارها أو إصدارها حال انعقاد السلطة التشريعية، أم ما كان منها متعلقاً بالشروط التى يفرضها الدستور لممارسة رئيس الجمهورية الاختصاص بإصدارها فى غيبة السلطة التشريعية أو بتفويض منها، وكان البين من الأعمال التحضيرية للقرار بقانون المطعون عليه - وعلى ما قرره هذه المحكمة بحكمها الصادر فى اندعوتين رقمى ١٣٩، ١٤٠ لسنة ٥ لقضائية " دستورية " والذى نشر فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٣ يوليو سنة ١٩٨٦ - أن هذا القرار بقانون صدر استناداً إلى المادة ١٤٧ من الدستور، ملتزماً بالحدود الضيقة التى تفرضها الطبيعة الإستثنائية لمباشرة رئيس الجمهورية الاختصاص بإصداره فى غيبة السلطة التشريعية، وكان هذا القضاء نائلاً لصدور هذا القرار بقانون أثناء انعقاد السلطة التشريعية، بناءً تفويض منها فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة ١٠٨ من الدستور، لإن وجه النعى الذى أثاره المدعون فى شأن عدم استيفاء ذلك القرار بقانون لأوضاعه الشكلية، يكون قد طرح على هذه المحكمة وكلمتها فيه قاطعة لا تحتمل تعقياً أو تأويلًا.

- ما قرره المحكمة الدستورية العليا - من توافر الأوضاع الشكلية التى تطلبها الدستور فى القرار بقانون المطعون عليه، يفيد تفصيلاً لكل مخالفة شكلية قد تكون عارضة بذلك القرار بقانون، وأنها محصتها بياناً لوجه الحق فيها، سواء كانت هذه المخالفة مستندة إلى انقضاء حالة الضرورة التى تبرر إصداره فى غيبة السلطة التشريعية، أم كان مرجعها قالة إقراره آثاره الرجعية بغير الحصول على موافقة أغلبية أعضاء السلطة التشريعية على ما تنص عليه المادة ١٨٧ من الدستور، " بالفراض انطباقاً ". ذلك أن ما تقضى به هذه المحكمة من توافر الأوضاع الشكلية فى قرار بقانون عرض أمره عليها، مؤداه تحقيقها من انقضاء كل مخالفة لهذه الأوضاع أياً كان وجهها أو موضوعها من النصوص الدستورية. ولا يقتصر حكمها بالثبات - فى مبناه - على أوجه المخالفة الشكلية التى يكون المدعى قد عينها وحددها حصراً، ذلك أن المحكمة - وعلى ما تقدم - إنما تجل بصرها فى الأوضاع الشكلية التى تطلبها الدستور جميعاً، منقبة عن أية مخالفة لأحكامها

ليكون قضاؤها إما كاشفا عن قيامها بالنص التشريعي المطعون عليه منذ صدوره، وإما نافيا لثبوتها في كافة مظاهرها، ومقررا بالتالي براءتها منها، ومانعا من العودة لأثارها، وبغير ذلك لا تستقيم الحجية المطلقة التي أتيها قانون هذه المحكمة لأحكامها في المسائل الدستورية.

- ما قرره المدعون من مخالفة المادة الثانية من القرار بقانون المطعون عليه لأحكام المواد ١٧٨، ١٦٦، ٦٨، ٦٥، ٤٠، ٣٦، ٣٥، ٣٤ من الدستور، إنما يندرج - في جميع أوجهه - تحت المطاعن الموضوعية التي تقوم في منابها على مخالفة نص تشريعي معين لقاعدة في الدستور من حيث محتواها الموضوعي، وخروجه بالتالي على القيم التي ارتضاها الجماعة وضوابط حركتها، والأسس التي تقوم عليها.

#### \* الموضوع الفرعي : الأوضاع الشكلية للنصوص التشريعية :

الطعن رقم ١٥ لسنة ٨ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٣٥ بتاريخ ١٩٩١/١٢/٧

الأوضاع الشكلية للنصوص التشريعية سواء في ذلك تلك المتعلقة بالشروط التي يفرضها الدستور لمباشرة الاختصاص بإصدارها في غيبة السلطة التشريعية أو بتفويض منها أو ما كان متصلاً منها بإقرارها أو إقرارها أو إصدارها حال انعقاد السلطة التشريعية، إنما تحدّد على ضوء ما قرره في شأنها أحكام الدستور المعمول به حين صدورها.

#### \* الموضوع الفرعي : الحرية الشخصية من الحريات العامة :

الطعن رقم ٥ لسنة ٤ مكتب قني ٣ صفحة رقم ٦٧ بتاريخ ١٩٨٤/٦/٢

إن الدستور قد حرص - في سبيل الحريات العامة - على كفالة الحرية الشخصية لإتصالها بكيان الفرد منذ وجوده فأكدت المادة ٤١ من الدستور على أن " الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس " كما نصت المادة ٤٤ من الدستور على أن " للمساكن حرمة " ثم قضت الفقرة الأولى من المادة ٤٥ منه بأن " حياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون " غير أن الدستور لم يكف في تقرير هذه الحماية الدستورية بإيراد ذلك في عبارات عامة كما كانت تفعل الدساتير السابقة التي كانت تقرّر كفالة الحرية الشخصية وما تفرع عنها من حق الأمن وعدم القبض أو الإعتقال وحرمة المنازل وعدم جواز دخولها أو مراقبتها [المواد ٨ من دستور سنة ١٩٢٣، ٤١ من دستور سنة ١٩٥٦، ٢٣ من دستور سنة ١٩٦٤] تاركة للمشرع العادي السلطة الكاملة دن قيود في تنظيم هذه الحريات، ولكن أتى دستور سنة ١٩٧١ بقواعد أساسية تقرّر ضمانات عديدة لحماية الحرية الشخصية وما يفرع عنها من حريات وحرّمات ورفعها إلى مرتبة القواعد الدستورية - ضمنها المواد من ٤١ إلى ٤٥ منه - حيث لا يجوز للمشرع العادي أن يخالف تلك القواعد وما تضمنته من كفالة لصون تلك الحريات وإلا جاء عمله مخالفاً للشريعة الدستورية. وحيث

إن المشرع الدستوري - بوليفياً بين حق الفرد في الحرية الشخصية وفي حرمة مسكنه وحياته الخاصة وبين حق المجتمع في عقاب الجاني وجمع أدلة إثبات الجريمة ونسبتها إليه قد أجاز تفتيش الشخص أو المسكن كإجراء من إجراءات التحقيق بعد أن أخضعه لضمانات معينة لا يجوز إهدارها تاركاً للمشرع العادي أن يحدد الجرائم التي يجوز فيها التفتيش والإجراءات يتم بها. ولذلك نصت الفقرة الأولى من المادة ٤٩ من الدستور على أنه " الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تفس، ولها عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو جسده أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع، ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة، وذلك وفقاً لأحكام القانون " ثم نصت المادة ٤٤ من الدستور على أن للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها أو تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب وفقاً لأحكام القانون " وهذا النص الأخير وإن كان قد ميز بين دخول المساكن وبين تفتيشها إلا أنه جمعهما في ضمانات واحدة متى كان يخلان انتهاكاً لحرمة المساكن التي قدسها الدستور. وحيث أنه يبين من المقابلة بين المادتين ٤٩ ، ٤٤ من الدستور سالفتي الذكر أن المشرع الدستوري قد فرق في الحكم بين تفتيش الأشخاص وتفتيش المساكن فيما يتعلق بضرورة أن يتم التفتيش في الحالتين بأمر قضائي من له سلطة التحقيق أو من القاضي المختص كضمانة أساسية لحصول التفتيش تحت إشراف مسبق من القضاء، فقد استنتت المادة ٤٩ من الدستور من هذه الضمانة حالة التلبس بالجريمة بالنسبة للقبض على الشخص وتفتيشه فضلاً عن عدم إشرافها تسبب أمر القاضي المختص أو النيابة العامة بالتفتيش في حين أن المادة ٤٤ من الدستور لم تستثن حالة التلبس من ضرورة صدور أمر قضائي مسبب من له سلطة التحقيق أو من القاضي المختص بتفتيش المسكن سواء قام به الأمر نفسه أم إذن لأمور الضبط القضائي بإجرائه، فجاء نص المادة ٤٤ من الدستور المشار إليه عاماً مطلقاً لم يرد عليه ما يخصصه أو يقيد ما مؤداه أن هذا النص الدستوري يستلزم في جميع أحوال تفتيش المساكن صدور الأمر القضائي المسبب وذلك صوناً لحرمة المسكن التي تتفق من الحرية الشخصية التي تعلق بكيان الفرد وحياته الخاصة ومسكنه الذي يأوي إليه وهو موضع سره وسكنته، ولذلك حرص الدستور - في الظروف التي صدر فيها - على التأكيد على عدم إنتهاك حرمة المسكن سواء بدخوله أو بتفتيشه ما لم يصدر أمر قضائي مسبب دون أن يستثنى من ذلك حالة التلبس بالجريمة التي لا تجز - وفقاً للمادة ٤٩ من الدستور - سوى القبض على الشخص وتفتيشه أينما وجد. يؤكد ذلك أن مشروع لجنة الحريات التي شكلت بمجلس الشعب عند إعداد الدستور كان يتضمن نص المادة ٤٤ إستثناء حالة التلبس من حكمها غير أن هذا الإستثناء قد أسقط في المشروع النهائي لهذه المادة وصدر الدستور متضمناً نص المادة ٤٤ الحالي حرصاً منه على صيانة حرمة المساكن على ما سلف بيانه. لما كان ما تقدم وكان نص المادة ٤٤ من الدستور واضح الدلالة - على ما

سبق ذكره - على عدم إستثناء حالة التلبس من الضمانتين اللتين أوردتهما - أى صدور أمر قضائي وإن يكون الأمر مسبباً - فلا يحق القول بإستثناء حالة التلبس من حكم هاتين الضمانتين قياساً على إخراجها من ضمانته صدور الأمر القضائي فى حالة تفتيش الشخص أو القبض عليه، ذلك بأن الإستثناء لا يقاس عليه كما أنه لا محل للقياس عند وجود النص الدستورى الواضح الدلالة. ولا يغير من ذلك ما جاء ببعض المادة ٤٤ من الدستور بعد إيرادها هاتين الضمانتين سالفتي الذكر من أن ذلك " وفقاً لأحكام القانون " لأن هذه العبارة لا تعنى تفويض المشرع العادى فى إخراج حالة التلبس بالجريمة من الخضوع للضمانتين اللتين إشتراطهما الدستور فى المادة ٤٤ سالفه الذكر، والقول بغير ذلك إهدار لهاتين الضمانتين وتعليق أفعالهما على إرادة المشرع العادى وهو ما لا يفيد نص المادة ٤٤ من الدستور وإنما تشير عبارة " وفقاً لأحكام القانون " إلى الإحالة إلى القانون العادى فى تحديد الجرائم التى يجوز فيها صدور الأمر بالتفتيش وبيان كيفية صدوره وتسيبه إلى غير ذلك من الإجراءات التى يتم بها هذا التفتيش. لما كان ذلك وكانت المادة ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ - المطعون فيها - تنص على أن " لأمر الضبط القضائي فى حالة التلبس بجناية أو جنحة أن يفتش منزل المتهم ويضبط فيه الأشياء والأوراق التى تليده فى كشف الحقيقة إذا تبضح له من أمارات قوية أنها موجودة فيه " مما مفاده تحويل مأمور الضبط القضائي الحق فى إجراء تفتيش مسكن المتهم فى حالة التلبس بجناية أو جنحة دون أن يصدر له أمر قضائي مسبب ممن يملك سلطة التحقيق وهو ما يخالف حكم المادة ٤٤ من الدستور على ما سلف بيانه، الأمر الذى يعين معه الحكم بعدم دستورية المادة ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية.

#### الطعن رقم ١٣ لسنة ١٢ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ١٦٥ بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢

يكفل الدستور للحقوق التى نص عليها فى صلبه الحماية من جوانبها العملية، وليس من معطياتها النظرية واستيثاق أحكامها من مراعاة القواعد المنصفة عند فصلها فى الاتهام الجنائي وهيمتها على إجراءات الدعوى الجنائية تحقيقاً لمفاهيم العدالة حتى فى أكثر الجرائم خطورة، لا يعدو أن يكون ضماناً أولية لعدم اتساع بالحرية الشخصية - التى كفلها الدستور لكل مواطن - بغير الوسائل القانونية المتوافقة مع أحكامه.

#### الطعن رقم ٣٧ لسنة ٩ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٢٥٦ بتاريخ ١٩٩٠/٥/١٩

- إن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على تقرير الحريات والحقوق العامة فى صلبها قعداً من الشارع الدستورى أن يكون النص عليها فى الدستور قيدياً على المشرع العادى فيما يسنه من قواعد وأحكام وفى حدود ما أراده الدستور لكل منها من حيث إطلاقها أو جواز تنظيمها .

تشريعياً، فإذا خرج المشرع فيما يقرره من تشريعات على هذا الضمان الدستوري، بأن قيد حرية أو حقاً ورد في الدستور مطلقاً أو أهدر أو إنتقص من أيهما تحت ستار التنظيم الجائز دستورياً، وقع عمله التشريعي مشوباً بعيب مخالفة الدستور .

- إن الحق في المساواة أمام القانون هو أول ما نص عليه الدستور في الباب الخاص بالحريات والحقوق العامة، وجاء في الصادرة منها بإعتبار أن هذا الحق هو أساس العدل والحرية والسلام الاجتماعي، وعلى تقدير أن الغاية التي يستهدفها تتمثل أصلاً في صون حقوق المواطنين وحرياتهم في مواجهة صور التمييز التي تنال منها أو تقيد ممارستها، وأضحى هذا المبدأ في جوهره وسيلة لتقرير الحماية القانونية المتكافئة التي لا يقتصر تطبيقها على الحريات والحقوق العامة المنصوص عليها في الدستور، بل ينسحب مجال أعمالها إلى الحقوق التي يقرها القانون العادي ويكون مصدراً لها. ولئن نص الدستور في المادة "٤٠" منه على حظر التمييز بين المواطنين في أحوال بينها وهي التي يقوم التمييز فيها على أساس من الجنس أو الأصل أو اللغة أو العقيدة، إلا أن إيراد الدستور لصور بعينها يكون التمييز محظوراً فيها، مرده إلى أنها الأكثر شيوعاً في الحياة العملية ولا بدلي بالتالي على إحصاره فيها دون غيرها، إذ لو قيل بأن التمييز المحظور دستورياً لا يقوم إلا في الأحوال التي بينها المادة "٤٠" المشار إليها، لكان التمييز فيما عداها غير مناقض للدستور، وهو نظر لا يستقيم مع المساواة التي كفلها ويتناقض مع الغاية المقصودة من إرسائها، يؤيد ذلك إن من صور التمييز التي لم تصرح المادة المذكورة بالإشارة إليها ما لا تقل في أهميتها وخطورة الآثار المولدة عليها عن تلك التي عنيت بإبرازها كالتمييز بين المواطنين في مجال الحريات والحقوق العامة التي كفلها الدستور لإعتبار يتعلق بالمولد أو المركز الاجتماعي أو الإلتواء الطبقي أو الإنحياز لראى بذاته سياسياً كان أو غير سياسي، مما يؤكد أن ألوان التمييز على إختلافها التي تتناقض في محتواها مع مبدأ المساواة وتهدر الأساس الذي يقوم عليه إنما يتحتم إخضاعها جميعاً لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة قضائية لضمان إحترام مبدأ المساواة في جميع مجالات تطبيقه .

- المساواة المنصوص عليها في المادة "٤٠" من الدستور لا تعني أنها مساواة فعلية يتساوى بها المواطنون في الحريات والحقوق أيما كانت مراكزهم القانونية، بل هي مساواة قانونية رهينة بشروطها الموضوعية التي ترتد في أساسها إلى طبيعة الحق الذي يكون محلاً لها وما تقتضيه ممارسته من متطلبات ذلك أن المشرع يملك بسلطته التقديرية لمقتضيات الصالح العام وضع شروط موضوعية تتحدد بها المراكز القانونية التي يتساوى بها الأفراد أمام القانون، بحيث إذا توافرت هذه الشروط في طائفة من الأفراد وجب إعمال المساواة بينهم لمعاملات مراكزهم القانونية، وإن اختلفت هذه المراكز بأن توافرت في البعض دون البعض الآخر إنتفى مناط التسوية بينهم .

## \* الموضوع الفرعي : الحرية النقابية من الحريات العامة :

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٣ مكتب فني ٢ صفحة رقم ١٢٧ بتاريخ ١٩٨٣/٦/١١

أن المشرع إذ نص في المادة الأولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ - بعض الأحكام الخاصة بنقابة الحاميين - على أن "تنتهي مدة عضوية نقيب الحاميين الحالي وأعضاء مجالس النقابة الحاليين" - من تاريخ نفاذ هذا القانون - وهم الذين تم إختيارهم بطريق الانتخاب من قبل أعضاء النقابة، يكون قد أقصاهم عن مناصبهم النقابية قبل نهاية مدة العضوية وذلك عن غير طريق هيئة الناخبين المحتملة في الجمعية العمومية للنقابة، فمطل حق إختيارها هم، وحال دون هذه الجمعية وإنتخاب أعضاء جدد لشغل تلك المناصب بما نص عليه في المادة ٤ من القانون من وقف العمل بأحكام المواد من ١٢ إلى ١٩ من قانون الحماية السارية حينئذ والمتعلقة بإجراءات التوشيع والإنتخاب لمنصب النقيب وأعضاء مجلس النقابة - وذلك إلى حين صدور قانون الحماية الجديد وإجراء إنتخابات طبقاً لأحكامه. ومن ثم تكون المادة الأولى المشار إليها قد إنتطوت على مخالفة لنص المادة ٥٦ من الدستور لإخلالها بمبدأ الحرية النقابية وتعارضها مع الأساس الديمقراطي الذي أرساه هذا النص قاعدة لكل بنيان نقابي.

## \* الموضوع الفرعي : الحقوق السياسية من الحقوق العامة :

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٦ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٣٥٣ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢١

- أن المادة ٦٢ من الدستور. التي وردت في الباب الثالث منه الخاص بالحريات والحقوق والواجبات العامة تنص على أن : " للمواطن حق الانتخاب والتوشيع وإبداء الرأي في الإستفتاء وفقاً لأحكام القانون ومساهمته في الحياة العامة واجب وطني " ومؤدى ذلك أن الحقوق السياسية المنصوص عليها في هذه المادة، اعتبرها الدستور من الحقوق العامة التي حرص على كفالتها وتمكين المواطنين من ممارستها، لضمان إسهامهم في اختيار قياداتهم وممثلهم في إدارة دفة الحكم ورعاية مصالح الجماعة، ولم يقف الدستور عند مجرد ضمان حق كل مواطن في ممارسة تلك الحقوق وإنما جاوز ذلك إلى اعتبار مساهمته في الحياة العامة عن طريق ممارسته لها، واجباً وطنياً يتعين عليه القيام به في أكثر مجالات الحياة أهمية لإتصالها بالسيادة الشعبية، ومن ثم فإن إهدار تلك الحقوق يعد بدوره مخالفة لأحكام الدستور ممثلة في المادة ٦٢ منه.

- لما كان مقتضى نص الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الإجتماعي، حسبما يبين من عبارتها المطلقة، حرمان فئة من المواطنين من حقهم في الإنتماء إلى الأحزاب السياسية، ومن مباشرة الحقوق والأنشطة السياسية كافة، حرماناً مطلقاً ومؤبداً بما



ينطوى على إهدار لأصل الحقوق، ويشكل بالتالى اعتداء عليها بالمخالفة لحكم كل من المادتين ٥، ٦٢ من الدستور.

#### الطعن رقم ١٣١ لسنة ٦ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٣١ بتاريخ ١٦/٥/١٩٨٧

- الحقوق السياسية المنصوص عليها فى المادة ٦٢ من الدستور، ومن بينها حق الرشيح الذى عني الدستور بالنص عليه صراحة مع حقى الانتخاب وإبداء الرأى فى الإستفتاء، اعتبرها الدستور من الحقوق العامة التى حرص على كفالتها وتمكين المواطنين من ممارستها، لضمان إسهامهم فى إختيار قياداتهم ومطليهم فى إدارة دفة الحكم ورعاية مصالح الجماعة. ولم يقف الدستور عند مجرد ضمان حق كل مواطن فى ممارسة تلك الحقوق، وإنما جاوز ذلك إلى اعتبار مساهمته فى الحياة العامة عن طريق ممارستها لها واجبا وطنيا يعين القيام به فى أكثر مجالات الحياة أهمية لإتصالها بالسيادة الشعبية .

- لا يجوز أن تؤدى القواعد التى يضعها المشرع تنظيما للحقوق العامة - ومنها الحقوق السياسية - إلى مصادرتها أو الإنقاص منها، ويشترط ألا تخل القيود التى يفرضها فى مجال هذا التنظيم بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة اللذين تضمنهما الدستور بما نص عليه فى المادة ٨ من أن " تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين " وفى المادة ٤٠ من أن " المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة، لا تميز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة " .

#### الطعن رقم ١٤ لسنة ٨ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ١٩١ بتاريخ ١٥/٤/١٩٨٩

- الحقوق السياسية المنصوص عليها فى المادة "٦٢" من الدستور - ومن بينها حق الرشيح الذى عني الدستور بالنص عليه صراحة مع حقى الانتخاب وإبداء الرأى فى الإستفتاء - اعتبرها الدستور من الحقوق العامة التى حرص على كفالتها وتمكين المواطنين من ممارستها، لضمان إسهامهم فى إختيار قياداتهم ومطليهم فى إدارة دفة الحكم ورعاية مصالح الجماعة وذلك بطريق الانتخاب سواء على النطاق القومى فى مجلس الشعب والشورى أو على النطاق المحلى فى المجالس الشعبية حسبما جرت به نصروس المواد "٨٧"، "١٦٢"، "١٩٦" من الدستور. ولم يقف الدستور عند مجرد ضمان حق كل مواطن فى مباشرة تلك الحقوق، وإنما جاوز ذلك إلى اعتبار مساهمته فى الحياة العامة عن طريق ممارستها لها واجبا وطنيا يعين القيام به فى أكثر مجالات الحياة أهمية لإتصالها بالسيادة الشعبية التى تعتبر قواما لكل تنظيم يركز على إرادة هيئة الناخبين .

- القواعد التى يتولى المشرع وضعها تنظيما للحقوق العامة - ومنها الحقوق السياسية - يعين ألا تؤدهم إلى مصادرتها أو الإنقاص منها وبمراعاة ألا تخل القيود التى يفرضها المشرع فى مجال . هذا التنظيم بمبدأ

تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون اللذين تضمنتهما الدستور بما نص عليه في المادة "٨" من أن " تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين "، وفي المادة "٤٠" من أن " المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تميز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة "، بما مؤداه إمتناع فرض قيود على مباشرة الحقوق السياسية التي نص عليها الدستور في غير مقتضى من طبيعتها أو متطلبات ممارستها .

#### الطعن رقم ٢٣ لسنة ٨ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٢٠٥ بتاريخ ١٥/٤/١٩٨٩

- إن الحقوق السياسية المنصوص عليها في المادة "٦٢" من الدستور - ومن بينها حق الرشيح الذى عنى الدستور بالنص عليه صراحة مع حق الانتخاب وإبداء الرأى فى الإستفتاء - إعتبرها الدستور من الحقوق العامة التى حرص على كفالتها وتمكين المواطنين من ممارستها لضمان إسهامهم فى إختيار قياداتهم وممثلهم فى إدارة دفة الحكم ورعاية مصالح الجماعة وذلك بطريق الانتخاب، ولم يقف الدستور عند مجرد ضمان حق كل مواطن فى مباشرة تلك الحقوق وإنما جاوز ذلك إلى إعتبار مساهمته فى الحياة العامة عن طريق ممارستها لها واجباً وطنياً يتعين القيام به فى أكثر مجالات الحياة أهمية لإتصافها بالسيادة الشعبية التى تعتبر قوياً لكل تنظيم يركز على إرادة هيئة الناخبين .

- القواعد التى يتولى المشرع وضعها تنظيمياً للحقوق العامة - ومنها الحقوق السياسية - يتعين ألا تؤدى إلى مصادرتها أو الإنقاص منها، كما يتعين ألا تخل القيود التى يفرضها المشرع فى مجال هذا التنظيم بمبادئ تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون اللذين تضمنتهما الدستور بما نص عليه فى المادة "٨" من أن " تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين " وفى المادة "٤٠" من أن " المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة، لا تميز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة " بما مؤداه إمتناع فرض قيود على مباشرة الحقوق السياسية التى نص عليها الدستور فى غير مقتضى من طبيعتها أو متطلبات ممارستها .

#### الطعن رقم ٣٧ لسنة ٩ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٢٥٦ بتاريخ ١٩/٥/١٩٩٠

- إن الدستور قد نص فى المادة "٦٢" منه - التى وردت فى الباب الخاص بالحرىات والحقوق العامة - على أن " للمواطن حق الانتخاب والرشيح وإبداء الرأى فى الإستفتاء وفقاً لأحكام القانون، ومساهمته فى الحياة العامة واجب وطنى "، مما مفاده أن الحقوق السياسية المنصوص عليها فى هذه المادة - ومن بينها حق الرشيح الذى عنى الدستور بالنص عليه صراحة من حق الانتخاب وإبداء الرأى فى الإستفتاء - إعتبرها الدستور من الحقوق العامة التى حرص على كفالتها وتمكين المواطنين من ممارستها لضمان إسهامهم

فى إختيار قىاداتهم ومثليهم فى إدارة دفة الحكم ورعاية مصلحة الجماعة، وعلى أساس أن حقى الإنتخاب والرشيح خاصة هما حقان متكاملان لا تقوم الحياة النيابية بدون أيهما ولا تتحقق للسيادة الشعبية أبعادها الكاملة إذا هما أفرغا من المضمون الذى يكفل ممارستهما ممارسة جديّة وفعالة، ومن ثم كان هذان الحقان لازمين لزوماً حصياً لإعمال الديمقراطية فى محتواها دستورياً ولضمان أن تكون المجالس النيابية كاشفة لى حقيقةها عن الإرادة الشعبية ومعبّرأ صادقاً عنها. ولذلك لم يقف الدستور عند مجرد ضمان حق كل مواطن فى ممارسته تلك الحقوق السياسية وإنما جاوز ذلك إلى إعتبار مساهمته فى الحياة العامة عن طريق ممارسته لها واجباً وطنياً يعين القيام به فى أكثر مجالات الحياة أهمية لإتصالها بالسيادة الشعبية التى تعتبر قواماً لكل تنظيم يركز على إرادة هيئة الناخبين .

— لكن كانت المادة "٩٢" من الدستور قد أجازت للمشروع العادى تنظيم الحقوق السياسية الثلاثة — الإنتخاب والرشيح وإبداء الرأى فى الإستفتاء — بما نصت عليه من أن ممارسة هذه الحقوق تكون " وفقاً لأحكام القانون " فإنه يتعين عليه أن يراعى فى القواعد التى يتولى وضعها تنظيماً لتلك الحقوق ألا تؤدى إلى مصادرتها أو الإنقاص منها وألا تتطوى على التمييز المحظور دستورياً أو تعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص الذى كفلته الدولة لجميع المواطنين من تماثل مراكزهم القانونية وبوجه عام ألا تعارض التنظيم التشريعى لتلك الحقوق مع أى نص فى الدستور بحيث يأتى التنظيم مطابقاً للدستور فى عموم قواعده وأحكامه .

#### \* الموضوع القرعى : الرقابة القضائية على دستورية القوانين :

الطعن رقم ٥ لسنة ١ مكتب قنى ١ صفحة رقم ١٩٥ بتاريخ ١٦/٥/١٩٨١

القول بأن القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ قد تضمنتا تعويض الخاضعين للحراسة عن أموالهم وممتلكاتهم، وأن تقدير هذا التعويض يعد من الملاءمات السياسية التى يستقل بها المشرع، لا يجوز دون إخصاع هذين التشريعين للرقابة الدستورية لأن كلا منهما قد تعرض للملكية الخاصة التى صانها الدستور ووضع حمايتها ضوابط وقواعد محددة.

الطعن رقم ٩ لسنة ١ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١١ بتاريخ ٢/٦/١٩٨٢

إن الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ كانت تنص على إختصاص المحكمة العليا دون غيرها بالفصل فى دستورية القوانين، ثم نصت المادة ١٧٥ من دستور سنة ١٩٧١ على أن " تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح.. وذلك على الوجه المبين فى القانون " وتطبيقاً لذلك نصت المادة ٢٥ من قانون المحكمة

الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن " تختص المحكمة الدستورية العليا دون غيرها بما يأتي : أولاً - الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ... " ومؤدى هذه النصوص أن المشرع أخذ بقاعدة مركزية الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح، واختص بها هيئة قضائية مستقلة هي المحكمة العليا - ومن بعدها المحكمة الدستورية العليا - دون غيرها من الجهات القضائية، وهو اختصاص عام يشمل كافة الطعون الدستورية على القوانين واللوائح، سواء تلك التي تقوم على مخالفات شكلية للأوضاع والإجراءات المقررة في الدستور بشأن إقراح التشريع وإقراره وإصداره، أو التي تنصب على مخالفة أحكام الدستور الموضوعية، وذلك لورود النصوص المشار إليها في صيغة عامة مطلقة، ولأن لقرار هذا الاختصاص على الطعون الموضوعية ينتكس بالرقابة القضائية بالنسبة للعيوب الشكلية إلى ما كان عليه الأمر قبل إنشاء القضاء الدستوري المتخصص من صدور أحكام متعارضة يناقض بعضها بعضاً، مما يهدر المحكمة التي تباها الدستور من تركيز هذه الرقابة في محكمة عليا تتولى دون غيرها الفصل في دستورية القوانين واللوائح وحماية أحكام الدستور وصونها.

#### الطعن رقم ١٨ لسنة ١ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٧٧ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٥

ما أثاره المدعون بشأن الإجراءات التنفيذية اللاحقة على تأميم الشركة وأيلولة ملكيتها إلى الدولة سواء ما تعلق منها بصدر قرار جمهوري بإدماجها في شركة أخرى ثم العدول عن هذا الإدماج أو بصدر قرار بعصفيتها ذلك أن هذه المطاعن - أيًا كان وجه الرأى فيها - لا تعدو أن تكون نعيماً على كيفية تطبيق القانون وإجراءات تنفيذه، وجدلاً حول مدى مشروعية هذه الإجراءات مما لا يجوز الصرض له أمام هذه المحكمة إذ لا يشكل عيباً دستورياً يوصم به هذا القانون وتعتد إليه رقابتها.

#### الطعن رقم ١ لسنة ٥ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ١٩٨٣/٦/١١

لا محل لما طلبة المدعى في مذكرته من إعمال هذه المحكمة لرخصة التصدى لعدم دستورية القرار بقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء المجلس الأعلى للهيئات القضائية - طبقاً لما تقضى به المادة ٢٧ من قانونها، والتي تنص على أن " يجوز للمحكمة في جميع الحالات أن تقضى بعدم دستورية أى نص في قانون أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصها ويتصل بالنزاع المطروح عليها وذلك بعد إتباع الإجراءات المقررة لتحضير الدعاوى الدستورية " ذلك أن إعمال الرخصة المقررة للمحكمة طبقاً للمادة المذكورة منوط بأن يكون النص الذي يرد عليه التصدى متصلاً بنزاع مطروح عليها، فإذا انقضى قيام النزاع أمامها كما هو الحال في طلب التفسير الراهن الذي إنتهت المحكمة من قبل إلى عدم قبوله لعدم إتصاله بها إتصلاً مطابقاً للقانون، فإنه لا يكون لرخصة التصدى سند يسوغ إعمالها.

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٥ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٩٦ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١

- وحيث أنه لا وجه لما أثاره المدعى فى مذكرته المؤرخة ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٨٤ بشأن عدم دستورية المادة ١/٤٩ من قانون محكمة الدستورية العليا بمقولة أنها تخل بما نص عليه الدستور من كفالة تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين وصون حقوقهم فى الدفاع والالتجاء إلى قاضيهم الطبيعى، ذلك أن هذه المحكمة إنما تستمد ولايتها فى الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح من المادة ١٧٥ من الدستور التى نص على أن تتولى المحكمة هذه الرقابة على الوجه المبين فى القانون وعلى أن ينظم القانون الإجراءات التى تتبع أمامها، وقد جاء حكم المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة بناء على هذا التفويض. وإذا كان ما أورده تلك المادة من النص على أن أحكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة هو ما تمليه الطبيعة العينية للدعاوى الدستورية بما يقتضى إسباغ الحجية المطلقة على أحكامها التى استوجب الدستور - فى المادة ١٧٨ منه - نشرها فى الجريدة الرسمية تأكيداً لصفتها الإنزامية على نحو ما تقدم، فإنه يتعين إطراح ما أثاره المدعى فى هذا الصدد.

- وحيث أنه لا وجه لما أثاره المدعى فى مذكرته المؤرخة ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٨٤ بشأن عدم دستورية المادة ١/٤٩ من قانون محكمة الدستورية العليا بمقولة أنها تخل بما نص عليه الدستور من كفالة تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين وصون حقوقهم فى الدفاع والالتجاء إلى قاضيهم الطبيعى، ذلك أن هذه المحكمة إنما تستمد ولايتها فى الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح من المادة ١٧٥ من الدستور التى نص على أن تتولى المحكمة هذه الرقابة على الوجه المبين فى القانون وعلى أن ينظم القانون الإجراءات التى تتبع أمامها، وقد جاء حكم المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة بناء على هذا التفويض. وإذا كان ما أورده تلك المادة من النص على أن أحكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة هو ما تمليه الطبيعة العينية للدعاوى الدستورية بما يقتضى إسباغ الحجية المطلقة على أحكامها التى استوجب الدستور - فى المادة ١٧٨ منه - نشرها فى الجريدة الرسمية تأكيداً لصفتها الإنزامية على نحو ما تقدم، فإنه يتعين إطراح ما أثاره المدعى فى هذا الصدد.

الطعن رقم ٦٧ لسنة ٤ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ١٢٢ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢

انه وان كان الأصل فى سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية وأن الرقابة القضائية على دستورية التشريعات لا تمتد إلى ملاءمة إصدارها إلا أن هذا لا يعنى إطلاق هذه السلطة فى سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التى نص عليها الدستور - هذا فضلاً عن أن تنظيم المشرع لحق الملكية فى إطار وظئتها الإجتماعية ينبغى ألا يعصف بهذا الحق أو يؤثر على بقائه على نحو ما سلكه النص المطعون

علية، إذ تعرض للملكية الخاصة التي صانها الدستور ووضع حمايتها حدوداً وقواعد معينة على ما سلف بيانه الأمر الذي يحتم إخضاعه لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية.

الطعن رقم ١ لسنة ١ مكتب فني ٣ صفحة رقم ١٦٢ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢

إن المحكمة لا تتقيد - وهي بصدد أعمال رقابتها على دستورية التشريعات - بالوصف الذي يخلعه المشرع على القواعد التي يسنها متى كانت بطبيعتها تتنافى مع هذا الوصف وتتطوى على إهدار حق من الحقوق التي كفلها الدستور، وإذا كانت المحكمة قد إنتهت - على ما سلف بيانه - إلى أن النص التشريعي المطعون عليه لا يقوم على تعديل التعويض المستحق عن التأميم، وإنما يستهدف مصادرة ملكية السندات المستحقة لأصحاب المشروعات والتي تريد على الحد الأقصى المنصوص عليه فيه، فإنه يكون قد تعرض للملكية الخاصة التي صانها الدستور ووضع حمايتها ضوابط وقواعد محددة، الأمر الذي يحتم إخضاعه لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية.

الطعن رقم ٢٠ لسنة ١ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٢٠٩ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٤

أن الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح - المنوطة بالمحكمة الدستورية العليا - تستهدف أصلاً صون الدستور القائم وتأكيد إحكامه وحمايته من الخروج على أحكامه، وسبيل هذه الرقابة التحقق من إنزام سلطة التشريع بما يورده الدستور في مختلف نصوصه من ضوابط وقيد ومن ثم فإنه يتعين - عند الفصل فيما يثار في شأن هذه التشريعات من مطاعن تستهدف نقض قرينة الدستورية - إستظهار هذه الضوابط والقيد وتحديدتها وذلك للتعرف على مدى مخالفة تلك التشريعات لها.

الطعن رقم ١٨ لسنة ٦ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢١

لا محل لما يطلبه المدعيان من أعمال المحكمة لرخصة التصدي لعدم دستورية القرار بقانون المطعون عليه طبقاً لما تقضي به المادة ٢٧ من قانونها، والتي تنص على أنه : يجوز للمحكمة في جميع الحالات أن تقضي دستورية أى نص في قانون أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة إختصاصها ويتصل بالنزاع المطروح عليها وذلك بعد إتباع الإجراءات المقررة لتحضير الدعاوى الدستورية". ذلك أن أعمال هذه الرخصة المقررة للمحكمة طبقاً للمادة المذكورة منوط بأن يكون النص الذي يرد عليه التصدي متصلاً بنزاع مطروح عليها، فإذا إنتفى قيام النزاع أمامها - كما هو الحال في الدعوى الراهنة التي إنتهت المحكمة من قبل إلى عدم قبولها - فلا يكون لرخصة التصدي سند يسوغ أعمالها.

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٢٧٤ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢١

أن الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح - المنوطة بالحكمة الدستورية العليا - تستهدف أصلاً صون الدستور القائم وتأكيد إحتزاه وحمايته من الخروج على أحكامه، وسبيل هذه الرقابة التحقق من إلتزام سلطة التشريع بما يورده الدستور في مختلف نصوصه من ضوابط وقيد ومن ثم فإنه يتعين - عند الفصل فيما يثار في شأن هذه التشريعات من مطاعن تستهدف نقض قرينة الدستورية - إستظهار هذه الضوابط والقيد وتحديددها وذلك للتعرف على مدى مخالفة تلك التشريعات لها.

الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٥ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٣٣٦ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢١

المستفاد من المادة ١٤٧ من الدستور أن الدستور وأن جعل لرئيس الجمهورية اختصاصاً في إصدار قرارات تكون لها قوة القانون في غيبة مجلس الشعب إلا أنه رسم لهذا الإختصاص الإستثنائي حدوداً ضيقة تفرضها طبيعته الإستثنائية، منها ما يتعلق بشروط ممارسته ومنها ما يتصل بمآل ما قد يصدر من قرارات استناداً إليه فأوجب لأعمال رخصة التشريع الإستثنائية أن يكون مجلس الشعب غائباً وأن تنها خلال هذه الغيبة ظروف توافر بها حالة تسوغ لرئيس الجمهورية سرعة مواجهتها بتدابير لا تحتمل التأخير إلى حين انعقاد مجلس الشعب باعتبار أن تلك الظروف هي مناط هذه الرخصة وعلّة تقريرها، وإذ كان الدستور يتطلب هذين الشرطين لممارسة ذلك الإختصاص التشريعي الإستثنائي، فإن رقابة المحكمة الدستورية العليا - وعلى ما جرى به قضاؤها - تعدّ إليهما للتحقق من قيامهما باعتبارهما من الضوابط المقررة في الدستور لممارسة ما نص عليه من سلطات، شأنهما في ذلك شأن الشروط الأخرى التي حددها المادة ١٤٧، ومن بينها ضرورة عرض القرارات الصادرة استناداً إليها على مجلس الشعب للنظر في إقرارها أو علاج آثارها.

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٦ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٣٥٣ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢١

الأصل في سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية، وأن الرقابة على دستورية التشريعات لا تمتد إلى ملاءمة إصدارها، إلا أن هذا لا يعني إطلاق هذه السلطة في من القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور، ومن ثم فإن تنظيم المشرع لحق المواطنين في الإنتماء إلى الأحزاب السياسية، ومباشرتهم لحقوقهم السياسية، ينبغي ألا يعصف بهذه الحقوق أو يؤثر على بقائها على نحو ما سلكه النص المطعون عليه، إذ تعرض لحقوق عامة كفلها الدستور، وحرمت فئة من المواطنين منها حرماناً مطلقاً ومؤبداً على ما سلف بيانه مجاوزاً بذلك دائرة تنظيم تلك الحقوق، الأمر الذي يحجم إخضاعه لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية.

أنة لا محل لما طلبة المدعون فى مذكرتهم من أعمال هذه المحكمة لرخصة التصدى لعدم دستورية قانون الطوارئ، طبقاً لما تقتضى به المادة ٢٧ من قانونها التى تنص على أنه " يجوز للمحكمة فى جميع الحالات أن تقضى بعدم دستورية أى نص فى قانون أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصها ويتصل بالنزاع المطروح عليها وذلك بعد إتباع الإجراءات المقررة لتحضير الدعاوى الدستورية " ذلك أن أعمال الرخصة المقررة للمحكمة طبقاً للمادة المذكورة منوط بأن يكون النص الذى يرد عليه التصدى متصلاً بنزاع مطروح عليها، فإذا إنتفى قيام النزاع أمامها، كما هو الحال فى دعوى التنازع الراهنة التى إنتهت المحكمة من قبل إلى عدم بلوغها، فإنه لا يكون لرخصة التصدى سند يسوغ أعمالها.

- إن الرقابة التى تباشرها المحكمة الدستورية العليا غايتها أن ترد إلى قواعد الدستور كافة النصوص التشريعية المطعون عليها. وسيلها إلى ذلك أن تفصل بأحكامها النهائية فى الطعون الموجهة إليها شكلية كانت أو موضوعية، وأن يكون إستيفائها من إستيفاء هذه النصوص لأوضاعها الشكلية أمراً سابقاً بالضرورة على خوضها فى عيوبها الموضوعية، ذلك أن الأوضاع الشكلية للنصوص التشريعية هى من مقاومتها كقواعد قانونية لا يكتمل كيانها أصلاً فى غيبة متطلباتها الشكلية، وذلك خلافاً للعيوب الموضوعية التى تقوم فى مبناها على مخالفة النصوص المطعون عليها لقاعدة فى الدستور من حيث مضمونها الموضوعى، وهو ما يفرض لزوماً إكتمال أوضاعها الشكلية، وإن شابه عوار موضوعى لخروجها على الأحكام الموضوعية فى الدستور. لما كان ذلك، وكان الفصل فى التعارض المدعى به بين نص تشريعى وقاعدة موضوعية فى الدستور سواء بقرير قيام المخالفة المدعى بها أو بنفيها، إنما بعد قضاء فى موضوعها منطقياً لزوماً على إستيفاء النص المطعون عليه للأوضاع الشكلية التى تتطلبها الدستور ومانعاً من العودة لبحثها، ذلك أن العيوب الشكلية - وبالنظر إلى طبيعتها - لا يتصور أن يكون بحثها تالياً للخوض فى المطاعن الموضوعية، ولكنها تقدمها، ويعين على هذه المحكمة بالتالى أن تتحررها بلوغاً لغاية الأمر فيها، ولو كان نطاق الطعن المزمع عليها محمداً فى إطار المطاعن الموضوعية دون سواها، ومن ثم تفرض العيوب الشكلية نفسها على المحكمة دوماً، إذ لا يتصور أن تتجاهلها عند مواجهتها لأى مطاعن موضوعية، والأمر على نقيض ذلك حين يكون نطاق الطعن متحصراً فى المطاعن الشكلية، إذ يكون قرار المحكمة بشأنها متعلقاً بها وحدها، ولا يعتبر حكمها برفض هذه المطاعن مظهرًا للنصوص المطعون عليها من مثالبها الموضوعية، أو مانعاً كل ذى مصلحة من طرحها على المحكمة وفقاً لقانونها وأياً كانت المطاعن الموجهة إلى



النصوص التشريعية، فإن قضاء المحكمة في شأنها - وفي النطاق السالف بيانه - إنما يحوز حجية مطلقة في مواجهة سلطات الدولة جميعها، وبالنسبة إلى الكافة، وهي حجية لا يجوز المساس بها وتعتبر بذاتها مانعة من إعادة عرض النزاع محلها من جديد على هذه المحكمة.

- إن سبق تصدى المحكمة الدستورية العليا لمجلسها المنعقد بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨٢ في الدعوى رقم ١٠ لسنة ١ قضائية لنص الفقرة الأولى من المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ منتهية في قضائها - وحجته مطلقة في مواجهة الكافة وسلطات الدولة جميعها - إلى عدم دستوريته، وذلك فيما تضمنته من حظر الطعن في قرارات نقل وندب رجال القضاء والنيابة العامة أمام الدوائر المختصة بالفصل في طلبات إلغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم، وذلك استناداً إلى أن هذا الحظر ينحل إلى حصانه أسبقها القرار بقانون المطعون عليه على قرارات إدارية نهائية بما يحول دون إخضاعها للرقابة القضائية بالمخالفة لنص المادة ٦٨ من الدستور، وكان قضاء هذه المحكمة في تلك الدعوى على النحو المتقدم بيانه، هو فصل في عوار موضوعي يقوم على مخالفة نص تشريعي في قانون السلطة القضائية للمضمون الموضوعي لقاعدة دستورية توفر لكل ذى شأن حق النفاذ إلى القضاء وتسقط موانعه على اختلافها، فإن قضاءها في هذه المخالفة، والقائمة في مضمونها على طعن موضوعي، يكون متضمناً على وجه القطع واللزوم تحققها من إسقاط القرار بقانون الذى إشتعل عليها لأوضاعه الشكلية، إذ لو قام لديها الدليل على تخلفها لسقط هذا القرار بقانون برمته، وإمتنع عليها الخوض في إتفاق بعض مواد أو مخالفتها لأحكام الدستور الموضوعية، الأمر الذى يعتبر معه هذا الوجه من النعي على غير أساس حرياً بالإلتفات عنه.

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٨ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١٠٣ بتاريخ ١٩٩٢/١/٤

- إسقاط المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٠ المطعون عليها للشكلية التى تطلبها الدستور لإقرار القوانين رجعية الأثر، لا يعصمها من الخضوع للرقابة التى تباشرها هذه المحكمة على دستورية القوانين وذلك كلما كان حكمها منطوقاً على إهدار حق من الحقوق التى كفلها الدستور، أو يفرض قيوداً عليه تزدى إلى الإنقاص منه، ذلك أن الدستور يتميز بطبيعة خاصة تضفى عليه السيادة والسمو بحسبانه كتيل الحريات ومولتها، وعماد الحياة الدستورية وأساس نظامها، فحق لقواعده - بالنسبة - أن تسعى على القمة من البناء القانوني للدولة وأن تتبوأ مقام الصدارة بين قواعد النظام العام، اعتباراً بأن أحكام الدستور هى أسس القواعد الآمرة التى تلزم الدولة بالخضوع لها في تشريعها وقضائها، وفي مجال مباشرتها لسلطتها التنفيذية، وفي إطار هذا الإلتزام، وبمراعاة حدوده، تكون موافقة النصوص التشريعية لأحكام

الدستور رهنا ببراءتها مما قد يشوبها من منالاب دستورفة؁ سواء فى ذلك تلك اللفى تقوم على مخالفة شكلفة للأرضاع الإجراففة اللفى ففطلفها الدستور؁ أم تلك اللفى ففكون مفناها مخالفة لقواعده الموضوعفة اللفى ففكس مضامفنها القفم والمثل اللفى بلورفها الإرادة الشعبفة؁ وكذلك الأسس اللفى ففظم الجماعة؁ وضوابط حر كفها.

- الأصل فى سلطة المشرع فى ففجال ففظم الفقوق أفها سلطة ففقفرفة ما لم ففقفدها المشرع بضوابط معفنه ففحد من إلفاقها وفرسم بالفافى ففدودا لممارسفها لا ففجز ففطفها؁ وكان الدستور إذ ففعهد إلى السلطة الفشرففة ففظم موضوع معف؁ ففان ففشرففافها فى هفا الإطار لا ففجز أن ففال من الففحق ففحل الففماففة الدستورفة؁ وذلك بالففحامها - بالففف أو الفففاف - المنطقة اللفى فففرها الدستور ففجالا فففوا هفا الففحق لضماف ففالفه.

#### الطنف رقم ٨ لسنة ٨ مكفب فففى ٥ صفحة رقم ٢٢٤ فففارفخ ١٩٩٢/٣/٧

المحكمة الدستورفة العلفا هف الفلفة القضافة العلفا اللفى إففصفها الدستور والمشرع كلاهما بولافة الففصل فى المسائل الدستورفة؁ ولفس ففة ففة أخرى ففكن أن ففارعها هفا الإففصاص؁ أو أن ففعله لففسها؁ ومن ففم ففان الففصل فى الففخالفة الدستورفة المدهى بها ففما ففعود إلى هفة المحكمة دون ففرها؁ وففغو الففلف ففعدم إففصاصها بفظر الففءوى المافلة اسفاندا إلى أن المدهفن من ففر المواففن؁ وأفنها بوصفهما هفا لا ففمفمان بالففمافة اللفى كفلها الدستور ففحق الملكية؁ على ففر أساس ففففن الففف.

#### الطنف رقم ٤٠ لسنة ٧ مكفب فففى ٤ صفحة رقم ٩ فففارفخ ١٩٨٧/١/٣

المحكمة الدستورفة العلفا؁ فى ممارسفها إففصاصها بالفقابة على دستورفة القواففن والفوافف ففست ففكممة موضوع؁ ولفست ففة طفن بالنسبة إلى ففكممة الموضوع؁ وففما هف ففة لففاء ذات إففصاص أفففل ففدهه قانون إنشافها.

#### الطنف رقم ١٣١ لسنة ٦ مكفب فففى ٤ صفحة رقم ٣١ فففارفخ ١٩٨٧/٥/١٦

الأصل فى سلطة الفشرفف عفف ففظم الفقوق أفها سلطة ففقفرفة ما لم ففقفدها الدستور بففود ففمفدة؁ وإن الفقابة على دستورفة القواففن لا فففف إلى ملاءمة إففدارها؁ إلا أن هفا لا فففى إلفاق هفة السلطة فى سن القواففن دون الففف بالففد والضوابط اللفى نص ففلفها الدستور ومن ففم ففان ففظم المشرع ففحق المواففن فى الفرففف ففففى ألا ففففف بففا الففحق أو ففال منه على ففو ما سلكفه الففصوص المفعون فففا إذ ففرمف ففر الففففن إلى الأفزاب من ففحق الفرففف؁ ومن ففم ففكون هفة الففصوص ففم ففرضف لفقوق عامة كفلها

الدستور وحرمت منها طائفة من المواطنين، فجاوز المشرع بذلك دائرة تنظيم تلك الحقوق الأمر الذى يحتم إخضاعها لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية .

#### الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ١٤٠ بتاريخ ١٩/٦/١٩٨٨

لا محل لما يثيره المدعى من أن تطبيق النصوص المطعون عليها ترتب عليه عدم تنفيذ الأحكام الصادرة لمصلحته والحيلولة بينه وبين الوصول إلى حقه، ذلك أن هذه المطاعن - أياً كان وجه الرأى فيها - لا تعدو أن تكون نعتاً على كيفية تطبيق القانون وإجراءات تنفيذه، وجدلاً حول مشروعية هذه الإجراءات، مما لا يجوز التعرض له أمام المحكمة الدستورية العليا، إذ لا يشكل عيباً دستورياً يصم القانون المطعون فيه .

#### الطعن رقم ٥٥ لسنة ٤ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٢٠ بتاريخ ٥/٩/١٩٩٢

إذ نصت المادة الخامسة من القرار بقانون المطعون عليه على أن " تحدد الأموال وقيمة التعويضات المستحقة وفقاً لأحكام هذا القانون، ويخطر صاحب الشأن بذلك، ويكون له حق المنازعة فى هذا التحديد وقيمة التعويضات المستحقة خلال ستين يوماً من تاريخ تسلمه أو إعلانه على يد محضر بهذا التحديد وقيمة التعويض"، وكان المدعون يتعون عليها بخالفتها للحماية التى كفلها الدستور للملكية الخاصة فى المادتين ٣٤، ٣٦ منه، وكان المشرع قد أورد الجملة الأولى من هذه المادة لا ليقرر بموجبها حكماً جديداً مضافاً إلى النصوص الأخرى التى اشتمل عليها القرار بقانون المطعون عليه ويستقل بمضمونه عنها، وإنما ليحيل بمقتضاها إلى أحكام هذا القرار بقانون فى مجال تحديد الأموال وقيمة التعويضات المستحقة لأصحابها، ومن ثم تكون الأحكام المخال لإلها - فى مجال تطبيق كل منها وبالنسبة إلى المخاطبين بها - هى مناط الرقابة التى تباشرها المحكمة الدستورية العليا على دستورية القوانين واللوائح، وهى التى ينبى أن يتناولها الطعن بعدم الدستورية إذا كان تطبيقها على المدعين قد أدخل بمصالحهم الشخصية المباشرة. أما الجملة الثانية من المادة الخامسة من القرار بقانون المطعون عليه، فتدخل كل ذى شأن حق المنازعة فى تحديد قيمة الأموال وقيمة التعويض خلال ستين يوماً من تاريخ علمه أو إخطاره على يد محضر بهذا التحديد وقيمة التعويض وهو حكم يتمحض لمصلحة المدعين، ولا يتصور أن يكون قد أضر بهم. وليس لأحد - وعلى ما جرى به قضاء المحكمة الدستورية العليا - أن يطعن على نص تشريعى يكون قد أفاد من مزايه.

#### الطعن رقم ٣٩ لسنة ٩ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٤٧ بتاريخ ٧/١١/١٩٩٢

- عقد الدستور الفصل الخامس من بابه الرابع للمحكمة الدستورية العليا، وعهد إليها فى المادة ١٧٥ منه - دون غيرها - بتولى الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه المبين فى القانون ثم صدر قانون هذه المحكمة مبيناً اختصاصاتها محددًا ما يدخل فى ولايتها حصراً، مستبعداً من مهامها ما لا

يُدرج تحتها، فحولها اختصاصاً منفرداً بالرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح، مانعاً أية جهة من مزاحمتها، مفصلاً طرائق هذه الرقابة وكيفية أعمالها، وذلك على النحو المنصوص عليه في السواد ٢٥، ٢٧، ٢٩ منه، وهي قاطعة في دلالتها على أن اختصاص المحكمة في مجال الرقابة على الدستورية منحصر في النصوص التشريعية أيّاً كان موضعها، أو نطاق تطبيقها، أو الجهة التي أقرتها أو أصدرتها ذلك أن هذه النصوص هي التي تتولد عنها مراكز قانونية عامة مجردة، وما يميزها كقواعد قانونية، هو أن تطبيقاتها مفرامة، ودائرة المخاطبين بها غير متناهية، والآثار المترتبة على إبطالها - إذا أصدرتها هذه المحكمة لمخالفتها الدستور - بعيدة في مداها، وتدق دائماً ضوابط الرقابة على مشروعيتها الدستورية، وتقارنها بمبادئ واضحة. وكان لزاماً بالتالي أن يؤول أمر هذه الرقابة إلى محكمة واحدة يدها وحدها زمام أعمالها كي تصوغ بنفسها معاييرها ومناهجها، وتوازن من خلالها بين المصالح الماثرة على اختلالها، وتتولى دون غيرها بناء الوحدة العضوية لأحكام الدستور، بما يكفل تكاملها وتجانسها، وبحول دون تفرق وجهات النظر من حولها، وتباين مناحي الإجهاد فيها.

- إذ كان الدستور هو القانون الأعلى الذي يرسى الأصول والقواعد التي يقوم عليها نظام الحكم، محدداً لكل سلطة عامة وظائفها، مرتباً الحدود والقيود الضابطة لحركتها، مفصلاً الحقوق والحريات العامة، كافلة ضماناتها الأساسية، وكانت مظنة الخروج على أحكامها لا تنحصر في النصوص القانونية التي تقرها السلطة التشريعية، بل تعداها إلى كل قاعدة عامة مجردة أصدرتها السلطة التنفيذية في إطار صلاحياتها التي ناطها الدستور بها، فإن محل الرقابة القضائية على الدستورية، إنما يتمثل في القانون بمعناه الموضوعي الأعم محدداً على ضوء النصوص التشريعية التي تتولد عنها مراكز قانونية عامة مجردة، سواء وردت هذه النصوص في التشريعات الأصلية أو الفرعية. ولا كذلك القرارات الإدارية الفردية، إذ لا تمس إليها هذه الرقابة مهما بلغ خطورها أو درجة انحرافها عن أحكام الدستور، أو وجه خروجها عليه، ذلك أن المراكز القانونية التي تنشأ أو تعدلها، لا تعدو أن تكون مراكز فردية أو خاصة تقتصر آثارها على أشخاص معينين بذواتهم، وأنه وإن صح القول بأن القرارات الإدارية الفردية هي تطبيق لقاعدة قانونية أعلى، إلا أن صدورهما إعمالاً لها، لا يغير من خصائصهما، بل تظل في محوआ منشئة لمراكز فردية أو ذاتية أو معدلة لها وهي مراكز تختلف بالضرورة عن ذلك المركز القانوني العام المجرد المتولد عن القانون.

الطعن رقم ٢٣ لسنة ١٢ مكتب قني ٥ صفحة رقم ١٣١ بتاريخ ١٩٩٣/١/٢

إستيفاء النص التشريعي المطعون عليه للشكالية التي تتطلبها الدستور لإقرار القوانين رجعية الأمر على ما سلف بيانه، لا يعصمه من الخضوع للرقابة التي تباشرها هذه المحكمة على دستورية القوانين واللوائح

وذلك كلما كان هذا النص - في محواه الموضوعي - منطوياً على إهدار حق من الحقوق التي كفلها الدستور أو يفرض قيوداً عليه تؤدي إلى الإنقاص منه. ذلك أن الدستور يتميز بطبيعة خاصة تضي عليه السيادة والسمو بحسبانه كفيل الحريات وموئله، وعماد الحياة الدستورية وأساس نظامها، فحق لقواعده - بالتالي - أن تستوي على القمة من البنيان القانوني للدولة، وأن تلتزم الدولة بالخصوص لأحكامه في تشريعيها وقضائيا وفي مجال مباشرتها لسلطتها التنفيذية. وفي نطاق هذا الإلزام وبمراعاة حدوده، لا يكفي لتقرير دستورية نص تشريعي معين أن يكون من الناحية الإجرائية موافقاً للأوضاع الشكلية التي يتطلبها الدستور، بل يتعين فوق هذا أن يكون في محتواه ملتزماً مع قواعد الدستور الموضوعية التي تعكس مضامينها القيم والمثل التي بلورتها الإرادة الشعبية، وكذلك الأسس التي تنظم الجمليتها وضوابط حركتها.

#### الطعن رقم ٦٧ لسنة ١٣ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٢٣٦ بتاريخ ٢٩٩٣/٤/٣

إذ كان البحث في الاختصاص سابق بطبيعته على البحث في شكل الدعوى أو موضوعها وتتصدى له المحكمة من تلقاء ذاتها، وكان الدستور قد عقد الفصل الخامس من بابه الرابع للمحكمة الدستورية العليا وعهد إليها في المادة ١٧٥ منه - دون غيرها - بتولى الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه المبين في القانون، ثم صدر قانون هذه المحكمة مبيناً اختصاصاتها بمحدد ما يدخل في ولايتها حصراً مستبعداً من مهامها ما لا يندرج تحتها، فحوزها اختصاصاً منفرداً بالرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح، وماتنا أية جهة من مزاحمتها في ذلك، مفصلاً طرائق هذه الرقابة وكيفية أعمالها، وذلك كله على النحو المنصوص عليه في المواد ٢٩، ٢٧، ٢٥ منه، وهي قاطعة في دلالتها على أن اختصاص المحكمة في مجال الرقابة على الدستورية منحصر في النصوص التشريعية أياً كان موضوعها، أو نطاق تطبيقها، أو الجهة التي أقرتها أو أصدرتها. ومن ثم فإن محل الرقابة القضائية على الدستورية - على ما يستقر عليه قضاء هذه المحكمة - إنما يتمثل في القانون بمعناه الموضوعي الأعم محمداً على ضوء النصوص التشريعية التي تولد عنها مراكز قانونية عامة مجردة، سواء وردت هذه النصوص في التشريعات الأصلية التي تقرها السلطة التشريعية، أم في التشريعات الفرعية التي تصدرها السلطة التنفيذية في حدود صلاحياتها التي ناطها الدستور بها.

#### الطعن رقم ٤ لسنة ١٤ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٣٥٩ بتاريخ ١٩٩٣/٦/١٩

- مناط اختصاص المحكمة الدستورية العليا بالفصل في دستورية القوانين واللوائح هو مخالفة النص التشريعي المطعون عليه نص في الدستور، ولا تمتد رقابتها بالتالي إلا إلى حالات التعارض بين القوانين

والوائح، ولا بين التشريعات ذات المرتبة الواحدة. ولا يعدو النعي بمخالفة النص التشريعي المطعون فيه لنص وارد في قانون المحاماة أن يكون نعيًا بمخالفة قانون لقانون، ولا يشكل بالتالي مخالفة دستورية مما تختص المحكمة الدستورية العليا بنظرها.

- النعي بأن النص التشريعي المطعون فيه ينتكس مجبداً تطور التشريع إلى الأحسن، مردود بأن إعراض السلطة التشريعية عن إتيانها تقديمي - يفرض صحة هذا النعي - لا ينطوي بالضرورة على مخالفة لأحكام الدستور. ولا يصلح بذاته وجها لتجريح نص تشريعي، ذلك أن منوط الرقابة القضائية على الدستورية هو التقيد بالضوابط التي فرضها الدستور على السلطين التشريعية والتنفيذية في مجال ممارستها لولاية إقرار القوانين أو إصدارها، فإذا ما أقر قانون أو صدر قرار بقانون ملتزما بحدودها، كان موافقا للدستور، ولا يجوز تعييبه.

- إن حالة مخالفة النص التشريعي المطعون فيه لمبادئ معمول بها لدى بعض الدول، لا ترقى في ذاتها إلى مرتبة المخالفة الدستورية، ذلك أن المفاهيم التي تصوغ بعض الدول تشريعاتها على ضوئها لا تعتبر بمثابة نصوص دستورية مندرجة في دستور جمهورية مصر العربية، لا تستهض بالتالي ولاية المحكمة الدستورية العليا.

#### الطعن رقم ٧ لسنة ١٤ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٥٢٣ بتاريخ ١٩/٦/١٩٩٣

إن المحكمة الدستورية العليا تستمد مباشرة من الدستور ولايتها في مجال الرقابة الدستورية، ومرجعها إلى أحكامها - وهو القانون الأعلى - فيما يصدر عنها من قضاء في المسائل الدستورية التي تطرح عليها - وكلمتها في شأن دلالة النصوص التي يضمها الدستور بين دفتيه هي القول الفصل، وجوابها في التاصيل ومناهجها في التفسير، هي مدخلها إلى معايير منتظمة تحقق لأحكام الدستور وحدتها العضوية. وكان حتماً أن يكون التقيد بأحكامها مطلقاً سارياً على الدولة والناس أجمعين، وعلى قدم من المساواة الكاملة، وهو ما أثبتته المادة ٤٩ من قانون هذه المحكمة .

#### \* الموضوع الفرعي : القيود الدستورية على التجريم والعقاب :

#### الطعن رقم ٣ لسنة ١٠ مكتب فني ٥ صفحة رقم ١٠٣ بتاريخ ١/٢/١٩٩٣

- لكل جزاء جنائي أثر مباشر يرتد إلى طبيعته ويتمثل في حرمان الشخص من حقه في الحياة أو من حريته أو ملكه، ولقد كان هذا الجزء غير أطوار قائمة في التاريخ أداة طيعة للقهر والظلم، محققا للسلطة المستبدة أطماعها، ومعتدلاً بالعقوبة عن أغراضها الاجتماعية، وكان منطقياً وضرورياً أن يعمل الدول المدنية على أن تقيم تشريعاتها الجزائية وفق أسس ثابتة تكفل بلذاتها انتهاج الوسائل القانونية السليمة في

جوانبها الموضوعية والإجرائية، لضمان ألا تكون العقوبة أداة قاصمة للحرية عاصفة بها بالمخالفة للقيم التي تؤمن بها الجماعة في تفاعلها مع الأمم المتحضرة واتصالها بها، وكان لازماً - في مجال دعم هذا الاتجاه وتبنيته - أن تقرر الدساتير المعاصرة القيود التي ارتأتها على سلطان المشرع في مجال التجريم تعبيراً عن إيمانها بأن حقوق الإنسان وحرياته لا يجوز التضحية بها في غير ضرورة تليها مصلحة اجتماعية لها اعتبارها، واعتراضاً منها بأن الحرية في أبعادها الكاملة لا تنفصل عن حرمة الحياة، وأن الحقائق المريرة التي عايشتها البشرية على امتداد مراحل تطورها، تفرض نظاماً متكاملًا يكفل للجماعة مصالحها الحيوية، ويصون - في إطار أهدافه - حقوق الفرد وحرياته الأساسية بما يحول دون إساءة استخدام العقوبة تشويهاً لأغراضها. وقد تحقق ذلك بوجه خاص من خلال ضوابط صارمة، ومقاييس أكثر إحكاماً لتحديد ماهية الأفعال المنهي عن ارتكابها، بما يزيل غموضها، وعلى نحو يجرد محكمة الموضوع من السلطة التقديرية التي تقرر بها قيام جريمة أو فرض عقوبة بغیر نص، كي تظل المصلحة الاجتماعية - في مدارجها العليا - قيّداً على السلطة التشريعية تحريماً للسرعة في حقيقة محتواها، واستشراقاً للعدالة في أعماق منابها.

- عمد الدستور - في اتجاهه إلى ترسيم النظم الماصرة ومتابعة خطاها، والتفديد بمناهجها القديمة - إلى النص في المادة ٦٦ من على أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليها الدستور، دالاً بذلك على أن لكل جريمة ركناً مادياً لا قوام لها بغيره يتمثل أساساً في فعل أو امتناع وقع بالمخالفة لنص عقابي، مفصلاً بذلك عن أن ما يركن إليه القانون الجنائي ابتداءً في زواجه ونواحيه هو مادية الفعل المؤاخذ على ارتكابه، إيجابياً كان هذا الفعل أم سلبياً ذلك أن العلاقات التي ينظمها هذا القانون في مجال تطبيقه على المخاطبين بأحكامه، محورها الأفعال ذاتها في علاماتها الخارجية، ومظاهرها الواقعية، وخصائصها المادية، إذ هي مناط التأنيم وعلمته، وهي التي يتصور إثباتها ونفيها، وهي التي يتم التمييز على ضوئها بين الجرائم بعضها البعض، وهي التي تديرها محكمة الموضوع على حكم العقل لتقييمها وتقدير العقوبة المناسبة لها، بل إنه في مجال تقدير توافر القصد الجنائي فإن محكمة الموضوع لا تعزل نفسها عن الواقعة محل الإتهام التي قام الدليل عليها قاطعاً وواضحاً، ولكنها تجل بصرها فيها منقبة من خلال عناصرها عما قصد إليه الجنائي حقيقة من وراء ارتكابها. ومن ثم تعكس هذه العناصر تعبيراً خارجياً ومادياً عن إرادة واعية. ولا يتصور بالتالي وفقاً لأحكام الدستور أن توجد جريمة في غيبة ركنها المادي، ولا إقامة الدليل على توافر علاقة السببية بين مادية الفعل المؤثم والنتائج التي أحدثتها بعيداً عن حقيقة هذا الفعل ومحتواه. ولأزم ذلك أن كل مظاهر التعبير عن الإرادة البشرية - وليس النوايا التي يضرها الإنسان في أعمال ذاته - تعتبر واقعة في منطقة التجريم كلما كانت تعكس سلوكاً

خارجياً مؤاخذاً عليه قانوناً. فإذا كان الأمر غير متعلق بأفعال أحدثتها إرادة مرتكبها، وتم التعبير عنها خارجياً في صورة مادية لا تخطئها العين، فليس ثمة جريمة.

- الأصل وفقاً لنص المادة ٦٦ من الدستور هو أن يكون لكل جريمة عقوبة محددة ينص القانون عليها في صلبه، أو تقرر - على الأقل - وفقاً للحدود التي يبينها. كذلك فإن من القواعد المبدئية التي يتطلبها الدستور في القوانين الجزائية، أن تكون درجة اليقين التي تنظم أحكامها في أعلى مستوياتها، وأظهر في هذه القوانين منها في أية تشريعات أخرى، ذلك أن القوانين الجزائية تفرض على الحرية الشخصية أخطر القيود وأبلغها أثراً، ويتعين بالتالي - ضماناً لهذه الحرية - أن تكون الأفعال التي تؤلفها هذه القوانين محددة بصورة قاطعة بما يحول دون إلتباسها بغيرها، وعمرأة أن تكون دوماً جلية واضحة في بيان الحدود الطبيعية لنواحيها، ذلك أن التجهيل بها أو إتهامها في بعض جوانبها لا يجعل المخاطبين بها على بينة من حقيقة الأفعال التي يعين عليهم تجنبها. كذلك فإن غموض مضمون النص العقابي مؤداه أن يحال بين محكمة الموضوع وبين أعمال قواعد منضبطة تعين لكل جريمة أركانها وتقرر عقوبتها بما لا خفاء فيه. وهي قواعد لا ترخص فيها وتعمل إطاراً لعملها لا يجوز تجاوزها، ذلك أن الغاية التي يتوخاها الدستور هي أن يوفر لكل مواطن الفرص الكاملة لمباشرة حرياته في إطار من الضوابط التي قيدها بها. ولازم ذلك أن تكون القيود على الحرية التي تفرضها القوانين الجزائية، محددة بصورة يقينية لأنها تدعو المخاطبين بها إلى الامتناع لها لكي يدلفوا عن حقهم في الحياة وكذلك عن حرياتهم، تلك المخاطر التي تعكسها العقوبة. ولقد كان غموض القوانين الجزائية مرتبطاً من الناحية التاريخية بإساءة استخدام السلطة، وكان أمراً مقضياً أن يركن المشرع إلى مناهج جديدة في الصياغة لا تنزلق إلى تلك التعبيرات المرنّة أو الغامضة أو المتحيزة المحملة بأكثر من معنى والتي تنداح معها دائرة التجريم بما يوقع محكمة الموضوع في محاذير واضحة قد تنتهي بها - في مجال تطبيقها للنصوص العقابية - إلى إبتداع جرائم لا يكون المشرع قد قصد حقيقة إلى إنشائها، وإلى مجاوزة الحدود التي اعتبرها الدستور مجالاً حيوياً لمباشرة الحقوق والحريات التي كفلها، وهو ما يحل في النهاية بالضوابط الجهورية التي تقوم عليها المحاكمة المنصفة وفقاً لنص المادة ٦٧ من الدستور.

- خاصية الوضوح واليقين في القوانين الجزائية، غايتها ضمان الحرية الفردية في مواجهة التحكم، انطلاقاً من إيمان الأمم المتحضرة بجرمية الحياة الخاصة، وبوطأة القيود التي تنال من الحرية الشخصية، لضمان أن تباشر كل دولة - في مجال فرض العقوبة صوتاً للنظام الاجتماعي - السلطة المخولة لها بمراجعة الأغراض النهائية للقوانين العقابية التي يتألفها أن تكون إدانة المتهم هدفاً مقصوداً لذاته. متى كان ذلك، فإن إنتفاء الغموض في هذه القوانين يقع في نطاق مجموعة القيم التي تكفل لحقوق المتهم الحد الأدنى من الحماية التي لا يجوز النزول عنها أو الإقتصاص منها.



الطعن رقم ١٣ لسنة ١٢ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ١٦٥ بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢

- إن الدستور قد كفل في مادته السابعة والستين الحق في المحاكمة المنصفة بما تنص عليه من أن المتهم برئ حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه، وهو حق نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادتيه العاشرة والحادية عشرة التي تقرّر أولاهما أن لكل شخص حقا مكتملا ومتكافئا مع غيره في محاكمة علنية ومنصفة تقوم عليها محكمة مستقلة محايدة، تتولى الفصل في حقوقه والتزاماته المدنية، أو في التهمة الجنائية الموجهة إليه، وتردد ثانيتهما في فقرتها الأولى حق كل شخص وجهت إليه تهمة جنائية في أن تفرض براءته إلى أن تثبت إدانته في محاكمة علنية توفر له فيها الضمانات الضرورية لدفاعه. والفقرة السابقة هي التي تستمد منها المادة ٦٧ من الدستور أصلها، وهي ترصد قاعدة استقرار العمل على تطبيقها في الدول الديمقراطية، وتقع في إطارها مجموعة من الضمانات الأساسية تكفل بتكاملها مفهوم للمعادلة يتفق بوجه عام مع المقاييس المعاصرة المعمول بها في الدول المتحضرة وهي بذلك تتصل بتشكيل المحكمة، وقواعد تنظيمها، وطبيعة القواعد الإجرائية المعمول بها أمامها، وكيفية تطبيقها من الناحية العملية، كما أنها تعتبر في نطاق الاتهام الجنائي وثيقة الصلة بالحماية الشخصية التي قضى الدستور في المادة ٤١ منه بأنها من الحقوق الطبيعية التي لا يجوز الإخلال بها، أو تقييدها بالمخالفة لأحكامه، ولا يجوز بالتالي تفسير هذه القاعدة تفسيراً ضيقاً، إذ هي ضمان مبدئي لرد العدوان عن حقوق المواطن وحرياته الأساسية، وهي التي تكفل تمتعه بها في إطار من القروض المتكافئة، ولأن نطاقها وإن كان لا يقتصر على الاتهام الجنائي، وإنما يمتد إلى كل دعوى ولو كانت الحقوق المشارة فيها من طبيعة مدنية، إلا أن المحاكمة المنصفة تعتبر أكثر لزوماً في الدعوى الجنائية، وذلك أياً كانت طبيعة الجريمة وبغض النظر عن درجة خطورتها .

- إن إدانة المتهم بالجريمة إما تعرضه لأخطر القيود على حريته الشخصية وأكثرها تهديداً لحقه في الحياة وهي مخاطر لا سبيل إلى توقاها إلا على ضوء ضمانات فعلية توازن بين حق الفرد في الحرية من ناحية وحق الجماعة في الدفاع عن مصالحها الأساسية من ناحية أخرى، ويتحقق ذلك كلما كان الاتهام الجنائي معرفاً بالتهمة، مبيناً طبيعتها، مفصلاً أدلتها وكافة العناصر المرتبطة بها، وعمراعة أن يكون الفصل في هذا الاتهام عن طريق محكمة مستقلة ومحايدة، ينشئها القانون، وأن تجري المحاكمة علانية، وخلال مدة معقولة، وأن تستند المحكمة في قرارها بالإدانة - إذا خلصت إليها - إلى موضوعية التحقيق الذي تجريه، وإلى عرض متجرد للحقائق، وإلى تقدير سائح للمصالح المتنازعة، وتلك جميعها من الضمانات الجوهرية التي لا تقوم

المحاكمة المنصفة بدونها، ومن ثم كفلها الدستور في المادة ٦٧ منه، وقرنها بضمانتين تعتبران من مقوماتها وتدرجان تحت مفهومها، هما الفراض البراءة من ناحية، وحق الدفاع لدحض الاتهام الجنائي من ناحية أخرى، وهو حق عززته المادة ٦٩ من الدستور وذلك بنصها على أن حق الدفاع بالأصالة أو بالوكالة مكفول .

- إن افراض براءة المتهم يمثل أصلاً ثابتاً يتعلق بالتهمة الجنائية من ناحية إثباتها، وليس بنوع العقوبة المقررة لها، وينسحب إلى الدعوى الجنائية في جميع مراحلها، وعلى امتداد إجراءاتها، ومن ثم كان من المحتم أن يرتب الدستور على افراض البراءة عدم جواز نقضها بغير الأدلة الجازمة التي تخلص إليها المحكمة وتتكون من جماعها عقيدتها، ولزام ذلك أن تطرح هذه الأدلة عليها، وأن تقول هي وحدها كلمتها فيها وألا تفرض عليها أى جهة أخرى مفهوماً محدداً لدليل بعينه، وأن يكون مرد الأمر دائماً إلى ما استخلصته هي من وقائع الدعوى وحصلته من أوقافها غير مقيدة بوجهة نظر النيابة العامة أو الدفاع بشأنها .

- إن ضوابط المحاكمة المنصفة تتمثل في مجموعة من القواعد المبدئية التي تعكس مضامينها نظاماً متكامل الملامح، يتوخى بالأسس التي يقوم عليها صون كرامة الإنسان وحماية حقوقه الأساسية، وبحول بضماناته دون إساءة استخدام العقوبة بما يخرجها عن أهدافها، وذلك انطلاقاً من إيمان الأمم المتحدة بحزمة الحياة الخاصة وبوطاة القيود التي تنال من الحرية الشخصية، ولضمان أن تقيّد الدولة - عند مباشرتها لسلطاتها في مجال فرض العقوبة صوناً للنظام الاجتماعي - بالأغراض النهائية للقوانين العقابية التي ينالها أن تكون إدانة المتهم هدفاً مقصوداً لذاته، أو أن تكون القواعد التي تتم محاكمته على ضوئها مصادمة للمفهوم الصحيح لإدارة العدالة الجنائية إدارة فعالة، بل يتعين أن تلتزم هذه القواعد بمجموعة من القيم التي تكفل حقوق المتهم الحد الأدنى من الحماية التي لا يجوز النزول عنها أو الانتقاص منها. وهذه القواعد - وإن كانت إجرائية في الأصل - إلا أن تطبيقها في مجال الدعوى الجنائية - وعلى امتداد مراحلها - يؤثر بالضرورة على محصلتها النهائية، ويندرج تحتها أصل البراءة كقاعدة أولية تفرضها الفطرة، وتوجبها حقائق الأشياء، وهي بعد قاعدة حرص الدستور على إبرازها في المادة ٦٧ منه، مؤكداً بمضمونها ما قرره المادة ١١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة السادسة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان .

- إن أصل البراءة يمتد إلى كل فرد سواء أكان مشتبهاً فيه أو متهماً باعتباره قاعدة أساسية في النظام الاتهامي أقرتها الشرائع جميعها - لا لتكفل بموجبها حماية المذنبين- وإنما لتدرك بمقتضاها العقوبة عن الفرد إذا كانت التهمة الموجهة إليه قد أحاطتها الشبهات بما يحول دون اليقين من مقارفة المتهم للواقعة الإجرامية، ذلك أن الاتهام الجنائي في ذاته لا يزحزح أصل البراءة الذي يلازم الفرد دوماً ولا يزيله، سواء في مرحلة ما قبل المحكمة أو أثناءها وعلى امتداد حلقاتها وأبداً كان الزمن الذي تستغرقه إجراءاتها، ولا

سبيل بالتالي لدحض أصل البراءة بغير الأدلة التي تبلغ قوتها الإقناعية مبلغ الجرم واليقين بما لا يدع مجالاً معقولاً لشبهة إنتفاء التهمة، وبشرط أن تكون دلالتها قد إستقرت حقيقتها بحكم قضائي استنفد طرق الطعن فيه، وصار باتاً .

- إن إفراض البراءة لا يتمحض عن قرينة قانونية، ولا هو من صورها، ذلك أن القرينة القانونية تقوم على تحويل للإثبات من محله الأصلي مختلاً في الواقعة مصدر الحق المدعى به، إلى واقعة أخرى قريبة منها متصلة بها. وهذه الواقعة البديلة هي التي يعتبر إثباتها إثباتاً للواقعة الأولى بحكم القانون، وليس الأمر كذلك بالنسبة إلى البراءة التي إفترضها الدستور، فليس ثمة واقعة أحلها الدستور محل واقعة أخرى وأقامها بديلاً عنها، وإنما يؤسس إفراض البراءة على الفطرة التي جبل الإنسان عليها، فقد ولد حراً مبرأ من الخطيئة أو المعصية، ويفرض على امتداد مراحل حياته أن أصل البراءة لا زال كامناً فيه، مصاحباً له فيما يأتيه من أفعال، إلى أن تنقض المحكمة بقضاء جازم لا رجعة فيه، هذا الإفراض، على ضوء الأدلة التي تقدمها النيابة العامة مثبته بها الجريمة التي نسبته إليه في كل ركن من أركانها، وبالنسبة إلى كل واقعة ضرورية لقيامها بما في ذلك القصد الجنائي بنوعه إذا كان مطلباً فيها. ويعتبر ذلك لا يهدم أصل البراءة، إذ هو من الركاكز التي يستند إليها مفهوم المحاكمة المنصفة التي كفلها الدستور، ويعكس قاعدة مبدئية تعبر في ذاتها مستعمية على الجدل، واضحة وضوح الحقيقة ذاتها، تقتضيها الشرعية الإجرائية، ويعتبر إنفاذها مفوضاً أولياً لإدارة العدالة الجنائية، ويتطلبها الدستور لصون الحرية الشخصية في مجالاتها الحيوية، ولتوفير من خلالها لكل فرد الأمن في مواجهة التحكم والتسلط والتحامل، بما يحول دون اعتبار واقعة تقوم بها الجريمة ثابتة بغير دليل، وبما يرد المشرع عن إفراض ثبوتها بقرينة قانونية تحكّمية ينشئها .

الطعن رقم ٣ لسنة ١٠ مكتئب فني ٥ صفحة رقم ١٠٣ بتاريخ ١٩٩٣/١/٢

جرى قضاء هذه المحكمة على أن القواعد المبدئية التي تقوم عليها المحكمة المنصفة وإن كانت إجرائية في الأصل - إلا أن تطبيقها في مجال الدعوى الجنائية - وعلى امتداد حلقاتها - يؤثر بالضرورة في محصلتها النهائية، ويندرج تحتها أصل البراءة كقاعدة أولية توجهها الفطرة وتفرضها حقائق الأشياء. متى كان ذلك وكان إفراض البراءة يمثل أصلاً ثابتاً يتعلق بالتهمة الجنائية من ناحية إثباتها، وليس بنوع العقوبة المقررة لها وكان هذا الأصل يمتد إلى كل فرد سواء أكان مشتبهاً فيه أم كان متهماً بإعتباره قاعدة أساسية في النظام الاتهامي أقرتها الشرائع جميعها - لا لتكفل بموجبها الحماية للمدنيين - وإنما لتسدرأ بمقتضاها العقوبة عن كل فرد إذا كانت التهمة الموجهة إليه قد أحاطتها الشبهات بما يحول دون اليقين من مقارفة التهم للواقعة محل الإتهام الجنائي. متى كان ذلك، وكان الإتهام الجنائي - في ذاته - لا يوزح أصل البراءة، بل يلازم

الفرد دوماً، ولا يزيله سواء في مرحلة ما قبل المحاكمة أو أثناءها وعلى إمتداد حلقاتها، وأياً كان الزمن الذي تستغرقه إجراءاتها - فقد غدا حصص أصل البراءة متمماً بغير الأدلة التي تبلغ قوتها الإقناعية - لى مجال ثبوت التهمة - مبلغ الجزم واليقين، بما لا يدع مجالاً لمقولاً لشبهة إنشائها، وبشرط أن تكون دلالتها قد استقرت حقيقتها بحكم إستنفاد طرق الطعن فيه، وصار باتاً.

**\* الموضوع الفرعي : المحكمة الدستورية ليست جهة طعن بشأن محكمة الموضوع :**

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٣ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ١٢٧ بتاريخ ١٩٨٣/٦/١١

إن المحكمة الدستورية العليا ليست جهة للطعن بالنسبة إلى محكمة الموضوع، وإنما هي جهة ذات إختصاص أصيل حدده قانون إنشائها، ولئن كانت الدعوى الدستورية لا ترفع إلا بعد دفع يثار أمام محكمة الموضوع أو بطريق الإحالة منها إلى المحكمة الدستورية العليا على ما سلف بيانه، إلا أنها متى رفعت إلى هذه المحكمة فإنها تستقل عن دعوى الموضوع لأنها تعالج موضوعاً مغايراً لموضوع الدعوى الأصلية الذى يتصل به الدفع بعدم الإختصاص، ومن ثم تكون محكمة الموضوع دون المحكمة الدستورية العليا - هي صاحبة الولاية فى الفصل فيه، ولا يعرض أمر الإختصاص على هذه المحكمة إلا حيث يكون هناك تنازع على الإختصاص بين جهات القضاء أو نزاع قائم بشأن تنفيذ حكمين نهائين متناقضين صادريين من جهتين من تلك الجهات، ويطلب إليها تعيين الجهة المختصة بنظر النزاع أو تحديد أى الحكمين المتناقضين أولى بالتنفيذ وذلك تطبيقاً للبتدين ثانياً وثالثاً من المادة ٢٥ من قانون إنشاء المحكمة.

**\* الموضوع الفرعي : النعى بمخالفة قرار وزاري لقانون :**

الطعن رقم ١٥ لسنة ١ مكتب فنى ١ صفحة رقم ١٨٨ بتاريخ ١٩٨١/٥/٩

النعي بمخالفة قرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ لمعاهدة المواد المخدرة باعتبارها قانوناً - أياً ما كان وجه الرأى في قيام هذه المخالفة - لا يعدو أن يكون نعياً بمخالفة قرار لقانون، ولا يشكل بذلك خروجاً على أحكام الدستور المنوط بهذه المحكمة صونها وحمايتها.

**\* الموضوع الفرعي : تحصين القرار الإداري من الطعن عليه غير دستوري :**

الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ١٨٠ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٣

إن الفقرة الأخيرة من البند [ب] من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى المعدلة بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ إذ نصت - فيما يخص القرار الصادر من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى بشأن الإدعاء ببور الأرض - على أنه "إستثناء من أحكام قانون مجلس الدولة

وقانون نظام القضاء لا يجوز طلب إلغاء القرار المذكور أو وقف تنفيذه أو التعويض عنه" تكون قد تضمنت حظراً للتقاضى فى شأن هذا القرار وإنطوت على تخصيص له من رقابة القضاء - رغم أنه من القرارات الإدارية النهائية - الأمر الذى يخالف حكم كل من المادتين ٤٠ و ٦٨ من الدستور القائم وما أوردته الدساتير السابقة.

#### \* الموضوع الفرعى : تفسير الدستور :

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٨ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٨٩ بتاريخ ١٩٩٢/١/٤

الأصل فى النصوص الدستورية أنها تؤخذ باعتبارها متكاملة، وأن المعاني التى تتولد عنها يتعين أن تكون مترابطة فيما بينها بما يرد عنها التناثر أو التعارض. هذا بالإضافة إلى أن هذه النصوص إنما تعمل فى إطار وحدة عضوية تجعل من أحكامها نسيجاً متآلفاً متماسكاً بما مؤداه أن يكون لكل نص منها مضمون محدد يستقل به عن غيره من النصوص استقلالاً لا يعزها عن بعضها البعض، وإنما يقيم منها فى مجموعها ذلك البنيان الذى يعكس ما أرتأته الإرادة الشعبية أقوم لدعم تفسير النصوص الدستورية بما يتعدى بها عن الغاية النهائية المقصودة منها، ولا أن ينظر إليها بوصفها هالمة فى الفراغ، أو باعتبارها قيماً مثالية منفصلة عن محيطها الاجتماعى، وإنما يتعين دوماً أن تحمل مقاصدها بمراعاة أن الدستور وثيقة تقديمية لا تردت مفاهيمها إلى حقة ماضية وإنما تمثل القواعد التى يقوم عليها، والتى صاغتها الإرادة الشعبية، إنطلاقاً إلى تغيير لا تصد عن التطور آفاله الرحبة .

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٩ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٢٥٦ بتاريخ ١٩٩٠/٥/١٩

- تفسير نصوص الدستور يكون بالنظر إليها باعتبارها وحدة واحدة يكمل بعضها بعضاً، بحيث لا يفسر أى نص منها بمعزل عن نصوصه الأخرى، بل يجب أن يكون تفسيره متسانداً معها بفهم مدلوله بما يقيم بينها التوافق وينأى بها عن التعارض .

- إن الدستور إذ كفل - فى المادة "٦٢" منه - للمواطن حق الترشيح غير مقيد بالإنتماء الحزبى، وقرر فى المادة "٤٠" منه المساواة بين المواطنين فى الحقوق العامة، ومنها حق الترشيح، وهو من الحقوق السياسية التى تأتى فى الصدارة من الحقوق العامة لتعلقها بالإرادة الشعبية المعبرة عن سيادة الشعب وحظر التمييز بينهم فيها بسبب اختلاف الآراء السياسية، وأوجب على الدولة فى المادة الثامنة أن تكفل تكافؤ الفرص لجميع المواطنين، فإن مؤدى هذه النصوص مترابطة ومتكاملة، أن المواطنين المستوفين لشروط الترشيح لعضوية مجلس الشعب، يعتبرون بالنسبة إلى حق الترشيح فى مراكز قانونية متماثلة، مما يتعين أن تكون ممارستهم لهذا الحق على قدم المساواة وعلى أساس من الفرص المتكافئة فى الفوز بالعضوية بصرف النظر

عن إنتماءاتهم الحزبية وعدمها، على أن يكون المرجع فى الفوز بالعضوية للمرشح - مستقلاً كان أو حزبياً، طبقاً لنظام الانتخاب بالقوائم الحزبية أو لنظام الانتخاب الفردى - إلى إرادة هيئة الناخبين صاحبة السيادة الشعبية التى هى مصدر السلطات جميعاً .

- لكن كان للمشروع سلطة تقديرية فى اختيار النظام الانتخابى إلا أن سلطته فى هذا الشأن تجد حدها فى عدم الخروج على القيود والضوابط والمبادئ التى نص عليها الدستور وعدم المساس بالحريات والحقوق العامة التى كفلتها نصوصه .

#### \* الموضوع الفرعى : حرية الرأى من الحريات العامة :

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٧ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٩٨ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٧

- أن حرية الرأى هى من الحريات الأساسية التى تحمها طبيعة النظام الديمقراطى وتعد ركيزة لكل حكم ديمقراطى سليم، إذ يقوم هذا النظام فى جوهره على مبدأ أن "السيادة للشعب وحده، وهو مصدر السلطات" وهو ما أكدته الدستور القائم بالنص عليه فى المادة "٣" منه، وقررت مضمونه الدساتير المصرية السابقة عليه بدءاً بدستور سنة ١٩٢٣، ذلك أن مبدأ السيادة الشعبية يقتضى أن يكون للشعب - ممثلاً فى نوابه أعضاء السلطة التشريعية - الكلمة الحرة فيما يعرض عليه من شئون عامة، وأن يكون للشعب أيضاً بأحزابه ونقاباته وأفراده رقابة شعبية فعالة لممارستها بالرأى الحر والنقد البناء لما تجر به السلطة الحاكمة من أعمال وتصرفات .

- إن حرية الرأى تعتبر بمثابة الحرية الأصل التى يتفرع عنها الكثير من الحريات والحقوق العامة الفكرية والثقافية وغيرها، وتعد المدخل الحقيقى لممارستها ممارسة جدية، كحق النقد، وحرية الصحافة والطباعة والنشر، وحرية البحث العلمى والإبداع الأدبى والفنى والثقافى، وحق الاجتماع للنشاور وتبادل الآراء وحق مخاطبة السلطات العامة.

- إن حرية الرأى إذ تعد من الدعامات الأساسية التى تقوم عليها النظم الديمقراطية الحرة، فقد غدت من الأصول الدستورية الثابتة فى كل بلد ديمقراطى متحضر، وحرصت على توكيدها الدساتير المصرية المتعاقبة وقررها الدستور القائم بالنص فى المادة "٤٧" منه على أن "حرية الرأى مكفولة، ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو بالكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير فى حدود القانون. والنقد الذاتى والنقد البناء ضمانان لسلامة البناء الوطنى". ولئن كان الدستور قد كفل بهذا النص "حرية التعبير عن الرأى" بمدلوله الذى جاء عاماً مطلقاً ليشمل الرأى فى مختلف المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، فإنه مع ذلك قد خص حرية الآراء السياسية برعاية أولى لما لها من ارتباط وثيق بالحياة

السياسية ويسير النظام الديمقراطي في طريقه الصحيح، ذلك إن الضمانات التي قررها الدستور بشأن حرية الصحافة وإستقلالها في أداء رسالتها وحظر الرقابة عليها أو إنذارها أو وقفها أو إلغائها بالطريق الإداري - حسبما نصت على ذلك المواد "٤٨"، "206"، "٢٠٧"، "٢٠٨" من الدستور - إنما تستهدف أساساً كفالة حرية الآراء السياسية باعتبار أن حرية الصحافة هي السبيل لحرية الرأي والفكر .

- إن حرية التعبير عن الرأي لا يقتصر أثرها على صاحب الرأي وحده، بل يتعداه إلى غيره وإلى المجتمع ومن ثم لم يطلق الدستور هذه الحرية، وإنما، أباح للمشروع تنظيمها بوضع القواعد والضوابط التي تبين كيفية ممارسة الحرية بما يكفل صونها في إطارها المشروع دون أن تتجاوزته إلى الإضرار بالغير أو بالمجتمع .

- لكن كان من المقرر طبقاً لقواعد القانون الدولي العام، أن المعاهدات الدولية التي يتم إبرامها والتصديق عليها وإستيفاء الإجراءات المقررة لنفاذها لها قوتها الملزمة لأطرافها، وأن على الدول المتعاقدة إحترام تعهداتها المقررة بمقتضاها. طالما ظلت المعاهدة قائمة ونافذة، إلا أن ذلك لا يفضي على المعاهدة حصانة تمنع المواطنين من مناقشتها ونقدها وإبداء رأيهم فيها، ذلك إن حرية التعبير عن الرأي - بما تشمله من إباحة النقد - هي حرية عامة دستورية مقررة بنص المادة "٤٧" من الدستور، لكل مواطن أن يمارسها في حدودها المشروعة، يؤكد ذلك إن الدستور كفل في المادة "٦٢" منه للمواطن حقوقاً عامة سياسية - وإعتبر مساهمته في الحياة العامة عن طريق ممارسة تلك الحقوق واجباً وطنياً، ومن هذه الحقوق حق إبداء الرأي في الإستفتاء، وإذ كان الرأي يحتمل القبول والرفض، فإن هذا النص الدستوري يكون قد أقر للمواطن بحريته التامة في الموافقة أو عدم الموافقة على ما يجري عليه الإستفتاء من أمور، وجاء مؤكداً لحرية في التعبير عن رأيه فيما يعرض عليه من مسائل أو يدور حوله من أحداث على النحو الذي ترتاح إليه نفسه ويطمئن إليه وجدانه، ومن ثم لا يجوز أن يكون إستعمال المواطن لحرية عامة كفلها الدستور هي حرية في التعبير عن رأيه سبباً في حرمانه من حق أو حرية عامة أخرى قررها الدستور .

#### الطعن رقم ٣٧ لسنة ٩ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٢٥٦ بتاريخ ١٩٩٠/٥/١٩

القول بأن للمواطن المستقل الحرية في الانضمام إلى أحد الأحزاب السياسية ليأخذ من خلاله حقوقه السياسية ومنها الحق في الترشح لمعضوية مجلس الشعب على عدم قدم المساواة مع غيره من أعضاء الأحزاب السياسية، مردود بما ينطوي عليه من إخلال بالحرية في الانضمام إلى الأحزاب السياسية أو عدم الانضمام إليها، وهي حرية كفل الدستور أهلها، ومردود أيضاً بأن للمواطن آرائه وأفكاره التي تتبع من قرارة نفسه ويطمئن إليها وجدانه وأن حمله على الانضمام لأى من الأحزاب السياسية مع ما يلتزم به الحزب من برامج وسياسات وأساليب يسعى بها لتحقيق مبادئه وأهدافه، ما قد يتعارض مع حرية في

الرأى، وهى من الحريات الأساسية التى تحتمها طبيعة النظم الديمقراطية الحرة والتى حرصت على توكيدها الدساتير المصرية المتعاقبة وقررها الدستور القائم فى المادة "٤٧" منه .

#### \* الموضوع الفرعى : حق الإقامة وحق التنقل من الحقوق العامة :

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٩ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٢٤٤ بتاريخ ١٩٩٢/٣/١٤

نعى المدعية على نص المادة ٢٢ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بأنه إذ يفرض على المستأجر الذى يقيم عقاراً من أكثر من ثلاث وحدات التخلي عن العين التى يستأجرها أو توفيره لمالكها أو بعض ذويه مسكناً بدلاً بعقاره، فإنه يكون مخالفاً للدستور فى مادته الخمسين التى حظر بها منع المواطن من الإقامة فى جهة معينة أو إلزامه بالإقامة فى مكان معين، إلا فى الأحوال المبينة فى القانون قولاً منها بأن النص المطعون فيه يقيّد حريةها فى الإقامة فى الجهة التى تختارها، ويحملها على عدم الإقامة فى مسكنها الأصلى والسكنى فى العقار الذى أقامته - مردود بأن الإقامة التى يعنها الدستور فى مادته الخمسين هى التى ينال تقييدها أو منعهما من الحق فى التنقل سواء بالإنتقال منه أو إهداره، وهو حق كفّل الله عز وجل أصله بقوله " هو الذى جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا فى مناكبها "، وهو كذلك من الحقوق التى تتكامل بها الشخصية الإنسانية التى تعكس حمايتها التطور الذى قطعتة البشرية نحو مثلها العليا على ما قرره ديباجة الدستور ويعتبر من جهة أخرى متصلاً بالحرية الشخصية معزّزاً لصونها من العدوان، ومن ثم نص الدستور فى مادته الحادية والأربعين على أنه فيما عدا حالة التلبس، لا يجوز القبض على أحد ... أو منعه من التنقل، إلا بأمر تسلمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع. وتوكيداً لمضمون الحق فى التنقل وتحديدأ لأبعاده، اعتبره الدستور من الحقوق العامة التى يتعين ضمانها لكل مواطن. وفى إطار هذا الحق نص الدستور فى مادته الحادية والخمسين على أنه لا يجوز إبعاد أى مواطن عن البلاد أو منعه من العودة إليها ولو كان ذلك تدبيراً احترازياً لمواجهة عظمورة إجرامية. ولقد عنى الدستور كذلك فى مادته الثانية والخمسين بأن ينظم بعض صوره حين كفّل للمواطنين حق الهجرة الدائمة أو الموقوتة إلى الخارج وفقاً للقواعد التى يضعها المشرع فى شأن شروط الهجرة وإجراءاتها. لما كان ذلك، وكان النص التشريعى المطعون فيه لا يتوخى تنظيم الإقامة بالمعنى المتقدم ولا شأن له بها، ولم يقصد إلى فرض قيود عليها، بل تلياً بأحكامه إقامة توازن كان مفقوداً فى العلاقة الإيجارية قبل صدوره، وكان جوهر السلطة التقديرية التى يملكها المشرع إنما يتمثل فى المفاضلة التى يجريها بين البدائل المختلفة المتصلة بالموضوع الذى تناوله بالتظيم، وكان ما تثيره المدعية فى هذا الوجه من مناعها لا يعدو أن يكون تعقيباً من جانبها على ما إرتأه المشرع ملبياً للمصلحة العامة وعحققاً لمصلحة الغير الأولى بالإعتراف، فإن نعمها يكون حرياً بالرفض.



## \* الموضوع الفرعي : حق الانتخاب من الحقوق العامة :

الطعن رقم ٤٤ لسنة ١٢ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٧٤ بتاريخ ١٢/٧/١٩٩١

الأصل في حق الانتخاب والرشح أن القيود التي يفرضها المشرع على أيهما إنما تعكس على الآخر وتؤثر في مده، وقد كفلهما الدستور للمواطن لضمان أن تكون المجالس النيابية ممثلة لإرادة هيئة الناخبين تمثيلاً منصفاً وفعالاً، ومن ثم يكون الحق في هذا التمثيل بشرائطه التي نص عليها الدستور، عاصماً من تكوين المجالس النيابية بالمخالفة لأحكامه، فإذا وقع إخلال بهذا الحق آل ذلك إلى بطلان تكوينها، وهو ما قررت هذه المحكمة بحكمها الصادر بمجلسة ١٩ مايو سنة ١٩٩٠ في الدعوى رقم ٣٧ لسنة ٩ قضائية "دستورية" وذلك بتوكيدها أن حق الانتخاب والرشح حقان متكاملان لا تقوم الحياة النيابية بدون أيهما، ولا تتحقق للسيدة الشعبية أبعادها الكاملة إذا هما الفرغا من المضمون الذي يكفل ممارستهما ممارسة جدية وفعالة، وإنهما بوصفهما هذا لازمان لزوماً حتمياً لأعمال الديمقراطية في محتواها المقرر دستورياً، ولضمان أن تكون المجالس النيابية كاشفة في حقيقتها عن الإرادة الشعبية، ومعبرة عنها تعبيراً صادقاً .

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٩ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٢٥٦ بتاريخ ١٩/٥/١٩٩٠

إن الدستور حين كفل للمواطنين حق الانتخاب والرشح وجعلهم سواء في ممارسة هذين الحقين ولم يميز التمييز بينهم في أسس مباشرتهما ولا بتقرير أفضلية لبعض المواطنين على بعض في أي شأن يتعلق بهما، إنما أطلق هذين الحقين للمواطنين - الذين تتوافر فيهم الشروط المقررة لذلك - على اختلاف إنتماءاتهم وآرائهم السياسية لضمان أن يظل العمل الوطني جماعياً لا إمتاز له لبعض المواطنين على بعض .

## \* الموضوع الفرعي : حق التأمين الإجتماعي من الحقوق العامة :

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٨ مكتب فني ٥ صفحة رقم ١٠٣ بتاريخ ١٤/٤/١٩٩٢

- الدستور، إذ عهد في المادة ١٢٣ منه إلى المشرع تنظيم قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والإعانات والمكافآت التي تقرر على خزينة الدولة وحالات الاستثناء منها، وأجهات التي تتولى تطبيقها فإن هذا التنظيم التشريعي يكون مجانياً أحكام الدستور، منافياً لمقاصده، إذا تعرض للحقوق التي يتناولها بما يؤدي إلى إهدارها أو إفراغها من مضمونها، ذلك أن الحق في المعاش - إذا توافر أصل استحقاقه - ينهض التزاماً على الجهة التي تقرر عليها. وتدل قوانين التأمين الإجتماعي المتعاقبة على أن المعاش الذي تتوافر شروط اقتضائه عند انتهاء خدمة المؤمن عليه بلوغه سن التقاعد المنصوص عليه بنظام التوظيف العامل به إنما يعتبر التزاماً مرتبطاً بنص القانون في ذمة الجهة المدنية. وإذا كان الدستور قد خطا خطوة أبعد في اتجاه

دعم التأمين الإجتماعى حين ناط بالدولة فى المادة ١٧ منه، تقرير معاش يواجه به المواطنون بظالتهم أو عجزهم عن العمل أو شيخوختهم فى الحدود التى يبينها القانون، فذلك، لأن مظلة التأمين الإجتماعى - التى يحدد المشرع نطاقها - هى التى تفرض بمداها واقعا أفضل يؤمن المواطن فى غده، وينهض بموجبات التضامن الإجتماعى التى يقوم عليها المجتمع وفقا لنص المادة ٧ من الدستور.

- لما كان الثابت من الأوراق، إن المدعين بعد انتهاء خدمتهم بالقوات المسلحة التى استحقوا عنها معاش التقاعد العسكرى، وفق للقوانين المنظمة له، قد عينوا بإحدى الجمعيات التعاونية الاستهلاكية واستمروا يجمعون بين معاشاتهم هذه ورواتبهم عن عملهم فى الجمعية حتى فبراير سنة ١٩٦٥، إلى أن تقرر حرمانهم من هذا المعاش، فأقاموا الدعوى الموضوعية لاقتضائه، وإذ نظم القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٠ بعض أوضاع العاملين فى هذه الجمعيات، وكان مؤدى نص المادة الثالثة من هذا القانون المطعون عليها، أن يسرى الحظر الذى تقرر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ واعتباراً من تاريخ نفاذه - على العاملين بالجمعيات التى تملكها الدولة أو تساهم فيها، وكان هذا الحظر ينطوى على إهدار حقهم فى معاش المقرر لهم قبل عملهم بتلك الجمعية، وكان قيام الحق فى معاشاتهم تلك منفصلاً عن الحق فى رواتبهم التى استحقوها بعد التعيين فيها، مرده إن هذين الحقين مختلفان مصدرأً مصدرأً وسبباً، ذلك أنه بينما يقتصر نص القانون مصدرأً مباشراً للحق فى معاشاتهم، فإن رابطة العمل التعاقدية هى المصدر المباشر للحق فى مرتباتهم، ومن جهة أخرى يعتبر المعاش مستحقاً عن مدد خدمتهم السابقة بالقوات المسلحة وفقاً للقواعد التى قررها المشرع فى هذا الصدد، وذلك خلافاً للحق فى رواتبهم إذ يقوم مقابل لعمل قاموا بأدائه للجمعية المشار إليها بعد إحالتهم إلى التقاعد، والصدوان التشريعى على أحد هذين الحقين، لا يعدو أن يكون إنكاراً لوجوده وحرماناً لهم من الحق فى اقتضائه جبراً عند المنازعة فيه، بعد أن أصبح ديناً فى ذمة الجهة المنتزعة بأدائه وليس ذلك إلا إهداراً للحق فى الملكية الخاصة الذى كفل الدستور أصله، وأحاطه - فى المادة ٣٤ منه - بالحماية اللازمة لصون، تلك الحماية التى جرى قضاء هذه المحكمة على انصرافها إلى الحقوق العينية والشخصية على السواء، وعلى اتساعها بالتالى للأموال بوجه عام، وذلك انطلاقاً من أن الملكية الخاصة فضلاً عن كونها من مصادر الثروة القومية التى يتعين تميمتها والحفاظ عليها لتؤدى وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى، فإنها تعد ثروة مباشرة لنشاط الفرد ونتاجاً لعمله فى الأغلب من الأحوال، وحافزه دوماً إلى التطور والتقدم، بالبناء على ما تقدم تكون الرجعية التى تضمنها النص المطعون عليه مناقضة فى محتواها الموضوعى للمادة ٣٤ من الدستور، ويتعين - من ثم - الحكم بعدم دستوريتها.

- لا حاجة للقول بأن الرجعية التى أجازها الدستور - فى غير المواد الجنائية - تفرض لزماً أو على الأقل فى أغلب الأحوال وأعمها المساس بالحقوق المكتسبة، ويندرج تحتها الحق فى المعاش محل النزاع الراهن

ذلك أن القيود التي يفرضها المشرع على التمتع بالحقوق التي كفلها الدستور أصلها، لا يجوز أن يصل مداها إلى حد إهدارها كلية أو تقليصها، ولا تعدو سلطته في نطاقها مجرد تنظيمها وفق أسس موضوعية لا تؤثر في جوهرها، فإذا جاوز المشرع نطاق سلطته في مجال تنظيم الحقوق التي أحاطها الدستور بالحماية وقع التشريع الصادر عنه في حوزة المخالفة الدستورية، سواء عمل به بأثر مباشر أو بأثر رجعي.

#### \* الموضوع الفرعي : حق الترشيح من الحقوق العامة :

الطعن رقم ١٤ لسنة ٨ مكتب فني ٤ صفحة رقم ١٩١ بتاريخ ١٥/٤/١٩٨٩

- مؤدى الفقرة الأولى من المادة "٧٦" والفقرة الثالثة من المادة "٨٦" من قانون نظام الحكم ائلى الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١، أن المشرع حين نص على أن يكون إنتخاب أعضاء المجالس الشعبية ائلية عن طريق الإنتخاب بالقوائم ائزبية وما إستيع ذلك من النص على إعتبار صورة قائمة ائزب الذى ينتمى إله المرشح ائبت إدراجه فيها شرطاً حتماً لقبول طلب ترشيحه، يكون قد قصر حق الرشيع لعضوية المجالس الشعبية ائلية على المنتمين إى الأحزاب السياسية المدرجة أسماءهم بقوائم هذه الأحزاب، وحرّم بالتالى غير هؤلاء من ذلك الحق دون مقتضى من طبيعته أو متطلبات مباشرته. ما كان ذلك، وكان حق الرشيع من الحقوق العامة التى كفلها الدستور للمواطنين فى المادة "٦٢" منه، ومن ثم فإن حرمان طائفة معينة منه ينطوى على إهدار لأصله وإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون ويشكل بالتالى مخالفة للمواد "٨"، "٤٠"، "٦٢" من الدستور .

- الأصل فى سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية ما لم يقيدھا الدستور بقيود محددة، وأنه وإن كانت الرقابة على دستورية القوانين لا تقصد إى ملائمة إصدارھا، إلا أن هذا لا يعنى إطلاق هذه السلطة فى سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التى نص عليها الدستور، ومن ثم فإن تنظيم المشرع لى المواطنين فى الرشيع ينهى ألا يعصف بهذا الحق أو ينال منه على نحو ما سلكته المادتان "١/٧٧"، "٣/٨٦" من قانون نظام الحكم ائلى إذ حرمتا غير المدرجة أسماءهم فى القوائم ائزبية من حق الرشيع، ومن ثم فقد تعرضتا لحقوق عامة كفلها الدستور وحرمتا منها طائفة من المواطنين، فجاوز المشرع بذلك دائرة تنظيم تلك الحقوق الأمر الذى يحتم إخضاعھا لما تتولاه هذه ائكمة من رقابة دستورية .

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٨ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٢٠٥ بتاريخ ١٥/٤/١٩٨٩

- إن القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ قد إنطوى على النصوص التى تنظم حق الرشيع لعضوية مجلس الشورى، وهو حق من الحقوق الأساسية للمواطن المصرى ويقع موقع الصدارة من الحقوق السياسية ويتبوأ أعلى مكانة وأرفع منزلة منها، وإذ عنى الدستور بالنص عليه فى المادة "٦٢" منه فإن مؤدى ذلك

أنه لا ينبغي لسلطة التشريع النبل من هذا الحق، وإلا وقع عملها بالضرورة في حومة المخالفة الدستورية - ما تناوله القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ في شأن التشريع لعضوية مجلس الشورى لا يعتبر من المسائل السياسية التي تنأى عن الرقابة الدستورية وتكون عصية عليها، ومن ثم يكون الدفع المبدي من الحكومة بعدم اختصاص المحكمة الدستورية العليا قائماً على غير أساس حقيقياً بالرفض .

- تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ في شأن مجلس الشورى - المطعون عليه - بمقتضى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٩ لا يجوز دون النظر والفصل في الطعن بعدم الدستورية في شأن من طبق عليهم القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ خلال فترة نفاذه قبل تعديله وترتبت بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة إليهم، وبالتالي توافرت لهم مصلحة شخصية ومباشرة في الطعن بعدم دستوريته .

- مؤدى المادة "٧" والفقرة الأولى من المادة "٨" والمادة "١٠" والفقرتين الأولى والثانية من المادة "١٢" من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ المطعون عليها - قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٩ - أن المشرع حين نص على أن يكون انتخاب أعضاء مجلس الشورى عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية وما إستبح ذلك من النص على اعتبار صورة قائمة الحزب الذى ينتمى إليه المرشح المبت إدراجه فيها شرطاً حتمياً لقبول طلب ترشيحه، يكون قد قصر حق التشريع لعضوية مجلس الشورى على المنتمين إلى الأحزاب السياسية المدرجة أسماؤهم بقوائم هذه الأحزاب، وحرم بالتالى غير هؤلاء من ذلك الحق دون مقتضى من طبيعته أو متطلبات مباشرته. لما كان ذلك، وكان حق التشريع من الحقوق العامة التى كفلها الدستور للمواطنين فى المادة "٦٢" منه، ومن ثم فإن حرمان طائفة من هذا الحق يتطوى على إهدار لأصله وإخلال بمبدأ تكافؤ القمص والمساواة لدى القانون ويشكل بالتالى مخالفة للمواد "٨"، "٤٠"، "٦٢" من الدستور .

- الأصل فى سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية ما لم يقيدھا الدستور بقود محددة، وأنه وإن كانت الرقابة على دستورية القوانين لا تمتد إلى ملاءمة إصدارھا، إلا أن هذا لا يعنى إطلاق هذه السلطة فى سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التى نص عليها الدستور، ومن ثم فإن تنظيم المشرع حق المواطنين فى التشريع ينبغي ألا يعصف بهذا الحق أو ينال منه على نحو ما سلكه النصوص المطعون عليها، إذ حرمت غير المدرجة أسماؤهم فى القوائم الحزبية من حق التشريع، ومن ثم تكون هذه النصوص قد تعرضت لحقوق عامة كفلھا الدستور وحرمت منها طائفة من المواطنين فجاء المشرع بذلك دائرة تنظيم تلك الحقوق، الأمر الذى يحتم إخضاعها لما تنولھ المحكمة الدستورية العليا من رقابة دستورية.

- إن الدستور يستهدف من النص على تعدد الأحزاب العلول عن صيغة التنظيم السياسى الوحيد الذى كانت متمثلة فى الإتحاد الإشتراكي العربى الذى إضطلع بمسئوليات العمل الوطنى فى المجالات المختلفة

دون أن يجاوز ذلك إلى المساس بالحقوق والحريات العامة التي كفلها الدستور ومن بينها حق المواطن في الترشح المنصوص عليه في المادة "٦٢" منه باعتبار أن نصوص الدستور لا تنفصل عن أهدافها وتعين تطبيقها مزايطة متكاملة .

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٩ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٢٥٦ بتاريخ ١٩/٥/١٩٩٠

- إن القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب، قد صدر في شأن يتعلق بحق الترشح لعضوية مجلس الشعب، وهو من الحقوق السياسية التي كفلها الدستور، والتي ينبغي على سلطة التشريع ألا تتأثر منها وإلا وقع عملها مخالفاً لأحكامه، ومن ثم لا يكون قد تناول مسائل سياسية تأتى عن الرقابة القضائية الدستورية .

- للمواطنين جميعاً الذين تتوافر لديهم الشروط المقررة لمباشرة الحق في الترشح الفرص ذاتها التي يؤثرون من خلالها - وبقدر متساو فيما بينهم - في تشكيل السياسة القومية وتحديد ملامحها النهائية. وما يؤكد ذلك أن المادة الخامسة من الدستور عندما نصت على نظام تعدد الأحزاب، لم تتضمن النص على إلزام المواطنين بالانضمام إلى الأحزاب السياسية أو تقييد مباشرة الحقوق السياسية المنصوص عليها في المادة "٦٢" من الدستور بضرورة الانتماء الحزبي مما يدل بحكم اللزوم على تقرير حرية المواطن في الانضمام إلى الأحزاب السياسية أو عدم الانضمام إليها وفي مباشرة حقوقه السياسية المشار إليها من خلال الأحزاب السياسية أو بعيداً عنها ما دام أن النص في المادة "٦٢" من الدستور على كفالة هذه الحقوق السياسية قد جاء رهيناً بصفة " المواطنة " فحسب طليقاً من قيد الحزبية، يقطع في دلال ذلك أن المادة الخامسة من الدستور عندما نصت على تعدد الأحزاب ليقوم على أساسه النظامي السياسي في الدولة قيده بأن يكون النظام الحزبي دائراً في إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصري، ولا شك في أن مبادئ تكافؤ الفرص والمساواة أمام القانون وهما - من المقومات والمبادئ الأساسية المعنية في هذا الشأن - يوجبان معاملة المرشحين كافة معاملة قانونية واحدة وعلى أساس من تكافؤ الفرص للجميع دون أي تمييز يستند إلى الصفة الحزبية، إذ يعتبر التمييز في هذه الحالة قائماً على أساس اختلاف الآراء السياسية الأمر المحظور دستورياً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قيام النظام الحزبي، وقد تقرر بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ قبل التعديل الدستوري بالنص على تعدد الأحزاب السياسية، فكان لازماً أن يكون لهذا القانون أساس دستوري في ظل قيام الاتحاد الإشتراكي العربي وقد ارتكن واضع القانون المشار إليه في ذلك - على ما يبين من مذكرته الإيضاحية وتقرير اللجنة التشريعية عنه - إلى بعض الحريات والحقوق العامة المقررة في الدستور ومنها حرية الرأي والعقيدة السياسية وحق الانتخاب وحق الترشح على اعتبار أن حق تكوين الأحزاب

السياسية يعد حقاً دستورياً متبثقاً منها ومتبناً عليها، فلا يصح أن ينقلب النظام الحزبي بعد تقريره قيماً على الحريات والحقوق العامة التي تفرع عنها ومنها حق الترشح وهو من الحقوق العامة التي تحتل طبيعة النظم الديمقراطية النيابية ويفرضها ركنها الأساسى الذى يقوم على التسليم بالسيادة للشعب .

- إن القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ حين حدد عدد المقاعد النيابية المخصصة لكل دائرة من الدوائر الانتخابية وغاير في عدد المقاعد من دائرة إلى أخرى، أقام هذا التحديد العددي للمقاعد المخصصة لكل دائرة كقاعدة عامة على أساس عدد المواطنين بها حسبما أفصحت عن ذلك المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ بتعديل قانون مجلس الشعب فيما عدا المحفوظات التي إستنتها المشرع من هذه القاعدة للإعتبارات التي أشارت إليها المذكرة الإيضاحية لهذا القانون، فإنه أياً كان وجه الرأى في هذا الإستثناء وبإفراض صحة الإلتزام بتلك القاعدة فى المحفوظات الأخرى فإن القانون إذ حدد للمرشح الفردى مقعداً واحداً فى كل دائرة من الدوائر الانتخابية على ما بينها من تفاوت فى عدد المواطنين بها وعص مرشحي القوائم الحزبية بباقي المقاعد النيابية المخصصة للدائرة، فإنه يكون بذلك قد جعل التفاوت فى عدد المواطنين هو الأساس فى تحديد عدد المقاعد المخصصة لمرشحي القوائم الحزبية دون أن يكون لذلك أى أثر بالنسبة للمرشحين طبقاً لنظام الانتخاب الفردى الذى يتنافس عليه المستقلون مع غيرهم من أعضاء الأحزاب السياسية على مقعد واحد حدده المشرع بطريقة محكمة فى كل دائرة إنتخابية أياً كان عدد المواطنين بها مخالفاً بذلك - وعلى غير أسس موضوعية - القاعدة العامة التي إلتجها فى تحديد عدد المقاعد النيابية فى كل دائرة إنتخابية بما يتناسب مع عدد السكان فيها، الأمر الذى يتضمن بدوره إخلالاً بمبدأ المساواة فى معاملة الفئتين من المرشحين .

- المادة الخامسة مكرراً من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ بما نصت عليه من أن يكون لكل دائرة عضو واحد يتم إنتخابه عن طريق الانتخاب الفردى ويكون إنتخاب باقى الأعضاء الممثلين للدائرة عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية، تعتبر قاطعة فى الدلالة على ما قصد إليه المشرع من تحديد مقعداً واحداً - لنظام الانتخاب الفردى فى كل دائرة إنتخابية- يجرى التنافس عليه بين المرشحين من أعضاء الأحزاب السياسية والمرشحين غير المنتمين لهذه الأحزاب وتحصيصه عدة مقاعد فى الدائرة خالصة لمرشحي القوائم الحزبية، ومن ثم فإن هذه المادة تكون بذاتها قد تضمنت فى صريح نصها إخلالاً بحق المواطنين غير المنتمين لأحزاب سياسية فى الترشح على قدم المساواة وعلى أساس من تكافؤ الفرص مع باقى المرشحين من أعضاء الأحزاب السياسية إخلالاً أدى إلى التمييز بين الفئتين من المرشحين فى المعاملة القانونية وفى الفرص المتاحة للفرز بالعضوية تمييزاً قائماً

على أساس إختلاف الآراء السياسية مما يشكل مخالفة للمواد "٨"، "٤٠"، "٦٢" من الدستور ويستوجب القضاء بعدم دستوريتها فيما تضمنته من النص على أن " يكون لكل دائرة عضو واحد يعم إنتخابه عن طريق الإنتخاب الفردى ويكون إنتخاب باقى الأعضاء الممثلين للدائرة عن طريق الإنتخاب بالقوائم الحزبية " .

#### \* الموضوع الفرعى : حق التعليم من الحقوق العامة :

الظعن رقم ١٠٦ لسنة ٦ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٢٢٩ بتاريخ ١٩٨٥/٦/٢٩

- إن المادة ١٨ من الدستور تنص على أن " التعليم حق تكفله الدولة، وهو الزامى فى المرحلة الابتدائية وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى، وتشرف على التعليم كله، وتكفل إستقلال الجامعات ومراكز البحث العلمى، وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والإنتاج". وكفالة الدستور لحق التعليم إنما جاء إنطلاقاً من حقيقة أن التعليم يعد من أهم وظائف الدولة وأكثرها خطراً، وأنه أدواتها الرئيسية التى تنمى فى النشئ، القيم الأخلاقية والروحية والثقافية، وتعدده حياة أفضل يتوافق فيها مع بيئته ومقتضيات إنتمائه إلى وطنه ويمكن فى كنفها من إقتحام الطريق إلى آفاق المعرفة والوانها المختلفة. والحق فى التعليم - الذى أرسى الدستور أصله - فعواه أن يكون لكل مواطن الحق فى أن يتلقى قدراً من التعليم يتناسب مع مواهبه وقدراته، وأن يختار نوع التعليم الذى يراه أكثر إنطافاً وميوله وملكانه، وذلك كله وفق القواعد التى يتولى المشرع وضعها وتنظيماً هذا الحق بما لا يؤدى إلى مصادرته أو الإنقاص منه وعلى ألا تخلف القيود التى يفرضها المشرع فى مجال هذا التنظيم بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون اللذين تضمنهما الدستور بما نص عليه فى المادة ٨ من أن "تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين وفى المادة ٤٠ من أن "المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة".

- يبين من النصوص التشريعية المطعون عليها أن المعاملة الإستثنائية التى خصت بها فئات من الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادها تقيدهم بالتعليم العالى دون التقيد بمجموع درجاتهم فى هذه الشهادة، إنما تركز فى واقعها على أسس مبنية الصلة بطبيعة هذا التعليم وأهدافه ومتطلبات الدراسة فيه إذ تقوم هذه المعاملة فى أساسها ودوافعها على تقرير مزية إستثنائية للطلبة المستفيدين منها قوامها أما مجرد الإنتماء الأسرى إلى من كان شاغلاً لوظيفة بعينها، أو قائماً بأعبائها فى جهة بذاتها، أو متولياً مسئوليتها فى تاريخ معين أو من كان قد إستشهد أو تولى أو فقد أو أصيب بسبب أداء مهامها، أو من كان حاملاً لوسام. وإما أن يكون مناطها الإنتماء إلى المناطق النائية بسبب الميلاد أو الإقامة أو الحصول منها على

شهادة الثانوية العامة، وإما أن يكون منحها مرتبطاً بواقعة بذاتها تتعلق بالطلبة أنفسهم من إصابة فى العمليات الحربية أو حصول على وسام معين. لما كان ذلك، وكانت المعاملة الإستثنائية فى القبول بالتعليم العالى التى تضمنتها النصوص التشريعية المطعون عليها - وأياً كان وجه الرأى فى الإعتبارات التى دعت إلى تقريرها - تستتبع أن يحل أفراد الفئات المستثناء محل من يتقدمونهم فى درجات النجاح فى شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها فى الإنتفاع بحق التعليم فى مرحلته العالية المحدودة فرصها، بعد أن كانت قد إنتظمتهم جميعاً الأسس الموحدة التى تقرر لإجراء تلك المسابقة، ورغم ما أسفرت عنه نتيجتها من أولويتهم دون المستثنى فى التمتع بذلك الحق، الأمر الذى يتعارض مع طبيعة التعليم العالى وأهدافه ومتطلباته الدراسية فيه على ما سلف بيانه، وينطوى على المساس بحق المتقدمين فى درجات النجاح فى هذا التعليم، والإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون، ومن ثم يشكل مخالفة للمواد ١٨، ٤٠، ٤١ من الدستور.

#### الطعن رقم ٤١ لسنة ٧ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١٣٢ بتاريخ ١٩٩٢/٢/١

- كفل الدستور فى مادته الثامنة عشر حق التعليم انطلاقاً من حقيقة أن التعليم يعد من أهم وظائف الدولة وأكثرها خطراً، وأنه أدواتها الرئيسية التى تنمى فى النشئ القيم والحلقة والزبوية والثقافية، وتعدده حياة أفضل يتوافق فيها مع بيئته ومقتضيات انتمائه لوطنه، ويمكن فى كنفها من اقتحام الطريق إلى آفاق المعرفة وألوانها المختلفة.

- الحق فى التعليم - الذى أرسى الدستور أصله - فحواه أن يكون لكل مواطن الحق فى أن يتلقى قدرأ من التعليم يتناسب مع مواهبه وقدراته وإن يختار نوع الذى يراه أكثر اتفاقاً مع ميوله وملكاته، وذلك كله وفق القواعد التى يتولى المشرع وضعها تنظيمأ لهذه الحق، بما لا يؤدى إلى مصادره أو الإنتقاص منه وعلى ألا تحل القيود التى يفرضها المشرع فى مجال هذا التنظيم بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون اللذين تضمنهما الدستور فى المادتين ٨، ٤٠ منه.

- إن التعليم العالى - بجميع كلياته ومعاهده - يشكل الركيزة الأساسية لتزويد المجتمع بالمتخصصين والفنيين والخبراء الذين تقع على عاتقهم مسئولية العمل فى مختلف مجالاته، فيعين أن يرتبط فى أهدافه وأسس تنظيمه بمحاجات هذا المجتمع واتجاهه، وهو ما تطلبه صراحة المادة ١٨ من الدستور المشار إليه ورددته المادة الأولى من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ عند تحديدها لرسالة الجامعات بأن يكون التعليم فيها موجهاً لخدمة المجتمع والإرتقاء به حضارياً، والإسهام فى رفى الفكر وتقديم العلم وتنمية العلوم الإنسانية، وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرائف البحث المقدمة والقيم



الرفيعة لضمان تقدم الوطن وتنمية ثروته البشرية، والعمل على بعث الحضارة العربية والذوات التاريخية للشعب المصرى وتقاليدہ الأصيلة، وذلك كله بما يحقق الربط بين التعليم الجامعى وحاجات المجتمع والإنتاج.

— لما كانت الدولة مسئولة عن كفالة التعليم العالى الذى يخضع لإشرافها حسبما نصت عليه المادة ١٨ من الدستور، وكانت الفرص التى تلزم بأن تتيحها للراغبين فى الالتحاق بالتعليم العالى مقيدة بإمكاناتها الفعلية التى قد تقصر عن استيعابهم جميعاً بكلياته ومعاهده المختلفة، فإن السبيل إلى فض تراجمهم وتنافسهم على هذه الفرص المحددة، لا يتأتى إلا بتحديد مستحقىها وترتيبهم فيما بينهم وفق شروط موضوعية ترد فى أساسها إلى طبيعة هذا التعليم وأهدافه ومتطلبات الدراسة فيه، ويتحقق بها ومن خلالها التكافؤ فى الفرص والمساواة لدى القانون، بما يتولد عن تلك الشروط فى ذاتها من مراكز قانونية متماثلة تتحدد على ضوئها ضوابط الأحقية والفضيل بين المتزاichen فى الإنترفاع بهذه الفرص بحيث إذا استقر لأى منهم الحق فى الالتحاق بإحدى الكليات أو المعاهد العالية وفق هذه الشروط، فلا محل من بعد أن يفضل عليه من لم تتوافر فيه، وإلا كان ذلك مساماً بحق قرره الدستور.

— إنه بناء على ما تضمنته المادة ١٩٦ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ من تحويل رئيس الجمهورية إصدار لائحة تنفيذية لهذا القانون تضمن وضع الإطار العام لتنفيذ أحكامه، ومن بينها شروط قبول الطلاب وقيدهم، ورسوم الخدمات التى تؤدي إليهم، فقد أصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقرار بقانون سالف البيان التى تنص المادة ٧٤ منها على أن " يحدد المجلس الأعلى للجامعات فى نهاية كل عام جامعى بناء على اقتراح مجالس الجامعات بعد أخذ رأى مجالس الكليات المختلفة عدد الطلاب من أبناء جمهورية مصر العربية الذين يقبلون فى كل كلية أو معهد فى العام الجامعى التالى من بين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو على الشهادات المادلة ..... ". كما نصت المادة ٧٥ من هذه اللائحة على أنه " يشترط فى قيد الطالب فى الجامعة للحصول على درجة الليسانس أو الكالوريوس، أن يكون حاصلاً على شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها ويكون القبول بترتيب درجات النجاح مع مراعاة التوزيع الجغرافى وفقاً لما يقرره المجلس الأعلى للجامعات، وبعد أخذ رأى مجالس الجامعات ومجالس الكليات .... ". ومؤدى هذين النصين أن فرص الالتحاق بالتعليم الجامعى — وهو يمثل الجانب الرئيسى للتعليم العالى — لا تنهاى جميع الناجحين فى شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها، وإنما توافر هذه الفرص لأعداد منهم يحددها المجلس الأعلى للجامعات فى نهاية كل عام جامعى، الأمر الذى من شأنه تراجم الناجحين فى تلك الشهادة على الفرص المتاحة لهم للالتحاق بالتعليم الجامعى وقد تكفلت المادة ٧٥ من اللائحة المشار إليها ببيان ما أرتأته من

شروط موضوعية محققة لتكافؤ الفرص بين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها ولتساويهم لدى القانون، حين ربطت القبول في التعليم الجامعي بترتيب درجات النجاح بينهم في امتحان تلك الشهادة باعتبار أن هذا الامتحان يتم في إطار مسابقة عامة تجريها الدولة تتاح فيها الفرص للتكافؤ لجميع المتقدمين إليها للحصول على تلك الشهادة، بما يجعل معيار المفاضلة بينهم عند تقدمهم للإلتحاق بالتعليم الجامعي، مرتبطاً بالتفوق والجدارة التي يمتاز بها بعضهم على بعض، وهى النتيجة الحتمية للتفاوت القائم بينهم في الملكات والقدرات الذاتية.

- إن البين من الأوراق أن القرار المطعون فيه قد صدر عن المجلس الأعلى للجامعات بتاريخ ٢ سبتمبر سنة ١٩٨٤ وقد قضى بأن يكون قبول الفئات المستثناءة في الجامعات والمعاهد العليا في العام الجامعي ١٩٨٥/٨٤ بترتيب المجموع الكلي للدرجات بالنسبة إلى المتقدمين من كل فئة في كل كلية وذلك بشرط ألا يقل الحد الأدنى للقبول العادي في كل كلية إلا بما لا يجاوز ٥٪ من مجموع الدرجات. وقد دلت هذا القرار على أن المعاملة الإستثنائية التي خصت بها فئات من الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها لقبولهم بالتعليم العالي دون التقيد بمجموع درجاتهم في هذه الشهادة، إنما تركز في واقعها على أسس متينة الصلة بطبيعة هذا التعليم وأهدافه ومتطلبات الدراسة فيه، إذ تقوم هذه المعاملة في أساسها ودوافعها على تقرير ميزة استثنائية للطلبة المستفيدين منها قوامها إما مجرد الإنتماء الأسرى إلى من كان شاغلاً لوظيفة بعينها، أو من كان قائماً بأعبائها في جهة بذاتها، أو متولياً مسئوليتها في تاريخ معين، أو من كان قد استشهد بسبب أداء مهامها، أو من كان حاصلاً على وسام، وإما أن يكون مناطها الإنتماء إلى المناطق النائية بسبب الميلاد أو الإقامة، أو الحصول منها على شهادة الثانوية العامة. لما كان ذلك، وكانت المعاملة الإستثنائية في القبول بالتعليم العالي التي تضمنها القرار المطعون عليه - وأياً كان وجه الرأى في الاعتبارات التي دعت إلى تقريرها - تستتبع أن يحل أفراد الفئات المستثناءة محل من يتقدمهم في درجات النجاح في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها في الإنتفاع بحق التعليم في مرحلته العالية المحدودة فرصها بعد أن كانت قد انتظمهم جميعاً الأسس الموحدة التي تقررت لإجراء تلك المسابقة، ورغم ما أسفرت عنه نتيجتها من أولويتهم دون المستثنين في التمتع بذلك الحق، الأمر الذي يتعارض مع طبيعة التعليم العالي وأهدافه ومتطلبات الدراسة فيه على ما سلف بيانه، وينطوى على مساس بحق المتقدمين في درجات النجاح في هذا التعليم، والإخلال بمبدأي تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون، ومن ثم يشكل مخالفة للمواد ٨، ١٨، ٤٠ من الدستور.

## \* الموضوع الفرعي : حق الدفاع من الحقوق العامة :

الطعن رقم ٦ لسنة ١٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٣٤٤ بتاريخ ١٦/٥/١٩٩٢

- إن الدستور نظم حق الدفاع محددًا بعض جوانبه مقررًا كفالاته كضمانة مبدئية أولية لعدم الإخلال بالحرية الشخصية ولصون الحقوق والحريات جميعها سواء في ذلك تلك التى نص عليها الدستور أو التى قررتها التشريعات المعمول بها، فأورد في شأن هذا الحق حكماً قاطعاً حين نص في الفقرة الأولى من المادة ٦٩ من الدستور على أن حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول، ثم عطا الدستور خطوة أبعد بإقراره الفقرة الثانية منها التى تنص على أن تكفل الدولة لغير القادرين مالياً وسائل الإلتجاء إلى القضاء والدفاع عن حقوقهم مخولاً المشرع بموجبه تقرير الوسائل الملائمة التى يعين بها المعوزين على صون حقوقهم وحرياتهم من خلال تأمين ضمانة الدفاع عنها، وهى يعد ضمانة لازمة كلما كان حضور المحامى فى ذاته ضرورياً كدفع لرجال السلطة العامة إذا ما عمدوا إلى مخالفة القانون مطمحين إلى إنتفاء الرقابة على أفعالهم أو غفوتها، بما مؤدها أن ضمانة الدفاع لا تقتصر قيمتها العملية على مرحلة المحاكمة وحدها، بل تمتد كذلك مظلتها وما يتصل بها من أوجه الحماية إلى المرحلة السابقة عليها التى يمكن أن تحدد نتيجتها المصير النهائى لمن قبض عليه أو اعتقل وتجعل بعدئذ من محاكمته إطاراً شكلياً لا يرد عنه ضرراً، وبوجه خاص كلما تفر بالخداع أو الإغواء بما يدينه، أو تعرض لوسائل قسرية لحمله على الإدلاء بأقوال تناقض مصالحه، بعد إنتزاعه من محيطه وتقييد حريته على وجه أو آخر. وتوكيداً لهذا الإنتجار وفى إطاره، غول الدستور فى المادة ٧١ منه كل من قبض عليه أو اعتقل حق الإتصال بغیره لإبلاغه بما وقع أو الإستعانة به على الوجه الذى ينظمه القانون.

- غول الدستور فى المادة ٧١ منه كل من قبض عليه أو اعتقل حق الإتصال بغیره لإبلاغه بما وقع أو الإستعانة به على الوجه الذى ينظمه القانون، بما يعنيه ذلك من ضمان حقه فى الحصول على المشورة القانونية التى يطلبها من يختاره من المحامين، وهى مشورة لازمة توفر سباجاً من الثقة والإطمئنان، وتقدم بالمعاونة القصصلة التى تقتضيها إزالة الشبهات العالقة به، ومواجهة تبعات القيود التى فرضتها السلطة العامة على حريته الشخصية، والى لا يجوز معها الفصل بينه وبين محاميه بما يسيى إلى مركزه، وذلك سواء أثناء التحقيق الإبتدائى أو قبله.

- وضمانة الدفاع هى التى اعتبرها الدستور ركناً جوهرياً فى المحاكمة فى المحاكمة المنصفة التى تطلبها فى المادة ٦٧ منه كإطار للفصل فى كل اتهام جنائى، تقديرًا بأن صون النظام الإجتماعى يتأليه أن تكون القواعد التى تحررها الدولة فى مجال الفصل فى هذا الإتهام مصادمة للمفهوم الصحيح لإدارة العدالة

الجنائية إدارة فعالة، وإنطلاقاً من أن إنكار ضمانات الدفاع أو فرض قيود تحد منها، إنما يخل بالقواعد المبدئية التي تقوم عليها المحاكمة المنصفة، والتي تعكس نظاماً متكامل الملامح يتوخى صون كرامة الإنسان وحماية حقوقه الأساسية، وبحول بضماناته دون إساءة استخدام العقوبة بما يخرجها عن أهدافها. كما ينال الإخلال بضمانة الدفاع من أصل البراءة، ذلك أن الفروض براءة المتهم من التهمة الموجهة إليه يقرّون دائماً من الناحية الدستورية - ولضمان فعاليتها - بوسائل إجرائية إلزامية تعتبر كذلك - ومن ناحية أخرى - وثيقة الصلة بالحق في الدفاع، وتتمثل في حق المتهم في مواجهة الأدلة التي قدمتها النيابة العامة إثباتاً للجريمة والحق في دحضها بأدلة النفي التي يقدمها، وهو ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة وقرره النصوص الصريحة للتعديل السادس للدستور الأمريكي والمادة ٦ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

- الفقرة الأولى من المادة ٦٧ من الدستور التي إلّض بموجبها براءة المتهم إلى أن تثبت إدانته في محاكمة قانونية تتوالى له ضمانات الدفاع عن نفسه، تعكس الموازنة التي أجراها بين حق الفرد في الحرية من ناحية، وحق الجماعة في الدفاع عن مصالحها الأساسية من ناحية أخرى، وكان المتهم بجنابة غالباً ما يكون مضطرباً، مهدداً بإدانته بإرتكابها وبأن تفرض عليه عقوبة متناسبة مع خطورة الجريمة إذا أساء عرض دفاعه وأعوزته الحاجة القانونية، وهو ما يقع في الأرجح إذا حرم من حقه في الإلتصال بمحاميه في حرية وفي غير حضور أحد، أو افتقد المعاونة الفعالة التي يقدمها، فقد حتم الدستور بنص الفقرة الثانية من المادة ٦٧ أن يكون لكل منهم بجنابة محام يدبر دفاعه ويوجهه بما يصون حقوقه ويكفل من خلال الأدلة الواقعية والنصوص القانونية الحماية الواجبة لها سواء كان هذا الحمائي متدباً أو موكلأ.

- إن دور ضمانات الدفاع في تأمين حقوق الفرد وحرياته يبدو أكثر لزوماً في مجال الإتهام الجنائي، باعتبار أن الإدانة التي قد يؤول إليها قد تفصل من الناحية الواقعية بين وبين الجماعة التي ينتمي إليها، منهية - أحياناً - آماله المشروعة في الحياة، وتعين بالتالي أن يكون حق النيابة العامة في تقديم أدلة الإتهام موازناً بضمانة الدفاع التي يتكافأ بها مركز المتهم معها - في إطار النظام الاختصاصي للعدالة الجنائية - كي يتمكن بواسطتها من مقارعة حججها، ودحض الأدلة المقدمة منها. ولقد غدا أمراً مقضيأ أنه إذا كان حق الدفاع - في هذا المجال - يحى في المقام الأول حق المتهم في سماع أقواله، فإن حق الدفاع يبدو سراًباً بغير اشتماله على الحق في سماعه عن طريق محاميه، ذلك أن ما قد يبدو واضحاً في الأذهان لرجال القانون، يكون شائكاً محاطاً بفلاّلة كثيفة من الدموض بالنسبة إلى غيرهم أيأ كان حظهم من الثقافة، ويوجه خاص إزاء الطبيعة المعقدة لبعض صور الإتهام، وخفاء جوانبها المتعلقة بالقواعد التي تحكم الأدلة، بما يعزز الاقتناع بأنه بغير معونة الحمائي الذي يقيمه الشخص بإختياره، وكيأأ عنه إذا كان قادراً على الوفاء بأتعايه

أو معونة من تنديه المحكمة له إذا كان معسراً، فإنه قد يدان بناء على أدلة غير متعلقة بواقعة الاتهام أو غير جائز قبولها.

- حق الدفاع ضماناً أساسية يوفر الدستور من خلالها الفاعلية لأحكامه التي تحول دون الإخلال بحقوق الفرد وحياته بغير الوسائل القانونية التي يقرها الدستور سواء في جوانبها الموضوعية أو الإجرائية، وهي بعد تؤمن لكل مواطن حماية متكافئة أمام القانون، وتميزها الأبعاد القانونية لحق النقاضي الذي قرر الدستور في المادة ٦٨ انصراله إلى الناس كافة، مسقطاً عوائقه وحواجزه على اختلافها، وملقياً على الدولة بمقتضاه التزاماً أصيلاً بأن تكفل لكل متقاض نفاذاً ميسراً إلى محاكمها للحصول على الرضبة القضائية التي يقتضيها رد العدوان على الحقوق التي يدعيها أو الإخلال بالحرية التي يمارسها، وكان حق الدفاع - بالنظر إلى أبعاده وعلى ضوء الأهمية التي يمثلها في بلورة الدور الاجتماعي للقضاء كحارس للحرية والحقوق على اختلافها انتقالاً مبدأ الخضوع للقانون من مجالاته النظرية إلى تطبيقاته العملية - قد أضحى - مستقراً حقيقة مدنية لا يمكن التزير فيها، مندرجاً في إطار المبادئ الأساسية للحرية المنظمة واقعاً في نطاق القيم التي غدا الإيمان بها راسخاً في وجدان البشرية، وكانت ضمانات الدفاع بالنسبة لم تعد ترفاً يمكن التجاوز عنه، فإن التعلق بأهدافها الشكلية دون تعمق لحقائقها الموضوعية يعتبر إنكاراً لمضمونها الحق مصادماً لمعنى العدالة، متنافياً لمطالباتها، ومن ثم لم يجز الدستور للسلطة التشريعية إهدار هذا الحق أو الانتقاص منه بما يعطل لعالته أو يحد منها، كاشفاً بذلك عن أن إنكار ضمانات الدفاع أو تقييدها بما يخرجها عن الأغراض المقصودة منها، إنما يؤول في أغلب صوره إلى إسقاط الضمانة التي كفلها الدستور لكل مواطن في مجال الإلتجاء إلى قاضيه الطبيعي، ويعرض حق الإنسان في الحياة والحرية الشخصية والكرامة الواجبة لصون آدميته لمخاطر مروامية في أبعادها عميقة في آثارها، وهو ما يعتبر هدماً للعدالة ذاتها بما يحول دون وقوفها سوية على قدميها، سواء كان الإنكار أو التقييد منصرفاً إلى حق الدفاع بالأصالة - بما يقوم عليه من ضمان الحرية الكاملة لكل فرد في أن يعرض وجهة نظره في شأن الوقائع المنسوبة إليه وأن يبين حكم القانون بصدها - أم كان متعلقاً بالدفاع بالوكالة - حين يقسم الشخص بإختياره محامياً يراه أقدر على تأمين المصالح التي يرمى إلى حمايتها، وعلى أساس من الخبرة والمعرفة القانونية والطق.

- إن ضمانات الدفاع وإن كانت لا ترتبط لزوماً بمحلة المحاكمة وحدها كما سلف القول، إلا أن الخصومة القضائية تمثل مجالاً الأكثر أهمية من الناحية العملية، وهو ما يحتم انسحابها إلى كل دعوى سواء كانت الحقوق المثارة فيها من طبيعة مدنية أم كان الاتهام الجنائي موضوعها. ولقد كان تقدير المحكمة لحق الدفاع وإقرارها لأهميته واضحاً في مجال تحديدها للشروط التي يتعين استجماعها لاعتبار العمل قضائياً، وذلك

بما جرى قضاؤها من أن القرار الذى يصدر عن جهة خولها المشروع ولاية الفصل فى نزاع معين، لا يكون قراراً قضائياً إذا كانت ضمانات الدفاع غائبة عن النصوص القانونية التى تنظم هذه الولاية وتبين حدودها.

- إستبعاد المادة ١٥ من قانون المحاماة - وهى النص المطعون عليه - من ولى الوزارة أو من شغل منصب مستشار فى إحدى الهيئات القضائية، وكذلك أساتذة القانون بالجامعات المصرية من ممارسة مهنة المحاماة أمام المحاكم الابتدائية والجزئية، ينطوى على إخلال بحق الدفاع، ذلك أنه وإن صح القول بأن المعسرين لا حق لهم فى اختيار محاميهم، وأن حقوقهم فى مجال ضمانات الدفاع لا تتجاوز الحق فى تمثيل ملائم يرمى مصالحهم، ويرد غائلة العدوان عنها عن طريق من يندبون من المحامين لهذا الغرض، فإن من الصحيح كذلك أن اختيار الشخص غام يكون قادراً على تحمل أعباءه، إنما يتم فى إطار علاقة قانونية الثقة المتبادلة بين طرفيها، ويتعين بالتالى أن يظل الحق فى هذا الاختيار محاطاً بالحماية التى كفلها الدستور لحق الدفاع، كى يحصل من يلود بهذا الحق على المعونة التى يطلبها معتصماً فى بلوغها بمن يختاره من المحامين، متوسماً فيه أنه الأقدر - لعلمه وخبرته - على ترجيح كفته، ذلك أنه فى نطاق علاقة تقوم على الثقة المتبادلة بين الشخص ومحاميه، فإنه يكون مهياً أكثر للقبول بالنتائج التى يسفر عنها الحكم فى دعواه، فضلاً عن أن حدود هذه العلاقة توفر لكان طرفاً فيها من المحامين حرية إدارة الدفاع وتوجيه الوجهة التى يقدر أنها الأفضل لخدمة مصالح موكله فى إطار أصول المهنة ومقتضياتها. وعلى ضوء هذه الوكالة القائمة على الاختيار الحر، والتى يودع من خلالها الموكل بيد محاميه أدق أسرارها، وأعمق دخاله اطمئناناً منه لجانبه، يتخذ المحامي قراراته حتى ما كان منها مؤثراً فى مصير موكله، بل أن حدود هذه العلاقة تحمله على أن يكون أكثر يقظة وتحفظاً فى متابعتة للخصومة القضائية، وتعبه لمسارها ومواجهته بالثابرة لما يطرح أثناء نظرها مما يضر بمركز موكله فيها أو يهدده، وبوجه خاص كلما كان الحكم بالإدانة أكثر احتمالاً أو كانت النتائج المحتملة للحكم فى النزاع بعيدة فى آثارها العملية أو القانونية.

- إن ضمانات الدفاع قوامها تلك المعاونة التى يقدمها المحامي لمن يقوم بتمثيله، وهى ترتد على عقبيها إذا ما حل الشخص على أن يختار محامياً أقل خبرة منحيماً بذلك - وإعمالاً للنص التشريعى المطعون عليه - من يقدر أنه أكثر موهبة وأفضل بصراً، متى كان ذلك، فإن حق الشخص فى اختيار من يوليه ثقته من المحامين يعدو لازماً لفعالية ضمانات الدفاع، والانتقال بها إلى اتفاق تعزز معاونة القضاء فى مجال النهوض بالرسالة التى يقوم عليها، وتحقق لمهنة المحاماة ذاتها تقدماً لا ينتكس بأهدافها، بل يثيرها بدماء الحيرة والمعرفة. وبغيرها قد يؤول أمر الدفاع - فى عديد من صوره - إلى النمطية العقيمة التى لا إبداع فيها، وإلى الإفراغ من مطالبته من محتواها.

- الأصل في الحقوق التي كفلها الدستور أنها لا تمتاز فيما بينها، ولا ينتظمها تدرج هرمي يجعل بعضها أقل شأنًا من غيرها أو في مرتبة أدنى منها، بل تتكافأ في أن لكل منها مجالاً حيوياً لا يجوز اقتحامه بالقيود التي تفرضها النصوص التشريعية. ويحدد هذا المجال بالنسبة إلى الحقوق التي نص عليها الدستور في صلبه، على ضوء طبيعة كل حق منها، ومراعاة الأغراض النهائية التي قصد الدستور إلى تحقيقها من وراء إقراره، وفي إطار الرابطة الحتمية التي تقوم بين هذا الحق وغيره من الحقوق التي كفلها الدستور، بإعتباره مدخلاً إليها أو معززاً لها، أو لازماً لصونها.

- إنكار حق الشخص في أن يختار من المحامين من يقدر تمثله في الدفاع عن المصالح التي يتوخى تأمينها والدود عنها، لا يتمحض عن مصلحة مشروعة بل هو سعي إلى نقيضها.

- إن فعالية ضمانات الدفاع بناليتها ما قرره النص المطعون فيه من حرمان فئة بذاتها من المحامين - تفرض خبرتها العريضة بفروع القانون المختلفة مع تعملها لأغوارها - من مباشرة مهنة المحاماة أمام المحاكم الجزئية والابتدائية وما في حكمها، مجرد كون أفرادها يشغلون وظيفة بعينها أو كانوا قائمين بأعبائها، وذلك لما ينطوي عليه هذا النص من إنكار حق كل متقاض في اختيار محام من بينهم يكون محل ثقته - سواء في مجال قدراته القانونية، أو القيم التي يتحلى بها في أداء عمله، أو الكيفية التي يباشر بها مسؤولياته المهنية من الناحية العملية - وليس ذلك كله إلا عدواناً على حق الدفاع بنال من القيمة العملية لحق التقاضي مهزلاً كذلك مبدأ الخضوع للقانون، ومجرداً الحقوق والحريات التي نص عليها الدستور من أبرز ضماناتها. ومن ثم يكون النص المطعون فيه قد أضحى الحدود التي رسمها الدستور مجالاً حيوياً لحق الدفاع، وأخل بالحقوق الأخرى المرتبطة به برابطة وثيقة، ووقع من ثم باطلاً.

#### **\* الموضوع الفرعي : حق العمل من الحقوق العامة :**

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٨ مكتب قني ٥ صفحة رقم ١٠٣ بتاريخ ١٩٩٢/١/٤

- البين من استقراء أحكام الدستور وربطها ببعض في إطار من الوحدة العضوية التي تجمعها، وما يقتضيه تحقيق الاتساق والتكامل بينها، أنه في مجال حق العمل والتأمين الاجتماعي، كفل الدستور أمرين، أولهما أن العمل ليس ترفاً ولا هو منحة من الدولة تبسطها أو تقبضها تحكما أو إعتائاً، ذلك أن الفقرة الأولى من المادة ١٣ من الدستور نظمته بوصفه حقاً لكل مواطن، وواجباً يلتزم بأدائه، وشرطاً يرنو إليه، وهو باعتباره كذلك، ولأهميته في تقدم الجماعة وإشباع احتياجاتها، توليه الدولة تقديرها إذا امتاز العمال في النهوض بتبعاته. أما فقرتها الثانية فتؤكد أن الأصل في العمل أن يكون إرادياً قائماً على الاختيار الحر، فلا يحمل عليه المواطن حلاً إلا أن يكون ذلك وفق قانون وبوصفة تدبيراً استثنائياً لأداء خدمة عامة، وبمقابل عادل.

وهي شروط تطلبها الدستور في العمل الإلزامي، وألزم المشرع بمراعاتها مقيدا سلطته في مجال تنظيمه حتى لا يتحول العمل إلى نوع من السخرة الخفية في مضمونها للحق في العمل بوصفة شرفا والناقضة للمادة ١٣ من الدستور بقدرتها.

— لنن كان الأجر العادل مشروطا بالفقرة الثانية من المادة ١٣ من الدستور، لأداء العمل الذي تقتضيه الدولة قسرا من مواطنيها نزولا على دواعي الخدمة العامة ووفاء بمطالباتها، فإن الوفاء بهذا الأجر يكون بالضرورة التزاما أحق بالحماية الدستورية كلما كان مقابلا لعمل تم أدائه في إطار رابطة عقدية أو في نطاق علاقة تنظيمية تربط طرفاها بها، وتقرر أجر العامل من خلالها، وذلك انطلاقا من ضرورة التمكين للقيم الأصلية الخلفية والاجتماعية التي يلتزم المجتمع بالتخلي بها والعمل في سبيلها، على ما تنص عليه المادة ١٢ من الدستور، ونزولا على حقيقة أن الأجر وفرص العمل وربطهما معاً بالإنتاجية تمثل جميعها ملامح أساسية لحطة التنمية الشاملة التي تنظم اقتصاد الدولة، والتي توحي زيادة الدخل القومي وضمنان عدالة توزيعه وفقا لحكم المادة ٢٣ من الدستور.

**\* الموضوع الفرعي : حق المالك من المادة ٢٠ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ :**

الطعن رقم ٢٥ لسنة ١١ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٣٦٤ بتاريخ ١٩٩٢/٥/٢٧

إن مودى نص المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر، أنه في الأحوال التي يجوز فيها للمستأجر التنازل عن حق الانتفاع بالوحدة السكنية أو المؤجرة لغير أغراض السكنى، قرر المشرع قاعدة مجردة يستحق المالك بموجبها ٥٠٪ من مقابل التنازل بعد خصم قيمة ما يكون ما يكون في هذه الوحدة من منقولات، وهي قاعدة عدل بها المشرع عما كان معمولاً به قبلها من تحويل المستأجر الأصلي المرخص له بالنزول عن الإجارة - سواء في عقد الإيجار أو في ترخيص لاحق - حق التنازل عنها إلى الغير بمقابل لا ينال منه المالك شيئا أيا كان قدره، وقد توخى المشرع بالمعدل عن انفراد المستأجر بمقابل التنازل أن يعيد إلى العلاقة الإيجارية توازنها الذي كان قد إختل، وأن يكفل ذلك من خلال أمرين : أولهما : إلزامه المستأجر بأن يقاسم مع المالك مقابل التنازل المعروض عليه لمواجهة نزول الأول عن المكان المؤجر نزولا نافذا فوريا في حق المالك وبغير رضاه. ثانيهما : تقرير أولوية لمالك العين المؤجرة في الانتفاع بها دون المتنازل إليه وذلك إذا أفصح المالك عن رغبته في ذلك عن طريق إيداع خزنة المحكمة الجزئية الواقع في دائرتها العقار ٥٠٪ من مقابل التنازل المعروض بعد خصم قيمة المنقولات التي يالعين، وعلى أن يكون هذا الإيداع مشروطا بالتنازل عن عقد إيجارها وتسليمها، غير أن قانون انحامة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣



انتظم بأحكامه موضوع النزول عن الإجارة إذا كان محل التنازل حق إيجار مكتب الحمامة، وكان المنازل محامياً أو أحد ورثته فأجاز - بنص الفقرة الثانية من المادة ٥٥ منه - هذا التنازل لمن كان مزاولاً لمهنة حرة أو حرفة غير مقلقة للراحة أو مضرة بالصحة، وأورد بمقتضاه - واستثناء من نص المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار إليه - حكماً مؤداه حرمان المالك من حقين كانت المادة ٢٠ سائلة اليان قد كفلتهما له بغية أن تعيد إلى العلاقة الإيجابية - بإقرارها لهذين الحقين - توازناً مفقوداً هما حق المالك في الحصول على ٥٠٪ من مقابل التنازل عن العين المؤجرة إذا اتجهت إرادته إلى نفاذه، وحقه - إذا عمد إلى إهدار التنازل - في أن يستعيد العين من مستأجرها بعد أداء تلك القيمة، ومن ثم يكون المشرع قد فرض بالأحكام التي قررتها الفقرة الثانية من المادة ٥٥ من قانون إخمادة المصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ - وفي حدود نطاق الطعن المائل - التنازل على من يملكون هذه الأماكن بما مؤداه التعرض لحق ملكيتهم عليها، عن طريق حرمانهم من الاستثمار بمنافعها.

#### **\* الموضوع الفرعي : حق النقد المباح :**

الطعن رقم ٣٧ لسنة ١١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١٨٣ بتاريخ ١٩٩٢/٢/٦

إن الأصل وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات، هو أن انتقاد القائم بالعمل أو من كان مضططاً بأعماله، يعتبر أمراً مباحاً بشروط من بينها إثبات الناقد حقيقة كل فعل أسند إليه. وقد نظم قانون الإجراءات الجنائية في الفقرة الثانية من المادة ١٢٣ منه، الكيفية التي يتم بها هذا الانتقاد، وذلك بإلزامه المتهم - المكلف بالخصم - إلى المحكمة مباشرة وبدون تحقيق سابق - بأن يقدم خلال الخمسة الأيام التالية لإعلان تكليفه بالخصم، بياناً بالأدلة على صحة كل فعل أسند إلى القائم بالعمل المباح، وإلا سقط في تقديم الدليل. وليس ادعى إلى إعاقة الحوار الحر المفتوح من أن يفرض النص المطعون عليه، قيوداً باهظة على الأدلة النافية لتهمة التعريض بالسمعة - في أقوال تضمنها مطبوع - إلى حد يصل إلى إهدار الحق في تقديمها، ذلك أن زوال الحق في تقديم الدليل على هذا النحو لا بد أن يقيد ألسنة المتعين بالعمل العام خوفاً، إذ هم أحققوا في بيانه خلال ذلك الميعاد الذي ضربه المشرع، وهو ميعاد بالغ القصر. وعما على هذا النحو من النقل لا بد أن يكون مضطراً لزاماً هؤلاء الحريصين على إظهار نواحي القصور في الأداء العام، بل ولو كانت صحيحة في واقعها، وذلك خوفاً من سقوط الحق في تقديم الدليل عليها. بل يرد ذلك أن السقوط المقرر بالنص التشريعي المطعون فيه، هو مما لا تخصص محكمة الموضوع في تقديره، بل يعتبر مرتباً بحكم القانون تبعاً لقيام موجه، بما مؤداه أنه إذا ما حكم بهذا السقوط، عوامل الناقد باعتباره قاذفاً في حق القائم بأعباء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة ولو كان نقده واقعاً في إطارها، متوخياً المصلحة

العامة، كاشفا عن الحقيقة دائما، مؤكدا لها في كل جوانبها وجزئياتها، مقرونا بحسن النية، مجردا عن غرض التجريح أو التهنين من مركز القائم بالعمل العام. وهو ما ينحدر بالحق في النقد العام إلى منزلة الحقوق المحدودة الأهمية، ويحل بتعدد الآراء التي يتعين أن يشتمل عليها امتياز الحوار العام. كما ينال من ضمانات الدفاع التي لا تقتصر قيمتها العملية على مرحلة المحاكمة، بل تمتد مظهرها كذلك وما يتصل بها من أوجه الحماية إلى المرحلة السابقة عليها، وهي بعد ضمانات كفلها الدستور من خلال إلزامه الدولة بأن تعمل على تقرير الوسائل الملائمة التي تعين بها المعوزين على صون حقوقهم وحرياتهم، وهي أكثر ما تكون لزوما في مواجهة القيود التي تقوض الحرية الشخصية أو تحد منها، وكذلك كلما ترتب على فواتها سقوط الحق في تقديم الدليل عند الفصل في اتهام جنائي بما يصادم المفهوم الصحيح لإدارة العدالة الجنائية إدارة فعالة. ويناقض بالتالي القواعد المبدئية التي لا تقوم المحاكمة المنصفة بدونها، والتي تعكس في جوهرها نظاما متكامل الملامح يتوخى صون الحق في الحياة، والحرية، والشخصية المتكاملة. ومن ثم يكون النص المطعون فيه مخالفا لأحكام المواد ٤١، ٤٧، ٦٧، ٦٩ من الدستور.

#### **\* الموضوع الفرعي : دستورية المادة ٣٦ من قانون الإصلاح الزراعي :**

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢ مكتب فني ٤ صفحة رقم ١٤٠ بتاريخ ١٩/٦/١٩٨٨

حكم المادة "٣٦" مكرر "ز" من قانون الإصلاح الزراعي تضمن قواعد لا تستهدف سوى مجرد التيسير على المستأجر في الوفاء بالأجرة عند إمتناع المؤجر عن قبولها، ولا يمس حق الأخير في ناتج أرضه ولا يخالف المادة "٢٥" من الدستور .

#### **\* الموضوع الفرعي : شروط الدفع بعدم دستورية نص تشريعي :**

الطعن رقم ٤٠ لسنة ١٣ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٢١٢ بتاريخ ٢/٦/١٩٩٣

لا يستتبع الدفع بعدم الدستورية ولاية محكمة الموضوع لتقدير جدته، إلا إذا ورد على نص أو نصوص بذاتها عينها المدعى وحددها باعتبارها نطاقاً لدفعه، متضمناً تحديد أبعاده، كي تحيل محكمة الموضوع بعبرها في النصوص المطعون عليها لتقدير جدية المطاعن الموجهة إليها من وجهة نظر أولية لا تسير أغوارها، ولا تعتبر منبئة عن كلمة فاصلة في شأن اتفاقها مع أحكام الدستور أو خروجها عليها. وإذا كان التجهيل بالنصوص التشريعية المطعون عليها، لا يتضمن تعريفاً بها يكون محدداً بذاته لماهيتها، وكاشفاً عن حقيقة محوها، وكان هذا التحديد لازماً لزوماً حتماً جدتها، فإن غلو الدفع بعدم الدستورية من بيانها، ثم التصريح للمدعي برفع الدعوى الدستورية ترتباً عليه، مؤداه أن هذا التصريح قد ورد على غير محل، إذ يتعين دائماً لإتصال هذه الدعوى بالمحكمة الدستورية العليا عن طريق الدفع الفرعي، ألا يكون هذا الدفع

مبهماً، وأن يكون تقدير محكمة الموضوع لجديته تألياً لبيان مضمونه، وهو ما قام الدليل على نقيضه، ومن ثم لا تكون الدعوى الدستورية قد إتصلت بالحكمة وفقاً للأوضاع المنصوص عليها في قانونها، ويتعين بالتالي الحكم بعدم قبولها .

#### \* الموضوع الفرعي : ضوابط تنظيم المرافق العامة :

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٣ مكتب فني ٧ صفحة رقم ١٢٧ بتاريخ ١٩٨٣/٦/١١  
إن تنظيم المرافق النقاية باعتبارها من أشخاص القانون العام وإن كان يدخل في إختصاص الدولة - بوصفها قوامة على المصالح والمرافق للضوابط التي أرساها الدستور ومن ذلك ما نصت عليه المادة ٥٦ من الدستور.

#### \* الموضوع الفرعي : ضوابط سلطة التشريع :

الطعن رقم ٢٦ لسنة ١ مكتب فني ٢ صفحة رقم ٦٧ بتاريخ ١٩٨٣/١/١  
للمشرع سلطة تقديرية في تنظيم الحقوق بلا معقب عليه في تقديره ما دام أن الحكم التشريعي الذي قرره لتلك الحالات قد صدرت به قاعدة عامة مجردة لا تنطوي على التمييز بين من تساوت مراكزهم القانونية ولا تهدر نصاً في الدستور.

#### \* الموضوع الفرعي : عدم دستورية البند (أ) من المادة ١٥ من ق ٧٧ لسنة ١٩٧٥ :

الطعن رقم ٢ لسنة ١٤ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٢٤١ بتاريخ ١٩٩٣/٤/٣  
- من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة الدستورية العليا- أن المصلحة الشخصية المباشرة - وهي شروط لقبول الدعوى الدستورية - مناطها أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة لدى الدعوى الموضوعية، وذلك بأن يكون الحكم في المسألة الدستورية لازماً للفصل في الطلبات المرتبطة بها المطروحة أمام محكمة الموضوع، بما مؤداه أن شرط المصلحة الشخصية المباشرة يعتبر متصلاً بالحق في الدعوى ومربطاً بالحكم الذي أثار المسألة الدستورية وليس بهذه المسألة في ذاتها منظوراً إليها بصفة مجردة، ومن ثم شرط المصلحة الشخصية المباشرة باعتباره مبلوراً فكرة الخصومة في الدعوى الدستورية، محدداً نطاق المسألة الدستورية التي تدعى هذه المحكمة للفصل فيها، ومنفصلاً دوماً عن مطابقة النص التشريعي المطعون عليه لأحكام الدستور أو مخالفة لضوابطه، ومستلزماً أبداً أن يكون الحكم الصادر في المسألة الدستورية موثقاً للفصل في مسألة كلية أو فرعية تدور حولها الخصومة في الدعوى الموضوعية. متى كان ذلك وكان النزاع في الدعوى الموضوعية يدور في جوهره حول صحة أو بطلان الحجز الذي

أوقعه المدعون على أموال الاتحاد كرة القدم، فإن نطاق المسألة الدستورية التي تدعى هذه المحكمة للفصل فيها- في الطعن المائل - يتحدد على ضوء ما تضمنته المادة ١٥ سالفه البيان من أحكام تتعلق بعدم جواز الحجز على أموال الهيئات الخاصة لرعاية الشباب والرياضة، ومن ثم تنحصر المسألة الدستورية - في الدعوى الراهنة - في هذا النطاق ولا تتعداه إلى امتيازات السلطة العامة الأخرى التي حولتها هذه المادة لتلك الهيئات.

- متى كان المدعون ينعون على النص التشريعي المطعون فيه تعارضه مع الفقرة الأولى من المادة ٢٣٤ من القانون المدني التي تنص على أن أموال المدعين جميعاً ضامنة للوفاء بديونه وأن الدائنين متساوون في هذا الضمان إلا من كان له منهم حق التقدم طبقاً للقانون، وكان قضاء المحكمة الدستورية العليا قد جرى على أن مناط اختصاصها بالفصل في دستورية القوانين واللوائح هو مخالفة النص التشريعي المطعون عليه لنص في الدستور، ولا تمهد رقابتها بالنسبة لحالات التعارض بين القوانين واللوائح، ولا بين التشريعات ذات المراتبة الواحدة، فإن النص بمخالفة النص التشريعي المطعون لنص وارد في القانون المدني، لا يبدو أن يكون نوعاً بمخالفة قانون لقانون، وهو ما لا يشكل مخالفة لأحكام الدستور، ولا تخص المحكمة الدستورية العليا بنظره.

#### **\* الموضوع الفرعي : عدم دستورية القرار بقانون ١٠٢ لسنة ١٩٨٠ :**

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٨ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٣٢٤ بتاريخ ١٦/٥/١٩٩٢

- البين من أحكام القرار بقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٠ المطعون فيه - أنها تقرر سريان أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على العاملين المصريين بالهيئة العربية للتصنيع ووحداتها الإنتاجية والشركات التي تساهم فيها، وكانت هذه الهيئة وفقاً لإتفاقية تأسيسها متمتعة بالشخصية القانونية وتوحي إنشاؤها قيام قاعدة صناعية عربية تكفل إقامة وإغناء وتطوير الصناعات المقدمة، وتحقيق المصالح المشتركة للدول العربية المساهمة فيها على أسس فنية واقتصادية سليمة، وذلك كله على الوجه المبين في نظامها الأساسي، وكان إلهام الملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية ودولة قطر عن إرادتها الانسحاب من عضوية الهيئة، قد أعقبه صدور قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٩ لمواجهة هذه الأوضاع الطارئة، فنص هذا القرار بقانون على أن تظل الهيئة متمتعة بالشخصية الاعتبارية وفقاً للأحكام المقررة في قانون مركزها ومقرها، كما تظل متمتعة بإختصاصاتها وسلطاتها ومزاياها وحصاناتها التي كانت مقررة لها، مع استمرارها في مزاولتها لنشاطها واستيفاء حقوقها والوفاء بالتزاماتها، وكان القرار بقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٠ المطعون عليه قد انطوى في مادته الأولى

والثالثة على إلغاء القاعدة التى كانت تقرر فى الجمع بين الوظيفة فى الهيئة العربية للتصنيع ووحدها الإنتاجية والشركات التى تساهم فيها، وبين المعاش العسكرى المستحق قبل التعيين فيها، وكان هذا القرار بقانون - وعلى ما أورده ديباجته بصريح عبارتها - قد صدر استناداً إلى أحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ بتفويض رئيس الجمهورية فى إصدار قرارات لها قوة القانون، وليس ثمة دليل فى الأوراق على أن رئيس الجمهورية أصدره بناء على قانون آخر، وكانت المادة الأولى من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ قاطعة فى أن التفويض الصادر عن السلطة التشريعية وفقاً لأحكامه يحدد موضوعه فى التصديق على الاتفاقيات الخاصة بالتسليح وفى إصدار قرارات لها قوة القانون فيما يتعلق بإعتمادات التسليح والاعتمادات الأخرى اللازمة للقوات المسلحة، وكان قانون التفويض المشار إليه قد صدر لاعتبارات أفصحت عنها المذكرة الإيضاحية حاصلها " أن الأمر بالنسبة إلى اتفاقيات التسليح يقتضى وفقاً لنص المادة ١١٥ من الدستور الحصول على موافقة مجلس الشعب وتصديقه عليها، كما أن رفع تكاليف التسليح بالزيادة عما هو وارد بالموازنة العامة للدولة يقتضى وفقاً لنص المادة ١١٦ من الدستور العرض على مجلس الشعب للحصول على موافقة التى يجب للدستور أن تصدر بقانون، وأنه على ضوء هذه الأحكام وما تقتضيه دواعى السرية الواجبة عند إبرام اتفاقيات التسليح، وكذلك عند النظر فى اعتمادات التسليح ولأنه من غير الملائم عرض المشروعات الخاصة بذلك ومناقشتها علانية، فقد أعد مشروع القانون المرافق. لما كان ذلك، وكانت الموضوعات التى جرى بها التفويض الصادر بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ قد حددتها السلطة التشريعية على الوجه السالف بيانه فى نطاق صلاحياتها الدستورية، استجابة من جانبها لدواعى السرية المحيطة بها، وكان موضوع القرار بقانون المطعون عليه منبث الصلة بها، ولا ينزل منزلة المسائل التى تعلق بها قانون التفويض سواء من حيث طبيعتها أو أهميتها، فإن القرار بقانون المطعون عليه يكون قد جاوز نطاق التفويض، وصدر بالتالى غير مستند لأحكامه منتزعا جانباً من الولاية التى تملكها السلطة التشريعية وفقاً لأحكام الدستور، ومخالفاً من ثم للمادتين ٨٦، ١٠٨ منه.

- لا حاجة فى القول بأن القرار بقانون المطعون فيه قد صدر ارتكافاً إلى أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٤ وفى حدود أحكامه، ذلك أن ما نص عليه هذا القانون من تفويض رئيس الجمهورية فى إصدار قرارات لها قوة القانون بالتصديق على الاتفاقيات المتعلقة بمشروعات الإنتاج الحربى، وكذلك إصدار قرارات لها قوة القانون بالأحكام الخاصة بكل مشروع منها، غايته - وعلى ما جاء بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون - تنفيذ ما تقتضيه استراتيجية التصنيع الحربى التى تنفرد بطبيعتها الخاصة بالنظر إلى سريتها وحساسيتها وأهميتها للأمن القومى وعدم ملائمة عرضها ومناقشتها علانية، وبمراعاة تنظيمها دون تقييد بأحكام قانون استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة، وهى أغراض لا يتصل بها القرار بقانون

الطعون عليه، ولا يمكن حمله عليها أو اعتباره مدخلاً إليها، بما مؤداه مجاوزة ذلك القرار بقانون - وقت صدر في شأن يتعلق بالتأمينات الاجتماعية للعاملين بالهيئة العربية للتصنيع - حدود التفويض الصادر عن السلطة التشريعية، وبطلانه بتمامه تبعاً لسقوط أحكامه بأكملها.

#### **\* الموضوع الفرعي : عدم دستورية المادة ١٢٣ إجراءات جنائية :**

الطعن رقم ٣٧ لسنة ١١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١٨٣ بتاريخ ١٩٩٢/٢/٦

- من المقرر أن ما يعد قذفاً وفقاً للقانون إنما يندرج تحت الجرائم التي تحل باعتبار الشخص وقدره. وتدل الفقرة الأولى من المادة ٣٠٢ عقوبات - التي حدد بها المشرع أركان هذه الجريمة - على أن قوامها إسناد واقعة محددة قصداً وعلانية إلى شخص معين إذا كان من شأن هذه الواقعة - لو قام الدليل على صحتها - عقابه أو احتقاره. والأصل في هذه الجريمة أن مرتكبها - وكلما توافرت أركانها - مؤاخذه بالعقوبة المقررة لها ولو كان يعتقد صحة الواقعة التي نسبها إلى غيره، أو كان لهذا الواقعة معينها من الأوراق، وسواء كان تقديره لثبوته مشوهاً أو مندفعاً أو متزناً، حملته على إسنادها ضغائن شخصية أم كان مستلهماً في ذلك قوة الحقيقة ونقاء الضمير. ومن ثم لا اعتداد في قيام هذه الجريمة بصحة الواقعة أو بتهانها استواؤها على الحق أم ولوغها في البطل، إلا أن إسنادها بنية الإضرار أم تجرده من سوء القصد.

- الأصل في كل واقعة تعد قذفاً وفقاً للقانون، هو أنها تعامل بوصفها مكونة لجريمة مؤاخذه على ارتكابها ولو قام الدليل على صحة هذا الواقعة ذاتها. إلا أن المشرع أباح الإسناد العلني لما يعد قذفاً، وذلك في أحوال بذاتها هي تلك التي يقتضيها الطعن في أعمال الموظفين العموميين أو المكلفين بالخدمة العامة. أو ذوى الصفة النيابة العامة باعتبار أن هذه الأعمال من الشؤون العامة التي لا يجوز أن يجوز أن يكون الاهتمام بالاستقامة في أديانها والالتزام بضوابطها ومتطلباتها وفقاً للقانون، مقصوراً على فئة من المواطنين دون أخرى، بما مؤداه أن يكون انتقاد جوانبها السلبية وتعرية نواحي التقصير فيها، وبيان أوجه مخالفة القانون في مجال ممارستها، حقاً لكل مواطن ولقاء بالمصلحة العامة التي يقتضيها النهوض بالمراق العامة وأداء المسؤولية العامة على الوجه الأكمل، ولأن الوظيفة العامة وما يتصل بها من الشؤون العامة لا تعدو أن تكون تكليفاً للقائمين عليها. والتزامهم الأصلي في شأنها مقصور على النهوض ببعائنها بما لا مخالفة فيه للقانون. فإذا كان انتقاد القائم من هؤلاء بالعمل العام متطوياً على إسناد واقعة أو وقائع بذاتها علانية إليه من شأنها - لو صحت - عقابه أو احتقاره، وكان هذا الإسناد بحسن نية، واقعا في مجال الوظيفة العامة أو النيابة أو الخدمة العامة، ملتزمة إظهارها، وأقام من قذفها في حقه الدليل على حقيقتها اعتبر ذلك قذفاً مباحاً قانوناً عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات. متى كان ذلك

وكانت الإباحة - بالشروط المتقدمة - مستندة إلى نص القانون - فإن الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ المشار إليها، تعتبر مصدراً مباشراً لها. وهي في كل حال لا تعدو أن تكون تطبيقاً لقاعدة عامة في مجال استعمال الحق، إذ يعتبر هذا الاستعمال دوماً سبباً للإباحة كلما كان الغرض منه تحقيق المصلحة الاجتماعية التي شرع الحق من أجلها.

#### \* الموضوع القرعي : عدم دستورية المادة ١٥ من قانون المحاماة :

الطعن رقم ٦ لسنة ١٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٣٤٤ بتاريخ ١٦/٥/١٩٩٢

- إذ كان الدستور قد كفل حق الدفاع بالوكالة بما يعنيه ذلك أصلاً من ضمان حق الموكل في فرصة مواتية يؤمن من خلالها إختيار محام يطمئن إليه ويتقن فيه - ما دام قادراً على أداء أتعابه - وكان الحق في هذا الإختيار يلعب دوراً متميزاً - سواء في مجال فعالية المعونة التي يقدمها الوكيل إلى موكله، أو بإعتباره مكوناً أساسياً لحق الدفاع بالوكالة في مجالاته العملية الأكثر أهمية - وكانت المعاونة الفعالة التي يقدمها المحامي في علاقته بموكله أمام المحاكم لا تقتصر على درجاتها العليا، وإنما تمتد كذلك إلى الخصومة القضائية في مراحلها الأولى أمام المحاكم الجزئية أو الابتدائية - وما في حكمها - وذلك لإرساء أسسها من البداية على دعائم قوية تؤمن مسارها، وترجع كفتها، سواء من ناحية عناصرها الواقعية أو دعائمها القانونية، بما قد يضع نهاية مبكرة لها، ويوفر لموكله جهداً يهدر، ولا يتبدد، إذا إستطال أمرها، وكان المحامون الذين منهم النص التشريعي المطعون فيه من مباشرة المهنة أمام المحاكم الجزئية والابتدائية وما في حكمها - هم هؤلاء الذين يشغلون وظيفة معينة أو كانوا يقومون بأعبائها - ولا يعتبرون بسببها أقل خبرة أو علماً بالقانون ممن غولهم ذلك النص حرية ممارستها أمام هذه المحاكم ذاتها، بل هم مهيأون للأضطلاع بمسؤولياتهم المهنية أمامها بالنظر إلى خبراتهم المتميزة وإحاطتهم المتعمقة بعلم القانون، ولكونهم، من المقبولين للمرافعة أمام المحاكم الأعلى درجة، وكان من المقرر أن المحامين ورجال القضاء يلعبون معاً دوراً متكاملأ في مجال ضمان إدارة أفضل للعدالة، وأنه في مجال مهنة المحاماة، فإن الحماية الملاحمة لحقوق الأفراد وحررياتهم مناطة أن تزيل الدولة من خلال تنظيماتها التشريعية القيود غير المبررة التي تحول دون النفاذ الفعال إلى الخدمات القانونية التي يقدمها المحامون لمن يطلبونها، وكان مبدأ المساواة أما القانون مؤداه ألا يحل المشرع بالحماية القانونية المكافئة فيما بين الأشخاص المتماثلة مراكزهم القانونية، في حين حرم النص التشريعي المطعون فيه الفئة التي شغلها الخطر من الحق الذي كفله لغيرهم من المحامين، دون أن يستند في التمييز بين هاتين الفئتين إلى مصلحة مشروعة، بل عمد إلى نقيضها، فإن هذا التمييز يكون مفتقراً إلى الأسس الموضوعية التي تسوغه، ويكون بالتالي تحكيمياً ومنهياً عنه بنص المادة ٤٠ من الدستور.

- متى كان حكم الفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون الحماية الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ مخالفاً للمواد ٧١، ٦٩، ٦٨، ٦٧، ٤٠ من الدستور، وكانت الفقرتان الثانية والثالثة من المادة ١٥ من قانون الحماية - فيما تنصان عليه من عدم سريان الحظر المشار إليه في الفقرة الأولى على الحامين المقيدين لدى غير المحاكم النصوص عليها في هذه الفقرة وقت صدور ذلك القانون، ووقوع كل عمل يصم بالمخالفة لأحكام هذه المادة باطلاً - مرتبطتين بفقرتها الأولى ارتباطاً لا يقبل التجزئة، إذ لا قوام لهما بدونها ولا يتصور إعمالهما إستقلالاً عنها، ومن ثم فإنهما يسقطان تبعاً لها.

**\* الموضوع القرعى : عدم دستورية المادة ١٩ من قى ٨٤ لسنة ١٩٧٦ :**

**الطعن رقم ١٥ لسنة ١٤ مكتب قنى • صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٥/٥/١٩٩٣**

- تضمن النص التشريعى المطعون فيه قيدين خطيرين يعصفان بحق عضو النقابة فى الطعن فى انتخاب نقيبها، أولهما إيجابه أن يكون الطعن فى انتخابه مقدماً من مائة عضو على الأقل من أعضاء النقابة ممن حضروا جمعيتها العمومية. ولأنهيهما أن يكون الطعن بتقرير مصدق على الإضاءات الموقع بها عليه من الجهة المختصة وقد قرن المشرع هذين القيدىن بجزاء رتبته على تخلف أحدهما أو كليهما هو إعبار الطعن غير مقبول " بقوة القانون " .

- ما قرره القيد الأول الذى تضمنه النص التشريعى المطعون فيه من أن يقدم الطعن فى انتخاب النقيب من مائة عضو من أعضاء النقابة ممن حضروا جمعيتها العمومية، لا يعتبر تنظيمياً حق النقابة فى الدفاع عن المصالح الجماعية لأعضائها ولا يوحى من جهة أخرى تأمين المصالح الذاتية لكل مقاض من بينهم يكون هذا النص - بتطبيقه عليه - قد أخل بأحد الحقوق التى كفلها الدستور له، ملحفاً به على هذا النحو ضرراً مباشراً. وآية ذلك أن المصالح الجماعية لا تحمى إلا النقابة ذاتها بوصفها شخصاً معنوياً مستقلاً عن أعضائها. كذلك فإن المصالح الذاتية لا يكفلها إلا أصحابها من خلال ضمان حقهم فى اللجوء إلى القضاء والنفاذ إليه نفاذاً ميسراً لا تنقله أعباء مادية ولا تحول دونه عوائق إجرائية جوهرية. ولا كذلك النص التشريعى المطعون فيه، الذى أهمل المصلحة الذاتية لكل عضو من أعضاء النقابة فى أن يكون نقيبها منتخباً وفقاً للدستور والقانون، وفى إطار من قواعدهما لضمان أن يباشر مهامه مستنداً فى ذلك إلى أغلبية تكون قد أولته ثقته إطمئناناً إليه، وهى بعد أغلبية تمثل القاعدة الأعرى التى منحه تأييدها وقرراً إلى جانبها ودفاعاً عن برامج وتوجهاته التى أدار حملته الإنتخابية على ضوئها. ومن ثم تكون شرعية انتخابه إنصافاً للديمقراطية وإحرازاً لجوهرها فى دائرة العمل النقابى، و موطناً لتحقيق المصالح المشروعة التى تسعى النقابة إلى بلوغها. ويكون لكل عضو من أعضاء النقابة - بالتالى - مصلحة محققة فى إرساء هذه



الشرعية تنبئاً لها. وتعميقاً مجال تطبيقها. سواء في ذلك من كان منهم مرشحاً لمنصب النقيب متزاحماً معه في الفوز به، أم كان غير منافس له في الظفر بمقعده. وهذه المصلحة الشخصية الذاتية لكل عضو من أعضاء النقابة، هي التي كان يتعين على المشرع أن يدخلها في إعتباره في مجال تنظيمه لحق الطعن في انتخاب نقيبه بما لا يعطلها، ولكنه أثر أن يعمل على نقيضها، وأن يسقطها كلية متجاوزاً عنها. ذلك أن إيجابه أن يكون الطعن مقدماً من مائة عضو على الأقل من أعضاء النقابة ممن حضروا جمعيتها العمومية، يفرض توافق مصالحهم في الطعن لإبطال انتخاب نقيبه، وأن كلمتهم منعقدة على إقرار فوزه بمنصبه إلى الشرعية في كامل أبعادها. وهو إفراض قد لا يظاھر واقع الحال. وحقيقة مرماه، بل وغايته النهائية، هي أن يكون الطعن - بالقيود الإجرائية التي أحاطته - أكثر عسراً وأبهط مشقة. وليس ذلك إلا إعتناً بخل بما لكل مواطن من حق يتكافأ فيه مع غيره في اللجوء إلى القضاء، ويتحذر بالنفاذ إليه إلى مرتبة الحقوق محدودة الأهمية التي يجوز الإنقاص منها .

**\* الموضوع الفرعي : عدم دستورية المادة ٥ من ق ٥٨ من ١٩٤٥ بشأن المتشردين :**

**الطعن رقم ٣ لسنة ١٠ مكتب فني ٥ صفحة رقم ١٠٣ بتاريخ ١٩٩٣/١/٢**

- طبقاً للمادة ٥ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن التشردين والمشبّه بهم، يعتبر مشتبهاً فيه كل من تزيد سنه على ثمان عشرة سنة إذا اشتهر عنه أنه إعتاد ارتكاب بعض الجرائم أو الأفعال التي حددتها هذه المادة حصراً، وكان الإشباه بهذا المعنى - وطبقاً لما جرى عليه القضاء في مجال تطبيقه - ليس وصفاً دائماً أو مؤبداً، ولا يعتبر في مبناه مرتبطاً بفعل محسوس به في الخارج، ولا هو واقعة مادية تمثل سلوكاً محدداً أتاه الجاني، ودفعها إلى الوجود، لتقام عليه الدعوى الجنائية من أجل إرتكابها، وإنما قوامه حالة خطيرة كامنة فيه مرجعها إلى شيوخ أمره بين الناس بإعتباره من الذين إعتادوا مقارفة جرائم وأفعال مما عينتها المادة ٥ المعلنون عليها، وهي حالة رب المشرع على تحقيقها بالنسبة إليه محاسبته وعقابه، وأجاز الدليل عليها بالأقوال أو السوابق أو التقارير الأمنية بعد أن قدر أن جميعها تعتبر كاشفة عن الصلة بين حاضره وماضيه، وقاطعة في توكيد خطورة... متى كان ذلك، وكان هذا الإنجاء التشريعي يقوم على إفراض لا محل له، ويناهض نصوص الدستور التي تعدد بالأفعال وحدها بإعتبارها مناط التأثيم وعلة ولأنها دون غيرها هي التي يجوز إثباتها ونفيها، وهي التي يتصور أن تكون محل تقدير محكمة الموضوع، وأن تكون عقيدتها بالبناء عليها، وكان لا شبهة في أن الأقوال التي تزود في شأن شخص معين، وكذلك السوابق أو التقارير أياً كان وزنها، لا تنزل منزلة الأفعال التي يجوز إسنادها إلى مقارفتها، ولا هي قاطعة في إنجاء إرادته وإنصرافه إلى إرتكابها، وقد تفحصها بدقة أو تقتصر إلى الموضوعية، وكان من المقرر أنه لا يجوز - في أية

حال - أن تكون مصائر الناس معلقة على غير أفعالهم. أما أقوال الآخرين في حقهم فلا يملكون لها دفع ولا سبيل لهم عليها، لتعلقها بما شاع عنهم، وقد تحيط بهم زوراً وبهتاناً، وكان الإشهار بالمعنى الذى يقصد إليه النص المطعون فيه يعتبر - فى ذاته - مكوناً لجريمة لا يعاصرها فعل أو أفعال بعينها، وهو فوق هذا يجهل بمآلة الأفعال التى يصنع على المخاطبين بالقوانين الجزائية توقيها وتجنبها، والتى يوقعهم ارتكابها فى حومة المخالفة لنواهيها، فإن الإشهار - وفقاً لما جرى به النص المطعون فيه - يكون بالنسبة لمفتقراً إلى خاصية اليقين لا إلى يجوز أن تحلل القوانين الجزائية منها، ومنصرفاً كذلك إلى حالة خطرة تستمد عناصرها من السوابق أو الأقوال أو غيرها، وجميعها لا ترقى إلى مرتبة الفعل ولا يقوم هو بها، ومن ثم يقصر الإشهار عن أن يكون من الأفعال التى يجوز تجريمها وفقاً لضوابط الدستور وضماناته التى يؤدى الإخلال بها إلى إقحام الحرية الشخصية فى مجالاتها الحيوية، وإلى الانتقاص من الحقوق التى كفلها الدستور فى مواجهة السلط أو التعامل. كذلك فإنه بما يناقض إدانة الشخص على أساس الإشهار بالمعنى السابق، إفراض براءة المتهم من التهمة الموجهة إليه إلى أن تخلص المحكمة إلى إدانته بصفة باتة بعد إقناعها بالأدلة الكافية على ثبوتها بما لا يدع مجالاً لشبهة إنفاذها، وهى أدلة لا تدور إلا على الأفعال التى نسبتها النيابة العامة إليه باعتبارها ركناً مادياً فى الجريمة. ولا كذلك الإشهار، إذ لا يؤول إلى فعل محدد يكون مادة الجريمة أو موضوعها، وإنما يقوم على مجرد حالة لا تنشأها أو تتصل بها أفعال مادية قام الدليل عليها يعبر بها الجاني عن إرادته الواعية الهازمة، متوسلاً بها إلى بلوغ النتيجة الإجرامية التى يبتغيها.

- الصورة الأخرى للإشهار، والتى تقوم فى جوهرها على أحكام إدانة سابقة، فصلتها المادة ٥ المطعون عليها، وذلك فيما قرره من أن كل من تزيد سنه على ثمانى عشرة سنة، يعد مشتبهاً فيه إذا كان قد حكم عليه أكثر من مرة فى إحدى الجرائم التى عينتها هذه المادة، بما مؤداه أنه حتى فى الأحوال التى يكون فيها الإشهار مستنداً - فى مصدره - إلى تعدد الأحكام الصادرة فى الجرائم التى حددها القانون، فإن الإشهار يظل جريمة بلا سلوك، إذ ليس شرطاً لقيامها أن يكون قد عاصرها أو إتصل بها فعل محدد، إيجابياً كان هذا الفعل أم سلبياً. ومن ثم يكون مرد الإشهار فى هذه الصورة إلى الخطورة الناجمة عن جرائم سابقة ارتكبتها شخص معين، ولهدور الإشهار صفة ينشئها المشرع فى نفس قابلة لها بصفة التحوط لأمن الجماعة وصون نظامها. ولا مزية فى أن اعتبار الشخص مشتبهاً فيه بناء على جرائمه السابقة إنما يناهض السياسة الجنائية القوية، إذ هو أدعى إلى ابتذال الجماعة التى يعيش فيها، وشق عصا الطاعة عليها. وآية ذلك أن الخطورة الناجمة عن جرائمه السابقة، والتى يراد التحوط منها صوناً لمصالح الجماعة، لا تزيد عن كونها من العوامل التى ترمى إلى احتمال ارتكابها فى المستقبل لجريمة غير معينة، وهى بذلك تترشح لمقارنتها، ولا تقطع بالإنزلاق فيها، ولا يجوز بالنسبة أن يتعلق التجريم بها، إذ ليس ثمة علاقة حتمية بين إنغماس الشخص فى

جرائم سابقة، وبين ترديه فى حقها والعودة إليها مرة أخرى. كذلك فإنه مما يناقض إفراض البراءة أن يدان الشخص - لا عن جريمة بذاتها أن:- وتحدد عقوبتها بالنظر إلى ماهيتها وظروفها - بل بناء على محض احتمال عودته إلى الإجرام، بما مؤداه أن الخطورة الإجرامية التى يعتبر الشخص بموجبها مشتبهاً فيه قوامها عناصر مستمدة من ماضيه، ودليها جرائمه السابقة، إذ تعتبر كاشفة عن خطورته هذه وقاطعة بها. ومن ثم تكون سوابقه دامغة لحاضره، وملطخة لمستقبله، بل ومعددة لجراه، ومدخلاً فى إدانته عن جريمة قوامها الحالة الخطورة فى ذاتها، وهى حالة تنشئها الجرائم السابقة التى إرتكبها، والتى تم تنفيذ عقوباتها كاملة بالنسبة إليه. وهى بعد جريمة نص القانون على أن تتخذ فى شأنها التدابير المنصوص عليها فى مادته السادسة، وجميعها تدابير سالبة للحرية لها وطأة العقوبة وخصائصها، وقد اعتبرتها مادته العاشرة ماثلة لعقوبة الحبس فى تطبيق أحكام قانون العقوبات أو أى قانون آخر. هذا بالإضافة إلى أن توقيعها فى ذاته ينطوى على معاقبة الشخص أكثر من مرة عن فعل واحد، فقد حوكم عن جرائمه السابقة جميعها، وتم إستيفاء عقوبة كل منها، وليس ثمة جريمة أخرى قارفها - قوامها فعل أو امتناع - حتى تقام الدعوى الجنائية عنها، وإنما تحركها حالته الخلوة التى إفرض المشرع إرتكازها على سوابقه، ورتبها عليها. ولا ينال مما تقدم، قالة أن مواجهة النزعة الإجرامية الكامنة فىمن تتعدد سوابقه وكبحها، لازمها إعتباره مشتبهاً فيه توكفاً لخطورته، ذلك أن محكمة الموضوع يكفيها أن تقدر بمناسبة الجريمة الأخيرة التى إرتكبها الجزاء الملائم لها مراعية فى ذلك ماضيه الإجرامى.

- متى كان الإشتباه فى صورته المشار إليهما بنص المادة ٥ المظمون عليها، لا يعتبر فعلاً يتخذ مظهرأ خارجياً ملموساً، ولا هو يقيد الحرية الشخصية بمراعاة الوسائل القانونية المتوافقة مع أحكام الدستور فى جوانبها الموضوعية والإجرائية، أو يلتزم الضوابط التى أرسلتها هذه المحكمة فى شأن المحاكمة المنصفة، ومن بينها إفراض البراءة كحقيقة مستعصية على الجدل قلمها الشرعية الجنائية، وكان الإشتباه فى الصورة التى يقوم فيها على أحكام الإدانة السابقة يتمحض عن معاقبة الشخص مرتين عن فعل واحد، فإن المادة ٥ المشار إليها تكون مخالفة لأحكام المواد ٦٧، ٦٦، ٤١ من الدستور. ولازم ذلك بطلانها، وسقوط المواد ١٣، ١٥ من ذلك المرسوم بقانون الرتبطة بها باعتبار أنها مرتبة عليها، ولا قوام لها بدونها، ولا يتصور إعماها فى غيبتها، وما كان المشرع ليقرها بمعزل عنها.

**\* الموضوع الفرعي : عدم دستورية المادة الثانية من القانون ١٣ لسنة ١٩٦٤ :**

**الطعن رقم ٨ لسنة ٥ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٩٨٦/٣/١**

المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ إذ نصت على أيلولة ملكية الأدوية والمستحضرات - التي يتم تصنيعها بالصيدليات تحت أسماء تجارية أو بقصد الاتجار فيها والسابق تسجيلها بوزارة الصحة - إلى المؤسسة المصرية العامة للأدوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية بدون مقابل، تكون قد خالفت حكم المادة ٣٦ من الدستور التي تحظر المصادرة العامة للأموال ولا تجيز المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي، مما يتعين معه الحكم بعدم دستورها.

**\* الموضوع الفرعي : عدم دستورية قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ :**

**الطعن رقم ٥ لسنة ٥ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٣٢٧ بتاريخ ١٩٨٦/٥/١٧**

لما كان اختصاص وزير الإسكان في إصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه ومن بينها القرارات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الأولى منه يستند إلى المادة ١٤٤ من الدستور على نحو ما سلف بيانه، ومن ثم، فإن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ إذ جاء معدلاً لهذا الاختصاص الدستوري الذي سبق وأن عين القانون من له الحق في ممارسته يكون قد خالف المادة ١٤٤ من الدستور، الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم دستوره، فيما تضمنته الفقرة الثانية من المادة الأولى منه من استبدال عبارة " محافظ المختص " بعبارة " وزير الإسكان " الواردة بالفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن، وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١.

**\* الموضوع الفرعي : عدم دستورية قرار محافظ الفيوم رقم ٤٧٧ لسنة ١٩٨٢ :**

**الطعن رقم ٩ لسنة ٨ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٥٦ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٦**

إن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ حددت بعض نصوصه الأحكام التي يتوقف تنفيذها على صدور قرار وزير الإسكان والتعمير، ومن بينها ما نصت عليه الفقرة الثانية من مادته الأولى من أنه " يجوز بقرار من وزير الإسكان والتعمير مد نطاق سريان أحكام " الباب الأول منه " كلها أو بعضها على القرى بناء على إقراح المجلس المحلي للمحافظة وكذلك على المناطق السكنية التي لا ينطبق عليها قانون نظام الحكم المحلي..... " وطبقاً لهذا النص وإعمالاً للمادة ١٤٤ من الدستور يكون وزير الإسكان والتعمير هو

المختص دون غيره بإصدار القرارات المنفذة للفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه، ويكون قرار محافظ القيوم رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٢ بوصفه لائحة تنفيذية لهذا القانون إذ نص على مد نطاق سريان مواد القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ إلى قرية فديمين بمحافظة القيوم، قد صدر مشوباً بعيب دستوري لصدوره من سلطة غير مختصة بإصداره بالمخالفة لحكم المادة ١٤٤ من الدستور الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم دستوريته .

**\* الموضوع الفرعي : عدم دستورية قرار محافظ المنيا رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٢ :**

الطعن رقم ٥ لسنة ٥ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٣٧٧ بتاريخ ١٧/٥/١٩٨٦

أن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ حدد في بعض نصوصه الأحكام التي يتوقف تنفيذها على صدور قرار وزير الإسكان والتعمير ومن بينها ما نصت عليه الفقرة الثانية من مادته الأولى من أنه " يجوز بقرار من وزير الإسكان والتعمير مد نطاق سريان أحكام " الباب الأول منه " كلها أو بعضها على القرى بناء على اقراح المجلس المحلي للمحافظة، وكذلك على المناطق السكنية التي لا ينطبق عليها قانون نظام الحكم المحلي.... " وطبقاً لهذا النص وإعمالاً لحكم المادة ١٤٤ من الدستور - على ما تقدم بيانه - يكون وزير الإسكان والتعمير هو المختص دون غيره بإصدار القرارات المنفذة للفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه، ويكون قرار محافظ المنيا رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٢ بوصفه لائحة تنفيذية لهذا القانون، إذ نص على مد نطاق أحكام بعض مواد القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المعدل للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على جميع القرى الواقعة في دائرة محافظة المنيا، قد صدر مشوباً بعيب دستوري لصدوره من سلطة غير مختصة بإصداره بالمخالفة لحكم المادة ١٤٤ من الدستور، الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم دستوريته \*.

**\* الموضوع الفرعي : عدم دستورية نص المادة ١٢١ من قانون الجمارك :**

الطعن رقم ١٣ لسنة ١٢ مكتب فني ٥ صفحة رقم ١٦٥ بتاريخ ٢/٢/١٩٩٢

- إن نص الفقرة الثانية من المادة ١٢١ من قانون الجمارك بعد أن قرر أن حيازة البضائع الأجنبية بقصد الإحتجار فيها مع العلم بأنها مهربة يعتبر في حكم التهريب الجمركي، نص على أن هذا العلم يفرض إذا لم يقدم حائز البضائع الأجنبية بقصد الإحتجار، المستندات الدالة على سبق الوفاء بالضريبة المستحقة عنها وبذلك أحل المشرع واقعة عدم تقديم الحائز المذكور تلك المستندات، محل واقعة علمه بتهريب البضائع التي يحوزها بقصد الإحتجار فيها، منشأ بذلك قرينة قانونية يكون ثبوت الواقعة البديلة بموجبها دليلاً على

ثبوت واقعة العلم بالتهريب التي كان ينبغي أن تتولى النيابة العامة بنفسها مسئولية إثباتها في إطار التزامها بالأصل بإقامة الأدلة المؤيدة لقيام كل ركن يتصل ببيان الجريمة، ويعتبر من عناصرها، بما في ذلك القصد الجنائي العام ممثلا في إرادة الفعل مع العلم بالوقائع التي تعطيه دلالة الإجرامية .

- إن القرينة القانونية التي تضمنها نص الفقرة الثانية من المادة ١٢١ من قانون الجمارك، لا تعتبر من القرائن القاطعة، إذ الأصل في القرائن القانونية بوجه عام هو جواز إثبات عكسها، ولا تكون القرينة قاطعة إلا بنص خاص يقرر عدم جواز هدمها، وقد إلزم القانون الجمركي الأصل العام في القرائن القانونية بما تضمنته مذكرته الإيضاحية من أن الأمر الذي رتبته هذا القانون على الفواض علم الحائز بحقيقة أن البضائع الأجنبية التي يجوزها للإتجار فيها مهربة، هو أن النيابة العامة أوضحت غير مكلفة بإقامة الدليل على هذا العلم، وأن نفيه هذا التزاما قانونيا للقائه المشرع على عاتق الحائز مثلما هو الشأن في القرائن القانونية ذلك أن المشرع هو الذي تكفل باعتبار الواقعة المراد إثباتها ثابتة بقيام القرينة القانونية وأعطى النيابة العامة بالتالي من تقديم الدليل عليها .

- الأصل في القرائن القانونية قاطعة كانت أو غير قاطعة - هي أنها من عمل المشرع، وهو لا يقيمها لحكما أو أملاء، وإنما يجب أن تصاغ القرينة وأن يتحدد مضمونها على ضوء ما يقع غالبا في الحياة العملية. لما كان ذلك وكانت القرينة القانونية التي تضمنها نص الفقرة الثانية من المادة ١٢١ من قانون الجمارك لا تعتبر كذلك، ذلك أنها تتعلق ببضائع أجنبية يجري التعامل فيها بعد خروجها من الدائرة الجمركية، وهو تعامل لا ينحصر فيمن قام باستيرادها ابتداء، وإنما تتداولها أيدي عديدة شراء وبيعها إلى أن تصل إلى حائزها الأخير، وفي كل ذلك يتم التعامل فيها بالفواض سبق الوفاء بالضريبة الجمركية المستحقة عنها ترتيبا على تجاوزها الدائرة الجمركية التي ترصد في محيطها البضائع الواردة، وتقدر ضرائبها وتسم إجراءاتها، باعتبار أن ذلك هو الأصل فيها وأن تهريبها لا يكون إلا بدليل تقدمه الإدارة الجمركية ذاتها وهو ما أكدته الفقرة الثالثة من المادة ٥ من القانون الجمركي بما نصت عليه من أن الضريبة الجمركية إنما تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها، وأنه لا يجوز الإفراج عن أية بضاعة قبل إتمام الإجراءات الجمركية، وأداء الضرائب والرسوم المستحقة عنها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك. ولأزم ما تقدم، أن عدم تقديم حائز البضائع الأجنبية بقصد الإتجار فيها للمستندات الدالة على الوفاء بالضرائب الجمركية المستحقة عنها، لا يفيد بالضرورة علمه بتهريبها، إذ كان ذلك، فإن الواقعة البديلة التي اختارها النص المطعون فيه لا تروشح في الأعم الأغلب من الأحوال لاعتبار واقعة العلم بالتهريب ثابتة بحكم القانون ولا تربطها بالتالي علاقة منطقية بها. وتقدر القرينة بالتالي غير مركزة على

أسس موضوعية ومقحمة لإصدار الإفراض البراءة، وتجاوزة من ثم لضوابط المحاكمة النصفية التي كفلها الدستور في صلبه .

- لما كانت جريمة التهريب الجمركي من الجرائم العمدية التي يعتبر القصد الجنائي ركنا فيها، وكان الأصل هو أن تتحقق المحكمة بنفسها وعلى ضوء تقديرها للأدلة التي تطرح عليها من علم المتهم بحقيقة الأسر في شأن كل واقعة تقوم عليها الجريمة وأن يكون هذا العلم يقينيا لا ظاهريا أو الإفراضيا، وكان الاختصاص المقرر دستوريا للسلطة التشريعية في مجال إنشاء الجرائم وتقرير عقوبتها، لا يجوز لها التدخل بالقانون التي تنشئها لغل يد المحكمة عن القيام بمهمتها الأصلية في مجال التحقق من قيام أركان الجريمة التي عينها المشرع إعمالا لمبدأ الفصل بين السلطين التشريعية والقضائية، وكان نص الفقرة الثانية من المادة ١٢١ من قانون الجمارك المطعون فيه قد حدد واقعة بذاتها جعل ثبوتها بالطريق المباشر، دالا بطريق غير مباشر على العلم بالواقعة الإجرامية مقحمة بذلك وجهة النظر التي أرتآها في مسألة يعود الأمر فيها بصفة نهائية إلى محكمة الموضوع لإتصافها بالتحقيق الذي تجر به بنفسها تقصيا للحقيقة الموضوعية عند الفصل في الإتهام الجنائي، وهو تحقيق لا سلطان لسواها عليه، ومآل ما يسفر عنه إلى العقيدة التي تتكون لديها من جماع الأدلة المطروحة عليها. إذ كان ذلك، فإن المشرع إذ أعفى النيابة العامة - بالنسب التشريعي المطعون عليه - من التزاماتها بالنسبة إلى واقعة بذاتها تتصل بالقصد الجنائي وتعتبر من عناصره، هي واقعة علم المتهم بتهريب البضائع الأجنبية التي يحوزها بقصد الاتجار فيها، حاجبا بذلك محكمة الموضوع عن تحقيقها، وأن تقول كلمتها بشأنها، بعد أن افترض النص المطعون عليه هذا العلم بقرينة تحككية، ونقل عبء نفيه إلى المتهم، فإن عمله يعد إنتخالا لاختصاص كفه الدستور للسلطة القضائية، وإخلالا بموجبات الفصل بينها وبين السلطة التشريعية، ومناقضا كذلك لإفراض براءة المتهم من التهمة الموجهة إليه في كل وقائعها وعناصرها، ومخالفا بالنال لنص المادة ٦٧ من الدستور.

- إن الإفراض براءة المتهم من التهمة الموجهة إليه يقرن دائما من الناحية الدستورية - وإيمان فعالية - بوسائل إجرائية إلزامية تعتبر كذلك ومن ناحية أخرى - وثيقة الصلة بالحق في الدفاع وتمتع في حق المتهم في مواجهة الأدلة التي قدمتها النيابة العامة لإثباتا للجريمة، والحق في دفعها بأدلة النفي التي يقدمها، وكان نص الفقرة الثانية من المادة ١٢١ من قانون الجمارك المطعون عليه - وعن طريق القرينة القانونية التي افترض بها ثبوت القصد الجنائي - قد أدخل بهذه الوسائل الإجرائية بأن جعل المتهم مواجهها برأفة أثبتتها القرينة في حقه بغير دليل، ومكلفا بنفيها خلالها لأصل البراءة، ومسقطا عملا كل قيمة أسبغها الدستور على هذا الأصل، وكان هذا النص ينال من مبدأ الفصل بين السلطين التشريعية والقضائية، ومن الحرية الشخصية، وينال الإفراض البراءة، ويخل بضوابط المحاكمة النصفية وما تشتمل

عليه من ضمان الحق في الدفاع، فإنه بذلك يكون مخالفاً لأحكام المواد ٤١، ٦٧، ٦٩، ٨٦، ١٦٥ من الدستور .

**\* الموضوع الفرعي : عدم دستورية نص المادة ٥٥ من قانون المحاماة :**

**الطعن رقم ٢٥ لسنة ١١ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٣٦٤ بتاريخ ١٩٩٢/٥/٢٧**

- من المقرر أن سلطة المشرع في مجال تنظيم الحقوق لا تعنى ترخصه في التحرر من القيود والضوابط التي فرضها الدستور كحدود نهائية لهذا التنظيم لا يجوز تخطيها أو الدوران من حولها، وكان كل نص تشريعي لا يقيم وزناً للتوازن في العلاقة الإجبارية عن طريق التضحية الكاملة بحقوق أحد طرفيها - وهو المؤجر في تطبيق النص المطعون عليه - يعتبر مقتحماً لحدود المشروعة لحق الملكية، ومنطوياً على إهدار الحماية الدستورية المقررة لها، وكان الأصل في مهنة المحاماة التي نظمها رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون المحاماة المعدل بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ أنها مهنة حرة لقيامها بمشاركة السلطة القضائية في تحقيق العدالة، وفي تأكيد سيادة القانون وفي كفالة حق الدفاع عن حقوق المواطنين وحرياتهم، وبممارسة المحامون وخدمهم في استقلال ولا سلطان عليهم في ذلك إلا لضمائرهم وأحكام القانون، ولتحقيق هذا الغرض حظر المشرع - وعلى ما قرره المادة ١٤ من هذا القانون - الجمع بينها وبين الأعمال التي عددها والتي قدر المشرع منافاتها لها، كما كفل بالمادة ٥١ من ذلك القانون عدم جواز التحقيق مع محام أو تفتيش مكتبه إلا بمعرفة أحد أعضاء النيابة العامة، ولم يجوز كذلك بنص الفقرة الأولى من المادة ٥٥ منه الحجز على مكتبه وكافة محتوياته المستخدمة في مزاولته المهنة. متى كان ذلك، وكانت النصوص التي أوردها قانون المحاماة على النحو السالف بيانه، تتضافر مع غيرها من النصوص التي بسطها في مجال توجيهها نحو دعم مهنة المحاماة والتمكين من أداء رسالتها على الوجه الذي يكفل إرساء سيادة القانون ومراعاة ما يقتضيه تنظيم أصول المهنة سعياً للنهوض بها، فإن الفقرة الثانية من المادة ٥٥ منه - وهي النص التشريعي المطعون فيه - تبدو غريبة في بابها منفصلة عن مجموع الأحكام التي اشتمل عليها هذا القانون، منافية للتنظيم المتكامل لمهنة المحاماة، وهو تنظيم خاص توخى تحديد حقوق المحامين وواجباتهم بصورة دقيقة بما لا يخرج على أصول المهنة أو يخل بمتطلباتها محددة على ضوء الأغراض التي ترمى هذه المهنة إلى بلوغها، بما ملأه إنفاصل الفقرة الثانية من المادة ٥٥ - في جوابها المطعون عليها - عن الأحكام التي تقتضيها مزاولته مهنة المحاماة والقيام على رسالتها، ذلك أنها تقر لكل محام - ولو بعد تخليه حال حياته عن مزاولته المهنة - ولورثته من بعده - ولو كانوا من غير المحامين - مزية إستثنائية تنطوي على إسقاط كامل لحقوق المالك المرتبطة بها، وتقدم المنفعة المجلوبة على المضرة المدفوعة بالمخالفة لمبادئ



الشريعة الإسلامية، ويظهر ذلك على الأخص من وجهين: ألها : أن الفقرة المطعون عليها تتجاهل كلية موجبات التوازن في العلاقة التجارية التي استهدفتها المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وذلك بجرمانها من قام بتأجير عين يملكها الآخر لاستخدامها مكتباً للمحاماة - دون غيره من المؤجرين - من الحصول على ٥٠٪ من مقابل التنازل إذا أراد إنفاذه، ومن الانقطاع بالعين إذا أراد إهداره مقابل أداء هذه القيمة. ثانياً: أن مدى الفقرة المطعون عليها أن تنازل المحامي أو ورثته عن حق إنجاز مكتبه يعتبر نافلاً في حق المالك بغير رضاه، إذ يظل عقد الإيجار قائماً ومستمرراً لمصلحة المتنازل إليه، ودون مقابل يؤديه المتنازل إلى المالك، ولو كان المتنازل إليه لا يزاول مهنة المحاماة، بل مهنة أخرى، أو يمارس حرفة - أيا كان نوعها - شريطة أن تكون غير مقلقة للراحة أو مضرة بالصحة، وكلا الوجهين ينطوي على مخالفة للدستور، ذلك أن النص التشريعي المطعون فيه ليس له من صلة بالأغراض التي يتوخاها تنظيم مهنة المحاماة أو التمكين من أداء رسالتها، هذا بالإضافة إلى إسقاطه الكامل لحقوق المالك وتجاهلها بتمايمها تغليباً لمصلحة مالية يحته لمن يمارسون مهنة بذاتها هي مهنة المحاماة، ولا يدخل ذلك في نطاق التنظيم التشريعي لحق الملكية، بل هو عدوان عليها لا يختار أهون الشرين لدفع أعظمهما، بل يلحق بالمؤجر وحده، الضرر البين الفاحش منافيًا بذلك المقاصد الشرعية التي ينظم وفي الأمر الحقوق في نطاقها، ويجاوز الحدود المنطقية لعلاقة تجارية كان ينبغي أن توازن فيها المصالح توازناً دقيقاً، لا أن يتحدر الميزان كلية في اتجاه منافع للمصالح المشروعة لأحد طرفيها، وهي حدود لا يجوز تخطيها بالنزول عن العين إلى الغير بعد انقضاء حاجة المتنازل إليها، ورغم غن مالكةا، ومقابل يختص به مستأجرها من دونه وأياً كان مقداره.

- ولا حاجة في القول بأن النص التشريعي المطعون عليه يوفر مزيداً من الرعاية للمحامين عند اعتزالهم المهنة ولورثتهم من بعدهم تقديراً لدور المحامين في الدفاع عن حقوق المواطنين. ذلك أن قيام المحامين على واجباتهم الأصلية ونهوضهم ببعثاتها، لا يصلح سندا لإهدار الحماية التي كفلها الدستور لحق الملكية في المادتين ٣٢، ٣٤ منه، وهما تكفلان دعم الملكية الخاصة ممثلة في رأس المال غير المستغل، وتقران صونها في إطار وظيفتها الاجتماعية، وباعتبار أن الحماية الدستورية لحق الملكية تمتد إلى عناصره المختلفة ويندرج تحتها استعمال المالك للشيء في كل ما أعد له واستغلاله استغلالاً مباشراً أو غير مباشر جنباً لفمازه.

**\* الموضوع الفرعي : عدم دستورية نص المادة ٨ من أمر رئيس الجمهورية ١٩٦٧ :**

الطعن رقم ٧ لسنة ٢ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٨٦ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٥

إن القرارات والأعمال التي تتخذها الجهة القائمة على تنفيذ شئون الرقابة - المنصوص عليها في المادة الأولى من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ - إنما هي قرارات وأعمال تصدر عن تلك الجهة

باعتبارها سلطة عامة بقصد إحداث مركز قانوني معين إبتغاء مصلحة عامة، فتكون لها صفة القرارات والأعمال الإدارية وتبسط عليها رقابة القضاء، ومن ثم فإن المادة الثامنة من هذا الأمر إذ تقتضى بعدم ترتيب أية مسئولية وعدم قبول أية دعوى على الحكومة أو موظفيها أو الرقيب العام بسبب أى إجراء يتخذ تنفيذاً لأعمال الرقابة المشار إليها - وهى أعمال وقرارات إدارية على ما سلف البيان - تكون قد إنطوت على مصادرة حق التقاضى وإخلالاً بمبدأ المساواة بين المواطنين فى هذا الحق مما يخالف المادتين ٤٠ و ٦٨ من الدستور.

#### \* الموضوع القرعى : لوائح الضرورة :

الطعن رقم ١٨ لسنة ١ مكتتب قنى ٢ صفحة رقم ٧٧ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٥

أن المادة ٥٣ من دستور سنة ١٩٥٨ كانت تنص على أن لرئيس الجمهورية أن يصدر أى تشريع أو قرار مما يدخل أصلاً فى اختصاص مجلس الأمة إذا دعت الضرورة إلى إتقائه فى غياب المجلس على أن يعرض عليه فور إنعقاده فإذا أعرض المجلس على ما أصدره رئيس الجمهورية بأغلبية ثلثى أعضائه سقط ماله من أثر من تاريخ الإعراض. ويستفاد من هذا النص أنه وإن أوجب عرض ما يصدره رئيس الجمهورية من تشريعات تطبيقاً له على مجلس الأمة فور إنعقاده، إلا أنه لم يفرض جواز لعدم عرضه وذلك خلافاً لمسلك المشرع فى سائر الدساتير الأخرى سواء السابقة على هذا الدستور أو اللاحقة له إذ نصت جميعاً على أن القرارات بقوانين التى يصدرها رئيس الجمهورية فى غيبة المجلس النيابى لدواعى الضرورة يزول ما لها من قوة القانون إذا لم تعرض على المجلس. وهذه المفايزة فى الحكم بين دستور سنة ١٩٥٨ والدساتير الأخرى تدل على أن المشرع فى هذا الدستور قصد ألا يرتب ذلك الأثر على مجرد عدم عرض القرارات بقوانين على مجلس الأمة بل أوجه فقط فى حالة إعراض المجلس عليها بالأغلبية الخاصة التى نص عليها.

الطعن رقم ١٥ لسنة ٨ مكتتب قنى ٥ صفحة رقم ٣٥ بتاريخ ١٩٩١/١٢/٧

- أن الدساتير المصرية المتعاقبة بدءاً بدستور سنة ١٩٢٣ وإنهاء بالدستور القائم، تفتح جميعها عن اعتناقها لنظرية الضرورة وتضمينها لأحكامها فى صلبها، تمكيناً للسلطة التنفيذية - فيما بين أدوار إنعقاد السلطة التشريعية أو حال غيبتها - من مواجهة أوضاع قاهرة أو ملحة تطرأ خلال هذه الفترة الزمنية وتلتجئها إلى الإسراع فى إتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير فى شأنها، ومن ثم يكون تدخلها بهذه التدابير، وتطبيقها لها مبرراً بحالة الضرورة، ومستنداً إلهياً وبالقدر الذى يكون متناسباً مع مطالباتها، وبوصفها تدابير من طبيعة إستثنائية وإذ كان الدستور قد حدد لكل سلطة عامة وظائفها الأصلية وما تباشره من أعمال أخرى لا تدخل فى نطاقها بل تعد إستثناء يرد على أصل إنحصار نشاطها فى المجال الذى ينفق مع

طبيعة وظائفها وكان دستور قد حصر هذه الأعمال الإستثنائية. وبين بصورة تفصيلية قواعد ممارستها، تعين على كل سلطة في ممارستها ما أن تلتزم حدودها الضيقة وأن تلاها إلى ضوابطها الدقيقة التي عينها الدستور. وإلا وقع عملها مخالف لأحكامه

- من القوانين هو ما تختص به السلطة التشريعية مباشرة وفقاً للدستور في إطار وظائفها الأصلية، وكان الأصل هي أن تتولى السلطة التشريعية بنفسها مباشرة هذه الوظيفة التي أسندها الدستور لها وأقامها عليها إلا أن الدساتير المصرية جميعها، ومن بينها دستور سنة ١٩٢٣، كان عليها أن توازن ما يقتضيه الفصل بين السلطين التشريعية والتنفيذية من تولى كل منها لوظائفها في المجال المحدد لها أصلاً، بضرورة المحافظة على كيان الدولة وأقرار النظام في ربوعها إزاء ما قد تواجهه - فيما بين أدوار انعقاد السلطة التشريعية أو حال غيابها - من مخاطر تلوح نذرها أو تشخص الأضرار التي تواكبها، يستوى في ذلك أن تكون هذه المخاطر من طبيعة مادية أو أن يكون قيامها مستنداً إلى ضرورة تدخل الدولة بتنظيم تشريعي يكون لازماً لمواجهة التزاماتها الدولية التي حل ميعاد إيفائها قبل انعقاد السلطة التشريعية، ولقد كان النهج الذي إنتمته هذه الدساتير على اختلافها - وعلى ضوء موجبات هذه الموازنة - هو تحويلها السلطة التنفيذية الإختصاص بإتخاذ التدابير العاجلة اللازمة لمواجهة أوضاع إستثنائية سواء بالنظر إلى طبيعتها أو مداها وتلك هي حالة الضرورة التي اعتبر الدستور قيامها من الشروط التي تطلبها لمزاولة هذا الإختصاص الإستثنائي، ذلك أن الإختصاص المخول للسلطة التنفيذية في هذا النطاق لا يعدو أن يكون استثناء من أصل قيام السلطة التشريعية على مهمتها الأصلية في المجال التشريعي. إذا كان ذلك، وكانت التدابير العاجلة التي تتخذها السلطة التنفيذية لمواجهة حالة الضرورة نابعة من متطلباتها، فإن انفكاكها عنها يوقعها في حومة المخالفة الدستورية، ذلك أن توافر حالة الضرورة - بضوابطها الموضوعية التي لا تستقل السلطة التنفيذية بتقديرها - هي علة إختصاصها بمواجهة الأوضاع الطارئة والضاغطة بثللك التدابير العاجلة، بل هي مناط مباشرتها لهذا الإختصاص، وإليها تمتد الرقابة الدستورية التي تباشرها هذه المحكمة للتحقق من قيامها في الحدود التي رسمها الدستور لها، ولضمان ألا تتحول هذه الرخصة التشريعية - وهي من طبيعة إستثنائية - إلى سلطة تشريعية كاملة ومطلقة لا قيد عليها ولا عاصم من هجومها أو إنجرافها .

- النعي على المرسوم بقانون المطعون عليه، إنه تضمن قيوداً على حكم المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات خلافاً للإتجاه الذي كان سائداً عند القراع البرلمان على نص المادة المذكورة، مردود، بأن قالة مخالفة مرسوم بقانون لاتجاه ساد المجلس التشريعي - ويفرض صحتها - لا تصلح سبباً للطعن على نص في قانون أو لائحة بعدم الدستورية، ذلك أن المناط في تقرير دستورية نص في قانون أو لائحة بعدم الدستورية، ذلك

أن المناط في تقرير دستورية نص تشريعي أو عدم دستورية، هو بإتفاقه أو مخالفته لأحكام الدستور المنوط بهذه المحكمة صونها وحمايتها.

#### \* الموضوع الفرعي : مبادئ الشريعة الإسلامية :

الطعن رقم ٢٠ لسنة ١ مكتب قني ٣ صفحة رقم ٢٠٩ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٤

إن مقتضى تعديل المادة الثانية من الدستور هو جعل مبادئ الشريعة الإسلامية قواعد قانونية موضوعية واجبة الإعمال بذاتها ومن فورها على ما سبق هذا التعديل من تشريعات بما يوجب نسخ ما يتعارض منها مع تلك المبادئ، فإن هذا القول مردود بما سبق أن عرضت له المحكمة عن حقيقة المقصود من ذلك التعديل، وهو أنه قيد إستحدثه الدستور على سلطة المشرع في شأن المصادر التي يستقى منها أحكامه التشريعية وأنه لا يمكن إعماله إلا بالنسبة للتشريعات اللاحقة على فرضه دون التشريعات السابقة، كما ينقض ذلك القول ما تضمنته الأعمال التحضيرية لمشروع التعديل على ما سلف إيضاحه من أن المنوط به أعمال القيد المشار إليه هو السلطة المختصة بالتشريع، بالإضافة إلى أن المشرع الدستوري لو أراد جعل مبادئ التشريع الإسلامية من بين القواعد المدرجة في الدستور على وجه التحديد أو قصد أن يجرى أعمال تلك المبادئ بواسطة المحاكم التي تتولى تطبيق التشريعات دون ما حاجة إلى إفراغها في نصوص تشريعية محددة مسلوفاة للإجراءات التي عينها الدستور، لما أعوزه النص على ذلك صراحة، هذا فضلاً عن أن مؤدى ما يقول به المدعى من الأعمال المباشرة لمبادئ الشريعة الإسلامية عن طريق تلك المحاكم لا يقف عند مجرد إهدار ما قد يتعارض مع هذه المبادئ من التشريعات السابقة المنظمة لمختلف النواحي المدنية والجنائية والإجتماعية والإقتصادية بل أن الأمر لابد وأن يقوّن بضرورة تقضي المحاكم للقواعد غير المقتنة التي يلزم تطبيقها في المنازعات المطروحة عليها بدلاً من النصوص المنسوخة مع ما قد يؤدي إليه ذلك من تناقض بين هذه القواعد ويجر إلى تهاثر الأحكام وزعزعة الإستقرار.

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤ مكتب قني ٣ صفحة رقم ٢٧٤ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢١

— إلزام المشرع باتخاذ مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع على ما سلف بيانه لا ينصرف سوى إلى التشريعات التي تصدر بعد التاريخ الذي فرض فيه الإلزام بحيث إذا إنطوى أى منها على ما يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية يكون قد وقع في حومة المخالفة الدستورية، أما التشريعات السابقة على ذلك التاريخ، فلا يتأتى إنفاذ حكم الإلزام المشار إليه بالنسبة لها لصدورها فعلاً من قبله أى في وقت لم يكن القيد المتضمن هذا الإلزام قائماً واجب الأعمال ومن ثم، فإن هذه التشريعات تكون بمنأى عن أعمال هذا القيد، وهو مناط الرقابة الدستورية. ويؤيد هذا النظر ما أورده اللجنة العامة في مجلس الشعب

بقريرها المقدم بجلسة ١٥-سبتمبر سنة ١٩٨١ والذي وافق عليه المجلس من أنه "كان دستور سنة ١٩٧١ أول دستور في تاريخنا الحديث ينص صراحة على أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع، ثم عدل الدستور عام ١٩٨٠ لتكون الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، وهذا يعنى عدم جواز إصدار أى تشريع فى المستقبل يخالف أحكام الشريعة الإسلامية، كما يعنى ضرورة إعادة النظر فى القوانين القائمة قبل العمل بدستور سنة ١٩٧١ وتعديلها بما يجعلها متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية". واستطرد تقرير اللجنة إلى أن "الانتقال من النظام القانونى القائم حالياً فى مصر والذي يرجع إلى أكثر من مائة سنة إلى النظام القانونى الإسلامى المتكامل يقتضى الإنهاء والتدقيق العملى، ومن هنا، فإن تقنين التشريعات الاقتصادية والاجتماعية التى لم تكن مألوفة، أو معروفة وكذلك ما جد فى عالمنا المعاصر وما يقتضيه الوجود فى المجتمع الدولى من حالات وعلاقات ومعاملات، كل ذلك يستأهل الروية ويتطلب جهوداً ومن لم فإن تغيير النظام القانونى جميعه يبنى أن يتاح لواقعهم والقائمين عليه الفترة الزمنية المناسبة حتى تجمع هذه القوانين متكاملة فى إطار القرآن والسنة وأحكام المجتهدين من الأئمة والعلماء....".

- إن إعمال المادة الثانية من الدستور - بعد تعديلها - على ما تقدم بيانه وإن كان مؤداه إلزام المشرع بإتخاذ مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى لما يضعه من تشريعات بعد التاريخ الذى فرض فيه هذا الإلزام بما يترتب عليه من إعباره عمالاً للدستور إذا لم يلتزم بذلك القيد. إلا أن قصر هذا الإلزام على تلك التشريعات لا يعنى إعفاء المشرع من تبعه الإبقاء على التشريعات السابقة - رغم ما قد يشوبها من تعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وإنما يلقى على عاتقه من الناحية السياسية مسؤولية المبادرة إلى تنقية نصوص هذه التشريعات من أية مخالفة للمبادئ سالفة الذكر، تحقيقاً للإساق بينها وبين التشريعات اللاحقة فى وجوب إتفاقها جميعاً مع هذه المبادئ وعدم الخروج عليها.

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ١٤٠ بتاريخ ١٩/٦/١٩٨٨

- إن إلزام الدستور المشرع بإتخاذ مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع بعد تعديل المادة الثانية من الدستور بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ لا ينصرف سوى إلى التشريعات التى تصدر بعد التاريخ الذى فرض فيه هذا الإلزام، بحيث إذا إنتطوى أى منها على ما يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية يكون قد وقع فى حومة المخالفة الدستورية، أما التشريعات السابقة على ذلك التاريخ، فلا يتأثر إنفاذ حكم الإلزام بالنسبة لها لصدورها فعلاً من قبل، أى فى وقت لم يكن القيد المتضمن هذا الإلزام قائماً واجب الإعمال.

- لما كانت المادة "٣٦" مكرراً "ز" من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى لم يلحقها أى تعديل بعد تاريخ تعديل المادة الثانية من الدستور فى ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠، فإن النعى عليها وحالتها هذه بمخالفة حكم هذه المادة، وأياً كان وجه الرأى فى تعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية، فى غير محله .

#### الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٤ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٢٤٨ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٧

إلزام المشرع بإتخاذ مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع - بعد تعديل المادة الثانية من الدستور بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ - لا ينصرف سوى إلى التشريعات التى تصدر بعد التاريخ الذى فرض فيه هذا الإلزام بحيث إذا إنطوى أى منها على ما يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية يكون قد وقع فى حومة المخالفة الدستورية، أما التشريعات السابقة على ذلك التاريخ فلا يتأتى إنفاذ حكم الإلزام المشار إليه بالنسبة لها لصدورها فعلاً من قبله، أى فى وقت لم يكن القيد المضمن هذا الإلزام قائماً واجب الأعمال، ومن ثم فإن هذه التشريعات تكون بنأتى عن هذا التقيد، وهذا هو منطوق الرقابة الدستورية. وكان مبنى الطعن هو مخالفة المادتين "٢٣٨"، "٢٤٤" من قانون العقوبات والمادة "٢٢٠" من قانون الإجراءات الجنائية للمادة الثانية من الدستور، وكان القيد المقرر بمقتضى المادة الثانية من الدستور بعد تعديلها بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ - والمتضمن إلزام المشرع بعدم مخالفة مبادئ الشريعة الإسلامية - لا يتأتى إعماله بالنسبة للتشريعات السابقة عليه، وكان نطاق الطعن قد تحدد بالمادتين "٢٣٨"، "٢٤٤" من قانون العقوبات بنصهما فى تاريخ الواقعة الجنائية سنة ١٩٧٨ وهو تاريخ سابق على تعديل المادة الثانية من الدستور وبالمادة "٢٢٠" من قانون الإجراءات الجنائية التى لم يجر تعديلها بعد هذا التعديل للدستور، ومن ثم فإن النعى على هذه المواد بمخالفتها حكم المادة الثانية من الدستور - وأياً كان وجه الرأى فى تعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية - يكون فى غير محله .

#### الطعن رقم ٢٣ لسنة ٩ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٣٣٥ بتاريخ ١٩٩١/٥/٤

إن النص فى المادة "١٥٢" من قانون الزراعة على حظر البناء على الأرض الزراعية إلا فى أحوال محددة وبوخص، لا ينتقص من الحماية الدستورية لحق الملكية ولا يجاوز نطاق الوظيفة الاجتماعية له، وإن مبادئ الشريعة الإسلامية - التى كفل الدستور رد النصوص التشريعية إليها لضمان توافقها معها - لا تعارض والتنظيم التشريعى محل الطعن المائل، بل إنها تظاھر، اعتباراً بأن لولى الأمر أن يتدخل لتنظيم الملكية إذا أساء الناس إستخدام أموالهم كى يوجه وجهه رشيدة تحقيقاً لمصلحة الجماعة وولاء بإحتياجاتها ودفعاً للضرر عنها وهى مصالح مشروعة يستهدفها النص المطعون عليه بما تضمنه من قيود على البناء فى الأرض

الزراعية التي لا ينبغي تقليص مساحتها أو إخراجها عن استخداماتها الأصلية التي يتعين التركيز عليها وعدم الحد منها، بحسبان أن الأرض الزراعية تمثل أحد الروافد الرئيسية للتنمية الشاملة .

الطعن رقم ٦٢ لسنة ١٣ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٣١ بتاريخ ١٩٩٢/٩/٥

- يتعين وفقاً لنص المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا أن يتضمن القرار الصادر بالإحالة أو صحيفة الدعوى المرفوعة إليها وفقاً لحكم المادة السابقة، بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة، وكان ما نفيه المشرع بنص المادة المشار إليها - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو أن يتضمن قرار الإحالة أو صحيفة الدعوى البيانات الجوهرية التي تكشف بذاتها عن ماهية المسألة الدستورية التي يعرض على هذه المحكمة أمر الفصل فيها وكذلك نطاقها، بما ينفي التجهيل بها، كما يحيط كل ذي شأن - ومن بينهم الحكومة التي يتعين إعلانها بقرار الإحالة أو بصحيفة الدعوى إعمالاً لنص المادة ٣٥ من قانون المحكمة - بجوانبها المختلفة، وليتاح لهم جميعاً - على ضوء تعريفهم بأبعاد المسألة الدستورية المطروحة عليها - إبداء ملاحظاتهم وردودهم وتعليقاتهم في المواعيد التي حددها المادة ٣٧ من القانون ذاته، بحيث تتولى هيئة المفوضين - بعد انقضاء هذه المواعيد - تحضير الموضوع المعروض عليها، وإعداد تقرير يشمل على زواياه المختلفة، محدداً بوجه خاص المسائل الدستورية والقانونية المتصلة بها، ورأى الهيئة في شأنها وفقاً لما تقتضيه المادة ٤٠ من ذلك القانون.

- ما توخته المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا - على النحو المتقدم - يعتبر متحققاً كلياً تضمن قرار الإحالة أو صحيفة الدعوى ما يعين على تحديد المسألة الدستورية، سواء كان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر. إذ ليس لازماً للوفاء بالأغراض التي استهدفها المادة ٣٠ المشار إليها أن يتضمن قرار الإحالة أو صحيفة الدعوى تحديداً مباشراً وصريحاً للنص التشريعي المطعون بعدم دستوريته، والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة، بل يكفي أن تكون المسألة الدستورية التي يراد الفصل فيها قابلة للمعين، وذلك بأن تكون الوقائع التي تضمنها قرار الإحالة أو صحيفة الدعوى - في ترابطها المنطقي - مفضية إليها جلية في دلالة الإلصاح عنها. متى كان ذلك، وكان الطعن بعدم دستورية أحكام القرار بقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها، يقوم في مبناه على مخالفة ما تضمنته أحكامه من عدم جواز أخذ العقارات المنصرف فيها بالشفعة لمبادئ الشريعة الإسلامية، وكانت المادة ٥٨ من القرار بقانون المشار إليه - الواردة ضمن الأحكام العامة التي انتظمها الباب الخامس منه والتي تسرى على كافة العقارات التي تملكها الدولة ملكية خاصة سواء كانت مبنية أم من الأراضي الزراعية أو البور أو الصحراوية - تنص في فقرتها الأولى على أن تؤول ملكية

العقارات التي يتم التصرف فيها وفقاً لأحكام هذا القانون إلى المتصرف إليهم عملة بما عليها من حقوق الإرتفاق، كما تنص فقرتها الثانية على أنه في جميع الأحوال لا يجوز أخذ العقارات المشار إليها بالشفعة فإن هذه الفقرة تكون هي النص التشريعي المطعون فيه، إذ هي التي قصد المدعون إهدارها بمقولة مخالفتها نص المادة الثانية من الدستور التي توجب رد النصوص التشريعية إلى مبادئ الشريعة الإسلامية أو استمداها منها لضمان توافيقها معها. ذلك أن الشفعة - وباعتبارها سبباً يكسب به الشفيع ملكية عقار أو حقا عينيا على عقار وبها يحمل الشفيع - في بيع العقار - محل المشفوع منه في العقار المشفوع فيه، تستمد أحكامها من الفقه الإسلامي باعتباره مصدراً لها.

- جرى قضاء المحكمة الدستورية العليا على أن المصلحة الشخصية المباشرة تعد شرطاً لقبول الدعوى الدستورية، ومناطها أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية، وذلك بأن يكون الحكم في المسألة الدستورية لازماً للفصل في الطلبات المرتبطة بها المطروحة على محكمة الموضوع. متى كان ذلك، وكانت المسألة الدستورية المرتبطة بالنزاع الموضوعي، والمؤثرة فيه، ليس لها من صلة بأحكام القرار بقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ في مجلتها، وإنما يتحدد إطارها ونطاقها بنص الفقرة الثانية من المادة ٥٨ منه التي لا تجبر الأخذ بالشفعة في العقارات المتصرف فيها وفقاً لأحكامه، وكان التصريح الصادر من محكمة الموضوع برفع الدعوى الدستورية منصرفاً إلى هذا النطاق وحده لا يتعداه، فإن الطعن على الأحكام الأخرى التي اشتمل عليها هذا القرار بقانون، لا يكون قد اتصل بالحكمة وفقاً للأوضاع المنصوص عليها في قانونها، وليس للمدعي كذلك من مصلحة في الطعن عليها.

- من المقرر وعلى ما جرى به قضاء المحكمة الدستورية العليا - أن ما تضمنته المادة الثانية من الدستور بعد تعديلها في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠، يدل على أن الدستور واعتباراً من تاريخ العمل بهذا التعديل - قد أتى بقيد على السلطة التشريعية مؤداه إلزامها فيما تقره من النصوص التشريعية بأن تكون غير مناقضة لمبادئ الشريعة الإسلامية بعد أن اعتبرها الدستور أصلاً يتعين أن ترد إليه هذه النصوص أو تستمد منه لضمان توافيقها مع مقتضاه، ودون ما إخلال بالضوابط الأخرى التي فرضها الدستور على السلطة التشريعية وقيداً بمراجعاتها والنزول عليها في ممارستها لإختصاصاتها الدستورية، وإذا كان من المقرر كذلك أن كل مصدر ترد إليه النصوص التشريعية أو يكون منبعها، يتعين بالضرورة أن يكون سابقاً في وجوده على هذه النصوص ذاتها، فإن مرجعية مبادئ الشريعة الإسلامية التي أقامها الدستور معياراً للقياس في مجال الشريعة الدستورية، تفترض لزوماً أن تكون النصوص التشريعية المدعى إخلالها بطلب المبادئ - وتوافيقها هذه المحكمة - صادرة بعد نوب قيد المادة الثانية من الدستور التي تقاس على مقتضاه، بما مؤداه أن الدستور قصد بإقراره هذا القيد أن يكون مداه من حيث الزمان منصرفاً إلى فئة من النصوص التشريعية دون سواها، هي



تلك المصادرة بعد نفاذ التعديل الذى أدخله الدستور على مادته الثانية بحيث إذا انطوى نص منها على حكم يناقض مبادئ الشريعة الإسلامية، فإنه يكون قد وقع فى حومة المخالفة الدستورية. وإذا كان هذا القيد هو مناط الرقابة التى تباشرها هذه المحكمة على دستورية القوانين واللوائح المدعى مخالفتها لمبادئ الشريعة الإسلامية، فإن النصوص التشريعية الصادرة قبل نفاذه تظل بمنأى عن الخضوع لأحكامه.

— متى كان مبنى الطعن المائل مخالفة للفقرة الثانية من المادة ٥٨ من القرار بقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ للمادة الثانية من الدستور خروجا — فيما قرره من عدم جواز أخذ المقارنات التى يتم التصرف فيها وفقاً لأحكامه بالشفعة — على مبادئ الشريعة الإسلامية التى تجعل من الأخذ بالشفعة فى بيع المقار أصلاً ثابتاً مقررأ متى توافرت شروط إعمال هذه الرخصة، وكان البين مما تقدم أن القيد المقرر يقتضى هذه المادة بعد تعديلها فى ٢٢ من مايو سنة ١٩٨٠ — والمنضمين إلزام المشرع بعدم مخالفة مبادئ الشريعة الإسلامية — لا يتأتى إعماله بالنسبة للتشريعات السابقة عليه ومنها نص المادة ٥٨ فقرة ثانية من القرار بقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه، وكان لم يلحق هذا النص أى تعديل بعد التاريخ المذكور، فإن النعى عليه — وحالته هذه — بمخالفته المادة الثانية من الدستور — وأما كان وجه الرأى فى مدى تعارضه معها — يكون غير سديد.

#### الطعن رقم ١٢ لسنة ١٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٤٠ بتاريخ ١٩٩٢/٩/٥

— من المقرر — وعلى ما جرى به قضاء المحكمة الدستورية العليا — أن ما تضمنته المادة الثانية من الدستور بعد تعديلها فى ٢٢ من مايو سنة ١٩٨٠، يدل على أن الدستور — واعتباراً من تاريخ العمل بهذه التعديل — قد أتى بقيد على السلطة التشريعية، مؤداه إلزامها فيما تقره من النصوص التشريعية بأن تكون غير مناقضة لمبادئ الشريعة الإسلامية بعد أن اعتبرها الدستور أصلاً يتعين أن ترد إليه هذه النصوص أو تستمد منه لضمان توافقها مع مقتضاه، ودون ما إخلال بالضوابط الأخرى التى فرضها الدستور على السلطة التشريعية وقيداً بمراعاتها والنزول عليها فى ممارستها لإختصاصاتها الدستورية. وإذا كان من المقرر كذلك أن كل مصدر ترد إليه النصوص التشريعية، أو يكون منبعها، يعين بالضرورة أن يكون سابقاً فى وجوده على هذه النصوص ذاتها، فإن مرجعية مبادئ الشريعة الإسلامية التى أقامها الدستور معياراً للقياس فى مجال الشريعة الدستورية، تفرض لزوماً أن تكون النصوص التشريعية المدعى إخلالها بمبادئ الشريعة الإسلامية — وتوافقها هذه المحكمة — صادرة بعد نشوء قيد المادة الثانية من الدستور الذى تقاس على مقتضاه، بما مؤداه أن الدستور قصد بإقراره هذا القيد أن يكون مداه من حيث الزمان منصرفاً إلى لثة من النصوص التشريعية دون سواها، هى تلك الصادرة بعد نفاذ التعديل الذى أدخله الدستور على مادته

الثانية، بحيث إذا إنطوى نص منها على حكم يناقض مبادئ الشريعة الإسلامية، فإنه يكون قد وقع في حومة المخالفة الدستورية. وإذا كان هذا القيد هو منطوق الرقابة التي تباشرها هذه المحكمة على دستورية القوانين واللوائح المدعى مخالفتها مبادئ الشريعة الإسلامية، فإن النصوص التشريعية الصادرة قبل نفاذه تظل معنية عن الخضوع لحكمه.

- لما كان القانون المدني، المتضمن نص المادة ٢٣٢ المطعون عليها قد صدر قبل نفاذ المادة الثانية من الدستور بعد تعديلها في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠، ولم يدخل المشرع ثمة تعديل بعد هذا ذلك التاريخ على المادة المطعون عليها، فإن قالة مخالفتها حكم المادة الثانية من الدستور - وأيا كان وجه الرأي في تعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية - يكون في غير محله.

#### الطعن رقم ٧ لسنة ٨ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ١٥/٥/١٩٩٣

إن ما نص عليه الدستور في مادته الثانية بعد تعديلها - وعلى ما جرى به قضاء المحكمة الدستورية العليا - من سريان حكمها على التشريعات الصادرة بعد العمل بها، ومن بينها أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ - مؤداه أنه لا يجوز لنص تشريعي أن يناقض الأحكام الشرعية القطعية في ثبوتها ودلائلها، فهذه الأحكام وحدها هي التي لا يجوز الإجتihad فيها، وهي تقتل من الشريعة الإسلامية مبادئها الكلية وأصولها الثابتة التي لا تحتمل تأويلاً أو تبديلاً. ومن غير المتصور بالتالي أن يتغير مفهومها تبعاً لتغير الزمان والمكان، إذ هي عصية على التعديل ولا يجوز الخروج عليها، وتقتصر ولاية المحكمة الدستورية العليا في شأنها على مراقبة التقيد بها وتغليبيها على كل قاعدة قانونية تعارضها، ذلك أن المادة الثانية من الدستور تقدم على هذه القواعد، أحكام الشريعة الإسلامية في أصولها ومبادئها الكلية، إذ هي إطارها العام وركائزها الثابتة التي تفرض متطلباتها دوماً بما يحول دون إقرار أية قاعدة قانونية على خلافها، وإلا اعتبر ذلك تشبيهاً وإهداراً لما علم من الدين بالضرورة. وعلى خلاف هذا، الأحكام الظنية سواء في ثبوتها أو دلائلها أو فيها معاً، ذلك أن دائرة الإجتihad تنحصر فيها ولا تمتد إلى سواها، وهي تتغير بتغير الزمان والمكان لضمان مرونتها وحيويتها، ولمواجهة التوازل على إختلافها، تنظيماً لشئون المباد بما يكفل مصالحهم المعيرة شرعاً. ولابد أن يكون هذا الإجتihad واقعاً في إطار الأصول الكلية للشريعة الإسلامية بما لا يجاوزها مقيماً الأحكام العملية بالإعتماد في إستنباطها على الأدلة الشرعية، متوخياً من خلالها تحقيق المقاصد العامة للشريعة بما تقوم عليه من صون الدين والنفس والعقل والعرض والمال. متى كان ما تقدم، وكانت الفقرة الأولى من المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية بعد

تعديلهما بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ - قد قررت في شأن الحضانة أحكاماً تدخل في نطاق المسائل الإجتهادية، فإن النقيض بمخالفتها المادة الثانية من الدستور لا يكون له محل .

#### \* الموضوع الفرعي : مبدأ إغتصاب السلطة :

الطعن رقم ١٧ لسنة ١١ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٣١١ بتاريخ ١٩٩١/٤/٦

لما كان المشرع قد خول وزير التموين إتخاذ كل أو بعض التدابير المنصوص عليها في كل من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠، وكان المشرع قد عهد إلى وزير التموين - في نطاق التدابير التي يتخذها لضمان تموين البلاد من المواد والسلع ولتحقيق العدالة في توزيعها مع الإلتزام بمداول الأسعار الخاصة بها - بسلطة تقرير عقوبات على مخالفة القرارات التي يتخذها في هذا الصدد تكون أقل من تلك المنصوص عليها في القانون، فإن ما تضمنه البند "ب" من المادة "١٠" من قرار محافظ السويس رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٥ من تقرير عقوبة على الشروع في نقل الأسماك داخل محافظة السويس وخارجها بغير تصريح من مديرية التموين، لا يعدو أن يكون إنتحالاً لإختصاص مقر لوزير التموين في شأن التدابير التي يتخذها على مقتضى ما تقدم، وتقريراً لعقوبة على مخالفة القيود التي فرضها هذا القرار في شأن نقل الأسماك من جهة إلى أخرى أو الشروع في ذلك، وهي عقوبة لا يملك تقريرها إلا وزير التموين وذلك عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة "٦٦" من الدستور التي تقضي بأنه "لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون". إذ كان ذلك كذلك، وكان وزير التموين - على مقتضى ما تقدم - هو الجهة التي عهد إليها المشرع بنصوص صريحة في إتخاذ التدابير المتعلقة بنقل أية مادة أو سلعة من جهة إلى أخرى وكذلك تنظيم تداولها وإستهلاكها وتقرير العقوبة الأقل على مخالفة التدابير التي يتخذها في نطاق إختصاصاته تلك، فإن تجريم البند "ب" من المادة "١٠" من قرار محافظ السويس رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٥ للواقعة محل الإتهام الجنائي يكون منطقياً على إغتصاب لسلطة عهد بها المشرع لوزير التموين في الحدود التي يبينها المادة "٦٦" من الدستور، ومن ثم يقع البند "ب" من المادة "١٠" المطعون عليه - في إطار هذا التجريم - في حوزة المخالفة الدستورية لتعارضه ونص المادة "٦٦" من الدستور آنفة البيان .

#### \* الموضوع الفرعي : مبدأ الديمقراطية النقابية :

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٣ مكتب فني ٢ صفحة رقم ١٢٧ بتاريخ ١٩٨٣/٦/١١

- إن المشرع الدستوري لم يقف عند حد ما كان مقرراً في الدساتير السابقة من كفالة حق تكوين النقابات وقعتها بالشخصية الاعتبارية " المادة ٥٥ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٤١ من دستور ١٩٦٤ " بل

جاء ذلك إلى تقرير مبدأ الديمقراطية النيابية فأوجب أن يقوم تكوين النقابات والائتلافات على أساس ديمقراطي.

- إن المشرع الدستوري إذ نص في المادة ٥٦ من الدستور على أن " إنشاء النقابات والائتلافات على أساس ديمقراطي حق يكفله القانون " إنما عني بهذا الأساس تأكيد مبدأ الحرية النيابية بمفهومها الديمقراطي الذي يقضي - من بين ما يقضي به - أن يكون لأعضاء النقابة حق في أن يخشوا بأنفسهم وفي حرية قيادتهم النيابية التي تعبر عن إرادتهم وتوابع الأمر الذي يستتبع عدم جواز إهدار هذا الحق بمظهره أو تعطيله. وقد أفصحت اللجنة المشتركة من لجنة القوى العاملة وهيئة مكتب اللجنة التشريعية بمجلس الشعب - عن هذا المفهوم لحكم المادة ٥٦ وذلك في التقرير المقدم منها عن مشروع القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون النقابات العمالية. و هو حكم مطلق يسرى على النقابات بوجه عام سواء كانت عمالية أو مهنية. ومن ثم تكون هذه المادة قد وضعت قيداً يضمن على المشرع العادي أن يلتزم به مؤداه ألا يتعارض ما يسنه من نصوص تشريعية في شأن النقابات مع مبدأ الحرية النيابية بمفهومها الديمقراطي .

#### **\* الموضوع الفرعي : مبدأ الشرعية وسيادة القانون :**

الطعن رقم ٤ لسنة ١٢ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٥٢٤ بتاريخ ١٠/٩/١٩٩٠

الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح تجد أساساً لها - كاصل عام - في مبدأ الشرعية وسيادة القانون الذي أرساه الدستور، غير أنه يرد على هذا الأصل ما استقر عليه الفقه والقضاء من إستبعاد "أعمال السيادة" من مجال الرقابة القضائية على أساس أن طبيعتها تأتي أن تكون محلاً لدعوى قضائية، وإذا كانت نظرية " أعمال السيادة " في أصلها الفرنسي قضائية المنشأ إلا أنها في مصر ذات أساس تشريعي يرجع إلى بداية التنظيم القضائي الحديث الذي أقرها بنصوص صريحة في صلب التشريعات المتعاقبة المنظمة للسلطة القضائية ومجلس الدولة على السواء. وإستبعاد " أعمال السيادة " من ولاية القضاء إنما يأتي تحقيقاً للإعتبارات السياسية التي تقتضي - بسبب طبيعة هذه الأعمال وإتصالها بنظام الدولة السياسي إتصلاً وثيقاً أو بسيادتها في الداخل والخارج - النأي بها عن نطاق الرقابة القضائية وذلك لدواعي الحفاظ على كيان الدولة في الداخل والودود عن سيادتها في الخارج ورعاية مصالحها العليا، ومن ثم تبدو الحكمة من إستبعاد هذه الأعمال من ولاية القضاء معتملة في إتصالها بسيادة الدولة في الداخل والخارج وفي أنها لا تقبل بطبيعتها - على ما سلف بيانه - أن تكون محلاً للتقاضى لما يحيط بها من إعتبارات سياسية تبرر تخويل السلطة التنفيذية سلطة تقديرية أوسع مدى وأبعد نطاقاً وتحقيقاً لصالح الوطن وسلامته دون تخويل القضاء

سلطة التعقيب على ما تتخذه من إجراءات في هذا الصدد، ولأن النظر فيها أو التعقيب عليها يقتضى توافر معلومات وعناصر وموازن تقدير مختلفة لا تتيح للقضاء، وذلك فضلاً عن عدم ملائمة طرح هذه المسائل علناً في ساحات القضاء .

#### \* الموضوع الفرعى : مبدأ العدالة الضريبية :

الطعن رقم ٢٣ لسنة ١٢ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١٣١ بتاريخ ١٩٩٣/١/٢

- قاله إنشاء الأغلبية الخاصة التى تطلبها الدستور فى المادة ١٨٧ منه لإقرار رعية الآثار التى رتبها المادة ٥٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية - وهو النص التشريعى المطعون فيه- لا تعدو أن يكون نعيماً متعلقاً بمطاعن شكلية صرفه، مقصوراً عليها. وإذا خُصّ قضاء هذه المحكمة الصادر ٦ بتاريخ ٦ من يونيه سنة ١٩٨٧ فى الدعوى رقم ٥١ لسنة ٦ قضائية "دستورية" إلى رفض هذا الوجه من النعى على أساس توافر الأغلبية الخاصة التى قيل بتخلفها بالنسبة إلى النص المطعون فيه، فإن هذا القضاء لا يظهر النص التشريعى المطعون عليه بما قد يكون عالقاً به من مسائل موضوعية، ولا يعتبر مانعاً كل ذى مصلحة من طرحها على هذه المحكمة وفقاً لقانونها.

- جرى قضاء المحكمة الدستورية العليا على أن المصلحة الشخصية المباشرة تعد شرطاً لقبول الدعوى الدستورية، ومناطها أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة فى الدعوى الموضوعية وذلك بأن يكون الحكم فى المسألة الدستورية لازماً للفصل فى الطلبات المرتبطة بها المطروحة على محكمة الموضوع. إذ كان ذلك، وكانت الفقرة الأولى من المادة ٥٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية هى ما جرى تطبيقه إبان فورة نفاذها على تصرف المدعين بالبيع فيما كانتا تملكانه من أرض داخل كردون المدينة - وهو ما لا خلاف عليه بين طرفى الدعوى - وتربت بمقتضاه آثار قانونية فى حقهما مثلة فى إخضاع أرباحهما المقدرة عن تصرفيهما لسعر الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية طبقاً للفقرة الأخيرة من البند ١ من المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية. إذ كان ذلك، وكانت الفقرة الأولى من النص المطعون عليه تقضى بسريان هذا البند بأثر رجعى على التصرفات التى تم شهورها إعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٤ دون الضريبة المفروضة على التصرفات العقارية التى سبق إستدائها منها وفق سعرها المحدد فى الفقرة الثالثة من هذا البند، وما نشأ عن ذلك من مديونيتها بالفرق الزائد بين الضريبتين، وحدا بهما إلى الطعن فى ربط الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وعناصرها عليهما أمام لجنة الطعن، ثم الطعن فى قرار هذه اللجنة بشأنها أمام محكمة الموضوع، فباقتصر نزاعهما الموضوعى بالملك على تلك الضريبة، وكان لا

مصلحة للمدعيين في الطعن على الفقرة الرابعة من المادة ٥٦ لإنتفاء الصلة بين سائر أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ - والتي تقر هذه الفقرة سريانها إعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٨ - وبين طلباتهما المطروحة في دعواهما الموضوعية. إذ كان ذلك، فإن المسألة الدستورية المرتبطة بنزاعهما الموضوعي والمؤثرة فيه، إنما يتحدد إطارها ونطاقها في نص الفقرة الأولى من المادة ٥٦، وذلك فيما قرره من فرض ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على الأرباح الناتجة عن التصرفات العقارية الواقعة على الأراضي داخل كردون المدينة، السابق شهرها بدءاً من أول يناير سنة ١٩٧٤، مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى فيما عدا هذا لشق منها.

- الضريبة في بواعثها هي مما يستقل المشرع بتقديره، إلا أن رجعية الضريبة ينال منها - ومن زاوية دستورية - أن تركز الدولة في تقريرها إلى مصلحة غير مشروعة، أو أن تتوخى - من خلال الأغراض التي تضمحل الضريبة على بلوغها - تحقيق مصلحة مشروعة، ولكن النصوص التشريعية التي تدخل بها المشرع لإشباعها لا تربطها بها صلة منطقية. ويتحقق ذلك بوجه خاص كلما كان معدل الضريبة وأحوال فرضها متناقضاً للأسس الموضوعية التي ينبغي أن تقوم عليها، إذ يعتبر تقريرها عندئذ مخالفاً للدستور ولو كان الغرض من فرضها زيادة موارد الدولة المقابلة لمصلحة مشروعة كذلك المتعلقة بمواجهة معونة البطالة. بما مؤده أنه كلما كان فرض الضريبة رجعية الأثر يقوم على رابطة منطقية بين الضريبة ومصلحة مشروعة تسعى إليها الدولة وترمي إلى بلوغها من وراء تقرير هذه الرجعية، فإن الرجعية تكون جائزة من الناحية الدستورية. ولازم ذلك أنه في مجال تقدير المصلحة المشروعة التي تقوم عليها الضريبة رجعية الأثر، يتعين أن يكون مفهوماً أن السلطة التي تملكها الإدارة المالية مناسبة تعديل أسس الضريبة القديمة وإعادة توزيع عبئها، لا يجوز إنكارها، وذلك كلما كان هذا التعديل يعيد - ولو بأثر رجعي - الموازين الدقيقة إلى ضريبة دل العمل - من خلال تطبيقها - على أنها غير عادلة.

- إنه في مجال تقييم المصلحة المشروعة التي يركز إليها قانون الضريبة الجديدة التي فرضها المشرع بمناسبة أعمال قانونية أبرمها المكلفون بها قبل صدوره، ليس كافياً لإنتفاء هذه المصلحة أن يكون تحقق الواقعة المنشئة لهذه الضريبة سابقاً على صدور قانونها. إلا لا يعدو سريان هذا القانون عليهما أن يكون هو الأثر الرجعي بعينه - وهو جائز طبقاً للدستور وفق ما سلف بيانه - وإنما يتعين لتقرير زوال المصلحة المشروعة بالنسبة إلى ضريبة تتناول بأثرها الرجعي تصرفات قانونية نافذة للملكية إكمال تكوينها ونفاذها قبل صدور قانون الضريبة الجديد، أن يكون المكلفون بأدائها قد إستحل عليهم بوجه عام - بالنظر إلى طبيعتها أو مبلغها - توقعها حين خرج المال من ذمتهم بصفة نهائية، وذلك بتقليل ملكيته إلى الغير وفقاً للقانون. إذ يناقض فرض الضريبة في هذه الأحوال مفهوم العدالة الاجتماعية الذي يقوم عليه النظام الضريبي على ما

تقضى به المادة ٣٨ من الدستور، باعتبار أن العدالة الاجتماعية يتألفها أن يعدل المشرع أسس ضريبة قائمة قدر الممولون تبعة تصرفاتهم القانونية المبرمة عند سريانها على ضوء أحكامها، وذلك كلما قام الدليل على أن الظروف المحيطة بالضريبة الجديدة التي قرر المشرع سريانها بأثر رجعي لتحكمهم في تصرفاتهم القانونية السابقة عليها، النافذة قبل تقريرها، والتي لا يمكن الرجوع فيها، كانت غير مألوفة في تقديرهم عند تعاملهم في إطار الضريبة القديمة، وما كان بوسعهم عقلا توقعها. وآية ذلك أنه لو كان بإمكان أحد من هؤلاء أن يكون على بينة منها، لأدخلها في اعتباره عند تصرفه في ماله، أو إختار إبقاء هذا المال في ذمته توكيلاً لأية مخاطر ضريبية لا يأمن عواقبها.

- إذ كان الأثر الرجعي الذي تضمنه النص التشريعي المطعون فيه - وعلى ما أورده تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الخطة والموازنة ومكتب اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب عنه - قد تقرر بعد أن قدر المشرع ملاحقة ما اعتبره ثراء مفاجئ حققه مولو الضريبة المفروضة بوجهه من خلال تصرفاتهم العقارية بعد العمل بسياسة الإنفتاح الإقتصادي بدءاً من أواخر سنة ١٩٧٣ وما صاحبها من زيادة في أثمان العقارات، ولم تكن أرباحهم وقتئذ خاضعة لأية ضريبة نوعية ولا للضريبة العامة على الإيراد بالتالي. إذ كان ذلك، وكان التقرير بجمعية الضريبة المشار إليها على ضوء هذا الإفراض، مؤداه قيام موجه في حق الممولين جميعاً على حد سواء، وأنهم توقعوا هذه الضريبة قبل أربع سنوات من فرضها وأدخلوها في حسابهم بمناسبة تصرفاتهم العقارية السابقة عليها، وهو إفراض لا دليل عليه، ولا تظاهره أية مصلحة إجتماعية، إذ تعوق الضريبة رجعية الأثر - على النحو الذي جرى به النص التشريعي المظنون فيه - تداول الأموال، وتخل بالثقة المشروعة في التعامل، ويجاوز مبلغها - محدداً على ضوء سعرها الجديد - الحدود المنطقية لتوقعاتهم في إطار الضريبة القديمة، وهو ما حدا بالمشرع إلى إلغاء الضريبة الجديدة بعد فترة وجيزة من فرضها، ومن ثم يكون النص التشريعي المطعون فيه مجافياً لمفهوم العدالة الاجتماعية التي يقوم عليها النظام الضريبي ومخالفًا بالتالي لنص المادة ٣٨ من الدستور.

#### \* الموضوع الفرعي : مبدأ الفصل بين السلطات :

الطعن رقم ١٣ لسنة ١٢ مكتب قني ٥ صفحة رقم ١٦٥ بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢

- الدستور هو القانون الأساسي الأعلى الذي يرسى القواعد والأصول التي يقوم عليها نظام الحكم ويقرر الحريات والحقوق العامة، ويرتب الضمانات الأساسية لحمايتها، ويحدد لكل من السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية وظائفها وصلاحياتها ويضع الحدود والقيود الضابطة لنشاطها بما يحول دون تدخل أي منها في أعمال السلطة الأخرى أو مزاحمتها في ممارسة اختصاصاتها التي ناطها الدستور بها.

- إن الدستور إذ إختص السلطة التشريعية بسن القوانين وفقاً لأحكام المادة ٨٦ منه، كما أختص السلطة القضائية بالفصل في المنازعات والخصومات على النحو المبين في الدستور - المادة ١٦٥ منه - فإن لازم ذلك أن اختصاص السلطة التشريعية بسن القوانين لا يخلوها التدخل في أعمال أسندتها الدستور إلى السلطة القضائية وقصرها عليها، وإلا كان هذا إفتتاتاً على عملها وإخلالاً بمبدأ الفصل بين السلطين التشريعية والقضائية.

#### الطعن رقم ٣٧ لسنة ٧ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٢٠٤ بتاريخ ١٩٩٢/٣/٧

ما تضمنه الطلب الإحتياطى من دعوة المحكمة الدستورية العليا لتعديل النصين المطعون عليهما على الوجه المبين بصحيفة الدعوى - إنما يخرج بالضرورة عن اختصاص هذه المحكمة والتي تستمد ولايتها من المادة ١٧٥ من الدستور، ذلك أن الرقابة القضائية التي تباشرها هذه المحكمة على دستورية القوانين واللوائح للتحقق من توافقها أو مخالفتها لأحكام الدستور، لا تخولها التدخل في مجال عمل السلطة التشريعية بتعديل قوانين أقرتها، وإلا كان ذلك التتأ على ولايتها الدستورية.

#### الطعن رقم ١٣ لسنة ١١ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٢٨٥ بتاريخ ١٩٩٢/٤/١٨

- إن الدستور قد حدد لكل سلطة عامة وظائفها الأصلية وما تباشره من أعمال أخرى لا تدخل في نطاقها بل تعد إستثناء يرد على أصل إحصار نشاطها في المجال الذى يتفق مع طبيعة وظائفها. إذ كان ذلك، وكان الدستور قد حصر هذه الأعمال الإستثنائية وبين بصورة تفصيلية قواعد ممارستها، ومن ثم تعين على كل سلطة في مباشرتها أن تلتزم حدودها الضيقة وأن تردّها إلى ضوابطها الدقيقة التي عينها الدستور، وإلا وقع عملها مخالفاً لأحكامه.

- إن من القوانين هو مما يخص به السلطة التشريعية تباشره وفقاً للدستور في إطار وظيفتها الأصلية، ولئن كان الأصل أن تتولى السلطة التشريعية بنفسها مباشرة هذه الوظيفة التي أسندتها الدستور لها، وأقامها عليها إلا أن الدساتير المصرية جميعها، كان عليها أن توازن ما يقتضيه الفصل بين السلطين التشريعية والتنفيذية من تولى كل منهما لوظائفها في المجال المحدد لها أصلاً، بضرورة إحتفاظها على كيان الدولة وإقرار النظام في ربوعها إزاء ما قد تواجهه - فيما بين أدوار إنعقاد السلطة التشريعية أو حال غيابها - من مخاطر تلوح نذرها أو تشخص الأضرار التي توكبها، يستوى في ذلك أن تكون هذه المخاطر من طبيعة مادية أو أن يكون قيامها مستنداً إلى ضرورة تدخل الدولة بتنظيم تشريعى يكون لازماً لمواجهة التزاماتها الدولية الحالية، ولقد كان النهج الذى التزمته هذه الدساتير على إختلافها - وعلى ضوء موجبات هذه الموازنة - هو تخويلها السلطة التنفيذية الاختصاص بإتخاذ التدابير العاجلة اللازمة لمواجهة أوضاع إستثنائية سواء



بالنظر إلى طبيعتها أو مداها. وتلك هي حالة الضرورة التي يعتبر الدستور قيامها من الشرائط التي تتطلبها لمزاولة هذا الاختصاص الاستثنائي، ذلك أن الاختصاص المخول للسلطة التنفيذية في هذا النطاق لا يعدو أن يكون استثناء من أصل قيام السلطة التشريعية على مهمتها الأصلية في المجال التشريعي. إذ كان ذلك وكانت التدابير العاجلة التي تتخذها السلطة التنفيذية لمواجهة حالة الضرورة نابعة من متطلباتها، فإن إنفاذها عنها يوقعها في حومة المخالفة الدستورية، ذلك أن توفر حالة الضرورة - بضوابطها الموضوعية التي لا تستقل السلطة التنفيذية بتقديرها - هي علة اختصاصها بمواجهة الأوضاع الطارئة والضاغطة بذلك التدابير العاجلة، بل هي مناهج مباشرتها لهذا الاختصاص، وإليها تمتد الرقابة الدستورية التي تباشرها المحكمة الدستورية العليا للتحقق من قيامها في الحدود التي رسمها الدستور، ولضمان ألا تتحول هذه الرخصة التشريعية - وهي من طبيعة استثنائية - إلى سلطة تشريعية كاملة ومطلقة لا قيد عليها، ولا عاصم من جوهرها ومحورها .

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٨ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٣٢٤ بتاريخ ١٦/٥/١٩٩٢

- إن الدساتير المصرية جميعاً، كان عليها أن توازن ما يقتضيه الفصل بين السلطين التشريعية والتنفيذية من تولى كل منها لوظائفها في المجال المحدد لها أصلاً، بضرورة الترخيص للسلطة التنفيذية - ممثلة في رئيس الجمهورية - في أن يمارس عند الضرورة وفي الأحوال الاستثنائية جانباً من الوظيفة التشريعية تمكيناً لها من تنظيم مسائل يعينها تكون أخطر على مواجهتها بتدابير تقتضيها المرونة تارة، والسرعة والسرية والحسم طوراً آخر. ولقد كان النهج الذي التزمته الدساتير المصرية على اختلافها - وعلى ضوء موجبات هذه الموازنة - هو تحويلها للسلطة التنفيذية - وبناء على تفويض من السلطة التشريعية في أحوال بذاتها تفرضها الضرورة وتغلبها الأوضاع الاستثنائية - رخصة تشريعية في حدود ضيقة لا تتخلى السلطة التشريعية بموجبه عن ولايتها في مجال سن القوانين، ولا ينفلت بها زمام هذا الاختصاص من يدها، إنما تنفذ ممارسة هذه الرخصة الاستثنائية بقيود وضوابط تكفل إحصارها في المجال المحدد لها، وما لا يخرجها عن الأغراض المقصودة منها باعتبار أن الاختصاص المخول للسلطة التنفيذية في نطاق التفويض الممنوح لها، لا يعدو أن يكون استثناء من أصل قيام السلطة التشريعية على مهمتها الأصلية في المجال التشريعي، بما مؤده أن القيود والضوابط التي أحاط الدستور بها مباشرة السلطة التنفيذية هذه الرخصة الاستثنائية غايةا أن تظل الولاية التشريعية - وكعبداً عام - في يد السلطة الأصلية التي أقامتها هيئة الناخبين لممارستها وأن يكون مرد الأمر دائماً إلى الشروط التي فرضها الدستور لجواز التفويض في بعض مظاهر هذه الولاية سواء تعلق الأمر بمناسبة التفويض، أو بمجمله، أو بجزئه، أو بالرقابة على كيفية تنفيذه. وتوافر هذه الشروط

مجتمعة هو مناط مباشرة السلطة التنفيذية لهذا الاختصاص الاستثنائي، وإليها تمتد الرقابة التي تباشرها هذه المحكمة على دستورية القوانين واللوائح للتحقق من قيامها في الحدود التي رسمها الدستور لها، ولضمان ألا تتحول هذه الرخصة التشريعية - وهي من طبيعة استثنائية - إلى سلطة تشريعية كاملة ومطلقة لا قيد عليها ولا عاصم من جوعها وإغراقها.

- ينص الدستور القائم في المادة ١٠٨ منه على أن لرئيس الجمهورية عند الضرورة وفي الأحوال الاستثنائية، وبناء على تفويض من مجلس الشعب بأغلبية ثلثي أعضائه، أن يصدر قرارات لها قوة القانون. ويجب أن يكون التفويض لمدة محدودة، وأن تبين فيه موضوعات هذه القرارات والأسس التي تقوم عليها. ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب في أول جلسة بعد انتهاء مدة التفويض، فإذا لم تعرض أو عرضت ولم يوافق عليها المجلس زال ما كان لها من قوة القانون. وبذلك يكون الدستور قد أجاز التفويض التشريعي، وعوله لرئيس الجمهورية في إطار ضابط عام، هو ألا يتطوى التفويض على نقل الولاية التشريعية بأكملها أو في جوانبها الأكثر أهمية من الهيئة النيابية إلى السلطة التنفيذية أو التنازل عنها بإذابة جهة أخرى في ممارستها. وفي إطار هذا الضابط العام حدد الدستور "مناسبة التفويض" فحصرها في قيام الضرورة والأوضاع الاستثنائية التي تدور معها علة إقراره، وحرص إمعاناً في الحيلة على أن تكون موافقة السلطة التشريعية على قانون التفويض بالأغلبية الخاصة التي تطلبها محلة في ثلثي أعضائها لضمان أن يظل التفويض في حدود ضيقة لا تفريط فيها، وأن يكون إقراره مرتبطاً بدواعيه الضاغطة مبرراً لها مستنداً إليها، وعهد إلى السلطة التشريعية بأن تعين بنفسها "محل التفويض" في قانونه وذلك من خلال تحديدها القاطع للمسائل التي يتناولها وأسس تنظيمها، لتتقيد السلطة التنفيذية بنطاق التفويض ولا تتجاوز به إلى غير المسائل التي يشملها في موضوعه، وجعل التفويض "موقوتاً بجماد معلوم"، محدداً سلفاً أو قابلاً للتعين كي يمثل هذا المبدأ حداً زمنياً لا يجوز أن تتخطاه السلطة التنفيذية في ممارستها لإختصاصها الاستثنائي، وإلا انطوى عملها على التفحام للولاية التشريعية التي إختص الدستور بها الهيئة النيابية الأصلية وهو ما عززه الدستور حين أقام من السلطة التشريعية - التي جعل الدستور زمام إقرار القوانين وتعديلها وإلغائها بيدها - رقيباً على "مجاوزة السلطة التنفيذية لحدود التفويض أو التزامها بإبعاده". وذلك بما أوجبه المادة ١٠٨ من الدستور من أن تعرض على السلطة التشريعية التدابير التي اتخذها رئيس الجمهورية عملاً لقانون التفويض وذلك في أول جلسة تدعى إليها بعد انتهاء مدته، فإذا لم تعرض على السلطة التشريعية أو عرضت ولم تقرها، زال ما كان لها من قوة القانون. وكل ذلك ضمناً لممارسة هذا الاختصاص الاستثنائي في حدود القيود التي عينها الدستور حصراً لنطاقه، وضبطاً لقواعده.

إن الدستور إذ كفل - بنص المادة "١٦٥" منه - للسلطة القضائية إستقلالها في مواجهة السلطين التشريعية والتفيذية، وجعل هذا الإستقلال عاصماً من التدخل في أعمالها أو التأثير في مجرياتها، باعتبار أن شئون العدالة هي ما تستقل به السلطة القضائية، وأن عرقلتها أو إعاقها على أى وجه، عدوان على ولايتها الدستورية ومن ثم تظل لأحكامها ولو لم تكن نهائية حجتها، وهي حجة لا يستطيع المشرع أن يسقطها .

- لم يقف النص التشريعي المطعون فيه، في مجال تقيده لحق الطعن في إنتخاب النقيب عند حد إيجابه أن يكون الطعن مقدماً من عدد لا يقل عن مائة عضو من أعضاء النقابة ممن حضروا جمعيتها العمومية، وإنما جاوز ذلك إلى فرض شرط آخر يعين بمقتضاه أن تكون توقيعاتهم على تقرير الطعن مصدقاً عليها من الجهة المختصة، كاشفاً بذلك عن أن غايته من إيراد هذين القيدتين هي إرهاب حق اللجوء إلى القضاء في هذا النطاق بما قد يصد عن ممارسته. وليس ذلك تنظيماً لحق التقاضي، بل هو تعطيل لدوره، وحد من فعاليته، وتدخل من المشرع في المهام التي تقوم عليها السلطة القضائية ممثلة في محاكمها المختلفة التي تتولى الفصل في الخصومات المروجة عليها، وتحقق في إطار وظيفتها من صفات المتنازعين أمامها إذا بدا لها ما يبررها .

- إيراد النص المطعون فيه للشروطين سالفى البيان، مؤداه أن المشرع قد مايز - في مجال ممارسة حق الطعن القضائي - بين المواطنين المتكافئة مراكرهم القانونية، دون أن يستند في هذا التمييز إلى أسس موضوعية، ويكون بذلك قد أخل بالمادتين ٤٠، ٦٨ من الدستور .

- ما يتعاه المدعى من أن النص التشريعي المطعون فيه قد أعاق حق التقاضي، وذلك بما قرره من أن يكون الطعن في إنتخاب النقيب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إنعقاد الجمعية العمومية والإا كان الطعن غير مقبول - مردود بأن الأصل في سلطة المشرع في موضوع تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية، ما لم يقيدها الدستور بضوابط معينة تكون حداً لها يحول دون إطلاقها. وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه ليس ثمة تناقض بين حق التقاضي كحق دستوري أصيل، وبين تنظيمه تشريعياً بشرط ألا يتعد المشرع هذا التنظيم وسيلة إلى حظر هذا الحق أو إهداره. إذ كان ذلك، وكان النص المطعون فيه - ليما قرره من معاد يسقط بفواته الحق في الطعن في إنتخاب النقيب - لا ينال من ولاية القضاء، ولا يمسز محكمة القضاء الإدارى عن نظر منازعة معينة مما تختص به، وكان هذا المعاد لا يعدو أن يكون حداً زمنياً لإجراء عمل معين، فإن

التقيده - وباعتباره شكلاً جوهرياً في التقاضى تغيا به المشرع تنظيم الحق في الطعن بما لا مخالفة فيه للدستور - يكون محققاً لمصلحة عامة هدفها تنظيم التداعي في المسائل التي تناولها النص المطعون فيه خلال الموعد الذي حدده. ولا يعتبر منطوياً بالتالى على مصادرة للحق في الدعوى، بل يظل هذا الحق قائماً متاحاً ما بقى ميعاد رفعها مفتوحاً .

#### \* الموضوع الفرعي : مبدأ تكافؤ الفرص :

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٩ مكتب قنى ٤ صالحة رقم ٣٣٥ بتاريخ ١٩٩١/٥/٤

- النص في المادة "٩٥٢" من قانون الزراعة على تنظيم البناء على الأرض الزراعية، إذ قام على قواعد عامة مجردة لا تتضمن تمييزاً بين المخاطبين بأحكامها، وأن القيود التي فرضها هذا التنظيم - فضلاً عن قيامها على سند من الوظيفة الاجتماعية للملكية - تسرى في مواجهة أصحاب الأرض الزراعية دون تمييز باعتبارهم جميعاً في مراكز قانونية متماثلة بالنسبة للإلتزام بتلك القيود والخضوع لأحكامها، ومن ثم فإن الإدعاء بإخلال النص المطعون عليه بالفرص المتكافئة يكون قائماً على غير أساس .

- نعى المدعى على نص المادة "٩٥٢" من قانون الزراعة إخلاله بالمادة التاسعة من الدستور التي تتطلب الحفاظ على الطابع الأصيل للأسرة المصرية وما يتمثل فيه من قيم وتقاليد، قولاً منه بأن مواجهة ضرورات الحياة مع التزايد المستمر في عدد السكان، كانا يقتضيان من المشرع عدم فرض القيود على البناء في الأرض الزراعية، تلك القيود التي كان يغنى عنها التوسع في إستصلاح الأراضي الصحراوية وزيادة الإنتاج بالطرق العلمية الحديثة، مردود بأن الأصل في سلطة المشرع في تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية ما لم يقبدها الدستور بضوابط معينة، وجوهر هذه السلطة التقديرية يتمثل في المفاضلة التي يجريها المشرع بين البدائل المختلفة لإختيار ما يقدر أنه أنسبها لمصلحة الجماعة وأكثرها ملاءمة لولاء بمطالباتها في خصوص الموضوع الذي يتناوله بالتنظيم، ومن ثم فإن ما ينهه المدعى في هذا الصدد إنما ينحل إلى موازنة بين البدائل المختلفة وتعييناً من جانبه على ما إرتأه المشرع منها ملبياً لصالح الجماعة في إطار تنظيمه لحق الملكية بما لا مخالفة فيه للحماية الدستورية المقررة له، الأمر الذي يجعل منعى المدعى في هذا الشأن فاسد الأساس حرياً بالإلتفات عنه .

الطعن رقم ٣٨ لسنة ١٠ مكتب قنى ٤ صالحة رقم ٣٥١ بتاريخ ١٩٩١/٥/٤

لما كانت المعاملة التي كفلها المشرع في المادة "٤٤" من قانون الخدمة العسكرية والوطنية للمؤهلين، قصد بها ألا يضار المجند المؤهل بتجنيدته إذا كان زميله في التخرج قد سبقه إلى التعيين بالجهاز الإدارى بالدولة ووحدات الإدارة المحلية وغيرها مما نصت عليه المادة المشار إليها، وهذا اعتبار لا يتحقق بالنسبة إلى المجند

غير المؤهل الذى لا يرتبط بزمالة التخرج، ومن ثم يكون غير المؤهل فى مركز قانونى يختلف عن المهندس المؤهل على ما انتهت إليه المحكمة فى قرار التفسير الذى أصدرته بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٨٨ فى الطلب رقم ٢ لسنة ٨ قضائية " تفسير " والذى جاء فيه " إن قالة إنطباق أحكام المادة "٤٤" من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ على المهندسين جميعهم مؤهلين وغير مؤهلين يجعل الآخرين فى مركز قانونى أفضل من المهندسين المؤهلين باعتبار أن الفئة الثانية وحدها ستقيد بقيد زميل التخرج بالنسبة إلى مدة التجنيد التى يدخل حسابها فى الأقدمية أو الخبرة فى حين تتحرر الفئة الأولى من هذا القيد وتدخل بالتالى مدة التجنيد كاملة فى الأقدمية أو الخبرة بالنسبة لها، وهى نتيجة لا يتصور أن يكون الشارع قد أرادها أو قصد إلى تحقيقها "، ومن ثم فإن النص المطعون فيه لا يكون قد إنتطوى على مخالفة لأحكام المادة "٤٠" من الدستور. لما كان ذلك، وكان التماثل فى المراكز القانونية مفروضاً هو الآخر فى مبدأ تكافؤ الفرص كأحد شروط تطبيقه، وإذ إنتفى هذا التماثل حسبما سبق بيانه فإن قالة الإخلال بالمادة الثامنة من الدستور تكون كذلك على غير أساس .

#### الطعن رقم ١٠٢ لسنة ١٢ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٣٤٣ بتاريخ ١٩/٦/١٩٩٣

إن ما ينهاده المدعون من إخلال النص التشريعى المطعون فيه بمبدأ تكافؤ الفرص الذى تكفله الدولة للمواطنين كافة وفقاً لنص المادة ٨ من الدستور، مردود بأن مضمون هذا المبدأ يتصل بالفرص التى تتعهد الدولة بتقديمها، وأن إعماله يقع عند التزامهم عليها، وإن الحماية الدستورية لتلك الفرص غايتها تقرير أولوية - فى مجال الإنفاذ بها - لبعض المتزاحمين على بعض، وهى أولوية تتحدد وفقاً لأسس موضوعية يقتضيها الصالح العام. إذ كان ذلك، فإن إعمال مبدأ تكافؤ الفرص - فى نطاق تطبيق النص المطعون عليه - يكون متفياً، إذ لا صلة له بفرص قائمة بجرى التزامهم عليها.

#### الطعن رقم ٤ لسنة ١٤ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٣٥٩ بتاريخ ١٩/٦/١٩٩٣

ما ينهاده المدعون من إخلال النص التشريعى المطعون فيه بمبدأ تكافؤ الفرص المنصوص عليه فى المادة ٨ من الدستور، مردود بأن مضمون هذا المبدأ إنما يتصل بالفرص التى تتعهد الدولة بتقديمها، وإن إعماله يقع عند التزامهم عليها، وإن الحماية الدستورية لتلك الفرص غايتها تقرير أولوية - فى مجال الإنفاذ بها - لبعض المتزاحمين على بعض، وهى أولوية تتحدد وفقاً لأسس موضوعية يقتضيها الصالح العام. ومن ثم يكون مجال إعمال مبدأ تكافؤ الفرص فى نطاق تطبيق النص التشريعى المطعون عليه متفياً، إذ لا صلة له بفرص قائمة بجرى التزامهم عليها، بما لا مخالفة - من هذه الناحية - لأحكام الدستور.

## \* الموضوع الفرعى : مبدأ سيادة الدستور :

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٩ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٢٥٦ بتاريخ ١٩/٥/١٩٩٠

إن خضوع الدولة بجميع سلطاتها لمبدأ سيادة الدستور أصل مقرر وحكم لازم لكل نظام ديمقراطى سليم، ومن ثم يكون لزماً على كل سلطة عامة أيا كان شأنها وأيا كانت وظيفتها وطبيعة الاختصاصات المسندة إليها، النزول عند قواعد الدستور ومبادئه والزام حدوده وقيوده، فإن هى خالفها أو تجاوزتها شاب عملها عيب مخالفة الدستور، وخضع - متى إنضبت المخالفة على قانون أو لائحة - للرقابة القضائية التى عهد بها الدستور إلى المحكمة الدستورية العليا بوصفها الهيئة القضائية العليا التى إختصها دون غيرها بالفصل فى دستورية القوانين واللوائح بغية الحفاظ على أحكام الدستور وصونها وحمايتها من الخروج عليها .

## \* الموضوع الفرعى : مبدأ سيادة الشعب :

الطعن رقم ١٩ لسنة ٨ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٢٦٢ بتاريخ ١٨/٤/١٩٩٢

النص على نص الفقرة الأولى من المادة ٢١٠ إجراءات جنائية بأن إستيعاده الجرائم التى تقع من الموظفين والمستخدمين العامين أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها من نطاق أوامر النيابة العامة بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية الجائز للمدعى بالحقوق المدنية الطعن فيها يناقض المادة ٣ من الدستور التى تعقد السيادة للشعب وحده، والمادة ٦٤ منه التى تجعل من سيادة القانون أساس الحكم فى الدولة، والمادة ٦٥ منه التى تحتم خضوع الدولة للقانون - مردود بأن الأصل فى النصوص الدستورية بأنها تؤخذ بإعتبارها متكاملة وأن المعانى التى تتولد عنها يعين أن تكون مرابطة فيما بينها بما يرد عنها التناقض أو التضافر، وكان الدستور بعد أن نص فى المادة ٣ منه على أن السيادة للشعب وحده، حتم أن تكون ممارستها وحمايتها على الوجه المبين فى الدستور، بما مؤده أن أحكامه هى التى تحدد قواعد مباشرتها وتبين تخومها، وكان الدستور قد خول المحكوم له - وبوصفه مدعياً بالحقوق المدنية - الحق فى الإدعاء المباشر فى حالة بذاتها هى جريمة الإمتناع عن تنفيذ الأحكام القضائية أو تعطيل تنفيذها المنصوص عليها فى المادة ٧٢ منه، وفوض المشرع فيما عداها - وعلى ما تنص عليه المادة ٧٠ - فى تحديد الأحوال التى تقام فيها الدعوى الجنائية عن غير طريق الجهة القضائية، ويندرج تحتها الحق فى الإدعاء المباشر، وكان المشرع فى إطار هذا التفويض والزاماً بأبعاده، قد إستبعد من نطاق الإدعاء المباشر أى جنائية أو جنحة يكون الإتهام يارتكابها أثناء تأدية الوظيفة العامة أو بسببها موجهاً إلى أحد الموظفين أو المستخدمين العامين وذلك لضمان الأداء الأفضل للموظفة العامة، على ما تقدم، وكان النص التشريعى المطعون عليه متعلقاً بمجرائم الوظيفة العامة واقعاً فى إطارها

مستلهما الإعتبارات عنها التي قرر المشرع من أجلها إستبعاد الإدعاء المباشر في مجال الجرائم الوظيفية ودون ما إهدار للحق في إحالتها إلى القضاء المختص بنظرها عن طريق النائب العام أو اخصامى العام أو رئيس النيابة العامة إذا ما كانت الأدلة على وقوع الجريمة وعلى نسبتها إلى المتهم كافية، وكان حظر الطعن الذى تضمنته النص التشريعى المطعون عليه متعلقا بقرار بالآ وجه لإقامة الدعوى الجنائية صدر عن النيابة العامة على ضوء تحقيقاتها، وكان هذا القرار قضائيا بمعنى الكلمة، فإن حظر الطعن فيه يدخل فى نطاق السلطة التقديرية التى يملكها المشرع فى مجال تنظيم الحقوق، بما لا يخالفه فيه لأحكام المواد ٣، ٦٤، ٦٥ من الدستور .

#### **\* الموضوع الفرعى : مبدأ عدم ازدواج العقوبة :**

الطعن رقم ٣ لسنة ١٠ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ١٠٣ بتاريخ ١٩٩٣/١/٢

مبدأ عدم جواز معاقبة الشخص مرتين عن فعل واحد، من المبادئ التى رددتها النظم القانونية على اختلافها، ويعتبر جزءاً من الحقوق الأساسية التى تضمنها الإنفاقيات الدولية لكل إنسان، ويحل إهداره بالحرية الشخصية التى يعبر صونها من العدوان ضماناً جوهرية لآدمية الفرد وحقه فى الحياة، ذلك أن الجريمة الواحدة لا تزر وزرين. ويستفاء من إرتكابها للعقوبة المقدرة لها - وهى عقوبة لا يفرضها المشرع جزافاً، وإنما يفرض لكل جريمة العقوبة التى يرتبها مناسبة لها - فإن الحق فى القصاص يكون قد بلغ غايته الأمر فيه. وقد جرى قضاء المحكمة الدستورية العليا على أن خضوع الدولة للقانون محدد على ضوء مفهوم ديمقراطى، مؤداه ألا تحل تشريعاتها بالحقوق التى يعتبر التسليم بها فى الدول الديمقراطية مفروضاً أولياً لقيام الدولة القانونية، وضمانة أساسية لصون حقوق الإنسان وكرامته وشخصيته المتكاملة، ويندرج تحتها طائفة من الحقوق تعتبر وثيقة الصلة بالحرية الشخصية التى كلفها الدستور فى مادته الحادية والأربعين واعتبرها من الحقوق الطبيعية التى لا تمس، ومن بينها ألا تكون العقوبة الجنائية التى توقعها الدولة بتشريعاتها مهينة فى ذاتها أو ممتعة فى قسوتها، أو منطوية على تقييد الحرية الشخصية بغير انتهاز الوسائل القانونية السليمة، أو متضمنة معاقبة الشخص أكثر من مرة عن فعل واحد.

#### **\* الموضوع الفرعى : مبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على نص :**

الطعن رقم ١٥ لسنة ١ مكتب فنى ١ صفحة رقم ١٨٨ بتاريخ ١٩٨١/٥/٩

تنص المادة ٦٦ من الدستور الحالى فى فقرتها الثانية على أنه "لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون" وهى قاعدة دستورية وردت بذات العبارة فى جميع الدساتير المتعاقبة منذ دستور سنة ١٩٢٣ الذى نص عليها فى المادة السادسة منه. وبين من الأعمال التحضيرية لدستور سنة ١٩٢٣ أن صياغة هذه المادة فى

المشروع الذى أعدته اللجنة المكلفة بوضعه كانت تقضى بأنه "لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون" فعدلتها اللجنة الإستشارية التشريعية التى نقحت المشروع إلى "لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون" وذلك - وعلى ما جاء بتقريرها - "لأنه لا يصح وضع مبدأ يقرر أن لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون لأن العمل جرى فى التشريع على أن يتضمن القانون نفسه تفويضاً إلى السلطة المكلفة بين لوائح التنفيذ فى تحديد الجرائم وتقرير العقوبات، فالأصوب إذن أن يقال لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون....". ولما كان من المقرر أن المشروع إذا أورد مصطلحاً معيناً فى نص ما لمعنى معين، وجب صرفه إلى هذا المعنى فى كل نص آخر يردد ذات المصطلح، وكان الدستور الحالى قد ردد فى المادة ٦٦ منه عبارة "بناء على قانون" - الواردة فى المادة السادسة من دستور سنة ١٩٢٣ - والتى أوضحت أعماله التحضيرية عن المدلول المقصود بها - فى حين أنه يستعمل عبارة مغايرة فى نصوص أخرى إضطر فيها أن يتم تحديد أو تنظيم مسائل معينة "بقانون" مثل التأميم فى المادة ٣٥ وإنشاء الضرائب وتعديلها فى المادة ١١٩، فإن مؤدى ذلك أن المادة ٦٦ من الدستور تجيز أن يعهد القانون إلى السلطة التنفيذية بإصدار قرارات لائحة تحدد بها بعض جوانب التجريم أو العقاب، وذلك لإعتبارات تقدرها سلطة التشريع وفى الحدود والشروط التى يعينها القانون الصادر منها.

#### **\* الموضوع الفرعى : معيار القانون المكمل للدستور :**

الطعن رقم ٧ لسنة ٨ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ١٥/٥/١٩٩٣

- عبارة "القوانين المكملة للدستور" وإن كانت جديدة كل الجدة، فريدة فى بابها، ولا تعرفها الدساتير المقارنة، إلا أنها تحمل فى أعطالها ضوابط تحديد معناها، ذلك أن الدستور من ناحية قد ينص فى مادة أو أكثر من موادها على أن موضوعاً معيناً، يتعين تنظيمه بقانون، أو وفقاً للقانون، أو فى الحدود التى يبينها القانون. بيد أن صدور قانون فى هذا النطاق لا يدل بالضرورة - ومن ناحية أخرى - على أن أحكامه مكملة للدستور، ذلك أن الموضوع الذى أحال الدستور فى تنظيمه إلى القانون، قد لا تكون له طبيعة القواعد الدستورية، وليس له من صلة بها، بل يعتبر غريباً عنها وخارجاً بطبيعته عن إطارها. ومن ثم لا يكفي لإعتبار تنظيم قانونى معين مكماً للدستور أن يصدر إعمالاً لنص فى الدستور، بل يتعين - فوق هذا - أن تكون أحكامه مرتبطة بقاعدة كلية مما تتضمنها الوثائق الدستورية عادة كذلك المتعلقة بصون إستقلال السلطة القضائية بما يكفل مباشرتها لشئون العدالة دون تدخل من أية جهة. فالقاعدة المتقدمة - وما يجرى على منوالها - مما تحصر الدساتير المختلفة على إدراجها فى صلبها، بإعتبار أن خلوها منها يجردها من كل قيمة. فإذا إتصل بها تنظيم تشريعى قرر الدستور صدوره بقانون، أو وفقاً للقانون، أو فى



الحدود التي بينها القانون، دل ذلك على أن هذا التنظيم مكمل للدستور. ولا كذلك النصوص التشريعية التي لا تربطها صلة عضوية بتلك القواعد الكلية، كالقانون الذي يصدر أعمالاً لنص المادة ١٤ من الدستور محدداً أحوال فصل العاملين بغير الطريق التأديبي، والقانون الصادر في شأن العفو الشامل على ما تقضي به المادة ١٤٩ من الدستور، أو في شأن تنظيم التبعة العامة وفقاً لنص المادة ١٨٩ منه. فالتنظيم التشريعي الصادر في الحدود المتقدمة، ليس مرتبطاً بأية قاعدة من القواعد الدستورية بمعنى الكلمة، بل يفترق هذا التنظيم إلى العنصر الموضوعي الذي يدخل القانون الصادر به في عداد القوانين المكملة للدستور. ولازم ذلك أن شرطين يتعين إجماعهما معاً لإعتبار مشروع قانون معين مكملًا للدستور: "أولهما" أن يكون الدستور ابتداءً قد نص صراحة في مسألة عنها على أن يكون تنظيمًا بقانون، أو وفقاً لقانون، أو في الحدود التي بينها القانون، أو طبقاً للأوضاع التي يقررها، فإن هو فعل، دل ذلك على أن هذا التنظيم بلغ في تقديره درجة من الأهمية والقل لا يجوز معها أن يعهد به إلى أداة أدنى. "ثانيهما" أن يكون هذا التنظيم متصلاً بقاعدة كلية مما جرت الوثائق الدستورية على إحوائها وإدراجها تحت نصوصها وتلك هي القواعد الدستورية بطبيعتها التي لا تخلو منها في الأعم أمة وثيقة دستورية، والتي يتعين كسب يكون التنظيم التشريعي مكملًا لها أن يكون محدداً لضمونها مفصلاً لحكمها مبيناً لحدودها، بما مؤداه أن الشرط الأول وإن كان لازماً كأمر مبدئي يجب التحقق من توافره قبل الفصل في أي نزاع حول ما إذا كان مشروع القانون المعروض يعد أو لا يعد مكملًا للدستور، إلا أنه ليس شرطاً كافياً، بل يتعين لإعتبار المشروع كذلك، أن يقوم الشرطان معاً متضافرين إسهاماً لكل مشروع قانون لا تربطه أية صلة بالقواعد الدستورية الأصلية، بل يكون غريباً عنها مقحماً عليها. ودلالة إجماع هذين الشرطين أن معيار تحديد القوانين المكملة للدستور، والتي يتعين أن يؤخذ فيها رأى مجلس الشورى قبل تقديمها إلى السلطة التشريعية، لا يجوز أن يكون شكلياً صرفاً، ولا موضوعياً بحتاً، بل قوامه مزاجية بين ملامح شكلية، وما ينبغي أن يتصل بها من العناصر الموضوعية، على النحو المتقدم بيانه.

— إذ كان قانون الأحوال الشخصية المطعون عليه، لا يتناول موضوعاً نص الدستور على أن يكون تنظيمه بقانون، فإنه أيضاً كان وجه الرأى في شأن اتصال النصوص التشريعية التي تضمنها قانون الأحوال الشخصية بقاعدة دستورية بطبيعتها أو إنفاكها عنها، فإن مراعاة الشكلية المنصوص عليها في المادة ١٩٥ من الدستور لا يكون واجباً من زاوية دستورية.

## \* الموضوع الفرعي : معيار حق النقد المباح :

الطعن رقم ٣٧ لسنة ١١ مكتب فتى ٥ صفحة رقم ١٨٣ بتاريخ ١٩٩٢/٧/٦.

- النعى على الفقرة الثانية من المادة ١٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية - المطفون عليها - إهدارها أصل البراءة الذى كفلته المادة ٦٧ من الدستور وذلك بإلزامها التهم بارتكاب الجريمة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ عقوبات، إثبات صحة الوقائع المعترية قلدا فى حق القائم بالعمل العام، وهو ما يعتبر نفيا للجريمة التى كان يتعين على النيابة العامة إثباتها فى كل ركن من أركانها، مردود بأن المشرع - بالإباحة التى قدرها فى مجال انتقاد القائمين بالعمل العام تبيانا لحقيقة الأمر فى شأن الكيفية التى يصرّفون بها الشئون العامة - قد وازن بين مصلحة هؤلاء فى طمس المخلفاتهم وإخفاء أدلتها توفيا لحدش شرفهم أو التعريض بسمعتهم من ناحية، وبين مصلحة أولى بالرعاية وأحق بالحماية هى تلك النابعة من ضرورة أن يكون العمل العام واقعا فى إطار القانون ومراعاة حدوده، وكان المشرع - على ضوء مقتضيات هذه الموازنة وفى حدود ضوابطها - قد حصر عن القائم بالعمل العام الرعاية التى يتطلبها صون اعتباره كلما كان الإسناد العلنى- المضمن قلدا فى حقه - واقعا فى حدود النقد المباح الذى بين قانون العقوبات شروطه فى الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ منه، وكان من المقرر أن توافر الشروط التى يتطلبها القانون فى النقد المباح إنما يزول عن الفعل صفة الإجرامية، ويرده إلى دائرة المشروعية بعد أن كان خارجا عن محيطها لخصوعه ابتداء لنص بالتجريم، وكان البين من الدعوى الموضوعية أن المدعى - فى الدعوى الثالثة - قد ركن فى مجال إثباته انقضاء الركن الشرعى للجريمة، إلى أن ما تضمنه المطبوع الصادر منه من وقائع نسبها إلى أحد القائمين بالعمل العام - والمدعى بأنها تعتبر قلدا فى حقه - لا يعدو أن يكون استمعالا من جانبه للحق فى النقد المباح، وهو حق كفل المشرع أصله محددا شرائطه ومقررا بموجبه شرعية استثنائية لفعل أضحي بها مباحا بعد أن كان معاقبا عليه قانونا فقد تعين على المدعى - إذ يتدرع باستعمال حق مقرر قانونا أن يقيم الدليل على بوثه، وأنه توخى - فى مجال مباشرته - المصلحة الاجتماعية التى قصد المشرع إلى بلوغها من وراء تقريره، لأن هو أخفق فى برهانه، دل ذلك على أن الشروط التى لا يقوم الحق فى النقد المباح إلا بأكملها، متخلفة بتمامها أو فى بعض جوانبها، ليرتد الفعل بالتالى إلى صورته الأصلية وهى الجريمة التى لا تجوز إدانته بارتكابها إلا بعد قيام النيابة العامة بإثباتها فى كل ركن من أركانها، وبالنسبة إلى كل واقعة ضرورية لقيامها، بما فى ذلك القصد الجنائى الذى تطلبه المشرع فيها. ولا مخالفة فى ذلك لأفواض البراءة الذى كفله الدستور فى المادة ٦٧ منه، ليعكس بمقتضاه قاعدة مبدئية تعبر فى ذاتها مستعصية على الجدل، وتقتضيها الشرعية الإجرائية.

- حرص الدستور على أن يفرض على السلطتين التشريعية والتنفيذية من القيود ما ارتآه كفيلا بصون الحقوق والحريات العامة على اختلافها كي لا تقتنم إحداها المنطقة التي يحميها الحق أو الحرية أو تتدخل معها بما يحول دون ممارستها بطريقة فعالة. ولقد كان تطوير هذه الحقوق والحريات وإغنائها من خلال الجهود المتواصلة الساعية لإرساء مفاهيمها الدولية بين الأمم المتحضرة، مطلباً أساسياً توكيدا لقيمتها الاجتماعية، وتقديراً لدورها في مجال إضباع المصالح الحيوية المرتبطة بها، ولردع كل محاولة للعدوان عليها. وفي هذا الإطار ترادى الاهتمام بالشئون العامة في مجالاتها المختلفة، وغدا عرض الآراء المتصلة بأوضاعها وانتقاد أعمال القائمين عليها مشمولاً بالحماية الدستورية تغليبا لحقيقة أن الشئون العامة، وقواعد تنظيمها وطريقة إدارتها، ووسائل النهوض بها، وثيقة الصلة بالمصالح المباشرة للجماعة، وهى تؤثر بالضرورة فى تقدمها، وقد تنكس بأهدافها القومية مزاجة بظموحاتها إلى الورا. وتعين بالتالى أن يكون انتقاد العمل العام من خلال الصحافة أو غيرها من وسائل التعبير وأدواته حقا مكفولا لكل مواطن، وأن يتم التمكين لحرية عرض الآراء وتداولها بما يحول - كأصل عام - دون إعاقها أو فرض قيود مسبقة على نشرها. وهى حرية يقتضيها النظام الديمقراطي، وليس مقصودا بها مجرد أن يعبر الناقد عن ذاته، ولكن غايتها النهائية الوصول إلى الحقيقة من خلال ضمان تدفق المعلومات من مصادرها المتنوعة، وعبر الحدود المختلفة وعرضها فى آفاق مفتوحة تتوافق فيها الآراء فى بعض جوانبها أو تتصادم فى جوهرها ليظهر ضئء الحقيقة جليا من خلال مقابلتها ببعض، وقولا على ما يكون منها زائفا أو صائبا، منظويا على مخاطر واضحة أو محققا لمصلحة متناه. ومن غير المحتمل أن يكون انتقاد الأوضاع المتصلة بالعمل العام تبصيرا بنواحي التخصير فيه، مؤديا إلى الإضرار بأية مصلحة مشروعة.

- لا يجوز أن يكون القانون أداة تعوق حرية التعبير عن مظاهر الإخلال بأمانة الوظيفة أو النياة أو الخدمة العامة أو مواطن الخلل فى أداء واجباتها، ذلك أن ما يميز الوثيقة الدستورية ويحدد ملامحها الرئيسية هو أن الحكومة خاضعة لمواطنيها، ولا يفرضها إلا الناصيون. وكلما نكل القائمون بالعمل العام - تحاذلا أو انحرافا - عن حقيقة واجباتهم مهدين الثقة العامة المودعة فيهم، كان تقويم أعوجاجهم حقا وواجبا مرتبطا عميقا بالمباشرة الفعالة للحقوق والى تركز فى أساسها على المفهوم الديمقراطى لنظام الحكم، وينسرج تحتها محاسبة الحكومة ومسائلتها، وإلزامها مراعاة الحدود والخضوع للضوابط التى فرضها الدستور عليها. ولا يعدو إجراء إجراء الحوار المفتوح حول المسائل العامة، أن يكون ضمانا لتبادل الآراء على اختلافها كى ينقل المواطنون علانية تلك الأفكار التى تجول فى عقولهم - ولو كانت السلطة العامة تعارضها - إحداثها من جانبهم - وبالوسائل السلمية - لتغير قد يكون مطلوبا.

- لنصح القول بأن النتائج الصائبة هي حصيلة الموازنة بين آراء متعددة جرى التعبير عنها في حرية كاملة، وأنها في كل حال لا تمثل انتفاء من السلطة العامة لحلول بذاتها تستقل بتقديرها وتقرضها عنوة، فإن من الصحيح كذلك أن الطبيعة الزاجرة للعقوبة التي توقعها الدولة على من يخلون بنظامها، لا تقدم ضماناً كافياً لصوتة، وإن من الخطر فرض قيود توهق حرية التعبير بما يصد المواطنين عن ممارستها وأن الطريق إلى السلامة القومية إنما يكمن في ضمان الفرص المتكافئة للحوار الفصوح لمواجهة أشكال من المعاناة - متباينة في أبعادها - وتقرير ما يناسبها من الحلول النابعة من الإرادة العامة. ومن ثم كان منطقياً، بل وأمرًا محتوماً، أن يتحاز الدستور إلى حرية النقاش والحوار في كل أمر يتصل بالشئون العامة، ولو تضمن انتقاداً حاداً إلى للقائمين بالعمل العام، إذ لا يجوز لأحد أن يفرض على غيره صمتاً ولو كان معززاً بالقانون، ولأن حوار القوة إهدار لسلطان العقل، وحرية الإبداع والأمل والخيال، وهو في كل حال يولد رهبة تحول بين المواطن والتعبير عن آرائه، بما يعزز الرغبة في قمعها، ويكرس عدوان السلطة العامة المناوئة لها، مما يهدد في النهاية أمن الوطن واستقراره.

- انتقاد القائمين بالعمل العام - وإن كان مريواً - يظل متمتعاً بالحماية التي كفلها الدستور لحرية التعبير عن الآراء بما لا يخل بالمضمون الحق لهذه الحرية، أو يجاوز الأغراض المقصودة من إرسائها. وليس جائزاً بالتالي أن تفرض في كل واقعة جرى إسنادها إلى أحد القائمين بالعمل العام، إنها واقعة زائفة، أو أن مسوء القصد قد خالطها. كذلك فإن الآراء التي تم نشرها في حق أحد ممن يباشرون جانباً من اختصاص الدولة لا يجوز تقسيمها منفصلة عما توجه المصلحة العامة في أعلى درجاتها من عرض المخالفاتهم، وأن يكون المواطنون على بينة من دخالها، ويتعين دوماً أن تتاح لمواطني فرصة مناقشتها، واستظهار وجه الحق فيها.

- إذ كان الدستور القائم قد نص في المادة ٤٧ منه على أن حرية الرأي مكفولة، وأن لكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون وكان الدستور قد كفل بهذا النص حرية التعبير عن الرأي بمبدول جاء عاماً ليشمل حرية التعبير عن الآراء في مجالاتها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أن الدستور - مع ذلك - عني بإبراز الحق في النقد الذاتي والنقد البناء باعتبارهما ضمانات لسلامة البناء الوطني، مستهدفاً بذلك تأكيد أن النقد - وإن كان فرعاً من حرية التعبير - هي الحرية الأصل الذي يرتد النقد إليها ويندرج تحتها، إلا أن أكثر ما يميز حرية النقد - إذا كان بناء - إنه في تقدير واضعي الدستور ضرورة لازمة لا يقوم بدونها العمل الوطني سويًا على قدميه. وما ذلك إلا لأن الحق في النقد - وخاصة في جوانبه السياسية - يعتبر إسهاماً مباشراً في صون نظام الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وضرورة لازمة للسلوك المنضبط في الدول

الديمقراطية، وعائقا دون الإخلال بحرية المواطن في أن يعلم، وأن يكون في ظل التنظيم البالغ التعقيد للعمل الحكومي، قادراً على النفاذ إلى الحقائق الكاملة المتعلقة بكيفية تصرفه، على أن يكون مفهوماً أن الطبيعة البناءة للنقد التي حرص الدستور على توكيدها - لإيراد بها أن ترصد السلطة التنفيذية الآراء التي تعارضها لتحديد ما يكون منها في تقديرها موضوعياً، إذ لو صح ذلك لكان بيد هذه السلطة أن تصدر الحق في الحوار العام، وهو حق يتمتع أن يكون مكفولاً لكل مواطن، وعلى قدم المساواة الكاملة. وما رمى إليه الدستور في هذا المجال هو ألا يكون النقد منظوياً على آراء تعمد قيمتها الاجتماعية كذلك التي تكون غايتها الوحيدة شفاء الأحقاد والضغائن الشخصية، أو التي تكون منظوية على الفحش أو محض التعريض بالسمعة كما لا تمتد الحماية الدستورية إلى آراء تكون لها بعض القيمة الاجتماعية، ولكن جرى التعبير عنها على نحو يصادر حرية النقاش أو الحوار كذلك التي تتضمن الخطأ على أعمال غير مشروعة تلاسها مخاطر واضحة تعترض لها مصلحة حيوية. إذ كان ذلك، فإن الطبيعة البناءة لا تفيد لزوماً رصد كل عبارة احتواها مطبوع، وتقييمها - منفصلة عن سياقها - بمقاييس صارمة، ذلك أن ما قد يراه إنسان صواباً في جزئية بذاتها، قد يكون هو الخطأ بعينه عند آخرين. ولا شبهة في أنه المفاصل عن آرائهم ومعتقداتهم كثيراً ما يلجأون إلى المغالاة، وإنه إذا أريد لحرية التعبير أن تنفس في المجال الذي لا يمكن أن تحيا بدونه، فإن قبرا من التجاوز يتمتع التسامح فيه، ولا يسوغ بحال أن يكون الشطط في بعض الآراء مستوجبا إعاقة تداولها.

- تقتضي الحماية الدستورية حرية التعبير، بل وغايتها النهائية في مجال انتقاد العاملين بالعمل العام، أن يكون نفاذ الكافة إلى الحقائق المتصلة بالشئون العامة، وإلى المعلومات الضرورية الكاشفة عنها متاحاً، وألا يحال بينهم وبينها اتقاء لشبهة التعريض بالسمعة، ذلك أن ما نضيفه إلى دائرة التعريض بالسمعة - في غير مجالاتها الحقيقية - لنزول عنها الحماية الدستورية، لابد أن يقتطع من دائرة الحوار المفتوح المكفول بهذه الحماية، مما يخل في النهاية بالحق في تدفق المعلومات، وانتقاد الشخصيات العامة بمراجعة سلوكها وتقييمه وهو حق متفرع من الرقابة الشعبية النابعة من يقظة المواطنين المعنيين بالشئون العامة الحريصين على متابعة جوانبها السلبية وتقرير مواقفهم منها. ومؤدى إنكاره أن حرية النقد لن يزاوها أو يلتمس طرقها إلا أكثر الناس اندفاعاً أو أقواهم عزماً.

## " الموضوع الفرعى : مفهوم الديمقراطية فى ضوء أحكام الدستور :

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٣ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ١٢٧ بتاريخ ١٩٨٣/٦/١١

تعميقاً للنظام الديمقراطى الذى اعتنقه الدستور وأقام عليه البنيان الأساسى للدولة - نص فى مادته الأولى على أن "جمهورية مصر العربية دولة نظامها إشتراكى ديمقراطى يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة..." وردد فى كثير من مواده من الأحكام والمبادئ التى تتحدد مفهوم الديمقراطية التى أرساها وتشكل معالم المجتمع الذى ينشده، سواء ما إتصل منها بتوكيد السيادة الشعبية - وهى جوهر الديمقراطية، أو بكفالة الحريات والحقوق العامة - وهى هدفها، أو بالمشاركة فى ممارسة السلطة - وهى وسيلةها، وإذ كانت حرية الرأى والإختيار هما من الحريات والحقوق العامة التى تعد ركيزة لكل صرح ديمقراطى سليم، فقد حرص الدستور على النص فى بابه الثالث الذى خصصه لبيان الحريات والحقوق والواجبات العامة، على أن " حرية الرأى مكفولة ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشر بالقول أو بالكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير فى حدود القانون..." [ المادة ٤٧ ] وأن " إنشاء النقابات والائتلافات على أساس ديمقراطى حق يكفله القانون وتكون له الشخصية الاعتبارية..." [ المادة ٥٦ ] وأن " للمواطن حق الإنتخاب والرشح وإبداء الرأى فى الإستفتاء وللقا لأحكام القانون ومساهمته فى الحياة العامة واجب وطنى [ المادة ٦٢ ]. كما عنى الدستور بتمكين المواطنين من ممارسة حقوقهم العامة ومن بينها إسهامهم أنفسهم فى إختيار قياداتهم ومن ينوب عنهم فى إدارة دفة الحكم ورعاية مصالح الجماعة وذلك بطريق الإنتخاب سواء على النطاق القومى فى مجلس الشعب والشورى أو على النطاق المحلى فى المجالس الشعبية حسبما جرت به نصوص المواد ٨٧ و ١٦٢ و ١٩٦ من الدستور .

الطعن رقم ٤ لسنة ١٢ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٥٢٤ بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٩

إن الدستور وقانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قد إختصا هذه المحكمة - دون غيرها - بالرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح وإستهدفا بذلك صون الدستور القائم وحمايته من الخروج على أحكامه وترسيخ مفهوم الديمقراطية التى أرساها سواء ما إتصل منه بتوكيد السيادة الشعبية - وهى جوهر الديمقراطية - أو بكفالة الحريات والحقوق العامة - وهى هدفها - أو بالمشاركة فى ممارسة السلطة - وهى وسيلةها - وذلك على نحو ما جرت به نصوصه ومبادئه التى تمثل دائماً القواعد والأصول التى يقوم عليها نظام الحكم ولها مقام الصادرة بين قواعد النظام العام التى يتعين إتزامها ومراعاتها وإهدار ما يخالفها من التشريعات باعتبارها أسس القواعد الآمرة .

**\* الموضوع الفرعي : مناط الفصل في دستورية القوانين واللوائح :**

**الطعن رقم ٣١ لسنة ٣ مكتب فني ٢ صفحة رقم ١١٧ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٧**

إن مناط إختصاص المحكمة الدستورية العليا بالفصل في دستورية القوانين واللوائح أن يكون أساس الطعن هو مخالفة التشريع لنص دستوري، فلا يمتد لحالات التعارض أو التنازع بين اللوائح والقوانين، ولا بين التشريعات الأصلية والفرعية ذات المرتبة الواحدة.

**الطعن رقم ٣١ لسنة ١ مكتب فني ٢ صفحة رقم ١٢٣ بتاريخ ١٩٨٣/٦/١١**

لا محل لما يثيره المدعي من أن للمحكمة الدستورية العليا رخصة التصدي لعدم دستورية النص المطعون فيه طبقاً لما تقتضيه المادة ٢٧ من قانونها، والتي تنص على أن " يجوز للمحكمة في جميع الحالات أن تقضى بعدم دستورية أى نص في قانون أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة إختصاصها ويتصل بالنزاع المطروح عليها لأن إلتزام الإجراءات المقررة لتحضير الدعاوى الدستورية "، وذلك أن إعمال هذه الرخصة المقررة للمحكمة طبقاً للمادة المذكورة، منوط بأن يكون النص الذي يرد عليه التصدي متصلاً بنزاع مطروح عليها فإذا إنتفى قيام النزاع أمامها - كما هو الحال في الدعوى الراهنة التي إنتهت المحكمة من قبل إلى إنتهاء الخصومة فيها، ومن ثم فلا يكون لرخصة التصدي سند يسوغ إعمالها.

**\* الموضوع الفرعي : نصوص الدستور لها الصدارة بين قواعد النظام العام :**

**الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢ مكتب فني ٣ صفحة رقم ١٩٥ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٤**

أن نصوص الدستور تمثل القواعد والأصول التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة، ولها مقام الصدارة بين قواعد النظام العام التي تعين إلتزامها ومراعاهها باعتبارها أسمى القواعد الأمرة وأهدار ما يخالفها من تشريعات. وهذه القواعد والأصول هي التي يرد إليها الأمر في تحديد ما تتولاه السلطات العامة من وظائف أصلية وما تباشره كل منها ومن أعمال أخرى إستثناء من الأصل العام الذي يقضي بإختصاص نشاطها في المجال الذي يتفق مع طبيعة وظيفتها. وإذ كانت هذه الأعمال الإستثنائية قد أوردتها الدستور على سبيل الحصر والتحديد فلا يجوز لأى من تلك السلطات أن تتعداها إلى غيرها أو تجوز على الضوابط والقيود المحددة لها، فيشكل عملها حينئذ مخالفة دستورية تخضع - متى انصبت على قانون أو لائحة - للرقابة القضائية التي عهد بها الدستور إلى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها، بغية الحفاظ على مبادئه وصون أحكامه من الخروج عليها.

الطعن رقم ١٥ لسنة ٨ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٣٥ بتاريخ ١٢/٧/١٩٩١

نصوص الدستور إنما تمثل القواعد والأصول التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة، وهي باعتبارها كذلك تتبوأ مقام الصادرة بين قواعد النظام العام التي يتعين احترامها والعمل بموجبها، باعتبارها أسمى القواعد الأمرة وأحقها بالنزول على أحكامها.

الطعن رقم ١٣ لسنة ١١ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٢٨٥ بتاريخ ٤/١٨/١٩٩٢

الأصل في نصوص الدستور أنها تمثل القواعد والأصول التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة، وهي باعتبارها كذلك تتبوأ مقام الصادرة بين قواعد النظام العام التي يتعين احترامها والعمل بموجبها باعتبارها أسمى القواعد الأمرة وأحقها بالنزول على أحكامها.

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٨ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٣٢٤ بتاريخ ٥/١٦/١٩٩٢

الأصل في نصوص الدستور أنها تمثل القواعد والأصول التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة، وهي باعتبارها كذلك تتبوأ مقام الصادرة بين قواعد النظام العام التي يتعين احترامها والعمل بموجبها باعتبارها أسمى القواعد الأمرة وأحقها بالنزول على أحكامها. وإذا كان الدستور قد حدد لكل سلطة عامة وظائفها الأصلية، وما تباشره من أعمال أخرى لا تدخل في نطاقها، بل تعد استثناء يرد على أصل المحصر نشاطها في المجال الذي يتفق مع طبيعة وظائفها، وكان الدستور قد حصر هذه الأعمال الاستثنائية وبين بصورة تفصيلية قواعد ممارستها، تعين على كل سلطة في مباشرتها لها أن تلتزم حدودها الضيقة، وأن تردّها إلى ضوابطها الدقيقة التي عينها الدستور، وإلا وقع عملها مخالفاً لأحكامه.

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٧ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٩٨ بتاريخ ٥/٧/١٩٨٨

إن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرمت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على تقرير الحريات والحقوق العامة في صلبها لصدأ من الشارع الدستوري أن يكون لهذه الحريات والحقوق قوة الدستور وسموه على القوانين العادية وحتى يكون النص عليها في الدستور قيداً على المشرع العادي فيما يسنه من قواعد وأحكام، لتارة يقرر الدستور الحرية العامة ويبيح للمشرع العادي تنظيمها لبيان حدود الحرية وكيفية ممارستها من غير نقص أو إنقاص منها، وطوراً يطلق الحرية العامة إطلاقاً يستعصى على التقييد والتنظيم. فإذا خرج المشرع فيما يضعه من تشريعات على هذا الضمان الدستوري، بأن قيد حرية وردت في الدستور مطلقاً، أو إهدار أو إنقاص من حرية تحت ستار التنظيم الجائز دستورياً، وقع عمله التشريعي مشوباً بعيب مخالفة الدستور .



الدستور هو القانون الأساسى الأعلى الذى يرسى القواعد والأصول التى يقوم عليها نظام الحكم ويحدد السلطات العامة، ويرسم لها وظائفها، ويضع الحدود والقيود الضابطة لنشاطها، ويقرر الحريات والحقوق العامة، ويرتب الضمانات الأساسية لحمايتها، ومن ثم فقد تمخز الدستور بطبيعة خاصة تضى عليه صفة السيادة والسمو بحسبانه كفيل الحريات وموئلها وعماد الحياة الدستورية وأساس نظامها، وحق لقواعده أن تستوى على القمة من البناء القانونى للدولة وتتبوأ مقام الصدارة بين قواعد النظام العام باعتبارها أسمى القواعد الأمرة التى يتعين على الدولة إلزامها فى تشريعها وفى قضائها وفيما تمارسه من سلطات تنفيذية ودون أى تفرقة أو تمييز - فى مجال الإلتزام بها - بين السلطات العامة الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، ذلك أن هذه السلطات كلها سلطات مؤسسة أنشأها الدستور، تستمد منه وجودها وكيانها وهو المرجع فى تحديد وظائفها، ومن ثم تعتبر جميعها أمام الدستور على درجة سواء، وتقف كل منها مع الأخرى على قدم المساواة، قائمة بوظيفتها الدستورية متعاونة فيما بينها فى الحدود المقررة لذلك، خاضعة لأحكام الدستور الذى له وحده الكلمة العليا وعند أحكامه تنزل السلطات العامة جميعا. والدولة فى ذلك إنما تلتزم أصلاً من أصول الحكم الديمقراطي، هو الخضوع لمبدأ سيادة الدستور، وهو ما حرص الدستور القائم على تقريره بالنص فى المادة "٦٤" منه على أن "سيادة القانون أساس الحكم فى الدولة"، وفى المادة "٦٥" منه على أن "تخضع الدولة للقانون ..... " ولا ريب فى أن المقصود بالقانون فى هذا الشأن هو القانون بمعناه الموضوعى الأعم الذى يشمل كل قاعدة عامة مجردة أيا كان مصدرها، وبأى على رأسها، وفى الصدارة منها الدستور بوصفه أعلى القوانين وأسمىها .

## رئيس الجمهورية

• الموضوع الفرعي : سلطة الرئيس في إعلان حالة الطوارئ :

الطعن رقم ١ لسنة ١٥ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٤١٧ بتاريخ ١٩٩٣/١/٣٠

- الأصل في حالة الطوارئ أن إعلانها لا يكون إلا لمواجهة نذر خطيرة تهدد معها المصالح القومية، وقد تنال من إستقرار الدولة أو تعرض أمنها أو سلامتها لمخاطر داهمة. وهى بعد، حالة لا تلائمها أحياناً - بالنظر إلى حدتها وطبيعة المخاطر المرتبطة بها - تلك التدابير التى تتخذها الدولة فى الأوضاع المعادة باعتبار أن طبيعتها ومذاها تفرض من التدابير الإستثنائية ما يناسبها، ويعتبر لازماً لمواجهة تبعاتها. ولا تنحصر هذه التدابير الإستثنائية بالضرورة فيما يكون ضرورياً منها لمواجهة الجرائم التى تهدد أمن الدولة الداخلى أو الخارجى، بل تتناول فى عديد من صورها وتطبيقاتها جرائم أخرى تخرج عن هذا النطاق وتجاوزها، ولا نزاع فى خطورتها أو فى إتحادها معها فى علة خضوعها لتلك التدابير الإستثنائية التى تقتضيها سرعة الفصل فيها ردعاً لمرتكبيها وحفاظاً على السلامة القومية بما يكفل تأمينها مما يخل بها ولو بطريق غير مباشر، وتلك هى المصلحة الإجتماعية التى توجهاها النص محل التفسير .

- من المقرر قانوناً أنه إذا وضع اللفظ لمعنى واحد على سبيل الشمول والإستفراق، غداً منصرفاً إلى جميع أفرادها من غير حصر فى عدد معين. ومن ثم كان العام دالاً على الشمول والإستفراق ولا يختص بغير دليل، فإذا خصص العام بغير دليل، كان ذلك تأويلاً غير مقبول. ولأزم ذلك أن يحمل كل نص تشريعى الفراغ فى صيغه عامه على معنى الإستفراق حتى يقوم الدليل جلياً على تخصيصها. متى كان ذلك، وكان الاختصاص بالإحالة المخول لرئيس الجمهورية وفقاً لنص الفقرة الثانية محل التفسير، منصرفاً إلى أية جريمة ورد النص عليها فى قانون العقوبات أو فى أى قانون آخر، وكانت عبارة " أية جريمة " تدل بعمومها دون تخصيص، وإطلاقها دون تقييد، على إتساعها لكل جريمة يتناولها قرار الإحالة سواء صدر عن رئيس الجمهورية فى شأن جرائم محددة بأنواعها تحديداً مجرداً، أم كان متعلقاً بجرائم بذواتها عنها رئيس الجمهورية بعد وقوعها، فإن قصر هذا الاختصاص على النوع الأول من الجرائم دون غيره يكون مفتقراً إلى سنه. هذا بالإضافة إلى أن رئيس الجمهورية إذ يقدر - وفقاً للفقرة الثانية من المادة السادسة - إحالة جريمة أو جرائم بذواتها بعد وقوعها على ضوء ظروفها ودرجة الخطورة المتصلة بها سواء بالنظر إلى موضوعها أو مرتكبيها، فإنه بذلك يزن كل حالة على حدة بما يناسبها، ويقرر الإحالة أو يفض بصره عنها على ضوء " مقاييس موضوعية " يفرض فيها إستهدافها المصلحة العامة فى درجاتها العليا، بما لا يناقض حقوق المواطنين عدواناً عليها، أو يخل بحرياتهم إنحرافاً عن ضماناتها. ولا شبهة فى أن إنطباق نص الفقرة

الثانية على الجرائم المحددة بذواتها أولى من غيرها، ذلك أن وقوعها يعتبر محدداً لأبعادها، ومنشأً عن درجة الخطورة الكامنة فيها، أو المرتبطة بها. وهو ما تؤيده الأعمال التحضيرية للفقرة المذكورة إذ جاء بها " الجرائم التي قد تمس القوات المسلحة سواء بطريق مباشر أو غير مباشر لا تنحصر في جرائم البابين الأول والثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات، ذلك أن بعض الجرائم التي تخرج عن هذا النطاق قد يكون تأثيرها عليها أخطر وأبلغ، مما يقتضى أخذها جميعها بحكم واحد لإتخاذها في علة إخضاعها لقانون الأحكام العسكرية خاصة في الأوقات غير العادية التي تتخذ حالة الطوارئ معياراً لها، وذلك يساير ما ورد في القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ من تخويله رئيس الجمهورية " في قضايا معينة " أن يأمر بتشكيل دوائر أمن الدولة العليا من الضباط، وأن يقوم أحد الضباط بوظيفة النيابة في وقت لم يكن للقضاء العسكري فيه كيان متكامل يمكن الإحالة إليه مباشرة، وهو ما استجد بموجب قانون الأحكام العسكري الحالي، الأمر الذي يمكن معه أن تكون الإحالة إلى القضاء العسكري، وإخضاع الجرائم المحالة للقواعد الإجرائية لقانون الأحكام العسكرية، وبمراعاة أن عقد الاختصاص لرئيس الجمهورية لما يبيح لرئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة أن يعمل سلطته التقديرية في الإحالة إلى محاكم أمن الدولة أو إلى القضاء العسكري، أو ترك الأمر للقضاء العام على النحو الذي يراه محققاً للصالح العام " .

## ضرائب

\* الموضوع الفرعي : الضريبة العامة على الإيراد :

الطعن رقم ٦ لسنة ١ مكتب فتى ١ صفحة رقم ١٧٩ بتاريخ ١٩٨١/٥/٩

- مؤدى ما ينص عليه البند الثالث من المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الإيراد - بعد تعديله بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٩ - أن المشرع إشتراط كإصل عام لحصم الضرائب المباشرة من وعاء الضريبة العامة على الإيراد أن يكون الممول قد دفعها بالفعل، وجعل العبرة في دين الضريبة الذى يخصم هو بالأداء لا بالإستحقاق، وبالتالي فإن الضريبة المستحقة التى لم تدفع لا تخصم من الوعاء العام. وخروجاً على هذا الأصل اعتبر المشرع ربط الضريبة على الأراضى الزراعية وعلى العقارات المبنية فى حكم دفعها وذلك نزولاً على مقتضيات العمل التى ألصحت عنها المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٩، ومن ثم فإن هذا الحكم الإستثنائى يقتصر بالنص الصريح على هاتين الضريبتين بالذات ولا يمتد إلى غيرهما.

- القول بأن الممول الذى يحقق ربحاً عن نشاطه التجارى أو الصناعى يلزم إعتباراً من سنة ١٩٦٥ بدفع ضرائب يبلغ مجموع عنها - بالنسبة لما زاد على عشرة آلاف جنيه - ١٢٤٪ من الإيراد غير سديد، ذلك أن سعر الضريبة العامة على الإيراد طبقاً للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٥ يصل إلى ٩٥٪ على الشريحة الأخيرة وحدها التى تزيد على عشرة آلاف جنيه، كما أن مجموع عبء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وما كان يحصل إلى جانبها من ضرائب إضافية آنذاك يبلغ ٢٩,٢٪ من الربح الخاضع للضريبة وعلى ذلك فإن الممول إذا ما أدى الضريبة النوعية وملحقاتها فإن ما يسدده يخصم من وعاء إيراده العام ويبقى له ٧٠,٨٪ من صافى ربحه، وهذا الصافى هو الذى يخضع للضريبة العامة على الإيراد بنسب متزايدة لا تبلغ ٩٥٪ إلا على ما زاد على عشرة آلاف جنيه. أما إذا تقاعس الممول عن أداء الضريبة النوعية المستحقة عليه فإنها لا تخصم من الوعاء العام ويخضع بالتالى ربحه بالكامل للضريبة العامة على الإيراد وفق شرائحها المتصاعدة التى لا تصل إلى ٩٥٪ إلا على الشريحة الأخيرة على ما سلف بيانه ويبقى للممول حتى بالنسبة لتلك الشريحة ٥٪ من أرباحه، وتظل الضريبة النوعية التى إستحققت عليه ولم يسدها ديناً ضريبياً فى ذمته يخصم عند أدائه، وبالتالي فإنه سواء أدى الممول الضريبة النوعية المستحقة عليه أو لم يؤدها فإن الضريبة العامة على الإيراد لا تستغرق الوعاء برمته.

- لما كانت الضريبة هى فريضة مالية يلتزم الشخص بأدائها للدولة مساهمة منه فى التكاليف والأعباء والخدمات العامة، وكان الدستور قد نظم أحكامها العامة وأهدافها وحدد السلطة التى تملك تقريرها فنص

فى المادة ٣٨ منه على أن يقوم النظام الضريبي على العدالة الاجتماعية وفى المادة ٦١ على أن أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقاً للقانون، وفى المادة ١١٩ على أن إنشاء الضرائب العامة وتعديلها أو إلغاءها لا يكون إلا بقانون ولا يعفى أحد من أدائها إلا فى الأحوال المبينة فى القانون، فإن المشرع إذ فرض الضريبة العامة على الإيراد ونظم قواعدها بموجب القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ مستهدفاً تحقيق العدالة الضريبية التى تقتصر عنها الضرائب النوعية وحدها، وإختار النهج الذى رآه مناسباً لتحديد وعائها وبيان التكاليف واجبة الخصم من المجموع الكلى للإيراد، يكون قد أعمل سلطته التقديرية التى لم يقيدھا الدستور فى هذا الشأن بأى قيد، وبالتالي فإن النعى على البند الثالث من المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه بمخالفة أحكام الدستور يكون على غير أساس.

#### **\* الموضوع الفرعى : مبدأ العدالة الضريبية :**

**الطعن رقم ٩ لسنة ٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٣٥٨ بتاريخ ١/٦/١٩٩١**

- النعى بأن قرار وزير المالية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ قد تضمن تعديلاً للضريبة الجمركية بالزيادة مما يكون معه قد أخل بالمادتين "١١٩"، "١٢٠" من الدستور اللتين تنص أولاهما على أن إنشاء الضرائب وتعديلها وإلغائها لا يكون إلا بقانون. وتنص ثانيهما على أن تنظم القواعد الأساسية لجباية الأموال العامة وإجراءات صرفها بقانون - مردود بأنه لئن كان الأصل فى الضريبة العامة أنه لا يجوز تحصيلها - كدبن فى ذمة الممول - إذا كان القانون لم يجز فرضها، إلا أن الحالة الماثلة تستد مباشرة إلى قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ الذى تضمن أسس الضريبة الجمركية العامة على البضائع الواردة وأحكام الإلتزام بها - وهى ضريبة لم يناعز المدعى فى حق الدولة فى فرضها ولا فى كونه مخاطباً كمستورد بأحكامها، وكانت الضريبة محل الدعوى الماثلة هى ضريبة جمركية تتناول البضاعة عند عبورها الحدود وبمناسبة ورودها، ومصدرها المباشر هو نص المادة "٥" من قانون الجمارك المشار إليه التى تنص على إخضاع البضائع الواردة التى تدخل أراضى الجمهورية لضرائب الواردات المقررة فى التعريفات الجمركية، وقد نظم القانون هذه الضريبة بأركانها سواء فيما يتعلق بالأشخاص الخاضعين لها أو الأموال والبضائع التى تتناولها، وكذلك شروط سريانها وسعرها وكيفية تحصيلها فضلاً عن الواقعة المنشئة لها، لما كان ذلك، وكان ورود البضاعة - فى نطاق الدعوى الماثلة - يقتضى تقييمها توطئة لإخضاعها لضريبة قيمية تعدد بالحالة التى تكون عليها البضاعة وقت تطبيق التعريفات الجمركية عليها وطبقاً لجداول هذه التعريفات، وكانت الفقرة الأخيرة من المادة "٢٢" من قانون الجمارك قد بينت بوضوح وعاء الضريبة التى تستحق بمنااسبة ورود البضاعة، فحصرت ذلك الوعاء فى القيمة الفعلية للبضاعة مقومة بالعملة المصرية فى

ميناء أو مكان الوصول " وفقاً للشروط والأوضاع التي يقرها وزير الخزانة " ، وذلك بوصفها بضاعة واردة بمحددة قيمتها بنقد أجنبي، وكان من المقرر قانوناً أن وعاء الضريبة هو المال الذي تفرض عليه، وقد حدد قانون الجمارك هذا الوعاء بأنه القيمة الفعلية للبضاعة الواردة مقومة بالعملة المصرية في ميناء الوصول - وإذا كان تحديد دين الضريبة يفرض التوصل إلى تقدير حقيقي لقيمة المال الخاضع للضريبة فقد كان من المنطقي أن يعهد قانون الجمارك إلى وزير المالية تحديد شروط وأوضاع تطبيقه باختيار الوسيلة الملائمة لتقدير هذا الوعاء من أجل التوصل إلى حقيقته على أكمل وجه ممكن، لما هو مقرر من أن تقدير وعاء الضريبة على أسس واقعية يعتبر شرطاً لازماً لكفالة العدالة وحسن مصلحة كل من الممول والخزانة العامة.

- إن إصدار وزير المالية - إنغاء تقدير قيمة البضاعة الواردة بنقد أجنبي تقديراً واقعياً - القرار رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ - الطعين - مسهداً تقدير قيمة هذا الوعاء على أسس واقعية في إطار السلطة المخولة له قانوناً بالمادة "٧٢" من قانون الجمارك وذلك بإتخاذ من السعر التشجيعي الذي يجري به التعامل في السوق الموازية معياراً لتقييم العملة الأجنبية التي تم الإستيراد بها بالعملة المصرية - وذلك ما لم تكن البضاعة الواردة قد حولت قيمتها بسعر الصرف الرسمي حيث تقدر قيمتها عندئذ على أساس هذا السعر - لما كان ذلك، وكان الإستيراد في الدعوى الماثلة قد تم بدون تحويل عملة بما يعنيه ذلك من عدم إلزام الدولة بتدبيرها على أساس سعر الصرف الرسمي ولجوء المدعى - في سبيل الحصول على العملة - إلى مصادر خارج نطاق السوق الرسمية للصرف حيث لا يتصور أن يقل السعر المتداول فيها عن السعر التشجيعي الذي يجري التعامل به في السوق الموازية، وكانت أسعار الصرف في السوق الموازية تتحدد على ضوء الإعتبارات والمؤشرات النقدية السارية طبقاً لنص المادة "٨" من قرار تطوير تلك السوق رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤، بما مؤداه أنها أسعار توجهها العوامل الاقتصادية التي لا تسيطر عليها الدولة أو تستقل بتقديرها. فضلاً عن أن تحديد الأسعار التشجيعية للعمالات الأجنبية التي يجري التعامل بها في نطاق السوق الموازية، تتولاها لجنة ألزمها القرار المشار إليه في المادة "٨" منه بأن تحدد هذه الأسعار بيعاً على أساس تضمينها عمولة لا تزيد نسبتها على ٥٪ من الأسعار الرسمية شراء. إذ كان ذلك، وكان القرار الطعين قد أحال إلى السعر التشجيعي كمعيار لتقييم البضاعة الواردة بالعملة المصرية، فإن هذا القرار لا يكون قد عدل من الأسس التي يقوم عليها النظام القانوني للضريبة الجمركية المستحقة على المدعى - وبوجه خاص تلك المتعلقة بتحديد وعائها أو الأموال الخاضعة لها أو سعرها - وإنما سعى مصدر القرار بإصداره إلى تقدير قيمتها تقديراً واقعياً في إطار تلك الأوضاع التي خوله القانون تحديدها وفقاً لنص المادة

٢٢٠" منه، والتي تستمد ضوابطها أصلاً من السلطة التي يملكها في مجال حصر وتقدير وعاء الضريبة، بما لا يخالفه فيه للدستور .

الطعن رقم ٣٥ لسنة ١٣ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٧٩ بتاريخ ١١/٧/١٩٩٢

- حق اخذات العامة في جباية الضريبة، يقابله حق الممول في فرضها وتحصيلها على أسس عادلة.

- الالتزام بالضريبة ليس التزاماً تعاقدياً ناشئاً عن التعبير المتبادل عن إرادتين متطابقتين، بل مرد هذا الالتزام إلى نص القانون وحده، فهو مصدره المباشر - وهو ما يملكه ولي الأمر ويحده دليله الشرعي في رعاية مصلحة الجماعة التي يمثّلها - وإذا تدخلت الدولة لتقرير الضريبة وتحصيلها، فليس ذلك باعتبارها طرفاً في رابطة تعاقدية أياً كان مضمونها، ولكنها تفرض - في إطار القانون العام - الأسس الكاملة لعلاقة قانونية ضريبية لا يجوز التبدّل أو التعديل فيها بالاتفاق على خلافها. ولا يعني إقرار السلطة التشريعية لضريبة معينة، أن الخاضعين لها قد أُنابوها عنهم في القبول بها، وأن علاقتهم في مجاها هي علاقة تعاقدية أو شبه تعاقدية؛ ذلك أن إقرار السلطة التشريعية لتنظيم معين، إنما يتم في إطار ممارستها لولايتها المستمدة مباشرة من الدستور والتي لا يجوز لها النزول عنها. وتأتي الضريبة العامة في موقع الصادرة من مهامها لاتصالها من الناحية التاريخية بوجود المجالس التشريعية ذاتها، ولما ينطوي عليه فرضها من تحميل المكلفين بها أعباء مالية يتعين تقريرها بموازن دقيقة، ولضرورة تنظيمها. ولو كان حق الدولة في استثناء الضريبة ناشئاً عن علاقة تعاقدية أو أية علاقة أخرى تشعبه بها، لكان لها حق النخيل عنها وإسقاطها باتفاق لاحق، وهو ما يناقض حقيقة أن الضريبة العامة لا يفرضها إلا القانون ولا يتقرر الإعفاء منها إلا وفقاً لأحكامه على ما تقتضي به المادة ١١٩ من الدستور.

## عقد إدارى

### \* الموضوع الفرعى : العقود المبرمة لخدمة المرافق الاقتصادية :

الطعن رقم ٧ لسنة ١ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٢٤٤ بتاريخ ١٩٨٠/١/١٩

يعين لإعتبار العقد عقدًا إداريًا أن يكون أحد طرفيه شخصاً معنويًا عامًا يتعاقد بوصفه سلطة عامة، وأن يتصل العقد بنشاط مرفق عام بقصد تسييره أو تنظيمه، وأن يتسم بالطابع المميز للعقود الإدارية وهو إنتهاج أسلوب القانون العام فيما تضمنه هذه العقود من شروط إستثنائية بالنسبة إلى روابط القانون الخاص. ولما كان العقد مثار النزاع قد أبرم بين الهيئة المدعية - الهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية - والمدعى عليه بقصد الإستفادة من خدمة المرفق الإقتصادى الذى تديره الهيئة، دون أن تكون له أدنى صلة بتنظيم المرفق أو تسييره، فإنه يخضع للأصل المقرر فى شأن العقود التى تنظم العلاقة بين المرافق الاقتصادية وبين المتفعين بخدماتها بإعتبارها من روابط القانون الخاص لإنشاء مقومات العقود الإدارية فيها، وبالتالي يكون العقد موضوع الدعوى عقدًا مدنيًا تختص جهة القضاء العادى بالفصل فيما يثور بشأنه من نزاع.

### \* الموضوع الفرعى : ماهية العقد الإدارى :

الطعن رقم ١٣ لسنة ١ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٢٣٩ بتاريخ ١٩٨٢/١/٢

من المقرر أن العقد الإدارى هو الذى يكون أحد طرفيه شخصاً معنويًا عامًا يتعاقد بوصفه سلطة عامة وأن يتصل العقد بنشاط مرفق عام بقصد تسييره أو تنظيمه وأن يتسم بالطابع المميز للعقود الإدارية وهو إنتهاج أسلوب القانون العام فيما تضمنه هذه العقود من شروط إستثنائية بالنسبة إلى روابط القانون الخاص، فإذا كان الثابت أن العقدين مثار النزاع - المودعين ملف الدعوى الإدارية - قد أبرما بين المدعى ومديرية الإسكان والمرافق بمحافظة إلخيا - بوصفها سلطة عامة - إستهدافاً لتسيير مرفق عام وذلك بتوفير وحدات الإسكان الإقتصادى ومياه الشرب للمواطنين، وقد تم ذلك التعاقد بطريق المناقصة العامة بالعطاءات المتضمنة شروطاً تحول جهة الإدارة لتعديل الأعمال التعاقد عليها بالزيادة أو بالنقص طبقاً لقائمة الأثمان المقررة لديها، وتوقيع غرامات التأخير على المقاول وسحب العمل منه والقيام بتنفيذه سواء عن طريق الجهة الإدارية أو بواسطة غيرها على حساب المقاول، والحق فى إحتجاز كل أو بعض الآلات والأدوات والمواد التى يستحضرها المقاول إلى موقع العمل وإستخدامها فى إنجاز الأعمال أو لضمان الوفاء بحقوق الجهة الإدارية قبله، كما أن ما فسخ العقد عند إخلال المقاول فى تنفيذ إلتزاماته بمجرد قرار منها بخطره به



المقاوم دون حاجة لإجراء آخر ومصادرة التأمين المدفوع أو خصم مستحقات الجهة الإدارية منه وإد كانت هذه الحقوق المخولة لجهة الإدارة - لكي تمارسها بإرادتها المنفردة - تقوم على شروط إستثنائية تنأى على القواعد المقررة في مجال العقود الخاصة بين الأشخاص العاديين فإن مقتضى ذلك أن هذين العقدين سالفى الذكر يعدان من العقود الإدارية

#### الطعن رقم ٧ لسنة ١٧ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٤٥٠ بتاريخ ١٩٩٢/٣/٧

يتعين لإعتبار العقد عقدا إداريا أن يكون أحد طرفيه شخصا معنويا عاما يتعاقد بوصفه سلطة عامة، وأن يتصل العقد بنشاط مرفق عام بقصد تسييره أو تنظيمه، وأن يتسم بالطابع المميز للعقود الإدارية- وهو انتهاج أسلوب القانون العام- فيما تضمنه هذه العقود من شروط استثنائية غير مألوفة في روابط القانون الخاص.

#### الطعن رقم ١ لسنة ١٢ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٥٣٦ بتاريخ ١٩٩١/١/٥

إذ كانت شركات القطاع العام من أشخاص القانون الخاص، وكان الثابت من الأوراق أن عقد النزاع قد أبرم بين المدعى بصفته حارساً قضائياً على مصنع ..... وهو منشأة خاصة وشركة ..... التى يمثلها المدعى عليه وهى من أشخاص القانون الخاص فإن مقتضى ذلك إعتبار هذا العقد من العقود المدنية التى يحكمها القانون الخاص، وبالتالي فإن المنازعة فى شأن الحقوق المترتبة عليه تدخل فى إختصاص القضاء العادى صاحب الولاية العامة وهو ما يتعين القضاء به، ولا يؤثر فى ذلك سبق قضاء محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بعدم إختصاصها ولائياً بنظر الدعوى، ذلك إن المشرع إذ ناط باحكامه الدستورية العليا دون غيرها الفصل فى تنازع الإختصاص بتعيين الجهة القضائية المختصة وفق المادة "٢٥" المشار إليها، فإن مقتضى الحكم الصادر منها بتعين هذه الجهة إسباغ الولاية عليها من جديد بحيث تلزم بنظر الدعوى غير مقيدة بسبق قضائها بعدم الإختصاص ولو كان هذا الحكم قد صار نهائياً .

#### \* الموضوع الفرعى : مقومات العقد الإدارى :

#### الطعن رقم ١٣ لسنة ١ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٢٣٩ بتاريخ ١٩٨٢/١/٢

المنازعة فى شأن الحقوق المترتبة على العقود الإدارية تدخل فى إختصاص جهة القضاء الإدارى طبقاً للبند الحادى عشر من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

لما كان إبرام عقد النزاع بين مورث المدعين وبين ناظرة مدرسة حافظ إبراهيم التجريبية للغات بصفتها  
وهى مدرسة حكومية تابعة لجهة إدارية هى إدارة شمال القاهرة التعليمية، مستهدفاً تسير مرفق عام - هو  
مرفق التعليم- إذ يتوخى نقل تلاميذ المدرسة من منازلهم إليها صباحاً فى مواعيت محددة دون أدنى تأخير  
والعودة بهم إلى منازلهم بعد إنتهاء اليوم الدراسى، بما يكفل انتظام الدراسة- وهى الخدمة الأساسية التى  
يؤديها هذا المرفق لجمهور المنتفعين به - وتسيروها على الوجه الأكمل، تضمن العقد شروطاً تحول الجهة  
الإدارية المتعاقدة الحق - إذا ما تأخرت السيارة عن الحضور فى المواعيد المتفق عليها مدة تزيد على خمس  
دقائق خلال أية دورة - فى استئجار سيارة أجره لنقل التلاميذ إلى المدرسة ولإعادتهم إلى منازلهم على أن  
يلتزم مورث المدعين برد جميع المصروفات المذتبة على ذلك فور إخطاره بها، ولهذا الجهة الخيار بين خصم  
تلك المصروفات مباشرة من أجرة النقل الشهرية المستحقة له أو من التأمين المقدم منه، أو استقطاع مبلغ  
يعادل واحد من العشرين من القيمة الإيجارية الشهرية للسيارة موضوع العقد عن كل يوم تأخير، وذلك  
كله دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو استصدار حكم قضائى، ويجوز لتلك الجهة - فى حالة تكرار التأخير  
لأكثر من مرتين فى الشهر الواحد - أن تقوم بتفديل عملية نقل التلاميذ من منازلهم إلى المدرسة والعكس  
على حساب مورث المدعين، واعتبار العقد مفسوخاً مع إلزامه بكافة الأضرار المئوية على ذلك ومصادرة  
التأمين المدفوع منها لحساب العملية دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو استصدار حكم قضائى، وللجهة  
المتعاقدة كذلك حق القضاء كافة ديونها قبله من هذا التأمين مباشرة على أن يلتزم بتكاملته عند خصم أية  
مبالغ منه، أو بزيادة إلى القدر الذى تحدده إذا ما تراءى لها عدم تناسبه مع إلزامته وإلا جاز لها - بعد  
التنبيه عليه- فسخ العقد دون حاجة إلى أى إجراء أو تنبيه أو استصدار حكم قضائى إذا لم يقم بالوفاء  
بمبلغ الزيادة خلال شهر. ونص العقد كذلك على عدم أحقية مورث المدعين فى التنازل عنه أو عن  
مستحقاته إلى الغير إلا بموافقة الجهة المتعاقدة، التى يجوز لها فسخ العقد من تلقاء نفسها- دون تنبيه أو  
إنذار أو استصدار حكم قضائى - وعلى مسئولية مورث المدعين إذا ما أخل بأى التزام من التزاماته  
القانونية أو العقدية، وعلى الأخص فى حالة تأخر أو انقطاع السيارة عن الحضور أكثر من مرتين فى  
الشهر الواحد، أو عدم استكمال التأمين عند خصم الجهة المتعاقدة أية مبالغ منه، أو سوء الخدمة أو سوء  
معاملة العاملين لديه لتلاميذ المدرسة، أو تنازله عن العقد أو مستحقاته للغير دون موافقة الجهة المذكورة  
كما خول العقد الجهة الإدارية المتعاقدة سلطة رقابية - تتحقق من خلالها من التزام مورث المدعين بالتفديد  
الدقيق للعقد - بما نص عليه من التزامه بالتعليمات الموجهة إليه منها فيما يتعلق بخط السير ومن حقها فى  
التفتيش على السيارة للتأكد من ملاءمتها وصلاحيها للعمل - وإذا كانت هذه الحقوق المخولة لتلك الجهة

- كى تمارسها بإرادتها المنفردة - تقوم على شروط استثنائية لا تلتنم مع الشروط التى ألفها المتعاقدون من الأفراد فى عقود القانون الخاص التى يبرمونها فيما بينهم، فإن مقتضى ذلك أن العقد سالف البيان يعد من العقود الإدارية، ومن ثم تدخل المنازعة فى شأن الحقوق الناشئة عن أو المترتبة عليه، فى اختصاص جهة القضاء الإدارى طبقاً للبند الحادى عشر من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢.

## قانون

\* الموضوع الفرعي : الأثر الرجعي للقوانين الجنائية :

الطعن رقم ٧ لسنة ١ مكتب قنى ١ صفحة رقم ١٦٠ بتاريخ ١٩٨١/٢/٧

المبدأ الدستوري الذى يقضى بعدم سريان أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يرتب عليها أثراً فيما وقع قبلها، وإن كان يستهدف أساساً إحترام الحقوق المكتسبة ومراعاة الإستقرار الواجب للمعاملات، إلا أن الدساتير المصرية المتعاقبة منذ دستور سنة ١٩٢٣ حتى الدستور الحالى إذ أجازت للمشرع إستثناء من هذا المبدأ أن يقرر الأثر الرجعى للقوانين - فى غير المواد الجنائية - وذلك بشروط محددة، تكون قد إفترضت بدهاة إحتمال أن يؤدى هذا الإستثناء إلى المساس بالحقوق المكتسبة وآثرت عليها ما يحقق الصالح العام للمجتمع. ولما كان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ قد صدر من رئيس الجمهورية بناء على دستور سنة ١٩٥٨ المؤقت والإعلان الدستوري بشأن التنظيم السياسى لسلطات الدولة العليا الصادر فى ١٩٦٢/٩/٢٧ الذى عهد بسلطة التشريع مؤقتاً إلى مجلس الرئاسة بغير أية قيود وخول رئيس الجمهورية سلطة إصدار القوانين التى يوافق عليها ذلك المجلس، وكانت ولاية التشريع بذلك قد إنتقلت كاملة إلى مجلس الرئاسة أثناء قوة الإنتقال بحيث يتولاها كما تتولاها السلطة التشريعية بكافة حقوقها فى مجال التشريع ومنها رخصة إصدار القوانين بأثر رجعى - طبقاً للمادة ٦٦ من دستور سنة ١٩٥٨ المؤقت - معنى إتضى ذلك الصالح العام، فإن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ إذ نص فى مادته الثانية على عدم الإعتداد بالتصرفات التى صدرت من الملاك الأجنبى ما لم تكن ثابتة التاريخ قبل يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦١ مستهدفاً بذلك الصالح العام - على ما جاء بمذكرته الإيضاحية - رغبة فى إستقرار المعاملات بالنسبة للعقود التى أبرمت قبل هذا التاريخ، وهو تاريخ الإعلان عن الأحكام التى تضمنها هذا القانون، لا يكون قد خالف المبدأ الدستوري المستقر الذى يميز على سبيل الإستثناء تقرير الأثر الرجعى لبعض القوانين.

الطعن رقم ٤٩ لسنة ٦ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٩ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٤

إن المادة ٦٦ من الدستور تنص فى فقرتها الثانية على أنه : لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون، ولا توقع عقوبة إلا بحكم قضائى، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون، كما تنص المادة ١٨٧ من الدستور على أنه : لا تسرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها، ولا يرتب عليها أثر فيما وقع قبلها ومع ذلك يجوز فى غير المواد الجنائية النص فى القانون على خلاف ذلك بموافقة

أغلبية أعضاء مجلس الشعب. وقد رددت هاتان المادتان مبدأ أساسياً من مبادئ الدساتير الحديثة يقيد الشارع، فلا يملك أن يصدر تشريعاً عقابياً بأثر رجعي عن أفعال وقعت قبل نفاذه وإلا كان هذا التشريع مخالفاً للدستور وكان ما نصت عليه المادة الخامسة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ في البند "أ" منها من حظر الإنتماء إلى الأحزاب السياسية أو مباشرة الحقوق أو الأنشطة السياسية لكل من حكم بإدانته في الجناية رقم ١ لسنة ١٩٧١ مكتب المدعي العام الخاصة بمن شكلوا مراكز قوى بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ينطوي على عقوبة جنائية قررها القانون المشار إليه لتلحق حكماً بالحكم بإدانته في تلك الجناية تحقيقاً لما تنهيه المشرع من هذا القانون وألصق عنه في مذكرته الإيضاحية وهو إستبعاد مراكز القوى التي أدانتها محكمة الثورة من ممارسة أى نشاط سياسي. لما كان ذلك، وكان الثابت من صورة الحكم في الجناية رقم ١ لسنة ١٩٧٢ مكتب المدعي العام المرفقة بالأوراق أن الأفعال التي حكم بإدانته المتهمين فيها وقعت خلال سنة ١٩٧١ قبل صدور القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي الذي عمل به تاريخ نشره في ٣ يونيو سنة ١٩٧٨. ومن ثم فإن العقوبة الجنائية التي من تضمنتها المادة الخامسة من القانون المشار إليه في البند "أ" منها تكون قد فرضت عن فعل سابق على نفاذ القانون الذي قررها بالمخالفة للمادتين ٦٦ و ١٨٧ من الدستور، مما يتعين معه الحكم بعدم دستورية هذا البند.

#### الطعن رقم ١٢ لسنة ١٣ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ١٩٩٢/١١/٧

— لئن كان الدستور قد نص في المادة ٦٦ منه على أنه لا عقاب على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون الذي ينص عليها، مقرراً بموجبها قاعدة عدم رجعية القوانين العقابية، ومؤكداً كذلك هذه القاعدة بما قرره المادة ١٨٧ منه من أن الأصل في أحكام القوانين هو سريانها من تاريخ العمل بها، وعدم جواز أعمال أثرها فيما وقع قبلها، وأنه لا خروج على هذا الأصل إلا بنص خاص، وفي غير المواد الجنائية وبموافقة أغلبية أعضاء السلطة التشريعية في مجموعهم، وذلك توفيقاً لتقرير عقوبة على فعل كان مباحاً حين ارتكابه أو تغليظها على فعل كانت عقوبته أخف، وكان مبدأ عدم رجعية القوانين العقابية يقيد السلطة التشريعية عملاً لبداً شرعية الجرائم والعقوبات، وصونا للحرية الشخصية بما يرد كل عدوان عليها إلا أن هذا المبدأ لا يعمل منفرداً، بل تكمله وتقوم إلى جانبه قاعدة أخرى هي رجعية القانون الأصلح للمتهم وهي قاعدة مؤداها إفادته من النصوص التي تمحو عن الفعل صفة الإجرامية، أو تنزل بالعقوبة المفروضة جزاء على ارتكابه، إلى ما دونها.

- مؤدى رجعية النصوص العقابية الأصلح للمتهم هو سريانها بأثر رجعى - ومنذ صدورها - على الجريمة التى ارتكبها من قبل، وذلك لانتهاء الفائدة الاجتماعية التى كان يرجى بلوغها من وراء تقرير العقوبة وتوقيعها عليه.

- لئن كان الدستور لا يتضمن بين أحكامه مبدأ رجعية القوانين الأصلح للمتهم، إلا أن القاعداة التى يرتكز عليها هذا المبدأ، تفرضها المادة ٤٩ منه، التى تقرر أن الحرية الشخصية حق طبيعى، وأنها مصونة لا تمس، ذلك أن مبدأ شرعية الجرائم والعقوبة وما اتصل به من عدم جواز تقرير رجعية النصوص العقابية غاية حماية الحرية الفردية وصونها من العدوان عليها فى إطار من الموازنة بين موجباتها من ناحية وما يعتبر لازما لحماية مصلحة الجماعة والحقوق لنظامها العام من ناحية أخرى. وفى إطار هذه الموازنة وعلى ضوئها، تكون رجعية القوانين الأصلح للمتهم ضرورة حتمية يقتضيها صون الحرية الفردية بما يرد عنها كل قيد غدا تقريره مفقرا إلى أية مصلحة اجتماعية. ويتحقق ذلك بوجه خاص حين ينتقل القانون الجديده بالفعل كلية من منطقة التجريم إلى دائرة الإباحة - وهى الأصل - مقررًا أن ما كان مؤثما لم يعد كذلك، وأن الفلسفة التى كان القانون القديم ينطلق منها معالقا على كل فعل يناقضها، قد أسقطتها فلسفة جديدة اعتنتها الجماعة فى واحد من أطوار تقدمها، بما مؤداه انشاء الضرورة الاجتماعية الكامنة وراء إنفاذ أحكامها. ويتعين بالتالى - وكلما صدر قانون جديد يعيد الأوضاع إلى حافها قبل التجريم - أن ترد إلى أصحابها الحرية التى كان القانون القديم ينال منها، وأن يرتد هذا القانون بالتالى على عقبيه إعلاء لقيم القانون الجديده.

- لا تخل رجعية القانون الأصلح بالنظام العام، بل هى أدعى إلى تتيته بما يحول دون انقراط عقده، على تقدير أن إعماله منذ صدورهِ أكفل لحقوق المواطنين بالقانون القديم وأصون لحياتهم.

- إذ كان وزير التموين - فى إطار اتجاه الدولة المتنامى خلال الحقبة الأخيرة إلى تحرير سياستها الاقتصادية من القيود التى كانت تحكم بها قبضتها على حرية ارتداد الآفاق الاقتصادية واقتحام مجالاتها المختلفة، ومن بينها التجارة الخارجية والداخلية معاً - قد ألغى تنظيمًا مسبقاً يقوم على حظر تداول إحدى السلع أو التعامل فيها أو حيازتها بقصد الاتجار، وكان هذا التنظيم غير مفيد بفترة زمنية موقوتة، بل كان العمل به ممثدا فى الزمان، وكان يمكن أن يظل نفاذه قائما إلى غير حد لو لم تعدل الدولة عن فلسفتها الاقتصادية القديمة القائمة على تدخلها فى توجيه الاقتصاد القومى وإرادتها زمام الأمر فيه، وإعانتها القطاع الخاص عن مباشرة دوره الراشد فى مجال التنمية الاقتصادية، وإعراضها عن الخضوع لقوانين السوق وآلياته، والتى كان تبنيها مؤديا إلى تعثر خطاها، وتراجعها عن الوفاء بطموحاتها وانتكاس إرادة الإقدام التى لا

بدل عنها للتقدم، متى كان ذلك، فإن إلغاء وزير التموين هذا التنظيم يتحقق به معنى القانون الأصح للمتعم.

#### \* الموضوع الفرعي : الأثر الرجعي للقوانين الغير جنائية :

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٢ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٣٦ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٣

إن الثابت من مضبطة الجلسة الخمسين للدور الإنتقادي الأول للفصل التشريعي الثاني لمجلس الشعب المعقودة مساء يوم ١٦ مايو سنة ١٩٧٧ - والمرفقة بالأوراق - أنه عند الإقتراح على مشروع القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ محل الطعن أوضح رئيس الجلسة أن أحكامه تقضى بسريانه بأثر رجعي مما يتطلب طبقاً للمادة ١٨٧ من الدستور توافر أغلبية خاصة الأمر الذي يقتضى عملاً بالمادة ٢٩٠ من اللائحة الداخلية أن يكون أخذ الرأى نداء بالإسم، وبعد ذلك تودى على الأسماء - التى أثبتت فى ملحق المضبطة - ثم أعلن رئيس الجلسة أن أخذ الرأى النهائي أسفر عن الموافقة على هذا المشروع بقانون بأغلبية ٢١١ صوتاً فإذا كان عدد أعضاء مجلس الشعب فى ذلك الوقت طبقاً لما جاء بكتاب السيد أمين عام مجلس الشعب المؤرخ 3 أكتوبر سنة ١٩٨١ والمرفق بالملف هو ٣٦٠ عضواً، وكان قد توافر بذلك هذا القانون - وهو تشريع فى غير المواد الجنائية - ما تتطلبه المادة ١٨٧ من الدستور من موافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب على سريان أحكامه بالنسبة للماضى، فإن ما ينهه المدعى بشأن مخالفته أحكام الدستور يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١١٤ لسنة ٥ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٧٦ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٦

المبدأ الدستوري الذى يقضى بعدم سريان أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يرتب أثراً على ما وقع قبلها، وأن كان يستهدف أساساً إحترام الحقوق المكتسبة ومراعاة الإستقرار الواجب للمعاملات، إلا أن الدساتير المصرية المتعاقبة منذ دستور سنة ١٩٢٣ حتى الدستور الحالي إذ أجازت للمشرع إستثناء من هذا المبدأ أن يقرر الأثر الرجعي للقوانين - فى غير المواد الجنائية - وذلك بشروط محددة تكون قد ألحقت بداهة احتمال أن يؤدي هذا الإستثناء إلى المساس بالحقوق المكتسبة وآثرت عليها ما يحقق الصالح العام للمجتمع، ولما كان الثابت من مضبطة الجلسة السادسة والستين للدور الإنتقادي الأول للفصل التشريعي الثالث لمجلس الشعب المنعقد صباح يوم ١٢ إبريل سنة ١٩٨٠ والتي تم فيها الإقتراح على مشروع القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ محل الطعن بعد مناقشة أحكامه، أنه قد توافرت لهذا القانون - وهو تشريع فى غير المواد الجنائية - ما تتطلبه المادة ١٨٧ من الدستور من موافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب على سريان أحكامه بالنسبة للماضى، وإذا كان القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ قد قضى فى

الفقرة الثانية من البند "د" من المادة ١٢ منه بأن يعمل بأحكام تعديل المادة ١٩ من قانون التأمين الإجتماعي وإضافة المادة ٣٠ مكرراً اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ وذلك بالنسبة لمن انتهت خدمته لغیر بلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاة اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٨٠ مستهدفاً بذلك الصالح العام الذي أرتأت السلطة التشريعية تحقيق هذا النص له، وهو تجنب استغلال طائفة ممن انتهت خدمتهم - بعد إحالة مشروع القانون إلى مجلس الشعب - للوضع السابق الذي قصد هذا المشروع تلافيه حماية لصناديق التأمين ومن ثم لا يكون النص المطعون عليه قد خالف المبدأ الدستوري الذي يجيز على سبيل الاستثناء تقرير الأثر الرجعي لبعض القوانين - ويكون ما يتعاه عليه المدعيان في هذا الشأن على غير أساس ولا ينال من ذلك ما أثاره المدعيان من علو كل من المشرع المقدم من الحكومة وذلك الذي أقرته لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب من النص المطعون عليه تدليلاً على تكب هذا النص للمصلحة العامة، ذلك أن مجلس الشعب هو صاحب الاختصاص الأصلي في التشريع عملاً بمحكم المادة ٨٦ من الدستور وحقه في ذلك مطلق بحيث يستطيع تنظيم أي موضوع بقانون غير مقيد في ذلك إلا بأحكام الدستور، وإذا كان لرئيس الجمهورية ولكل عضو من أعضاء المجلس حق الفوач القوانين طبقاً للمادة ١٠٩ من الدستور فإنه يظل دائماً مجلس الشعب كامل السلطة في الموافقة على هذا الاقتراحات أو رفضها أو إدخال تعديلات عليها يراها محقة للصالح العام.

#### الطعن رقم ٣٠ لسنة ٩ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٤٦ بتاريخ ١٩٩١/١٢/٧

- الأصل في القانون هو أن يسرى بأثر مباشر على ما يقع بعد نفاذه، فإذا سرى القانون على وقائع تم تكوينها أو على مراكز قانونية اكتملت عناصرها قبل العمل بأحكامه، فإن هذا القانون يكون مضمناً آنشراً رجعياً لا يجوز تقريره إلا في المواد غير الجنائية وبعد إستيفاء الأغلبية الخاصة التي اشروطتها المادة ١٨٧ من الدستور، كضمانة أساسية للحد من الرجعية وتوكيداً لخطورتها في الأعم الأغلب من الأحوال إزاء ما تهدره من حقوق وتحل به من استقرار، ويتعين بالتالي أن تصدر القوانين رجعية الأثر عن السلطة التشريعية بأغلبية أعضائها في مجموعهم، وليس بالأغلبية المعتادة المنصوص عليها في المادة ١٠٧ من الدستور وهي الأغلبية المطلقة للحاضرين منهم.

- لما كانت التسويات التي اعتمدها المادة الأولى من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٦ بتصحيح أوضاع العاملين بهيئة قناة السويس المطعون فيه، هي في حقيقتها وقائع قانونية اكتمل تكوينها قبل العمل بالقانون المطعون فيه الذي أقرها، إذ أجرتها هيئة قناة السويس أعمالاً لقرار صدر عن مجلس إدارتها في ١٢ مايو سنة ١٩٧٦، وهو تاريخ سابق على العمل بأحكام هذا القانون، وكان من المقرر في مجال تحديد رجعية



القانون من عدمها، أن الأمر المعتبر في هذا التحديد إنما يتعلق بتاريخ تحقق الواقعة القانونية التي رتب عليها المشرع أثراً، وكان اسباغ القانون المشار إليه الصحة على التسويات التي تمت في تاريخ سابق على العمل بأحكامه، مؤداه إنفاذاً جبراً على أطرافها بحكم القانون بأثر ينعطف على الماضي ويرتد إلى تاريخ إجرائها فإن قاله إنضاء الأثر الرجعي لحكم المادة الأولى من القانون المطعون فيه، لا يكون لها محل.

- لا وجه للإستناد إلى المادة الثانية من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٦ بتصحيح أوضاع العاملين بهيئة قناة السويس المطعون فيه للقول بأن مادته الأولى لا تسرى إلا بأثر مباشر، ذلك أن المشرع لم يتدخل بالمادة الأولى من القانون المطعون فيه لتعديل أسس التسوية التي أجرتها هيئة قناة السويس قبل نفاذه، وإنما اعتمد في مجال تقريره لصحتها، بإنتهائها التي نشأت عليها ابتداء بشرط أن تكون مطابقة في مضمونها لأحكام قرار سابق صدر عن مجلس إدارة الهيئة في ١٢ مايو سنة ١٩٧٦، وبذلك لا يتعلق هذا القانون بغير التسويات التي تمت في الماضي والتي اكتمل تكوينها قبل العمل بأحكامه، ولا يعدو إضفاء الصحة عليها إلا توكيدا لمشروعيتها منذ إجرائها، فجاء بذلك متضمناً أثراً رجعياً، وهي رجعية تكمن مقوماتها في مادته الأولى ومستفادة بالضرورة من دلالة عبارتها. يؤيد هذا النظر أن مشروع القانون المطعون فيه كان ينص صراحة على الأثر الرجعي لأحكامه حيث تضمنت مادته الثانية آنذاك أن يعمل به اعتباراً من تاريخ العمل بقرار مجلس إدارة هيئة قناة السويس الصادر بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٧٦ غير أن السيد/وزير شئون مجلسي الشعب والشورى - وعلى ما بين من مضطبة الجلسة الخمسين لمجلس الشعب المقبودة في ٢١ أبريل سنة ١٩٨٦ - أفصح عن رغبة الحكومة " في نحو شبهة الأثر الرجعي " والروح - تحقيقاً لهذه الغاية - العمل بالقانون اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية وهو القوامح لم يفسر من مضمون المادة الأولى من القانون المطعون فيه، ولا يبدل من حقيقتها، ولا ينال من الأغراض التي استهدفتها، فمطلة في إقرار أوضاع وظيفية تمت تسويتها فعلاً في مرحلة سابقة على العمل بهذا القانون.

- لما كانت المادة ١٠٧ من الدستور تنص على أن انعقاد مجلس الشعب لا يكون صحيحاً إلا بحضور أغلبية أعضائه، ويتخذ المجلس قراراته بالأغلبية المطلقة للحاضرين، وذلك في غير الحالات التي تشترط فيها أغلبية خاصة، وكانت المادة ١٨٧ من الدستور تنص على أن أحكام القوانين لا تسرى إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها، ومع ذلك يجوز - في غير المواد الجنائية - النص في القانون على خلاف ذلك بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب. إذ كان ذلك، وكان الإجراء الذي تطلبه الدستور لإقرار الأثر الرجعي للقانون هو إجراء خاص فرضه إستثناء من الأصل المقرر في هذا الشأن، انطلاقاً من خطورة الآثار التي تحدثها الرجعية في محيط العلاقات القانونية، فإن الدليل على استيفاء هذا الإجراء يتعين أن يكون جلياً لا يحتمل التأويل، ثابتاً على وجه قطعي، وإذ كان القانون رقم ٩ لسنة

١٩٨٦ المطعون فيه قد ووفق عايه \* بالأغلبية " حسبما تدل على ذلك مضبطة الجلسة الخمسين لمجلس الشعب المقردة صباح الاثنين الموافق ٢١ من إبريل سنة ١٩٨٦، وكانت هذه المضبطة ذاتها قد دخلت مما يؤكد أن هذه الأغلبية هي الأغلبية الخاصة التي اشترطتها المادة ١٨٧ من الدستور ممثلة في أغلبية أعضاء المجلس في مجموعهم، لا الأغلبية المطلقة للحاضرين منهم، فإن استيفاء الإجراء الخاص لا يكون قد تم على الوجه الذي يتطلبه الدستور، يؤكد ذلك أن الإقتراع على هذا المشروع قد تم بإفواض إنتفاء الأثر الرجعي لمادته الأولى، وهو افتراض يصادم مفهومها، وينقض الأساس الذي تقوم عليه، الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم دستورتها.

#### الطعن رقم ٥١ لسنة ٦ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٥٢ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٦

إن الثابت من مضبطة الجلسة التاسعة والسبعين لمجلس الشعب المقردة بتاريخ ١٠ يولية سنة ١٩٧٨ أنه عند الإقتراع على مشروع القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ محل الطعن أوضح رئيس المجلس أن أحكامه تقضى بسريانه بأثر رجعي مما يتطلب طبقاً للمادة ١٨٧ من الدستور توافر أغلبية خاصة الأمر الذي يقتضى عملاً بالمادة "٢٩٠" من اللائحة الداخلية أن يكون أخذ الرأى النهائي نداء بالإسم، وبعد ذلك نودى على الأسماء - التي أثبتت فى ملحق المضبطة - ثم أعلن رئيس المجلس أن أخذ الرأى أسفر عن الموافقة على هذا المشروع بقانون بأغلبية ٣١٤ صوتاً. وكان عدد أعضاء مجلس الشعب فى تلك الدورة التشريعية هو ٣٦٠ عضواً. وكان قد توافر بذلك لهذا القانون - وهو تشريع غير المواد الجنائية - ما تتطلبه المادة ١٨٧ من الدستور من موافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب على سريان أحكامه بالنسبة للماضى، فإن النعى بشأن مخالفته أحكام الدستور يكون على غير أساس.

#### \* الموضوع الفرعى : الأصل فى القانون سريانه بأثر مباشر :

#### الطعن رقم ٤٤ لسنة ١٢ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٧٤ بتاريخ ١٩٩١/١٢/٧

لما كان القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ المدعى بطلانه تبعا لقالة بطلان القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠، قد أعاد من جديد تنظيم الموضوع الذى تناوله النصوص التشريعية المطعون عليها، وذلك بأن أحل محل النصوص المابقة لها التى كان يتضمنها القرار بقانون المشار إليه أحكاما جديدة استعاض بها كلية عنها، ومن ثم تكون هذه النصوص البديلة - والتي عمل بها اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشرها فى الجريدة الرسمية - ملغية ضمنا لما يقابلها من أحكام فى التشريع السابق عليها، وتقوم بالتالى مستقلة عنها ذلك أن الأصل فى النصوص التشريعية هو سريانها بأثر مباشر من تاريخ العمل بها ما لم يلفها المشرع بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم

من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع. لما كان ذلك وكانت النصوص البديلة التى أحلها المشرع بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ محل النصوص السابقة عليها كتظيم جديد لموضوعها هى التى جرى تطبيقها - واعتباراً من تاريخ العمل بها - فى شأن الواقعة الإجرامية النسوبة إلى المدعى، فإن أى عوار يكون قد شاب النصوص المُلغاة يظل مقصوراً عليها ولا يمتد بالتالى إلى النصوص التشريعية التى حلت محلها، وذلك أياً كان وجه الرأى فى شأن الآثار التى رتبها الدستور المؤقت الصادر سنة ١٩٥٨ على عدم عرض التشريعات التى يصدرها رئيس الجمهورية وفقاً لنص المادة ٥٣ منه على مجلس الأمة فور انعقاده.

#### الطنين رقم ٢٧ لسنة ٨ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١٠٣ بتاريخ ١٤/١/١٩٩٢

الأصل المقرر دستورياً هو عدم سريان أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها فلا يرتب عليها أثر فيما وقع قبلها، وإن السلطة التشريعية تتخذ قراراتها بالأغلبية المطلقة للحاضرين من أعضائها، وأنه استثناء من هاتين القاعدتين أجاز الدستور فى غير المواد الجنائية - النص فى القانون على رجعية الآثار التى يرتبها، على أن يكون ذلك بموافقة أغلبية أعضاء السلطة التشريعية فى مجموعهم، وهى أغلبية خاصة فرضها الدستور كضمانة أساسية للمحد من الآثار التى تحدتها الرجعية فى محيط العلاقات القانونية وتوكيداً لخطورتها فى الأعم الأغلب من الأحوال، باعتبار ما قد تؤول إليه من مساس بالحقوق وإخلال بالاستقرار. إذ كان ذلك، وكان البين من مضطى مجلس الأمة فى جلسته الحادية والأربعين والسادسة والأربعين المتعقدتين على التوالى فى ٢٢، ٣٠ يونية سنة ١٩٧٠ أن الاقتراع النهائى على مشروع القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٠ قد تم نداء بالاسم باعتباره متضمناً أثراً رجعياً، وكانت رجعية هذا الأثر حقيقة قانونية دار حولها النقاش فى المجلس التشريعى، وقد أسفر الاقتراع عن الموافقة على هذا المشروع فى مجموع مواده بأغلبية ٢٨٧ عضواً من مجموع أعضاء المجلس البالغ عددهم وفتنث ثلاثمائة وستين عضواً فإن قالة انقضاء الأغلبية الخاصة التى استلزمها الدستور لإقرار القوانين رجعية الأثر، تكون فائدة لأساسها حرية بالرفض.

#### \* الموضوع الفرعى : المبريان الزماتى لقانون رسوم التوثيق والشهر :

#### الطنين رقم ١٣ لسنة ١٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٢٠٦ بتاريخ ٢/٦/١٩٩٣

إذ نص القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١ - المعدل لبعض أحكام القرار بقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر - على قاعدة جديدة أجاز بها الطنين فى أحكام اشكمة الابتدائية الصادرة فى شأن الرسوم التكميلية المتطلب منها بعد أن كان هذا الطنين محظوراً بمقتضى المادة ٢٦ من القرار بقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه، فإن هذا القانون يكون منشأً بهذا التعديل طريقاً من طرق الطنين لم يكن موجوداً

من قبل، وإذا كان البين من الأوراق أنه حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١ المشار إليه لم تكن الدعوى الموضوعية المتعلقة بالتظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية قد فصل فيها بعد أن خلص قضاء المحكمة الإستئنافية إلى أن ميعاد التظلم من هذا الأمر لا زال مفتوحاً، وهو ما حملها على إلغاء الحكم الصادر عن محكمة أول درجة بعدم قبول التظلم من أمر التقدير للتقرير به بعد الميعاد، وإعادة أوراق الدعوى إليها للفصل في موضوعها. متى كان ما تقدم فإن أحكام القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١ - المعدل لأحكام القرار بقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ - تسرى عليها بأثر مباشر، بما مؤداه إنفتاح طريق الطعن فيما يصدر من قضاء عن محكمة أول درجة في شأن التظلم من أمر التقدير، وبالتالي زوال المصلحة في الدعوى الدستورية، الأمر الذي يتعين معه إعتبار الخصومة في شأنها منتهية .

#### **\* الموضوع الفرعي : السريان الزماني لقوانين المرافعات :**

الطعن رقم ١٣ لسنة ١٣ مكتب فني • صفحة رقم ٢٠٦ بتاريخ ١٩٩٣/٢/٦

الأصل هو أن تسرى قوانين المرافعات بأثر مباشر على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها. ولا تعبر القوانين المنظمة لطرق الطعن مستثناء من هذا الأصل إلا بالنسبة إلى ما يكون قد صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها، متى كانت هذه القوانين منشئة أو ملغية لطريق من تلك الطرق .

#### **\* الموضوع الفرعي : الشكل الدستوري للقانون :**

الطعن رقم ٧ لسنة ١ مكتب فني • صفحة رقم ١٦٠ بتاريخ ١٩٨١/٢/٧

ينص الإعلان الدستوري الصادر في ١٩٦٢/٩/٢٧ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا في مادته الثالثة على أن يتولى رئيس الجمهورية إصدار المعاهدات والقوانين والقرارات التي يوافق عليها مجلس الرئاسة. ولما كان الثابت في ديباجة القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بمحظرتك للأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها أنه صدر بعد موافقة مجلس الرئاسة وقد وقعه رئيس الدولة ونشر في الجريدة الرسمية، فإنه يكون بذلك قد إسوفى الشكل الدستوري للقوانين بحيث لا ينال من سلامته ما ينسب المدعيان إلى بعض أعضاء مجلس الرئاسة من أقوال مرسلة لم يقم عليها دليل.

**\* الموضوع الفرعي : القانون الواجب التطبيق :**

الطعن رقم ٥ لسنة ٧ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٤٥٤ بتاريخ ١٩/٦/١٩٨٨

مؤدى حكم المادتين "٢٨"، "٥٩" من قانون المحكمة الدستورية العليا أن شرط إنطباق القواعد المقررة فى قانون المرافعات المدنية والتجارية على الدعاوى التى تدخل فى اختصاص هذه المحكمة، وكذلك بالنسبة إلى الأحكام الصادرة فيها، هو أن يكون إعمال هذه القواعد غير متعارض مع طبيعة اختصاص المحكمة والأوضاع المقررة أمامها .

**\* الموضوع الفرعي : النعي بمخالفة المادة ٢٢٧ مدنى للدستور غير صحيح :**

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٢٧٤ بتاريخ ٢١/١٢/١٩٨٥

و لما كان مبنى الطعن مخالفة للمادة ٢٢٧ من القانون المدنى للمادة الثانية من الدستور تأسيساً على أن الفوائد التى أجازت تلك المادة الإتفاق عليها تعد من الرضا اأخروم شرعاً طبقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية التى جعلتها المادة الثانية من الدستور المصدر الرئيسى للتشريع وإذ كان القيد المقرر بمقتضى هذه المادة - بعد تعديلها بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٥ والمتضمن إلزام المشرع بعدم مخالفة مبادئ الشريعة الإسلامية - لا يأتى أعماله بالنسبة للشريعات السابقة عليه حسبما سلف بيانه، وكانت المادة ٢٢٧ من القانون المدنى الصادر سنة ١٩٤٨ لم يلحقها أى تعديل بعد التاريخ المشار إليه، ومن ثم، فإن النعي عليها، وحالتها هذه -مخالفة حكم المادة الثانية من الدستور وأباً كان وجه الرأى فى تعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية- يكون فى غير محله. الأمر الذى يتعين معه الحكم برفض الدعوى فى هذا الشق منها.

**\* الموضوع الفرعي : عمومية القاعدة القانونية :**

الطعن رقم ٦٣ لسنة ١٣ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٢٢٦ بتاريخ ٢٠/٣/١٩٩٣

جرى قضاء المحكمة الدستورية العليا على أن عموم القاعدة لا يعنى انصرافها إلى جميع الموجودين على إقليم الدولة، أو انبساطها على كل ما يصدر عنهم من أعمال. وإنما تتوافر للقاعدة القانونية مقوماتها بانتفاء التخصيص. ويتحقق ذلك، إذا منها المشرع مجردة من الاعتداد بشخص معين، أو بواقعة بذاتها معينة تحديداً.

الطعن رقم ٤ لسنة ١٤ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٣٥٩ بتاريخ ١٩/٦/١٩٩٣

إن عموم القاعدة القانونية لا يعنى انصرافها إلى جميع الموجودين على إقليم الدولة، أو انبساطها على كل ما يصدر عنهم من أعمال، وإنما تتوافر للقاعدة القانونية مقوماتها بانتفاء التخصيص. ويتحقق ذلك إذا

سها المشرع مجردة من الاعتداد بشخص معين أو بواقعة بذاتها معينة تمهيدا، وكان نص المادة ٨ المطعون فيه - بالشرط التي حدد بها نطاق ومجال تطبيقه - يتمحض عن قاعدة عامة مجردة لتعلقه بوقائع غير محددة بذاتها وانسحابه إلى أشخاص بأوصافهم، وكان مبدأ مساواة المواطنين أمام القانون لا يعنى أن تعامل فئاتهم على ما بينها من تفاوت في مراكزها القانونية معاملة قانونية متكافئة. كذلك لا يقوم هذا المبدأ على معارضة صور التمييز جميعها، ذلك أن من بينها ما يستند إلى أسس موضوعية ولا ينطوى بالتالى على مخالفة لنص المادة ٤٠ من الدستور، بما مؤداه أن التمييز المنهى عنه مجوئها هو ذلك الذى يكون تحكما. ومرد ما تقدم أن كل تنظيم تشريعى لا يعتبر مقصودا لذاته، بل لتحقيق أغراض يعنىها يعتبر هذا التنظيم ملبيا لها. وتعكس مشروعية هذه الأغراض إطارا للمصلحة العامة التى يسعى المشرع لبلوغها متخذًا من القواعد القانونية التى يقوم عليها هذا التنظيم سبيلا إليها. فإذا كان النص التشريعى المطعون فيه بما انطوى عليه من التمييز مصادما لهذه الأغراض مجاليا لما بما يحول دون ربطه منطقيا بها أو اعتباره مدخلا إليها، فإن ذلك النص يكون مستندا إلى أسس غير موضوعية، ومنبعا بالتالى تمييزا تحكما بالمخالفة لنص المادة ٤٠ المشار إليها. إذ كان ذلك، وكان ما قرره النص المشار إليه من عدم جواز مزاوله عمالى الإدارات القانونية بشركات القطاع العام أعمال الخامة لغير الجهة التى يعملون بها، مبناء قاعدة عامة مجردة تستند إلى أسس موضوعية لا تقيم فى مجال تطبيقها تمييزا من أى نوع بين المخاطبين بها المتكافئة مراكزهم القانونية بالنسبة إليها، وكان النص المطعون فيه إذ ورد فى عبارة عامة لا تخصص فيها، والتى نظمها القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ من يعملون فى شركات القطاع العام على إختلافها، وأيا كانت طبيعة نشاطها، وسواء فى ذلك ما يقوم منها بالأعمال المصرفية أو يباشر غيرها من الأعمال. إذا كان ذلك، وكان هؤلاء الخامين قد إنتظمهم أسس موحدة فى مجال التقيد بالأحكام التى تضمنها النص المطعون فيه، فإن قالة التمييز بينهم فى نطاق تطبيقها تكون ملفترة إلى ما يقيها.

#### **\* الموضوع الفرعى : فرض رسوم بمقتضى القانون دستورى :**

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ١٤٠ بتاريخ ١٩/٦/١٩٨٨

فرض رسم على ما يودع خزائن المحاكم تقرر بمقتضى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ولا يتعارض مع المادة ١١٩ من الدستور .

## \* الموضوع الفرعي : قانون المحاماة :

الطن رقم ٤ لسنة ١٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٣٥٩ بتاريخ ١٩/٦/١٩٩٣

- ما نصت عليه المادة ٩ من قانون المحاماة من جواز أن يزاول اغامى أعمال المحاماة فى الجهات التى عينتها - ومن بينها البنوك - على أن تكون علاقته بها علاقة وكالة ولو اقتصر عمله عليها، لا ينطوى على تمييز مخالف للدمستور بين المخاطبين بمحكمها وغيرهم من محامى الإدارات القانونية، ذلك أن دلالة عبارتها تنصرف إلى ائاميين الذين يمارسون فى استقلال أعمال المحاماة بوصفها مهنة حرة، ولا يرتبطون فى شأنها برابطة تبعية مع أية جهة. وآية ذلك أن الأصل فى التفسير هو التوفيق بين النصوص المختلفة بما يزيل شبهة التعارض بينها. ويدل استقراء أحكام قانون المحاماة على أن كلمة " اغامى " كلما وردت فى هذا القانون دون تخصيص، وجب حملها على المقيدين منهم بمجداول ائاميين التى ينظمها ذلك القانون من غير العاملين بالإدارات القانونية فى الجهات المنصوص عليها فيه. وبذلك يكون لكل من النص التشريعى المطعون فيه ونص المادة ٩ من قانون المحاماة، مجال عمل لا يمزج بين نطاقيهما، ولا تدخله شبهة التعارض بين أحكامهما. ذلك أن النص الأول لا ينظم إلا علاقة عمل بين شركة القطاع العام من ناحية والائاميين العاملين فى إدارتها القانونية من ناحية أخرى، فى حين يتمحض مجال تطبيق المادة ٩ من قانون المحاماة عن علاقة وكالة تقوم على حرية ائامى فى قبول التوكيل أو عدم قبوله فى دعوى معينة وفق ما يحلله عليه اقتناعه، والزاماً بأصول المهنة ومتطلباتها.

- ما قرره المادة ٦٠ من قانون المحاماة من أن يكون النظام الأساسى للشركات المنصوص عليها فيها - وهى الشركات الخاصة التى يتطلب القانون مراقبة حساباتها - متضمناً تعين مستشار قانونى لها من ائاميين المقبولين أمام محاكم الاستئناف على الأقل، وإلا امتنع قبول تسجيلها فى السجل التجارى، إنما يتمحض عن ميزة يقتصر سرانها على ائاميين من غير العاملين فى الإدارات القانونية بشركات القطاع العام، غايتها توفير فرص عمل لهم بالشركات الخاصة التى يتكون رأسمالها من مساهمات فردية ولا كذلك شركات القطاع العام التى تملك الدولة أسهمها بالكامل أو يكون لها على الأقل أغلبية رأسمالها لضمان توجبه نشاطها وفق ما يحلله الصالح العام. إذ كان ما تقدم، وكان إعمال مبدأ المساواة يفرض التماثل فى المراكز القانونية، فإن قالة التمييز بين محامى الإدارات القانونية بشركات القطاع العام من ناحية، وبين المخاطبين بنص المادة ٦٠ من قانون المحاماة من ناحية أخرى - وهما فئتان لا تتحد مراكزهما القانونية - لا يكون لها محل.

**\* الموضوع الفرعى : قانون المدارس الخاصة :**

**الطعن رقم ٣ لسنة ١٣ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٥٠٣ بتاريخ ١٩٩٣/٣/٢٠**

- أحكام التعليم الخاص بتنظيمها قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ كذلك قرار وزير التعليم رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٨٨، وكلاهما قاطع فى أن كل منشأة غير حكومية تقوم أصلاً أو بصفة فرعية بالتعليم أو الإعداد المهنى أو الفنى قبل مرحلة التعليم الجامعى تعتبر من قبيل المدارس الخاصة التى تؤدى الخدمة التعليمية فيها بمقابل يمثل فى مصروفاتها.

- البين من الأوراق أن قرار إنهاء خدمة المدعية قد صدر إعمالاً للمادة ٥٦ من قانون التعليم الخاص لإصدار القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ التى تنص على أن تخضع المدارس الخاصة لإشراف وزارة التربية والتعليم والمديريات التعليمية بالمحافظات. كما تخضع لقوانين العمل والتأمينات وذلك فيما لم يرد به نص خاص فى هذه القانون. وهو ما ردتته المادة ٦٦ من القانون ذاته بنصها على أن تتولى المديرية التعليمية المختصة الإشراف على المدارس الخاصة من كافة النواحي شأنها شأن المدارس الرسمية. كما تشرف على امتحانات القبول والنقل بها وتعتمد نتائجها، وتتولى التفتيش المالى والإدارى عليها.

- وفقاً للمادة ٦٧ من قانون التعليم الخاص، يصدر بتنظيم علاقة العمل بين العاملين فى المدرسة الخاصة وصاحبها، قرار من وزير التعليم بعد أخذ رأى وزير القوى العاملة. وبناء على هذا التفويض أصدر وزير التعليم - القرار رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٨٨ - مخولاً بموجبه صاحب المدرسة الخاصة أو من يمثله سلطة تعيين العاملين اللازمين لمدرسته أو استعارتهم أو نديهم، وذلك وفق الأحكام المنظمة لذلك. كما يلتزم بتأدية أجورهم وما يتبعها من التزامات أخرى، وبشرط ألا يخل ذلك بحق المديرية أو الإدارة التعليمية فى الاعتراض على التعاقد مع من يرشحه صاحب المدرسة للتعيين فيها؛ إذا ما اتضح عدم توافر الشروط المطلوبة فيه، وهى شروط حددها تفصيلاً المواد ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١ من هذا القرار سواء بالنسبة إلى مدير المدرسة الخاصة أو ناظرها أو وكيلها أو أعضاء هيئة التدريس بها أو موظفيها الماليين والإداريين وذلك إعمالاً للسلطة المخولة لوزير التعليم فى مجال تطوير التعليم وتحديثه، على ما تقضى به المادة الثانية من قانون إصدار قانون التعليم، وتوكيدا لضرورة أن تكون المدرسة الخاصة - فى مستوياتها وتخصصاتها المختلفة- مماثلة للمدارس الرسمية المناظرة وإنطلاقاً من حقيقة أن التعليم هو الذى يغرس فى النشئ القيم الخلقية والروبية والثقافية، ويعد المحققين به لحياة أفضل يتوافقون فيها مع البيئة التى يوجدون فيها مزودين بالمعرفة فى ألوانها المختلفة ومناهجها المتعددة.



- رابطة العمل بين المدارس الخاصة والعاملين فيها، تعتبر واقعة في مجال القانون الخاص، سواء في بدء نشأتها أو أثناء سريانها أو حين انقضائها، ذلك أن هذه المدارس لا تعتبر منشآت حكومية، وإن تدخل المشرع في بعض مناحي نشاطها ضماناً للرقابة الدقيقة على انتظامه، وبما يكفل التزامها بمناهج تطوير التعليم وتحديثه. بالإضافة إلى تقيدها بالنظم والخطط الدراسية وفق الأصول والقواعد التي اعتمدها وزارة التعليم بالنسبة إلى المدارس الحكومية. ومن ثم لا يورع في هذا التنظيم إقحام عناصر جديدة على رابطة العمل بين المدعية وجهة عملها بما يغير من طبيعتها. بل تظل هذه الرابطة - حتى مع التدخل في بعض جوانبها - من روابط القانون الخاص. ومرد الأمر في شأن الطعن على قرار إنهاء خدمتها، إلى أحكام قانون العمل.

#### \* الموضوع الفرعي : ماهية القاعدة القانونية :

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٩ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٢٤٤ بتاريخ ١٤/٣/١٩٩٢

النص بأن النص في المادة ٢٢ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على تحجير المستاجر الذي يقيم عقاراً من أكثر من ثلاث وحدات بين التخلي عن العين التي يستأجرها أو توفيره لالكها أو لبعض ذويه مسكناً بدلاً بمقار، يعد إخلالاً بمبدأ المساواة أمام القانون، إذ وضع شروطاً غير عامة ولا مجردة حدد بها المراكز القانونية في واقعة النزاع، مردود بأن عموم القاعدة لا يعنى إنصرافها إلى جميع الموجودين على إقليم الدولة أو إنبساطها على كل ما يصدر عنهم من أعمال، وإنما تتوافر للقاعدة القانونية مقوماتها بانتفاء التخصيص، ويتحقق ذلك إذا سنها المشرع مجردة عن الإعتداد بشخص معين أو بواقعة بذاتها معينة تحديداً. وكان النص المطعون فيه - بالشروط التي حدد بها نطاقه ومجال تطبيقه - يمحض عن قاعدة عامة مجردة لإنسحابه إلى أشخاص بأوصافهم وتعلقه بوقائع غير محددة بذواتها، وكان مبدأ مساواة المواطنين أمام القانون لا يعنى أن تعامل فئاتهم على ما بينها من تفاوت في مراكزها القانونية معاملة قانونية متكافئة كذلك لا يقوم هذا المبدأ على معارضة صور التمييز جميعها، ذلك أن من بينها ما يستند إلى أسس موضوعية ولا ينطوي بالتالي على مخالفة لنص المادة ٤٠ من الدستور بما مؤده أن التمييز المنهى عنه بموجبها هو ذلك الذي يكون تحكيمياً، ذلك أن كل تنظيم تشريعي لا يعتبر مقصوداً لذاته، بل لتحقيق أغراض بعينها يعتبر هذا التنظيم ملبياً لها. وتعكس مشروعية هذه الأغراض إطاراً للمصلحة العامة التي يسعى المشرع لبلوغها متخذاً من القواعد القانونية التي يقوم عليها هذا التنظيم سبيلاً إليها، فإذا كان النص التشريعي المطعون عليه - بما ينطوي عليه من التمييز - مصادماً لهذه الأغراض مجافياً لها بما يحول دون ربطه منطقياً بها أو اعتباره مدخلاً إليها، فإن ذلك النص يكون مستنداً إلى أسس غير موضوعية

ومجنباً تمييزاً تحكيمياً بالمخالفة لنص المادة ٤٠ من الد.خ.ر. متى كان ذلك، وكان المشروع قد أفسد العلاقة الإجبارية محل النزاع المائل بتنظيم خاص محدداً قواعده وفق أسس موضوعية لا تقيم في مجال تطبيقها تمييزاً من أى نوع بين المخاطبين بها التكافئة مراكزهم القانونية بالنسبة إليها، وكان قصر هذا التنظيم عليهم قد تقرر لأغراض بعينها تقتضيها المصلحة العامة بإعتبار أن التوازن في العلاقة الإجبارية هو الغاية النهائية التي استهدفها التنظيم التشريعي المطعون عليه، وكانت القواعد التي يقوم عليها هذا التنظيم - وعلى ضوء دلالتها القاطعة - تعتبر مرتبطة بأغراضه النهائية ومؤدية إليها، فإن قالة الإخلال ببدأ المساواة المنصوص عليه في المادة الأربعين من الدستور تكون فاقدة لأساسها.

#### **\* الموضوع الفرعي : مبدأ التضامن الاجتماعي :**

الطعن رقم ١١٤ لسنة ٥ مكتب فني ٣ صفحة رقم ١٧٦ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٦

أنه عن دعوى الإخلال ببدأ التضامن الاجتماعي المنصوص عليه في المادة السابعة من الدستور فإنه فضلاً عن قصور حجة المدعين عن بيان وجه هذا الإخلال فإنه لما كانت المادة ١٧ من الدستور تنص على أن "تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعي والصحي، ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعاً، وذلك وفقاً للقانون". كما تنص المادة ١٢٢ من الدستور على أن "يضمن القانون قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والإعانات والمكافآت التي تقرر على خزينة الدولة. وينظم القانون حالات الإستهانة منها والجهات التي تتولى تطبيقها". وكان القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي - فيما تضمنه من أحكام قررها النص المطعون عليه - قد جاء متفقاً وما نص عليه الدستور في هاتين المادتين اللتين عهدتا إلى المشرع تنظيم خدمات التأمين الاجتماعي والصحي وتعيين قواعد صرف المعاشات والتعويضات بما يحقق التضامن الاجتماعي الذي يقوم عليه المجتمع، ومن ثم فإن النعي عليه بمخالفة هذا البدا يكون في غير محله.

#### **\* الموضوع الفرعي : مبدأ المساواة بين الأفراد :**

الطعن رقم ٧ لسنة ١ مكتب فني ١ صفحة رقم ١٦٠ بتاريخ ١٩٨١/٢/٧

مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق لا يعنى المساواة بين جميع الأفراد رغم اختلاف ظروفهم ومراكزهم القانونية، إذ يملك المشرع لتقتضيات الصالح العام وضع شروط عامة مجردة تحدد المراكز القانونية التي يتساوى بها الأفراد أمام القانون، بحيث يكون لن توافرت فيهم هذه الشروط دون سواهم أن يمارسوا الحقوق التي كفلها لهم المشرع، وينتفى مناط المساواة بينهم وبين من تخلفت بالنسبة إليهم هذه الشروط.

الطعن رقم ١٠ لسنة ١ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٥٠ بتاريخ ١٦/٥/١٩٨٢

مبدأ المساواة فى الحقوق بين المواطنين لا يعنى المساواة بين جميع الأفراد رغم اختلاف ظروفهم ومراكزهم القانونية، ذلك أن المشرع يملك لمتعضيات الصالح العام وضع شروط عامة مجردة تحدد المراكز القانونية التى يتساوى بها الأفراد أمام القانون، وإذ توافر شرط العموم والتجريد فيما نصت عليه المادة ١١٩/٢ من قانون مجلس الدولة من عدم جواز الطعن فى الأحكام الصادرة من مجلس التأديب بالنسبة لجميع رجال مجلس الدولة الذى تصائل مراكزهم القانونية، فإن النعى على الفقرة الثانية من المادة ١١٩ المشار إليها بأنها خالفت المادتين ٤٠ و ٩٨ من الدستور بمقولة القضاء وأهدرت مبدأ المساواة بين المواطنين فى الحقوق يكون من جميع وجوهه على غير أساس.

الطعن رقم ٧ لسنة ٢ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٨٦ بتاريخ ٢/٥/١٩٨٣

إن الدساتير سائلة الذكر قد تضمن كل منها نصاً على أن المواطنين لدى القانون سواء، وأنهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة، كما ورد فى الدستور القائم هذا النص فى المادة ٤٠ منه. ولما كان حق التقاضى من الحقوق العامة التى كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها، فإن حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه - وهو قيام المنازعة فى حق من حقوق أفرادها - ينطوى على إهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق.

الطعن رقم ١٦ لسنة ١ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٩٤ بتاريخ ٤/٤/١٩٨٣

إن الدساتير سائلة الذكر قد تضمن كل منها نصاً على أن المواطنين لدى القانون سواء، وأنهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة، كما ورد فى الدستور القائم هذا النص فى المادة ٤٠ منه، ولما كان حق التقاضى من الحقوق العامة التى كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها، فإن حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه - وهو قيام المنازعة على حق من حقوق أفرادها - ينطوى على إهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق.

الطعن رقم ٥ لسنة ٢ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ١٠٢ بتاريخ ٤/٤/١٩٨٣

إن الدساتير سائلة الذكر قد تضمن كل منها نصاً على أن المواطنين لدى القوانين سواء، وأنهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة، كما ورد فى الدستور القائم هذا النص فى المادة ٤٠ منه. ولما كان حق التقاضى من الحقوق العامة التى كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها فإن حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه - وهو قيام المنازعة على حق من حقوق أفرادها - ينطوى على إهدار مبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق.

الطعن رقم ٧ لسنة ٣ مكتب فني ٢ صفحة رقم ١١٠ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٣٠

إن الدساتير سالفة الذكر قد تضمن كل منها نصاً على أن المواطنين لدى القوانين سواء، وأنهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، كما ورد في الدستور القائم هذا النص في المادة ٤٠ منه. ولما كان حق النقاضي من الحقوق العامة التي كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها فإن حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه - وهو قيام المنازعة على حق من حقوق أفرادها - ينطوي على إهدار مبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرّموا من هذا الحق.

الطعن رقم ١١٤ لسنة ٥ مكتب فني ٣ صفحة رقم ١٧٦ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٦

المقصود بالمساواة التي نصت عليها المادة ٤٠ من الدستور هو عدم التمييز بين أفراد الطائفة الواحدة إذا تماثلت مراكزهم القانونية، ولما كان ما تضمنته الفقرة الثانية من البند "د" سالف البيان موجهاً إلى كافة من تماثلت ظروفهم ومراكزهم القانونية فمن انتهت خدمتهم بغير بلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاة اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٨٠ وهو تاريخ معاصر لأعداد مشروع القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ واحالته إلى مجلس الشعب، وكان المركز القانوني هؤلاء مغايراً لمركز من انتهت خدمتهم قبل هذا التاريخ لأي سبب كان، ولمركز من انتهت خدمتهم منذ هذا التاريخ للبلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاة وكانت هذه المغايرة المبينة على أسباب انتهاء الخدمة وتاريخها تملّحها المصلحة العامة التي تعباها المشرع من النص المطعون عليه على الوجوه سالف البيان، ومن ثم فإن النعي على هذا النص بالإخلال بمبدأ المساواة يكون غير سديد.

الطعن رقم ٣ لسنة ٨ مكتب فني ٥ صفحة رقم ١٤٢ بتاريخ ١٩٩٢/٢/١

مبدأ المساواة في الحقوق بين المواطنين أمام القانون لا يعني أن تعامل لفئاتهم على ما بينها من تباين في مراكزها القانونية معاملة قانونية متكافئة، كذلك لا يقوم هذا المبدأ على معارضة صور التمييز جميعها، ذلك أن من بينها ما يستند إلى أسس موضوعية، ولا ينطوي بالتالي على مخالفة لنص المادة ٤٠ من الدستور، بما مؤداه أن التمييز المنهي عنه بموجبها هو ذلك الذي يكون تحكيمياً، ذلك أن كل تنظيم تشريعي لا يعتبر مقصوداً لذاته بل لتحقيق أغراض يعينها تعكس مشروعيته إطاراً للمصلحة العامة التي يسعى المشرع إلى تحقيقها من وراء هذا التنظيم، فإذا كان النص التشريعي المطعون عليه - بما ينطوي عليه من التمييز - مصادماً لهذه الأغراض بحيث يستحيل منطقياً رابطة أو اعتباره مدخلاً إليها، فإن التمييز يكون تحكيمياً وغير مستند بالتالي إلى أسس موضوعية ومجافياً لنص المادة ٤٠ المشار إليها.

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٧ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٢٠٤ بتاريخ ١٩٩٢/٣/٧

مبدأ المساواة أمام القانون المصوص عليه في المادة ٤٠ من الدستور لا يعنى أن تعامل فئات المواطنين على ما بينها من تباين في مراكزها القانونية معاملة قانونية متكافئة، كذلك لا يقوم هذا المبدأ على معارضة صور التمييز جميعها، ذلك أن من بينها ما يستند إلى أسس موضوعية ولا ينطوى بالتالى على مخالفة لنص المادة ٤٠ المشار إليها بما مؤداه أن التمييز النهى عنه موجهها هو ذلك الذى يكون تحكيمياً، ذلك أن كل تنظيم تشريعى لا يعتبر مقصوداً لذاته لتحقيق أغراض بعينها تعكس مشروعيته إطاراً للمصلحة العامة التى يسعى المشرع إلى تحقيقها من وراء هذا التنظيم، بما مؤداه انه إذا كان النص التشريعى المطعون عليه - بما انطوى عليه من التمييز - مصادماً لهذه الأغراض بحيث يستحيل منطقياً ربطه بها أو اعتباره مدخلاً إليها، فإن التمييز يكون تحكيمياً، وغير مستند بالتالى إلى أسس موضوعية، ومجالياً لنص المادة ٤٠ من الدستور.

الطعن رقم ١٩ لسنة ٨ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٢٦٢ بتاريخ ١٩٩٢/٤/١٨

مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق لا يعنى أن تعامل فئاتهم - على ما بينها من تباين في مراكزها القانونية - معاملة قانونية متكافئة، كذلك لا يقوم هذا المبدأ على معارضة صور التمييز جميعها، ذلك أن من بينها ما يستند إلى أسس موضوعية، ولا ينطوى بالتالى على مخالفة لنص المادة ٤٠ المشار إليها بما مؤداه أن التمييز النهى عنه موجهها هو ذلك الذى يكون تحكيمياً، وأساس ذلك أن كل تنظيم تشريعى لا يعتبر مقصوداً لذاته، بل لتحقيق أغراض بعينها تعكس مشروعيته إطاراً للمصلحة العامة التى يسعى المشرع إلى تحقيقها من وراء هذا التنظيم، فإذا كان النص المطعون عليه - بما انطوى عليه من تمييز - مصادماً لهذه الأغراض بحيث يستحيل منطقياً ربطه بها، أو اعتباره مدخلاً إليها، فإن التمييز يكون تحكيمياً، وغير مستند بالتالى إلى أسس موضوعية، ومن ثم مجافياً لنص المادة ٤٠ من الدستور.

الطعن رقم ١ لسنة ٨ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٢٥ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٤

أن الدساتير السابقة قد تضمنت كل منها نصاً على أن المواطنين لدى القانون سواء وأنهم معساوون في الحقوق والواجبات العامة كما ورد في الدستور القائم هذا النص في المادة ٤٠ منه. ولما كان حق التقاضى من الحقوق العامة التى كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها، فإن حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه - وهو قيام المنازعة على حق من حقوق الأفراد - ينطوى على إهدار مبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذى لم يجرؤوا من هذا الحق.

- إن الدساتير المصرية المتعاقبة بدءاً بدستور سنة ١٩٢٣، وإنهاء بالدستور القائم رددت جميعها مبدأ المساواة أمام القانون وكفلت تطبيقه على المواطنين كافة بإعتباره أساس العدل والحرية والسلام الاجتماعى، وعلى تقدير أن الغاية التى يستهدفها تمثل أصلاً فى صون حقوق المواطنين وحريةهم فى مواجهة صور التمييز التى تنال منها أو تقيد ممارستها، وأضحى هذا المبدأ فى جوهره وسيلة لتقرير الحماية القانونية المتكافئة التى لا يقتصر تطبيقها على الحقوق والحريات المنصوص عليها فى الدستور، بل ينسحب مجال أعمائها كذلك إلى الحقوق التى يكفلها المشرع للمواطنين فى حدود سلطته التقديرية وعلى ضوء السياسة التشريعية التى يراها محققة للمصلحة العامة، وإن صور التمييز التى أوردتها المادة "٤٠" من الدستور التى تقوم على أساس من الأصل أو الجنس أو اللغة أو الدين أو العقيدة لم ترد على سبيل الحصر فهناك صور أخرى من التمييز لها خطرها، مما يحتم إخضاعها لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة قضائية تطبيقاً لمبدأ المساواة أمام القانون ولضمان إحرامه فى جميع مجالات تطبيقه، ويندرج تحتها زيادة الأجرة التى تقرها بعض النصوص التشريعية، كص المادة "٧" من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأمانكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر التى يتعين إعمال حكمها على جميع المؤجرين الذين تتماثل مراكزهم القانونية من كل الوجوه بالنسبة إلى الحق فى طلبها، ذلك أن المساواة التى تعنيها المادة "٤٠" من الدستور تنحصر فى عدم جواز التمييز بين المواطنين الذين يتساوى مراكزهم القانونية من خلال تطابق العناصر التى تقوم عليها .

- من المقرر أن للمشرع سلطة تقديرية فى تنظيم الحقوق بما لا يعقب عليه فى تقديره ما دام أن الحكم التشريعى الذى قرره لتلك الحالات قد صدرت به قاعدة عامة مجردة لا تنطوى على التمييز بين من تساوت مراكزهم القانونية ولا تهلل نصاً فى الدستور، كما أنه يملك لمقتضيات الصالح العام وضع شروط موضوعية تتحدد بها المراكز القانونية يتساوى بها الأفراد أمام القانون، بحيث يكون لمن توافرت فيهم هذه الشروط دون سواهم أن يمارسوا الحقوق التى كفلها لهم المشرع .

- المعاملة الإستهائية التى أوردتها المادة "٢٧" من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأمانكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر، أدت إلى التفرقة بين طائفتين من الملاك إنتظمتهم أسس موحدة، تجعلهم جميعاً يقفون على قدم المساواة وكان يتعين أن يخضعهم المشرع لقاعدة قانونية موحدة مجردة، بحيث تنصرف الزيادة فى الأجرة المقررة فى القاعدة العامة المنصوص عليها فى المادة "٧" من القانون إلى ملاك المباني المؤجرة لغير أغراض السكنى دون إستثناء، وأما كانت طبيعة النشاط الذى يتم ممارسته فيها، ما دام أن هذه التفرقة التى أوجدها المشرع فى المادة "٢٧" ساقطة البيان لا

ترتكز في واقعها على أسس تتصل بالهدف الذي تغياه المشرع من تقرير هذه الزيادة، فإن حرمان طائفة معينة من الملاك من الحق في زيادة الأجرة مع تحقق مناهضة بعد تفرقة تؤدي إلى الإخلال بمراكز قانونية متماثلة، وينطوي على إهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين الملاك الذين لم يحرموا من هذا الحق .

#### الطعن رقم ١٦ لسنة ٨ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٢٤٠ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢١

إن ما ينهه المدعى من أن نص المادة "١١ مكرراً" من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ قد يخالف مبدأ المساواة أمام القانون المنصوص عليه في المادة "٤٠" من الدستور، بمقولة أن حرمانه العاملين الذين لم يقيموا الدعوى في المعاد من التسوية التي يستحقونها ينطوي على التمييز بينهم وبين غيرهم من العاملين من أفراد الطائفة الواحدة، مردود بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أن المساواة المنصوص عليها في المادة "٤٠" من الدستور ليست مساواة حسائية، ذلك أن المشرع يملك بسلطته التقديرية ولتقتضيات الصالح العام وضع شروط موضوعية تتحدد بها المراكز القانونية التي يتساوى بها الأفراد أمام القانون بحيث إذا توافرت هذه الشروط في طائفة من الأفراد، وحجب أعمال المساواة بينهم لتماثل مراكزهم القانونية، فإذا إنتفى مناط التسوية بينهم بأن توافرت الشروط في بعضهم دون البعض الآخر، كان لمن توافرت فيهم الشروط دون سواهم أن يمارسوا الحقوق التي كفلها القانون لهم. لما كان ذلك، وكان حق التقاضي من الحقوق العامة التي كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها، وكان النص المطعون فيه لا يقيم في مجال الأوضاع الإجرائية التي فرضها لرفع الدعوى، تمييزاً من أي نوع بين العاملين المخاضطين بها، بل ساوى بينهم في التقيد بأحكامه بأن ألزمهم جميعاً بمراعاة المعاد الذي عينه كحد نهائي يسقط بغواته الحق في الدعوى المرفوعة من أيهم، فإن النص المطعون فيه لا يكون قد إنتطوى على حرمان طائفة من بينهم من حق التقاضي بعد أن أنظمتهم جميعاً الأسس الموحدة التي نظم المشرع بها هذا الحق بما لا يخالف فيه نص المادة "٤٠" من الدستور .

#### الطعن رقم ٣٨ لسنة ١٠ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٣٥١ بتاريخ ١٩٩١/٥/٤

المساواة المنصوص عليها في المادة "٤٠" من الدستور ليست مساواة حسائية ذلك أن المشرع يملك بمقتضى سلطته التقديرية ولتقتضيات الصالح العام وضع شروط موضوعية تتحدد بها المراكز القانونية التي يتساوى بها الأفراد أمام القانون بحيث إذا توافرت هذه الشروط في طائفة من الأفراد، وجب أعمال المساواة بينهم لتماثل مراكزهم القانونية، فإذا إنتفى مناط التسوية بينهم بأن توافرت الشروط في بعضهم دون البعض الآخر، كان لمن توافرت فيهم الشروط دون سواهم أن يتمتعوا بالحقوق التي كفلها القانون لهم .

الطعن رقم ٦٣ لسنة ١٣ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٢٢٦ بتاريخ ١٩٩٣/٣/٢٠

- مبدأ مساواة المواطنين أمام القانون لا يعني أن تعامل لثاتهم على ما بينها من تفاوت في مراكزها القانونية معاملة قانونية متكافئة، كذلك لا يقوم هذا المبدأ على معارضة صور التمييز جميعا، ذلك أن من بينها ما يستند إلى أسس موضوعية، ولا ينطوي بالتالي على مخالفة لنص المادة ٤٠ من الدستور، بما مؤداه أن التمييز المنهى عنه بموجبها هو ذلك الذي يكون تحكما، ذلك أن كل تنظيم تشريعي لا يعتبر مقصودا لذاته، بل لتحقيق أغراض بعينها يعتبر هذا التنظيم مليا لها، وتعمكس مشروعية هذه الأغراض إطارا للمصلحة العامة التي يسعى المشرع لبلوغها متخذا من القواعد القانونية التي يقوم هذا التنظيم سبيلها إليها، فإذا كان النص التشريعي المطعون عليه - بما انطوى عليه من التمييز - مصادما لهذه الأغراض مجاليا لها، بما يحول دون ربطه منطقيا بها، أو اعتباره مدخلا إليها، فإن ذلك النص يكون مستندا إلى أسس غير موضوعية، ومنهنا تمييزا تحكما بالمخالفة لنص المادة ٤٠ من الدستور.

- سريان أحكام قانون إيجار الأماكن - أصلا - على عواصم المحافظات والبلاد المستقرة مدنا وفق قانون الإدارة المحلية، مبناه قاعدة عامة مجردة، مستندة إلى أسس موضوعية لا تقيم في مجال تطبيقها تمييزا من أي نوع بين المواطنين بها المتكافئة مراكزهم القانونية بالنسبة إليها، وكان عدم سريان أحكامه بصفة فورية على القرى جميعها، مرده أن أزمة الإسكان منحصرة أصلاً في المدن مما استلزم مواجهتها بتدابير استثنائية وكانت القواعد التي يقوم عليها هذا التنظيم الخاص، مرتبطة بأغراضه النهائية، ومؤدية إليها، فإن حالة الإخلال بمبدأ المساواة المنصوص عليه في المادة الأربعين من الدستور، تكون فاقدة لأساسها.

الطعن رقم ١٨ لسنة ١٣ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٣٠٤ بتاريخ ١٩٩٣/٥/١٥

إن النص التشريعي المطعون فيه قد أدخل كذلك مبدأ الحماية القانونية المتكافئة المنصوص عليه في المادة ٤٠ من الدستور، ذلك أنه خص الفئة التي تعلق بها مجال تطبيقه بمعاملة استثنائية لا تستند إلى أسس موضوعية جاوز بها ما تقتضيه الحماية المتكافئة بين المركز القانوني المتماثلة، وهي معاملة رتبها على واقعة لا يقوم بها التباين بين مرتكبين قانونيين، تلك هي عدم تقدم المستحقين إلى الجهة الإدارية التي حدها، خلال موعد معين، مطالبين بالخصص التي يملكونها. ومن ثم يكون النص المطعون فيه قد وقع في حوزة المخالفة الدستورية.

الطعن رقم ١٠ لسنة ١٤ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٣٧٦ بتاريخ ١٩٩٣/٦/١٩

- إن مبدأ المساواة الذي كفله الدستور في المادة ٤٠ منه لا يعني -على ما جرى به قضاء هذه المحكمة- وجوب معاملة الجميع على ما بينهم من تفاوت في مراكزهم القانونية معاملة قانونية متكافئة، ولا يقوم هذا



المبدأ على معارضة صور التمييز جميعها، ذلك أن من بينها ما يستند إلى أسس موضوعية في ينطوى بالتالى على مخالفة النص الدستوري المشار إليه، بما مؤداه أن التمييز المنهى عنه دستوريا هو ذلك الذى يكون تحكما، ذلك أن كل تنظيم تشريعى لا يعتبر مقصودا لذاته بل لتحقيق أغراض بعضها تعكس مشروعيته إطارا للمصلحة العامة التى يسعى المشرع إلى تحقيقها من وراء هذا التنظيم، فإذا كان النص التشريعى منطويا على تمييز يعتبر مصادما لهذه الأغراض بحيث يستحيل منطقيا ربطه بها أو اعتباره مدخول إليها، وقع التمييز تحكما غير مستند إلى أسس موضوعية مجافيا لمبدأ المساواة القانونية الذى كفله الدستور.

- إنشاء المصرف العربى الدولى تم بمقتضى إتفاقية دولية وقعتها الحكومات الثلاث المؤسسة له، وفتحت باب الانضمام إليها للحكومات والمؤسسات العربية الأخرى، وأجازت إنشاء فروع أو توكيلات له فى البلدان العربية وخارجها، ونصت على أن جميع معاملاته لا تتم إلا بالعملة الحرة القابلة للتحويل التى يحددها مجلس الإدارة، كما نصت على بعض المزايا الممنوحة للمصرف والمساهمين والمودعين فيه وعلى مزايا تمنح للعاملين به كالحصانة ضد الإجراءات القانونية فيما يقومون به من أعمال بصفتهم الرسمية، والإعفاء من قيود الهجرة وإجراءات تسجيل الأجانب وتحويل حقوقهم إلى موطنهم الأصلي، وذلك بالنسبة لموظفى المصرف من غير رعايا دولة المقر، فإن ذلك- وإن لم يسع على اتفاقية تأسيس المصرف صفة " الأعمال السياسية" التى تخرجها عن ولاية الرقابة القضائية على الدستورية " يجعل لهذا المصرف - والعاملين به وضعاً خاصاً ومركزاً قانونياً يختلف فيه عن بنوك القطاع العام أو الخاص الأخرى. ومراعاة هذا الوضع الخاص واستهدافا لتوفير أكبر قدر من المرونة فى إدارة المصرف، وود النص المطمعون عليه، ليخول مجلس إدارته- ولقلا للمادة ٣٤ من نظامه الأساسى - وضع نظام خاص للعاملين به. وإذا كان هذا النص لا يتضمن إخلالاً بحق العاملين فى المصرف فى اللجوء إلى القضاء طلباً للنصفة فيما يشور بينهم وبينه من منازعات، فإن النص بمخالفته مبدأ المساواة لا يكون له من أسس.

#### الطعن رقم ٦ لسنة ١٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٣٤٤ بتاريخ ١٦/٥/١٩٩٢

إن الدساتير المصرية المتعاقبة بدءاً بدستور ١٩٢٣ وإنهاء بالدستور القائم، وردت جميعها مبدأ المساواة أمام القانون، كإلزامية تطبيقها على المواطنين كافة، باعتباره أساس العدل والحرية والسلام الاجتماعى، وعلى تقدير أن الغاية التى يستهدفها تتمثل أصلاً فى صون حقوق المواطنين وحررياتهم فى مواجهة صور التمييز التى تنال منها أو تقيد ممارستها، وأضحى هذا المبدأ - فى جوهره - وسيلة لتقرير الحماية القانونية المتكافئة التى لا يقتصر نطاق تطبيقها على الحقوق والحرريات المنصوص عليها فى الدستور، بل ينسحب مجال إعمالها كذلك إلى تلك الحقوق التى يضمنها المشرع للمواطنين فى حدود سلطته التقديرية وعلى

حسب ما يرتبه محققاً للمصلحة العامة. ولئن نص الدستور في المادة ٤٠ على حظر التمييز بين المواطنين في أحوال بينها، هي تلك التي تقوم التمييز فيها على أساس من الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة، إلا أن إيراد الدستور لصور بعينها يكون التمييز محظوراً فيها، مرده أنها الأكثر شمولاً في الحياة العملية، ولا يدل البتة على إحصاءها فيها دون غيرها، إذ لو صح ذلك، لكان التمييز بين المواطنين فيما عداها جائزاً دستورياً، وهو ما يناقض المساواة التي كفلها الدستور وبحول دون تحقيق الأغراض التي قصد إليها من إرسائها. وأية ذلك أن من صور التمييز التي أغفلتها المادة ٤٠ من الدستور ما لا تقل في أهميتها من ناحية محتواها وخطورة الآثار المترتبة عليها - عن تلك التي عينتها بصريح نصها، كالتمييز بين المواطنين - في مجال الحقوق التي يتمتعون بها وفقاً لأحكام الدستور، أو في نطاق حرياتهم التي يمارسونها بمراعاة قواعده - لاعتبار مرده إلى الملكية أو المولد أو الإنتماء إلى أقلية عرقية، أو عصبية قبلية، أمر مركز اجتماعي معين، أو الإنحياز إلى آراء بذاتها أو الإنضمام إلى جمعية أو مساندة أهدافها أو الأغراض عن تنظيم تدعيمه الدولة، وغير ذلك من أشكال التمييز غير المبررة، مما يؤكد أن صورة المختلفة التي تناقض مبدأ المساواة وتفرقه من محتواها، يتعين أخضاعها لما تتولاه هذه المحاكم من رقابة دستورية.

#### **\* الموضوع الفرعي : مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات :**

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٧ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٢١٤ بتاريخ ١٩٩٢/٣/٧

إن المادة ٦٦ من الدستور تنص على أن " العقوبة شخصية، ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون، ولا توقع عقوبة إلا بحكم قضائي، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون "، وقد جرى قضاء المحكمة الدستورية العليا على أن حكم هذا النص لا يعدو أن يكون تأكيداً لما جرى عليه العمل من قيام المشرع بإسناد الإختصاص إلى السلطة التنفيذية بإصدار قرارات لائحية تحدد بها بعض جوانب التجريم أو العقاب، وذلك لإعتبارات تقدرها السلطة التشريعية الأصلية وفي الحدود التي يبينها القانون الصادر عنها، وإذ يعهد المشرع إلى السلطة التنفيذية بهذا الإختصاص، فإن عمله لا يعتبر من قبيل اللوائح التفويضية المنصوص عليها في المادة ١٠٨ من الدستور، ولا يندرج كذلك تحت اللوائح التنفيذية التي نظمها المادة ١٤٤ منه، وإنما مرد الأمر في تقرير هذا الإختصاص إلى نص المادة ٦٦ من الدستور التي تنطوي على تفويض بالتشريع يتناول بعض جوانب التجريم والعقاب.

**\* الموضوع الفرعي : مصادر القانون :**

الظعن رقم ٧ لسنة ١ مكتب فتى ١ صفحة رقم ١٦٠ بتاريخ ١٩٨١/٢/٧

أوضحت المادتان الرابعة والخامسة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ المقابل الذى تدفعه الدولة إلى الملاك الأجانب الخاضعين لأحكامه، كما أن حقوق من تعاملوا معهم ولم يعتد بتصرفات هؤلاء الملاك إليهم تحكمها القواعد العامة للعقود بما فى ذلك حقهم فى الرجوع عليهم بما سدده من غن، وبالتالي فإن تقرير الأثر الرجعى لهذا القانون لا يكون قد تضمن أية مصادرة للملكية الخاصة.

## قرار إداري

**\* الموضوع الفرعي : حظر الطعن في القرار الإداري غير دستوري :**

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٥ مكتب قني ٣ صفحة رقم ١٠٢ بتاريخ ١٩٨٥/١/٥

لما كان ذلك، وكانت المادة الخامسة من القرار بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ إذ نصت على أن ترتيب الأقدمية الذي يتضمنه القرار الجمهوري بإعادة تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسي والقتلي - وهو قرار إداري على ما سلف بيانه - يعتبر نهائياً وغير قابل للطعن بأى وجه من الوجوه، تكون قد حصنت هذا القرار - فى خصوص ترتيب الأقدمية - من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة لحق التقاضى وإخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين فى هذا الحق مما يخالف المادتين ٤٠، ٦٨ من الدستور الأمر الذى يتعين معه الحكم بعدم دستورية تلك المادة فيما تضمنته من النص على أن يعتبر ترتيب أقدمية أعضاء السلكين الدبلوماسي والقتلي " نهائياً وغير قابل للطعن بأى وجه من الوجوه ".

**\* الموضوع الفرعي : قرارات رئيس الجمهورية قرارات إدارية :**

الطعن رقم ١٤ لسنة ٨ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٤٢٢ بتاريخ ١٩٩٢/٣/٧

إن قرار رئيس الجمهورية لحل جمعية أنصار السنة المحمدية فرع سوهاج محدداً على ضوء المجال الذى يعمل فيه، وبالنظر إلى مضمونه وطبيعته الذاتية - لا يعدو أن يكون قراراً إدارياً شأنه فى ذلك شأن القرار الذى يصدر عن وزير الشؤون الاجتماعية بحل الجمعيات الخاضعة لأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ عملاً لنص المادة ٥٧ منه إذا ثبت ارتكابها لمخالفة جسيمة للقانون أو خروجها على النظام العام أو الآداب، فالقراران كلاهما يتوخيان إنهاء الوجود القانوني للجمعية لخروجها على حكم القانون بمعناه العام، وكلاهما يتمتعان عن إرادة ملزمة مصدرها النصوص القانونية، ويراد بالإفصاح عنها إحداث مركز قانوني معين يكون فى ذاته ممكناً وجائزاً قانوناً، والباعث عليه ابتغاء مصلحة عامة مثلما هو الشأن فى القرارات الإدارية جميعها، ولا يخول الاستفتاء الشعبي دون الطعن على هذا القرار أو تطهيره من العيوب التى شابهه، إذ ليس من شأن هذا الاستفتاء أن يرد قراراً معدوماً إلى الحياة، ولا إسباغ الصحة على قرار ولد باطلاً، ولا أن يغير من طبيعته فيلحقه بأعمال السيادة، ذلك أن العبرة فى التكيف القانوني لأى عمل تجر به السلطة التنفيذية لمعرفة ما إذا كان عملاً إدارياً أم من أعمال السيادة هى طبيعة العمل ذاته.

الطعن رقم ٢ لسنة ١٢ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٣٩٣ بتاريخ ١٥/٥/١٩٩٣

إن الطلب المائل لا يعدو فى تكييفه القانونى الصحيح أن يكون طلباً بإلغاء قرار إدارى، هو قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٧ لسنة ١٩٩٠ فيما تضمنه من إغفال تعيين الطالب عضواً بالمحكمة الدستورية العليا. ولا يلزم لقبول دعوى الإلغاء أن يكون المدعى ذا حق أخل به القرار المطعون فيه، بل يكفى أن تكون له مصلحة شخصية مباشرة - مادية أو أدبية - فى طلب إلغائه وذلك بأن يكون فى حالة قانونية خاصة بالنسبة إلى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعل هذا القرار مؤثراً تأثيراً مباشراً فى مصلحته تلك. معنى كان ما تقدم، وكان البين من أوراق الدعوى المائلة أنه إثر إبداء الطالب رغبته فى التعيين عضواً بالمحكمة الدستورية العليا، عرض ملف خدمته - بعد طلبه من وزارة العدل - مع ملفات آخرين لتكون تحت نظر الجمعية العامة للمحكمة فى مجال الموازنة التى تجربها بين الأسماء المعروضة عليها لإتحاد قرار بشأنها، فإن مصلحته الشخصية المباشرة فى الطعن على ما تضمنه القرار المطعون فيه من إغفال تعيينه - وهو القرار الذى إبنى على ترشيح الجمعية العامة للمحكمة ورأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية - تكون قائمة. كما أن صفته فى إقامة الطلب المائل لا نزاع فيها، إذ هو الأصل فى هذه الخصومة، والفائدة المرجوة منها تعود إليه، وهو يباشرها للحصول على المنفعة التى يقرها القانون من ورائها .

#### **\* الموضوع الفرعى : ماهية القرار الإدارى :**

الطعن رقم ٣ لسنة ١٣ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٥٠٣ بتاريخ ٢٠/٣/١٩٩٣

قرار فصل عضو هيئة التدريس أو وقفه عن العمل - وإن ناط قرار وزير التعليم رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٨٨ صدوره بلجنة تغلب العناصر الإدارية على تشكيلها إلا أن القرار الصادر عن هذه اللجنة بالفصل أو الوقف لا يعتبر قرار إدارياً فى موضوعه أو محتواه. وهو ما جرى عليه قضاء المحكمة الدستورية العليا بتوكيدها أن مجرد صدور قرار من جهة إدارية، لا يخلع عليه بحكم اللزوم وفى كل الأحوال وصف القرار الإدارى. وإنما يجب حتى يتحقق له هذا الوصف أن يكون كذلك بحسب موضوعه أو محتواه. فإذا ما دار القرار حول مسألة القانون الخاص خرج من عداد القرارات الإدارية إما كان مصدره بما مؤداه أن الصاملين فى هذه المدارس الخاصة لا يعتبرون من الموظفين العموميين. ولا تعد علاقتهم بها علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح. بل هى علاقة عمل يحكمها القانون الخاص أصلاً. ومن ثم لا تكشف الدعوى الموضوعية التى أقامتها المدعية عن منازعة إدارية، بل تدور فى حقيقة تكييفها القانونى حول إحدى روابط القانون الخاص التى يدخل الفصل فى النزاع المتعلق بها فى اختصاص جهة القضاء العادى.

## قضاء إدارى

\* الموضوع الفرعى : هيئة مفوضى الدولة :

الطعن رقم ١٠ لسنة ٩ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٥١٩ بتاريخ ١٩٩٠/٤/٧

لئن كان الثابت من الأوراق تمسك جهة القضاء العادى باختصاصها بالفصل فى المنازعة المطروحة عليها إلا أن المدعية ترفق بالطلب - وفقاً للمادة "٣١" من قانون المحكمة الدستورية العليا - ما يدل على أن محكمة القضاء الإدارى قد قضت باختصاصها بالفصل فى المنازعة المطروحة أمامها أو مضت هى الأخرى فى نظرها مما يفيد عدم تخليلها عنها حتى يمكن القول بأن هناك تنازعاً إيجابياً على الإختصاص بين جهتى القضاء العادى والإدارى يستنهض ولاية هذه المحكمة للفصل فيه، ولا ينال من ذلك الشهادة المقدمة مع الطلب بأن الدعوى رقم ١٧ لسنة ٥٤ لسنة ٤٠ ق فى مرحلة التحضير بهيئة مفوضى الدولة ولا ما قرره محكمة القضاء الإدارى من إعادة الدعوى رقم ٥٧٥٤ لسنة ٣٧ ق إلى هيئة مفوضى الدولة لتحضير الطلبات الجديدة التى قدمها المدعى عليه، ذلك أنه من المقرر وفقاً لأحكام المادتين "٢٧"، "٢٩" من قانون مجلس أدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن المنازعة الإدارية لا تعتبر مطروحة للفصل فيها على جهة القضاء الإدارى إلا بعد أن تقوم هيئة مفوضى الدولة بتحضيرها وتهيتها للمرافعة على ضوء الطلبات الختامية الى أباها الخصوم، ثم تقدم تقريراً مسبباً فى نهاية المطاف بالرأى القانونى إلى رئيس المحكمة لتعين تاريخ الجلسة التى تنظر فيها الدعوى بما مفاده أن الإحالة إلى هيئة مفوضى الدولة إستكمال تحضير المنازعة الإدارية وتهيتها للمرافعة لا ينطوى على قضاء من محكمة القضاء الإدارى باختصاصها أو مضيتها فى نظر المنازعة المطروحة عليها إذ يستحيل صدور قضاء منها قبل عرض المنازعة عليها من هيئة مفوضى الدولة مشفوعة بتقريرها عن كل الجوانب الواقعية والقانونية الشارة فيها على ضوء الطلبات الختامية فى الدعوى سواء أكان هذا القضاء متعلقاً بولايتها فى نظر المنازعة أو صادراً فى موضوعها، الأمر الذى يتعين معه الحكم بعد قبول الدعوى .

## قضاة

\* الموضوع الفرعي : الحصانة القضائية :

الطعن رقم ٣١ لسنة ١٠ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٥٧ بتاريخ ١٢/٧/١٩٩١

النص على المادة ١٠٨ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ تحديدها العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على القضاة بالولوم والعزل وذلك بالمخالفة لنص المادة ١٦٩ من الدستور التي تنص على أن القضاة غير قابلين للعزل، وينظم القانون مساءلتهم تأديباً - مردود بأن عدم قابلية القضاة للعزل حصانة قررها الدستور والمشرع كلاهما حماية للموظيفة القضائية، وأياً بمن يضطلعون بأعبائها عن أن تضل العدالة طريقها إلى أحكامهم، وأن تهن عزائهم في الدفاع عن الحق والحرية والأعراض والأموال إذا جاز لأى جهة أيا كان موقعها أن تفرض ضغوطها عليهم أو أن تتدخل في استقلاليتهم أو أن يكون تسلطها عليهم بالوعد أو الوعيد حائلاً دون قيامهم بالأمانة والمسئولية على رسالتهم سواء كان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر، ولا شبهة في أن هذه الحصانة - وتلك غايتها - لا يجوز أن تكون موطأً لحماية أعضاء السلطة القضائية من المسئولية عن عثراتهم التي تخضع بشروط توليهم القضاء وقيامهم على رسالتهم، ولا أن تكون عاصماً من محاسبتهم عما يصدر عنهم من أعمال تؤثر في هيئة السلطة القضائية وعلو منزلتها أو تنقص من ثقة المتقاضين في القائمين على شئونها، وإنما يتعين أن تظل الحصانة مرتبطة بمقاصدها ممثلة في تأمين العمل القضائي من محاولة التأثير فيه ضماناً لسلامته، ذلك أن الدستور فرضها كضمانة لاستقلال السلطة القضائية - فبني مواجهة السلطين الآخرين بوجه خاص - تكفل حريتها في العمل وتصور كرامة أعضائها. وهي تلازمهم دوماً طالما ظل سلوكهم موافقاً لواجباتهم الوظيفية، مستجيباً لمتطلباتها، متحفظاً بالإستقامة واليعد عما يشينها، وإلا حقت مساءلتهم تأديباً وتحثيتهم عن الإستمرار في عملهم إذا هم تنكبوا سبيله القويم، ولقدفدوا بالتالى شروط توليهم أعباء الوظيفة القضائية وتحملهم لبعائتها. إذ كان ذلك، فإن التعارض المقول به بين الحصانة المانعة من العزل النص عليها الدستور وجواز مساءلة أعضاء السلطة القضائية تأديباً، وتوقيع جزاء عن مخالفتهم المسلكية قد يصل إلى العزل - يكون منتفياً، الأمر الذى يضحى معه هذا الوجه من النص على غير أساس حرياً بالرفض.

**\* الموضوع الفرعي : الدعوى التأديبية لرجال القضاء :**

**الطعن رقم ٣ لسنة ٨ مكتب قني ٥ صفحة رقم ١٤٢ بتاريخ ١٩٩٢/٢/١**

- ضمانات الدعوى التأديبية، منها ما هو خاص بها لتعلق بطبيعتها وانصرافها إلى الدعوى التأديبية دون سواها، فيفيد بالضرورة عدم انسحابها إلى دعوى الصلاحية التي لا تختلط بالدعوى التأديبية ولا تعد فرعاً منها، ذلك أن قانون السلطة القضائية قصد إلى المغايرة بين نظامين لكل منهما مجال يعمل فيه، هما المسائلة التأديبية التي فصل أحكامها في المواد ٩٩ إلى ١١٠ من هذا القانون، ونظام الصلاحية لولاية القضاء الذي أفرد له المادة ١١١ لينظم موضوعها، وإذ غاير المشرع بين هذين النظامين في الخصائص والآثار، فإن تطابقهما من كل الوجه يغدو أمراً مستحيلاً، وإلا فقد أحدهما مغزاه، ولكن متعناً دمجها معاً في نظام واحد يكون بذاته نالياً لاستقلال كل منهما عن الآخر.

- الأصل في الدعوى التأديبية أنها لا تقام إلا عن تهمة محددة تظاهرها الأدلة المؤيدة لها، ومن ثم يتعين أن تكون لإقامتها - وعلى ما تنص عليه المادة ٩٩ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - بناء على تحقيق جنائي أو إداري، يتولاه أحد نواب رئيس محكمة النقض أو رئيس محكمة استئناف يندبه وزير العدل بالنسبة إلى المستشارين، أو مستشار من إدارة التفتيش القضائي بالنسبة إلى الرؤساء بالمحاكم الابتدائية وقضااتها، وبالتالي يكون التحقيق الجنائي أو الإداري الذي يتم إجرأه قبل إقامة الدعوى التأديبية وفقاً لنص المادة ٩٩ المشار إليها، ضمانة جوهرية غايتها الإشتاق مما إذا كانت الوقائع المنسوبة إلى القاضي لها معيتها من الأوراق، وترقي بما لها من خصائص إلى مرتبة التهمة المحددة التي يجوز أن تقام الدعوى التأديبية عنها. وإستصحاباً لطبيعة الدعوى التأديبية، نص قانون السلطة القضائية في المادة ١٠٠ منه على أن تكون عريضتها مشتملة على بيان بالتهمة، والأدلة المؤيدة لها، باعتبار أن الدعوى التأديبية لا يجوز رفعها إلا عن واقعة بذاتها أو وقائع محددة عناصرها تفصيلاً، بوصفها محل المؤاخظة المسلكية، ولأن إسنادها إلى شخص بذاته يتطلب أن يكون على بينة منها بما ينفي التجهيل بها، وتلك هي الغاية التي استهدفها كذلك المادة ١٠٢ من القانون المشار إليه، وذلك بما يوجب أن تكون الدعوة الموجهة إلى القاضي للمثول أمام مجلس التاديب متضمنة بياناً كافياً لموضوع الدعوى لأدلة الإتهام المؤيدة لوقوع الجريمة التأديبية، وذلك إذا رأى هذا المجلس وجهاً للسير في إجراءات المحاكمة عن جميع التهم أو بعضها والأمر على نقض ذلك في مجال دعوى الصلاحية المغايرة في الأساس الذي تقوم عليه للدعوى التأديبية ولا تعتبر بالتالي من طبيعتها أو تندرج تحت مفهومها، ذلك أن دعوى الصلاحية لا تقوم في الأصل على تهمة محددة جرى إسنادها إلى القاضي، وأن صح الارتكان إلى الحكم الصادر في شأنها لتقييم حالته على



ضوء الشروط التي يتطلبها المشرع فيمن يولي القضاء، ومن بينهما أن يكون شاغل الوظيفة القضائية محمود السيرة حسن السمعة، وهو شرط لا ينفك عنه، بل يلازمه دوماً ما بقى قائماً بأعبائها، بحيث إذا انتفت صلاحيته للاستمرار فيها، تعين بقرار من مجلس الصلاحية إحالته إلى العاش أو نقله إلى وظيفة أخرى بعيداً عن العمل القضائي، وليس لازماً أن تكون عناصر الواقعة الواحدة مؤيدة في كل جزئياتها بالأدلة المثبتة بها، وإنما يجوز أن يؤسس مجلس الصلاحية قراره على ما يتولد من الإنطباع عن أفعال أتابها القاضي وتناقضها ألسن الناس في محيط إجتماعي معين، واستقر أمرها في وجدانهم كحقيقة تزعزع الثقة فيه وتسال من اعتباره، وبالتالي لا يرتبط قرار مجلس الصلاحية لزوماً بواقعة معينة، بل يقوم عمل المجلس في جوهره على تقييم حالة القاضي في مجموعها من حيث صلاحيته للاستمرار في وظيفته القضائية، وتحمل دعوى الصلاحية بالتالي إلى دعوى أهلية يراعى عند الفصل فيها الإعتداد بالعناصر المختلفة التي تتصل بهذا التقييم حتى ما كان منها متعلقاً بحقيقة ماضية، ذلك أن الأمر المتحرر في تقدير حالة القاضي هو النهج الذي إحتذاه طريقاً ثابتاً في مظاهر سلوكه المختلفة، ومن ثم لا يتقيد بتقدير مجلس الصلاحية للتقييم التي إلتزمها بغرة معينة دون أخرى، ولا بواقعة دون غيرها، وإنما يقلب البصر في الصورة المتكاملة لسمعته وسيرته وما استقر في شأنها بطريق التواتر ماضياً وحاضراً، ذلك أن عمل القاضي لا يقاس بغوه من الموظفين العامين ولا هو يؤاخذ بالضوابط المعمول بها في شأن واجباتهم الوظيفية، وإنما يعين أن تكون مقاييس سلوكه أكثر صرامة وأشد حزمًا، نأياً بالعمل القضائي عن أن تحيطه الشبهات، أو تكتفه مواطن الريب التي تلقى بذاتها ظلالاً قائمة على حيده وتزاهته، وتتضاءل معها أو تنعدم الثقة في القائمين عليه بما يستوجب الحكم بإنتفاء صلاحية القاضي بولاية القضاء وإبعاده عن محيط العمل القضائي إذا ما انزلق إلى أفعال كان ينبغي عليه أن يتجنبها صوناً هيبة الوظيفة القضائية، وتوكيداً لسمو شأنها، وتوقياً للتعريض بها إذا لابتستها عوامل تنقص من كرامتها، أو داخلتها المآخذ التي لا يطمأن معها إلى الإلتزام بقيمتها الرفيعة.

- لما كان المشرع قد ناط بالمجلس المنصوص عليه في المادة ٩٨ من قانون السلطة القضائية، الفصل في دعوى الصلاحية بمراعاة الأحكام التي خصها بها بمقتضى المادة ١١١ من هذا القانون، وفي إطار الضمانات الجوهريّة المنصوص عليها في المواد ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧ منه، وكان مؤدى النصوص المقدمة مجمعة - أن الإختصاص بالفصل في دعوى الصلاحية موكول إلى سبعة من رجال القضاء هم بطبيعة مراكزهم وأقدمياتهم على القمة من مدارج التنظيم القضائي، وبالتالي أكثر خبرة ودراية بأوضاع السلطة القضائية وشئون القائمين عليها، وأعمق فهماً للمقاييس الصارمة التي يتعين أن يؤدي العمل القضائي في إطارها، وأنفذ إلى الضوابط الكامنة في طبيعة الوظيفة القضائية، وما يرتبط بها من القيم الرفيعة التي ترد عنها كل تخرص أو شبهة تال منها، ومن ثم يكون مجلس الصلاحية - وعلى ضوء تلك

الحقائق - مهياً أكثر من غيره للفصل في نزاع قد يؤول إلى أبعاد القاضي عن تولى مهام الوظيفة القضائية وهو نزاع ينصل مباشرة بالشروط التي يتطلبها القانون فيمن يولى القضاء، والمعتبرة من الشئون المتصلة بجوهر الوظيفة القضائية، لا تباطؤها بالقائمين عليها، وكيفية النهوض بمتطلباتها. إذ كان ذلك، وكان المشرع - إعمالاً للتفويض المخول له بمقتضى المادة ١٦٧ من الدستور فى شأن تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها وتنظيم طريقة تشكيلها - قد أسند الفصل فى دعوى الصلاحية إلى قضاة من بين رجال السلطة القضائية يكونون أكثر إحاطة بها، وأقدر على مواجهتها بحكم مواقعهم العليا فى التنظيم القضائى هم هؤلاء الذين يتكون منهم مجلس الصلاحية، فإن إقامة هذا المجلس على شئون تلك الدعوى لا يتضمن خروجاً على نص المادة ٦٨ من الدستور، إذ هو قاضيتها الطبيعى بالنسبة إلى من يحالون إليه من رجال السلطة القضائية لما أثر حولهم من أمور نفس السلطة القضائية فى صميمها وتعتبر من دعاتها.

- إن المشرع قد أفرد مجلس الصلاحية بتنظيم خاص عهد إليه بمقتضاء ولاية الفصل " بصفة قضائية " فى الدعوى المتعلقة بها. وتحدد ملامح هذا التنظيم فى تشكيل مجلس الصلاحية بأكمله من عناصر قضائية وقيامه دون غيره على شئون دعوى الصلاحية، وهيمنته على إجراءاتها إذا ما قرر السير فيها، فإذا بان له من الإطلاع على أوقائعها أن موجبات رفعها إليه متفية، غض النظر عنها غير مفيد فى ذلك بطلب الإحالة إلى المعاش أو النقل إلى وظيفة غير قضائية المرفوع إليه من وزير العدل، إذ لا ينال هذا الطلب - وبه تقام دعوى الصلاحية - من السلطة المطلقة التى يملكها المجلس بصدده بلا معقب عليه من أى جهة. وكما رأى مجلس الصلاحية محلاً للسير فى إجراءاتها، اعتبر ذلك الفتاحاً للخصومة يؤذن بالبداية فى تحقيق موضوعها. وفى سبيل ذلك اختص المشرع مجلس الصلاحية فى أن يعهد إلى أحد أعضائه بإجراء ما يراه لازماً من أعمال للتحقيق التى يستظهر بها وجه الحقيقة، أو تلقى ضوئاً على بعض جوانبها، انطلاقاً من أن التحقيق الذى تجريه المحكمات أو الهيئة القضائية التى غوها المشرع سلطة الحكم فى الدعوى هو الذى يكفل التوصل إلى الحقيقة الراجحة التى يقيم عليها الحكم قضاءه. وبلوغاً لهذه الغاية حول المشرع مجلس الصلاحية، وكذلك من يندب لأعمال التحقيق، حق استدعاء الشهود لسماع أقوالهم إذ كان من شأنها إيضاح بعض الوقائع التى غمض أمرها، وتجليه وجه الخفاء فيها، مزوداً فى ذلك بالسلطة المخولة لحاكم الجنب كذلك فإن الأصل فى الإجراءات التى يتخذها المجلس هو أنها تتم فى مواجهة القاضى المرفوعة عليه الدعوى، فلا يجوز للمجلس أن يحكم فى غيبته إلا بعد التحقق من صحة إعلانه. ولئن نص القانون على أن يدعو مجلس الصلاحية العضو المحال إليه للحضور أمامه بميعاد ثلاثة أيام - وهو ميعاد قصير نسبياً - إلا أن ذلك لا يخل بحقه فى الدفاع عن وجه نظره وإبدائها كاملة أمام المجلس، سواء استجاب إلى الدعوى الموجهة إليه وحضر بشخصه لدحض الوقائع المنسوبة إليه، أم فوض فى الدفاع عنه أحد رجال القضاء من غير

مستشارى محكمة النقض، بما مؤده ضمان حقه فى الدفاع بالأصالة أو بالوكالة، شفاعاً أو كتابة، وتوكيداً لهذه الضمانة ذاتها، حرص المشرع على أن يتول مجلس الصلاحية الحق فى أن يطلب من العضو المخال إليه الحضور بشخصه إذا قدر ضرورة ذلك لإستيضاح بعض النقاط المثارة فى الدعوى، أو التى تتصل بها كى يكون الحكم فيها صادراً عن بصر وبصورة دالاً على أنه أحاط بجوانبها المختلفة.. وتعزيراً لضمانة الدفاع لا يجوز لمجلس الصلاحية أن يفصل فى الدعوى المتعلقة بها بعد سماع أقوال النيابة العامة ودفاع العضو المرفوعة عليه الدعوى، على أن يكون هذه العضو آخر من يتكلم، بما يسيه ذلك من ضمان حقه فى الرد تعقياً على كل واقعة نسبتها إليه النيابة العامة أو كشفت عنها الأوراق، وتفيداً لأقول الشهود توصلاً إلى إطرأها. كذلك فإن ما قرره المشرع من عدم جواز الحكم فى غيبته إلا بعد التحقق من صحة إعلانه بمثل ضمانة المقصد بها - بالإضافة إلى مواجهته بكل ما قدم ضده من الأدلة - أن يقف مجلس الصلاحية على حقيقة الأمر فى شأن صلاحيته للعمل القضائى، وهو ما يفيد لزماً تقصيه لكل واقعة جرى إسنادها إليه كى ينزها المنزل التى يستحقها، ويكون عقيدته على ضوء ما ينتهى إليه بشأنها، ومن ثم فإن حالة الإخلال بحق المدعى فى الدفاع الذى كفل الدستور أصله بالفقرة الأولى من المادة ٦٩ منه - لا يكون لها محل. وعلى ضوء الأحكام السالف بياؤها تتمحض دعوى الصلاحية عن خصومة قضائية أسند المشرع الفصل فيها إلى مجلس الصلاحية المشكل من عناصر قضائية صرفة، وذلك باعتبارها جهة قضاء تباشر بصفة دائمة اختصاصاتها المنصوص عليها فى قانون السلطة القضائية طبقاً للمادة ١١١ منه، وضمن إطار من الضمانات الرئيسية للقاضى التى كفلها المشرع للعضو المرفوعة عليه الدعوى، وأخصها تكليفه للحضور أمام هذا المجلس لمواجهة ما أسند إليه، وتمكينه من إبداء دفاعه وسماعه أقواله وتحقيقها، ومقابلتها بطلبات النيابة العامة وأقوال الشهود ليتخذ مجلس الصلاحية على ضوء جماع العناصر المطروحة فى الدعوى قراراً قضائياً حاسماً للخصومة محمداً به وفقاً للقانون خاتمتها، سواء برلضى الدعوى أو بإبعاد العضو عن محيط العمل القضائى، ولما كل ذلك يتعين أن يكون هذا القرار القضائى مشتملاً على الأسباب التى بنى عليها كى يكون له مأخذه من الأوراق وحكم القانون. وإذا حظر المشرع الطعن فى هذا القرار الذى لا يعدو أن يكون حكماً بمعنى الكلمة، فقد دل بذلك على اتجاه إرادته إلى قصر التقاضى فى المسائل التى فصل فيها هذا الحكم على درجة واحدة، وهو ما يستقل المشرع بتقديره فى إطار سلطته فى مجال تنظيم الحقوق وعمرأة ما يقتضيه الصالح العام.

- أفرد قانون السلطة القضائية دعوى الصلاحية بذلك التنظيم الخاص محدداً قواعده وفق أسس موضوعية لا تقييم فى مجال تطبيقها تميزاً من أى نوع بين المخاطين بها من رجال السلطة القضائية المتكافئة مراكزهم القانونية بالنسبة إليها، وكان قصر هذا التنظيم عليهم قد تقرر لأغراض يعينها تقتضيها المصلحة العامة

صوناً للوظيفة القضائية، وتوكيداً لما ينبغي أن يتوافر من الثقة في القائمين عليها، وتلك جميعها مصالح مشروعة يعتبر هذا التنظيم مرتبطاً بها وعقفاً لها، فإن حالة الإخلال بمبدأ المساواة أمام القانون بينهم وبين غيرهم من المواطنين، تكون فاقدة لأساسها حرية بالرفض.

#### الطعن رقم ٨٠ لسنة ١٢ مكتب فني ٥ صفحة رقم ١٥ بتاريخ ١٩٩٧/٧/٤

إن نعى المدعى وإن كان ينصب على المادتين ١٠٧، ١١١ من قانون السلطة القضائية بمقولة مخالفتها لحكم المادة ٦٨ من الدستور، وكان هذا النعى في حقيقة مرماه يتغا أن يعامل القرار الصادر عن مجلس الصلاحية بنقل القاضي إلى وظيفة غير قضائية بوصفه قراراً إدارياً لا يجوز حظر الطعن فيه، فإن ما توخاه المدعى بمنحه يتحلل إلى طعن على نظام الصلاحية الذي تضمنته أحكام المادة ١١١ من قانون السلطة القضائية باعتبار أن هذه المادة هي التي تحدد اختصاص مجلس الصلاحية والقواعد التي يجرى عليها عند الفصل في الدعوى المتعلقة بها، وهي التي تكشف بأحكامها عما إذا كان هذا المجلس - وبالنظر إلى خصائص التنظيم الذي أفرده المشرع به - يعتبر جهة قضاء يجوز قصر النقاضي في المسائل التي فصل فيها على درجة واحدة، أم محض جهة إدارية يتمتع بتعيين القرارات الصادرة عنها.

#### \* الموضوع الفرعي : الغاية من إستقلال السلطة القضائية :

#### الطعن رقم ٣١ لسنة ١٠ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٥٧ بتاريخ ١٩٩١/١٢/٧

- إن تنظيم العدالة وإدارتها إدارة فعالة، مسألة وثيقة الصلة بالحرية وحقوق على إختلافها، وقد كفل الدستور للسلطة القضائية إستقلالها وجعل هذا الاستقلال عاصماً من التدخل في أعمالها، أو التأثير في مجرياتها باعتبار أن القرار النهائي في شأن حقوق الأفراد وواجباتهم وحررياتهم، وهو بيد أعضائها .

- إن إستقلال السلطة القضائية يقوم في مضمونه على أن تفصل السلطة القضائية فيما يعرض عليها من أفضية في موضوعية كاملة، وعلى ضوء الوقائع المطروحة عليها، ووفقاً للقواعد القانونية المعمول بها ودون ما قبود تفرجها عليها أى جهة أو تدخل من جانبها في شؤون العدالة بما يؤثر في مطلباتها، لتكون لقضائها الكلمة النهائية في كل مسألة من طبيعة قضائية، ولتصدر أحكامها وفقاً لقواعد إجرائية تكون منصفة في ذاتها، وبما يكفل الحماية الكاملة لحقوق المتقاضين .

- إن دور وزير العدل سواء في نطاق طلبه رفع الدعوى التأديبية أو ندب من يقوم بإجراء التحقيق السابق عليها، لا يجرد الدعوى التأديبية من ضماناتها الأساسية، ولا يجعل السر فيها أو متابعة إجراءاتها أو الفصل فيها لجهة إدارية، بل الأمر في شأنها لا زال معقوداً لمجلس التأديب الذي أقامه المشرع من عناصر قضائية تصدر في التنظيم القضائي درجاته العليا، وإليه تؤول مسؤولية تقدير التهمة ووزن أدلتها بمقاييس

موضوعية، وهو لا يتقيد في أى حال بما يسفر عنه التحقيق الأولى جنائياً كان هذا التحقيق أم إدارياً، إذ خوله المشرع حق إطراره وإجراء تحقيق جديد يتحدد على ضوءه مسار الدعوى التأديبية ووجهتها النهائية كذلك يستقل هذا المجلس بتحديد إطار التأديبية أو نطاقها حين يقرر إسقاط بعض عناصر الإتهام التي تضمنتها عريضتها، وهو ليس ملزماً بالسير في الدعوى التأديبية ما لم يروجها للإستمرار في إجراءاتها. وإستظهار الحقيقة في شأن الإتهام، والفصل مرده إليه، فهو الذى يستدعى ويرجع ما يطمئن إليه من أقوالهم ويوازنها فيه بدافع العضو المرفوعة عليه الدعوى وبطلبات النيابة العامة، ولا يحكم في غيبته مشتملاً على أسبابه التي بنى عليها، بما مؤداه أن الدعوى التأديبية زمامها بيده، وإليه مرجعها بدءاً بإجراءاتها الأولى وإلى نهاية مطافها، ولا يجاوز دور وزير العدل في شأنها مجرد طلب رفعها على ضوء الأدلة التي تتوافر لديه، أما رفعها ومباشرتها فموكولين إلى النائب العام بصفته، كذلك فإن من يتدبه وزير العدل لإجراء التحقيق يظل دوماً من رجال السلطة القضائية، ومآل الأمر فيما أجراه إلى مجلس التأديب الذى أقامه القرار بقانون المطعون عليه على شئون الدعوى التأديبية ولم يجز لأى سلطة التدخل في مجرياتها أو إعاقها على أى نحو، أو توجيهها وجهة دون أخرى، أو إقحام أدلة عليها أو مراجعة القضاء الصادر عن هذا المجلس سواء كان بإدانة العضو المرفوعة عليه الدعوى عن التهمة الموجهة إليه، أم كان بترئته منها، إذ كان ذلك، فإن ما قرره المحامي في مناه يكون مفقراً إلى سنده حراً بالرفض .

– النقي على المادة ١٠٧ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ أنها تقرر سرية الأحكام الصادرة في الدعاوى التأديبية عند النطق بها، ولا تجزى الطعن فيها، وتخل بالنساقاة القانونية بين أعضاء السلطة القضائية وغيرهم في مجال ضمانات النفاذ إلى قضاء تعدد درجاته، الأمر الذى ينطوى على مخالفة للمواد ٤٠، ٦٨، ١٦٩ من الدستور، مردود بأن هذا القرار بقانون أجاز مساقاة القضاة تأديبياً عن طريق دعوى يتم رفعها بعريضة تشتمل على التهمة والأدلة المؤيدة لها، ليفصل فيها مجلس خاص مشكل من سبعة من رجال القضاء هم بطبيعة مراكزهم وأقدمياتهم على القمة من مدارج التنظيم القضائي، وبالتالي أكثر خبرة ودراية بأوضاع السلطة القضائية وشئون القائمين عليها وأقدر على الفصل في منازعاتهم. إذ كان ذلك، وكان هذا القرار بقانون قد أحاط دافعهم في تلك الدعوى بما يكفل ضماناته الأساسية، ونص في المادة ١٠٧ منه على عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة في الدعاوى التأديبية، وأن تكون مشتملة على أسبابها التي تتلى عند النطق بها في جلسة سرية، وكان من المقرر – وعلى، ما جرى به قضاء المحكمة العليا وقضاء هذه المحكمة – أن الأحكام التي يتعين النطق بها علانية وفقاً لنص المادة ١٦٩ من الدستور هي تلك التي تصدر من المحاكم بالمعنى الضيق دون سواها من الهيئات القضائية، وأن ما ينص عليه المشرع من عدم جواز الطعن في بعض الأحكام القضائية، لا مخالفة فيه

لنصوص الدستور التي لا تحول دون قصر التقاضي على درجة واحدة في المسائل التي فصل فيها الحكم فيها، وكان المشرع قد أفرد أعضاء السلطة القضائية - المتمثلة مراكزهم القانونية - بهذا التنظيم الخاص بالدعوى النأديية لدواع اقتضاها المصلحة العامة ووفق أسس موضوعية لا تمييز فيها بين بعضهم البعض وبما لا يخل بشرطى العمومية والتجريد فى القاعدة القانونية، فإن هذا النعى فى جميع أوجهه لا يكون قائما على أساس.

#### \* الموضوع الفرعى : المعيار المميز للعمل القضائى :

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ١٢ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٣٤٣ بتاريخ ١٩٩٣/٦/١٩

- إن قضاء المحكمة الدستورية العليا قد جرى على أن التمييز بين الأعمال القضائية وبين غيرها من الأعمال التي تلتبس بها، إنما يقوم على مجموعة من العناصر لا تتحدد بها ضوابط هذا التمييز على وجه قطعى ولكنها تعين على إبراز الخصائص الرئيسية للعمل القضائى، من بينها أن إسباغ الصفة القضائية على أية جهة عهد إليها المشرع بالفصل فى نزاع معين، يفرض أن يكون تشكيلها واستقلالها كاشفين عن حيديتها عند الفصل فى النزاع، ومؤديين إلى غريتها فى مواجهة أطرافه. وفى كل حال يتعين أن يثير النزاع المطروح عليها إدعاء قانونيا يطور الحق فى الدعوى كرابطة قانونية تتعقد الخصومة القضائية من خلالها وبوصفها الوسيلة التي عندها المشرع لاقتضاء الحقوق المدعى بها، وبمراعاة أن يكون إطار الفصل فيها محمدا بما لا يخل بالضمانات القضائية الرئيسية التي لا يجوز النزول عنها، وعلى ضوء قاعدة قانونية نص عليها المشرع ملفا، ليكون القرار الصادر فى النزاع مؤكدا للحقيقة القانونية، ملبورا لمضمونها، لنفرض نفسها على كل من ألزمه المشرع بها، بالفواض تطابقها مع الحقيقة الواقعة.

- البين من أحكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ ومذكرته الإيضاحية، أن الأعيان التي كان مصرفها على غير جهات البر، والتي اعتبر وقفها منتهايا بصور المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢، كان ينبغي توزيعها على المستحقين، كل بقدر نصيبه، باعتبار أنهم أصبحوا مالكيين لهذه الأنصبه إلا أن معظم هذه الأعيان لم تصل إلى أيدي مستحقها بسبب شيوع أنصبتهم، وما يقيمه بعض الحراس، بل وبعض المستحقين، من العوائق التي تحول دون إجراء القسمة ولواجهة ذلك، صدر القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٨ بقسمة الأعيان التي اعتبر وقفها منتهايا مستهدفا تقرير قواعد مسرة تكفل إصصال الحقوق إلى المستحقين، وتجنهم المنازعات والخصومات التي تنفرع عن إجراءات التقاضى المعتادة والتي قد تعرض حقوقهم للضياع. إلا أن تطبيق هذا القانون أسفر عن تعقد إجراءاته وبطائها بالنظر إلى تعدد لجانه وتعدد إجراءاتها ومواعيدها. ومن ثم فقد صدر القرار بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ متوخيا تعديلا تعديلا أحكام

القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه بما يكفل سرعة إنجاز عملية القسمة أو البيع - عند تعذر إجرائها - وبمراعاة أن تكون إجراءاتها مبسطة، وبما يصون حقوق المتقاسمين وغيرهم على السواء. وفى هذا الإطار، حدد القرار بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ كيفية إجراء القسمة فى الأعيان التى اعتبر وقلها منتبها، فاستعاض عن القواعد الإجرائية المعقدة بلجنتين، تخصص إحداها بفحص طلبات القسمة وتحقيق جديتها وإجرائها، وكذلك بيع الأعيان التى تتعذر قسمتها، وتخصص أخرىها بالفصل فى الاعتراضات على الأحكام التى تصدرها اللجنة الأولى، سواء كان الاعتراض مناه النازعة فى الاستحقاق أو تقويم الأعيان أو غير ذلك. وقد قيد المشرع هاتين اللجنتين بقواعد قانونية ألزمهما بإتباعها، بعضهما من طبيعة إجرائية هى تلك المنصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية، ومنها ما هو طبيعة موضوعية تغلها الأحكام التى تضمنها القانون المدنى فى شأن القسمة وكذلك ما تضمنه القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ من أحكام متعلقة بالوقف. وتفصل هذه اللجان - التى يغلب العنصر القضائى على تشكيلها - فيما يعرض عليها مما يدخل فى اختصاصها بعد إعلان أصحاب الشأن ببدء إجراءاتها، وبما يكفل حقوق المتقاسمين والأغيار على السواء، وفى إطار من الضمانات الرئيسية للقضاى التى تنهى معها لكل من كل طرفا فى إجراءات القسمة الفرص الكاملة لإبداء أقواله ومواجهة خصمة وتحقيق دفاعه، بما سؤاده أن المشرع أقام هيتين ذواتى اختصاص قضائى تعلو إحداها أدناهما، وتقيد كلتاها بقواعد إجرائية وموضوعية لا تريم عنها، وتوالم فى تشكيلها الحيدة التى تكفل غيريتها فى مواجهة المتنازعين. وقد ألون هذا التنظيم القائم على تعدد مراحل التقاضى فى الموضوع الواحد، بضمان حق الطعن أمام محكمة الاستئناف فى القرارات النهائية الصادرة عن لجان القسمة كلما كان الطعن عليها مناه مخالفتها القانون أو عطلها فى تطبيقه أو تأويله، أو إذا وقع بطلان فى قراراتها أو بطلان فى إجراءاتها أثر فيها. ومن ثم يكون المشرع قد حصر اختصاص محكمة الاستئناف فى مسائل القانون، وعهد إليها - من خلال مراقبتها لصحة تطبيقه - بدور مماثل لدور محكمة النقض التى لا يجوز الطعن فى أحكامها أمام أية جهة، وليس ذلك إنكارا لحق التقاضى المنصوص عليه فى المادة ٦٨ من الدستور، بل هو تأكيد لمضمونه، وإرساء لأبعاده بما يكفل الأغراض التى توها.

- المشرع غير مقيد - فى مجال ضمانه حق اللجوء إلى القضاء - بأشكال محددة تغل أنماطا جامدة لا تقبل التغير أو التبدل. بل يجوز أن يختار من الصور الإجرائية لإنفاذ هذا الحق ما يكون فى تقديره الموضوعى أكثر اتفاقا مع طبيعة المنازعة التى يعهد بالفصل فيها إلى محكمة أو هيئة ذات اختصاص قضائى ودون ما إخلال بضمانتها الرئيسية التى تكفل إبعال الحقوق لأصحابها وفق قواعد محددة تكون منصفة فى ذاتها. مى كان ذلك، فإن التنظيم التشريعى الذى تضمنه القرار بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ - بمراعاة طبيعة

المنازعات التي يختص اللجان التي أنشأها بالفصل فيها، وفي الحدود التي يقتضيها الصالح العام - لا يكون مخالفا للدستور من هذه الناحية.

- إعمال مبدأ المساواة - وما يقتضيه من الحماية القانونية المتكافئة - يفرض تماثل المراكز القانونية في نطاق الموضوع محل التنظيم التشريعي، ومعاملتها بالتالي على ضوء قاعدة قانونية موحدة لا تفرق بين أصحابها بما ينال من مضمون الحقوق التي يتمتعون بها، وكان النص التشريعي المطعون عليه لا يعدو أن يكون جزءا من التنظيم المتكامل لحل التقاضي الذي ورد بالقرار بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠، وكان هذا التنظيم قد تقرر لأغراض مشروعة، ووفق أسس موضوعية لا تقيم في مجال تطبيقها تمييزا منها بين المخاطبين بها، فإن قالة إخلال النص المطعون عليه بمبدأ المساواة أمام القانون المنصوص عليه في المادة ٤٠ من الدستور لا يكون لها محل.

#### **\* الموضوع الفرعي : دعوى رد القضاة :**

الطعن رقم ١٧ لسنة ٥ مكتب فني ٤ صفحة رقم ١٧٧ بتاريخ ١٥/٤/١٩٨٩

- أن نفي المدعي على نص المادتين "١٥٧"، "١٥٨" مكرراً من قانون المرافعات بمخالفة مبادئ الشريعة الإسلامية - على سند من أن المشرع ميز بين القاضى المطلوب رده وبين طالب الرد فلم يجز إستجواب القاضى أو توجيه اليمين الحاسمة له - إنما يندرج تحت عموم المادة "٤٠" من الدستور فيما نصت عليه من أن المواطنين لدى القانون سواء، وهو مردود بأن القاضى المطلوب رده لا يعتبر طرفاً ذا مصلحة شخصية مباشرة في خصومة الرد التي لا يتعلق موضوعها بحقوق ذاتية لأطرافها يجري إثباتها ونفيها وفقاً لقواعد حددها المشرع سلفاً ويتكافأ مركز الخصوم في مجال تطبيقها وعلى الأخص فيما يتعلق بالأدلة التي يجوز تقديمها وتقدير كل دليل منها، وإنما تقوم خصومة الرد أساساً على تمسك أحد الخصوم في الدعوى الموضوعية بمخالفة القاضى المطلوب رده - حال نظر تلك الدعوى - للقواعد التي فرضها المشرع لضمان تجربته، وبعده عن الميل، ناهياً بالمعدالة عن أن تطرق إليها شبهة مماثلة أحد الخصوم أو الإنحياز لمصلحته كى يظل القضاء صماماً أمن يرمي العدالة ولا يتصور - والحالة هذه - أن تكون للقاضى المطلوب رده مصلحة في مخالفة هذه القواعد أو التحلل منها، ولهذا لم يجز المشرع إستجوابه أو توجيه اليمين إليه مكتفياً بإمكانه من إبداء رأيه وملاحظاته في شأن ما أثير من وقائع حتى لا يتخذ طلب الرد سبيلاً للنيل من كرامته بغير حق، فإذا ما صدر الحكم في هذه الخصومة برد القاضى إمتنع عليه الطعن إتساقاً مع الطبيعة الخاصة لتلك الخصومة بالنسبة له، ودفعاً لأى شبهة حول قيام مصلحة للقاضى المحكوم برده في الإستمرار في نظر الدعوى. ومتى كان الأمر كذلك، وكانت المساواة التي نصت عليها المادة "٤٠" من الدستور تستهدف



عدم التمييز بين أفراد الطائفة الواحدة إذا تماثلت مراكزهم القانونية، وكان المركز القانوني للقاضي المطلوب رده يختلف عن المركز القانوني لطالب الرد في خصوص هذه الخصومة، فإن الإخلال بمبدأ المساواة لا يكون قائماً على أساس. ويتعين - تبعاً لذلك - رفض ما أثاره المدعي بشأن الإخلال بمبدأ سيادة القانون الذي رتبته على الإخلال بمبدأ المساواة .

- النعي على المادتين "١٥٧"، "١٥٨" مكرراً من قانون المرافعات مخالفة المادة "٩٨" من الدستور إستناداً إلى أن علاقة الزمالة القائمة بين قضاة المحكمة الواحدة تكفي بذاتها سبباً لتجريد المحكمة التي تتولى نظر طلب الرد من صفة القاضي الطبيعي، مردود بأن كفالة حق المواطن في اللجوء إلى قاضيه الطبيعي أمر يتعلق بولاية القضاء، ولا شأن له بتوفر الحيدة التي يجب أن يتحلى بها كل من يجلس مجلس القضاء .

#### \* الموضوع الفرعي : طبيعة الأحكام القضائية :

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٩ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٢٥٦ بتاريخ ١٩/٥/١٩٩٠

الأصل في الأحكام القضائية، أنها كاشفة وليست منشئة، إذ هي لا تستحدث جديداً ولا تنشي مركزاً أو أوضاعاً لم تكن موجودة من قبل، بل هي تكشف عن حكم الدستور أو القانون في المنازعات المطروحة على القضاء وترده إلى مفهومه الصحيح الذي يلزمه منذ صدوره الأمر الذي يستتبع أن يكون للحكم بعدم الدستورية أثر رجعي كنتيجة حتمية لطبيعته الكاشفة، بياناً لوجه الصواب في دستورية النص التشريعي المطعون عليه منذ صدوره، وما إذا كان هذا النص قد جاء موافقاً للدستور وفي حدوده المقررة شكلاً وموضوعاً، فتأكد للنص شرعيته الدستورية ويستمر نفاذه، أم أنه صدر متعارضاً مع الدستور فينسخ عنه وصفه وتعدم قيمته بأثر ينسحب إلى يوم صدوره. ولضلاً عن ذلك فإن المشرع حين أجاز في قانون المحكمة الدستورية العليا إثارة المسألة الدستورية أثناء نظر إحدى الدعاوى أما أي من جهات القضاء، إما من تلقاء نفسها أو بطريق الدفع من أحد الخصوم، وأوجب على الجهة القضائية - عند الشك في عدم الدستورية - وقف الدعوى أو تأجيلها إنتظاراً لحكم المحكمة الدستورية العليا بالفصل في المسألة المثارة إنما كان ينبغي بذلك تحقيق فائدة للخصم في المنازعات الموضوعية التي أثير فيها الدفع الدستوري فيما لو قضى بعدم الدستورية وهي منازعات تدور كلها حول علاقات وأوضاع سابقة بالضرورة على الحكم بعدم الدستورية، فإذا لم يكن هذا الحكم أثر رجعي، لأصبح لزاماً على قاضي الموضوع - الذي أرجأ تطبيق القانون حين ساوره الشك في عدم دستوريته - أن يطبق ذات القانون بعد القضاء بعدم دستوريته مما ياباه المنطق القانوني السليم ويتنافى مع الغرض المرتقى من الدفع بعدم الدستورية ولا يحقق لبدي الدفع أية فائدة عملية، مما يجعل الحق في التقاضي - وهو من الحقوق العامة التي كفلها الدستور في

المادة "٦٨" منه للناس كافة - بالنسبة للمسألة الدستورية غير مجد ومجردا من مضمونه، الأمر الذى ينبغى تنزيهه المشرع عن قصد التردى فيه. وبالإضافة إلى ذلك فإن النص فى المادة "٤٩" من قانون المحكمة الدستورية العليا على عدم جواز تطبيق النص المقتضى بعدم دستوريته من اليوم التالى لنشر الحكم بعدم الدستورية، هو خطاب تشريعى موجه لجميع سلطات الدولة وللکافة للعمل بمقتضاه، ولما كان قاضى الموضوع هو من بين المغاطين بهذا النص التشريعى فإنه يكون متعينا عليه عملاً بهذا النص ألا ينزل حكم القانون المقتضى بعدم دستوريته على المنازعات المطروحة عليه من قبل، وذلك يؤكد قصد المشرع فى تقرير الأثر الرجعى للحكم بعدم الدستورية ويؤيد إنسحابه على ما سبقه من علاقات وأوضاع نشأت فى ظل القانون الذى قضى بعدم دستوريته. وقد أعملت المادة "٤٩" من قانون المحكمة الدستورية العليا هذه الرجعية على إطلاقها بالنسبة للنصوص الجنائية إلى حد إسقاط حجة الأمر المقتضى لتعلقها بالإدانة فى أمور تمس الخريات الشخصية. أما فى المسائل الأخرى - غير الجنائية - فيسرى عليها كذلك الأثر الرجعى للحكم بعدم الدستورية، ما لم يكن للعلاقات والأوضاع السابقة عليه أساس قانونى آخر تركن إليه ويعد من إطلاق الرجعية عليها، وهو ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لقانون المحكمة الدستورية العليا فى تعليقها على نص المادة "٤٩" منه، حيث جاء بها أن القانون " تناول أثر الحكم بعدم دستورية نصفى قانون أو لائحة فنص على عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم، وهو نص ورد فى بعض القوانين المقارنة واستقر الفقه والقضاء على أن مؤداه هو عدم تطبيق النص فى المستقبل فحسب وإما بالنسبة إلى الوقائع والعلاقات السابقة على صدور الحكم بعدم دستورية النص، على أن يستثنى من هذا الأثر الرجعى الحقوق والمراكز التى تكون قد استقرت عند صدوره بحكم حاز قوة الأمر المقتضى أو بإنقضاء مدة تقادم. أما إذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقاً بنص جنائى فإن جميع الأحكام التى صدرت بالإدانة إستناداً إلى ذلك النص تعتبر كأن لم تكن ولو كانت أحكاماً باتة " .

#### **\* الموضوع الفرعى : معاشات رجال القضاء :**

**الطعن رقم ٣ لسنة ٨ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٣٩٩ بتاريخ ١٩٩٠/٣/٣**

- البين من نصى قوانين السلطة القضائية المتتالية بدءاً بقانونها الصادر باقرار بقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ أن جدول المرتبات الملحق به كفل لكبار رجال القضاء معاملة خاصة فى المعاش، فنص على معاملة رئيس محكمة النقض معاملة الوزير من حيث المعاش وأن يعامل كل من "نواب رئيس محكمة النقض" (وشاغلى الوظائف القضائية الأخرى المعادلة) "معاملة من هو فى حكم درجته فى المعاش" وعلى أن يعامل كل من "الخامى العام الأول" (وشاغلى الوظائف القضائية الأخرى المعادلة) "معاملة من هو فى حكم درجته

فى المعاش" وقد حرص المشرع على ترديد النص على هذه الميزة لشاغلى تلك الوظائف القضائية الكبرى عند تعديله لجدول المرتبات المشار إليه بالقرار بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ فأعاد النص عليها فى جدول المرتبات الملحق بهذا القانون أيضاً، كما أكد ذلك مرة ثالثة فى قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥، فبعد أن حدد فى جدول المرتبات الملحق بهذا القانون الربط المالى لنواب رئيس محكمة النقض ورؤساء محاكم الإستئناف ..... والربط المالى لنواب رؤساء محاكم الإستئناف والمهامى العام الأول، قضى بأن يعامل كل من هؤلاء جميعاً "معاملة من هو فى حكم درجته فى المعاش"، الأمر الذى يدل بوضوح - إزاء تكرار النص على هذه الميزة فى المعاملة التقاعدية لشاغلى المناصب القضائية الكبرى - على قصد الشارع اعتبارها جزءاً من الكيان الوظيفى لرجال القضاء والإلتجاء دائماً إلى توفير المزيد من أسباب الحياة الكريمة لهم وتأمينها فى أخرج مراحلها عند بلوغ سن التقاعد ومواكبة لساير النظم القضائية فى دول العالم، فلا يتصور وقد خلت نصوص قانون السلطة القضائية الحالى الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ من الإشارة إلى هذه الميزة أن يكون المشرع قد رأى ضمناً إلغائها، ذلك أنها وقد أصبحت بإطراد النص عليها فى قانونى السلطة القضائية السابقين دعامة أساسية فى النظام الوظيفى لرجال القضاء، فإنه لا يجوز حرمانهم منها لما يترتب على ذلك من الإنقاص من المزايا المقررة، وهو ما يتعارض مع ما أفصح عنه المشرع فى المذكرة الإيضاحية للقانون الحالى من أن من بين ما إستهدفه هذا القانون " توفير المزيد من الضمانات والحوافز لرجال القضاء وتأمين حاضرتهم ومستقبلهم والسعى بالنظام القضائى نحو الكمال"، يؤيد ذلك أن قانون السلطة القضائية القائم صدر فى ظل قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الذى أوجب عدم تجاوز المعاش حداً أقصى حددته المادة "٢١" منه بالنسبة " للوزراء ومن يتقاضون مرتبات ماثلة " وحداً آخر بالنسبة " لنواب الوزراء ومن يتقاضون مرتبات ماثلة"، مما إستفاد منه أن الأحكام الخاصة بمعاش الوزير أو نائب الوزير وفقاً للمادة "٢٢" من القانون المشار إليه لا تسرى فحسب على من يشغل وظيفة وزير أو نائب وزير وإنما تسرى كذلك على من يتقاضون مرتباً ماثلاً لمرتب الوزير أو نائب الوزير أى من هو فى حكم درجته، وبالتالى لم يكن قانون السلطة القضائية الحالى فى حاجة إلى تكرار النص من جديد على تلك الميزة التى أصبحت بإطراد النص عليها فى القوانين السابقة أصلاً ثابتاً فى النظام الوظيفى لرجال القضاء، تدخل ضمن ما عنده المشرع فى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الإجتماعى القائم بالنص فى الفقرة الأولى من المادة "٤" من قانون الإصدار على أن " يستمر العمل بالمزايا المقررة فى القوانين والأنظمة الوظيفية للمعاملين بكادرات خاصة " مما مفاده أن معاملة كل من شاغلى الوظائف القضائية الكبرى معاملة من هو فى حكم

درجته في المعاش ميزة مقررة لهم ظلت قائمة حتى صدور قانون التأمين الإجتماعي الحالي وإستمر العمل بها طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة "٤" من قانون إصداره .

- البين من الإطلاع على قوانين التأمين والمعاشات - التي صدر في ظلها قانوناً السلطة القضائية السابقان رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ورقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ - إن المشرع عندما أراد أن يحدد الأساس الذي يقوم عليه التعادل بين وظائف الوزراء ونواب الوزراء وبين الوظائف الأخرى التي يفيد شغلها من الحد الأقصى للمعاش المقرر لكل من الوزراء ونواب الوزراء، قد أرسى هذا الأساس في قاعدة عامة منتظمة تعند بالتماثل بين مرتب الوزير أو نائب الوزير والمرتب الذي يتقاضاه شاغلو الوظائف الأخرى، وقد ورد النص على هذه القاعدة في المادة "٢٤". من القرار بقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق التأمين والمعاشات، التي أوجبت ألا يجاوز المعاش حداً أقصى حددته بالنسبة لكل من " الوزراء ونواب الوزراء ومن يتقاضون مرتبات مماثلة "، وقد حرص المشرع على ترديد النص على هذه القاعدة في المادة "٢٩" من قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠، كما أكد النص عليها مرة ثالثة في المادة "٢١" من قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ التي حددت للمعاش حداً أقصى بالنسبة " للوزراء ومن يتقاضون مرتبات مماثلة " وحداً آخر بالنسبة إلى " نواب الوزراء ومن يتقاضون مرتبات مماثلة "، وبذلك يكون المشرع التأميني قد أفصح عن قصده في تحديد الأساس الذي يجري عليه التعادل بين وظائف الوزراء ونواب الوزراء والوظائف الأخرى، وكان قصده في ذلك واضحاً وصريحاً إلى الإعتداد بالمرتب الفعلي كأساس للتعادل بين هذه الوظائف في تطبيق أحكام قوانين المعاشات، ومن ثم يجري التعادل بين وظائف الوزراء ونواب الوزراء وبين شاغلي الوظائف القضائية على أساس ما يتقاضونه من مرتبات فعلية دون الإعتداد ببداية المربوط المالي لهذه الوظائف أو بمتوسط مربوطها، ويؤيد ذلك أن المادة "٧٠" من قانون السلطة القضائية الحالي تنص على تسوية معاش القاضي في جميع حالات إنتهاء الخدمة " على أساس آخر مربوط الوظيفة التي كان يشغلها أو آخر مرتب كان يتقاضاه أيهما أصبلح له .....". مما مؤداه تسوية معاش عضو الهيئة القضائية على أساس آخر مرتب كان يتقاضاه ولو تجاوز به نهاية مربوط الوظيفة التي كان يشغلها نتيجة لإنتقاله بالمرتب في حدود مربوط الوظيفة الأعلى مباشرة إعمالاً لنص الفقرة الأخيرة من قواعد تطبيق جداول مرتبات أعضاء الهيئات القضائية المضافة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ والتي تقضى بإستحقاق " العضو الذي يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التي يشغلها العلاوة المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة ولو لم يرق إليها بشرط ألا يجاوز مرتبه نهاية مربوط الوظيفة الأعلى ..... ". لما كان ذلك وكانت الميزة المقررة لرجال القضاء تقضى بمعاملة كل من "نواب رئيس محكمة النقض ورؤساء محاكم الإستئناف الأخرى معاملة من هو في حكم درجته في المعاش"

كما تقتضى بمعاملة كل من نواب رؤساء محاكم الإستئناف وإخامين العامين الأول "معاملة من هو فى حكم درجته فى المعاش"، وكان التعادل بين هذه الوظائف القضائية والوظائف الأخرى التى يعامل شاغلوها بمعاملة خاصة فى المعاش يجرى على أساس ما يتقاضاه شاغلو الوظائف القضائية من مرتبات ماثلة، ومن ثم فإن بمعاملة أى من هؤلاء المعاملة المقررة لشاغلى الوظائف الأخرى من حيث المعاش تكون منذ بلوغه مرتباً ماثلاً للمرتب المقرر للوظيفة المعادلة.

- لما كانت وظائف رئيس محكمة النقض ورئيس محكمة إستئناف القاهرة والنائب العام من بين الوظائف التى ينطبق عليها النص فى المادة الأولى من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٨ بتحديد مرتبات شاغلى بعض الوظائف على أن "يتمتع مرتباً مقداره ٤٨٠٠ جنيه سنوياً وبديل تمثيل مقداره ٤٢٠٠ جنيه سنوياً، كل من يشغل وظيفة كان مدرجاً لها فى الموازنة العامة للدولة فى أول يولييه سنة ١٩٨٧ الربط الشابت وبديل التمثيل المقرر للوزير"، فإن ما قرره بشأن هذه الوظائف لا يعدو أن يكون تعديلاً جزئياً لجدول المراتب الملحق بقانون السلطة القضائية بزيادة المرتب وبديل التمثيل المقرر لها إلى المقدار احدد بنص المادة الأولى المشار إليه، وإذ كانت وظيفة رئيس محكمة النقض هى الوظيفة الأعلى مباشرة لنائب رئيس محكمة النقض ومن ثم وعملاً بنص الفقرة الأخيرة من قواعد تطبيق جدول المراتب الملحق بقانون السلطة القضائية، فإن نائب رئيس محكمة النقض الذى يبلغ مرتبه نهاية مربوط وظيفته، يكون مستحقاً المرتب وبديل التمثيل المقرر لرئيس محكمة النقض، وهو ما قضت به محكمة النقض واستقر قضاؤها عليه. وإذ كان التعادل بين وظيفتى الوزير ونائب الوزير وبين الوظائف القضائية فى مجال تطبيق قواعد المعاشات يقوم على أساس الصائل فى المرتب الذى يتقاضاه كل من شاغلى الوظيفتين المعادلة والمعادل بها، فإن وظيفة نائب رئيس محكمة الإستئناف تعتبر فى حكم درجة نائب الوزير ويعامل شاغلها بمعاملة نائب الوزير من حيث المعاش طبقاً لأحكام المادة "٣١" من قانون التأمين الإجتماعى منذ بلوغه مرتباً ماثلاً لمرتب نائب الوزير ويظل منذ هذا الحين فى حكم درجته مابقى شاغلاً لوظيفته بالغاً ما بلغ مرتبه ليها سواء حصل على هذا المرتب فى حدود مربوط الوظيفة التى يشغلها أو بسبب حصوله على مرتب الوظيفة الأعلى مباشرة إعمالاً للفقرة الأخيرة من قواعد تطبيق جدول المراتب الملحق بقانون السلطة القضائية. لما كان ذلك وكان بلوغ نائب رئيس محكمة النقض نهاية مربوط وظيفته موجباً لإستحقاقه المرتب وبديل التمثيل المقرر لوظيفة رئيس محكمة النقض بإعبارها الوظيفة الأعلى مباشرة، وهما المرتب وبديل التمثيل المقرر للوزير طبقاً للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٧، فإنه يعتبر منذ بلوغ مرتبه هذا القدر فى مركز قانونى بمائل من الناحية المالية مركز الوزير ويعادل ويصير مستحقاً أن يعامل منذ هذا الحين معاملته من حيث المعاش، ومما يؤيد ذلك أن نائب رئيس محكمة النقض منذ بلوغ مرتبه نهاية مربوط وظيفته وإستحقاقه المخصصات المالية لرئيس

محكمة النقض كاملة، يغدو في ذات المستوى المالى لدرجته، ويتساوى معه تماماً في المعاملة المالية مما يستتبع إنفاذاً للتسوية بينهما في هذا الشأن أن يعاملا من حيث المعاش معاملة واحدة تحقيقاً للمساواة التى هدف إليها الشارع ولقيام التماثل فى المرتب الذى يتحقق به التعادل بدرجة الوزير فى مجال تطبيق أحكام المادة "٣٩" من قانون التأمين الإجتماعى، وهو الأمر الذى حدا الشارع إلى النص فى جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية على أن " يعامل رئيس محكمة إستئناف القاهرة والنائب العام المعاملة المقررة لرئيس محكمة النقض من حيث المعاش " وكذلك النص فى جداول المرتبات الملحقة بقانون مجلس الدولة وقانون هيئة النيابة الإدارية وقانون هيئة قضايا الدولة على أن يعامل رؤساء الهيئات القضائية الثلاث المعاملة المقررة لرئيس محكمة النقض من حيث المعاش، وذلك تحقيقاً للمساواة فى المعاملة التقاعدية بين من تماثلت مراتبهم من أعضاء الهيئات القضائية .

- مناط إستحقاق معاش الأجر المتغير أن يكون المؤمن عليه قد توافرت فيه إحدى حالات إستحقاق المعاش عن الأجر الأساسى أى كانت مدة إشراكه فى التأمين عن الأجر المتغير، فإذا إستحق المؤمن عليه معاملته من حيث الأجر الأساسى المعاملة المقررة للوزير أو لنائب الوزير طبقاً لنص المادة "٣٩" من قانون التأمين الإجتماعى، فإن هذه المعاملة تسرى أيضاً على المعاش المستحق عن الأجر المتغير، وهو ما أكدته الشارع فى المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ - لدى تنظيمه لبعض أحكام الحقوق المستحقة عن الأجر المتغير - حين نص على ما جاء فى القوانين الخاصة من أحكام بشأن معاملة بعض فئاتها بالمادة "٣٩" المشار إليها. وعلى مقتضى ما تقدم فإن نائب رئيس محكمة الإستئناف ومن فى درجته من أعضاء النيابة العامة، يعتبر فى حكم درجة نائب وزير ويعامل معاملته من حيث المعاش المستحق عن الأجر الأساسى والمعاش المستحق عن الأجر المتغير وذلك منذ بلوغ مرتبه المرتب المقرر لنائب الوزير سواء حصل عليه فى حدود مربوط وظيفته أو فى حدود مربوط الوظيفة الأعلى مباشرة عملاً بنص الفقرة الأخيرة من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية، فإذا رقى رئيساً لإحدى محاكم الإستئناف الأخرى - غير رئيس محكمة إستئناف القاهرة - أو عين فى إحدى الوظائف القضائية الأخرى المعادلة لها - وهى نواب رئيس محكمة النقض والنواب العامين المساعدين - اعتبر فى حكم درجة الوزير وعومل معاملته من حيث المعاش المستحق عن الأجر الأساسى والمعاش المستحق عن الأجر المتغير - وهى المعاملة التأمينية المقررة لرئيس محكمة النقض - وذلك منذ بلوغه المرتب المقرر لرئيس محكمة النقض إعمالاً لنص الفقرة الأخيرة من القواعد المشار إليها وذلك تطبيقاً لقاعدة التماثل فى المرتب التى تعتبر أساساً للتعادل بدرجة الوزير من حيث المعاش .

- إن المشرع قد أطرّد في تنظيم المعاملة المالية لأعضاء الهيئات القضائية كافة على منهج مؤداه التسوية تماماً بين شاغلي وظائف القضاء والنيابة العامة في قانون السلطة القضائية وبين الوظائف المقابلة لها في الهيئات القضائية الأخرى سواء في الخصائص المالية المقررة لها من مرتبات وبدلات وغيرها أو في المعاشات المقررة لشاغليها بعد إنتهاء خدمتهم حتى غدا مبدأ المساواة بينهم في هذا الخصوص أصلاً ثابتاً ينظم المعاملة المالية بكافة جوانبها في المرتبات والمعاشات على حد سواء، يؤكد ذلك ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة "٢٠" من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ من أنه "فيما عدا ما نص عليه في هذا الفصل تسرى في شأن أعضاء المحكمة جميع الضمانات والمزايا والحقوق الواجبات المقررة بالنسبة إلى مستشاري محكمة النقض وفقاً لقانون السلطة القضائية" مما مفاده التسوية - في المزايا والحقوق بين أعضاء المحكمة الدستورية العليا وبين أقرانهم من أعضاء محكمة النقض وهم نوابها الذين يشغلون وظائف متماثلة في مربوطها المالي، وكذلك ما نصت عليه المادة "١٢٣" من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ من أن "تحدد مرتبات أعضاء مجلس الدولة بجميع درجاتهم وفقاً للجدول الملحق بهذا القانون ..... وتسرى فيما يتعلق بهذه المرتبات والبدلات والمزايا الأخرى وكذلك بالمعاشات ونظامها جميع الأحكام التي تقرّر في شأن الوظائف المماثلة يقانون السلطة القضائية"، وما نصت عليه المادة الأولى من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٣ ببعض الأحكام الخاصة بأعضاء النيابة الإدارية من أن "تحدد وظائف ومرتبات وبدلات أعضاء النيابة الإدارية وفقاً للجدول الملحق بهذا القانون، وتسرى فيما يتعلق بهذه المرتبات والبدلات وكذلك بالمعاشات ونظامها جميع الأحكام المقررة والتي تقرّر في شأن أعضاء النيابة العامة"، وما أكدته المادة "٣٨" مكرراً من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية - المعدل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩ - بالنص على "يكون شأن أعضاء النيابة الإدارية فيما يتعلق بشروط التعيين والمرتبات والبدلات ..... والمعاشات شأن أعضاء النيابة العامة". وكذلك ما نصت عليه المادة الأولى من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٣ ببعض الأحكام الخاصة بأعضاء هيئة قضايا الدولة من أن "تحدد وظائف ومرتبات وبدلات أعضاء هيئة قضايا الدولة وفقاً للجدول الملحق بهذا القانون. وتسرى فيما يتعلق بهذه المرتبات والبدلات والمزايا الأخرى وكذلك بالمعاشات ونظامها جميع الأحكام المقررة والتي تقرّر في شأن الوظائف المماثلة يقانون السلطة القضائية". وهذه النصوص واضحة الدلالة على قصد الشارع فيما يستهدفه من إقرار المساواة في المعاملة المالية بين أعضاء الهيئات القضائية بالمحكمة الدستورية العليا ومجلس الدولة وهيئة النيابة الإدارية وهيئة قضايا الدولة وبين أقرانهم من شاغلي الوظائف المقابلة في القضاء والنيابة العامة سواء في الخصائص المالية المقررة لهذه الوظائف من مرتبات وبدلات ومزايا أخرى أو في المعاشات المستحقة

لشاغليها بعد انتهاء خدمتهم، وذلك على أساس اعتبار القواعد المنظمة للمخصصات والمعاشات المقررة لوظائف القضاء والنيابة العامة أصلاً يجرى حكمه على المخصصات والمعاشات المستحقة لشاغلي الوظائف المقابلة لها في الهيئات القضائية الأخرى. ومن ثم فإن ما يسرى على نواب رؤساء محاكم الإستئناف ومن في درجتهم من أعضاء النيابة العامة يسرى كذلك على شاغلي الوظائف القضائية المقابلة لها بالحكمة الدستورية العليا ومجلس الدولة وهيئة النيابة الإدارية وهيئة قضايا الدولة، وما ينطبق على نواب رئيس محكمة النقض ومن في درجتهم من رجال القضاء والنيابة العامة ينطبق أيضاً على شاغلي الوظائف المقابلة بالهيئات القضائية المذكورة، وهم أعضاء المحكمة الدستورية العليا ونواب رئيس مجلس الدولة ونواب رئيس هيئة النيابة الإدارية ونواب رئيس هيئة قضايا الدولة، وذلك فيما يتعلق بالمعاشات ونظامها بحيث يعامل كل من أعضاء الهيئات القضائية المشار إليها من حيث المعاش ذات المعاملة المستحقة لقريبه من شاغلي الوظائف القضائية المعادلة في قانون السلطة القضائية وذلك دون الإخلال بما هو مقرر لأعضاء المحكمة الدستورية العليا من بدء معاملة كل منهم معاملة نائب الوزير من حيث المعاش ولو لم يبلغ المرتب المقرر لنائب الوزير حالياً متى بلغ مرتبه ٢٥٠٠ جنيه في السنة إعمالاً لما يقضى به البند "٤" من قواعد جدول الوظائف والمرتبات والبدلات الخاص بأعضاء المحكمة الملحق بقانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩، فإذا بلغ مرتب العضو المرتب المقرر لرئيس محكمة النقض اعتبر في حكم درجة الوزير منذ بلوغ مرتبه هذا القدر وعومل معاملة من حيث المعاش شأنه في ذلك شأن باقي أعضاء الهيئات القضائية ممن يشغلون وظائف مماثلة .

#### **\* الموضوع الفرعي : معيار التمييز بين الأعمال القضائية وغيرها :**

الطعن رقم ٦٨ لسنة ١٣ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ٩٠ بتاريخ ١١/٧/١٩٩٢

- إن التمييز بين الأعمال القضائية وبين غيرها من الأعمال التي قد تختلط بها إنما يقوم على مجموعه من العناصر لا تتحدد بها ضوابط هذا التمييز على وجه قطعي، ولكنها تعين على إبراز الخصائص الرئيسية للعمل القضائي، إذ يعين دائماً لإحفاء الصفة القضائية على أية جهة عهد إليها المشرع بالفصل في نزاع معين أن يكون تشكيلها واستقلالها كاشفين عن حيديتها عند الفصل في النزاع، ومؤدبين إلى غيريتها في مواجهة أطرافه، وأن يثير النزاع المطروح عليها إدعاء قانونياً يلور الحق في الدعوى كرابطة قانونية تعقد الخصومة القضائية من خلالها، وبوصفها وسيلة عنها القانون ليوفر بها الحماية للحق المدعى به، وإعراة أن يكون الفصل فيها في إطار حد أدنى من الضمانات القضائية التي لا يجوز النزول عنها، والتي تقوم في جوهرها على إتاحة الفرص المتكافئة لتحقيق دفاع أطرافها وتحجيص ادعاءاتهم، وذلك كله وفق قاعدة



قانونية نص المشرع عليها سلفاً، محددًا على جنوبها حقوق كل من المتنازعين في تجرد كامل، ليكون القرار الصادر في النزاع مؤكداً للحقيقة القانونية، لتفرض هذه الحقيقة نفسها- وبالفرض تطابقها مع الحقيقة الواقعة - على كل خصم كان طرفاً في النزاع.

- إذ يفصل مجلس المراجعة في التظلمات المقدمة إليه من قرارات لجان تقدير القيمة التجارية المتخذة وعاء للضريبة السنوية التي يفرضها القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ على العقارات المبنية الخاضعة لأحكامه، فإنه لا يعتبر جهة قضاء ولا تدخل قراراته في عداد الأعمال القضائية وليس لها من صلة. ذلك أن مجلس المراجعة لا يفصل في خصومة لبيان حكم القانون فيها في إطار من الموضوعية والحيادة، وهو ليس ملزماً باتباع قواعد إجرائية تنوفاً من خلالها ضمانات التقاضي الرئيسية وأبرزها ضمان إعلان كل ذي مصلحة للمثول أمامه لسماع أقواله وتحقيقاً لأوجه دفاعه وما يقترن بها من الأدلة الواقعية أو القانونية المؤيدة لها وكانت قراراته فوق هذا لا تشتمل على أسبابها الكاشفة عن إحاطته بعناصر المنازعة المعروضة عليه عن بصر وبصيرة، ولا تدل على أنه ارتكن في إصدارها إلى عيون الأوراق، وأنه كان لها ماخذه من حكم القانون، وكان البين كذلك أن مجلس المراجعة لا تدخل في تكوين أية عناصر قضائية، وإنما استعدها المشرع كلية في مجال تأليفه، وذلك بأن جعل ثلاثة من أعضائه- من بينهم رئيس المجلس- من الصاملين المدنيين التابعين للجهة الإدارية تبعية مطلقة. ولئن ضم إليهم المشرع ثلاثة من ملاك المباني بالمدينة أو البلد الذي ينظر المجلس في التظلمات المقدمة من القاطنين به، إلا أن هؤلاء وأولئك مجردون من الحرية القضائية ويفتقرون إلى ضمانات الاستقلال التي تعصم أعضائهم من محاولة التدخل أو التأثير فيها. متى كان ما تقدم وكان مجلس المراجعة لا يتقيد في نظر الطلبات التي تعرض عليه في شأن قرارات لجان التقدير بأية ضمانات قضائية رئيسية، ولا بقاعدة قانونية يتحدد على جنوبها حقوق كل معارض في تقدير القيمة التجارية التي تفرض الضريبة العقارية على أساسها، فإن هذا المجلس لا يعتبر جهة قضاء في تطبيق أحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية، بل هو في حقيقة تكييفه مجرد هيئة إدارية ذات اختصاص قضائي.

- إذا كان مجلس المراجعة مجرد هيئة إدارية ذات اختصاص قضائي، فإن إلغاء قراراتها يدخل في ولاية محكمة القضاء الإداري، وذلك إعمالاً لـ"لبند" ثانية" من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ التي تنص على اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات إدارية لها اختصاص قضائي فيما عدا القرارات الصادرة من هيئات التوفيق والتحكيم في منازعات العمل وذلك متى كان مرجع الطعن فيها عدم الاختصاص أو عيباً في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها.

- لنن نص القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه في مادته العشرين على نهائية القرارات الصادرة عن مجلس المراجعة، إلا أن هذه النهائية لا تعتبر مرادفا لامتناع الطعن عليها، ذلك أن نهائية القرارات الإدارية تعتبر شرطا لجواز طلب إلغائها أو التعويض عنها أمام محاكم مجلس الدولة، وهو ما رددته قانون مجلس الدولة بصريح الأحكام التي تضمنتها البنود "ثالثا" و"رابعا" و"خامسا" و"سادسا" و"سائعا" و"عاشرا" من مادته العاشرة، و أكدها البند الرابع عشر منها حيث دل بعبارة على أن القرارات التي يجوز الطعن بطلب إلغائها هي القرارات الإدارية النهائية كلما كان الطعن عليها عائدا إلى عدم الإختصاص بإصدارها أم كان مرده عيبا في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة. ولا جرم في أن النهائية التي يعنها قانون مجلس الدولة والتي تطلبها كشرط لجواز الطعن في القرارات الصادرة من جهة الإدارة، غايتها ضمان ألا يكون قرار الجهة الإدارية خاضعا - في مجال إقراره - لتصديق جهة أعلى منها أو لتعقيها. ولازم ذلك أن يكون قرار الجهة الإدارية مستكملا عند صدوره عنها لكل المراحل التي يتكامل بها وجوده قانونا، فلا تبقى حلقة منها بيد جهة أخرى، بما مؤداه أن ما عناه المشرع بالنهائية التي خلعها على قرارات مجلس المراجعة هي أن تكون هذه القرارات محققة لآثارها القانونية فوراً ومباشرة بمجرد صدورها بما يفيد استفادها عندئذ لمراحل تكوينها، وليس إسباغ حصانة عليها تحول بذاتها دون الطعن فيها إلغاء وتعويضاً.

- من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن عدم جواز الطعن في قرار أو عمل معين، لا يكون إلا بنص صريح يقرر هذه الحصانة ويفرضها متوخيا من خلالها عرقلة حق الفرد في النفاذ إلى القضاء للحصول على الوضعة القضائية التي يطلبها لرد العدوان على الحقوق التي يدعيها. وإذا كان النص التشريعي المطعون عليه غير مقتن بهذا الخطر، بل جاء مجردا منه، فإن النعي عليه بمخالفة المادة ٦٨ من الدستور يكون على غير أساس حريا بالرفض.

## قوانين الطوارئ

\* الموضوع الفرعي : حصانة الرقابة على المطبوعات والصحف من كل مسئولية :

الطعن رقم ٧ لسنة ٢ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٨٦ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٥

يبين من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ الخاص بالرقابة أنه صدر استناداً إلى حكم البند الثانى من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ - بشأن حالة الطوارئ - الذى يميز لرئيس الجمهورية إصدار الأوامر بمراقبة الرسائل والصحف والمطبوعات والمحررات وكافة وسائل التعبير قبل نشرها وضبطها ومصادرتها - وذلك عند إعلان حالة الطوارئ - التى تم إعلانها بموجب القرار الجمهورى رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧. وينص أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ فى مادته الأولى على أنه " تفرض من الآن إلى حين صدور أوامر أخرى من أجل سلامة الوطن رقابة عامة فى جميع أنحاء البلاد ومياها الإقليمية على الكتابات والمطبوعات والصور والطرود التى ترد إلى مصر أو ترسل منها إلى الخارج أو تمر بها أو تتداول داخل البلاد .. " وفى مادته الثانية على أن " يتولى الرقيب العام ومن يندبه من الموظفين التابعين - فى سبيل الدفاع الوطنى والأمن العام - فحص ومراقبة جميع المواد والرسائل والأخبار التى تسرى عليها أحكام الرقابة وفقاً لما نص عليه فى المادة "١" وله أن يؤخر تسليمها أو يوقفها أو يحرقها أو يصادرها أو يعيدها أو يتصرف فيها على أى وجه إذا كان من شأنها الإضرار بسلامة الدولة .. " كما نصت مادته الثامنة - محل هذه الدعوى - على أنه " لا توتب أية مسئولية ولا تقبل أية دعوى على الحكومة المصرية أو أحد مصالحها أو موظفيها أو الرقيب العام أو أى موظف تابع له أو أى شركة أو أى فرد بسبب أى إجراء يتخذ تنفيذاً لأعمال الرقابة وفى حدود اختصاصها المبين فى هذا الأمر .. " ومؤدى ذلك أن المشرع قصد بحكم هذه المادة الأخيرة أن يحصن كافة القرارات والأعمال التى يتخذها القائمون على شئون الرقابة - فى حدود اختصاصهم - ضد أى طعن بالاعتراض أو أى مطالبة بالتعويض عن الأضرار المترتبة عليها ولو كانت هذه القرارات والأعمال معيبة - فجاء النص بإعفائهم هم والحكومة والجهات التى يتبعونها إعفاء مطلقاً من كل مسئولية توتب عليها، فحظر قبول أية دعوى بشأنها، كاشفاً بذلك عما فياه المشرع من هذه المادة برمتها من إغلاق باب كل منازعة فى تلك القرارات والأعمال وحجب حق التقاضى بصدددها.

## مجلس الدولة

### \* الموضوع الفرعي : إختصاص مجلس الدولة بالدعوى التأديبية :

الطعن رقم ١٠ لسنة ١ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٢٥٦ بتاريخ ١٦/٢/١٩٨٠

- ينص البند الثالث عشر من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على إختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى الطعون فى الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام فى الحدود المقررة قانوناً، كما تنص المادة ١٥ منه على إختصاص أحكام التأديبية فى المجلس بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية التى تقع من العاملين بالمؤسسات العامة وما يتبعها من وحدات، وعلى إختصاصها بنظر الطعون المنصوص عليها فى البند الثالث عشر من المادة ١٠ المشار إليه. ومؤدى هذه النصوص أن ولاية المحكمة التأديبية تتناول الدعوى التأديبية المبدأة فيما تختص بتوقيع من جزاءات على العاملين بشركات القطاع العام، كما تشمل الطعون فى الجزاءات التأديبية الموقعة على هؤلاء العاملين فى الحدود المقررة قانوناً طبقاً لنظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١، الذى حل محله القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨.

- إختصاص أحكام التأديبية بالفصل فى الطعون عن الجزاءات التأديبية الموقعة على العاملين بشركات القطاع العام لا يقتصر على طلب إلغاء الجزاء المطعون فيه وإنما يمتد إلى طلب التعويض عن الأضرار المترتبة عليه، إذ يستند كلا الطرفين إلى أساس واحد هو عدم مشروعية القرار المطعون فيه.

### \* الموضوع الفرعي : الطبيعة القانونية لمجلس التأديب :

الطعن رقم ١٠ لسنة ١ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٥٠ بتاريخ ١٦/٥/١٩٨٢

إن مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة بشكل من سبعة من أقدم أعضائه ويفصل فى خصومة موضوعها الدعوى التأديبية، وذلك بعد إعلان العضو بموضوع الدعوى والأدلة المؤيدة لها وتكليفه بالحضور أمامه وتمكينه من إبداء دفاعه وتحقيقه، ثم يحسم الأمر فيها بحكم مسبب تولى أسبابه عند النطق به، وهى جميعها إجراءات قضائية تتوفر لمن يمثل أمامه من أعضاء مجلس الدولة كل سبل الدفاع عن حقوقهم وتكفل لهم جميع ضمانات التقاضى، وبالتالي فإن مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة يعتبر هيئة قضائية عهد إليها المشرع بإختصاص قضائى محدد، ويكون ما يصدر عنه فى هذا الشأن أحكاماً قضائية وليست قرارات إدارية.

**\* الموضوع الفرعي : طبيعة فتاوى الجمعية العامة لقسمى الفتوى والتشريع :**

**الطعن رقم ١٥ لسنة ١ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٢٧٩ بتاريخ ١٧/١/١٩٨١**

تنص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن "تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأى مسبباً فى المسائل والموضوعات الآتية : . . د- المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الهيئات وبعضها البعض، ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى هذه المنازعات ملزماً للجانين"، ومؤدى هذا النص أن المشرع لم يسبغ على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ولاية القضاء فى المنازعات التى تقوم بين فروع السلطة التنفيذية وهيئاتها، وإنما عهد إليها بهمة الإفتاء فيها بإبداء الرأى مسبباً على ما يفصح عنه صدر النص. ولا يؤثر فى ذلك ما أحفاه المشرع على رأبها من صفة الإلزام للجانين لأن هذا الرأى الملزم لا يتجاوز حد الفتوى ولا يرقى به نص المادة ٦٦ المشار إليها إلى مرتبة الأحكام، ذلك أن الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ليست من بين ما يتألف منه القسم القضائى لمجلس الدولة، ولا تتبع عند طرح المنازعة عليها الإجراءات التى رسمها قانون المرافعات أو أية قواعد إجرائية أخرى تقوم مقامها وتتوالف بها سمات إجراءات التقاضى وضماناته، كما لا يجوز الرأى الذى تبديه بشأنها حجة الأمر القضى. ولما كان مناط قبول الدعوى هو أن يقوم النزاع بشأن تنفيذ حكمين نهائين متناقضين، وكان الرأى الذى أبدته الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لا يعد حكماً، فإنه يصح عدم قبول الدعوى.

**\* الموضوع الفرعي : فصل العامل لا يعد فصلاً تأديبياً :**

**الطعن رقم ١١ لسنة ١ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٢٦١ بتاريخ ١٦/٢/١٩٨٠**

إنهاء خدمة العامل لإنتقاعه عن العمل بغير سبب مشروع لا يعتبر فصلاً تأديبياً، وإنما يقوم على إغراض أن هذا العامل يعد فى حكم المستقيل لما يدل عليه هذا الإنتقاع - طوال المدد التى حددها القانون - من رغبة ضمنية فى ترك العمل، وهو ما دعا المشرع إلى التمييز بين الفصل أو العزل بحكم أو قرار تأديبى وبين الإنتقاع عن العمل بغير إذن، فأفرد لكل سبب بندا خاصاً فى المادة ٦٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ التى حددت الأسباب التى تنتهى بها خدمة العامل.

**الطعن رقم ١٩ لسنة ١ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٢٧٠ بتاريخ ٦/١٢/١٩٨٠**

إنهاء خدمة العامل لإنتقاعه عن العمل بغير سبب مشروع لا يعتبر فصلاً تأديبياً، وإنما يقوم على إغراض أن هذا العامل يعد فى حكم المستقيل لما يدل عليه هذا الإنتقاع - طوال المدد التى حددها القانون - من

رغبة ضمنية في ترك العمل، وهو ما دعا المشرع إلى التمييز بين الفصل أو العزل بحكم أو قرار تأديبي وبين الإنقطاع عن العمل بغير إذن، فالرد لكل سبب بنداً خاصاً في المادة ٦٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ التي حددت الأسباب التي تنتهي بها خدمة العامل. وقد أضحى المشرع صراحة بعد ذلك عن هذا القصد في قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - الذي حل محل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - بما نص عليه في المادة "١٠٠" من إقرار العامل مقدماً إستقالته في أحوال إنقطاعه عن العمل بغير إذن المدد المنصوص عليها في تلك المادة.

#### **" الموضوع الفرعي : مجلس الدولة قاضي القانون العام :**

##### **الطعن رقم ٥٥ لسنة ٥ مكتب قني ٣ صفحة رقم ٨٠ بتاريخ ١٦/٦/١٩٨٤**

أن المادة ١٧٢ من الدستور حين نصت على أن " مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة يختص بالفصل في المنازعات الإدارية والدعاوى التأديبية " فقد أفادت تقرير الولاية العامة لمجلس الدولة على المنازعات الإدارية والدعاوى التأديبية بحيث يكون هو قاضي القانون العام بالنسبة لهذه الدعاوى والمنازعات وأن اختصاصه لم يعد مقيداً بمسائل محددة على سبيل الحصر كما كان منذ إنشائه، غير أن هذا النص لا يعنى غل يد المشرع العادي عن إسناد الفصل في بعض المنازعات الإدارية والدعاوى التأديبية إلى جهات قضائية أخرى متى اقتضى ذلك الصالح العام وأعمالاً للتفويض المخول له بالمادة ١٦٧ من الدستور في شأن تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها وتنظيم طريقة تشكيلها.

##### **الطعن رقم ١٤ لسنة ٨ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٢٢ بتاريخ ٣/٧/١٩٩٢**

إن الدستور إذ نص في المادة ١٧٢ منه على اختصاص مجلس الدولة كهيئة قضائية مستقلة - بالفصل في المنازعات الإدارية والدعاوى التأديبية، فقد دل بذلك على أن ولاية المجلس في شأنها هي ولاية عامة، وأنه أضحي قاضي القانون العام بالنسبة إليها، وأن المسائل التي تدخل في ولايته لم تعد محددة حصراً مثلما كان عليه الأمر عند إنشائه. كما يبين من الأعمال التحضيرية للدستور أن عموم هذه الولاية وانسائها على المنازعات الإدارية والدعاوى التأديبية في أشكالها المختلفة وصورها المتعددة، لا يعنى غل يد المشرع عن إسناد الفصل في بعضها إلى جهات قضائية أخرى، على أن يكون ذلك استثناء من الأصل العام المقرر بنص المادة ١٧٢ المشار إليه، وبالقدر وفي الحدود التي يقتضيها الصالح العام، وفي إطار التفويض المخول للمشرع بنص المادة ١٦٧ من الدستور في شأن تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها وتنظيم طريقة تشكيلها.

## مجلس الشعب

### \* الموضوع الفرعي : أثر بطلان تكوين مجلس الشعب :

الطعن رقم ١٣ لسنة ١١ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٢٨٥ بتاريخ ١٨/٤/١٩٩٢

إن بطلان تكوين المجلس التشريعي - عند نبوته - لا ينسحب إلى القوانين التي أقرها ولا إلى القرارات أو التدابير التي اتخذها قبل نشر الحكم ببطلان تكوينه في الجريدة الرسمية بل تظل جميعها محمولة على أصلها من الصحة بما مؤداه بقاؤها نافذة معمولاً بها إلى أن تقرر الجهة المختصة دستوريا إلغاءها أو تعديلها أو تقضي هذه المحكمة بعدم دستورية نصوصها التشريعية إذا كانت المطاعن الموجهة إليها تقوم على وجه آخر غير بطلان تكوين المجلس التشريعي ذاته .

### \* الموضوع الفرعي : القيد الوارد على سلطة التشريع :

الطعن رقم ٢٠ لسنة ١ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٢٠٩ بتاريخ ٤/٥/١٩٨٥

- أنه بين من صيغة العبارة الأخيرة من المادة الثانية من الدستور - بعد تعديلها على نحو ما سلف - أن المشرع الدستوري أتى بقيد على السلطة المختصة بالتشريع قوامه إلزام هذه السلطة - وهي بصدد وضع التشريعات - بالإلتجاء إلى مبادئ الشريعة لإستمداد الأحكام المنظمة للمجتمع، وهو ما أشارت إليه اللجنة الخاصة بالإعداد لتعديل الدستور في تقريرها إلى مجلس الشعب والذي أقره المجلس بجلسته ١٩ يولية سنة ١٩٧٩ وأكدت اللجنة التي أعدت مشروع التعديل وقدمته إلى المجلس فناقشه ووافق عليه بجلسته ٣٠ إبريل سنة ١٩٨٠ إذ جاء في تقريرها عن مقاصد تعديل الدستور بالنسبة للعبارة الأخيرة من المادة الثانية بأنها "تلزم المشرع بالإلتجاء إلى أحكام الشريعة الإسلامية للبحث عن بغيته فيها مع إلزامه بعدم الإلتجاء إلى غيرها، فإذا لم يجد في الشريعة الإسلامية حكماً صريحاً، فإن وسائل إستنباط الأحكام من المصادر الإيجابية في الشريعة الإسلامية تمكن المشرع من التوصل إلى الأحكام اللازمة والتي لا تخالف الأصول والمبادئ العامة للشريعة.....".

- إن سلطة التشريع إعتباراً من تاريخ العمل بتعديل العبارة الأخيرة من المادة الثانية من الدستور في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٥ - أصبحت مقيدة فيما تسنه من تشريعات مستحدثة أو معدلة لتشريعات سابقة على هذا التاريخ، بماوعاة أن تكون هذه التشريعات متفقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية وبمبحث لا تخرج - في الموقف ذاته - عن الضوابط والقيود التي تفرضها النصوص الدستورية الأخرى على سلطة التشريع في صدد الممارسة التشريعية. فهي التي يتحدد بها - مع ذلك القيد المستحدث - النطاق الذي تباشر من

خلاله اعكمته الدستورية العليا رقابتها القضائية على دستورية التشريعات. لما كان ذلك وكان إلزام المشرع باتخاذ مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع على ما سلف بيانه لا ينصرف سوى إلى التشريعات التى تصدر بعد التاريخ الذى فرض فيه الإلزام بحيث إذا إنطوى أى منها على ما يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية يكون قد وقع فى حومة المخالفة الدستورية، أما التشريعات السابقة على ذلك التاريخ، فلا يأتى إنفاذ حكم الإلزام المشار إليه بالنسبة لها لصدرها فعلاً من قبله، أى فى وقت لم يكن القيد المتضمن هذا الإلزام قائماً واجب الإعمال ومن ثم، فإن هذه التشريعات تكون بمنأى عن أعمال هذا القيد، وهو مناط الرقابة الدستورية. ويؤيد هذا النظر ما أوردته اللجنة العامة فى مجلس الشعب بتقريرها المقدم بجلسته ١٥ سبتمبر سنة ١٩٨١ والذى وافق عليه المجلس من أنه "كان دستور سنة ١٩٧١ أول دستور فى تاريخنا الحديث ينص صراحة على أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسى للتشريع لم عدم الدستور عام ١٩٨٠ لتكون الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع، وهذا يعنى عدم جواز إصدار أى تشريع فى المستقبل يخالف أحكام الشريعة الإسلامية، كما يعنى ضرورة إعادة النظر فى القوانين القائمة قبل العمل بدستور سنة ١٩٧١ وتعديلها بما يجعلها متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية" واستطرد تقرير اللجنة إلى أن "الانتقال من النظام القانونى القائم حالياً فى مصر والذى يرجع إلى أكثر من مائة سنة إلى النظام القانونى الإسلامى التكاملى يقتضى الإنهاء والتدقيق العملى، ومن هنا، فإن تقنين التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى لم تكن مألوفة، أو معروفة، وكذلك ما جد فى عالمنا المعاصر وما يقتضيه الوجود فى المجتمع الدولى من صلات وعلاقات ومعاملات، كل ذلك يستأهل الرؤية ويتطلب جهوداً ومن ثم فإن تغيير النظام القانونى جميعه ينبغى أن يتاح لواضعيه والقائمين عليه القوة الزمنية المناسبة حتى تجمع هذه القوانين متكاملة فى إطار القرآن والسنة وأحكام المجتهدين من الأئمة والعلماء ....." .

— أن أعمال المادة الثانية من الدستور بعد تعديلها — على ما تقدم بيانه، وإن كان مؤداه إلزام المشرع باتخاذ مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى لما يرضه من تشريعات بعد التاريخ الذى فرض فيه هذا الإلزام بما يلزم عليه من اعتباره مخالفاً للدستور إذا لم يلتزم بذلك القيد، إلا أن قصر هذا الإلزام على تلك التشريعات لا يعنى إعفاء المشرع من تبعه الإبقاء على التشريعات السابقة — رغم ما قد يشوبها من تعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وإنما يلقى على عاتقه من الناحية السياسية مسئولية المبادرة إلى تقييد نصوص هذه التشريعات من أمة مخالفة للمبادئ سالفة الذكر، تحقيقاً للإلتصاق بينها وبين التشريعات اللاحقة فى وجوب إنشائها جميعاً مع هذه المبادئ وعدم الخروج عليها.



الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٢٧٤ بتاريخ ١٢/٢١/١٩٨٥

- أنه يبين من صيغة العبارة الأخيرة من المادة الثانية من الدستور - بعد تعديلها على نحو ما سلف - أن المشرع الدستوري أتى بقيد على السلطة المختصة بالتشريع لزام هذه السلطة - وهي بصدد وضع التشريعات - بالإلحاح إلى مبادئ الشريعة لإستمداد الأحكام المنظمة للمجتمع، وهو ما أشارت إليه اللجنة الخاصة بالإعداد لتعديل الدستور في تقريرها إلى مجلس الشعب والذي أقره المجلس بجلسته ١٩ يولية سنة ١٩٧٩ وأكده اللجنة التي أعدت مشروع التعديل وقدمته إلى المجلس فناقشه ووافق عليه بجلسته ٣٠ إبريل سنة ١٩٨٠ إذ جاء في تقريرها عن مقاصد تعديل الدستور بالنسبة للعبارة الأخيرة من المادة الثانية بأنها تلزم المشرع بالإلحاح إلى أحكام الشريعة الإسلامية للبحث عن بغيته مع إلزامه بعدم الإلتجاء إلى غيرها، فإذا لم يجد في الشريعة الإسلامية حكماً صريحاً فإن وسائل إستنباط الأحكام من المصادر الإجتهدية في الشريعة الإسلامية تمكن المشرع من التوصل إلى الأحكام اللازمة والتي لا تخالف الأصول والمبادئ العامة للشريعة....

- أن سلطة التشريع إعتباراً من تاريخ العمل بتعديل العبارة الأخيرة من المادة الثانية من الدستور في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ - أصبحت مقيدة فيما تسنه من تشريعات مستحدثة أو معدلة لتشريعات سابقة على هذا التاريخ، بمراعاة أن تكون هذه التشريعات متفقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية وبحيث لا تخرج - في الوقت ذاته - عن العناوين والقيود التي تفرضها النصوص الدستورية الأخرى على سلطة التشريع في صدد الممارسة التشريعية، فهي التي يتحدد بها - مع ذلك القيد المستحدث - النطاق الذي تباشر من خلاله المحكمة الدستورية العليا رقابتها القضائية على دستورية التشريعات.

الطعن رقم ٨٩ لسنة ١٢ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٣٣٨ بتاريخ ٥/١٦/١٩٩٢

- من المقرر أن ما تضمنته المادة الثانية من الدستور بعد تعديلها في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠، يدل على أن الدستور - واعتباراً من تاريخ العمل بهذا التعديل - قد أتى بقيد على السلطة التشريعية مؤداه إلزامها فيما تقره من النصوص التشريعية، بأن تكون غير مناقضة لمبادئ الشريعة الإسلامية بعد أن اعتبرها الدستور أصلاً ترد إليه هذه النصوص، أو تستمد منه لضمان توافقها مع تلك المبادئ ودون إخلال بالضوابط الأخرى التي فرضها الدستور على السلطة التشريعية وقيدتها بمراعاتها، والنزول عليها في ممارستها لإختصاصاتها الدستورية، وكان من المقرر كذلك أن كل مصدر ترد إليه النصوص التشريعية أو تكون نابعة منه، يتعين بالضرورة أن يكون سابقاً في وجوده على هذه النصوص ذاتها، فبأن مرجعية مبادئ الشريعة الإسلامية التي أقامها الدستور معياراً للقياس في مجال الشريعة الدستورية، تفرض لزوماً أن تكون

النصوص التشريعية التي لا تخل بتلك المبادئ، وتراقبها المحكمة الدستورية العليا، صادرة بعد نشوء قيد المادة الثانية من الدستور الذي تقاس على مقتضاه، بما مؤداه أن الدستور قصد بإقراره هذا القيد أن يكون مداه من حيث الزمان منصرفاً إلى فئة من النصوص التشريعية دون سواها، هي تلك الصادرة بعد نفاذ التعديل الذي أدخله الدستور على مادته الثانية بحيث إذا إنتطوى نص منها على حكم يناقض مبادئ الشريعة الإسلامية، فإنه يكون قد وقع في حومة المخالفة الدستورية.. وإذا كان هذا القيد هو مناط الرقابة التي تباشرها هذه المحكمة على دستورية القوانين واللوائح، فإن النصوص التشريعية الصادرة قبل نفاذه بمنأى عن الخضوع لحكمه.

- القيد المقرر بمقتضى المادة الثانية من الدستور بعد تعديلها في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ - والمتضمن إلزام المشرع بعدم مخالفة مبادئ الشريعة الإسلامية - لا يتأتى إعماله بالنسبة للتشريعات السابقة عليه، ومنها القرار بقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ بشأن مكافحة الدعارة. إذا كان ذلك، وكان لم يلحق أحكام هذا القرار أى تعديل بعد التاريخ المذكور، فإن النعى عليها - وحالتها هذه - بمخالفة المادة الثانية من الدستور - وأياً كان وجه الرأى فى مدى تعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية - يكون غير مسديد الأمر الذى يعين معه الحكم برفض الدعوى.

#### \* الموضوع الفرعى : حق الترشيح من الحقوق العامة :

الطعن رقم ١٣١ لسنة ٦ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٣١ بتاريخ ١٩٨٧/٥/١٦

الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى تأسيساً على أن العدول عن نظام الانتخاب الفردى إلى نظام الانتخاب بالقوائم الجزئية بموجب القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ الطعون عليه المعدل للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب هو من المسائل السياسية إذ يتصل بالنظام السياسى الداخلى الذى أصبح بعد تعديل المادة الخامسة من الدستور فى ٢٢ مايو ١٩٨٠ يقوم على أساس تعدد الأحزاب. ومن ثم بنأى عن رقابة المحكمة الدستورية العليا، ويخرج عن اختصاصها، هو وما إستتبعه من تعديل فى عدد الدوائر الانتخابية وتنظيم عملية الترشيح وتوزيع الأصوات والمقاعد فى المجلس النيابى وفقاً لنتيجة الانتخاب - هذا الدفع مردود بأن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ بتعديل القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب وقد صدر فى شأن يتعلق بحق الترشيح لعضوية مجلس الشعب وهو الحق الذى عنى الدستور بالنص عليه وعلى كفافته والذى ينهى على سلطة التشريع ألا تتال منه وإلا وقع عملها مخالفاً للدستور، فإن القانون المذكور لا يكون قد تناول مسائل سياسية تنأى عن الرقابة الدستورية ويكون الدفع بعدم اختصاص المحكمة قائماً على غير أساس متعينا رفضه .

- أن مؤدى المواد الخامسة مكرراً والسادسة "فقرة ١" والسابعة عشر "فقرة ١" من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ المطعون عليها أن المشروع حين نص على أن يكون انتخاب أعضاء مجلس الشعب عن طريق الإلتخاب بالقواعد الحزبية وما إستتبع ذلك من النص على إعتبار صورة قائمة الحزب الذى ينتمى إليه المرشح المثبت بها إدراجها فيها شرطاً حتمياً لقبول طلب ترشيحه يكون قد قصر حق الترشيح لعضوية مجلس الشعب على المنتمين إلى الأحزاب السياسية المدرجة أسمائهم بقوائم هذه الأحزاب وحرّم بالتالى غير هؤلاء من ذلك الحق دون مقتضى من طبيعته ومتطلبات مباشرته. ولما كان حق الترشيح من الحقوق العامة التى كفلها الدستور للمواطنين فى المادة ٦٢ منه، ومن ثم فإن حرمان طائفة معينة من هذا الحق ينطوى على إهدار لأصله وإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون ويشكل بالتالى مخالفة للمواد ٨، ٤٠، ٦٢ من الدستور .

- استهدف الدستور من النص على تعدد الأحزاب العدول عن صيغة التنظيم السياسى الوحيد المتمثلة فى الاتحاد الإشتراكى العربى الذى يضطلع بمسؤوليات العمل الوطنى فى المجالات المختلفة دون أن يجاور ذلك إلى المساس بالحقوق والحريات العامة التى كفلها الدستور ومن بينها حق المواطن فى الترشيح المنصوص عليها فى المادة ٦٢ منه باعتبار أن نصوص الدستور لا تنفصل عن أهدافها ويعين تطبيقها مرابطة متكاملة.

#### الطعن رقم ١٠ لسنة ٧ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ١٢٧ بتاريخ ١٩٨٨/٦/٤

إذ كان القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ بتعديل القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب وقد صدر فى أمر يتعلق بحق الترشيح لعضوية مجلس الشعب، وهو الحق الذى عنى الدستور بالنص عليه وعلى كفائه والذى ينهى على سلطة التشريع ألا تتال منه وإلا وقع عملها مخالفاً للدستور، فإن القانون المذكور لا يكون قد تناول مسائل سياسية تنأى عن الرقابة الدستورية .

#### الطعن رقم ٨ لسنة ٧ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ١٨٣ بتاريخ ١٩٨٩/٤/١٥

إن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ فى شأن مجلس الشعب وقد صدر فى أمر يتعلق بحق الترشيح لعضوية المجلس، وهو الحق الذى عنى الدستور بالنص عليه وعلى كفائه فى المادة ٦٢ منه والذى ينهى على سلطة التشريع ألا تتال منه، وإلا وقع عملها مخالفاً للدستور، فإنه لا يكون قد تناول مسائل سياسية تنأى عن الرقابة الدستورية .

**\* الموضوع الفرعي : مجلس الشعب هو صاحب الاختصاص الأصلي في التشريع :**

**الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢ مكتب قتي ٣ صفحة رقم ١٩٥ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٤**

- أن من القوانين عمل تشريعي تختص به الهيئة التشريعية التي تتمثل في مجلس الشعب طبقاً للمادة ٨٦ من الدستور. والأصل أن تتولى هذه الهيئة بنفسها سلطة التشريع على مقتضى القواعد المقررة في الدستور إلا أنه نظراً لما قد يطرأ في غيبة مجلس الشعب من ظروف توجب سرعة مواجهتها بتدابير لا تحتمل التأخير فقد أجاز الدستور لرئيس الجمهورية في تلك الحالات أن يصدر في شأنها قرارات لها قوة القانون. وقد حرص المشرع الدستوري على أن يضع هذه السلطة الإستثنائية في التشريع من الضوابط والقيود ما يكفل عدم تحولها - إلى ممارسة تشريعية مطلقة. وفقاً بذلك بين مقتضيات مبدأ الفصل بين السلطات وضمان مباشرة كل منها للمهام المنوطة بها، وبين الإعتبارات العملية الملحة التي تتطلب تحويل رئيس الجمهورية رخصة التشريع - على سبيل الإستثناء - لمواجهة تلك الظروف الطارئة حال غياب المجلس التشريعي المخصص أصلاً بذلك. من أجل ذلك نص الدستور في الفقرة الأولى من المادة ١٤٧ على أنه : " إذا حدث في غيبة مجلس الشعب ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون " وفي الفقرة الثانية على أنه " ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها إذا كان المجلس قائماً، وتعرض في أول اجتماع له في حالة الحل أو وقف جلساته، فإذا لم تعرض زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون دون حاجة إلى إصدار قرار بذلك، وإذا عرضت ولم يقرها المجلس زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون إلا إذا رأى المجلس اعتماد نفاذها في القوة السابقة أو تسوية ما ترتب على آثارها بوجه آخر".

- إن الدستور وأن جعل لرئيس الجمهورية اختصاصاً في إصدار قرارات تكون لها قوة لقانون في غيبة مجلس الشعب، إلا أنه رسم لهذا الاختصاص الإستثنائي حدوداً ضيقة تفرضها طبيعته الإستثنائية، منها ما يتعلق بشروط ممارسته ومنها ما يتصل بمآل قد يصدر من قرارات إستناداً إليه. فواجب لأعمال رخصة التشريع الإستثنائية أن يكون مجلس الشعب غالباً وأن تنهأ خلال هذه الالية ظروف توافر بها حالة تسوغ لرئيس الجمهورية سرعة مواجهتها بتدابير لا تحتمل التأخير إلى حين إنعقاد مجلس الشعب بإعتبار أن تلك الظروف هي مناط هذه الرخصة وعلة تقريرها. وإذا كان الدستور يتطلب هذين الشرطين لممارسة ذلك الاختصاص التشريعي الإستثنائي، فإن رقابة المحكمة الدستورية العليا تعد إليهما للتحقق من قيامهما، بإعتبارهما من الضوابط المقررة في الدستور لممارسة ما نص عليه من سلطات، شأنهما في ذلك شأن

الشروط الأخرى التى حددتها المادة ١٤٧ ومن بينها ضرورة عرض القرارات الصادرة إستناداً إليها على مجلس الشعب للنظر فى إقرارها أو علاج آثارها.

- إن الأسباب التى إستندت إليها الحكومة فى التعجيل بإصدار القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ فى غيبة مجلس الشعب، تتمثل فيما أوردته مذكرته الإيضاحية من "أن القانونين رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ ورقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاصين ببعض أحكام الأحوال الشخصية قد مضى على صدورهما قرابة خمسين عاماً طرأ فيها على المجتمع كثير من التغير المادى والأدبى التى إنعكست آثارها على العلاقات الإجتماعية الأمر الذى جعل القضاة عبئاً كبيراً فى تخريج أحكام الحوادث التى تعرض عليهم، وقد كشف ذلك عن قصور فى بعض أحكام القوانين القائمة مما دعا إلى البحث عن أحكام الأحوال التى إستجذت فى حياة المجتمع المصرى وذلك فى نطاق نصوص الشريعة دون مصادرة أى حق مقرر بدليل قطعى لأى فرد من أفراد الأسرة بل الهدف من المشروع هو تنظيم إستعمال بعض هذه الحقوق.....". لما كان ذلك، وكانت الأسباب ساقفة البيان. وحاصلها مجرد الرغبة فى تعديل قوانين الأحوال الشخصية بعد أن طال الأمد على العمل بها رغم ما إستجد من تغيرات فى نواحي المجتمع وإن جاز أن تندرج فى مجال البواش والأهداف التى تدعو سلطة التشريع الأصلية إلى سن قواعد قانونية جديدة أو إستكمال ما يشوب التشريعات القائمة من قصور تحقيقاً لإصلاح مرغى إلا أنه لا تتحقق بها الضوابط المقررة فى الفقرة الأولى من المادة ١٤٧ من الدستور، ذلك أن تلك الأسباب - تفيد أنه لم يطرأ - خلال غيبة مجلس الشعب - ظرف معين يمكن أن تتوافر معه تلك الحالة التى تحل بها رخصة التشريع الإستثنائية التى حوفا الدستور لرئيس الجمهورية بمقتضى المادة ١٤٧ المشار إليها ومن ثم فإن القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ - إذ صدر إستناداً إلى هذه المادة، وعلى خلاف الأوضاع المقررة فيها، يكون مشوباً بمخالفة الدستور.

- إن تقدير الضرورة الداعية لإصدار القرارات بقوانين عملاً بالمادة ١٤٧ من الدستور متروك لرئيس الجمهورية تحت رقابة مجلس الشعب باعتبار ذلك من عناصر السياسة التشريعية التى لا تحتد إليها الرقابة الدستورية، ذلك أنه وإن كان لرئيس الجمهورية سلطة التشريع الإستثنائية طبقاً للمادة المشار إليها وفق ما تمليه المخاطر المعترية على قيام ظروف طارئة تستوجب سرعة المواجهة وذلك تحت رقابة مجلس الشعب، إلا أن ذلك لا يعنى إطلاق هذه السلطة فى إصدار قرارات بقوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التى نص عليها الدستور والتى سبق أن إستظهرتها المحكمة ومن بينها إشتراط أن يطرأ - فى غيبة مجلس الشعب - ظرف من شأنه توفر الحالة الداعية لإستعمال رخصة التشريع الإستثنائية وهو ما لم تكن له قائمة بالنسبة للقرار بقانون المطعون عليه الأمر الذى يحتم إخضاعه لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية.

- إقرار مجلس الشعب للقرار بقانون المطعون عليه لا يترتب عليه سوى مجرد إستمرار نفاذه بوصفه الذى نشأ عليه كقرار بقانون دون تطهيره من العوار الدستورى الذى لازم صدوره. كما أنه ليس من شأن هذا الإقرار فى ذاته أن ينقلب به القرار بقانون المذكور إلى عمل تشريعى جديد يدخل فى زمرة القوانين التى يتعين أن يتبع فى كيفية إقرارها والموافقة عليها وإصدارها القواعد والإجراءات التى حددها الدستور فى هذا الصدد ولا ترتب على مخالفتها عدم دستورية القانون.

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٨ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٣٢٤ بتاريخ ١٦/٥/١٩٩٢

إختص الدستور السلطة التشريعية بسن القوانين وفقاً لأحكامه، فنص فى المادة ٨٦ منه على أن يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع ويقر السياسة العامة للدولة، كما يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية وذلك كله على الوجه المبين فى الدستور، وإذا كان الدستور قد حدد لكل من السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية وظائفها وصلاحياتها، فإنه بذلك يكون قد عين لكل منها النخوم والقيود الضابطة لولايتها بما يحول دون تدخل إحداها فى أعمال السلطة الأخرى أو مزاحمتها فى ممارسة اختصاصاتها التى ناطها الدستور بها.

## مجلس الشورى

• الموضوع الفرعي : إختصاص مجلس الشورى :

الطعن رقم ٧ لسنة ٨ مكتب قنى • صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ١٥/٥/١٩٩٣

- إن الباب السابع من الدستور - المضاف بعد تعديله فى ٢٢ مايو سنة ١٩٨٥ - تضمن أحكاماً جديدة خص الدستور بها مجلساً ولبدأ أنشأه لأول مرة هو مجلس الشورى، وأفرده بها، وبوجه خاص فيما يتعلق بإختصاصاته، وكيفية تشكيله، ومدة عضويته، ومدى مسئولية رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء أمامه وشروط حله. وقد حدد الدستور إختصاص هذا المجلس فى مادتين، هما المادتان ١٩٤، ١٩٥ منه، وبهما أخرج الدستور من ولايته ممارسة الوظيفة التشريعية التى ينفقده الإختصاص بها مجلس الشعب دون غيره وقصر مهمته على مسائل بذاتها يؤخذ رأيها فيها، وأخرى يتولى دراستها مبدئياً وجهة نظره فى شأنها. وفى هاتين الحالتين كليهما، عين الدستور هذه المسائل هذه المسائل تعييناً دقيقاً، وحددها حصراً مما مؤداه امتناع الإضافة إليها أو التبديل فيها أو القياس عليها. والبين من هاتين المادتين أو أولاهما تناول ولاية مجلس الشورى فى شأن المسائل الكفيلة بالحفاظ على ثورى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، ١٥ مايو سنة ١٩٧١ وكذلك تلك المتعلقة بدعم الوحدة الوطنية وصون السلام الاجتماعى وحماية قوى الشعب العاملة فى تحالفها ومكاسبها الإشتراكية، وإرساء المقومات الأساسية للمجتمع وقيمة العليا، وضمان الحقوق والحريات والواجبات العامة، وتعميق النظام الإشتراكى الديمقراطى وتوسيع مجالاته. وتقتصر مهمة المجلس فى شأن هذه المسائل جميعها على دراستها وقولها على جوانبها، واستظهاراً لوجهات النظر المتباينة فى مجاها وعرضها معززة بأدلتها مقرونة بما يراه صائباً منها، تحقيقاً للمصالح التى لصد الدستور إلى حمايتها. ولا تعدو مهمته بالتالى - فى نطاق دراسته للمسائل التى عينتها المادة ١٩٤ من الدستور - مجرد معاونة الدولة - من خلال سلطاتها المختلفة وتنظيماتها المتعددة - على أن تتخذ قراراتها فى شأن هذه المسائل محيطة بشتى زواياها، واعية بآثارها الإيجابية وانعكاساتها السلبية، وذلك كله فى إطار من الموضوعية المنزهة عن الميل، أو الإحياز لوجهة نظر بذاتها لا تميزها الحقائق العلمية. ومن ثم تحل الدراسة التى يجربها مجلس الشورى للمسائل التى حددتها المادة ١٩٤ من الدستور، إلى غرض فى أعماقها تحليلة لجوانبها المختلفة بلوغاً لغاية الأمر فيها، وهى بعد دراسة يقوم بها المجلس غالباً بمبادرة من جانبه، وليس ثمة التزام على أربة جهة بطلبها منه. وهو يقرر كذلك أولوياته فى مجاها، ويستقل بتقدير ما يراه ملحاً منها، وقيمتها العملية لإخفاء فيها لأنها تتناول مسائل لها خطرها بقصد إقحام مشكلاتها، والتوصل إلى حلول واقعية لها توطئة للعمل بها

كلما كان ذلك ممكناً ومفيداً. وبالتالي لا يعتبر عرض أى موضوع مما يندرج تحتها على هذا المجلس إلزاماً مؤتياً بحكم الدستور.

— حرص الدستور على أن يفصل بصورة قاطعة بين مهمة المجلس وفقاً لنص المادة ١٩٤ من ناحية، وبين الولاية التي يباشرها في إطار المادة ١٩٥ منه من ناحية أخرى، مما مؤداه أن هاتين المادتين لا تختلطان ببعضهما، ولا يجوز القول بامتزاجهما، إذ لو صح ذلك لأدجمهما الدستور في مادة واحدة يكون اختصاص مجلس الشورى في شأن المسائل التي تسدرج تحتها محطاً بها جميعاً، أياً كان نطاق هذا الاختصاص أو الأغراض التي يتوخاها، وهو ما قام الدليل على نقيضه، ذلك أن المادة ١٩٥ من الدستور قوامها أن يؤخذ رأى مجلس الشورى وجوباً في مسائل بلدياتها غير التي حددها المادة ١٩٤ منه، ولها من الأهمية والخطر ما يقتضى أن يكون عرضها عليه كى يقول كلمته فيها، أمراً محتوماً. وتحتصر هذه المسائل في كل إقراح يكون متعلقاً بتعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور، وكذلك كل مشروع لقانون يكون مكتملاً للدستور وكل معاهدة يكون موضوعها صلحاً أو تحالفاً أو متعلقاً بحقوق السيادة أو من شأنها التعديل فى النطاق الإقليمى للدولة، وكل مشروع يتناول الخطة العامة للدولة فى مجال التنمية الاجتماعية والإقتصادية، وكل مشروع قانون يحيله إليه رئيس الجمهورية، بالإضافة إلى أية موضوعات يحيلها رئيس الجمهورية إليه وتتصل بالسياسة العامة للدولة أو بسياساتها فى الشؤون العربية أو الخارجية. وهذه المسائل التي حددها المادة ١٩٥ من الدستور، يجمعها أن الدستور قدر حيوية المصالح المرتبطة بها، وأن إتخاذ قرار فيها قبل أن يدلى مجلس الشورى برأيه فى نطاقها بعد عرضها عليه، تكتنفه محاذير واضحة مرجعها رجحان أن يصدر هذا القرار متسرعاً أو متسراً. ومن ثم كان عرضها على مجلس الشورى لأخذ رأيه فيها وجوبياً باعتبار أن ذلك شكلية جوهرية لا يجوز إهمالها أو التجاوز عنها، بالنظر إلى دقة المسائل التي عينتها المادة ١٩٥ وما يقتضيه بحثها من تعمق، وبوجه خاص فى جوانبها المتعلقة بالتنمية فى مجالاتها المختلفة، وبالحُدود الإقليمية للدولة التي تمتد إليها سيادتها، وبالشرعية الدستورية التي ترسى الدولة عليها دعائمها. متى كان ما تقدم وكانت مشروعات القوانين المكتملة للدستور من بين المسائل التي يتعين عرضها على مجلس الشورى لأخذ رأيه فيها قبل تقديمها إلى السلطة التشريعية الأصلية ممثلة فى مجلس الشعب، فإن إقرار السلطة التشريعية لقانون مكمل للدستور دون إتباع هذا الإجراء، لن يقله من عثرة مخالفته للأوضاع الشكلية التي تطلبها المادة ١٩٥ من الدستور، ولن يردده بالتالى إلى دائرة المشروعية الدستورية فى جوانبها الإجرائية، إذ يعتبر القانون الصادر على خلافها مفطراً إلى مقوماته كإطار لقواعد قانونية اكتمل تكوينها، ويقع من ثم مشوباً بالبطلان .



- إن " القوانين المكملة للدستور " وإن نص الدستور على حتمية عرض مشروعاتها على مجلس الشورى لأخذ رأيها فيها، إلا أن إيراد الدستور لهذه العبارة لم يقتضِ بما يعين على إيضاح معناها بما لا غناء فيه فحق على هذه المحكمة أن تبين المقصود بها قطعاً لكل جدل حولها، ولضمان إرساء العلاقة بين مجلس الشعب ومجلس الشورى على أسس ثابتة تكفل مباشرة كل منهما لولايتيه في الحدود التي رسمها الدستور هما، فلا يجوز أحدهما على الآخر مفتشاً على إختصاصاته الدستورية، مفتحماً تقويمها، وكان لا مقابل لعبارة "القوانين المكملة للدستور" في الدساتير المصرية السابقة على الدستور القائم، وليس ثمة أعمال تحضيرية يمكن الإرتكان إليها في تجلية معناها. ولا شبهة كذلك في أن إنبهامها آل إلى غموض المعايير التي قيل بها ضبطاً لفحواها وغوراً لدلالاتها، وكان المشرع لا زال عازلاً عن التدخل في هذا المجال سواء باعتناق معيار منها أو بإبدالها بمعيار من عنده يمزج بينها أو يقوم على أنقاضها، إلا أن ذلك كله لا يجوز أن يحول بين هذه المحكمة وبين مباشرة ولايتها في مجال إعمال النصوص الدستورية، إذ هي التي تقوم من خلال تفسيرها على ربطها ببعض على ضوء المقاصد الحقيقية التي ابتغاها الدستور منها، وبما يرد عنها الغموض، بما مؤداه أن النصوص الدستورية جميعها غير مستعصية على التحديد من ناحية، وأنه يتعين من ناحية أخرى أن يكون لكل منها مجال يعمل فيه، متكاملأ في ذلك مع غيره من النصوص .

## محاكم أمن الدولة العليا

\* الموضوع الفرعي : إختصاص محاكم أمن الدولة العليا :

الطعن رقم ٥٥ لسنة ٥ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٨٠ بتاريخ ١٩٨٤/٦/١٦

- إن محاكم أمن الدولة العليا المشككلة وفقاً لقانون حالة الطوارئ الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ هى جهة قضاء القضى إنشاءها قيام حالة الطوارئ وما يقون بها من ظروف إستثنائية. فقد رأى المشرع بسلطته التقديرية أن يسند إلى هذه المحاكم - فضلاً عن إختصاصها بالفصل فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التى يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه وفقاً للقانون سالف الذكر ما قد يجيله عليها من الجرائم التى يعاقب عليها القانون العام وذلك على الوجه المبين بأحكام ذلك القانون - الإختصاص بالفصل فى كافة التظلمات والطعون من الأوامر الصادرة بالقبض أو الاعتقال وفقاً لقانون حالة الطوارئ.

- النظم من أمر الاعتقال إنما يشكل " خصومة قضائية " تدور بين السلطة التنفيذية ممثلة فى رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه وأحققتها فى إتخاذ تدبير الاعتقال وفقاً لقانون حالة الطوارئ وبين المعتقل - أو غيره - الذى يتظلم من أمر الاعتقال على أساس عدم مشروعته أو إنتفاء المبرر للإشتباه فى المعتقل أو عدم توفر الدلائل على خطورته على الأمن والنظام العام، وتفصل المحكمة فى هذه الخصومة بقرار مسبب خلال أجل محدد حتى إذا ما صدر قرار المحكمة بالإفراج عن المعتقل كان لوزير الداخلية - باعتباره المسئول عن الأمن العام وطبقاً للفقرتين الخامسة والسادسة من المادة ٣ مكرراً سالفه الذكر - أن يعطى على هذا القرار خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره ويحال الطعن إلى دائرة أخرى خلال خمسة عشرة يوماً من تاريخ تقديمه على أن يفصل فيه خمسة عشر يوماً من تاريخ الإحالة وألا وجب الإفراج عن المعتقل فوراً ويكون قرار المحكمة فى هذه الحالة واجب النفاذ. كما نصت الفقرة الأخيرة من تلك المادة على أنه " فى جميع الأحوال يكون لمن رفض تظلمه الحق فى أن يتقدم بتظلم جديد كلما إنتضى ثلاثون يوماً من تاريخ رفض التظلم " وذلك لمواجهة تغير الظروف التى قد تبرر إستمرار الاعتقال من عدمه. لما كان ذلك جميعه، فإن التظلم من أمر الاعتقال يعد " تظلاً قضائياً " أسند إختصاص الفصل فيه إلى جهة قضاء وفقاً لما تقضى به المادة ٧١ من الدستور، ومن ثم يكون القرار الذى تصدره محكمة أمن الدولة العليا " طوارئ " فى هذا التظلم - وما يثور فى شأنه من نزاع - قرار قضائياً نافذاً بعد استفاد طريق الطعن أو إعادة النظر فيه على ما سلف بيانه.

- أن المشرع إذ كفل للمعتقل حق التقاضي مما خوله له من التظلم من الأمر الصادر باعتقاله أمام جهة قضائية ذلك في حدود ما يملكه المشرع - وفقاً لنص المادة ١٦٧ من الدستور - من إسناد الفصل في بعض المنازعات الإدارية إلى جهات قضائية أخرى غير مجلس الدولة تحقيقاً للصالح العام على ما سبق ذكره فإنه لا يكون قد خالف حكم المادة ١٧٢ من الدستور. ومن جهة أخرى فإن محكمة أمن الدولة العليا "طوارئ" وقد خصها المشرع وحدها بولاية الفصل في التظلمات من أوامر الاعتقال فضلاً قضائياً قد أضحت هي القاضى الطبيعي الذى يحق لكل معتقل - أو لغيره من ذوى الشأن - الإلتجاء إليه بالنسبة لهذه التظلمات، كما أنه ليس في إسناد الفصل في هذه التظلمات إلى محكمة أمن الدولة العليا "طوارئ" أى تحصيل لأمر الاعتقال - وهو قرار إداري - من رقابة القضاء طمأن أن المشرع قد جعل التظلم منه أمام محكمة أمن الدولة العليا " طوارئ " الأمر الذى لا ينطوى على أى مخالفة لحكم المادة ٦٨ من الدستور .

#### الطعن رقم ١٠ لسنة ١١ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٥٦٩ بتاريخ ١٩٩١/٣/٢

مناط قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص طبقاً للبند " ثانياً " من المادة "٢٥" من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩، هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تتغلب إحداها عن نظرها أو تتغلب كلتاها عليها. لما كان ذلك، وكان من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إن محكمة أمن الدولة العليا المشكلة طبقاً لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ هي محكمة إستثنائية لا تتبع القضاء العادى، فقد إختصها المشرع فى المادتين السابعة والتاسعة من القانون سالف الذكر بالفصل فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التى يصدرها رئيس الجمهورية والجرائم المعاقب عليها بالقانون العام وتحال إليها من رئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ، ولقضت المادة الثانية عشرة منه بعدم جواز الطعن بأى وجه من الوجوه فى الأحكام الصادرة منها والتي تعد نهائية بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه، ولرئيس الجمهورية طبقاً للمادتين الرابعة عشر والخامسة عشر أن يخفف العقوبة المحكوم بها أو أن يبدلها بعقوبة أخرى أقل منها أو أن يلغى كل العقوبات أو بعضها سواء عند عرض الحكم للتصديق أو بعد التصديق عليه. ولما كان الحكم الأول قد صدر من محكمة أمن الدولة العليا بأسبوط المشكلة طبقاً لقانون الطوارئ، وهى محكمة إستثنائية لا تتبع جهة القضاء العادى بينما صدر الحكم الثانى من محكمة أحداث بندر أول أسبوط وهى إحدى محاكم جهة القضاء العادى، فإن المحكمين يكونان قد صدرا من جهتين قضائيتين مختلفتين، وهو ما يتحقق به مناط قبول طلب الفصل في تنازع الاختصاص السلبى .

\* الموضوع الفرعي : طبيعة محاكم أمن الدولة :

الطعن رقم ١٢ لسنة ٨ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٦٩ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٤

القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ ساوى بين محاكم أمن الدولة الجزئية ومحاكم الجناح سواء من ناحية تشكيلها أو الإجراءات التي تتبعها وسلطة الإنهاك أمامها وطرق الطعن في أحكامها، فباتت جزءاً من القضاء العادي .

## محكمة القيم

\* الموضوع الفرعي : إختصاص محكمة القيم :

الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٥ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٣٣٦ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢١

- أن محكمة القيم المشكلة وفقاً للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون حماية القيم من العيب هي جهة قضاء أنشئت كمحكمة دائمة لتباشر ما نيط بها من اختصاصات حددتها المادة ٣٤ من هذا القانون ومن بينها الإختصاص بالفصل في دعاوى فرض الحراسة على أموال الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية في الأحوال التي حددتها المادتان الثانية والثالثة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب وذلك وفقاً للضوابط المنصوص عليها في المواد من ٢٧ إلى ٥٥ من قانون حماية القيم من العيب سالف الذكر والتي كفلت للمقاضين أمام تلك المحكمة ضمانات التقاضي من إبداء دفاع وسماع أقوال وتنظيم لطوق وإجراءات الطعن في أحكامها.

- أن المادة السادسة من القرار بقانون المطعون عليه إذ عهدت إلى المحكمة المذكورة بالإختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الأموال وقيمة التعويضات المستحقة وفقاً لهذا القانون وكذلك المنازعات الأخرى المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ أو المترتبة عليها بقصد تركيز تلك المنازعات في إختصاص جهة قضائية واحدة بما يكفل سرعة الفصل فيها ويجول دون تشتيتها بين جهات قضائية مختلفة قد تتناقض أحكامها، تكون قد أسندت الإختصاص بنظر هذه المنازعات إلى القاضي الطبيعي في مفهوم المادة ٦٨ من الدستور الذي يحق لكل مواطن الإلتجاء إليه في هذا الشأن، ويكون النعي عليها بمخالفة هذه المادة على غير أساس جديراً بالرفض.

الطعن رقم ١٤ لسنة ٨ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٤٢٢ بتاريخ ١٩٩٢/٣/٧

- إن محكمة القيم المشكلة وفقاً لقانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ هي - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - جهة قضاء أنشئت كمحكمة دائمة لتباشر ما نيط بها من اختصاصات حددتها المادة ٣٤ من هذا القانون وذلك وفقاً للضوابط والإجراءات التي نصت عليها المواد من ٢٧-٥٥ منه. وإذ صدر القرار بقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨١ بإضافة بند جديد برقم "خامساً" إلى المادة ٣٤ من قانون حماية القيم من العيب المشار إليه تخص بمقتضاه محكمة القيم - دون غيرها - بالفصل في التظلمات من الإجراءات التي تتخذ وفقاً للمادة ٧٤ من الدستور، وكان هذا القرار بقانون لم يفر تلك التظلمات بقواعد خاصة تنظم نظرها وتبين كيفية الفصل فيها، فإنه يكون قد أحال في شأنها إلى

القواعد التي تلزمها محكمة القيم وفقاً لقانونها بالنسبة إلى ما يدخل في اختصاصها أصلاً من مسائل، بما يعنيه ذلك من إيراد الأنزعه التي أضافها ذلك القرار بقانون إلى ولايه محكمة القيم مورد الأنزعه القضائية التي أنيط نظرها أصلاً بها، وانزال إجراءاتها وضمائنها عليها ومن ثم تحل التظلمات التي أضافها القرار بقانون أنف البيان إلى ولاية محكمة القيم - إلى خصوصية قضائية بمعنى الكلمة ذلك ولا تعتبر من التظلمات الإدارية.

- إن ما ارتآه القرار بقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨١ من أن محكمة القيم هي الأقدر على الفصل في التظلمات من الإجراءات التي تتخذ وفقاً للمادة ٧٤ من الدستور، مؤداه أنه انتزع من الولاية العامة مجلس الدولة جانباً من المنازعات التي تدخل أصلاً فيها، وسلكتها في عداد التظلمات التي تفصل فيها محكمة القيم فصلاً قضائياً وفقاً للقواعد والإجراءات التي رسمها قانونها وهي توفر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ضمانات كاملة للنقض، متى كان ذلك فإن قضاء القيم - دون جهة القضاء الإداري - يكون هو جهة القضاء التي عقد لها المشرع - استثناء - ولاية الفصل في خصوص طلب إلغاء قرار رئيس الجمهورية بمحل جمعية أنصار السنة المحمدية فرع سوهاج الصادر استناداً إلى المادة ٧٤ من الدستور.

#### الطعن رقم ٩ لسنة ١١ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٤٧٩ بتاريخ ١٦/٥/١٩٩٢

تبص الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة، على أن " تختص محكمة القيم المنصوص عليها في قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ دون غيرها، بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الأموال وقيمة التعويضات المنصوص عليها في المادة السابقة، وكذلك المنازعات الأخرى المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم سلامة الشعب أو المزية عليها، وتحال إليها جميع المنازعات المطروحة على المحاكم الأخرى بجميع درجاتها وذلك بقرار من رئيس المحكمة ما لم يكن قد قفل فيها باب المرافعة قبل العمل بأحكام هذا القانون " وقد سبق للمحكمة الدستورية العليا - وفي نطاق ولايتها في مجال التفسير التشريعي - أن قررت بتاريخ ١٢ إبريل سنة ١٩٨٨ في طلب التفسير رقم ٢ لسنة ٥ قضائية تفسير، أن المنازعات المتعلقة بالحراسات والتي تقضي الفقرة الأولى من المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار إليه بإحالتها إلى محكمة القيم، لا تشمل الطعون المطروحة على محكمة النقض في الأحكام النهائية الصادرة في تلك المنازعات، وقد صدر قرارها في طلب التفسير المشار إليه محمولاً على نظر حاصله، أن المنازعات التي تنص الفقرة الأولى سالفة البيان على إحالتها إلى محكمة

القيم هي تلك المنازعات الموضوعية التي تدور حول تقرير الحق أو نفيه، ولا تندرج تحتها خصومة الطعن بالنقض، وهي من طرق الطعن غير العادية، ذلك أنها لا تطرح ذات الخصومة التي كانت مرادة بين أطرافها أمام محكمة الموضوع بل يثير الطعن بالنقض خصومة لها ذاتيتها الخاصة تدور حول صحة تطبيق القانون على الوقائع التي خلص إليها الحكم المطعون فيه وأثبتها، ولا توخى كقاعدة عامة إحلال حكم جديد محل الحكم المطعون فيه، بل يقتصر الأمر فيها على أن تبحث محكمة النقض - في أحوال محددة على سبيل الحصر - مدى توافق هذا الحكم مع التطبيق الصحيح للقانون. وقد أوردت الفقرة الأولى المشار إليها استثناء من الإحالة إلى محكمة القيم ينصرف إلى الدعاوى التي قفل فيها باب المرافعة، ومن ثم ينسحب هذا الاستثناء - من باب أولى - إلى الدعاوى التي تم الفصل فيها بحكم نهائي. ومن جهة أخرى، فإن القول بأن الإحالة المنصوص عليها في الفقرة الأولى المشار إليها تتناول الطعون القائمة أمام محكمة النقض، مؤداه الخمسي أن تحول محكمة القيم نظر الموضوع من جديد إذا أحيل إليها الطعون بمخالفة من محكمة النقض، بما ينطوي عليه ذلك من إسقاط للأحكام النهائية التي سبق صدورها في هذا الموضوع وهو أمر لا يملكه المشرع ولا يتصور أن تكون إرادته قد اتجهت إليه، لخروجه عن حدود ولايته التي بينها الدستور، والتي لا تمتد بحال إلى إهدار الأحكام القضائية - ولو لم تكن نهائية - بإنهاء آثارها القانونية، ذلك أن الدستور ككل - بنص المادة ١٦٥ منه - للسلطة القضائية استقلالاً في مواجهة السلطين التشريعية والتنفيذية، وجعل هذا الاستقلال عاصماً من التدخل في أعمالها أو التأثير في مجرياتها بإعصار أن شئون العدالة هو مما تستقل به السلطة القضائية، وأن عرقلتها أو إعاقها على أى وجه عدوان على ولايتها الدستورية سواء بنقضها أو بالانقاص منها، ومن ثم نظل لأحكامها - ولم لم تكن نهائية - حبيبتها، وهي حجية لا يستطيع المشرع أن يسقطها على ما سلف البيان، كما أن مجرد الطعن بالنقض في الأحكام النهائية لا ينال منها، ذلك أن هذا الطعن لا يترتب عليه في الأصل إعادة عرض النزاع من جديد على محكمة النقض، ولا يؤثر بذاته في قوة الأمر المقضي التي تحوزها الأحكام النهائية بل تظل هذه القوة - التي تملو على اعتبارات النظام العام - ملازمة لها ولا تزييلها أو تنحسر عنها إلا بنقض الحكم المطعون فيه.

الطعن رقم ٢ لسنة ٥ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٣٧٧ بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢

- لن نأطت الفقرة الأولى من المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بمحكمة القيم دون غيره نظر المنازعات المتعلقة بتحديد الأموال وقيمة التعويضات والمنازعات الأخرى المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١، وأوجب أن تحال إليها جميع المنازعات المطروحة على المحاكم ما لم يكن قد قفل فيها باب المرافعة، ودون أن تنص صراحة على استثناء الطعون

المعروضة على محكمة النقض من ذلك، إلا أن البين من النص أن المنازعات التي قصد المشرع إحالتها إلى محكمة القيم هي تلك المنازعات الموضوعية التي تدور حول تقرير الحق أو نفيه، ولا تندرج تحتها خصومة الطعن بالنقض التي تعتبر طريق طعن غير عادي لا يؤدي إلى طرح ذات الخصومة التي كانت مرددة بين أطرافها أمام محكمة الموضوع بل إلى طرح خصومة أخرى لها ذاتيتها الخاصة تدور حول صحة تطبيق القانون على الوقائع التي خلص إليها الحكم المطعون فيه وأثبتها، ولا تستهدف كقاعدة عامة إحلال حكم جديد محل الحكم المطعون فيه، بل يقتصر الأمر فيها على أن تبحث محكمة النقض - وفي أحوال محددة على سبيل الحصر - مدى توافق هذا الحكم مع التطبيق الصحيح للقانون .

- إستثناء المشرع من الإحالة إلى محكمة القيم، طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨٩، الدعاوى التي قفل فيها باب المرافعة، ينسحب من باب أولى إلى الدعاوى التي تم الفصل فيها بحكم نهائي .

- القول بإنصراف أثر الإحالة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة "٦" من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨٩ إلى الطعون المقامة أمام محكمة النقض، مؤداه الخمسي أن تحول محكمة القيم نظير الموضوع من جديد إذا أحيل إليها الطعن بحالته من محكمة النقض، بما ينطوي عليه ذلك من إسقاط للأحكام النهائية التي سبق صدورها في هذا الموضوع، وهو أمر لا يملكه المشرع ولا يتصور أن تكون إرادته قد انجذبت إليه خروجه عن حدود ولايته التي بينها الدستور والتي لا تمتد بحال إلى حد إهدار الأحكام القضائية - ولو لم تكن نهائية - بإنهاء آثارها القانونية .

- مجرد الطعن بالنقض في الأحكام النهائية لا ينال منها، ذلك أن هذا الطعن لا يوتب عليه في الأصل إعادة عرض النزاع من جديد على محكمة النقض، ولا يؤثر بذاته في قوة الأمر المقضى التي تحوزها الأحكام النهائية، بل تظل هذه القوة - التي تملو على اعتبارات النظام العام - ملازمة لها، ولا تزيلها أو تنحسر عنها إلا بنقض الحكم المطعون فيه، ففي هذه الحالة وحدها يسقط الحكم النهائي وتزول بسقوطه الحصانة التي كان متمتعاً بها، وتغدو محكمة القيم عندئذ هي المختصة دون غيرها بالفصل في الموضوع .

#### **\* الموضوع الفرعي : سلطة محكمة القيم :**

الطعن رقم ١ لسنة ١٤ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٤٦٠ بتاريخ ١٩٩٣/٢/٦

البين من حكم المحكمة العليا للقيم - وهو ما يلزم اعتباره الحد الآخر للتناقض المدعى به - أنه قضى بتأييد الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة القيم برفض طلب المدعى استبعاد العقار محل المنازعة من أموال الخاضع للحراسة أخذاً بذات أسبابه مرتكزا في ذلك على ما قرره المادة ١٨ من القانون رقم ٣٤ لسنة



١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب، من فرض الحراسة على الأموال التي يملكها الخاضع، وجواز فرضها على أى مال يكون تحت سيطرته ولو كان باسم زوجته أو أولاده القصر أو البالغين أو غير هؤلاء إذا كان الخاضع هو مصدر ذلك المال، وعلى ما ثبت لديها من أن العقار محل المنازعة كان تحت يد الخاضع وسيطرته حين فرض الحراسة عليه، بالإضافة إلى ما احتوته أوراق الدعوى - من أن عقد الملكية المدعى للعقار محل النزاع مشوب بالصورية المطلقة البطله له والتي لا يصححها تسجيله، وأن الخاضع لا يحتاج بالحكم الصادر لصالح المدعى بصحة عقد شرائه لذلك العقار، بإعتبار أنه لم يكن طرفا فيه.

## مخدرات

\* الموضوع الفرعي : حق الوزير في تعديل جداول المخدرات حق دستوري :

الطعن رقم ١٥ لسنة ١ مكتب فني ١ صفحة رقم ١٨٨ بتاريخ ١٩٨١/٥/٩

لما كان المشرع في المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قد أعمل الرخصة المتاحة له بمقتضى المادة ٦٦ من الدستور وقصر ما ناطه بالوزير المختص على تعديل الجداول الملحقه بهذا القانون بالحذف والإضافة أو بتغيير النسب الواردة فيها، وذلك تقديرأ منه لما يتطلبه كشف وتحديد الجواهر المخدرة من خبرة فنية ومرونة في اتخاذ القرار يمكن معها مواجهة التغيرات المتلاحقة في مسمياتها وعناصرها تحقيقاً لمصالح المجتمع، وكانت القرارات التي يصدرها الوزير المختص في هذا الشأن لا يستند في سلطة إصدارها إلى المادة ١٠٨ أو المادة ١٤٤ من الدستور بشأن اللوائح التفويضية أو اللوائح التنفيذية وإنما إلى المادة ٦٦ من الدستور، فإن النعي على المادة ٣٢ المشار إليها بعدم الدستورية يكون على غير أساس.

## ملكية

### \* الموضوع الفرعي : إكتساب الملكية العقارية :

الطعن رقم ٢٦ لسنة ١ مكتب فني ٢ صفحة رقم ٦٧ بتاريخ ١٩٨٣/١/١

إذ كان حظور قانوناً طبقاً لنص المادة الأولى هو إكتساب الأجانب ملكية العقارات المبنية والأراضي الفضاء، وكان كسبهم لهذه الملكية بالعقد هو مركز قانوني مركب لا يتم تكوينه إلا بتوافر عنصرين هما إنعقاد العقد صحيحاً من ناحية وتسجيله من ناحية أخرى، فإن العقود الصحيحة غير المسجلة قبل تاريخ العمل بالقانون المطعون فيه وإن كان يتولد عنها إلزام بنقل الملكية إلى المتصرف إليهم، إلا أن ذلك لا يكفي في ذاته لإكتمال أى مركز قانوني لهم في خصوص هذه الملكية حتى يترتب على أعمال حكم الحظر المساس بها، وبالتالي لا يصح أن ترمى تلك الفقرة برجعية الأثر.

### \* الموضوع الفرعي : الحد الأقصى للملكية :

الطعن رقم ٥ لسنة ١ مكتب فني ١ صفحة رقم ١٩٥ بتاريخ ١٩٨١/٥/١٦

القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ إذ عدل من أحكام كل من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ التي كانت تقضي بتحديد مبلغ جزائي بمقدار ثلاثون ألف جنيه يؤدي إلى جميع من فرضت عليهم الحراسة بسندات على اللوثة لمدة خمسة عشر عاماً، والقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٢ الذي نص على أبولوة هذه السندات إلى بنك ناصر الإجتماعى مقابل معاشات مجددها وزير المالية ويستحقها هؤلاء الحاضرون، واستبدل بها أحكاماً تسوى بها أوضاعهم برد بعض أموالهم عيناً أو ثمن ما تم بيعه منها وذلك لى حدود مبلغ ثلاثين ألف جنيه للفرد ومائة ألف جنيه للأسرة، لأنه يكون بما نص عليه من تعيين حد أقصى لما يرد من كافة الأموال والممتلكات التي فرضت عليها الحراسة قد إنطوى على مخالفة لأحكام دستور سنة ١٩٧١ الذى لا يجيز تحديد حد أقصى إلا بالنسبة للملكية الزراعية طبقاً للمادة ٣٧ منه الأمر الذى يتضمن بدوره مساساً بالملكية الخاصة بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور سائلة البيان.

### \* الموضوع الفرعي : القيود الإستثنائية على العلاقة الإيجارية :

الطعن رقم ٦٣ لسنة ١٣ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٢٢٦ بتاريخ ١٩٩٣/٣/٢٠

حرص الدستور على النص على صون الملكية الخاصة وكفل عدم المساس بها إلا على سبيل الاستثناء، وفي الحدود والقيود التي أوردتها، باعتبار أنها في الأصل مرتبة على الجهد الخاص الذى بذله صاحبها بكده وعرقه، ويتعين بالتالى أن يختص دون غيره بالأموال التى يملكها وتهينة الانزعاع المفيد بها، لتعود إليه ثماره

وغيرها من المزايا الممنوعة عليها، وكان المشرع وإن ألفرد بعض العلاقات الإجبارية بتنظيم خاص حملها فيه بقيد من طبيعة استثنائية، لذلك لأن الملكية في إطار النظم الوضعية التي تزواج بين الفردية وتدخل الدولة، لم تعد حقا مطلقا، ولا هي عصية على التنظيم التشريعي، وإنما يجوز أن تفرض عليها قيود التي تقتضيها وظيفتها الاجتماعية، وهي وظيفة يتحدد نطاقها وممرها على ضوء طبيعة الأموال محل الملكية، والأغراض التي ينبغي توجيهها إليها، وبمراعاة الموازنة التي يجبرها المشرع ويرجع من خلالها ما يراه من المصالح أولى بالرعاية وأجدر بالحماية، على ضوء أحكام الدستور، ومستهديا - بوجه خاص - في مجال أداء هذه الوظيفة - بالقيم التي تتحاذ إليها الجماعة في مرحلة معينة من مراحل تطورها، وبحسبان أن القيود التي تفرضها الوظيفة الاجتماعية على حق الملكية للحد من إطلاقها، لا تعتبر مقصودة لذاتها، بل غايتها خير الفرد والجماعة، وهي قيود أكثر ما تكون وضوحا في مجال الانتفاع بالأعيان الموقرة.

- عمد المشرع لمواجهة الأزمة المتفاقمة الناشئة عن قلة المعروض من الأماكن المهيأة للسكنى لمقابلة الزيادة المطردة في الطلب عليها، وهي الأزمة التي تترد جذورها إلى الحريين العالميتين الأولى والثانية، وما ترتب عليهما من ارتفاع أجرة الأماكن على اختلالها بعد انقطاع ورود السواد الأولية للبناء ونضوبها وازدياد النازحين إلى المدن، بالإضافة إلى الزيادة الطبيعية في سكانها، إلى إصدار تشريعات استثنائية - قدر في شأنها الضرورة بقدرها - خرج فيها على القواعد العامة في عقد الإيجار، مستهدفا بها - على الأخص - الحد من حرية المؤجر في تقدير الأجرة، واعتبار العقد عمدا بقوة القانون بذات شروطه الأصلية عدا المدة والأجرة. ولئن صح القول بأن مواجهة أزمة الإسكان والحد من غلوها، اقتضى أن تكون التشريعات الاستثنائية الصادرة دفعا لها أو تخفيفا من قسوتها، متصلة حلقاتها، مزامية في زمن تطبيقها، محفظة بذاتها واستقلالها عن القانون المدني، متعلقة أحكامها بالنظام العام لإبطال كل اتفاق على خلافها، ولضمان مرياتها بالر مباشر على الآثار التي رتبها عقود الإيجار القائمة عند العمل بها ولو كانت مبرمة قبلها، وزايلتها بالتالي صفتها المؤقتة، وآل الأمر إلى اعتبار أحكامها من قبيل التنظيم الخاص لموضوعها، إلا أن تطبيقها ظل مرتبطا بالضرورة التي أملتها، وما كان ينبغي لسريتها أن يجاوز قدر هذه الضرورة، وإلا اعتبر إقرارها فيما جاوز النطاق مخالفًا للدرسور لخروجها على مقتضى الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية، وانقاصها بالتالي - ودون مسوغ مشروع - من الحماية التي كفلها الدستور لهذا الحق.

- دأب المشرع في التشريعات الاستثنائية لأجرة الأماكن - بدءا من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٤ وإنهاء بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر - على تحديد نطاق تطبيقها قصره أصلا على المدن، مع الترخيص بمد سريان أحكامها كلها أو بعضها إلى القرى وفق ما هو منصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧، وهو

ما يدل على أن التشريعات الاستثنائية لا تسرى على القرى إلا إستثناء، وعلى ضوء حالة الضرورة المرتبطة بأوضاع كل قرية وظروفها الخاصة، وذلك خلافاً للمدن التى الفصح الواقع العملى عن أن أزمة الإسكان واقعة أصلاً فى نطاقها، وأن حدثها فى مجاها أكثر تفالقما وأبعد غوراً، مما القضى سريان التشريعات الاستثنائية المنظمة للعلاق الإيجارية فى شأنها سرياناً مباشراً لا مراخياً، وحل المشرع على أن يؤثر المدن - ابتداء - بهذا التنظيم الخاص لمواجهة مخاطر فادحة ناشئة عن أزمة الإسكان المحطة بها.

#### \* الموضوع القرعى : تملك غير المصرين للعقارات الميئية والأرض القضاء :

الظعن رقم ٢٦ لسنة ١ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٦٧ بتاريخ ١/١/١٩٨٣

أن المشرع بعد أن أورد فى المادة الأولى من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ حكماً جديداً - يسرى من يوم نفاذه - حظر بمقتضاه كاسل عام على غير المصرين إكتساب ملكية العقارات الميئية والأراضى القضاء إلا فى حدود الإستثناءات والضوابط التى يكفلها نصوصه وذلك دون أن يرد أثر هذا الحظر إلى الماضى عمد فى المادة الخامسة منه إلى التفرقة بين التصرفات التى تم شهرها قبل تاريخ العمل بالقانون. والتصرفات التى لم تكن قد أشهرت حتى هذا التاريخ. فأبقى على التصرفات الأولى صحيحة ومعتجة لأثارها القانونية وفقاً لما قررتة الفقرة الأولى من المادة المذكورة، ذلك أن هذه التصرفات هى التى ترتب عليها كسب الملكية قبل نفاذه، فأرى المشرع حاية هذه الحقوق المكتسبة وإحزاماً للأوضاع المستقرة الإقضاء عليها وعدم المساس بها إعمالاً لقاعدة عدم رجعية القوانين على ما أفصحت عنه الفقرة الإيضاحية للقانون. أما بالنسبة للتصرفات غير المشهورة قبل تاريخ العمل به، فإنه لا يرتب عليها إكتساب الملكية العقارية - وفقاً لما يقضى به القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر القارى فى عاتته التاسعة من أن حق الملكية العقارية لا ينتقل سواء بين المتعاقدين أو غيرهم إلا بالتسجيل ولا يكون للتصرفات غير المسجلة من الأثر سوى الإلتزامات الشخصية بين ذوى الشأن، ومن ثم فإن المشرع - إعمالاً للأثر الفورى لحكم الحظر المنصوص عليه فى المادة الأولى سالفة الذكر - نص فى الفقرة الثانية من المادة الخامسة على عدم الإعتداد بتلك التصرفات وعدم جواز شهرها. لما كان ذلك، فإن نص هذه الفقرة المطعون عليها يكون قد طبق حكم الحظر المشار إليه فى المادة الأولى من القانون بأثر مباشر من تاريخ نفاذه دون أن يطوى على أى أثر رجعى يتضمن المساس بالملكيات القائمة والتى ثبتت لأصحابها الأجانب قبل بدء العمل به.

**\* الموضوع الفرعي : حق الملكية يخضع للتنظيم التشريعي :**

الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٥ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٣٣٦ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢١

لم يقصد الشارع الدستوري أن يجعل من حق الملكية حقاً عصبياً يتمتع على التنظيم التشريعي الذي يقتضيه الصالح العام فنص الدستور القائم في المادة ٣٢ منه على أن " الملكية الخاصة تتمثل في رأس المال غير المستغل وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية في خدمة الإقتصاد القومي وفي إطار خطة التنمية دون إنحراف أو إستغلال، ولا يجوز أن تعارض في طرق إستخدامها مع الخير العام للشعب " مؤكداً بذلك الوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة ودورها في خدمة المجتمع وأن للمشرع الحق في تنظيمها على النحو الذي يراه محققاً للصالح العام.

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٩ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٢٤٤ بتاريخ ١٩٩٢/٣/١٤

لعي المدعية على نص المادة ٢٢ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ إخلاله بحرية التعاقد، بمقولة أنه يفرض عليها مستأجرين لمقارها ويجعلها على التعاقد معهم، وأنه كذلك حدد الأجرة العى يدفعونها للوحدة التى أقامتها دون مراعاة لتكلفة المساكن الجديدة إذ جعلها مثلى الأجرة المستحقة عن المساكن التهمدة بإيجاراتها الضئيلة - مردود بأن المآخذ التى نسبتها المدعية على هذا النحو إلى النص التشريعي المظمون فيه، مردها - وبفرض صحتها - إلى اختيارها البقاء فى العين المؤجرة إضراراً بمالكها ولضالة أجزرتها رغم انقفاء حاجتها إليها. وكان الأصل هو أن يعتبر عقد إيجارها منتهياً بحكم القانون بمجرد إقامتها عقاراً مملوكاً لها. غير أن المشرع انتهاجاً من جانب لسة التدرج، خيورها بين التخلي نهائياً عن العين التى استأجرتها لصاحبها لتعود إليه سلطاته الكاملة المنفردة عن حق الملكية، وبين مزاحته فى ملكه بإيفارها البقاء فى هذه العين، لتحمل بعدئذ القيود فرفضها المشرع عليها بأن تمكن المؤجر أو بعض ذويه من اتخاذ مكان ملائم فى عقارها سكناً، وليس ذلك إلا تنظيمياً للحق فى الملكية بما يكفل أداءها لوظيفتها الاجتماعية وبما لا مخالفة فيه للدستور. وما تنعاه المدعية على مقدار الأجرة التى تستحقها مردود كذلك بأن الحكم التشريعي المتعلق بها - والمظمون عليه - ما كان ليسرى عليها لو أنها نعتت بالسكنى فى عقارها منهية بذلك علاقتها الإيجارية السابقة. هذا بالإضافة إلى أن تدخل المشرع - فى الأوضاع الإستثنائية - لتقرير ضوابط للأجرة بما لا يتزل بها عن الحدود التى تعتبر معها مقبلاً معقولاً لمنفعة العين المؤجرة هو مما يدخل فى نطاق سلطته التقديرية فى مجال تنظيم الحقوق بما لا يناقض الصالح العام.

## • الموضوع الفرعي : دعاوى الحيابة :

الطعن رقم ٧ لسنة ١١ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٤٦٦ بتاريخ ١٦/٥/١٩٩٢

- دعوى منع التعرض تحمي الحيابة في ذاتها دون نظر إلى ما إذا كان الخائن يملك الحق الذي يحوزه أو لا يملكه، والحيابة محل الحماية في هذه الدعوى هي الحيابة الأصلية لا العرضية، بما مؤدها أن التعرض لحق الملكية يميز لمن يجوز هذا الحق لحسابه أن يدفعه بتلك الدعوى شرطية أن تكون حيازته مستقرة مدة سنة على الأقل سابقة على وقوع التعرض، خالية على امتدادها من عيوبها، وذلك بأن تكون مستمرة علنية هادئة غير غامضة.

- كل إدعاء يعارض به المدعى عليه الحيابة الثابتة لمدعيها، يتمحض عن تعرض له في هذه الحيابة سواء كان هذا التعرض بطريق مباشر أو غير مباشر، متخذاً شكل عمل من الأعمال المادية المطلوبة على اعتداء محض من المتعرض، أم كان تصرفاً قانونياً يصدر عن المدعى عليه يعلن به نيته في معارضته حيابة المدعى وكل أتعاء بحق يناقض دلالة الأعمال المادية الإرادية التي قصد بها الخائن استعمال حق معين لحسابه، سواء كان هذا الحق حق ملكية أو غيره، يصلح لأن يكون أساساً لرفع دعوى منع التعرض التي لا يجوز الحكم فيها على أساس ثبوت الحق أو نفيه، وليس للمدعى عليه أن يدفعها بالاستناد إلى الحق ولا أن تقبل دعواه بالحق قبل الفصل في دعوى الحيابة وتنفيذ الحكم الصادر فيها.

- إذا كان التعرض الصادر من المحافظة في شأن أرض النزاع التي يقول المدعى أنه استحوذ عليها كحائز لحق ملكيتها حيابة أصلية لا عرضية، مرده إلى قرار أصدرته المحافظة أعمالاً للسلطة المخولة لها وفقاً للقوانين واللوائح، مستهدفة بإصداره أحداث مركز قانوني معين ممكناً وجائزاً قانوناً، وإبتغاء مصلحة عامة، فإن هذا القرار يعد تصرفاً قانونياً توافرت له خصائص القرارات الإدارية ومقوماتها، ومن ثم لا يجوز لجهة القضاء العادي وقف تنفيذه أو إلغائه أو التعويض عنه، إذ لا ولاية لها في مجال تأويله، ولا شأن لها بالتخوض في مشروعيته، بل مرد الأمر في ذلك كله إلى جهة القضاء الإداري.

الطعن رقم ٣ لسنة ١١ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٤٦٧ بتاريخ ٢/٦/١٩٩٣

- من المقرر أن دعوى منع التعرض تحمي الحيابة في ذاتها، وقوامها استمرار الحيابة الأصلية - دون الحيابة العرضية - لمن يدعيها هادئة ظاهرة مدة سنة كاملة على الأقل سابقة على وقوع تعرض ينطوي على معارضة الخائن في حيازته. وكل ادعاء ينقض به المدعى عليه الحيابة الثابتة لمدعيها يتمحض بالضرورة عن تعرض له في تلك الحيابة سواء كان هذا التعرض بطريق مباشر أو غير مباشر، متخذاً شكل عمل من الأعمال المادية المطلوبة على اعتداء من المتعرض، أو كان تصرفاً قانونياً يصدر عن المدعى عليه يعلن به نيته

فى معارضته لحيازة المدعى. كذلك فإن كل ادعاء بحق يناقض دلالة الأعمال المادية أو الإرادية التى قصد بها الحفاظ استعمال حق معين لحسابه، يصلح لأن يكون أساساً لرفع دعوى منع التعرض التى لا تكفل الحماية للحق فى ذاته، ولا يجوز دفعها بالأرتكان إليه، بل تمحص المحكمة عند الفصل فيها شروط وضع اليد التى تحول رفعها بلوغاً لغاية الأمر منها.

- متى كان القرار بطرح عين النزاع فى المراء العلنى، قد صدر من جهة إدارية عملاً للسلطة المخولة لها وفقاً للقوانين واللوائح، واستهدفت بأثره إحداث مركز قانونى معين يكون ممكناً وجائزاً قانوناً، وكانت غايتها من إصداره تحقيق مصلحة عامة، فإنه - بهذه المثابة - يعد عملاً قانونياً توافرت له خصائص القرارات الإدارية ومقوماتها. متى كان ذلك، وكان ما قصد إليه المدعى وتوخاه فى حقيقة الأمر، يتمثل فى دفع تعرض الجهة الإدارية لحيازته لعين النزاع، وهو تعرض مبناه قرار صادر منها على ما تقدم، فإن الإختصاص بالفصل فى شأن مشروعيتها أو مخالفتها القانون، ينقد لجهة القضاء الإدارى دون غيرها طبقاً للبند "خامساً" من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢، وإعمالاً لنص المادتين ١٧، ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ اللتين منعتا جهة القضاء العادى من تأويل الأوامر الإدارية أو وقف تنفيذها.

#### **\* الموضوع الفرعى : طبعة قرارات لجنة المعارضات :**

الطنع رقم ١٨ لسنة ٥ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٤ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٦

- إن اللجنة التى خصها المشرع بالفصل فى المعارضات الخاصة بالملكية وسائر الحقوق العينية الأخرى والتعويض وفى المعارضات الخاصة بالممتلكات والحقوق الأخرى التى أخفل تقدير تعويض عنها طبقاً لأحكام القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٣ يغلب على تشكيلها العنصر الإدارى ولم يتضمن القانون إلزامها بإتباع الإجراءات التى تتمتع بها ضمانات التقاضى أمامها عند نظر المعارضات التى تعرض عليها. ومن ثم فإن هذه اللجنة لا تعدو أن تكون مجرد لجنة إدارية، وتعتبر قراراتها قرارات إدارية وليست قرارات قضائية، ولا يغير من ذلك ما قد يثار من أن تشكيل هذه اللجنة برئاسة أحد القضاة يضى على أعماها الصفة القضائية، ذلك أن مشاركة أحد رجال القضاء فى تلك اللجان التى يغلب على تشكيلها العنصر الإدارى - لا يخلع بذاته عليها الصفة القضائية طالما إنها لا تتبع فى مباشرة عملها إجراءات لها سمات إجراءات التقاضى وضمائنه .

- إن البند "خامساً" من المادة الثانية من القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٣ إذ نص على عدم جواز الطعن بأى طريق من الطرق فى قرارات تقدير التعويض الصادرة من لجنة المعارضات المشكلة وفقاً



لأحكامه - وهي قرارات إدارية - يكون قد حصن تلك القرارات من رقابة القضاء وإنطوى على مصادرة الحق النقاضي وإخلال مبدأ المساواة بين المواطنين في هذا الحق مما يخالف المادتين ٤٠، ٦٨ من الدستور، الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم دستوريته .

#### **\* الموضوع الفرعي : عدم دستورية حد أقصى للملكية الزراعية :**

الطعن رقم ١ لسنة ١ مكتب قني ٣ صفحة رقم ١٦٢ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢

أن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها إلا على سبيل الاستثناء، وفي الحدود والقيود التي أوردتها، وذلك باعتبارها في الأصل ثمرة النشاط الفردي، وحافزه إلى الإنطلاق والتقدم، فضلاً عن أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التي يجب تميمتها والحفاظ عليها لتؤدي وظيفتها الاجتماعية في خدمة الإقتصاد القومي ومن أجل ذلك حظرت الدساتير نزع الملكية الخاصة جبراً على أصحابها إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقاً للقانون " المادة ٩ من كل دستور سنة ١٩٢٣ ودستور سنة ١٩٣٠ والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١"، كما نص الدستور القائم صراحة على حظر التأميم إلا لإعبارات الصالح العام ويقانون ومقابل تعويض " المادة ٣٥"، وحظر المصادرة العامة حظراً مطلقاً ولم يجز المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي " المادة ٣٦".

#### **\* الموضوع الفرعي : عدم سقوط دعوى الملكية :**

الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٥ مكتب قني ٥ صفحة رقم ١٧٣ بتاريخ ١٩٩٣/٢/٦

- الأصل في دعوى الاستحقاق أنه ليس لها من أجل معين تزول بانقضائه، وذلك ترتيباً على ما لحق الملكية من خاصية تميزه عن غيره من الحقوق الشخصية منها والعينية، الأصلية منها والنبعية. وتمثل هذه الخاصية في أن الملكية وحدها هي التي تعتبر حقاً دائماً، وأنها لا تزول بعدم استعمالها، ذلك أنه أيما كانت المدة التي يخرج فيها الشيء من حيازة مالكه، فإنه يظل متمتعاً بالحق في حمايته وأن ترد إليه حال اغتصابها منه دون أن تنقيد في ذلك بزمان معين إلا إذا آل الحق فيها إلى غير وفقاً للقانون، بما مؤداه أن حق الملكية باق ما بقي الشيء محلها منقولاً كان أم عقاراً. ولا ينال مما تقدم ما نص عليه القانون المدني من أن المنقول يصبح لا مالك له إذا تخلى عنه مالكه بقصد النزول عن ملكيته، ذلك أن هذا التخلي لا يفيد أن حق الملكية في المنقول من الحقوق الموقوتة، بل يظل حقاً دائماً إلى أن ينزل عنه صاحبه، ولا يعتبر هذا النزول توقيناً لحق الملكية في المنقول.

- إذ كان من المقرر أن حق الملكية يظل باقيا ما بقى محلها منقولا كان أم عقارا فإن حق الملكية ذاته يكون غير قابل للسقوط بالتقادم، ولا يتصور بالتالي أن تسقط بالتقادم الدعوى التي تقام لطلبه. متى كان ذلك وكانت الفقرة الثانية من المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٨٩١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة - وهى النص التشريعى المضمن عليه - صريحة فى نصها على أن ترفع الدعاوى المتعلقة بالحقوق الناشئة عن الحراسة التى فرضتها الدولة - قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب- أو المرتبة عليها، خلال سنة من تاريخ العمل بالقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار إليه، وإلا كانت غير مقبولة، فإن النص التشريعى المضمن عليه يكون قد انتقص من الحماية التى كفلها الدستور للملكية الخاصة، وجاء بالتالي مخالفا للمادة ٣٤ منه.

#### \* الموضوع الفرعى : لجنة الطعون على قرارات مقابل التحسين :

الطعن رقم ١٢ لسنة ٨ مكتب قضاى ٤ صفحة رقم ١٣٤ بتاريخ ١٩٨٨/٦/٤

إن البين من استعراض أحكام القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن فرض مقابل تحسين على العقارات التى يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة، أن المشرع إذ ناط باللجنة المنصوص عليها فى المادة الثامنة منه إختصاص الفصل فى الطعن فى قرارات تقدير مقابل التحسين فقد راعى فى تشكيل هذه اللجنة أن تكون برئاسة رئيس المحكمة الابتدائية، وحرص على تقرير ضمانات التقاضى وإجراءاته أمامها من إعلان ذوى الشأن وسماع دفاعهم، وعدم إشراك من تكون له أو لذويه مصلحة فى النزاع، وصدور القرار مسببا " المواد ٨، ٧، ٩ من هذا القانون ". ومن ثم تعتبر هذه اللجنة هيئة ذات إختصاص قضائى فى تطبيق أحكام المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ .

## ملكية خاصة

### \* الموضوع الفرعي : حماية الدستور للملكية الخاصة :

الطعن رقم ١٣ لسنة ١ مكتب فني ١ صفحة رقم ١٥١ بتاريخ ١٦/٢/١٩٨٠

الملكية الخاصة التي نصت المادة ٣٤ من الدستور على أنها مصونة ولا تنزع إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض، والمصادرة التي تحظرها المادة ٣٦ من الدستور إذا كانت عامة ولا تجزئها إلا بحكم قضائي إذا كانت مصادرة خاصة، يؤدي كلاهما إلى تجريده المالك عن ملكه ليؤول إلى الدولة، بتعويض في حالة نزع الملكية وبغير مقابل عند مصادرتها، ولما كان ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ لا يتضمن مساساً بالملكية الخاصة أو نزاعاً لها جبراً عن مالكها، كما لا يقضي بإضافة أية أموال مملوكة للأفراد إلى ملك الدولة، ذلك أنها إقتصرت على تنظيم العلاقة بين مستأجر الأرض الزراعية ودائمه ورتبت على عدم الإخطار بالدين في أجل المحدد بها سقوطه لصالح المستأجر...، فإن ما يثيره المدعي بصدد عدم دستورية هذه المادة، وإعباراً ما نصت عليه من سقوط الدين عدواناً على الملكية ومصادرة للأموال يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢٨ لسنة ١ مكتب فني ١ صفحة رقم ١٥٦ بتاريخ ١٦/٣/١٩٨١

لما كان نص المادة ٣٦ من الدستور إذ حظر المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي قد جاء مطلقاً غير مقيد، بعد أن عمد المشرع الدستوري سنة ١٩٧١ إلى حذف كلمة "عقوبة" التي كانت تسبق عبارة "المصادرة الخاصة" في المادة ٥٧ من دستور سنة ١٩٥٦ المقابلة للمادة ٣٦ من دستور سنة ١٩٧١، وذلك حتى يجري النص على إطلاقه ويعم حكمه ليشمل المصادرة الخاصة في كافة صورها، فإن النص الذي يميز لوزير المالية والإقتصاد أو من يبيحه أن يأمر بالمصادرة إدارياً يكون مخالفاً للمادة ٣٦ من الدستور.

الطعن رقم ٥ لسنة ١ مكتب فني ١ صفحة رقم ١٩٥ بتاريخ ١٦/٥/١٩٨١

- حرصت جميع الدساتير المصرية المتعاقبة على تأكيد حماية الملكية الخاصة وعدم المساس بها إلا على سبيل الاستثناء وفي الحدود والقيود التي أوردتها، فنصت المادة الخامسة من دستور سنة ١٩٥٨ على أن الملكية الخاصة مصونة ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقاً للقانون، وهو ما رددته المادة ١٦ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١، كما لم تجز المادة ٣٥ من دستور سنة ١٩٧١ التأميم إلا لإعبارات الصالح العام وقانون ومقابل تعويض.

- لما كانت أيلولة أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة إلى ملكية الدولة لا تعد من قبيل نزاع الملكية أو التأميم، فإنها تشكل إعتداء على الملكية الخاصة ومصادرة لها بالمخالفة لحكم كل من المادة ٣٤ من الدستور التي تنص على أن الملكية الخاصة مصنونة، والمادة ٣٦ منه التي تحظر المصادرة العامة ولا تجيز المادة الخاصة إلا بحكم قضائي.

#### الطعن رقم ٣ لسنة ١ مكتب فتى ٢ صفحة رقم ١٥٥ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٥

- إن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وحرمتها باعتبارها في الأصل ثمرة النشاط الفردي، وحافظه على الإنطلاق والتقدم، فضلاً عن أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التي يجب تميمتها والحفاظ عليها لتؤدي وظيفتها الاجتماعية في خدمة الإقتصاد القومي. ومن أجل ذلك، حظرت تلك الدساتير نزاع الملكية الخاصة جبراً عن صاحبها إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقاً للقانون [المادة ٩ من كل من دستور سنة ١٩٢٣ ودستور سنة ١٩٣٠ والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١] كما نص الدستور القائم صراحة على حظر التأميم إلا لإعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض "المادة ٣٥". بل إنه إمعاناً في حماية الملكية الخاصة وصونها من الإعتداء عليها بغير حق حظر هذا الدستور المصادرة العامة حظراً مطلقاً، كما لم تجز المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي "المادة ٣٦".

- إن القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ المطعون فيه، إذ نص في مادته الأولى على أيلولة ملكية الأراضي الزراعية التي تتم الإستيلاء عليها طبقاً لأحكام الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والقرار بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المعدل له إلى الدولة دون مقابل، يكون قد جرد ملاك تلك الأراضي المستولى عليها من ملكيتهم لها بغير مقابل، فشكل بذلك إعتداء على هذه الملكية الخاصة ومصادرة لها بالمخالفة لحكم كل من المادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١ التي تنص على أن الملكية الخاصة مصنونة، والمادة ٣٦ منه التي تحظر المصادرة العامة للأموال ولا تجيز المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي، مما يتعين معه الحكم بعدم دستورية المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤.

#### الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٥ مكتب فتى ٣ صفحة رقم ٣٣٦ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢١

إن الدساتير المصرية المتعاقبة وأن حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٣٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها إلا على سبيل الإستثناء، وفي الحدود وبالقيد التي أوردتها، وذلك باعتبارها في الأصل ثمرة النشاط الفردي وحافزة إلى الإنطلاق والتقدم كما أنها مصدر من مصادر الثروة

القومية التي يجب تسميتها والحفاظ عليها تؤدي وظيفتها الاجتماعية في خدمة الإقتصاد القومي، إلا أن تلك الدساتير لم تشأ أن تجعل من صون الملكية الخاصة وحرمتها عائقاً في سبيل تحقيق الصالح العام فاجازت نزاعها جبراً عن صاحبها للمنفعة العامة مقابل تعويض وفقاً للقانون " المادة ٩ من دستور سنة ١٩٢٣ ودستور سنة ١٩٣٠ والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١ " وأباح الدستور القائم في المادة ٣٥ منه التأمين لإعبارات الصالح العام بقانون ومقابل تعويض.

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٤ مكتئب فني ٥ صفحة رقم ١٨٥ بتاريخ ١٩٩٢/٣/٧

- إن ما قرره القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بإصدار قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة من أحكام توخى بها تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة على الأشخاص الطبيعيين، لا يتضمن تعديلاً جوهرياً في الأساس الذي قام عليه القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤، باعتبار أن الأصل الذي التزمه القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ هو أبولوة أموالهم وممتلكاتهم إلى ملكية الدولة مع تعويضهم عنها في الحدود المنصوص عليها فيه، وآية ذلك ما تضمنته المذكرة الإيضاحية المرفقة لمشروع القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ وكذلك تقرير اللجان المختصة بمجلس الشعب عنه، إذ كشف كلاهما عن الأسس التي إنتمها هذا المشروع ومن بينها التقييد بوجه عام بالحد الأقصى المقرر في القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ - وهو ثلاثون ألف جنيه - وذلك لتحديد قيمة ما يرد عنا أو نقداً باعتبار أن هذا الحد يمثل خطأ اشراكاً توخى تلويها للفوارق بين الطبقات، ولأنه بالنظر إلى أن شركات التأمين قد استثمرت جانباً هاماً من احتياطاتها في شراء العقارات المبنية التي خضعت للقرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ فقد إستلزم الحفاظ على المركز المالي لهذه الشركات واستقرار مراكزها القانونية، وضع ضوابط لردّها عنا، مما جرى به نص المادة العاشرة من القانون بتسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة من استبعاد العقارات والمنشآت المبيعة للجهات الحكومية والقطاع العام التي تم تسجيل عقودها وتلك التي يتجاوز ثمنها في المقدّ ثلاثين ألف جنيه من الرد المعنى ما لم يترتب على إلغاء عقد بيعها إنهاء حالة الشيوع من الجهة المشترية. متى كان ذلك، وكان المشرع قد أقر نص البند "ب" من المادة العاشرة من قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة مستلهماً الاعتبارات التي كشفت عنها أعماله التحضيرية، وعلى ضوء مفهوم التعويض الإجمالي الذي قرره المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤، مستبعداً بمقتضاه من الإلغاء عقود البيع الابتدائية المبرمة مع الجهات الحكومية وما في حكمها في شأن العقارات المبنية التي تزيد قيمتها على

ثلاثين ألف جنيه، مما مؤداه بقاء العقارات محلها على ملكية الجهات المذكورة، دون ردها عينا إلى أصحابها وبغير تعويضهم تعويضا كاملا عن قيمتها الحقيقية .

- إن أيلولة أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة طبقا لأحكام قانون الطوارئ إلى ملكية الدولة، وفقا لأحكام القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ مخالف للدستور، وأساس ذلك دعائين : أولا هما أن هذه الأيلولة تشكل اعتداء على الملكية الخاصة ومصادرة لها بالمخالفة ٣٤ من الدستور التي تنص على أن الملكية الخاصة مصونة، وخروجها على حكم المادة ٣٦ منه التي تحظر المصادرة العامة ولا تجيز المصادرة الخاصة إلا بحكم، لانيهما أنه لا يحتاج بأن القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار إليهما قد تضمنتا تعويض الحاضرين للحراسة عن أموالهم وممتلكاتهم، وأن تقدير هذا التعويض يعد من الملامات السياسية التي يستقل بها المشرع، ذلك أن كلا من هذين التشريعين قد تعرض للملكية الخاصة التي صانها الدستور ووضع حمايتها ضوابط وقواعد محددة، الأمر الذي يحتم إخضاعها لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية، وإذا كان القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ قد استعاض عن التعويض الجزائي الذي كانت تقضى به أحكام القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بمقداره ثلاثون ألف جنيه، وقرر رد بعض أموال الحاضرين عينا أو نقدا في حدود هذا المبلغ للفرد، ومائة ألف جنيه للأسرة، فإنه يكون - بما نص عليه في المادة الرابعة منه من تعيين حد أقصى لما يرد من كافة الأموال والممتلكات التي فرضت عليها الحراسة - قد انطوى على مخالفة لأحكام الدستور القائم الذي لا يجيز تحديد حد أقصى إلا بالنسبة للملكية الزراعية طبقا للمادة ٣٧ منه، الأمر الذي يتضمن بدوره مساسا بالملكية الخاصة بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور .

- إن استبعاد نص البند "ب" من المادة العاشرة من قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المقررات المبنية من الرد العيني لأصحابها إذا كان ثمن بيعها يجاوز ثلاثين ألف جنيه، إنما يعنى استمرار أيلولتها، وتمكين الجهات الحكومية وما في حكمها منها، وبالتالي بقاء العدوان عليها قائما، مما ينطوي على مخالفة نص المادتين ٣٤، ٣٦ من الدستور .

- لا وجه لقالة أن المشرع قد التزم بالحد الأقصى لما يرد من الأموال والممتلكات التي فرضت عليها الحراسة لأصحابها طبقا للبند "ب" من المادة العاشرة من قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باعتباره يمثل خطأ اشراكيا قصد به تلويب الفوارق بين الطبقات ذلك أن التزام المشرع بالعمل على تحقيق هذا المبدأ، لا يعنى ترخصه فى تجاوز الضوابط والخروج على القيود التي تضمنتها مبادئ الدستور الأخرى، ومنها صون الملكية الخاصة، وعدم المساس بها إلا على سبيل

الاستثناء، وفي الحدود وبالقيود التي أوردتها نصوصه. وفضلاً عن ذلك فإن المشرع الدستوري قد عنى - في التعديل الصادر بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ - عند تحديد الأساس الاقتصادي للدولة في المادة الرابعة من الدستور بأن يستعاض عن عبارة " ويهدف إلى تذويب الفوارق بين الطبقات " بعبارة " ويؤدي إلى تقريب الفوارق بين الدخول ويحمي الكسب المشروع ويكفل عدالة توزيع الأعباء والتكاليف العامة ". وهي ذات العبارة التي أوردتها في المادة ٢٣ منه والتي تنص على أن " ينظم الاقتصاد القومي وفقاً لخطة تنمية شاملة تكفل زيادة الدخل القومي وعدالة التوزيع، ورُبع مستوى المعيشة، والقضاء على البطالة وزيادة فرص العمل، وربط الأجر بالإنتاج، وضمان حد أدنى الأجور، ووضع حد أعلى يكفل تقريب الفوارق بين الدخول " وبذلك يكون الأساس الذي أقام عليه نص البند "ب" من المادة العاشرة المشار إليه حكمه مصادماً للدستور .

#### الطعن رقم ٨ لسنة ٨ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٢٢٤ بتاريخ ١٩٩٣/٣/٧

- إن أيلولة أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرحت عليهم الحراسة طبقاً لأحكام قانون الطوارئ إلى ملكية الدولة، وفقاً لنص المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤، والبين من أحكام القرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١، أن الأصل الذي إلزمه هذا القرار بقانون فيما تضمنه من أحكام تغيا بها تصفية الحراسة وتحديد المراكز القانونية للخاضعين، هو أيلولة أموالهم وممتلكاتهم إلى الدولة ولا يكون بذلك قد نقض الأساس الذي تقوم عليه أحكام القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤، وهو ما يناقض الدستور، ويرتكز ذلك على دعامتين، أولاهما : أن هذه الأيلولة تشكل إعباء على الملكية الخاصة مصنونة، كما أنها تتضمن خروجاً على حكم المادة ٣٦ منه التي تحظر المصادرة العامة ولا تجيز المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي، ثانيهما : أنه لا يحتاج بأن القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ قد تضمنتا تعويض الخاضعين للحراسة عن أموالهم وممتلكاتهم وأن تقدير هذا التعويض من الملاءمات السياسية التي يستقل بها المشرع، ذلك أن كلا من هذين التشريعين قد تعرض للملكية الخاصة التي صانها الدستور ووضع حمايتها ضوابط وقواعد محددة الأمر الذي يحتم إخضاعها لما تتولاه هذه المحكمات من رقابة دستورية، وإذا كان القانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤ قد عدل من أحكام كل من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ التي كانت تقضي بتحديد مبلغ جزائي بمقدار أقصى مقداره لاثلاثون ألف جنيه يؤدي إلى جميع من فرحت عليهم الحراسة بسندات على الدولة لمدة خمسة عشر عاماً، والقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٢ الذي نص على أيلولة هذه السندات إلى بنك ناصر الإجتماعي مقابل معاشات يحددها وزير المالية ويستحقها هؤلاء الخاضعون، واستبدل بها أحكاماً تسوى بها أوضاعهم برد بعض أموالهم عينا

أو ثمن ما تم بيعه منها وذلك في حدود ثلاثين ألف جنيه للفرد ومائة ألف جنيه للأسرة، فإنه يكون بما نص عليه من تعيين حد أقصى لما يرد من كالة الأموال والممتلكات التي فرضت عليها الحراسة قد 'نطوى على مخالفة لأحكام دستور سنة ١٩٧١ التي لا يجوز تحديد حد أقصى إلا بالنسبة للملكية الزراعية طبقاً للمادة ٣٧ منه، الأمر الذى يتضمن بدوره مساساً بالملكية الخاصة بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور.

- إن ما تنص عليه المادة الخامسة من القرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ - المطعون عليها - من عدم جواز تجاوز الحد الأقصى المنصوص عليه في المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ - وقدره ثلاثون ألف جنيه - لتعويض الخاضع عن صالى العناصر المحقة من ذمته المالية وما يتم التخلي له عنه من عناصرها غير المحقة، مؤداة استيلاء الدولة دون مقابل على القدر الزائد على هذا الحد الأقصى وتجريد الخاضعين من ملكيته، الأمر الذى يشكل اعتداء على الملكية الخاصة ومصادرة خاصة للأموال بما يناقض المادتين ٣٤، ٣٦ من الدستور، ويتضمن خروجاً على حكم المادة ٣٧ منه التى لا تجيز تحديد حد أقصى إلا بالنسبة للملكية الزراعية، ومن لم يقع باطلاً حكم المادة الخامسة المطعون عليها، وهو ما يتعين الحكم به.

- الأصل فى سلطة المشرع فى مجال تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية ما لم يقيدوا الدستور بضوابط معينة لا يجوز الخروج عليها، ويحتل جوهر السلطة التقديرية فى المفاضلة التى يجريها المشرع بين البدائل المختلفة لإختيار ما يقدر أنه أنسبها لمصلحة الجماعة وأكثرها ملاءمة للوفاء بمتطلباتها فى خصوص الموضوع الذى يتناوله بالتنظيم، ومن ثم فإن ما ينهه المدعيان على ما تضمنته المادة الخامسة من القرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ من تقدير تعويض فى شكل مسندات على الدولة، وليس تعويضاً تقديراً حالاً للخاضعين للحراسة الذين آلت أموالهم وممتلكاتهم إلى الدولة، إنما ينحل إلى موازنة من جهتهما بين هذه البدائل وتعقيماً من جانبهما على ما أرتأه المشرع منها ملائمة لصالح الجماعة فى إطار تنظيمه للكيفية التى تؤدى بها الدولة ما هو مستحق عليها من التعويض بما لا يخالف فيه للدستور.

- إن نص المادة ٣/٣ من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المطعون عليه - والذى جرى تطبيقه على المدعين - قد حدد فئتين يستحق أصحابهما - عن تدابير الحراسة - التعويض المنصوص عليه فى القرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ وفى الحدود المنصوص عليها فيه، أولاهما : من أسقطت عنهم الجنسية المصرية بصفة نهائية إزاء إخلالهم بواجباتهم نحو وطنهم، ولانهم : من غادروا البلاد مفادرة نهائية ولم يعودوا إلى الإقامة بمصر خلال المدة المنصوص عليها فى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤، ومتى كان ذلك وكان المدعى الثانى قد أبعد عن البلاد نهائياً بعد تخليه عن جنسيته المصرية، فإنه لا يكون مندرجاً ضمن الأشخاص الذين غنحروا البلاد ولم يعودوا إليها ببارادتهم لا متممياً إلى الأشخاص الذين قررت السلطة



التفيزية إسقاط الجنسية عنهم، وإنما تحتر حالته مسكوتا عنها لعدم انسحاب النص المطعون فيه إليه، وهو في كل حال يعد أجنبياً بعد أن امرته السلطة التنفيذية بمغادرة البلاد إثر تخليه عن جنسيته المصرية ويعتبر بالتالي أن تلحق واقعة تخليه عن الجنسية المصرية بواقعة إسقاطها في الحكم الذي ورد به النص التشريعي المطعون فيه، لاتحاد الواقعتين في العلة التي يقوم عليها .

- لما كان التعويض عن تدابير الحراسة وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المطعون فيه في مجال تطبيقه على المدعين - وبوصفهما من غير المواطنين - مقيداً بالأحكام بمجاوز مقداره الحدود المنصوص عليها في القرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١، ومن ثم فإن هذا النص - وقد إلزم الحد الأقصى للتعويض المنصوص عليه في القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤، والذي خلصت هذه المحكمة آنفاً إلى القضاء بعدم دستوريته - يكون مشوباً بآثار العوار الدستوري الموصومة به المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ والمادة الخامسة من القرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ ومنطوقاً بذلك على مخالفة للمادتين ٣٤، ٣٦ من الدستور.

#### الطعن رقم ٣٦ لسنة ٩ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٢٤٤ بتاريخ ١٤/٣/١٩٩٢

- إن الدستور قد حرص على النص على صون الملكية الخاصة وكفل عدم المساس بها إلا على سبيل الاستثناء، وفي الحدود والقيود التي أوردتها، باعتبار أنها في الأصل ثروة مرتبة على الجهد الخاص الذي بذله الفرد بكده وعرقه، وبوصفها حافر كل شخص إلى الإنطلاق والتقدم، إذ يختص دون غيره بالأموال التي يملكها وتهمة الإنفاز المفيد بها لتعود إليه ثمارها. وكانت الأموال التي يرد عليها حق الملكية تعد كذلك من مصادر الثروة القومية التي لا يجوز التفرط فيها أو استخدامها على وجه يحوق التنمية أو يعطل مصالح الجماعة، وكانت الملكية في إطار النظم الوضعية التي تزواج بين الفردية وتدخل الدولة، لم تعد حقاً مطلقاً، ولا هي عصبية على التنظيم التشريعي، وإنما يجوز تحميلها بالقيود التي تقتضيها وظيفتها الاجتماعية وهي وظيفة تتحدد نطاقها وممرها على ضوء طبيعة الأموال محل الملكية، والأغراض التي ينبغي توجيهها إليها، وبمراعاة الوازنة التي يجريها المشرع ويرجع من خلالها ما يراه من المصالح أولى بالرعاية وأجدد بالحماية. متى كان ذلك، تعين أن ينظم القانون أداء هذه الوظيفة مستهدياً بوجه خاص بالتقييم التي تتحاز إليها الجماعة في مرحلة من مراحل تطورها، وبمراعاة أن القيود التي تفرضها الوظيفة الاجتماعية على حق الملكية للحد من إطلاقها، لا تحتر مقصودة لذاتها، بل غايتها خير الفرد والجماعة.

- إن الدستور قد كفل في مادته الثانية والثلاثين حماية الملكية الخاصة التي لا تقوم في جوهرها على الاستغلال، وهو يرد انحلالها كلما كان استخدامها متعارضاً مع الحق العام للشعب، ويؤكد دعمها بشرط

قيامها على أداء الوظيفة الاجتماعية التي يبين المشرع حدودها مراعيًا أن تعمل في خدمة الاقتصاد القومي وفي إطار خطة التنمية. ولا مخالفة في ذلك كله لمبادئ الشريعة الإسلامية أو الأسس التي تقوم عليها، إذ الأصل فيها أن الأموال جميعها مضافة إلى الله تعالى، فهو الذي خلقها وإليه تعود، وقد عهد إلى عبادة عمارة الأرض وهم مسئولون عما في أيديهم من الأموال باعتبارهم مستخلفين فيها لقوله سبحانه وتعالى "وأنفقوا مما جعلناكم مستخلفين فيه"، ولم تعد الملكية بالتالي مجرد حق خالص لمصاحبها ولا هي مزية في ذاتها تتحرر بموجبها من القيود، وإنما تنقيد بما لولئ الأمر من سلطة في مجال تنظيمها بما يحقق المقاصد الشرعية في نطاقها، وهي مقاصد يتلوهما أن يكون إنفاق الأموال أو إدارتها متخذًا وجهة تنافس مصلحة الجماعة أو تحمل بمصلحة للغير أولى بالإعتبار، ومن ثم جاز لولئ الأمر رد الضرر بين الفاحش وإختيار أهون الشرين - إذا تراخا في مجال مباشرة المالك لسلطانه - لدفع أعظمهما. كذلك فإن العمل على دفع الضرر قدر الإمكان هو ما ينقذ لولئ الأمر بشرط ألا يزال الضرر بمثله، ولا يسوغ بالتالي لمن اختص بمجال معين بسبب سبق يده إليه أن يقوم على استخدامه متشعبًا بنزعة أنانية قوامها الغلو في الفردية، وإنما ينبغي أن يكون خلق الملكية إطار محدد توازن فيه المصالح ولا تتناقض، ذلك أن الملكية خلافة، وهي باعتبارها كذلك، تؤول إلى وظيفة اجتماعية تعكس بالقيود التي تفرضها على الملكية، الحدود المشروعة لممارسة سلطاتها، وهي حدود لا يجوز تجاوزها لأن المروق منها يخرج الملكية عن وضعها ويحسر الحماية المقررة لها.

- إن الوظيفة الاجتماعية خلق الملكية تبرز بوجهه خاص في مجال الإسكان، ذلك أن كثرة من القيود تتراحم في نطاق مباشرة المالك لسلطته في مجال استغلال ملكه، وهي قيود قصد بها في الأصل مواجهة الأزمة المتفاقمة الناشئة عن قلة المعروض من الأماكن المهيأة للسكنى لمقابلة الزيادة في الطلب عليها، ولزام ذلك أن تدور هذه القيود - وأهمها الإمتداد القانوني لعقد الإيجار - وجوداً وعندما مع علة تقريرها. لما كان ذلك، وكانت الضرورة تقدر بقدرها، وكان توافرها يعتبر منوطاً للحماية التي يقرر المشرع بموجبها اعداد عقد الإيجار بحكم القانون، وكان نص المادة ٢٢ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المطعون عليه قد تناول بالتنظيم العلاقة الإيجارية في بعض جوانبها، موازناً بين المصالح المتنازعة لأطرافها، كاشفاً بمضمونه عن أن تقرير الأحكام الاستثنائية لعقد الإيجار رهن بقيام مبرراتها، وكان هذا النص قد صدر لتحقيق غاية بعينها هي تحقيق التوازن في العلاقة الإيجارية، ودل بعبارة وفحواه على أنه إذا قام مستأجر العين المؤجرة - في تاريخ لاحق لإبرامه عقد الإيجار المتعلق بها - عقاراً مملوكاً له تريد وحداته السكنية على ثلاث اقتضاه ذلك أن يشغل إحداها بدلاً من العين التي استأجرها، فإذا أثر البقاء فيها كان ذلك تحكماً وانتهازاً من جهته لا سبيل لدفعه عنه إلا إذا وفر لمؤجر العين أو لأحد أقربائه حتى الدرجة التالية مكاناً بدلاً عنها في العقار الذي أقامه، على أن يكون هذا المكان ملائماً، وإلا تجاوز الأجرة التي يقتضيها مقابل منفعة مثلى

الأجرة المستحقة عن العين التي استأجرها. تلك هي الأحكام التي تضمنها النص التشريعي المطعون عليه ولا ينطوي إعمال المؤجر لها على عدوان من جانبه على ملكية المدعية للعقار الذي أقامته بعد استئجارها لعين في عقاره، ذلك أن بقاءها في العين المؤجرة إليها بعد انتهاء المدة الإنشائية لعقدتها، يفرض فيه استمرار حاجتها إليها بوصفها مكاناً يأويها هي وأسررتها. وعلى خلاف ذلك يأتي العدوان من جهتها هي بإقران احتفاظها بالعين التي استأجرتها بامتناعها عن أن توفر في عقارها مكاناً ملائماً بديلاً عنها للمؤجر العين أو لأحد أقربائه حتى الدرجة الثانية. ولو أنها كانت قد تخلت عن العين المؤجرة بعد انقضاء حاجتها إليها، لمعاد إليها الحق كاملاً في استعمال عقارها واستغلاله بالطريقة التي تراها. وبذلك يكون النص المطعون عليه قد وازن بين مصلحتين مرجحاً ما أرتأه منهما أحق بالحماية بما لا يخالف في الأحكام الدستور ومن بينها المادة الثانية منه التي يتعين بموجبها رد النصوص التشريعية إلى مبادئ الشريعة الإسلامية لضمان توافيقها معها ذلك أن النص المطعون عليه لا يعتمد إلى التضحية الكاملة بحقوق المؤجر ولا يسقطها كلية من اعتباره متجاوزاً عن مصالحه المرتبطة بها، وإنما اعتمد بها في الحدود التي قدرها، مؤكداً أن الفقرة المدفوعة مقدمة على المنفعة الجملوية، وأنه في إطار هذا الأصل لا يجوز للمستأجر بعد أن صار مالكاً لعقار تعدد وحدائه السكنية أن يظل محظوظاً بالعين التي استأجرها متسلطاً عليها رغم زوال الحاجة إليها دون أن يوفر في عقاره بديلاً عنها للأشخاص الذين عينهم المشرع وحددهم بأوصافهم، وذلك نوع من التوازن ارتأه المشرع محققاً للمصلحة العامة.

#### الطعن رقم ٢٥ لسنة ١١ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٣٦٤ بتاريخ ١٩٩٢/٥/٢٧

أن الدستور حرص على النص على صون الملكية الخاصة وكفل عدم المساس بها إلا على سبيل الاستثناء وفي الحدود وبالقيد التي أوردتها، باعتبار أنها في الأصل ثمرة مرتبة على الجهد الخاص الذي بذله الفرد بكده وعرقه، وبوصفها حافز كل شخص إلى الانطلاق والتقدم، إذ يختص دون غيره بالأموال التي يملكها وتهتبه الانتفاع المفيد بها لتعود إليه ثمارها، وكانت الأموال التي يرد عليها حق الملكية تعد كذلك من مصادر الثروة القومية التي لا يجوز التفريط فيها أو استخدامها على وجه يعوق التنمية أو يعطل مصالح الجماعة، وكانت الملكية في إطار النظم الوضعية التي تراوحت بين الفردية وتدخل الدولة لم تعد حقاً مطلقاً ولا هي عصية على التنظيم التشريعي، وإنما يجوز تحميلها بالقيد التي تقتضيها وظائفها الاجتماعية، وهي وظيفة يتحدد نطاقها ومرواها على ضوء طبيعة الأموال محل الملكية، والأغراض التي ينشئ توجيهها إليها وعراعاة الموازنة التي يجرها المشرع ويرجع من خلالها ما يراه من المصالح أولى بالرعاية وأجدر بالحماية على ضوء أحكام الدستور. متى كان ذلك، تعين أن ينظم القانون أداء هذه الوظيفة مستهدياً بوجه خاص

بالقيم التي تحاز أيها الجماعة في مرحلة معينة من مراحل تطورها، بمراعاة أن القيود التي تفرضها الوظيفة الاجتماعية على حق الملكية للحد من إطلاقيها، لا تعتبر مقصودة لذاتها، بل غايتها خير الفرد والجماعة. ولقد كفل الدستور في مادته الثانية والثلاثين حماية الملكية الخاصة التي لا تقوم في جوهرها على الاستغلال، وهو يرد انحرافها كلما كان استخدامها متعارضاً مع الخير العام للشعب، ويؤكد دعمها بشرط قيامها على أداء الوظيفة الاجتماعية التي يبين المشرع حدودها مراعيًا أن تعمل في خدمة الاقتصاد القومي وفي إطار خطة التنمية.

#### الطنع رقم ١٢ لسنة ٥ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٦٣ بتاريخ ١٩٨٨/١/٢

إن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وحرمتها باعتبارها في الأصل ثمرة النشاط الفردي، وحافظه على الإنطلاق والتقدم، فضلاً عن إنها مصدر من مصادر الثروة القومية التي يجب تميمتها والحفاظ عليها لتؤدي وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي، ومن أجل ذلك حظرت تلك الدساتير نزع الملكية الخاصة جبراً عن صاحبها إلا للمنفعة العامة، ومقابل تعويض وفقاً للقانون "المادة ٩" من كل من دستور سنة ١٩٢٣، ودستور سنة ١٩٣٠ والمادة "١١" من دستور سنة ١٩٥٦، والمادة "٥" من دستور سنة ١٩٥٨، والمادة "١٦" من دستور سنة ١٩٦٤، والمادة "٣٤" من دستور سنة ١٩٧١. كما نص الدستور القائم صراحة على حظر التأميم إلا لإعتبارات الصالح العام وبالقانون ومقابل تعويض "المادة ٣٥"، بل إنه إمعاناً في حماية الملكية الخاصة وصونها من الاعتداء عليها بغير حق حظر هذا الدستور المصادرة العامة حظراً مطلقاً، كما لم يحجز المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي "المادة ٣٦".

#### الطنع رقم ٢٣ لسنة ٩ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٣٣٥ بتاريخ ١٩٩١/٥/٤

الملكية الخاصة التي كفل الدستور صونها بنص المادة "٣٤" منه ليست حقاً مطلقاً وإنما أقامها الدستور على أساس أن لها وظيفة اجتماعية ينظم القانون أداؤها، وقد حددت المادة "٣٢" من الدستور ملامح هذه الوظيفة بإستلزامها أن تعمل الملكية الخاصة - وبوصفها ملكية غير مستغلة - في خدمة الاقتصاد القومي وفي إطار خطة التنمية وألا تتعارض في طرق إستخدامها مع الخير العام للشعب، وتقتضي الوظيفة الاجتماعية للملكية وجوب مراعاة إعتبارات المصلحة العامة عند ممارسة السلطات التي يخولها حق الملكية وتبرز هذه الوظيفة بوجه خاص في مجال الإنتاج حيث يتدخل المشرع لتنظيم النشاط الفردي ضماناً لعدم انحرافه عن الغايات المقصودة من مباشرته. لما كان ذلك، وكان التنظيم التشريعي المنصوص عليه في المادة "١٥٢" من قانون الزراعة محل الطعن المائل قد توخى مواجهة ظاهرة البناء في الأرض الزراعية بما ينتقص

فى النهاية من رقتها ويحد من غلتها ويحول دون إستغلالها الكامل فى أغراضها الإنتاجية التى يعتبر الحفاظ عليها لازماً للتنمية الاقتصادية فى مجال الإنتاج الزراعى، تعميقاً لدوره فى تحقيق التقدم والرخاء وإضطلاعاً بأهم تبعاته متمثلة فى إشباع احتياجات المواطنين للغذاء. وكان هذا التنظيم التشريعى - من جهة أخرى - لا يحول كلية دون البناء على الأرض الزراعية وإنما تقبى أن يكون إستغلالها فى هذا النطاق فى أحوال محددة عليها الضرورة وبعد الحصول على ترخيص من الجهة الإدارية المختصة، وذلك ضماناً لأن تظل الأرض الزراعية مرصودة فى إستخداماتها على الأغراض المهيأة لها أصلاً والمقصودة منها أساساً، وكان هذا التنظيم لا يؤدى بحال إلى غل يد مالك هذه الأرض عن إدارتها أو التصرف فيها - وإن إستلزم عدم بنائه عليها إلا فى أحوال محددة وبعد الحصول على ترخيص - فإن حالة إخلال النص المطعون عليه بالحماية التى فرضها الدستور للملكية الخاصة وفرضه الحراسة عليها، تكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٨ لسنة ١٣ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٣٠٤ بتاريخ ١٥/٥/١٩٩٣

- حرص الدستور على صون الملكية الخاصة وكفل عدم المساس بها إلا على سبيل الإستثناء، وفى الحدود وبالقيود التى أوردها، بإعتبار أنها فى الأصل مرتبة على الجهد الذى بذله صاحبها بكدّه وعرقه، وحافزه إلى الإنطلاق إلى آفاق التنمية مقتحماً دروبها، مبعداً من خلافاً طريقه إلى التقدم، إذ يخص دون غيره بالأموال التى يملكها وبتهيئة الإنزاع المفيد بها لتعود إليه ملحقاتها وغمارها ومنتجاتها، وذلك دون ما إخلال بالقيود التى تفرضها وظيفتها الإجتماعية، وهى وظيفة يتحدد نطاقها ومرماها على ضوء طبيعة الأموال محل الملكية، والأغراض التى ينبغى توجيهها إليها، وبمراعاة الموازنة التى يجرىها المشرع ويرجع من خلالها ما يراه من المصالح أولى بالرعاية وأجدر بالحماية .

- من المقرر أن حق الملكية نافذ فى مواجهة الكافة، وأن حصانته تدركه كل عدواناً أياً كانت الجهة التى صدر عنها، وأنه صوناً لحرماتها كفل الدستور حمايتها - على الأخص - من جهتين، أولاهما : أنها لا تزول بعدم إستعمالها، ولا يجوز أن يجردها المشرع من لوازمها، ولا أن يفصل عنها أجزاءها المكونة لها، ولا أن ينتقص من أصلها أو يعدل من طبيعتها، ولا أن يقيد من مباشرة الحقوق المنفردة عنها فى غير ضرورة تقتضيها وظيفتها الإجتماعية، وبوجه خاص لا يجوز أن يسقطها المشرع عن صاحبها سواء كان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر، ولا أن يقرر زوال حقه على الأموال محلها إلا إذا كسبها غيره وفقاً للقانون وطبقاً للأوضاع المنصوص عليها فيه. ثانيتهما : أنه لا يجوز نزع الملكية من ذويها - سواء عن طريق التأميم أو غيره - إلا فى الأحوال التى يقرها القانون، وبالكيفية المنصوص عليها فيه، ومقابل تعويض يكون معادلاً لقيمتها الحقيقية فى تاريخ نزعها، ولمنفعة أو مصلحة عامة لها إعتبارها. ودون ذلك تفق

الملكية الخاصة ضماناتها الجوهرية، ويكون العدوان عليها غصباً لها أدخل إلى مصادرتها، وهو ما حرص الدستور على توكيده في المادتين ٣٢، ٣٤ منه التي تقرر أولاهما حماية الملكية الخاصة التي لا تقوم في جوهرها على الإستغلال، ودعماً لها شريطة أدائها لوظيفتها الاجتماعية التي يبين المشرع حدودها مراعيًا أن تعمل في خدمة الإقتصاد القومي وفي إطار خط التنمية. وتقرر ثانيتهما صون الملكية الخاصة بما يحول دون نزاعها لغير منفعة عامة، ومقابل تعويض وفقاً للقانون. متى كان ما تقدم، وكان المستحقون في الأعيان التي أصبح وقفها منتهاً - وسواء كانوا معلومين للجهة الإدارية أم كانوا غير معلومين لها - قد صاروا مالكيين لحصص فيها ملكية باته غير معلقة على شرط بقدر الأنصبة التي كانت لهم قبل هذا الإنهاء، وكان النص التشريعي المطعون فيه قد ألزمهم بأن يتقدموا إلى الجهة الإدارية التي عينها، وخلال الموعد الذي حدده، مطالبين بملكيتههم وإلا حرموا منها بصفة نهائية بإتقانها وفقاً لخبراً، وكان هذا النص - وقد جرى على هذا النحو - قد تمحض عن عدوان مباشر على حق الملكية الخاصة بإرصاده الأموال عملها وفقاً لخبراً وهو ما يناقض طبيعتها ويعتدل من خصائصها، وينحل إلى إنتزاعها من ذويها لغير منفعة عامة، ودون تعويض، وكان إسقاط الملكية عن أصحابها بعمل تشريعي يناقض الحقيقة القانونية التي لا يجوز بمقتضاها أن تنتقل الملكية من شخص معين إلا إذا كسبها غيره وفقاً للقانون، فإن لازم ما تقدم أن النص التشريعي المطعون فيه يكون قد أزال الملكية عن أصحابها بإعدامه لها. وآية ذلك أن المستحقين لحصص في الأعيان التي اعتبر وقفها منتهاً لا يفقدون - بالنص المطعون فيه - ملكيهم لها لأن حقهم فيها يفترق إلى دليل إثباته، وإنما تزول هذه الملكية عنهم بناء على واقعة لا شأن لها باستحقاقهم للحصص مثار النزاع، هي عدم مطالبتهم الجهة الإدارية بها خلال موعد محدد .

#### الطعن رقم ٥ لسنة ١٠ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٣٣١ بتاريخ ١٩/٦/١٩٩٣

حرص الدستور في مادته الرابعة والثلاثين على صون الملكية الخاصة، والتمثلة - وفقاً لمادته الثانية والثلاثين - في رأس المال غير المستغل، فكفل عدم المساس بها إلا على سبيل الإستثناء، وفي الحدود وبالقيود التي أوردتها، باعتبار أنها - في الأصل - مرتبة على الجهد الخاص الذي بذله الفرد، وبوصفها حافزه إلى الإنطلاق والتقدم، إذ يخص دون غيره بالأموال التي يملكها، وينتهيها للإنتفاع المفيد بها لتعود إليه ثمارها. هذا بالإضافة إلى أن الأموال التي يرد عليها حق الملكية، تعد من مصادر الثروة القومية التي لا يجوز التفریط فيها. وإذا كانت الملكية في إطار النظم الوضعية الحديثة لم تعد حقاً مطلقاً مستعصياً على التنظيم التشريعي، فقد غدا سائغاً تحميلها بالقيود التي تقتضيها وظيفتها الاجتماعية التي يتحدد نطاقها ومرامها بمراعاة الموازنة التي يجرها المشرع - في ضوء أحكام الدستور - بين المصلحة الخاصة للمالك

الصالح العام للمجتمع، ذلك أن القيود التي تفرضها الوظيفة الاجتماعية على حق الملكية للحد من طلاله، لا تعتبر مقصودة لذاتها، وإنما غايتها تحقيق الخير المشترك للفرد والجماعة .

## موظف عام

• الموضوع الفرعي : إستحقاق الموظف لمكافأة :

الطعن رقم ٦٧ لسنة ١٣ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٢٣٦ بتاريخ ١٩٩٣/٤/٣

قرار مجلس إدارة الشركة المدعى عليها، لا يعتبر صادراً من جهة إدارية تباشر وظيفتها بوصفها سلطة عامة ذلك أن شركة القطاع العام تعد من أشخاص القانون الخاص، ويعتبر نشاطها واقعاً في منطقة هذا القانون وعلاقتها بالعاملين بها لا تعتبر علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح، بل هي علاقة تنظمها أصلاً الشروط المتعاقد عليها قواعد القانون الخاص ابتداءً وانتهاءً دون إخلال بالنظم التي يفرضها المشرع في مجاهاً تحديداً لبعض جوانبها. ومن ثم لا تتمحض المنازعة في شأن رواتبهم ومكافآتهم عن منازعة إدارية بل هي منازعة مدنية في طبيعتها، ذلك أن القرار المطعون فيه - وقد صدر عن أحد أشخاص القانون الخاص وتنظيم مسألة من مسائل هذا القانون - لا يعد قراراً إدارياً ولو تضمن تنظيمًا عاماً يسرى على العاملين في الشركة جميعهم. ولا تتولد عن هذا القرار بالتالي أية قاعدة عامة مجردة مما تتناوله الرقابة القضائية على الدستورية التي تباشرها هذه المحكمة وفقاً للدستور وطبقاً لقانونها، إذ يعتبر هذا القرار منقطع الصلة بالأعمال ذات الطبيعة التشريعية، ومن ثم ينحسر عنه اختصاصها الولائي بالفصل في دستورية النصوص التشريعية.

• الموضوع الفرعي : الإختصاص بالمنازعات الخاصة بمرتب الموظف :

الطعن رقم ٥ لسنة ١ مكتب فني ١ صفحة رقم ٢٣٩ بتاريخ ١٩٨٠/١/٥

لما كانت الشركة المدعى عليها من شركات القطاع العام وبالتالي من أشخاص القانون الخاص، وكانت العلاقة التي تربطها بالمدعى علاقة عقدية تبعاً لذلك، فإنه لا يعد موظفاً عاماً ولا تعتبر المنازعة بشأن تحديد مرتبه منازعة إدارية. ولا يغير من ذلك أن هذا المرتب قد حدد بقرار من رئيس الجمهورية، لأن هذا القرار لم يصدر تعبيراً عن إرادة السلطة العامة، وإنما صدر من رئيس الجمهورية باعتباره ممثلاً للدولة مالكة شركات القطاع العام وفقاً للتشريعات المنظمة لعلاقة هذه الشركات بالعاملين لديها، وهي علاقة يحكمها القانون الخاص.



**\* الموضوع الفرعي : الحصانة المقررة للموظف من إقامة الإدعاء المباشر :**

**الطعن رقم ١٩ لسنة ٨ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٢٦٢ بتاريخ ١٨/٤/١٩٩٢**

- إدعاء من خلقه ضرر من الجريمة بالحقوق المدنية أثناء تحقيق بجره النيابة العامة لجبر الأضرار الناجمة عن جريمة إرتكبها أحد الموظفين أو المستخدمين العاملين أثناء تأدية وظيفته أو بسببها، قد يحمل فى ثناياه اتهاماً كيدياً بسبب منفعة جميعها أحد العاملين بالدولة على المدعى بالحقوق المدنية، أو لقيام من اتهمه من هؤلاء بعمل أضر به وإن كان تنفيذاً لحكم القانون أو لإشباع شهوة الانتقام لضدائى شخصية أو إذكاء لنزعة النيل من الآخرين تطاولوا على سمعتهم. لما كان ذلك، وكان المشرع قد وازن بين حق المدعى بالحقوق المدنية فى الإدعاء المباشر - وهو حق ورد على خلاف الأصل الذى قرره المادة ٧٠ من الدستور التى لا تجيز إقامة الدعوى الجنائية إلا بأمر من جهة قضائية فيما عدا الأحوال التى يحددها القانون - وبين ما تقتضيه إشاعة الإطمئنان بين القائمين بالعمل العام بنا للثقة فى نفوسهم، بما يكفل قيامهم بأعباء الوظيفة أو الخدمة العامة، دون تردد أو وجل يعرق الأداء الأكمل لواجباتها أو يدفعهم إلى التصلل من أعبائها توليها لستوليتهم عنها، بما ينتهم فى النهاية عن تحمل تبعاتها، ويعطل قدرتهم على إتخاذ القرار الملائم، فأقر - فى إطار هذه الموازنة - نص المادة ٢٣٢ إجراءات جنائية مستبعدا بموجبها الإدعاء المباشر فى مجال الجرائم التى يرتكبها الموظفون أو المستخدمون العاملون أثناء تأديتهم لوظائفهم أو بسببها عدا الجرائم المنصوص عليها فى المادة ١٢٣ من قانون العقوبات، مؤكدا بهذا الاستبعاد ما قرره المذكرة الإيضاحية - للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ - فى شأن هذا القيد من أن النصوص العقابية تصالل الموظفين والمستخدمين العاملين فى شأن التجريم على نحو مغاير لغيرهم، سواء بتغليظ العقوبة عليهم لحملهم على الوفاء بواجباتهم التى جلتهم بها، أو بإفرادهم بجرائم وعقوبات يختصون بها دون غيرهم، متى كان ذلك، وكان المشرع قد دل بالأحكام السابق يانها على أن تقويل المدعى بالحقوق المدنية الحق فى ملاحقة هؤلاء جنائيا عن طريق الإدعاء المباشر بناء على دوافع واهية تكون المخاصمة فى إطارها شططا، إنما يلحق بالمصلحة العامة أضرارا بليغة، وكان نص الفقرة الأولى من المادة ٢١٠ إجراءات جنائية المطعون عليه يحظره الطعن فى قرار النيابة العامة بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية فى تهمة موجهة إلى أحد الموظفين أو المستخدمين العاملين لجريمة وقعت منه، أثناء تأديته وظيفته أو بسببها، قد إلزم إتجاه رد غائله العدوان عن هؤلاء فى مواجهة صور من إساءة إستعمال الحق فى التعويض عن الأضرار الناشئة عن الجريمة كوسيلة لملاحقة جنائية تقوم على أدلة متخاذلة، أو يكون باعثها تلك النزعة الطبيعية - عند البعض - إلى التجريح، ومن ثم فإن المشرع يكون قد رجح بالنص التشريعى المطعون عليه مصلحة أولى فى تقديره بالاعتبار، هى تلك التى يعلها الأداء

الأقوم للوظيفة العامة دون تردد يقعد يشاغلها عن الوفاء بأمانة المسئولية المرتبطة بها، وتوقيا لخوار نوهن عزائمهم، ويصرفهم عن النهوض بأعبائها. متى كان ذلك، فإن النص التشريعي المطعون عليه يكون قد توخى - وعلى ما تقدم - حماية الوظيفة العامة من مخاطر إتهام موجه إلى شاغلها لا يقوم على أساس سواء من ناحية الواقع أو القانون، وهى بعد حاية لا تعنى أن قانون الإجراءات الجنائية قد أسقط عن الموظفين أو المستخدمين العاملين الحق فى ملاحظتهم غائبهم أمام القضاء عن الجرائم التى وقعت منهم أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها، ذلك أن الحق فى إقامة الدعوى الجنائية قبلهم فى شأن هذه الجرائم لا زال قائما كلما كانت الأدلة على وقوعها باركانها التى عنها القانون وعلى نسبتها إلى فاعلها كافية، وإن كان زمام رفعها معقودا للنائب العام أو اخصامى العام أو رئيس النيابة العامة، وذلك بالنظر إلى ضرورة تقدير التهمة وأدلتها وفق مقاييس دقيقة تصون للوظيفة العامة حرمتها وتكفل السير المنتظم لها فى إطار المصلحة العامة ونزولا على موجباتها، وبذلك تكون الواقعة محل الإتهام الجنائي، وما أسفر عنه التحقيق بشأنها، وحكم القانون المتعلق بها، هى العناصر الموضوعية التى يتحدد على ضوئها مسار الدعوى الجنائية، أما قولها بها عند مرحلة التحقيق الابتدائي بإصدار النيابة العامة أمرا بالآ وجه لإقامة الدعوى الجنائية، وإما إحالتها إلى المحكمة المختصة بنظرها على ضوء ما توافر من الأدلة المعززة للإتهام .

- إن النص فى الفقرة الأولى من المادة ٢١٠ إجراءات جنائية على حظر طعن المدعى بالحقوق المدنية فى قرار النيابة العامة بالآ وجه لإقامة الدعوى الجنائية فى تهمة موجهة إلى أحد الموظفين أو المستخدمين العاملين لجريمة وقعت منه أثناء تأديته لوظيفته أو بسببها - المطعون عليه - لا يتوخى تمييز بعض المتهمين أو المذنبين على بعض، وإنما تحقيق غاية بعينها تتمثل فى صدور الأداء الأفضل للوظيفة العامة من خلال توفير ضمانات لازمة تكفل لمن يقوم بأعبائها أن يوزن الإتهام الموجه إليه بمقاييس دقيقة لا يكون معها العمل العام موطنا لشهوة التشهير بسمعته أو الإزدراء بقدره دون أدلة كافية تظاهر الإتهام وترجحه، ومن لم يكون النص التشريعى المطعون عليه محققا لمصلحة عامة مرتكبا فى بلوغها إلى أسس موضوعية لا تقيم فى مجال تطبيقها تميزا بين المخاطبين بأحكامه المتماثلة مراكزهم القانونية بالنسبة إليه، وبالتالي تكون قالة الإخلال بمبدأ المساواة أمام القانون فاقدة لأساسها، حرية بالرفض .

#### \* الموضوع الفرعى : الفرق بين إتهام الخدمة والجزاء التأديبي :

الطعن رقم ٥ لسنة ١٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٩٣ بتاريخ ١٩٩٣/٢/٦

- البين من مقارنة الفصلين الحادى عشر والثانى عشر من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨، أن المشروع ألفرد أوهمسا لتحديد الجرائم التأديبية وجزاءاتها، وكيفية

توقيعها ومحوها، وأحوال الإعفاء منها، وشروط سقوط الدعوى التأديبية. وقصر ثانيهما على بيان الأحوال التي تعتبر فيها خدمة العامل منتهية، ومن بينها ما نص عليه البند ٧ من المادة ٩٦ من الفصل الثاني عشر من أن خدمة العامل تعتبر منتهية" إذا حكم عليه بعقوبة جنائية في إحدى الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات أو ما يماثلها من جرائم منصوص عليها في القوانين الخاصة، أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن الحكم مع وقف التنفيذ. ومع ذلك إذا كان العامل قد حكم عليه لأول مرة، فلا يعتبر هذا الحكم مؤدياً إلى إنهاء الخدمة إلا إذا قررت لجنة شئون العاملين من واقع أسباب الحكم وظروف الواقعة، أن بقاءه في الخدمة يعارض مع مقتضيات الوظيفة أو طبيعة العمل" متى كان ما تقدم وكان اختصاص المحكمة التأديبية - وباعتباره استثناء من الولاية العامة لجهة القضاء العادي بالنسبة إلى العاملين في وحدات القطاع العام - محددًا بالجزاءات التأديبية التي حصرها المشرع وعينها، وكان لا يجوز القياس على هذا الاختصاص أو التوسع فيه، وكان إنهاء الشركة المدعى عليها خدمة المدعى قد تم إعمالاً لنص البند ٧ من المادة ٩٦ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام، فإن هذا الإنهاء - الذي أفرد له المشرع حكماً مستقلاً عن الفصل التأديبي لا يعتبر جزءاً تأديبياً.

- من المقرر في قضاء المحكمة الدستورية العليا أن شركات القطاع العام ومنها الشركة المدعى عليها - من أشخاص القانون الخاص وبالتالي لا يعد العامل بها موظفاً عاماً ولا يعتبر قرار إنهاء خدمته قراراً إدارياً وإذا كان هذا القرار - على ما سبق بيانه - ليس جزءاً تأديبياً، فإن المنازعة بشأن طلب وقف تنفيذه أو إلغائه أو التعويض عنه لا تدخل في اختصاص محاكم مجلس الدولة وفقاً لأحكام المادتين ١٥، ١٠ من قانونه الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢، وإنما يختص بها القضاء العادي صاحب الولاية العامة.

#### \* الموضوع الفرعي : إنقطاع الموظف عن العمل يعتبر إستقالة :

الطعن رقم ١١ لسنة ١ مكتب فني ١ صفحة رقم ٢٦١ بتاريخ ١٦/٢/١٩٨٠

أصبح المشرع صراحة في قانون نظام العاملين الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - الذي حل محل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - بما نص عليه في المادة "١٠٠" منه على أن العامل الذي ينقطع عن العمل بغير إذن المدد المنصوص عليها في تلك المادة يعتبر مقدماً إستقالته، ولا يؤثر في هذا النظر أن الإنقطاع عن العمل بغير سبب ينطوي على خروج على مقتضى الواجب يسير مجازاة العامل تأديبياً، لأن الشارع جعل للجهة التي يجمعها العامل في هذه الحالة سلطة تقديرية في الإحصار بين إتخاذ الإجراءات التأديبية المقررة بمجازاته، وبين أعمال قرينة الإستقالة الضمنية وإنهاء خدمة العامل على أساسها.

## \* الموضوع الفرعي : إنهاء خدمة العامل :

الطعن رقم ١٨ لسنة ٩ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٧٧ بتاريخ ١٩٨٩/٤/١

- إذ كان إنهاء خدمة المدعى بالشركة المدعى عليها مستنداً إلى حصوله على تقرير كفاية بدرجة ضعيف عن عامين متتاليين، فإن ما ذهبت إليه محكمة جنوب القاهرة الابتدائية من أن دعوى المدعى تعتبر طعناً فى قرار تأديبى يكون غير سديد، ذلك أن إنهاء خدمة العامل لهذا السبب لا يعتبر فصلاً تأديبياً لعدم تعلقه بمخالفة تأديبية، وإنما يقوم على سند من عدم قدرة العامل على أداء العمل المطلوب منه بالكفاية المطلوبة، وهو ما دعا المشرع إلى التمييز بين الفصل أو العزل بسبب تأديبى وبين إنهاء الخدمة لعدم الكفاءة، فأفرد لكل نظام قواعد، ونص فى قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على قواعد وجزاءات التأديب فى الفصل الحادى عشر منه فى المواد من "٨٠" إلى "٩٥"، بينما نص فى الفصل الثالث منه الخاص بقياس كفاية الأداء فى المادة "٣١" منه على نظام وقواعد فصل العامل الذى يحصل على تقارير كفاية بمرتبة ضعيف .

- شركات القطاع العام من أشخاص القانون الخاص وبالتالي لا يعد العامل بها موظفاً عاماً ولا يعتبر قرار فصله حصوله على تقريرين متتاليين بمرتبة ضعيف قراراً إدارياً، وإذ كان هذا القرار ليس جزءاً تأديبياً، فإن المنازعة بشأنه - سواء بطلب إلغائه أو التعويض عنه - لا تدخل فى اختصاص محاكم مجلس الدولة، المنصوص عليها فى المادة "١٠" من قانونه الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وإنما يختص بها القضاء العادى صاحب الولاية العامة .

## \* الموضوع الفرعي : إنهاء خدمة الموظف :

الطعن رقم ٢ لسنة ١١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٩٥ بتاريخ ١٩٩٠/١/٦

- إنهاء خدمة العامل بسبب إنقطاعه عن العمل بغير إذن لا يعتبر فصلاً تأديبياً، وإنما يقوم على إفساخ أن هذا العامل يعد فى حكم المستقيل لما يذل عليه هذا الإنقطاع - طوال المدة التى حددها القانون - من رغبة بتمنية فى ترك العمل. وهو ما دعا المشرع إلى التمييز بين الفصل أو العزل بحكم أو قرار تأديبى وبين الإنقطاع عن العمل بغير إذن. فأفرد لكل نظام قواعد، ونص فى قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على قواعد وجزاءات التأديب فى الفصل الحادى عشر منه فى المواد من ٨٠ إلى ٩٥، بينما نص فى الفصل الثانى عشر الخاص بإنهاء الخدمة فى المادة "١٠٠" منه على اعتبار العامل مستقيلاً فى أحوال إنقطاعه عن العمل بغير إذن المدد المنصوص عليها فى تلك المادة. ولا يؤثر فى هذا النظر أن الإنقطاع عن العمل بغير إذن ينطوى على خروج على مقتضى الواجب يبرر مجازاة

العامل تأديبياً لأن الشارع حول للجهة التي يتبعها العامل في هذه الحالة سلطة تقديرية في الاختيار بين إنفاذ الإجراءات التأديبية المقررة لمجازاته وبين إعمال قرينة الإستقالة الضمنية وإنهاء خدمة العامل على أساسها .

- شركات القطاع العام من أشخاص القانون الخاص وبالتالي لا يعد المدعى العامل بها موظفاً عاماً ولا يعتبر قرار إنهاء خدمته لإنقطاعه عن العمل بغير إذن قراراً إدارياً، وجزءاً تأديبياً، ومن ثم فإن المنازعة بشأنه - سواء يطلب إلغائه أو التعويض عنه - لا تدخل في اختصاص محاكم مجلس الدولة وفقاً لأحكام المادتين "١٠"، "١٥" من قانونه، وإنما يختص بها القضاء العادي صاحب الولاية العامة .

#### \* موضوع الفرعي : إيقاف الموظف عن العمل :

الطعن رقم ١١ لسنة ٨ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٤٠ بتاريخ ١٩٩١/٢/٢

شركات القطاع العام - ومنها بنك مصر المدعى عليه - هي من أشخاص القانون الخاص، وبالتالي لا يعد العامل بها موظفاً عاماً، وإذا كان قرار رب العمل بإيقاف العامل بسبب إحالته إلى المحاكمة الجنائية، ليس جزءاً تأديبياً - بالمعنى المنصوص عليه في البند الثالث عشر من المادة "١٠" من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - ولكنه إجراء احتياطي يستهدف تنحية العامل مؤقتاً عن مباشرة أعمال وظيفته إبتغاء المصلحة العامة، ورعاية لكرامة الوظيفة وصالح التحقيق. فإن المنازعة في شأن هذا الإيقاف وما ترتب عليه من آثار، لا تدخل في اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري المنصوص عليه في المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة المشار إليه، وإنما يختص بها القضاء العادي صاحب الولاية العامة .

#### \* الموضوع الفرعي : تعيين الجهة المختصة بنظر منازعات الموظف العام :

الطعن رقم ٣٣ لسنة ١ مكتب فني ١ صفحة رقم ٣٠٣ بتاريخ ١٩٨١/٤/٤

- العبرة في تعيين الجهة المختصة بنظر النزاع حول الفروق المالية المقتبة على منح المدعى الفقة الثامنة وما يستحقه من منحة هي بتحديد صفة المدعى - كعامل أو موظف عام - وقت نشوء الحق الذي يطالب به، دون اعتداد بما يطرأ من تغير على صفته أو مركزه القانوني بعد ذلك.

- لما كانت المنحة والفروق المالية اللتان إقتصرت عليهما طلبات المدعى، قد نشأ حقه فيهما وقت أن كانت شركة الطيران العربية المدعى عليها قائمة وقبل أن تقتضى شخصيتها المعنوية بالاندماج في مؤسسة الطيران العربية المتحدة طبقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٦٧، وكانت شركات القطاع العام - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من أشخاص القانون الخاص، فإن علاقة المدعى بشركه

الطيران العربية بإعتباره عاملاً بها وقت نشوء حقه الذى يطالب به تكون علاقة تعاقدية، وبالتالي تدخل المنازعات المتعلقة بهذا الحق فى إختصاص القضاء العادى صاحب الولاية العامة.

**\* الموضوع القرعى : معيار الموظف العام :**

الطعن رقم ٥ لسنة ١ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٢٣٩ بتاريخ ١٩٨٠/١/٥

من المقرر أن الموظف العام هو الذى يكون تعيينه بأداة قانونية لأداء عمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام بطريق مباشر، وأن المنازعة الإدارية يجب أن يكون أحد أطرافها شخصاً من أشخاص القانون العام.

الطعن رقم ٦ لسنة ٤ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٣٧٤ بتاريخ ١٩٨٤/١/٧

شركات الإقتصاد المختلط من أشخاص القانون الخاص رغم مساهمة الشخص العام فى رأسمالها، كما جرى قضاء هذه المحكمة بأن شركات القطاع العام تعد كذلك من أشخاص القانون الخاص، فإن علاقة المدعى بالشركة المدعى عليه بإعتباره عاملاً وقت نشوء الحق الذى يطالب به، تكون علاقة عقدية يحكمها القانون الخاص، ولا يغير من ذلك أن يكون تعيين المدعى بمطحن لمعى ونصرى الجيار فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٤ بقرار صادر من رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز التى كان المطحن المذكور تابعاً لإشرافها، وأخذ شكل الشركة المساهمة بعد تأميمه، إذ البين من ذات القرار أن تعيين المدعى كان بالمطحن أئشار إليه وليس بالمؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز نفسها، وبذلك كانت علاقة العمل تربطه بهذا المطحن مباشرة. وحيث أنه متى كانت علاقة المدعى بالشركة المدعى عليها علاقة عقدية على الوجه المتقدم، فإن المنازعات المتعلقة بما يطالب به من فروق الأجر الناشئة عن هذه العلاقة. لا تعتبر منازعة إدارية مما يدخل فى إختصاص محاكم مجلس الدولة، وإنما تخصص بها جهة القضاء العادى صاحبة الولاية العامة.

- ١ ..... **أجرة المساكن**
- ١ ..... \* الموضوع الفرعي : طبيعة المنازعة فى دين الأجرة .....
- ٤ ..... **أحزاب**
- ٤ ..... \* الموضوع الفرعي : تعدد الأحزاب هو النظام السياسى للدولة .....
- ٦ ..... \* الموضوع الفرعي : حق تكوين الأحزاب من الحقوق العامة .....
- ٧ ..... \* الموضوع الفرعي : ماهية الأحزاب السياسية .....
- ٨ ..... **أحوال شخصية**
- ٨ ..... \* الموضوع الفرعي : أصل تشريع المتعة .....
- ١٣ ..... **إستئناف**
- ١٣ ..... \* الموضوع الفرعي : نطاق الحكم الإستئنافى .....
- ١٤ ..... **إشتباه**
- ١٤ ..... \* الموضوع الفرعي : مرابطة الشرطة للمشتبه فيهم .....
- ١٥ ..... **إصلاح زراعى**
- ١٥ ..... \* الموضوع الفرعي : تسوية المكافآت .....
- ١٦ ..... \* الموضوع الفرعي : محضوع الأرض الصحراوية والبور للحد الأقصى للملكية .....
- ١٧ ..... \* الموضوع الفرعي : طبيعة قرار الهيئة العامة للإصلاح الزراعى .....
- ١٩ ..... **أعمال السيادة**
- ١٩ ..... \* الموضوع الفرعي : الإنتفاقيات الدولية .....
- ٢٠ ..... \* الموضوع الفرعي : الإطار العام لأعمال السيادة صدرها من الدولة .....
- ٢٠ ..... \* الموضوع الفرعي : التأتى بها عن الرقابة القضائية .....
- ٢٣ ..... \* الموضوع الفرعي : حق رئيس الجمهورية فى إجراء الإستفتاء .....
- ٢٤ ..... \* الموضوع الفرعي : قرار حل مجلس الشعب من أعمال السيادة .....

- ٢٤ ..... \* الموضوع الفرعي : ماهية أعمال السيادة
- ٢٥ ..... **الأمر على عريضة**
- ٢٥ ..... \* الموضوع الفرعي : حجية الأمر على عريضة
- ٢٨ ..... **التجمهر**
- ٢٨ ..... \* الموضوع الفرعي : مناهة العقاب على التجمهر
- ٢٩ ..... **الجمعيات الخاصة**
- ٢٩ ..... \* الموضوع الفرعي : الجمعيات التعاونية
- ٣٠ ..... \* الموضوع الفرعي : الجمعيات الخاصة من أشخاص القانون الخاص
- ٣١ ..... \* الموضوع الفرعي : الجمعيات الخاصة هيئات أهلية ذات نفع عام
- ٣٢ ..... \* الموضوع الفرعي : حظر الحجز على أموالها مخالف للدستور
- ٣٣ ..... **الحجز التحفظي**
- ٣٣ ..... \* الموضوع الفرعي : طبيعة الأمر بتوقيع الحجز
- ٣٤ ..... **الحكومة**
- ٣٤ ..... \* الموضوع الفرعي : الحكومة هي الهيئة التنفيذية والإدارية للدولة
- ٣٤ ..... \* الموضوع الفرعي : سلطة الحكومة في التشريع
- ٤٤ ..... **الخدمة العسكرية والوطنية**
- ٤٤ ..... \* الموضوع الفرعي : حساب مدة التجنيد في الأتلمية
- ٤٧ ..... **الدعوى الدستورية**
- ٤٧ ..... \* الموضوع الفرعي : إجراءات رفع الدعوى الدستورية
- ٧٨ ..... \* الموضوع الفرعي : التدخل في الدعوى الدستورية
- ٨٠ ..... \* الموضوع الفرعي : الحكم في الدعوى الدستورية
- ٨٩ ..... \* الموضوع الفرعي : الصمة في الدعوى الدستورية



الموضوع الفرعي : الطلبات في الدعوى الدستورية .....	٩٠
الموضوع الفرعي : المصلحة في الدعوى الدستورية .....	٩٠
الموضوع الفرعي : انتهاء الخصومة في الدعوى الدستورية .....	١٢٤
الموضوع الفرعي : إنقطاع الخصومة في الدعوى الدستورية .....	١٢٥
الموضوع الفرعي : ترك الخصومة في الدعوى الدستورية .....	١٢٥
الموضوع الفرعي : تصدى المحكمة الدستورية للدعوى .....	١٢٦
الموضوع الفرعي : تكيف الدعوى الدستورية .....	١٢٧
الموضوع الفرعي : توكل المحامي في الدعوى الدستورية .....	١٣٠
الموضوع الفرعي : حجية الأحكام الصادرة في الدعوى الدستورية .....	١٣٠
الموضوع الفرعي : سبل التدليس في الدعوى الدستورية .....	١٣١
الموضوع الفرعي : طبيعة الدعوى الدستورية .....	١٣١
الموضوع الفرعي : مصروفات الدعوى الدستورية .....	١٤٥
الموضوع الفرعي : نطاق الدعوى الدستورية .....	١٤٦
<b>العقوبة الإنضباطية .....</b>	<b>١٥٠</b>
الموضوع الفرعي : تكيف العقوبة الإنضباطية .....	١٥٠
<b>القرار بقانون .....</b>	<b>١٥٢</b>
الموضوع الفرعي : ماهية الدولة القانونية .....	١٥٢
الموضوع الفرعي : يتناول بالتنظيم كل ما يتناوله القانون .....	١٥٣
<b>القضاء العسكري .....</b>	<b>١٥٤</b>
الموضوع الفرعي : المحاكم العسكرية هي محاكم خاصة ذات اختصاص قضائي .....	١٥٤
الموضوع الفرعي : النيابة العسكرية .....	١٥٤
<b>المحكمة الدستورية العليا .....</b>	<b>١٥٦</b>
الموضوع الفرعي : آثار الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا .....	١٥٦
الموضوع الفرعي : اختصاص المحكمة الدستورية بدعوى رد وخاصة أعضائها .....	١٥٦
الموضوع الفرعي : اختصاص المحكمة بمنازعة التنفيذ .....	١٥٧

- الموضوع الفرعي : المحكمة الدستورية العليا هي الحارسه لأحكام الدستور ..... ١٥٩
- الموضوع الفرعي : تقدير جدية الدفع بعدم الدستورية ..... ١٥٩
- الموضوع الفرعي : حجة أحكام المحكمة الدستورية العليا ..... ١٦١
- الموضوع الفرعي : طلبات أعضاء المحكمة ..... ١٦٢
- الموضوع الفرعي : قانون المحكمة الدستورية العليا ..... ١٦٧
- الموضوع الفرعي : ماهية الشرعية الدستورية ..... ١٦٧
- الموضوع الفرعي : ولاية المحكمة الدستورية العليا ..... ١٦٨

## ١٧٤ ..... المصادرة

- الموضوع الفرعي : أثر القضاء بعدم دستورية المصادرة ..... ١٧٤
- الموضوع الفرعي : السلطة القضائية هي المختصة وحدها بالأمر بالمصادرة ..... ١٧٤

## ١٨٠ ..... النيابة العامة

- الموضوع الفرعي : الأمر بالألا وجه لإقامة الدعوى ..... ١٨٠
- الموضوع الفرعي : الطبيعة الدستورية للنيابة العامة ..... ١٨٠
- الموضوع الفرعي : قرارات الحيابة المصادرة من النيابة العامة ..... ١٨١

## ١٨٢ ..... تأميم

- الموضوع الفرعي : أثر التأميم على الشركات الملوثة ..... ١٨٢
- الموضوع الفرعي : تحصين قرارات لجان التقويم من رقابة القضاء ..... ١٨٧
- الموضوع الفرعي : تعويض أصحاب المشروعات الملوثة ..... ١٨٧
- الموضوع الفرعي : حلول دستور ٥٨ من نص خاص بالتأميم ..... ١٨٨
- الموضوع الفرعي : لجان التقويم ..... ١٨٨
- الموضوع الفرعي : ماهية التأميم ..... ١٩٤

## ١٩٥ ..... تحكيم

- الموضوع الفرعي : التحكيم فى منازعات العمل الجماعية ..... ١٩٥

## تشريع..... ١٩٦

- \* الموضوع الفرعي : أثر بطلان العمل التشريعي ..... ١٩٦
- \* الموضوع الفرعي : التنظيم التشريعي للضريبة على الأرض القضاء ..... ١٩٧
- \* الموضوع الفرعي : السريان الزماني للتشريع ..... ٢٠٠
- \* الموضوع الفرعي : المطاعن الشكلية والموضوعية للتشريع ..... ٢٠١
- \* الموضوع الفرعي : تشريع العاملون بالإدارات القانونية ..... ٢٠٢
- \* الموضوع الفرعي : طبيعة سلطة المشرع في التشريع ..... ٢٠٣
- \* الموضوع الفرعي : لوائح الضرورة ..... ٢٠٤
- \* الموضوع الفرعي : ملاعة التشريع والباعث على إصداره ..... ٢٠٨

## تفسير..... ٢٠٩

- \* الموضوع الفرعي : أساس عدم قبول طلب التفسير ..... ٢٠٩
- \* الموضوع الفرعي : التفسير التشريعي ..... ٢٠٩
- \* الموضوع الفرعي : حق الجهات القضائية في تفسير القوانين ..... ٢١٩
- \* الموضوع الفرعي : ماهية دعوى التفسير ..... ٢١٩
- \* الموضوع الفرعي : مناهج قبول طلب التفسير ..... ٢٢٠
- \* الموضوع الفرعي : وزير العدل هو المنوط به تقديم الطلب ..... ٢٢٣
- \* الموضوع الفرعي : ولاية المحكمة الدستورية لا تمتد إلى تفسير الدستور ..... ٢٢٥

## تموين..... ٢٢٧

- \* الموضوع الفرعي : إحتصاصات وزير التكوين بشأن التسعير الجبري ..... ٢٢٧

## تنازع الاختصاص..... ٢٢٩

- \* الموضوع الفرعي : إجراءات رفع دعوى التنازع ..... ٢٢٩
- \* الموضوع الفرعي : إحتصاص القضاء العادي هو الأصل ..... ٢٣٠
- \* الموضوع الفرعي : إستقلال دعوى التنازع عن الدعوى الجنائية ..... ٢٣٠
- \* الموضوع الفرعي : التنازع بين المحكمة الدستورية والجهات الأخرى ..... ٣١
- \* الموضوع الفرعي : التنازع بين حكّمين متناقضين ..... ٢٣٢
- \* الموضوع الفرعي : لصفة في دعوى التنازع ..... ٢٤١

- الموضوع الفرعي : المصلحة في دعوى التنازع ..... ٢٤٢
- الموضوع الفرعي : رخصة الإلتحاف إلى التحكيم ..... ٢٤٢
- الموضوع الفرعي : سلطة المشرع في بعض المنازعات الإدارية ..... ٢٤٢
- الموضوع الفرعي : ضوابط تعيين المحكمة المختصة ..... ٢٤٥
- الموضوع الفرعي : طلب الفصل في تنازع الإختصاص ..... ٢٤٧
- الموضوع الفرعي : ماهية المهبة ذات الإختصاص القضائي ..... ٢٤٩
- الموضوع الفرعي : مناهج قبول التنازع الإيجابي ..... ٢٥٠
- الموضوع الفرعي : مناهج قبول تنازع الإختصاص السلبي ..... ٢٦٤

## ٢٧٢ ..... جامعات

- الموضوع الفرعي : التعليم العالي هو ركيزة المجتمع ..... ٢٧٢
- الموضوع الفرعي : جامعة الأزهر ..... ٢٧٢
- الموضوع الفرعي : دبلوم الدراسات التجارية التكميلية ..... ٢٧٣
- الموضوع الفرعي : قرارات المجلس الأعلى للجامعات ..... ٢٧٥
- الموضوع الفرعي : لائحة تنظيم الجامعات ..... ٢٧٦

## ٢٧٧ ..... جنسية

- الموضوع الفرعي : التعريف بالجنسية ..... ٢٧٧
- الموضوع الفرعي : الحكم الصادر في دعوى الجنسية ..... ٢٧٧
- الموضوع الفرعي : دعوى إثبات الجنسية ..... ٢٧٧

## ٢٧٨ ..... حراسة

- الموضوع الفرعي : أثر مخالفة أوامر فرض الحراسة لقانون الطوارئ ..... ٢٧٨
- الموضوع الفرعي : التعويض للمستحق لرعايا الدول الأجنبية ..... ٢٧٨
- الموضوع الفرعي : التعويض عن تدابير الحراسة ..... ٢٨١
- الموضوع الفرعي : الحراسة القضائية ..... ٢٨٢
- الموضوع الفرعي : الرد العيني لأموال الخاضعين ..... ٢٨٣
- الموضوع الفرعي : عدم دستورية الحراسة على الأموال والممتلكات ..... ٢٨٥
- الموضوع الفرعي : عدم دستورية المادة الثانية من في ١٤١ لسنة ١٩٨١ ..... ٢٨٧

الموضوع الفرعي : متى تؤول أموال المحاضنين للدولة .....	٢٩٠
<b>حق التقاضي.....</b>	<b>٢٩١</b>
الموضوع الفرعي : أثر قصر حق التقاضي على درجة واحدة .....	٢٩١
الموضوع الفرعي : الرضوية القضائية .....	٢٩٢
الموضوع الفرعي : حظر النص في القوانين على تحصيلتها من رقابة القضاء .....	٢٩٥
الموضوع الفرعي : حق التقاضي مكمول للأجانب .....	٢٩٨
الموضوع الفرعي : حق التقاضي من الحقوق العامة .....	٢٩٩
الموضوع الفرعي : مقومات حق التقاضي .....	٣٠٩
الموضوع الفرعي : نطاق الضمان العام للدائنين .....	٣٠٨
<b>دار الإفتاء.....</b>	<b>٣٠٩</b>
الموضوع الفرعي : الطبيعة القانونية للفتاوى الصادرة منها .....	٣٠٩
<b>دستور.....</b>	<b>٣١٠</b>
الموضوع الفرعي : أثر الحكم بعدم دستورية إنتخابات مجلس الشعب .....	٣١٠
الموضوع الفرعي : أثر الحكم بعدم دستورية نص تشريعي .....	٣١١
الموضوع الفرعي : اختصاص سلطة التشريع غير دستوري .....	٣١٤
الموضوع الفرعي : إقرار الدستور للديمقراطية النيابية .....	٣١٦
الموضوع الفرعي : إقرار السلطة التشريعية للمرسوم بقانون .....	٣١٦
الموضوع الفرعي : الأوضاع الشكلية للنصوص التشريعية .....	٣١٨
الموضوع الفرعي : الحرية الشخصية من الحريات العامة .....	٣١٨
الموضوع الفرعي : الحرية النقابية من الحريات العامة .....	٣٢٢
الموضوع الفرعي : الحقوق السياسية من الحقوق العامة .....	٣٢٢
الموضوع الفرعي : الرقابة القضائية على دستورية القوانين .....	٣٢٥
الموضوع الفرعي : القيود الدستورية على التحريم والعقاب .....	٣٣٦
الموضوع الفرعي : المحاكمة المنصفة .....	٣٣٩
الموضوع الفرعي : المحاكمة الدستورية ليست حجة طعن بشأن محكمة الموضوع .....	٣٤٧
الموضوع الفرعي : النعي معالفة قرار وزاري لقانون .....	٣٤٢

٣٤٢	الموضوع الفرعي : تحصين القرار الإداري من الطعن عليه غير دستوري
٣٤٣	الموضوع الفرعي : تفسير الدستور
٣٤٤	الموضوع الفرعي : حرية الرأي من الحريات العامة
٣٤٦	الموضوع الفرعي : حق الإقامة وحق التنقل من الحقوق العامة
٣٤٧	الموضوع الفرعي : حق الانتخاب من الحقوق العامة
٣٤٧	الموضوع الفرعي : حق التأمين الإجتماعي من الحقوق العامة
٣٤٩	الموضوع الفرعي : حق الرشيع من الحقوق العامة
٣٥٣	الموضوع الفرعي : حق التعليم من الحقوق العامة
٣٥٧	الموضوع الفرعي : حق الدفاع من الحقوق العامة
٣٦١	الموضوع الفرعي : حق العمل من الحقوق العامة
٣٦٢	الموضوع الفرعي : حق المالك من المادة ٢٠ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١
٣٦٣	الموضوع الفرعي : حق النقد المباح
٣٦٤	الموضوع الفرعي : دستورية المادة ٣٦ من قانون الإصلاح الزراعي
٣٦٤	الموضوع الفرعي : شروط الدفع بعدم دستورية نص تشريعي
٣٦٥	الموضوع الفرعي : ضوابط تنظيم المرافق العامة
٣٦٥	الموضوع الفرعي : ضوابط سلطة التشريع
٣٦٥	الموضوع الفرعي : عدم دستورية البند (أ) من المادة ١٥ من ق ٧٧ لسنة ١٩٧٥
٣٦٦	الموضوع الفرعي : عدم دستورية القرار بقانون ١٠٢ لسنة ١٩٨٠
٣٦٨	الموضوع الفرعي : عدم دستورية المادة ١٢٣ لإجراءات جنائية
٣٦٩	الموضوع الفرعي : عدم دستورية المادة ١٥ من قانون المحاماة
٣٧٠	الموضوع الفرعي : عدم دستورية المادة ١٩ من ق ٨٤ لسنة ١٩٧٦
٣٧١	الموضوع الفرعي : عدم دستورية المادة ٥ من ق ٥٨ س ١٩٤٥ بشأن التشريع
٣٧٤	الموضوع الفرعي : عدم دستورية المادة الثانية من القانون ١٣ لسنة ١٩٦٤
٣٧٤	الموضوع الفرعي : عدم دستورية قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢
٣٧٤	الموضوع الفرعي : عدم دستورية قرار محافظ القيوم رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٨٢
٣٧٥	الموضوع الفرعي : عدم دستورية قرار محافظ إلتيا رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٢
٣٧٥	الموضوع الفرعي : عدم دستورية نص المادة ١٢١ من قانون الجمارك
٣٧٨	الموضوع الفرعي : عدم دستورية نص المادة ٥٥ من قانون المحاماة
٣٧٩	الموضوع الفرعي : عدم دستورية نص المادة ٨ من أمر رئيس الجمهورية ١٩٦٧
٣٨٠	الموضوع الفرعي : لوائح الضرورة

الموضوع الفرعي : مبادئ الشريعة الإسلامية .....	٣٨٢
الموضوع الفرعي : مبدأ إقتصاب السلطة .....	٣٨٩
الموضوع الفرعي : مبدأ الديمقراطية التقيائية .....	٣٨٩
الموضوع الفرعي : مبدأ الشرعية وسيادة القانون .....	٣٩٠
الموضوع الفرعي : مبدأ العدالة الضريبية .....	٣٩١
الموضوع الفرعي : مبدأ الفصل بين السلطات .....	٣٩٣
الموضوع الفرعي : مبدأ تكافؤ الفرص .....	٣٩٨
الموضوع الفرعي : مبدأ سيادة الدستور .....	٤٠٠
الموضوع الفرعي : مبدأ سيادة الشعب .....	٤٠٠
الموضوع الفرعي : مبدأ عدم إزدواج العقوبة .....	٤٠١
الموضوع الفرعي : مبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على نص .....	٤٠١
الموضوع الفرعي : معيار القانون المكمل للدستور .....	٤٠٢
الموضوع الفرعي : معيار حق النقد المباح .....	٤٠٤
الموضوع الفرعي : مفهوم الديمقراطية في ضوء أحكام الدستور .....	٤٠٨
الموضوع الفرعي : مناهج الفصل في دستورية القوانين واللوائح .....	٤٠٩
الموضوع الفرعي : نصوص الدستور لها الصادرة بين قواعد النظام العام .....	٤٠٩
<b>رئيس الجمهورية.....</b>	<b>٤١٢</b>
الموضوع الفرعي : سلطة الرئيس في إعلان حالة الطوارئ .....	٤١٢
<b>ضرائب.....</b>	<b>٤١٤</b>
الموضوع الفرعي : الضريبة العامة على الإيراد .....	٤١٤
الموضوع الفرعي : مبدأ العدالة الضريبية .....	٤١٥
<b>عقد إدارى.....</b>	<b>٤١٨</b>
الموضوع الفرعي : العقود المبرمة لخدمة المرافق الاقتصادية .....	٤١٨
الموضوع الفرعي : ماهية العقد الإدارى .....	٤١٨
الموضوع الفرعي : مقومات العقد الإدارى .....	٤١٩

## ٤٢٢..... قانون

- \* الموضوع الفرعي : الأثر الرجعي للقوانين الجنائية ..... ٤٢٢
- \* الموضوع الفرعي : الأثر الرجعي للقوانين الغير جنائية ..... ٤٢٥
- \* الموضوع الفرعي : الأصل فى القانون سريانه بأثر مباشر ..... ٤٢٨
- \* الموضوع الفرعي : السريان الزماني لقانون رسوم التوثيق والشهر ..... ٤٢٩
- \* الموضوع الفرعي : السريان الزماني لقوانين المرافعات ..... ٤٣٠
- \* الموضوع الفرعي : الشكل الدستوري للقانون ..... ٤٣٠
- \* الموضوع الفرعي : القانون الواجب التطبيق ..... ٤٣١
- \* الموضوع الفرعي : النسخ بمخالفة المادة ٢٢٧ مدنى للدستور غير صحيح ..... ٤٣١
- \* الموضوع الفرعي : عمومية القاعدة القانونية ..... ٤٣١
- \* الموضوع الفرعي : فرض رسوم بمقتضى القانون دستوري ..... ٤٣٢
- \* الموضوع الفرعي : قانون المحاماة ..... ٤٣٣
- \* الموضوع الفرعي : قانون المدارس الخاصة ..... ٤٣٤
- \* الموضوع الفرعي : ماهية القاعدة القانونية ..... ٤٣٥
- \* الموضوع الفرعي : مبدأ التضامن الاجتماعي ..... ٤٣٦
- \* الموضوع الفرعي : مبدأ المساواة بين الأفراد ..... ٤٣٦
- \* الموضوع الفرعي : مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات ..... ٤٤٤
- \* الموضوع الفرعي : مصادر القانون ..... ٤٤٥

## ٤٤٦..... قرار إدارى

- \* الموضوع الفرعي : حظر الطعن فى القرار الإدارى غير دستوري ..... ٤٤٦
- \* الموضوع الفرعي : قرارات رئيس الجمهورية قرارات إدارية ..... ٤٤٦
- \* الموضوع الفرعي : ماهية القرار الإدارى ..... ٤٤٧

## ٤٤٨..... قضاء إدارى

- \* الموضوع الفرعي : هيئة مفوضى الدولة ..... ٤٤٨

## ٤٤٩..... قضاة

- \* الموضوع الفرعي : الحصانة القضائية ..... ٤٤٩



- \* الموضوع الفرعي : الدعوى التأديبية لرجال القضاء ..... ٤٥٠
- \* الموضوع الفرعي : الغاية من إستقلال السلطة القضائية ..... ٤٥٤
- \* الموضوع الفرعي : المعيار المميز للعمل القضائي ..... ٤٥٦
- \* الموضوع الفرعي : دعوى رد القضاء ..... ٤٥٨
- \* الموضوع الفرعي : طبيعة الأحكام القضائية ..... ٤٥٩
- \* الموضوع الفرعي : معاشات رجال القضاء .. ..... ٤٦٠
- \* الموضوع الفرعي : معيار التمييز بين الأعمال القضائية وغيرها ..... ٤٦٦

## ٤٦٩ ..... قوانين الطوارئ

- \* الموضوع الفرعي : حصانة الرقابة على المطبوعات والصحف من كل مسئولية ..... ٤٦٩

## ٤٧٠ ..... مجلس الدولة

- \* الموضوع الفرعي : إختصاص مجلس الدولة بالدعاوى التأديبية ..... ٤٧٠
- \* الموضوع الفرعي : الطبيعة القانونية لمجلس التأديب ..... ٤٧٠
- \* الموضوع الفرعي : طبيعة فتاوى الجمعية العامة تسمى الفتوى والتشريع ..... ٤٧١
- \* الموضوع الفرعي : فصل العامل لا بعد فصلاً تأديبياً ..... ٤٧١
- \* الموضوع الفرعي : مجلس الدولة قاضى القانون لعام ..... ٤٧٢

## ٤٧٣ ..... مجلس الشعب

- \* الموضوع الفرعي : أثر بطلان تكوين مجلس الشعب ..... ٤٧٣
- \* الموضوع الفرعي : العهد الوارد على سلطة التشريع ..... ٤٧٣
- \* الموضوع الفرعي : حق الوضیع من الحقوق العامة ..... ٤٧٦
- \* الموضوع الفرعي : مجلس الشعب هو صاحب إختصاص الأصيل فى التشريع ..... ٤٧٨

## ٤٨١ ..... مجلس الشورى

- \* الموضوع الفرعي : إختصاص مجلس الشورى ..... ٤٨١

## ٤٨٤ ..... محاكم أمن الدولة العليا

- \* الموضوع الفرعي : إختصاص محاكم أمن الدولة العليا ..... ٤٨٤

\* الموضوع الفرعي : طبيعة محاكم أمن الدولة ..... ٤٨٦

## محكمة القيم ..... ٤٨٧

\* الموضوع الفرعي : إختصاص محكمة القيم ..... ٤٨٧

\* الموضوع الفرعي : سلطة محكمة القيم ..... ٤٩٠

## مخدرات ..... ٤٩٢

\* الموضوع الفرعي : حق الوزير في تعديل جداول المخدرات حق دستوري ..... ٤٩٢

## ملكية ..... ٤٩٣

\* الموضوع الفرعي : إكتساب الملكية العقارية ..... ٤٩٣

\* الموضوع الفرعي : الخلد الأقصى للملكية ..... ٤٩٣

\* الموضوع الفرعي : القيود الإستثنائية على العلة الإيجارية ..... ٤٩٣

\* الموضوع الفرعي : مملك غير المصرين للعقارات المينة والأرض الفضاء ..... ٤٩٥

\* الموضوع الفرعي : حق الملكية بفضع للتنظيم التشريعي ..... ٤٩٦

\* الموضوع الفرعي : دعاوى الحيازة ..... ٤٩٧

\* الموضوع الفرعي : طبيعة قرارات لجنة المعارضات ..... ٤٩٨

\* الموضوع الفرعي : عدم دستورية حد أقصى للملكية الزراعية ..... ٤٩٩

\* الموضوع الفرعي : عدم سقوط دعوى الملكية ..... ٤٩٩

\* الموضوع الفرعي : لجنة الطعون على قرارات مقابل التحسين ..... ٥٠٠

## ملكية خاصة ..... ٥٠١

\* الموضوع الفرعي : حماية الدستور للملكية الخاصة ..... ٥٠١

## موظف عام ..... ٥١٤

\* الموضوع الفرعي : إستحقاق الموظف لمكافأة ..... ٥١٤

\* الموضوع الفرعي : الإختصاص بالنازعات الخاصة بمرتب الموظف ..... ٥١٤

\* الموضوع الفرعي : الحصانة المقررة للموظف من إقامة الإدعاء المباشر ..... ٥١٥

\* الموضوع الفرعي : الفرق بين إنهاء الخدمة والجزاء التأديبي ..... ٥١٦

- \* الموضوع الفرعي : إنتطاع الموظف عن العمل يعتبر إستقالة ..... ٥١٧
- \* الموضوع الفرعي : إنهاء خدمة العامل ..... ٥١٨
- \* الموضوع الفرعي : إنهاء خدمة الموظف ..... ٥١٨
- \* موضوع الفرعي : إيقاف الموظف عن العمل ..... ٥١٩
- \* الموضوع الفرعي : تعيين الجهة المختصة بنظر مازعات الموظف العام ..... ٥١٩
- \* الموضوع الفرعي : معيار الموظف العام ..... ٥٢٠















